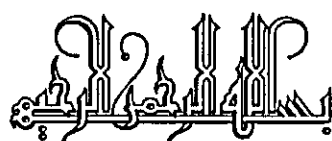




الموضح عن جهة
الحج بن القُرآن
(الصَّرْفَةُ)

الشَّرِيفُ المُرْتَضَى
عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ المَوْسَوِيَّ (٣٥٥-٤٣٦ هـ)

مُحَقِّق
محمّد رضا الأنصاري القميّ



المُوضِح عن جهة

إِعْجَازُ الْقُرْآنِ

وهو الكتاب المعروف

بـ«الصَّرْفَةِ»

تأليف

الشریف المرتضى

أبي القاسم ، علي بن الحسين بن موسى الموسوي البغدادي

(٣٥٥-٤٣٦ هـ)

تحقيق

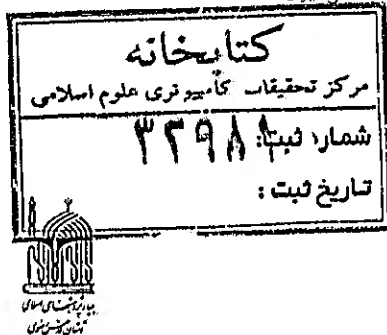
محمد رضا الأنصاري القمي

علم الهدى، علی بن حسین، ۳۵۵ - ۴۳۶ ق.
 الموضح عن جهة إعجاز القرآن وهو الكتاب المعروف بـ «الصرفة» / تأليف الشريف المرتضى
 أبو القاسم علی بن حسین بن موسى الموسوی البغدادی، تحقیق محمد رضا الانصاری القمی، - مشهد،
 مجمع البحوث الإسلامية ۱۳۸۴ = ۱۴۲۹ هـ
 ۲۴۴ ص، نمونه.
 ISBN 978-964-444-628-3

شربی.
 فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیبا،
 کتابنامه ص. [۲۳۲] - ۳۲۴، همچنین به صورت زیر نویس
 ۱. قرآن - - اعجاز، ۲. قرآن - - علوم قرآنی، الف. انصاری قمی، محمد رضا، ۱۳۳۷ - مصحح.
 ب. بنیاد پژوهشهای اسلامی، ج. عنوان، د. عنوان: الصرفة،

۲۹۷/۱۵۸
 م ۸۲ - ۲۰۱۹۷

BP ۸۶ / ع ۷۵
 کتابخانه ملی ایران



الموضح عن جهة إعجاز القرآن

الشريف المرتضى

تحقیق: محمد رضا الانصاری

الطبعة الثانية، ۱۴۲۹ ق / ۱۳۸۷ هـ / ۱۵۰۰ نسخة / الثمن ۴۵۰۰۰ ریال

الطبعة: مؤسسة الطبع و النشر التابعة للأستانة الرضویة المقدسة

مراكز التوزيع

مجمع البحوث الإسلامية، الهاتف والفاکس (مشهد) ۲۲۳۰۸۰۳، ص. ب ۳۶۶ - ۹۱۷۳۵

شركة به نشر، (مشهد) الهاتف ۷ - ۸۵۱۱۱۳۶، الفاکس ۸۵۱۵۵۶۰

Web Site: www.islamic-rf.ir

E-mail: info@islamic-rf.ir

حق چاپ محفوظ است

المقدمة

منذ بدء نزول آيات القرآن على النبي ﷺ في جزيرة العرب، أدرك هؤلاء العرب - وفن القول الأدبي أوضح مزاياهم - أن القرآن يغير مألوف القول ومتداول الكلام، فلا نظير له في الشعر الذي هم ألصق الناس به وأعرفهم بدقائقه، ولا هو من نمط النثر المعروف و الخطابة الشائعة.

و كثيراً ما كان سماع آيات من القرآن من لدن عرب الجاهلية محرّكاً في دواخلهم نقطة خفية تُوقظهم على الإحساس بوجود «سرٍّ» خاص في التعبير القرآني هو الذي يشدهم إليه، ليكون ذلك تمهيداً للإقبال على مضمونه والانفتاح على رسالة القرآن. وكان أهل الجاهلية يدركون، أمام النصّ القرآني الأسر، أنهم في مقابل كلمات و عبارات فيها من الهيمنة و السطوة و الجذب الباطني ما جعلهم طائفتين اثنتين: طائفة سلّمت أن في القرآن روحاً إلهية غيبية يخلو منها تماماً قول البشر، فكان أن آمنّت بالنبي و رسالته. و طائفة أخرى أحسّت أن في القرآن شيئاً غريباً يهجم على القلب و يهيمن - أو يكاد يهيمن - عليه، بيد أن خلفياتها الاجتماعية أو الاعتقادية الموروثة كانت تسوق أتباع هذه الطائفة الى الفرار من التسليم للقرآن و من الإقرار بتفوّده و تميّزه الصادر من الغيب الإلهي، فكان هؤلاء

يلجؤون الى المغالطة فينتعون القرآن بالسحر؛ بسبب هذه السلطة الداخلية التي يجدونها في أنفسهم، أو يصفونه بالكهانة أحياناً، وبالشعر أخرى. وكانوا لا يفتأون يمنعون الذين لم يكونوا قد سمعوا القرآن من سماعه؛ لئلا يغلب عليهم ويفضي بهم الى الإيمان به^(١).

و أراد الله تعالى أن يغلق عليهم سبل الهروب من أمام حقيقة القرآن الغالبة، وأن يجردهم من الذرائع التي تصدّهم عن الإيمان بالقرآن ورسالة النبي ﷺ وأن يكشف عن تزويرهم وتمويههم، فكان أن واجههم بأسلوب صاعق حشرهم في زاوية ضيقة، هو أسلوب «التحدّي» الذي عجزوا عن جوابه والثبات أمامه.

لقد تحدّاهم الله سبحانه في خاصّة قدراتهم البيانيّة التي هم أقدر الناس عليها، ليثبت لهم إلهيّة القرآن، وليفضح في الوقت نفسه مفترياتهم وأقاويلهم. وهذا التحدي الذي حملته القرآن نفسه قد تكرر مرّات عديدة في صيغ شتّى، وهو في كلّها قد تعمّد مغالبتهم جميعاً، مصرّحاً بعجزهم - ولو كانوا مجتمعين متأزّرين - عن مماثلته كلّها، أو مماثلة عشر سور منه، أو حتّى سورة واحدة من سوره مهما قصّرت... ليخلص الى هذه الغاية، وهي: ﴿فَالَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٢)؟! ومنذ البدء كان القرآن قد أعلن عن النتيجة وكشف كشفاً مستقبلياً عن عجز العرب عن معارضته: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا

(١) حكى القرآن عن أمثال هؤلاء أن بعضهم كان يقول لبعض: «لا تسمّعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغلبون» فصّلت: ٢٦. وحكى أيضاً أنهم كانوا يهوّنون من شأن القرآن ومن مزايه المتفرّدة، فكانوا يشيعون أنهم - أو صفوة بلغاتهم في الأقلّ - قادرون أن يقولوا مثل القرآن؛ فلا مزيّة له إذاً ولا هو دليل نبوة «وقالوا قد سمعنا لو نشاء لقلنا مثل هذا»! الأنفال: ٣١. (٢) هود: ١٤.

عَلَى عَبْدِنَا فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ. فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأْزَنُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ» (١).

وكان في هذا التحدي وفي عجزهم أمام هذا التحدي حجة بيّنة بأن القرآن من عند الله أوحاه إلى عبده ورسوله. وبنغياب المحاولات الجادة لمعارضة القرآن من قبل أهل الفصاحة والتعبير الأدبي الرفيع من خلاصات العرب، سقطت الافتراءات والتخرصات بشأن القرآن، وثبتت غلبته في هذا التحدي على مدى الزمان.



وانطلقت بعدئذ رسالة الاسلام، فأتسع نطاقها ليضمّ جزيرة العرب كلها، ثمّ ليمتدّ خارج الجزيرة إلى أقاليم واسعة وبلدان مترامية في الشرق والغرب. بيد أن جوهر الإعجاز القرآني ظلّ سرّاً محورياً دارت حوله الأبحاث، وتعدّدت بشأنه الدراسات. وقد تركّزت جهود الباحثين والمتخصّصين في محاولات للاقترب من هذا السرّ الإعجازي في فنّ القول القرآني؛ في بلاغته وفصاحته وقدرته البيانيّة الأخاذة. ومن هنا شهدت القرون الإسلاميّة الأولى نتاجات أدبيّة واسعة تبحث في القرآن من حيث الأسلوب والألفاظ والجمال البياني، في محاولة للتعرف على ذلكم السرّ المعجز، وللمقارنة بين تألق التعبير القرآني وبين كلام البلغاء والفصحاء. وأفضى بهم هذا كلّ إلى العناية الفائقة بعلوم البلاغة التي تختصّ بدراسة الأسلوب والصورة واللفظة المفردة، حتّى حاز الاهتمام بالبلاغة المقام الأول من بين سائر العلوم. وقد عبّر أبو هلال العسكري عن هذه الحالة بقوله: «إنّ أحقّ

العلوم بالتعلّم وأولاهها بالتحقّظ - بعد المعرفة بالله جلّ ثناؤه - علم البلاغة ومعرفة الفصاحة الذي به يُعرف إعجاز كتاب الله تعالى. وقد علمنا أنّ الإنسان إذا أغفل علم البلاغة وأخلّ بمعرفة الفصاحة لم يقع علمه بإعجاز القرآن من جهة ما خصّه الله به من حسن التأليف وبراعة التركيب، وما شحّنه به من الإيجاز البديع والاختصار اللطيف، وضمّنه من الحلاوة، وجلّله من رونق الطلاوة، مع سهولة كَلِمِهِ وجزالتها وعذوبتها وسلاستها...»^(١).

و هكذا غدت الدراسات البلاغيّة مقدّمة لدراسة القرآن وتفسيره، و ضرورة لتذوّق وإدراك البيان القرآنيّ، حتّى أنّك تجد من العلماء من كان لا يبدأ بتدريس تلاميذه كتب التفسير إلّا بعد أن يدرس هؤلاء التلاميذ فنون البلاغة. وقد ألف يحيى بن حمزة العلويّ كتابه (الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة و علوم حقائق الإعجاز) ليكون تمهيداً لتدريسه تفسير الكشّاف للزمخشريّ الذي «لا سبيل الى الاطلاع على حقائق الإعجاز إلّا بإدراكه والوقوف على أسرارهِ وأغواره. و من أجل هذا الوجه كان متميّزاً عن سائر التفاسير»^(٢).

وقاد الإيمان بأنّ سرّ إعجاز القرآن في فصاحته وبلاغته الى إيجاد حركة تأليف كبيرة في لغة القرآن وفصاحته. و اهتمدئ من المؤلّفين من اهتمدئ الى أنّ الأعجاز كامن في «النّظم» القرآنيّ، و في طريقة صياغة العبارة و في فصاحة الألفاظ كذلك، أي في القول القرآنيّ؛ ألفاظاً مفردة و تراكيب، و فيما تتضمّنه من المعاني الصحيحة العالية. و من هنا نشأت «نظريّة النّظم» في دراسات الإعجاز بوصفها بلّورة راقية للدراسات البيانيّة للقرآن.

و قد ظهر مصطلح «النظم» منذ عصر مبكر، فاستعمل استعمالاً خاصاً يرتبط بأسلوب القرآن، كما استعمل أحياناً اصطلاحاً بلاغياً عاماً. ولعل سيبويه (ت ١٨٠هـ) من أقدم مُستخدِمي مصطلح النظم في أساليب التعبير حينما تحدّث عن معنى النظم و ائتلاف الكلام، و ما يُفضي إلى صحّته و فساده و حسنه و قبحه^(١). و ذكر عمرو بن كلثوم العبّاسيّ (ت ٢٢٠هـ) أنّ الألفاظ للمعاني بمنزلة الأجساد للأرواح، فينبغي أن توضع مواضعها، وإلاّ تغيّر المعنى و فسد النظم^(٢). و في سياق الأسلوب القرآنيّ آمن الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) أنّ القرآن معجز بنظمه البديع الذي لا يقدر على مثله العباد^(٣).

و استمرّ مصطلح النظم متداولاً في لغة أدباء و علماء آخرين، من مثل ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)^(٤)، و إبراهيم بن المدبر (ت ٢٧٩هـ)^(٥)، و المبرّد (ت ٢٨٥هـ) الذي كانت البلاغة تعني عنده حسن النظم^(٦)، و الطبريّ (ت ٣١٠هـ)^(٧)، و أبي سعيد السيرافيّ (ت ٣٦٨هـ)^(٨)، و عليّ بن عيسى الرّمانيّ (ت ٣٨٦هـ)^(٩)، و الخطّابيّ (ت ٣٨٨هـ) الذي تلخّصت رؤيته في إعجاز القرآن بأنّه «إنّما صار معجزاً لأنّه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التّأليف متضمّناً أصحّ المعاني»^(١٠)، و أبو هلال العسكريّ (المتوفى آخر القرن الرابع الهجريّ)^(١١)، و الباقلانيّ (ت ٤٠٣هـ) في مثل

-
- | | |
|--|---------------------------------|
| (١) الكتاب ١ / ٨. | (٢) كتاب الصّناعتين ١٦٧. |
| (٣) الحيوان ٤ / ٩٠. | (٤) تأويل مشكل القرآن ٢٩٩. |
| (٥) الرسالة العذراء ١٧. | (٦) البلاغة للمبرّد ٥٩. |
| (٧) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١ / ٦٥. | (٨) الإمتاع و الموانسة ١ / ١٠٧. |
| (٩) النكت في إعجاز القرآن ١٠٧. | (١٠) بيان إعجاز القرآن ٢٧. |
| (١١) كتاب الصّناعتين ١٦٧. | |

قوله: «فَأَمَّا شَأْوَ نَظْمِ الْقُرْآنِ فَلَيْسَ لَهُ مِثَالٌ يُسَحْتَذَى عَلَيْهِ وَ لَا إِمَامٌ يُقْتَدَى بِهِ، وَ لَا يَصَحُّ وَقُوعُ مِثْلِهِ»^(١)، وقوله: «وَقَدْ تَأَمَّلْنَا نَظْمَ الْقُرْآنِ فَوَجَدْنَا جَمِيعَ مَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهَا عَلَى حَدِّ وَاحِدٍ مِنْ حَسَنِ النِّظْمِ وَ بَدِيعِ التَّأْلِيفِ وَ الرِّصْفِ، لَا تَفَاوُتُ فِيهِ وَ لَا انْحِطَاطٌ عَنِ الْمَنْزِلَةِ الْعُلْيَا وَ لَا إِسْفَافٌ فِيهِ إِلَى الرِّتْبَةِ الدُّنْيَا»^(٢). وَ صَرَّحَ بِأَنَّ الْإِعْجَازَ لَيْسَ «فِي نَفْسِ الْحُرُوفِ، وَ إِنَّمَا هُوَ فِي نَظْمِهَا وَ إِحْكَامِهَا وَ رِصْفِهَا»^(٣).

وَ عُنِيَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ (ت ٤١٥ هـ) عَنَايَةً خَاصَّةً بِالنِّظْمِ^(٤)، حَتَّى إِذَا جَاءَ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ (ت ٤٧١ هـ) كَانَ أَوْسَعَ مِنْ كُتُبٍ فِي الْمَوْضُوعِ مِنْ خِلَالِ كِتَابِهِ (دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ). وَ قَدْ أَعَانَهُ مَا كَانَ يَتِمَتُّعُ بِهِ مِنْ ذَوْقٍ وَ سَلَامَةٍ طُبِعَ عَلَى تَجَلِيَّةِ مَفْهُومِ النِّظْمِ تَجَلِيَّةً تَطْبِيقِيَّةً لآيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ. وَ قَدْ قَرَّرَ أَنَّ إِعْجَازَ الْقُرْآنِ فِي نَظْمِهِ وَ مَا يَتَضَمَّنُهُ هَذَا النِّظْمُ مِنْ إِحْكَامٍ يُؤَلَّفُ بَيْنَ الْمَعْنَى فِي أَصْدَقِ وَأَرْوَعِ مَظَاهِرِهِ، وَ اللَّفْظِ فِي أَجْمَلِ وَأَدَقِّ هَيَآتِهِ^(٥).

وَ ظَلَّتْ قَضِيَّةُ النِّظْمِ وَصَلَتْهَا بِالْإِعْجَازِ - بَعْدَ عَبْدِ الْقَاهِرِ - بِدُونِ إِضَافَةِ تَذَكُّرٍ أَوْ تَجْدِيدِ ذِي شَأْنٍ حَتَّى الْعَصْرَ الْحَدِيثَ.

وَ فِي هَذَا السِّيَاقِ أَلْفَ عَدَدٍ مِنْ قَدَامَى الْمُؤَلِّفِينَ كُتُباً وَ رِسَائِلَ فِي نَظْمِ الْقُرْآنِ، وَ قَدْ احْتَفَظَتْ الْمَصَادِرُ بِأَسْمَاءِ عَدَدٍ مِنْهَا وَ بِإِشَارَاتٍ إِلَى مَضَامِينِ بَعْضِهَا. وَ لَعَلَّ أَبْرَزَهَا كِتَابُ نَظْمِ الْقُرْآنِ لِلْجَاحِظِ (ت ٢٥٥ هـ)، أَشَارَ إِلَيْهِ فِي كِتَابِهِ (الْحَيَوَانَ) بِقَوْلِهِ:

(١) إِعْجَازُ الْقُرْآنِ ١١٢. (٢) إِعْجَازُ الْقُرْآنِ ٣٧.

(٣) التَّمْهِيدُ ١٥١. (٤) الْمَغْنِي ١٦ / ١٩٧.

(٥) يَنْظُرُ دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ، فَقَدْ وَضَعَهُ الْمُؤَلَّفُ كُلَّهُ فِي بَيَانِ قَضِيَّةِ النِّظْمِ.

«كما عيّت كتابي في الاحتجاج لنظم القرآن و غريب تأليفه و بديع تركيبه»^(١). و نصّ على هذا الكتاب من القدماء الخياط المعزلي^(٢). و ألف محمد بن يزيد الواسطي (ت ٣٠٦هـ) كتاباً في أنّ «إعجاز القرآن في نظمه و تأليفه»^(٣). و كتب من بعده الحسن بن عليّ بن نصر الطوسي (ت ٣٠٨هـ) كتاب نظم القرآن^(٤). ثمّ ألف أبو عليّ الحسن بن يحيى بن نصر الجرجاني (توفي أوائل القرن الرابع الهجري) كتاب نظم القرآن في مجلدين^(٥). و قد نقدّه من بعده و اختار منه مكّي بن أبي طالب القيسيّ المغربيّ (ت ٤٢٧هـ) في كتابه (انتخاب كتاب الجرجانيّ في نظم القرآن و إصلاح غلطه)^(٦).

و ممّن كتبوا في نظم القرآن كذلك: عبد الله بن أبي داود السجستانيّ (ت ٣١٦هـ)^(٧). و أبوزيد أحمد بن سليمان البلخيّ (ت ٣٢٢هـ)^(٨). ثمّ أحمد بن عليّ بن الإخشيد أو الإخشاد (ت ٣٢٦هـ)^(٩).



و إلى جوار سيادة فكرة النظم و استمرارها الطويل بوصفها مكنم الإعجاز في التعبير القرآنيّ، كان ثمّة فكرة أخرى في تفسير الإعجاز، لكنّها أقلّ شيوعاً و أدنى حظاً في القبول من لدن المعنّين بشأن القرآن عامّة و شأن البيان القرآنيّ خاصّة، هي فكرة «الصّرفة». و يراد بالصّرفة في هذا السياق أنّ الله تعالى أراد أن يثبت أنّ

-
- | | |
|--------------------------|---|
| (١) الحيوان ١ / ٩. | (٢) الانتصار ٢٥، ١١١. |
| (٣) الفهرست ٢٢٠. | (٤) طبقات المفسّرين للداوديّ ١ / ١٣٨. |
| (٥) تاريخ جرجان ١٨٦. | (٦) إنباء الرواة ٣ / ٣١٦. |
| (٧) تاريخ بغداد ٩ / ٤٦٤. | (٨) البصائر و الذخائر للتوحيدّيّ ٢ / ٣٧٩. |
| (٩) الفهرست ٤١. | |

القرآن مُنَزَّل من عنده و ليس من اصطناع البشر، فصَدَّ العرب عن معارضته و دفعهم عن مجاراته، أي أَنَّهُ منعهم منعاً قهرياً أَن يأتوا بمثل القرآن، و صرفهم عنه صرفاً مقصوداً يدركون معه أَنَّهُم مُعْجَزُونَ أمامه، على الرغم من وفرة قدراتهم البيانية و براعتهم في القول.

و الواقع أَنَّ هذه الفكرة قد نشأت - أوَّل ما نشأت - في بيئة المتكلمين منذ أواخر القرن الثاني و أوائل القرن الثالث، ذلك أَنَّ مسألة إعجاز القرآن كانت قضية من القضايا الاعتقادية المتصلة بالنبوة، و قد استأثرت بالجدل و النقاش، و هي ممَّا يقع في صلب موضوع علم الكلام. و كان المعتزلة - و هم من أبرز من عُني بالنظر العقلي في مسائل الاعتقاد - هم الذين قد نبَت في بيئتهم فكرة الصرفة، إلى جوار ما شاع بينهم و بين غيرهم من القول بالفصاحة و النظم القرآني المعجز.

و يبدو أَنَّ إبراهيم بن سيار النظام (ت ٢٢٤هـ) كبير معتزلة عصره كان أقدم مَنْ ذهب هذا المذهب في قوله: «إِنَّ العرب لم يعجزوا عن معارضة القرآن، و إنما صرفهم الله عن تلك المعارضة». لكنَّ النظام لم يعالج هذه الفكرة بشيء من البيان و التفصيل، أو أَنَّهُ قال بها «من غير تحقيق لكيفيَّتها و كلام في نصرتها» كما يقول الشريف المرتضى^(١).

و قد استهوت فكرة الصرفة عدداً من تلامذة النظام، كان أبرزهم الجاحظ الذي مال إليها على الرغم من إيمانه بتفوق النظم القرآني الذي أَلَّف فيه كتاباً مستقلاً، لكنَّ الجاحظ، شأنه شأن سلفه النظام، لم يكشف عن أبعاد لهذا المذهب و لم يبسط القول فيه، فلم يُفرد له باباً في كتاب، و إنما ذكره ذكراً عابراً في معرض حديث له

عن مُلك النبيّ سليمان (ع)، حين قال بعد ما أورد من شواهد: «و مثل ذلك ما رفع من أوهام العرب و صرف نفوسهم عن المعارضة للقرآن بعد أن تحدّاهم الرسول بنظمه، و لذلك لم نجد أحداً طمع فيه، و لو طمع فيه لتكلّفه...»^(١). وهذا الصرف - في رؤية الجاحظ - نظير ما وقع لبني إسرائيل في التّيه «فقد كانوا أمة من الأمم يكسعون أربعين عاماً في مقدار فراسخ يسيرة و لا يهتدون الى المخرج. و ما كانت بلاد التّيه إلّا من ملاعبهم و مُتَنَزّهاتهم... و لكنّ الله صرف أوهامهم و رفع القصد من صدورهم»^(٢).

و يُفهم من كلام الجاحظ أنّ الصّرفة عنده إنما كانت لحماية القرآن من معارضة الذين يتكلّفون هذه المعارضة ليموّهوا على أغرار الناس و من لا علم لهم بمزايا نظم القرآن، و إلّا فإنّ القرآن كان و ما يزال معجزاً في هذا النظم.



و مهما يكن فإنّ أبرز من استوفى الكلام عن الصّرفة من بين المتكلّمين المعنّين بأمر القرآن هو المتكلّم الإماميّ الفقيه الأديب الشريف المرتضى (ت ٥٣٦هـ)؛ فإنّه كان يذهب الى القول بالصّرفة و تحدّث عن خطوط الموضوع الكبرى في كتابه (الذخيرة في علم الكلام). ثمّ لمّا وجد أنّ المسألة تقتضي المزيد من البسط و الإيضاح و ردّ الاعتراضات، أراد أن يجلّي الصورة التي يراها لهذا اللون من الإعجاز، فألّف كتاباً خاصّاً في الموضوع أسماه (المُوضّح عن جهة إعجاز القرآن أو الصّرفة).

قصد المرتضى في كتابه (المُوضّح) إلى بيان أنّ الله تعالى تحدّى العرب بالقرآن

فأوقعهم، من هذه الناحية، بالعجز عن تعاطي محاكاته بأن سلبهم ما فيهم من قدرة علمية ونفسية وبيانية على هذه المحاكاة، كلما قصدوا إليها وهَمُّوا بها، فانصرفوا عن محاولة الإتيان بمثل القرآن - وهو موضوع التحدي - فيما عُبِّر عنه بالصَّرفة.. التي هي، في هذه الرؤية، «جهة إعجاز القرآن». أي أن إعجاز القرآن هو هذا الذي كان يجده العرب في أنفسهم من العجز العجيب عن مجاراته، وكأنَّهم مسلوبو الحول والقوة، فاقدو القدرة، عاجزون تمام العجز عن التصرف حياله. وكان هذا كافياً ليؤمنوا أن القرآن صادر من مصدر إلهي.

إن هذه الرؤية احتاجت من الشريف المرتضى إلى بيان مفصل فيه من الرد على المعارضين ومن الدفاع شيء كثير. وبعبارة أخرى: إنه استطاع أن يجلي الفكرة من خلال ما عكف عليه في كتابه من ردود ونقض ومن إزالة الإبهام وكشف الغموض. وهو بعمله هذا تمكَّن من تقديم وضوح كافٍ لنظرية الصَّرفة لم يسبقه إليه أحد من سابقه، ولم يزد عليه أحد من لاحقيه.



إن محاولة الشريف المرتضى التفصيلية هذه تُعدُّ محاولة جريئة كانت تخالف التيار السائد و تعاكس مجراه، مع أنه كان يعتقد بمزايا النظم والفصاحة القرآنية العالية. وقد ظَلَّتْ خطوته هذه تثير التحفظ إزاءها والصمت حيالها في أقلِّ تقدير. ويبدو أن نفراً من علماء الإمامية ممَّن تأثروا بالمرتضى قد مالوا إلى الصَّرفة في شطر من حياتهم العلمية، ثم ما لبثوا أن هجروها وابتعدوا عنها؛ لأنَّها ربَّما كانت تحمل تعريضاً - ولو سيراً و عابراً - بإعجاز القرآن الداخلي القائم على تفرّد مضمونه وتفرّد أسلوبه البياني، في حين تعني الصَّرفة أن إعجاز القرآن مصدره إرادة من خارجه هي التي تحوطه بالعناية وتقطع السبيل على المعارضين.

و مهما يكن فإن كتاب (الموضح عن جهة إعجاز القرآن أو الصرفة) هو عمل علمي كبير دال على تخصص مؤلفه و على قدرته الكلامية و طاقته الأدبية الرفيعة وإلمامه الواسع باللغة و الأدب و التاريخ و أساليب البيان.

و الكتاب يهيئ لدراسي الإعجاز و مؤرخي علوم القرآن فرصة جديدة للتعرف على أثر مهم طالما أنسي و أغفل، إذ كان في عداد المفقود من مؤلفات الشريف المرتضى. و لم يكن أحد يعلم أنه كان قابلاً أجيالاً طويلة في زاوية من زوايا خزانة مخطوطات المكتبة المركزية في الآستانة الرضوية في مدينة مشهد المقدسة، حتى قبض الله تعالى من وجده و لم يمنعه السقط الذي كان في أوله من التعرف عليه.

ثم كان هذا المسعى لإخراج الكتاب لأول مرة على يد الفاضل المحقق سماحة حجة الإسلام و المسلمين الشيخ محمد رضا الأنصاري القمي الذي بذل جهداً علمياً مشكوراً في القيام بأعباء التحقيق و التقديم للكتاب. و تولّى مجمع البحوث الإسلامية في الآستانة الرضوية المقدسة إخراجها ليطلع عليه المعنيون بالقرآن و بدراسات الإعجاز فيه، و ليكون ذلك مقدمة لإنتاج دراسات حوله تناسب موقعه في تاريخ حركة التأليف في إعجاز القرآن الكريم.

مجمع البحوث الإسلامية
قسم الكلام و الفلسفة
علي البصري

مراجع المقدمة

- ١ - إعجاز القرآن: أبو بكر محمد بن الطيّب الباقلاني (ت ٤٠٣هـ). تحقيق أحمد صقر، دار المعارف بمصر ١٩٦٤.
- ٢ - الإمتاع والمؤانسة: أبو حيان التوحيدى (ت ٤١٤هـ). تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، القاهرة ١٩٥٢.
- ٣ - إنباه الرواة على أنباه النحاة: علي بن يوسف القفطى (ت ٦٤٦هـ). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر ١٩٥٥.
- ٤ - الانتصار للقرآن: الباقلاني (مخطوط مكتبة بايزيد في استانبول).
- ٥ - البصائر والذخائر: أبو حيان التوحيدى. تحقيق إبراهيم الكيلانى، دمشق.
- ٦ - البلاغة: محمد بن يزيد المبرّد. تحقيق رمضان عبدالنوّاب، القاهرة ١٩٦٥.
- ٧ - بيان إعجاز القرآن: حمد بن محمد الخطّابى (ت ٣٨٨هـ). تحقيق محمد خلف الله أحمد و محمد زغلول سلام (في ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، دار المعارف بمصر ١٩٧٦.
- ٨ - تاريخ جرجان: حمزة بن يوسف السهمي (ت ٤٣٧هـ). حيدرآباد الدكن

- ٩ - تأويل مشكل القرآن: عبدالله بن قتيبة. تحقيق أحمد صقر، القاهرة ١٩٧٣.
- ١٠ - التمهيد: أبوبكر الباقلاني (ت ٤٠٣هـ). تحقيق مكارثي، بيروت ١٩٥٧.
- ١١ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن: محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، القاهرة ١٣٢٣هـ.
- ١٢ - الحيوان: عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ). تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة ١٩٣٨.
- ١٣ - دلائل الإعجاز: عبدالقاهر الجرجاني (٤٧١هـ). تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة.
- ١٤ - الذخيرة في علم الكلام: الشريف المرتضى علم الهدى علي بن الحسين الموسوي (ت ٤٣٦هـ). تحقيق السيد أحمد الحسيني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم ١٤١١هـ.
- ١٥ - الرسالة العذراء: إبراهيم بن المدبر (ت ٢٧٩هـ). تحقيق زكي مبارك، مصر.
- ١٦ - الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة العلوي، القاهرة ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م.
- ١٧ - طبقات المفسرين: محمد بن علي الداودوي (ت ٩٤٥هـ). تحقيق علي محمد عمر، القاهرة ١٩٧٥.
- ١٨ - الفهرست: محمد بن إسحاق النديم (ت ٣٨٠هـ). تحقيق رضا تجدد، طهران ١٩٧١.
- ١٩ - الكتاب: عمرو بن عثمان سيويه (ت ١٨٠هـ). بولاق ١٣١٦-١٣١٧هـ.
- ٢٠ - كتاب الصناعتين: أبو هلال الحسن بن عبدالله العسكري. تحقيق: محمد

أبو الفضل إبراهيم و البجاوي، مصر ١٩٧١.

٢١ - المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار (ت ٤١٥هـ). تحقيق

أمين الخولي، القاهرة ١٩٦٠.

٢٢ - النكت في إعجاز القرآن: علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٦هـ). تحقيق

محمد خلف الله أحمد و محمد زغلول سلام (في ضمن ثلاث رسائل في إعجاز

القرآن)، دار المعارف بمصر ١٩٧٦.

تقديم

الشریف المرتضى عليّ بن الحسين موسى بن محمّد بن موسى بن إبراهيم ابن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، السيّد الشّريف، أبو القاسم المرتضى، علّم الهدى، ذوالمجددين الموسويّ البغداديّ (٣٥٥-٤٣٦ هـ)، علّم خفّاق في سماء العلم والمعرفة. منذ أن برّغ نوره في سماء مدينة السّلام، وظلّ يشعّ مدى حياته وبعد وفاته.

تسابق المترجمون له في وصفه بأجلّ النعوت وأجمل الصفات، فقد قيل عنه: «إنّه متوحّد في علوم كثيرة، مجمّع على فضله، مقدّم في العلوم، وأكثر أهل زمانه أدباً وفضلاً»، «حاز من العلوم ما لم يُدانه فيه أحد في زمانه، عظيم المنزلة في العلم والدين والدّنيا»، «نقيب الثّقباء، الفقيه، النظّار، أوحد الفضلاء، يتوقّد ذكاء»، «كان ذا محلّ عظيم في العلم والفضائل والرياسات»، «كثير الاطلاع والجدال»، «إمام أئمة العراق، إليه فزع علماؤها، وعنه أخذ عظمائها، صاحب مدارسها، جماع شاردها وآنسها، ممّن سارت أخباره، وعُرفت به أشعاره، وحُمدت في ذات الله آثاره»، «هو وأخوه في دوح السّيادة ثمران، وفي فلك الرياسة قمران»، «كان إماماً في علم الكلام والأدب والشّعْر والبلاغة، كثير الثّنائيف، متبحّراً في فنون العلوم»، «كان مُجمّعاً على فضله، متوحّداً في علوم كثيرة»، «وكان من الأذكياء الأولياء»، وغيرها من الصفات. فالرجل أشهر من أن يُعرّف، وقد ملأ

صيته الخافقين، ومن أراد الاستزادة فعليه بمصادر ترجمته^(١).



القرآن الكريم هو المعجزة الخالدة لرسول الله ﷺ، وهو الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، نزل به الأمين جبرائيل عليه السلام بلسان عربي مبين، على قلب نبيه الكريم نجوماً، وتحدى به ﷺ العرب خصوصاً، والجن والإنس عموماً من الأولين والآخرين، على أن يأتوا ولو بآية

(١) أهم هذه المصادر: الفهرست، للطوسي / ٩٩-١٠٠، الرجال / ٤٨٤-٤٨٥، رجال النجاشي / ٢٧٠-٢٧١ = ٧٠٨، معالم العلماء / ٦١-٦٣، مجمع الرجال / ٤ / ١٨٩-١٩١، تنقيح المقال / ٢-١ / ٢٨-٢٨٥، معجم رجال الحديث / ١١ / ٣٩٤-٣٩٨، أمل الآمل / ٢ / ١٨٢-١٨٥، مستدرک الوسائل / ٣ / ٥١٥-٥١٧، روضات الجنات / ٤ / ٢٩٤-٣١٢، الدرجات الرفيعة / ٤٥٨-٤٦٦، تاريخ بغداد / ١١ / ٤٠٢-٤٠٣، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ق ٤ - مج ٢ / ٤٦٥-٤٧٥، دمية القصر، ١ / ٢٩٩-٣٠٣ = ٨، وفيات الأعيان (ابن خلّكان / ٣ / ٣١٣-٣١٧، معجم الأدباء / ٥ / ١٧٣-١٧٩، إنباء الرواة / ٢ / ٢٤٩-٢٥٠، الوافي بالوفيات / ٢١ / ٦-١١ = ٢، تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب (علم الهدى) / ٤-١ / ٦٠٠-٦٠٢، (اللام والميم) (المرتضى) / ٥ / ٤٨٧-٤٨٨ = ١٠٢٦، بغية الوعاة / ٢ / ١٦٢، المستنظم / ٨ / ١٢٠-١٢٦، سير أعلام النبلاء / ١٧ / ٥٨٨-٥٩٠ = ٣٩٤، شذرات الذهب / ٣ / ٢٥٦-٢٥٨، مرآة الجنان / ٣ / ٥٥-٥٧، لسان الميزان / ٤ / ٢٢٣-٢٢٤، الأعلام (ط ٣) - ٥ / ٨٩، معجم المؤلفين / ٧ / ٨١-٨٢، أدب المرتضى، الدكتور عبدالرزاق محيي الدين (مطبعة المعارف - بغداد - ١٩٥٨)، هدية العارفين / ١ / ٦٨٨، رجال بحر العلوم / ٣ / ٨٧-١٥٥، عمدة الطالب / ١٩٣-١٩٥، أعيان الشيعة (ط. دارالتعارف) / ٨ / ٢١٣-٢١٩، الغدير / ٤ / ٢٦٢-٢٩٩، مقدّمة الأمالي، لمحمد أبي الفضل إبراهيم / ١ / ٣ / ٢٦، مقدّمة ديوان المرتضى، للشيخ محمد رضا الشيباني، و الدكتور مصطفى جواد، و رشيد الصفّار في ١٤٤ صفحة، مقدّمة «الانتصار» للسيد محمد رضا الخراساني في ٦١ صفحة، الغدير في التراث الإسلامي، للسيد عبدالعزيز الطباطبائي. الشريف المرتضى: أضواء على حياته وآثاره، للشيخ محمد رضا الجعفري، في مجلّة تراثنا، العددان ٣٠ و ٣١ / ١٤٤-٢٩٩.

واحدة مثله .

و الواقع التاريخي شاهد حي على عجز الجميع عن الإتيان بمثل آياته المباركة إلى يومنا هذا، برغم أنه ﷺ تحدى بذلك قريشاً على رؤوس الأشهاد، فكذبوه واستهزأوا به، وبهتوه و نعتوه بالسحر و الجنون و غيرهما، ثم اختاروا المنازلة الصعبة معه، فناصروه العداء، و هجروه و حاصروه في شعاب مكة مع قومه و عشيرته، ثم حاربوه في منازلات عديدة، و جرت بينهم الدماء، و أخيراً كانت الغلبة و النصر له ﷺ، فآمن من آمن منهم طوعاً أو كرهاً أو رغبةً، و أظهر آخرون منهم الإيمان و أبطنوا كفرهم نفاقاً .

و بقي التحدي دون أن يتجرأ على الإتيان بمثله أحد منهم، و فيهم البلغاء و الفصحاء و الشعراء، إلا بعض الحمقى و المغفلين أمثال مسيلمة الكذاب، ممن استهزأ بهم و بأقوالهم السخيفة العرب قبل غيرهم. و هكذا بقيت الآيات القرآنية الشريفة شامخة منيعة، برغم مرور القرون المتوالية، و تعاقب الأجيال العديدة، و تنامي الحضارة الإسلامية، و منازلتها لسائر الملل و النحل الكافرة، التي كانت تسعى بشتى الوسائل أن تصد عن انتشارها، و تحاول النيل من هذه الآيات التي كانت تثلج ليل آناء الليل و أطراف النهار، و لكنهم في جميع الظروف و الأحوال، عجزوا عن أن يتحدوا المسلمين و يأتوا و لو بآية واحدة، و صدق الله العلي العظيم حيث قال: ﴿ قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ .

منذ الصدر الأول و إلى يومنا هذا عكف الآلاف من القراء و المحدثين و البلغاء و الفصحاء و الفقهاء و اللغويين، و غيرهم - من أصحاب القدرات العلمية الجبارة،

الذين تحفل بأسمائهم وأبحاثهم وكتبهم ودراساتهم كتبُ التراجم والتاريخ والفهارس - على دراسة القرآن من شتى النواحي والجوانب، وبذلك تأسس علمُ - بجانب بقية العلوم - سُمِّي باسم علوم القرآن، يندرج تحته عدد كبير من العناوين الفرعية، وكلُّ عنوان فرعي يتضمَّن فصولاً وأبواباً فرعية، تبحث عن موضوع معين يتعلَّق بالقرآن. ويكفي لمعرفة سعة هذا العلم وتنوُّع أبحاثه وتطوُّره عبر التاريخ، مراجعة سريعة لـ «الفهرست» لابن النديم، وملاحظة أسماء المئات من المؤلفين والمؤلفات والكتب والرسائل في هذا المجال، منذ أن نشأ هذا العلم ولغاية جَمْعِ ابن النديم لفهرسته في أواسط القرن الرابع الهجري، أي خلال ثلاثة قرون فقط. وأمَّا خلال القرون العشرة التي أعقبت تأليف الفهرست، فإنَّ من الصَّعب الوقوف على كلِّ ما كُتِبَ وأُلف في هذا المجال، لأسباب معروفة وواضحة لدارسي هذا العلم، من تعدُّد المذاهب والفِرَق والتَّحَلُّ والمدارس الفكرية، وتزايد الحواضر العلمية، وتشبُّت أماكنها وتباعدها، وسعة رقعة تواجدها، وتنوُّع لغاتها. حيثُ انتشرت المدارس من الأندلس غرباً إلى تخوم الهند والصين وبلاد ماوراء النهر شرقاً وشمالاً، مروراً بأهمَّ الحواضر العلمية، أي بلاد فارس والعراق وبلاد الشام ومصر. وهكذا كثُر الدارسون والمؤلفون والمؤلفات في مجال هذا العلم، وتعدّدت رؤاهم واجتهاداتهم حول القرآن، وتنوّعت لغاتهم التي كتبوا بها مؤلفاتهم. هذا فضلاً عمَّا كُتِبَ في بلاد الغرب خلال القرون الميلادية الأربعة الأخيرة، حيثُ تأسّست معاهد وجامعات عديدة لدراسة الشرق وتراثه، لأغراض علمية نزيهة وأخرى سياسية مشبوهة، فكان من أولى أهتماماتهم العناية بالدراسة القرآنية، وانتشرت دراسات المستشرقين وأبحاثهم، وكان فيها الغث والسمين، ومنها ما يحتوي على الوجهة العلمية والأكاديمية الصّرفة، ومنها ما صَدَرَ عن

أحقاقٍ صليبيّة و أغراض استعماريّة مكشوفة. و في كلّ الأحوال كان لدراستهم مساهمة حقيقيّة في تطوير أبحاث علوم القرآن.

يعدّ البحث عن «إعجاز القرآن» من أهمّ فروع علوم القرآن؛ لأنّه يتركز على أهم ركيزة واجبة رسول الله ﷺ المشركين و الكفار بها، ألا وهي تحدّيهم بإعجاز نصّ القرآن، وأنّهم عاجزون عن أن يأتوا بقرآنٍ مثله، أو بعشر سورٍ مثله، أو بسورةٍ واحدة، أو آيةٍ مشابهةٍ لآياته، فصار البحث عن «الإعجاز» و ما يتفرّع عليه من معنئ «المُعْجَز» و «المعجزة» و شروطها و حدودها، و ما به يكون الشيء معجزاً، و أنواع الإعجاز، و معجزيّة القرآن، و صنوف الإعجاز الذي يتضمّنه القرآن، و غيرها من الأبحاث المتعلّقة بالإعجاز، موضع عناية الباحثين و الدارسين منذ الصّدر الأوّل، فتنوّعت اجتهاداتهم و آراؤهم و أقوالهم و مذاهبهم في ذلك. و يمكن تلخيص أهمّ أقوالهم في هذا المجال بما يلي:

١ - إنّ مجرّد صدور مثل هذه المجموعة من الآيات، من رجل أميّ لم يسبق له أن درس أو قرأ، لخير دليل على كونه خرقاً للعادة و معجزاً.

٢ - ارتفاع فصاحته و اعتلاء بلاغته بما لا يدانيه أيّ كلام بشريّ على الإطلاق.

٣ - صورة نظم العجيب، و أسلوبه الغريب، المرتفع على أساليب كلام العرب و مناهج نظمها و نشرها، ممّا لم يوجد قبله و لا بعده نظير له.

٤ - ما انطوى عليه من الإخبار بالمغيّبات، ممّا لم يكن فكان كما قال، و وقع كما أخبر.

٥ - ما أنبأ به من أخبار القرون السّالفة، و الأمم البائدة، و الشرائع الدائرة، ممّا كان لا يعلم به إلّا الفدّ من أحبار أهل الكتاب بصورة ناقصة و مشوّهة.

- ٦ - احتجاجاته المضيئة، وبراهينه الحكيمية التي كشفت النقاب عن حقائق و معارف كانت خفية مستورة لذلك العهد.
 - ٧ - استقامة بيانه، وسلامته من النقص والاختلاف والتناقض.
 - ٨ - إعجازه من وجهة التشريع العادل، ونظام المدينة الراقية.
 - ٩ - استقصاؤه للأخلاق الفاضلة، ومبادئ الآداب الكريمة.
 - ١٠ - ذهب المعتقدون بِقَدَم القرآن إلى أن وجه إعجاز القرآن كونه قديماً، أو هو عبارة عن الكلام القديم وحكاية له.
- هذه النظريات ومشابهاتها ممّا تندرج في إحداها، أو تكون متفرعة عن إحداها، تُعدّ مجموع أقوال الجمهور وزبدة آرائهم، وهناك قول آخر في وجه إعجاز القرآن قد يعدّ مخالفاً لرأي الجمهور، هو:
- ١١ - القول بالصّرفة، يعني أن الله سبحانه وتعالى صرّف الناس عن معارضته وأن يأتوا بمثله، ولولا ذلك لاستطاعوا.

بحث عن حقيقة مذهب الصّرفة في إعجاز القرآن

الصّرف والصّرفة مصدر (صرّف)، وقد أطال اللّغويون في توضيح معناها وبيان اشتقاقاتها، لكن حقيقة المادّة تفيد معنى واحداً في معظمها، ألا وهو ردّ العزيمة.

قال الخليل في العين: الصّرف: أن تصرف إنساناً على وجه يريد به إلى مصرف غير ذلك.

وقال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة»: صرّف، الصّاد والراء والفاء، معظم بابه يدلّ على رجوع الشيء. من ذلك صرّف القوم صرّفاً وانصرفوا، إذا

رجعتهم فرجعوا.

وقال الراغب في مفرداته: الصَّرَف: ردُّ الشيء من حالةٍ إلى حالةٍ، أو إبداله بغيره.

وقال ابن منظور في لسان العرب: الصَّرَف: ردُّ الشيء عن وجهه، أن تصرف إنساناً عن وجه يريد به إلى مصرفٍ غير ذلك.

أمّا اصطلاح الصَّرَف والصَّرْفَة عند المتكلمين، فمعناه أن الله تعالى سَلَب دواعيهم إلى المعارضة، مع أن أسباب توقُّر الدواعي في حقِّهم حاصلة.

ويمكن تبين و تفسير كلام القائلين بالصَّرْفَة بأنَّ القرآن الكريم يتكوّن من مجموعة من الكلمات والحروف قد سَطُرَتْ ونُظِمَتْ بنظم خاص. وهذا النظم مهما علا شأنه وفارق سائر نظوم الكلام، فإنّه بنفسه لا يمكن أن يكون معجزاً بحيث يعجز مَنْ تُحَدِّي به عن الإتيان بما يقاربه. نعم، إنّه يُعَدُّ معجزةً ومُعْجَزاً حينما يسلب الله سبحانه وتعالى دواعي الكفّار وغيرهم عن معارضته، فإعجاز نصِّ القرآن لا لنفسه وذاته، وإنّما لسببٍ خارجيّ طرأ على بعض الناس، وهم الذين قَصَدُوا المعارضة وحاولوا إتيان ما يقاربه في النظم، ولولا ذلك لاستطاعوا مجارة سور القرآن وآياته والإتيان بما يقاربهما في الشَّبه. وهذا الطارئ الخارجيّ، وتثبيط عزائم القاصدين للمجارة، وقبول التَّحدي، هو في نفسه إعجازٌ خارقٌ للعادة. وذهب جماعة إلى أن هذا الرأي يعدُّ أخطر وأجراً ما قيل في هذا المجال.

وإليك توضيح أبي القاسم البلخي المتكلم الشهير في كتابه عيون المسائل والجوابات لمذهب هؤلاء القائلين بالصَّرْفَة، يقول^(١):

«واحتج الذين ذهبوا إلى أن نظمه - يعني القرآن - ليس بمعجز، إلا أن الله تعالى أعجز عنه، فإنه لو لم يُعجز عنه لكان مقدوراً عليه، بأنه حروف قد جعل بعضها إلى جنب بعض، وإذا كان الإنسان قادراً على أن يقول: «الحمد»، فهو قادرٌ على أن يقول: «الله»، ثم كذلك القول في كل حرف. وإذا كان هكذا فالجميع مقدورٌ عليه، لولا أن الله تعالى أعجز عنه».

هذا، ولخطورة هذا الرأي من حيث آثاره وتبعاته وما يترتب عليه من القول بأن نص القرآن لا يعدّ آية ومعجزة في جوهره وذاته ولا علماً لرسول الله ﷺ، وإنما هو آية من جهة عارضٍ خارجيٍّ عَرَضَ على المتحدّئ به، فسلبه القدرة على المعارضة جبراً، بعد أن سلب اختياره وإرادته، ولتباين المذاهب الاعتقاديّة بين المتكلمين؛ واجه القول بالصّرفة استنكاراً واسعاً منذ أن خرج إلى الأوساط العلميّة ببغداد في بدايات القرن الثالث الهجري، فانبرى جماعة للردّ عليه، والتّشهير به، والطعن بأدلّته، وتسفيه قائله، واستمرّ الأمر على ذلك حتّى يومنا هذا. وسوف نشير لاحقاً إلى أسماء ثلّة ممّن عارضوا هذا المذهب من المتكلمين والأدباء والمفسّرين والفقهاء، من المتقدّمين والمتأخّرين.

يُنسب إلى أبي إسحاق إبراهيم النّظام المتوفى سنة بضع وعشرين ومئتين أنّه أوّل من قال بالصّرفة، وأنّه مبتدع هذه الفكرة. وقد شاعت هذه النسبة إليه حتّى غدّت من الأمور الثابتة في هذا الباب. ولكن من الصعب الاطمئنان إلى هذه النسبة - أو على أقلّ تقدير لتفاصيل مذهبه - لأنّ النسبة إليه جاءت من كتب مخالفيه من الأشاعرة والمُجبرية والحشويّة الذين يحاولون الطعن في معارضيتهم بأقوال تنافي أو تستلزم المنافاة للمعتقد العامّ عند عامّة المسلمين، خاصّة إذا لاحظنا أنّه كان للنّظام رأي خاصّ - يخالف به المذاهب السنيّة والحشويّة - في شرعيّة خلافة

الخلفاء، وتفضيل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام على غيره، وأمور أخرى تعدّ من ركائز مذاهب أهل السنة. والنسبة إليه جاءت من عبدالقاهر البغدادي في كتاب الفرق بين الفرق، وأصول الدين، نقلاً عن الانتصار للخياط، وهو عن ابن الراوندي الذي نقل أقواله وطعونه على النظام في كتابه، تمهيداً للردّ عليه وتكذيب ما تُنسب إلى النظام. ويبدو أنّ تفاصيل مذهب النظام لم تكن معروفة على وجه الدقّة^(١)، يقول الشريف المرتضى في بداية الفصل الذي عقده للبحث عن موضوع الصّرفة، في كتابه «الذخيرة»^(٢): «وقد حُكي عن أبي إسحاق النظام القول بالصّرفة، من غير تحقيق لكيفيّتها، وكلام في نصرتها».

ومهما كانت درجة صحّة النسبة، فإنّ الثابت هو بروز أصل الفكرة في تلك الفترة، وأنّ هناك من المتكلّمين من كان يقول: إنّ نظم القرآن وحسن تأليف كلماته ليس بمعجزة للنبي صلى الله عليه وآله، ولا دلالة على حيّذه في دعواه النبوة... أو أنّ نظم القرآن وحسن تأليف آياته، فإنّ العباد قادرون على مثله، وما هو أحسن منه في النظم والتأليف^(٣).

إنّ إطلاق هذا الرأي أدّى إلى أن يُقدّم جماعة من المتكلّمين - سواء من الأشاعرة أو المعتزلة - على تدوين كتب ورسائل في الدفاع عن معجزيّة نظم

(١) قال المستشرق J. Bouman: إنّ النظام - وفقاً لتقارير الأشعريّ والخياط والبغدادي - لم يُقل بأنّ صرف الله الناس عن الإتيان بمثل القرآن (والذي عُرف فيما بعد بالصّرفة اصطلاحاً) معجزة، وإنّما ذكر النظام هذا الرأي جواباً لمن يسأل السؤال التالي: لماذا لم يُقلّد الأسلوب القرآنيّ تقليداً ناجحاً على الصعيد العمليّ، مع أنّه قابلٌ للتقليد؟ راجع: مارتين مكدرموت، نظريّات علم الكلام عند الشّيخ المفيد / ١٣٤.

(٢) الذخيرة / ٣٧٨.

(٣) مذاهب الإسلاميين لعبد الرحمن بدوي / ٢١٣.

القرآن ونصّه، منها:

١ - نظم القرآن للجاحظ، المتوفى سنة ٢٥٥ هـ.

٢ - إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه، لأبي عبدالله محمد بن يزيد الواسطي المتوفى سنة ٣٠٦-٣٠٧ هـ.

٣ - نظم القرآن، لابن الإخشيد، المتوفى سنة ٣٢٦ هـ.

٤ - النكت في إعجاز القرآن، لعلي بن عيسى الرّماني، المتوفى سنة ٣٨٦ هـ.

٥ - إعجاز القرآن للباقلاني، المتوفى سنة ٤٠٣ هـ.

٦ - الانتصار للقرآن، للباقلاني.

وقيل إنّ ممّن تابع هذا الرأي وانتصر له جماعة من أعلام السنّة من الأشاعرة والمعتزلة والظاهرية، منهم:

الجاحظ الذي تُسب إليه القول بالصّرفة، على الرغم من اضطراب مذهبه وعقيدته، حيث كان من ديدنه أنّه يتبنّى مذهباً فيصنّف في الدفاع عنه، ثمّ يردّه بكتابٍ آخر وينتصر لما يُضادّ الرأي الأوّل، وهكذا كان في كثير من اعتقاداته. وأبو إسحاق النّصيّ، وعبّاد بن سليمان الصّيمريّ، وهشام بن عمرو الفُوطيّ (وهم بعض تلامذة النّظام).

والطريف أنّ ممّن اعتقد بالصّرفة من أصحاب أبي الحسن الأشعريّ، أبا إسحاق إبراهيم بن محمّد الأسفرايينيّ، الفقيه الشافعيّ الأشعريّ، المتوفى سنة ٤١٨ هـ، لكنّه كان يذهب إلى أنّ الإعجاز يكون من جهة الصّرفة والإخبار عن الغيب معاً.

هذا، وقد أدرج الشريف المرتضى أبا القاسم البلخيّ (المتوفى ٣١٧ أو ٣١٩

ها) في عِدَاد من قالوا بالصَّرفة لا مطلقاً، بل على بعض الوجوه^(١)، قال: «المذهب الذي نقله أبو القاسم البلخي عن جماعة المعتزلة ونَصَرَه وقَوَّاه، هو أَنَّ نظم القرآن وتأليفه يستحيلان من العباد، كاستحالة إحداث الأجسام، وإبراء الأكْمه والأبرص».

وكذلك اعتنق مذهب الصَّرفة صراحةً أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الظاهري المتوفى سنة ٤٥٦ هـ، ودافع عن معتقده في كتابه الفصل في الملل والأهواء والنحل، وخلاصة قوله:

«إِنَّ القرآن معجزة خالدة، لا يَقْدُرُ أَحَدٌ على المجيء بمثلها أبداً؛ لأنَّ الله تعالى حال بين الناس وبين ذلك... وهذا هو الذي جاء به النص، والذي عَجَزَ عنه أهل الأرض، منذ أربعمئة عام وأربعين عاماً، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها»^(٢).

بيان حقيقة اعتقاد الشريف المرتضى في القول بالصَّرفة

يُعَدُّ الشريف المرتضى أبرز متكلمٍ اعتقد بمقولة الصَّرفة، ومن حسن الحظ أنَّه وصل إلينا تراثه الكلامي، ويمكن للباحث أن يقف على حقيقة معتقده في الصَّرفة من جميع جوانبها دون لبسٍ أو تمويهٍ وتشويهٍ من الناقلين الوسطاء؛ فقد بيَّن المرتضى مذهبه واعتقاده في عددٍ من كتبه، ودافع عنه دفاع العالم الخبير، والمتكلم النبيه، ومن هذه الكتب كتاب جُمَلِ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ^(٣)، حيث نجد صريح

(١) الموضح / ١٠٧. (٢) الفصل ٣/ ٢٦ - ٣١، طبعة دار الجيل.

(٣) وهو مطبوع مستقلاً، وكذلك مع شرح القاضي ابن البراج، وطبع أيضاً ضمن مجموعة رسائل الشريف المرتضى.

كلامه في باب (ما يجب اعتقاده في النبوة)، وكذلك تحدّث في المسائل الرّسّيّة^(١) في المسألة الثالثة في (معرفة وجه إعجاز القرآن). كما عقد الشريف فصلاً في كتابه الذّخيرة^(٢) سمّاه، في جهة دلالة القرآن على النبوة و تحدّث فيه بالتفصيل عن مذهب الصّرفة.

وقام الشيخ الطوسي (المتوفى سنة ٤٦٠ هـ) - وهو أبرز تلامذة الشريف وخليفته في المشيخة والإفتاء والدرس - بشرح كتاب جُمل العلم والعمل سمّاه تمهيد الأصول^(٣) وبسط القول في شرح مذهب شيخه، وأيّده في ذلك وجعله مختاره قبل أن يراجع عنه لاحقاً.

هذه، ويبدو أنّ الشريف أحسّ أنّ هذه الفصول المتناثرة في كتبه العديدة التي عقدها لشرح مذهبه، غير كافية لتبيان مذهبه وجوانبه، وإسكات خصومه المنيرين للردّ على مذهب الصّرفة، فأقدم على تأليف كتابٍ مستقلٍّ في هذا الموضوع، سمّاه كتاب المَوْضِع عن جهة إعجاز القرآن، وسمّاه مختصراً بـ كتاب الصّرفة، وفيه يسطّ القول، وأبرز الجوانب العديدة لهذا المذهب، وعرض آراء المعارضين والموافقين لمذهبه. وهذا الكتاب يُعني الباحث في مذهب الصّرفة وما يتعلّق به من مناقشات عن الرجوع إلى غيره، وستحدّث عن هذا الكتاب وأسلوب المصنّف فيه لاحقاً.

وإليك خلاصة مذهب الشريف المرتضى في الصّرفة، بناءً على ما جاء في كتاب «المَوْضِع» بنصّ كلامه وعباواته، يتصرّف يسير.

يقول الشريف المرتضى في هذا الكتاب:

(١) المسائل الرّسّيّة / ٣٢٢٣، المطبوع ضمن المجموعة الثانية من رسائل الشريف المرتضى.

(٢) الذّخيرة / ٣٧٨-٤٠٤. (٣) تمهيد الأصول من جمل العلم والعمل / ٣٣٤.

١ - يعدّ نصّ القرآن معجزاً للبريّة، وعَلَمًا ودالًّا على النبوة وصدق الدّعوة.

(ص ١٣)

٢ - وإنّ فصاحته بحيث خَرَقَتْ عادةَ العرب، وبأنت من فصاحتهم. (ص ١٤)

٣ - إنّ القرآن مختصّ بطريقةٍ في النظم مفارقةٌ لسائر نظوم الكلام، وهذا الاختصاصُ أوضح من أن يحتاج إلى تكلف الدّلالة عليه. لكن لا يكفي النظم وحده في التحديّ به، بل لا بدّ أن يقع التحديّ بالنظم والفصاحة معاً (ص ٨)، أي أنّ التحديّ وقع بالفصاحة والإتيان بمثله في فصاحته وطريقته في النظم معاً، لا مجرد النظم وحده. (ص ٧)

٤ - إنّ التحديّ وقع بحسب عُرف القوم وعاداتهم، من حيث أطلق اللفظ به، وقد علمنا أنّه لا عهد لهم ولا عادة بأن يتحدّى بعضهم بعضاً بطريقة نظم الكلام دون فصاحته ومعانيه، وإنّ الفصاحة هي المقدّمة عندهم في التحديّ، والنظم تابعٌ لها. (ص ٨٤)

٥ - والمثّل في الفصاحة الذي دُعوا إلى الإتيان به هو ما كان المعلوم من حالهم تمكّنهم منه وقدرتهم عليه، وهو المُتقارب والمُداني، لا المماثل على التحقيق، الذي ربّما أشكل حالهم في التمكن منه. (ص ٣٢)

٦ - والتحديّ لا يجوز أن يكون واقعاً بأمرٍ لا يعلم تعذّره أو تسهّله، وأنّه لا بدّ أن يكون ما دُعوا إلى فعله ممّا يرتفع الشكّ في أمره (ص ٣٥)، وقد ثبت أنّ التحديّ للعرب استقرّ آخرّاً على مقدار ثلاث آياتٍ قصارٍ من عَرْضِ ستّة آلاف آية. (ص ٩)

٧ - والصّرفة على هذا إنّما كانت بأن يسلب الله تعالى كلّ من رام المعارضة، وفكّر في تكلفها في الحال العلوم التي يتأتّى منها، مثل فصاحة القرآن وطريقته

في النظم، و كيفية الصّرف هي بأن لا يجدوا العلم بالفصاحة في تلك الحال، فيتعذّر ما كان مع حصول العلم متأثراً. (ص ٢٥)

٨ - وإذا لم يقصد المعارضة، و جرى على شاكلته في نظم الشعر، و وصف الخطب، و التصريف في ضروب الكلام خلّي بينه و بين علومه.

٩ - و ما يقال: إنّ هذا القول يوجب أن يكون القرآن في الحقيقة غير مُعْجَز، و أن يكون المُعْجَز هو الصّرف عن معارضة، فنقول له: بل إنّ القرآن هو المعجز من حيث كان وجود مثله في فصاحته و طريقة نظمه متعذراً على الخلق، من دون اعتبار سبب التّعذر؛ لأنّ السبب و إنّ يعود عندنا إلى الصّرف، فالتعذر حاصل على كلّ حال. (ص ٤٠)

١٠ - هكذا ثبت أن القرآن هو العلم على صدق دعوة النبي ﷺ، و أن معارضته متعذرة على الخلق، و أن ذلك ممّا انحسرت عنه الأطماع و انقطعت فيه الآمال، فالتحدي بالقرآن و قعود العرب عن المعارضة، يدلّان على تعذرها عليهم، و أن التعذر لا بدّ أن يكون منسوباً إلى صرفهم عن المعارضة. (ص ٤٢)

١١ - و القول بأنّ الصّرفة مخالفة لإجماع أهل النظر غير تام؛ لمخالفة النظام و من وافقه، و عباد بن سليمان، و هشام بن عمرو القُوطيّ و أصحابهما، فإنهم خارجون عن الإجماع. (ص ٤٤-٤٥)

كما قام الشريف بتوضيح نقاط كثيرة، و مفاهيم عديدة - مثل: المُعْجَز، الإعجاز، التحدي، النظم، الفصيح، خرق العادة و غيرها - التبت معانيها على كثير من المتكلمين، ممّا استلزم مخالفتهم إياه و نسبة اعتقادات إليه هو بريء منها.

و مع وضوح تفاصيل مذهب الشريف في القول بالصّرفة - الذي ذكرنا خلاصته، و يجد القارئ الكريم تفاصيله و توضيحه لأموّر أخرى في الكتاب -

يتبين بطلان كثير مما قيل أو يقال، ونُسب أو ينسب إليه - وإلى غيره من القائلين بالصَّرفة - من أمور مخالفة لعقيدة عامة المسلمين وإجماعهم، من القول بأنهم ينفون مُعْجِزَةَ نصِّ القرآن، وكونه عَلَمًا ودالًّا على صدق دعوى النبي ﷺ، وأنَّ القول بالصَّرفة يستلزم صدور القبيح منه تعالى، والجبر و سلب الاختيار والقدرة من العرب، وأمور أخرى مستنكرة تعرّض لذكرها كلُّ من تصدّى لردِّ مذهب الصَّرفة من المتقدمين، كالباقلاني والقاضي عبد الجبار وعبد القاهر الجرجاني، والتفتازاني. ومن المتأخرين كالسيد هبة الدين الشهرستاني، والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، ومصطفى صادق الرافعي، والمحامي توفيق الفكيكي، والعلامة الطباطبائي وآخرين.

ذهب إلى القول بالصَّرفة، جماعة من معاصري الشريف ومن تأخّر عنه:

١ - أبرزهم شيخه و شيخ الإمامية، وأعظم متكلميها على الإطلاق، أي الشيخ محمد بن محمد بن النعمان البغدادي، المشهور بالشيخ المفيد (المتوفى سنة ٤١٣ هـ)، فقد صرّح في كتابه أوائل المقالات، الجامع لعقائده في أصول الدين والمذهب بـ(إنَّ جهة ذلك - أي إعجاز القرآن - هو الصَّرف من الله تعالى لأهل الفصاحة واللسان، عن المعارضة للنبي ﷺ بمثله في النظام عند تحدّيه لهم، وجعل انصرافهم عن الإتيان بمثله وإن كان في مقدورهم، دليلاً على نبوّته ﷺ، واللطف مستمرّ في الصَّرف عنه إلى آخر الزمان)^(١).

وهذا القول تصريحٌ منه ﷺ لا لبس فيه بأنّه كان يعتقد بمذهب الصَّرفة، فما نسبته إليه العلامة المجلسي رحمه الله في بحار الأنوار^(٢)، والقُطب الراوندي في الخرائج

(١) أوائل المقالات / ٦٣، طبعة مؤتمر الشيخ المفيد.

(٢) بحار الأنوار / ١٧ / ٢٢٤.

والجرائح^(١) أنه تراجع عنه أخيراً، قول لم نعر على دليل يسنده من تراث الشيخ المفيد المنشور.

اللهم إلا أن يكون الشيخ المفيد رحمته قد تراجع عن رأيه هذا في بعض رسائله التي فُقدت ولم تصل إلينا، وقف على محتواها المجلسي رحمته والقطب الراوندي. ومعروف أن للمفيد رسالتين في موضوع إعجاز القرآن مفقودتين، هما: الكلام في وجوه اعجاز القرآن، وجوابات أبي الحسن سبط المعافى بن زكريا في إعجاز القرآن^(٢).

٢ - الشيخ أبو جعفر الطوسي رحمته فإنه حينما أقدم على شرح القسم النظري من كتاب الشريف، الموسوم به جُمَل العلم والعمل ذَهَبَ إلى القول بالصَّرف، لكنّه تراجع عنه بعدئذ، وصرّح بذلك في كتابه الاقتصاد^(٣) بقوله:

«كنتُ نصرتُ في شرح الجُمَل القول بالصَّرف على ما كان يذهب إليه المرتضى رحمته، حيثُ شرحتُ كتابه، فلم يحسن خلاف مذهبه».

٣ - أبو الصّلاح تقي الدين الحلبي (المتوفى سنة ٤٤٧ هـ) صرح بذلك في كتابه تقريب المعارف^(٤) بقوله: «... ثبت أن جهة الإعجاز كونهم مصروفين... والتحدّي واقع بهما (أي الفصاحة والنظم معاً)، وعن الجمع بينهما كان الصَّرف».

٤ - الأمير عبدالله بن سنان الخفاجي (المتوفى سنة ٤٦٦ هـ)، حيثُ صرّح بقوله^(٥):

(١) الخرائج والجرائح ٩٨١/٣.

(٢) رجال النجاشي / ٤٠٠، طبعة جماعة المدرّسين.

(٣) الاقتصاد / ١٧٣. (٤) تقريب المعارف / ١٠٧.

(٥) لاحظ الإعجاز في دراسات السابقين، لعبد الكريم الخطيب / ٣٧٣.

«إذا عدنا إلى التحقيق وجدنا وجه إعجاز القرآن صرف العرب عن معارضته، بأن سلبوا العلوم التي بها كانوا يتمكنون من المعارضة، في وقت مرامهم ذلك».

٥ - قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي (المتوفى سنة ٥٧٣ هـ)، فقد اختار مذهب الصّرفة، وصرّح بذلك في كتاب الخرائج والجرائح^(١) في فصل عقده في باب إعجاز القرآن سمّاه (في أن التعجيز هو الإعجاز)، ثمّ طرح في الباب الذي لحقه أقوال مخالفي الصّرفة، ودافع عن مذهب الصّرفة، ويُسْتَشَمُّ من مجموع الكلام في الباب أنّه اختار مذهب الصّرفة.

هذا، وقد نُسب القول بالصّرفة إلى جماعة، منهم: أبو مسلم محمّد بن بحر الإصفهاني (المتوفى سنة ٣٢٢ هـ)، وعليّ بن عيسى الرّمثاني (المتوفى سنة ٣٨٦ هـ)، والخواجه نصيرالدين الطوسي (المتوفى سنة ٦٧٢ هـ)، وفخر الدين الرازي (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ)، ولكن لم نجد تصريحاً بذلك في مصنّفاتهم.

وصف كتاب (المَوْضِيعُ عن جهة إعجاز القرآن)

يظهر لمن درس مراحل حياة الشريف المرتضى أنّه من الشخصيّات المتعدّدة الجوانب؛ فهو فقيه وأصوليّ ومتكلّم وشاعر ومفسّر... وله كتب ورسائل وآراء في جميع هذه العلوم، ولكنّه كان قبل كلّ شيء فقيهاً، حيثُ بدأ حياته العلميّة بقراءة الفقه على الشيخ المفيد، واستمرّ يمارس الفقه ويدرسه طيلة حياته، وختم مسيرته أيضاً بالفقه، فقد توفّاه الله سبحانه وتعالى حينما كان شيخاً ومرجعاً للفتيا للطائفة الإماميّة، إلّا أنّ شهرته كانت في علم الكلام وتضلّعه في

(١) الخرائج والجرائح ٣/٩٨١ - ٩٩٤.

بحوث أصول الدين، حتّى طغت على بقيّة مواهبه وملكاته، ومن هنا عدّ فقيهاً متكلّماً أو متكلّماً فقيهاً. ولعلّ لهذه الشهرة نصيباً كبيراً من الحقيقة، إذ حينما نلاحظ فهرس مؤلّفات الشريف، نجد أنّ علم الكلام والمناظرة والجدل ومباحث أصول الدين، يمثل حينزاً كبيراً منها، فقد كتّب وألّف كتباً ورسائل عديدة حول مواضيع كلاميّة مهمّة كانت مطروحة عند المتكلّمين وأصحاب المذاهب الكلاميّة ومناصريهم في تلك القرون. ومن خلال مراجعة سريعة لتراث المرتضى الكلاميّ، يبرز لنا نشاطه وقوّة اندفاعه في متابعة آراء خصوم الإماميّة، والإجابة عنها بما يطابق المذهب الكلاميّ الإماميّ. ولعلّ جانباً من هذا النشاط، وقوّة الاندفاع، وسرعة الإجابة، أو اتّخاذ المواقف، يعود إلى موقعه ومنصبه في المجتمع البغداديّ، وعند طائفته، حيث كان زعيم الشيعة بلا منازع، منذ أن توفّي شيخه وسلفه في الزّعامة، الشيخ المفيد عام ٤١٣ هـ. واستمرّ في زعامته إلى حين وفاته عام ٤٣٦ هـ، أي مدّة تزيد على عقدين، فقد كان موقعه يقتضيه إبداء رأيه في كثير من القضايا المثارة في تلك الأزمنة، وما أكثرها!

ومن القضايا التي كانت مُثارة في تلك العهود موضوع إعجاز القرآن، وهو موضوع من الأهميّة بمكان، وقد كُتبت وألّفت عنه أسفار كثيرة. ولما كان المصنّف يتبنّى رأياً خاصاً في هذا الموضوع ينفرد به، هو قوله بالصّرفه، استلزم الأمر أن يوضّح اعتقاده، ويبيّن غرضه ومراده، فعقد في عددٍ من كتبه فصولاً وأبواباً لتوضيح هذا الأمر. ويبدو أنّ الشريف أحسّ أخيراً بعدم وفاء ما عقده من الفصول والأبواب ببيان غرضه وتوضيح مرامه، فأقدم على تصنيف كتاب جامع مستقلّ في هذا الموضوع، يحتوي على كلّ ما يتعلّق به، سمّاه كتاب (المَوْضُحُ عن جهة إعجاز القرآن)، وسمّاه ملبّخاً (كتاب الصّرفه). ويعدّ هذا الكتاب من تراث

الشريف الذي سلم معظمه من عوادي الدهر، ووصلت إلينا نسخة يتيمة منه، تُعدُّ من نِوادر المخطوطات. ويعدُّ كتاب الصَّرْفَة أوسع مؤلَّف كُتِب في هذا المجال، وهو فريد في بابهِ، حيثُ لم يصنَّف غيره - حسبما راجعنا في كتب الفهارس - في هذا الموضوع عند الإمامية وغيرهم.

نسبة الكتاب الى المصنّف

لا شكَّ أنَّ المرتضى آلَّف كتاباً سَمَّاه (المُوضِح عن جهة إعجاز القرآن)، وسمَّاه باختصار (كتاب الصَّرْفَة)، وقد ذكر كلَّ من ترجم له هذا الكتاب في فهرست مؤلِّقاته. وأقدم مَنْ ذكره تلميذه الشيخ الطوسي رحمته الله في: فهرسته عن مصنِّفي كتب الشيعة وأصولهم^(١)، قال: وله كتاب الصَّرْفَة.

ثمَّ تبعه النجاشي (المتوفى سنة ٤٥٠ هـ) في رجاله^(٢) بقوله: كتاب الموضح عن جهة إعجاز القرآن، وهو الكتاب المعروف بالصَّرْفَة.

وغيرهم ممَّن ترجم للشريف، آخرهم الشيخ آقا بزرك الطهراني في الذريعة^(٣)، قال: كتاب الصَّرْفَة الموسوم بـ المُوضِح عن جهة إعجاز القرآن، للسيّد المرتضى أبي القاسم عليّ بن الحسين بن موسى الموسوي المتوفى سنة ٤٣٦ هـ... وعبر السيّد نفسه عن هذا الكتاب بالصَّرْف في كتابه جُمَل العلم والعمل، وكزّر التعريف بالكتاب في مدخل (المُوضِح)^(٤).

ومن جهة أخرى فإنَّ الشريف نفسه قد أشار إلى هذا الكتاب مراراً في ثنايا

(١) الفهرست / ٢٩٠، طبعة مؤسسة آل البيت عليه السلام.

(٢) رجال النجاشي / ٢٧٠، طبعة جماعة المدرّسين.

(٣) الذريعة ٤٢/١٥. (٤) الذريعة ٢٣/٢٦٧.

بعض كتبه ورسائله، وقال إنه قد استوفى البحث عن مذهب الصرفة فيه، منها: كتاب جُمَل العلم والعمل، وكذلك كتاب الذخيرة^(١)، حيث قال فيه: «وله نصرتُ في كتابي المعروف به الموضح عن جهة إعجاز القرآن»، وغيرهما.

هذا، فضلاً عن أنَّ نصَّ كتاب الموضح يماثل كثيراً نصَّ الفصل الذي عقده الشريف في إعجاز القرآن في الذخيرة؛ إذ أنَّ التماثل بينهما في العبارات، والنمط الفكري، والأسلوب والمحتوى والأمثلة، واضحٌ إلى درجة التطابق في بعض الأحيان بحيثُ يطمئنُّ القارئ ويتأكدُّ له أنَّهما صادران من كاتب واحد. وفي الحقيقة يمكن عدَّ هذا الفصل من الذخيرة تلخيصاً للأقسام الأولى من كتاب الموضح.

كما توجد قرينة أخرى هي أنَّ الشريف قال في الذخيرة^(٢): «وهذا ممَّا اعتقده صاحبُ الكتاب المعروف به المُغني، ونَقَضناه عليه في كتابنا الموسوم به الموضح عن جهة إعجاز القرآن».

وقد وفي الشريف بوعدده هذا في نسختنا، حيثُ نلاحظ أنَّه تعرَّض لأقوال القاضي و طرحها ونقدها بالتفصيل، وجاء في الورقة (٥٤ أ):

«فصلٌ في بليغ ما ذكره صاحب الكتاب، المعروف به المُغني ممَّا يتعلَّق بالصَّرفة. قال الشريف المرتضى رضوان الله تعالى عليه: قال صاحب هذا الكتاب في فصل وسمه...».

وهذا تصريحٌ من كاتب النسخة باسم الشريف، وأنَّ الردَّ على «المُغني» يعود إليه، وهو أكبر دليل على انتساب الكتاب إلى الشريف.

نسخة الكتاب

لا يتوفّر لهذا الكتاب القِيم والتراث الغالي النفيس إلا نسخة يتيمّة واحدة، سَلِمَتْ من عوادي الدهر وحوادث الزمان التي أتلّفت كمّاً هائلاً من مصنّفات أعلام القرون الأولى. والمتبّع في تراث الشريف المرتضى يواجه ظاهرة غريبة، هي أنّ جميع مؤلّفاته الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وحتى رسائله العديدة التي لا يتعدى حجم بعضها وريقات، كانت متداولة، ولها نسخ عديدة حسب القرون المتأخّرة، ويظهر من تأريخ كتابة النسخ والتملّكات التي عليها أنّ الأصحاب كانوا يتعاهدونها بالقراءة والمقابلة والتعليق والتلخيص والشرح، بل إنّ بعض كتب المرتضى عليه السلام لها عدّة شروح، مثل: جُمَل العلم والعمل، والذريعة إلى أصول الشريعة، إلا كتاب الموضع، فإنّه لم يُشير إليه أحد من المفهرسين إشارة تنمّ عن رؤيته للكتاب مباشرة وعياناً بعد عصر تلميذه الطوسي، والنجاشي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ، ولم ينقل أحد عنه مباشرة، وهما يدلّان على أنّ الكتاب لم يكن في متناول أيدي الجميع مدّة ألف سنة. ولعلّ الكتاب اختفى مباشرة بعد سنوات قليلة من تأليفه، لأسباب غير معروفة. ويبدو أنّ الأوهام التي أثّرت حول مُعتقدِي مذهب الصّرفة مِنْ أنّهم لا يعتقدون بإعجاز نصّ القرآن، كانت أحد الأسباب في عدم الاهتمام بالكتاب.

وإليك مواصفات النسخة التي هي من نفائس مخطوطات خزانة مكتبة الإمام الرضا عليه السلام بخراسان (= كتابخانه آستان قدس رضوي):

رقم ١٢٤٠٩، قياس ٢١×١٧، عدد الأوراق ١٠٢، عدد الأسطر ٢١، وهي نسخة نظيفة بخط نسخ مشرقّي جميل مشكول، ويظهر منها أنّها كانت محفوظة مدّة عشرة قرون بأيدي أمينة، حيث لم يُرَ عليها أثر للخرم أو الرطوبة، ولم تُشوّه

النسخة كتابة الهوامش والتعليقات والذكريات والتملكات وغيرها.

جاء في آخرها قول الناسخ رحمته :

«تم الكتاب، كتبه محمد بن الحسين بن حمير الجشمي^(١)، حامداً لله تعالى

على نعمه، ومصلياً على النبي محمد وعترته، ومستغفراً من ذنوبه، وفرغ منه

يوم الأربعاء منتصف المحرم سنة ثمان وسبعين وأربعمائة».

والملاحظ أن كاتب النسخة، برغم كونه رجلاً عالماً فاضلاً، وحاول إخراج

نسخة مطابقة لأصل المصنف، لكن وقع في أخطاء وهفوات، وردت الإشارة إليها

في الهامش.

ويبدو من البلاغات الموجودة في جوانب أوراق النسخة - من أولها إلى

آخرها - أن ناسخها قابلها بعد كتابتها بنسخة الأصل، وأضاف الكلمات المفردة

الساقطة بين الأسطر وعلى موضع السقوط. ووضع الكلمات أو الجمل الطويلة في

هامش النسخة، مع الإشارة إلى التصحيح تارةً، وعدم الإشارة إليه أخرى، ولكن

في كل الأحوال يتطابق قلم ناسخ الأصل مع قلم المصحح. كما أن بدايات الأبواب

والفصول والمسائل والأقوال قد كتبت على نحو بارز وبماء الذهب.

ولا نمتلك معلومات تفصيلية تُعيننا على معرفة الكاتب. أمّا الجشمي فهو إما

أن يكون منسوباً إلى قبائل جشم التي ذكر السمعاني (الأنساب ٦١: ٢-٦٢) أن منها

طائفة من العلماء والأعيان، أو منسوباً إلى منطقة جشم التي لم يذكر عنها ياقوت

الحموي (معجم البلدان ١٤١/٢) إلا أنها من قرى بيهق من أعمال نيسابور

(١) ضبط كلمة (الجشمي) في آخر النسخة، هو بفتح الجيم وضمّ الشين المعجمة، لكن

الصحيح هو ضمّ الجيم وفتح الشين المعجمة.

بخراسان^(١).

وقد خرّجَتْ هذه القرية الصغيرة في تلك الفترة (القرن الخامس الهجري) جماعة من الفضلاء الأعلام، منهم: الحاكم أبو سعد مُحسّن بن كرامة الجُشميّ الزيديّ المقتول بمكّة غيلةً سنة ٤٩٤ هـ، صاحب التصانيف العديدة، وشيخ الزمخشريّ في التفسير. وولده الحاكم محمّد بن أبي سعد الجُشميّ، وأحفاده عفيف القضاة الحاكم الهادي، والحاكم الموفق الجشميّان. ولعلّ صاحبنا من هذه العائلة النبيلة الكريمة الشريفة التي ينتهي نسبها إلى محمّد بن الحنفية ابن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام.

و ينبغي لنا أن نطلب لهذا العالم الجليل من الله سبحانه وتعالى الرحمة والغفران، إذ حفظ لنا كنزاً ثميناً، و تراثاً علمياً لا يعوّض.

ومما يؤسف له أنه قد سقطت بداية النسخة، ولا نعرف حجم الأوراق الساقطة، لكن أشرت في بداية الكتاب إلى أنّ الساقط لا يتعدّى وريقات قليلة، لعلّها لا تتجاوز المقدّمة، وبعض الكلام عن التنبيهات والأوليات عن مذهب الصّرفة، ومعنى الفصاحة ومفهومها، حيثُ يشير المصنّف إليه في الورقة ٤ ب / بقوله: «فقد تقدّم في القول في الفصاحة ما يكفي»، ثمّ يشرع المصنّف بعده مباشرةً بالحديث عن الصّرفة ومعناها.

(١) من قرأ ربيع (گاه) على جانب قرية بروغن، كما ذكره ابن فندق (ت ٥٦٥ هـ) في كتابه تاريخ بيهق ٣٨. والقرية لازالت موجودة بالاسم نفسه في رستاق گاه و داورزن من محالّ مدينة سبزوار بالقرب من قرية بروغن، وقد ورد اسمها في المراجع الرسمية الإيرانية، مثل: لغت نامه دهخدا / حرف ج، و فرهنگ آبادی های کشور ٤، و سبزوار ٤٩، وغيرها.

فصول الكتاب و أبوابه

سبق أن أشرنا إلى وجود نقص في بداية النسخة، فلو أغمضنا الطرف عنه فإنه يمكن أن نقول: إن كتاب الموضح ينقسم إلى ستة أقسام أو فصول، أراد المصنف من خلال مجموعها إثبات نظريته، وهي:

١ - بيان مذهب المصنف في القول بالصّرفة، ودفع ما يرد عليه من الاعتراضات والشبهات، وذلك من صفحة ١ لغاية ٧٥.

٢ - في ردّ مذهب جماعة المعتزلة من صفحة ٧٦ لغاية ٩٤.

٣ - فصل في بيان ما يلزم مخالف في الصّرفة، وردّ بعض الشبهات، مثل ما قيل إن القرآن لعلّه للجنّ، من صفحة ٩٥ لغاية ١٥٣.

٤ - عرض لأقوال القاضي عبد الجبار في كتابه المغني ونقده لها، من صفحة ١٦٦ لغاية ٢٥٠.

٥ - مسألتان متعلّقتان بدفع بعض الشبهات المتعلّقة بالصّرفة، من صفحة ٢٥١ لغاية ٢٦٠.

٦ - أربعة فصول تتضمّن أبحاثاً تتعلّق بأنّه ﷺ قد تُحدّي بالقرآن وتعدّرت معارضته، من صفحة ٢٦١ إلى آخر الكتاب.

و ممّا ذكرنا يظهر أنّ أوسع أقسام الكتاب هو الفصل الأوّل والرابع، وهما يستوعبان نصف الكتاب.

عملنا في تحقيق هذا الكتاب

لمّا كانت النية معقودة - بحول الله وقوّته - على إخراج هذا التراث العلميّ الثمين إلى الملأ العلميّ، وإبرازه بما يناسب مكانته من تاريخ علم الكلام الإسلاميّ، قمّت بالخطوات اللازمة في مثل هذه الكتب، وهي:

١ - قراءة النصّ أولاً قراءةً تدقيق و تأملٍ، لاستيعاب محتوى الكتاب، و من ثمّ مقارنته بسائر مؤلّفات الشريف المرتضى، لأجل العثور على بعض المقارنات التي تُعينني في فهم النصّ و التعليق عليه. حيث راجعتُ جُلّ مؤلّفات المرتضى الكلاميّة، من كتب و رسائل، و خاصّةً كتابه الذخيرة الذي يعدّ فصله في إعجاز القرآن تلخيصاً لفصول هامّة من كتاب الموضح، بل إنّ بعض مقاطع الكتابين متطابقة تماماً كما تراه مثبتاً في الهامش.

٢ - تقويم النصّ و تقطيعه بحسب ما هو متعارف عند أهل الفنّ، ولما كانت النسخة المعتمدة مشكولة، ارتأيتُ أن أقدم النصّ إلى القارئ كما هو مثبتٌ في الأصل مع الحركات الإعرائيّة، بعد تصحيح ما يحتاج الى التصحيح.

٣ - تخريج ما أمكن تخريجه من الآيات و الأحاديث و الأشعار و الأرجاز و الاقوال التي استشهد بها المؤلّف، و تقديم تعريف موجز بالأعلام الواردة أسماؤهم في النصّ.

٤ - بالنسبة الى الرسم الإملائيّ قمّتُ بكتابة النصّ على الرسم المتعارف عليه اليوم، لا على ما جرى عليه المؤلّف و الناسخ قبل ألف عام، إيثاراً للتسهيل على من يطالع الكتاب، و جرياً على ما هو المتعارف عليه الآن.

٥ - قراءة متأنّية للكتاب مرّات عديدة، تفادياً لوجود أغلاط مطبعية، و أملاً في تقديم نص صحيح، خاصّة وأنّ النصّ المطبوع مليءٌ بالحركات الإعرائيّة.

٦ - تصدير الكتاب بمقدّمة تشتمل على ترجمة المصنّف رحمه الله، و دراسة حول نظريّة الصّرفة في إعجاز القرآن، و حقيقة مذهب الشريف، و بنسخة الكتاب، و ما يتعلّق بها.



و أخيراً لا يفوتني أن أنوّه بجميل من آزرني في إنجاز هذا العمل، و أخصّ

بالذكر ابن عمّنا المحقّق الفاضل، والخبير بعلم الكلام الإسلاميّ، عضو مؤسسة دائرة المعارف الإسلاميّة الكبرى، الأستاذ حسن الأنصاريّ الذي يرجع إليه الفضل في العثور على هذه المخطوطة الثمينة، والتعريف بها في مقال علميّ رصين^(١)، والحثّ على تحقيقها وإخراجها.

كما يجب أن أقدم جزيل شكري و عرفاني للمحقّق القدير الأستاذ علي البصري - مدير قسم الكلام في مجمع البحوث الاسلاميّة - الذي راجع الكتاب مراجعة دقيقة فاحصة، وأبدى ملاحظات وتصحيحات قيّمة ممّا زاد في تقويم النّص وصحته.

وأقّدم أيضاً بوافر الشكر والتقدير لسماحة حجّة الإسلام والمسلمين الشيخ علي أكبر إلهي الخراساني مدير مجمع البحوث الإسلاميّة الذي بادرني بالمباركة على اختياري الكتاب للتحقيق، وهياً لي - متفضّلاً - صورة عن المخطوطة، وظلّ يتابع بجدّ سير العمل الى مرحلته الأخيرة. أسأل الله سبحانه له التوفيق الدائم لخدمة العلوم الإسلاميّة.

وفي الختام أحمد الله العليّ القدير على توفيقه إياي أن أعيش في رحاب هذا الكتاب المبارك، وأسأله تعالى أن يتقبّل عملي، ويخلص نيتي، ويجعله ذخراً لي يوم لا ينفع مال ولا بنون، آمين.

و آخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

غُرّة جمادى الآخرة سنة ١٤٢٣ هـ

محمّد رضا الأنصاريّ القمّي

وَكذلك لو كانوا منيعوا بما رفع الفكر من الكلام بما يختص الآلة والبيئة وليس قدراً
 مذهبكم ففطنيت في زكركه وإن كانوا سلبوا العلوم فليس تخالون من أن كانوا
 سلبوا لها عند ظهور القرآن والتجدي به وقد كانت من قبل حاصلة لهم أن كانوا
 لم يزالوا فاقدين لها فإني أردت في الثاني فهو مؤكداً لبقولنا بل هو نص من ههنا لأن
 القرآن يكون جيل خازناً للعادة بقصاً جنة من حيث لم يمكن أحد من الفصحى
 في ماضٍ ولا مستقبل من العلوم التي تقع معها مثله وإن أردت أن لا يفقد كان
 يجب أن يقع لنا والعبرنا الفرق من كلام العزب وأشجارها قبل زمان التجدي وقد
 زمايه ونجد بينهما نفاً وليس نجد ذلك ويجب أيضاً أن يكون ما ذكرتموه من اللبس
 الواقع علي من ضم شيئاً من القرآن إلى فصيح كلام العزب إتماماً في كلامهم قبل
 زمان التجدي فإما فيما وقع منهم بعد فالأمر ظاهر والفرق واضح وهذا إما
 يعلمون ضرورة خلافه لأننا لا نجد من الفرق بين ما ضمه إلى القرآن من كلام
 العزب وأشجارها قبل التجدي إلا ما يجد بينه وبين كلامهم بعد ظهور القرآن
 ووقوع التجدي به وهذا مني لم تسلموه قد علمتم أن بين كلامهم قبل التجدي
 وبعد هذا الفرق العظيم وأجلتم معرفته علي غيركم أو ادعيتهم فلا تستكم
 طرقت علي دليلكم الذي قد منتموه ما بهد منه لأنه معتمود بهذا المعنى ومبني
 عليه وإن كانت ذوا عينهم التي صرفت عن المعاصرة فذلك فاستد من وجوه
 أجدها أنا يعلم نحن وكل أحد نوقر ذواي القوم إلى المعاصرة ليست أكثر من علمهم
 لم أعلم ما ذكرناه منهم ومنهم هال الدعاي إلى المعاصرة ليست أكثر من علمهم
 بتكليف منها وما يعود بها من التبع ويندفع من الضرر وكل هذا يعلمه القوم ضرورة
 بل العلم به بما يجد من كمال العقل وليس يصرفهم عن هذه الدعاي إلا ما اتهم
 من كمال عقولهم والجفهم بأهل القصر والجنون ولم يكره القوم كذلك في مشها

بما علمهم إلى المعاصرة
 ١٤٠٦
 ١٤٠٦
 ١٤٠٦

الجرب بعد البجربة فالاعان ضواري تلك الاجوال ان كانت المعان ضة ثم حنة
 وابضاً فلو كانت الجرب معت من المعان ضة مع امكانها
 لو حبت ان يوافق القوم النبي صلى الله عليه واله على ذلك ويقول له كيف
 تعارضت وقد منعنا الجربك عن معارضةك ولا حنة لك في امتناع معارضةك
 علينا اذ اذنت قد شغلنا عنها واقطعنا عن جعلها وامسا
 التعلق بالله لم يعان ضواخو فامر اوليا به وقوة ذو له فاصعق من كل
 ما تقدم والجواب عنه ان حق قاله تدبر من
 نصب الجرب وابض الجرب في مقام بعد مقام ومرة بعد اخرى
 ولم نتج انصاف الجرب والغدف والاعان ضة باخبار القوم لا يجوز ان
 يكون عند عافاة تعام في فعل المعان ضة علي انه قد بينا فيما مضى ان النبي
 صلى الله عليه واله كان مدة مقامه بمكة هو الخائف وان احبائه ونصاره في
 تلك الاجوال كانوا قلة عليلين مغمومين ممتضمين وان قوة الاسلام واهله
 كان اشد اها بالمدنية ولم يغل الكفار انصافا في احوال القوة والعلية والسك والي
 الان من بلاد واسطية ومالك كثيرة لا تفتة على اهلها من الاسلام واهله فقد
 كان يجب ان يعان ضوا في اول الامر كيف ساء او حيث ساء وفي احوال القوة
 والمكر في بلدانهم وبنوا عللا الاسلام واذا لم يفعلوا فقد صح ان بعدد
 المعان ضة كان علي وجه مخالف للعادة وهذا بين لمن تأمله وصح نفسه ه

كنه محمد بن الحسين بن جابر الحنفي جامدا لله تعالى على نعمه ومصليا
 على النبي محمد بن عبد الله ومشتغلا من ذنوبه ومرتعا من نعمه والاعان
 مشغلا لمجرم سنة ثمان وسبعين وانفع ما به

[في بيان مذهب الصّرفة]

(١)

وكذلك لو كانوا مُنعوا بما يرفع التمكن من الكلام، ممّا يختص الآلة والبنية. وليس هذا مذهبكم فنطنب في رده.

وإن كانوا سلبوا العلوم فليس يخلون من أن يكونوا سلبوها عند ظهور القرآن والتّحدي به؛ وقد كانت من قبل حاصلة لهم، أو يكونوا لم يزالوا فاقدين لها. فإن أردتهم الثاني، فهو مؤكّد لقولنا، بل هو نصّ مذهبنا؛ لأن القرآن يكون حينئذٍ خارجاً للعادة بفصاحته، من حيث لم يمكن أحد من الفصحاء - في ماضٍ ولا مستقبلٍ - من العلوم التي يقع معها مثله.

وإن أردتهم الأوّل، فقد كان يجب أن يقع لنا وغيرنا الفرق بين كلام العسر وأشعارها قبل زمان التّحدي وبعد زمانه، ونجد بينهما تفاوتاً، وليس نجد ذلك. ويجب أيضاً: أن يكون ما ذكرتموه من اللبس الواقع على من ضمّ شيئاً من

(١) نقص في نسخة «الأصل» بمقدار وزيقات، لعله لا يتجاوز المقدّمة وبعض الكلام عن التنبيهات والأوليات من مذهب الصّرفة، ومعنى الفصاحة ومفهومها، حيث يشير المصنّف إلى هذه الأمور في الورقة ٤ ب بقوله: «فقد تقدّم في القول في الفصاحة ما يكفي».

القرآن إلى فصيح كلام العرب، إنما هو في كلامهم قبل زمان التَّحْدِي، فأما فيما وَقَعَ منهم بعده فالأمر ظاهر، والفرق واضح. وهذا مما يَعْلَمُونَ ضرورةً خلافه؛ لأننا لا نَجِدُ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ مَا نَضُّهُ إِلَى الْقُرْآنِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ وَأَشْعَارِهَا قَبْلَ التَّحْدِي إِلَّا مَا نَجِدُهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كَلَامِهِمْ بَعْدَ ظُهُورِ الْقُرْآنِ وَوُقُوعِ التَّحْدِي بِهِ.

وهذا مَتَى لَمْ تُسَلِّمُوهُ، وَزَعَمْتُمْ أَنَّ بَيْنَ كَلَامِهِمْ قَبْلَ التَّحْدِي وَبَعْدَهُ هَذَا الْفَرْقُ الْعَظِيمُ، وَأَحَلَّيْتُمْ بِمَعْرِفَتِهِ عَلَى غَيْرِكُمْ أَوْ ادَّعَيْتُمُوهَا لَأَنْفُسِكُمْ، طَرَقْتُمْ عَلَى دَلِيلِكُمْ الَّذِي قَدَّمْتُمُوهُ مَا يَهْدُمُهُ؛ لَأَنَّهُ مَعْقُودٌ بِهَذَا الْمَعْنَى وَمَبْنِيٌّ عَلَيْهِ.

وإن كانت دَوَاعِيهِمُ الَّتِي صُرِفَتْ عَنِ الْمُعَارَضَةِ، فَذَلِكَ فَاسِدٌ مِنْ وَجْهِهِ؛ أَحَدُهَا: إِنَّا نَعْلَمُ - نَحْنُ وَكُلُّ أَحَدٍ - تَوَفَّرَ دَوَاعِي الْقَوْمِ ^(١) إِلَى الْمُعَارَضَةِ وَشِدَّةَ جَرِيهِمْ وَكَلْبِهِمْ ^(٢) عَلَيْهَا. وَلَوْ كَانَتْ دَوَاعِيهِمْ إِلَى الْمُعَارَضَةِ مَصْرُوفَةً لَمَا عَلِمَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْهُمْ.

ومنها: أَنَّ الدَّوَاعِي إِلَى الْمُعَارَضَةِ لَيْسَتْ أَكْثَرُ مِنْ عِلْمِهِمْ بِتَمَكُّنِهِمْ مِنْهَا، وَمَا يَعُودُ بِهَا مِنَ النَّفْعِ، وَيَنْدَفِعُ مِنَ الضَّرَرِ. وَكُلُّ هَذَا يَعْلَمُهُ الْقَوْمُ ضَرُورَةً، بَلِ الْعِلْمُ بِهِ مِمَّا يُعَدُّ مِنَ كِمَالِ الْعَقْلِ؛ فَلَيْسَ يَصْرِفُهُمْ عَنْ هَذِهِ الدَّوَاعِي ^(٣) إِلَّا مَا أَخْرَجَهُمْ مِنْ كِمَالِ عُقُولِهِمْ وَأَلْحَقَهُ بِأَهْلِ النَّقْصِ وَالْجُنُونِ، وَلَمْ يَكُنِ الْقَوْمُ كَذَلِكَ.

ومنها: أَنَّ مَا صَرَفَ عَنِ الْمُعَارَضَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ صَارِفًا عَمَّا فِي مَعْنَاهَا، وَعَمَّا يَكُونُ الدَّوَاعِي إِلَيْهِ دَاعِيًا إِلَيْهَا، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُمْ لَمْ يَنْصَرِفُوا عَنِ السَّبَبِ وَالْهَجَاءِ وَعَنِ الْمُعَارَضَةِ، مِمَّا لَا يَشْتَبِهُ عَلَى عَاقِلٍ جَهْلٌ مَنْ عَارَضَ بِمِثْلِهِ وَسُخْفُهُ،

(١) يقصد بهم كفار قريش والمشركين في جزيرة العرب، الذين كانوا يعارضون

رسول الله ﷺ، ويناوونون دعوته بشتى الوسائل.

(٢) يُقَالُ: رَجُلٌ كَلْبٌ، إِذَا اشْتَدَّ جِرْصُهُ عَلَى الشَّيْءِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: الدَّعَاوَى، وَمَا أَتْبَعْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلْسِّيَاقِ.

كالْقَصَصِ بِأَخْبَارِ رُسُتُمْ وَاسْقَنْدِيَارِ.

وَالصَّارِفُ عَنِ الْمُعَارِضَةِ صَارِفٌ عَنْ هَذَا؛ لِأَنَّ مَا يَصْرِفُ عَنِ الْمُعَارِضَةِ ^(١) إِنَّمَا يَرَى أَنَّهُ لَا غِنَاءَ فِي فِعْلِهَا، وَلَا طَائِلَ فِي تَكْلُفِهَا. وَأَنَّ الْحِظَّ فِي الْإِضْرَابِ عَنْهَا وَالْعُدُولَ إِلَى الْمُنَاجَزَةِ بِالْحَرْبِ. وَهَذَا لَا مَحَالَةَ يَصْرِفُ عَنْ جَمِيعِ مَا عِدَدْنَاهُ.

وَمَتَى لَمْ تَعْنُوا بِالصَّرْفَةِ أَحَدَ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الَّتِي فَصَّلْنَاهَا، فَمَذْهَبُكُمْ غَيْرُ مَفْهُومٍ، وَأَنْتُمْ إِلَى أَنْ تُفْهَمُوا غَرَضُكُمْ فِيهِ أَحْوَجُ مِنْكُمْ إِلَى أَنْ تَدُلُّوْنَا عَلَى صِحَّتِهِ.

قِيلَ لَهُ: أَوَّلُ مَا نَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي جَوَابِكَ أَنْ نُعْلِمَكَ كُنَّةَ مَذْهَبِنَا فِي التَّحْدِي بِالْقُرْآنِ. وَعِنْدَنَا ^(٢) أَنَّ التَّحْدِي وَقَعَ بِالِاتِّبَانِ بِمِثْلِهِ فِي فَصَاحَتِهِ وَطَرِيقَتِهِ فِي النَّظْمِ، وَلَمْ يَكُنْ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ عَلَى مَا تَذْهَبُ - أَنْتَ وَأَصْحَابُكَ - إِلَيْهِ، فَلَوْ وَقَعَتِ الْمُعَارِضَةُ بِشِعْرِ أَوْ بَرَجَزٍ مَوْزُونٍ أَوْ بِمِنْثُورٍ مِنَ الْكَلَامِ لَيْسَ لَهُ طَرِيقَةُ الْقُرْآنِ فِي النَّظْمِ، لَمْ تَكُنْ وَاقِعَةً مَوْقِعَهَا.

وَالصَّرْفَةُ عَلَى هَذَا إِنَّمَا كَانَتْ بِأَنْ يَسْلُبَ اللَّهُ تَعَالَى كُلَّ مَنْ رَامَ الْمُعَارِضَةَ وَفَكَرَّ

(١) بعدها في الأصل: صارف عن هذا لأنَّ ما يصرف عن المعارضة، ولعلَّه تكرار من الناسخ.

(٢) قال الشريف المرتضى في كتابه الذخيرة في علم الكلام / ٣٨٠: «فإن قيل: بيّنوا كيفية مذهبكم في الصِّرفة، قلنا: الذي نذهب إليه أنَّ الله تعالى صَرَفَ الْعَرَبَ عَنْ أَنْ يَأْتُوا مِنَ الْكَلَامِ بِمَا يَسَاوِي أَوْ يَضَاهِي الْقُرْآنَ فِي فَصَاحَتِهِ وَطَرِيقَتِهِ وَنَظْمِهِ، بِأَنْ سَلَبَ كُلَّ مَنْ رَامَ الْمَعَارِضَةَ الْعُلُومَ الَّتِي يَتَأَتَّى ذَلِكَ بِهَا، فَإِنَّ الْعُلُومَ الَّتِي بِهَا يُمْكِنُ ذَلِكَ ضَرْبٌ مِنْ فَعْلِهِ تَعَالَى فِينَا بِمَجْرَى الْعَادَةِ.

وهذه الجملة إِنَّمَا يَنْكَشِفُ بِأَنْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّ التَّحْدِي وَقَعَ بِالفصاحة والطريقة في النظم، وأنَّهم لو عارضوه بشعر منظوم لم يكونوا فاعلين ما دُعُوا إِلَيْهِ، وَأَنْ يَدُلَّ عَلَى اخْتِصَاصِ الْقُرْآنِ بِطَرِيقَةٍ فِي النَّظْمِ مُخَالَفَةً لِنَظْمِ كُلِّ كَلَامِهِمْ، وَعَلَى أَنْ الْقَوْمَ لَوْ لَمْ يُصْرِفُوا لَعَارَضُوا».

في تكلفها في الحال العلوم التي يتأتى معها مثل فصاحة القرآن و طريقتيه في النظم. وإذا لم يقصد المعارضة، وجرى على شاكلته في نظم الشعر، ووصف^(١) الخُطْب، والتصرُّف في ضروب الكلام، خُلِّيَ بينه وبين علومه، ولم يُخلَّ بينه وبين معرفته. ولهذا لا نُصيب في شيء من كلام العرب - منشوره و منظومه - ما يُقارب القرآن في فصاحته، مع اختصاذه في النظم بمثل طريقتيه.

وهذا الجواب لا يصحُّ الأمر فيه إلا بأن نُدلَّ على أن التَّحْدِي وَقَعَ بالفصاحة مع الطَّرِيقَةِ في النظم، وعلى أن القرآنَ مُختصُّ بطريقته في النظم مُفارقةً لساائر نُظُوم الكلام، وعلى أن القوم لو لم يُصرفوا على الوجه الذي ذكرناه، [و] لم يُمكن أن يدعى أن شعر الطائيين^(٢) وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمَا مِنَ الْمُحَدَّثِينَ - إذا قَدَرْنَا ارتفاعَ مَنْ بينهما ومن ذوي الطبقات؛ لأنَّ التَّقَارُبَ والتَّساوي فيما ذكرنا^(٣) أنهم يتساوون فيه - يُريدُ أن يكونَ خَارِجًا لِلْعَادَةِ وَإِنْ كَانَ بَائِنًا مُتَقَدِّمًا.

على أن الدَّعْوَى في فصاحة القرآن - أنها وإن خَرَقَتْ عَادَةَ الْعَرَبِ وَبَائِنَتْ مِنْ فَصَاحَتِهِمْ فَلَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ فَصِيحِ كَلَامِهِمْ مِنَ التَّبَاعُدِ مَا يَبِينُ شِعْرَ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٤)

(١) هكذا في الأصل، ولعله: رَضَف.

(٢) الطائيان هما:

١ - أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، صاحبُ الحماسة وأحد أشهر شعراء العرب، قيل إنه كان يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة من أراجيز العرب، وكان شيعيًا موالياً لأهل البيت عليه السلام، توفِّي بالموصل أيام الوائق بالله عام ٢٣١ (وقيل ٢٣٨هـ).

٢ - البُحْتَرِيُّ، أبو عبادة، الوليد بن عُبَيْد الطائي، الشاعر المشهور، ولد بمنبج من أعمال الشام، ومدح جماعة من الخلفاء أولهم المتوكل، وخلقاً كثيراً من الرؤساء والأكابر، توفِّي عام ٢٨٤هـ. (٣) في الأصل: ذكرنا، والمناسب ما أثبتناه.

(٤) امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث الكِنْدِيُّ (نحو ١٣٠-٨٠ ق.هـ)، شاعرٌ جاهليٌّ، بل أشهر شعراء العرب على الإطلاق.

و شعرِ الطائيين - ظاهرةُ التناقض؛ لأننا قد عَلِمنا أَنَّ الطائيين قد يُقَارِبَانِ وَيُسَاوِيَانِ امرأَ القَيْسِ مِنَ الْقَصِيدَةِ فِي الْبَيْتَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ وَإِنْ تَعَدَّرَ عَلَيْهِمَا الْمُسَاوَاةُ فِيمَا جَاوَزَ هَذَا الْحَدَّ. وَنِسْبَةُ مَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقَعَ الْمُسَاوَاةُ مِنْهُمَا فِيهِ إِلَى جُمْلَةِ الْقَصِيدَةِ نِسْبَةُ مُحْصَلَةٍ؛ لَعَلَّهَا أَنْ تَكُونَ الْعُشْرَ^(١) وَمَا يُقَارِبُهُ؛ لِأَنَّ الْقَصِيدَةَ الْمُتَوَسِّطَةَ فِي الطُّوْلِ وَالْقِصْرِ مِنْ أَشْعَارِهِمْ لَيْسَ تَتَجَاوَزُ مِنْ ثَلَاثِينَ إِلَى أَرْبَعِينَ بَيْتًا. وَإِذَا أَضْفْنَا ذَلِكَ - عَلَى هَذَا الْإِعْتِبَارِ - إِلَى جُمْلَةِ شِعْرِهِمَا وَشِعْرِهِ، وَجَدْنَا أَيْضًا مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُسَاوِيَاهُ فِيهِ مِنْ جُمْلَةِ شِعْرِهِمَا هَذَا الْمَبْلَغَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ بَلْ أَكْثَرَ مِنْهُ، لِأَجْلِ كَثَرَةِ شِعْرِهِمَا وَزِيَادَتِهِ عَلَى شِعْرِ امْرِئِ الْقَيْسِ.

وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ التَّحْدِيَّ لِلْعَرَبِ اسْتَقَرَّ آخِرًا عَلَى مِقْدَارِ ثَلَاثِ آيَاتٍ قِصَارٍ مِنْ عَرْضِ سِتَّةِ آلَافِ آيَةٍ وَكَذَا وَكَذَا طَوَالًا وَقِصَارًا، لِأَنَّهُ وَقَعَ بِسُورَةٍ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ، وَأَقْصَرُ السُّورِ مَا كَانَ ثَلَاثَ آيَاتٍ، فَلَا بَدَّ أَنْ تَكُونَ الْعَرَبُ - عَلَى الْمَذْهَبِ الَّذِي يُرَدُّ عَلَى الْقَائِلِينَ بِهِ - غَيْرَ مُتَمَكِّنِينَ مِنْ مُسَاوَاتِهِ أَوْ مُقَارِبَتِهِ فِي مِقْدَارِ ثَلَاثِ آيَاتٍ. وَلِهَذَا عِنْدَهُمْ^(٢) لَمْ يَرَوْهُمُ الْمُعَارِضَةُ وَلَمْ يَتَعَاطَوْهَا.

وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ نِسْبَةَ ثَلَاثِ الْآيَاتِ الَّتِي لَمْ يَتَمَكَّنُوا مِنْ مُسَاوَاتِهِ وَمُقَارِبَتِهِ فِيهَا إِلَى جُمْلَةِ الْقُرْآنِ أَقَلُّ وَأَنْقَصُ بِأَضْعَافٍ مُضَاعَفَةٍ مِنْ نِسْبَةِ مَا يَتَمَكَّنُ الطَّائِيَانِ مِنْ مُسَاوَاةِ امْرِئِ الْقَيْسِ أَوْ مُقَارِبَتِهِ فِيهِ، سَوَاءً أَضَفْتُ ذَلِكَ إِلَى كُلِّ قَصِيدَةٍ مِنْ شِعْرِ امْرِئِ الْقَيْسِ أَوْ أَضَفْتُهُ إِلَى جُمْلَةِ شِعْرِهِ، بَلْ كَانَ مَا يَتَمَكَّنُ الْعَرَبُ مِنْ مُقَارِبَةِ الْقُرْآنِ فِيهِ - إِذَا أَضَفْنَاهُ إِلَى مَا يَتَمَكَّنُ الْمُحَدِّثُونَ مِنْ مُقَارِبَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِيهِ - لَا نِسْبَةَ لَهُ إِلَى الْقُرْآنِ. وَلَيْسَ هَذَا إِلَّا لِأَنَّ التَّبَاعَدَ بَيْنَ الْقُرْآنِ وَبَيْنَ مُمَكِّنِ فَصَحَاءِ الْعَرَبِ قَدْ جَاوَزَ كُلَّ عَادَةٍ، وَخَرَجَ عَنْ كُلِّ حَدٍّ. وَأَنَّهُ لَمْ يَفْضُلْ كَلَامٌ فَصِيحٌ فِيمَا مَضَى وَلَا فِيمَا يَأْتِي

(١) فِي الْأَصْلِ: الشَّعْرُ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّهُ عَدَّاهُمْ.

كلاماً هو دونه في الرتبة هذا الفضل ولا حصل بينهما هذا القدر، وإن كان أحدهما من الفصاحة في الذروة العليا، والآخر في المنزلة السفلى.

هذا إذا فرضنا بطلان الصرفة، ونسبنا تعدد المعارضة على العرب إلى قرط فصاحة القرآن، فكيف يمكن مع ما كشفناه أن يدعى أن ما بين القرآن وبين كلام فصحاء العرب من البعد في الفصاحة دون ما بين شعر الطائيين وشعر امرئ القيس؟!

وما أوردناه من الاعتبار يوجب أن يكون بينهما أكثر مما بين شعر المتقدمين والمحدثين بأضعاف كثيرة. وأن ذلك لو لم يكن على ما قلنا، وكان على ما توهمه الخصم، لوقعت المعارضة لا محالة. كما أن امرأ القيس لو تحدى أحد الطائيين بيت من غرض شعره لسارع إلى معارضته ولم يتخلف عنها. وهذا مما لا إشكال في مثله.



وبعد، فإن من يدعي أن خرق العادة بالقرآن إنما كان من جهة فصاحته دون غيرها، لا يقدم على أن يقول: إن بين شيء من الكلام الفصيح وإن تقدم، وبين غيره من الفصيح وإن تأخر، من البعد أكثر مما بين القرآن وفصيح كلام العرب؛ لأنه كالمنافي لأصله، والمنافي لقوله.

وإذا استحسن ارتكابه مستحسن، معتصماً به مما تقدم من إلزامنا، كان ما أوردناه مبطلاً لقوله ومكذباً لظنه. وهذا واضح بحمد الله.

فإن قال: ما الذي تريدون بقولكم: إنهم صرّفوا عن المعارضة؟ أتريدون أنهم أعجزوا عنها، أم سلبوا العلوم التي لا تنأى إلا بها، أم شغلوا عنها، وصرفت همهم ودواعيهم عن تعاطيها؟

فإن أردتم العجز فهو واضح الفساد؛ لأن العجز لا يختص بكلام دون كلام.

ولو كانوا أُعْجِزُوا عن الكلامِ المُساوي للقرآن في الفصاحة، لم يَتَأَتَّ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنَ الكلامِ في الفصاحة، ويُمَانِلُ في طريقةِ النَّظْمِ، ونحنُ نَفْعَلُ ذلك.

[قيل له:] أَمَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّحْدِي كَانَ بِالْفَصَاحَةِ وَالنَّظْمِ مَعاً أَنَّا رَأَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ أَرْسَلَ التَّحْدِي إِرْسَالاً، وَأَطْلَقَهُ إِطْلَاقاً مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ يَحْصُرُهُ، أَوْ اسْتِثْنَاءٍ يَحْصُرُهُ؛ فَقَالَ ﷺ مُخْبِراً عَنْ رَبِّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ (١).

وَقَالَ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ قَاتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٢).

فَتَرَكَ الْقَوْمَ اسْتِفْهَامَهُ عَنْ مُرَادِهِ بِالتَّحْدِي وَغَرَضِهِ فِيهِ، وَهَلْ أَرَادَ مِثْلَهُ فِي الْفَصَاحَةِ دُونَ النَّظْمِ، أَوْ فِيهِمَا مَعاً، أَوْ فِي غَيْرِهِمَا؟ فَعَلَّ مَنْ قَدْ سَبَقَ الْفَهْمُ إِلَى قَلْبِهِ وَزَالَ الرَّيْبُ عَنْهُ؛ لَأَنَّهُمْ لَوْ ارْتَابُوا لَسَأَلُوا، وَلَوْ شَكُّوا لَاسْتَفْهَمُوا. وَلَمْ يَجْرِ ذَلِكَ عَلَى هَذَا إِلَّا وَالتَّحْدِي وَاقِعٌ بِحَسَبِ عَهْدِهِمْ وَعَادَتِهِمْ. وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ عَادَاتِهِمْ جَارِيَةٌ فِي التَّحْدِي بِاعْتِبَارِ طَرِيقَةِ النَّظْمِ مَعَ الْفَصَاحَةِ، وَلِهَذَا لَا يَتَّحَدَّى الشَّاعِرُ الْخَطِيبَ الَّذِي لَا يَتَمَكَّنُ مِنَ الْخُطَابَةِ. وَإِنَّمَا يَتَّحَدَّى الشَّاعِرُ الشَّاعِرَ وَالْخَطِيبَ الْخَطِيبَ. وَوَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَا يَقْنَعُ بِأَنْ يُعَارِضَ الْقَصِيدَةَ مِنَ الشَّعْرِ بِقَصِيدَةٍ مِنْهُ حَتَّى يَجْعَلَهَا مِنْ جِنْسِ عَرُوضِهَا، كَأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ مِنَ الطَّوِيلِ جَعَلَهَا مِنَ الطَّوِيلِ، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْبَسِيطِ جَعَلَهَا مِنَ الْبَسِيطِ. ثُمَّ لَا يُرْضِيهِ ذَلِكَ حَتَّى يُسَاوِيَ بَيْنَهُمَا فِي الْقَافِيَةِ، ثُمَّ فِي حَرَكََةِ الْقَافِيَةِ.

وَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ يَجْرِي التَّنَاقُضُ (٣) بَيْنَ الشَّعْرِ، كُمُنَاقَظَةِ

(٢) سورة هود: ١٣.

(١) سورة الإسراء: ٨٨.

(٣) قال الخليل بن أحمد في كتاب العين: النَّقْضُ: إِفْسَادُ مَا أُبْرِمَتْ مِنْ حَبْلِ أَوْ بِنَاءٍ. وَالمُنَاقَظَةُ فِي الْأَشْيَاءِ، نَحْوُ الشَّعْرِ، كَشَاعِرٍ يَنْقُضُ قَصِيدَةً أُخْرَى بِغَيْرِهَا. وَمِنْ هَذَا نَقَائِضُ جَرِيرٍ وَالفَرَزْدَقِ.

جَرِيرٌ^(١) لِفَرَزْدَقٍ^(٢)، وَجَرِيرٌ لِلْأَخْطَلِ^(٣)، وَغَيْرَ هَؤُلَاءِ مِمَّنْ لَمْ نَذْكُرْهُ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ. وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ عَادَتُهُمْ، فَإِنَّمَا أُحِيلُوا فِي التَّحْدِي عَلَيْهَا^(٤).

فَإِنْ قَالَ: عَادَةُ الْعَرَبِ وَإِنْ جَرَتْ فِي التَّحْدِي بِمَا ذَكَرْتُمُوهُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ يَمْتَنِعُ صِحَّةُ التَّحْدِي بِالْفَصَاحَةِ دُونَ طَرِيقَةِ النَّظْمِ، وَلَا سِيَّما وَالْفَصَاحَةُ هِيَ الَّتِي يَصِحُّ فِيهَا^(٥) التَّفَاضُلُ وَالتَّبَايُنُ. وَهِيَ أَوْلَى بِصِحَّةِ التَّحْدِي مِنَ النَّظْمِ الَّذِي لَا يَقَعُ فِيهِ التَّفَاضُلُ.

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ غَيْرَ مُمْتَنِعٍ فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ تَحَدَّاهُمْ بِالْفَصَاحَةِ دُونَ النَّظْمِ، فَأَفْهَمَهُمْ قَصْدَهُ فَلِهَذَا لَمْ يَسْتَفْهِمُوهُ؟! قِيلَ لَهُ: لَيْسَ يَمْنَعُ أَنْ يَقَعَ التَّحْدِي بِالْفَصَاحَةِ دُونَ النَّظْمِ مِمَّنْ بَيَّنَّ غَرَضَهُ

(١) هُوَ جَرِيرُ بْنُ عَطِيَّةَ بْنِ حَذِيفَةَ الْكَلْبِيِّ التَّمِيمِيِّ (٢٨-١١٠ هـ) أَشْعَرُ أَهْلِ عَصْرِهِ، وَلَدَ وَمَاتَ فِي الْيَمَامَةِ. كَانَ هَجَاءً مُرَّاً، وَلَهُ مَسَاجِلَاتٌ مَعَ شِعْرَاءِ عَصْرِهِ، فَلَمْ يَثْبِتْ أَمَامَهُ غَيْرَ الْفَرَزْدَقِ وَالْأَخْطَلِ.

(٢) هُوَ أَبُو فَرَّاسٍ، هَمَّامُ بْنُ غَالِبٍ، مِنْ أَشْهَرِ شِعْرَاءِ الْعَرَبِ. لَهُ مَسَاجِلَاتٌ مَعْرُوفَةٌ مَعَ جَرِيرٍ. وَهُوَ صَاحِبُ الْمِيمِيَّةِ الْمَشْهُورَةِ يَمْدَحُ بِهَا الْإِمَامَ زَيْنَ الْعَابِدِينَ ﷺ. * هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبُطْحَاءُ وَطَائِفَةُ *

(٣) الْأَخْطَلُ: هُوَ غِيَاثُ بْنُ غُوْثَ بْنِ الصَّلْتِ التَّغْلِبِيِّ (٩٠-١٩٠ هـ)، شَاعِرُ بَنِي أُمَيَّةِ النَّصْرَانِيِّ. وَالمَرُوجُ لِسِيَاسَاتِهِمْ.

(٤) قَالَ الشَّرِيفُ الْمَرْتَضَى فِي الذَّخِيرَةِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ / ٣٨٠-٣٨١: «أَنَّهُ ﷺ أَطْلَقَ التَّحْدِيَّ وَأَرْسَلَهُ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَطْلَقَ تَعْوِيلاً عَلَى عَادَةِ الْقَوْمِ فِي تَحْدِي بَعْضِهِمْ بَعْضاً، فَإِنَّهَا جَرَتْ بِاعْتِبَارِ الْفَصَاحَةِ وَطَرِيقَةِ النَّظْمِ، وَلِهَذَا مَا كَانَ يَتَحَدَّى الْخَطِيبُ الشَّاعِرَ وَلَا الشَّاعِرُ الْخَطِيبَ، وَأَنَّهُمْ مَا كَانُوا يَرْتَضُونَ فِي مَعَارِضَةِ الشَّعْرِ بِمِثْلِهِ إِلَّا بِالسَّوَادَةِ فِي عَرُوضِهِ وَقَافِيَتِهِ وَحَرَكَةِ قَافِيَتِهِ. وَلَوْ شَكَ الْقَوْمُ فِي مَرَادِهِ بِالتَّحْدِي لَاسْتَفْهِمُوهُ. وَمَا رَأَيْنَاهُمْ فَعَلُوا، لِأَنَّهُمْ فَهَمُوا أَنَّهُ ﷺ جَرَى فِيهِ عَلَى عَادَاتِهِمْ».

(٥) فِي الْأَصْلِ: تَصَحَّ فِيهِ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتَنَاهُ.

و أظهرَ مغزاهُ، وإِنَّمَا مَنَعْنَا فِي التَّحْدِي بِالْقُرْآنِ مِنْ حَيْثُ أَطْلَقَ التَّحْدِي بِهِ، وَ عَرِيَ
مِمَّا يَخُصُّهُ بِوَجْهِ دُونَ وَجْهِ، فَحَمَلْنَاهُ عَلَى مَا عَهْدَهُ الْقَوْمُ وَ أَلْفَوْهُ فِي التَّحْدِي.
و لو كَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ أَفْهَمَهُمْ تَخْصِيصَ التَّحْدِي - كَمَا ادَّعَيْتَ - بِقَوْلِ مَسْمُوعٍ
لَوْ جَبَّ أَنْ يُنْقَلَ إِلَيْنَا لَفْظُهُ، وَ الْمَقَامُ الَّذِي قَامَهُ الرَّسُولُ ﷺ فِيهِ، وَ لَيْسَ نَجِدُ فِي
ذَلِكَ نَقْلًا.

وَ كَذَلِكَ لو كَانَ اضْطَرَّ لَهُمْ إِلَى قَصْدِهِ بِمَخَارِجِ الْكَلَامِ، أَوْ بِمَا يَجْرِي مَسْجَرُ
مَخَارِجِهِ مِنَ الْإِشَارَاتِ وَ غَيْرِهَا، مِنْ غَيْرِ لَفْظِ مَسْمُوعٍ، لَوْ جَبَّ اتِّصَالُ ذَلِكَ أَيْضًا بِنَا
وَ حُصُولُ عِلْمِهِ لَنَا؛ لِأَنَّ مَا يَدْعُو إِلَى تَقْلِي الْأَلْفَاظِ الْمَسْمُوعَةِ يَدْعُو إِلَى تَقْلِي مَا يَنْصِلُ
بِهَا مِنْ مَقَاصِدَ وَ مَخَارِجَ، لَا سِيَّمَا فِيمَا تَمَسُّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ. أَلَا تَرَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
لَمَّا نَفَى النُّبُوَّةَ بَعْدَ نُبُوَّتِهِ بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا نَبِيَّ بَعْدِي»^(١)، ثُمَّ أَفْهَمَ السَّامِعِينَ مُرَادَهُ مِنْ

(١) مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَشْهُورَةِ وَ الْمُتَوَاتِرَةِ، وَ قَدْ نَصَّ الْجَمِيعُ عَلَى صَحَّتِهِ، وَ رَوَاهُ الشَّيْخَةُ
وَ السُّنَّةُ فِي مَجَامِعِهِمُ الْحَدِيثِيَّةِ وَ مَسَانِيدِهِمْ وَ صَحَاحِهِمْ، نَقْلًا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ لُحْيَانِ
الصَّحَابَةِ: كَأَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، وَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ، وَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،
وَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُثْمَانَ وَ غَيْرِهِمْ.
وَ إِلَيْكَ مَصَادِرُ الْحَدِيثِ:

بِحَارِ الْأَنْوَارِ حَيْثُ رَوَاهُ الْعَلَّامَةُ الْمَجْلِسِيُّ فِي مَجْلَدَاتٍ عَدِيدَةٍ، وَ يَكْفِيكَ أَنْ تَرَاجَعَ الْمَجْلَدَ
٣٧ مِنْ ص ٢٠٦ لِنَايَةِ ص ٣٣٧. وَ رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ ١٧٠/١، ١٧٤، ١٧٧،
١٧٩، ١٨٢ وَ ٣٢/٣ وَ ٣٦٩/٦. وَ فِي فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ ٥٩٨/٢، ٦١٠، ٦٣٣، ٦٤٢،
٦٧٠. وَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ ٣/٦ بِأَبَابِ غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَ ١٩/٥ بِأَبَابِ مَنَاقِبِ
أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ. وَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ ١١٩/٧، ١٢٠، ١٢١. التِّرْمِذِيُّ فِي صَحِيحِهِ
٦٣٣/٥ وَ ٦٤١. ابْنُ الْمَغَازَلِيِّ فِي مَنَاقِبِهِ ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦. وَ رَاجِعْ
أَيْضًا: أَسَدُ الْغَابَةِ ٢٦/٤، تَارِيخُ دِمَشْقَ لِابْنِ عَسَاكِرَ ١٣٢/١، ٢٢٥، مُسْتَدْرَكُ الصَّحِيحَيْنِ
١٥٠/٣، الْخَصَائِصُ لِلنَّسَائِيِّ ٢٦٣، أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ ١١٢/٢، الْغَدِيرُ فِي الْكِتَابِ وَ السُّنَّةِ

هذا القول، وأنه عني به: لا نبي من البشر كلهم، وأراد بالبعد عموم سائر الأوقات المستقبلية، قريبها وبعيدها، اتصل ذلك بنا على حد اتصال اللفظ، حتى شربنا سامعيه في معرفة الفرض، وكنا في العلم به كأحدِهِمْ. وفي ارتفاع كل ذلك من النقل، دليل على صحة قولنا.

على أن التحدي لو كان مقصوداً على الفصاحة دون النظم لوقعت المعارضة من القوم ببعض فصيح شعرهم أو بليغ كلامهم، لأننا قد دللنا على أن خفاء الفرق علينا بين بعض قصار سور القرآن وفصيح كلام العرب، يدل على التقارب المزيل للإعجاز. والعرب بهذا أعلم وله أنقد، فكان يجب أن يعارضوا. وإذا لم يفعلوا، فلاتهم فهموا من التحدي الفصاحة وطريقة النظم، ولم يجتمعا لهم.

فأما اختصاص القرآن بنظم مخالف لسائر ضروب الكلام فأوضح من أن ينكلف الدلالة عليه. وكل سامع للشعر الموزون والكلام المنثور يعلم أن القرآن ليس من نمطهما، ولا يمكن إضافته إليهما. والدلالة إنما تُقصد بحيث يتطرق الشبهة، فأما في مثل هذا فلا.

وأما الذي يدل على أنهم لو لم يصرفوا لعارضوا في الفصاحة والنظم جميعاً، فقد تقدّم في القول في الفصاحة ما يكفي^(١).

وأما النظم: فهو ما لا يصح التفاضل فيه والتزايد في معناه، ولهذا ترى

→ ٣٦٣/٥، ١٧٦/٧، ٢٧٨/١٠، ومصادر أخرى كثيرة. ولفظ الحديث المتفق عليه عند الجميع، أنه ﷺ قال لعلي عليه السلام: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي».

(١) قال الشريف المرتضى رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨١: «وَمَا يَبِينُ أَنَّ التَّحْدِيَّ وَقَعَ بِالنِّظْمِ مضافاً إلى الفصاحة: أننا قد بينا مقارنة كثير من القرآن لأفصح كلام العرب في الفصاحة، ولهذا خفي الفرق علينا من ذلك، وإن كان غير خاف علينا الفرق فيما ليس بينهما هذا التفاوت الشديد، فلو لا أن النظم معتبر لعارضوا بفصيح شعرهم وبليغ كلامهم».

الشاعرين يشتركان في النظم الواحد، وكلام أحدهما فصيح شريف، والآخر ركيك سخي، وكذلك الخطيبين.

وإنما كان هذا؛ لأنه لا يصح المزية في النظم حتى يكون لأحد الشاعرين والخطيبين فضل في المعنى - الذي به كان الشعر شعراً، والخطابة خطابة - على الآخر، كما يصح ذلك في الفصاحة، وجزالة الألفاظ، وكثرة المعاني والفوائد.

وإذا صح هذا، فلم يبق إلا أن يقال: إن السبق إلى النظم هو المعتبر. وذلك غير صحيح؛ لأنه يوجب أن يكون السابق إلى قول الشعر في ابتداء الظهور قد أتى بمعجز، بل يجب أن يكون السبق إلى كل عروض من أعاريضه، ووزن من أوزانه يقتضي ذلك. وهذا يؤدي إلى أن أكثر الخلق أصحاب معجزات^(١)!

فإن قال: كيف يكون السبق إلى الشعر من المعجزات، وهو مما تقع فيه المساواة من المسبوق للسابق، حتى لا يزيد أحدهما على الآخر فيه، والمعجز ما تعذر مثله على غير من اختص به؟ وما أنكرتم أن يكون نظم القرآن معجزاً من حيث لم تقع فيه مساواة؟

قيل له: هذا الذي يدل على أن السبق إلى نوع من النظم لا يكون معجزاً على وجه؛ لأنه مما لا بد من وقوع المساواة فيه والمماثلة، كما وقعت في غيره من أوزان الشعر وضروب الكلام التي سبق إليها، ثم حصلت المساواة من بعد؛ لأننا قد بينا أن النظم مما لا يصح حصول المزية فيه ولا التفاضل. وليس مما يحتاج فيه إلى كثرة العلوم كما يحتاج إليها في الفصاحة، بل العلم ببعض أوزان الشعر يمكن

(١) قال الشريف المرتضى في كتاب الذخيرة / ٣٨١: «وإذا لم يدخل في النظم تفاضل فلم يبق إلا أن يكون الفضل في سبق إليه، وهذا يقتضي أن يكون السابق ابتداءً إلى نظم الشعر قد أتى بمعجز، وأن يكون كل من سبق إلى عروض من أعاريضه ووزن من أوزانه كذلك، ومعلوم خلافه».

مَعَهُ التَّصَرُّفُ فِي سَائِرِ أَوْزَانِهِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي مَثُورِ الْكَلَامِ.
وَلَوْ لَا أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى هَذَا لَمْ تُنْكَرْ أَنْ يَكُونَ فِي الشُّعْرَاءِ مَنْ يَخْتَصُّ بِالْقَوْلِ فِي
الْبَسِيطِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَعَارِضِ، مِنْ حَيْثُ قَصُرَ عِلْمُهُ عَلَيْهِ، وَتُنِيعَ سَائِرُ الشُّعْرَاءِ
مِنْهُ، فَلَوْ اجْتَهَدَ أَنْ يَقُولَ بَيْتاً مِنْ غَيْرِ الْبَسِيطِ لَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ، وَلَوْ اجْتَهَدَ جَمِيعُ الشُّعْرَاءِ
فِي أَنْ يَقُولُوا بَيْتاً مِنْهُ لَعَجَزُوا عَنْهُ، وَأَنْ يَكُونَ فِيهِمْ مَنْ يَخْتَصُّ بِالْقَوْلِ فِي الطَّوِيلِ
عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَهَذَا مِمَّا يُعَلِّمُ فَسَادَهُ. وَهُوَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ النُّظْمَ لَا اخْتِصَاصَ
فِي بَعْضِهَا، وَأَنَّهَا مِمَّا يَجِبُ الْإِشْتِرَاكُ فِيهِ^(١).

فَإِنْ قَالَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ التَّصَرُّفُ فِي الْأَوْزَانِ يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةِ الْعُلُومِ،
وَأَنْ لَا يَكُونَ الْعِلْمُ بِبَعْضِهَا عِلْماً بِسَائِرِهَا عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ، وَأَنَّ الْمُسَاوَاةَ الَّتِي
وَصَفْتُمُوهَا بَيْنَ الشُّعْرَاءِ فِي ضُرُوبِ الْأَوْزَانِ، إِنَّمَا وَجَبَتْ مِنْ حَيْثُ أَجْرَى اللَّهُ الْعَادَةَ
بَأَنْ يَفْعَلَ لِكُلِّ مَنْ عَلِمَ وَزناً مِنْ أَوْزَانِ الشُّعْرِ، الْعِلْمَ بِسَائِرِ الْأَوْزَانِ؛ فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ -
عَلَى هَذَا - أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ تَعَالَى كَلَاماً لَهُ نَظْمٌ لَمْ يَخْصُ أَحَدٌ مِنَ الْخَلْقِ بِالْعِلْمِ بِهِ،
وَيَجْعَلَهُ عِلْماً لِبَعْضِ أَنْبِيَائِهِ؛ فَلَا يَتِمَكَّنُ أَحَدٌ مِنَ الْبَشَرِ مِنْ مُسَاوَاتِهِ فِيهِ، مِنْ حَيْثُ
فَقَدُوا الْعِلْمَ بِطَرِيقَةِ نَظْمِهِ، وَإِنْ تَمَكَّنُوا مِنْ مُسَاوَاةِ سَائِرِ مَا يَقَعُ السَّبْقُ إِلَيْهِ مِنَ الشُّعْرِ
وَالْخُطْبِ.

وَكَيْفَ تُنْكَرُ ذَلِكَ وَقَدْ رَأَيْنَا كَثِيراً مِنَ الشُّعْرَاءِ الْمُتَصَرِّفِينَ فِي ضُرُوبِ الشُّعْرِ
لَا يَهْتَدُونَ لِنَظْمِ الْخُطْبِ، وَكَثِيراً مِنَ الْخُطَبَاءِ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى الشُّعْرِ؛ فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ

(١) قَالَ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى رحمته الله فِي الذَّخِيرَةِ / ٣٨١-٣٨٢: «وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَذَّرَ نَظْمُ
مَخْصُوصٍ بِمَجْرَى الْعَادَةِ عَلَى مَنْ يَتِمَكَّنُ مِنْ نَظْمِ غَيْرِهِ، وَلَا يَحْتَاجُ ذَلِكَ إِلَى زِيَادَةِ
عُلُومٍ، كَمَا قُلْنَا فِي الْفَصَاحَةِ. وَلِهَذَا كَانَ كُلُّ مَنْ يَقْدِرُ مِنَ الشُّعْرَاءِ عَلَى أَنْ يَقُولَ فِي الْوَزْنِ
الَّذِي هُوَ الطَّوِيلُ قَدْرَ عَلَى الْبَسِيطِ وَغَيْرِهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا عَلَى الْإِحْتِدَاءِ، وَإِنْ خَلَا كَلَامُهُ
مِنْ فَصَاحَةٍ. وَهَذَا الْكَلَامُ قَدْ فَرَّغْنَا [مِنْهُ] وَاسْتَوْفَيْنَاهُ فِي كِتَابِنَا فِي جِهَةِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ».

مِنْ تَعَدُّرِ نَظْمِ الْقُرْآنِ عَلَى الْعَرَبِ، كَمَا تَعَدَّرَ عَلَى خَطِيبِهِمُ الشُّعْرُ، وَعَلَى شَاعِرِهِمْ
الْخِطَابَةُ، وَهَذَا يُغْنِي عَنْ صَرَفَتِكُمْ؟

قِيلَ لَهُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ مَذَاهِبَ الْمُخْتَلِفِينَ فِي وَجْهِ الْإِعْجَازِ - وَإِنْ
تَفَرَّعَتْ وَتَنَوَّعَتْ - فَالْقُرْآنُ غَيْرُ خَارِجٍ بَيْنَهَا مِنْ أَنْ يَكُونَ مُعْجِزاً لِلْبَرِّيَّةِ، وَعِلْماً
عَلَى النَّبُوَّةِ. وَجَعَلَ مَا يَتَرَدَّدُ بَيْنَهُمْ فِيهِ مِنَ الْمَسَائِلِ وَالْجَوَابَاتِ - وَإِنْ قَدَحَتْ فِي
صِحَّةِ بَعْضِ مَذَاهِبِهِمْ فِي تَفْصِيلِ الْإِعْجَازِ - فَإِنَّهَا غَيْرُ قَادِحَةٍ فِي أَصْلِ الْأَعْجَازِ
وَجُمْلَةِ الدَّلَالَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ خَارِجاً لِلْعَادَةِ بِفَصَاحَتِهِ دُونَ طَرِيقَةِ
نَظْمِهِ، أَوْ بِنَظْمِهِ دُونَ فَصَاحَتِهِ، أَوْ يَكُونَ مُتَضَمِّناً لِلِإِخْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ، أَوْ بِأَنْ يَكُونَ
اللَّهُ تَعَالَى صَرَفَ عَنْهُ الْعَرَبِ وَسَلَبَهُمُ الْعِلْمَ بِهِ؛ فِي أَنَّهُ عَلَى الْوُجُوهِ كُلِّهَا مُعْجِزٌ دَالٌّ
عَلَى النَّبُوَّةِ وَصِدْقِ الدَّعْوَةِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ وَجْهٌ دَلِيلُهُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الطَّرِيقِ.

وَهَذَا مِنْ فُضَائِلِ الْقُرْآنِ الشَّرِيفَةِ وَمَرَاتِبِهِ الْمُنِيفَةِ، الَّتِي لَيْسَتْ لغيرِهِ مِنْ
مُعْجِزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ مِنْ مُعْجِزَاتِهِمْ إِلَّا وَجْهَةٌ دَلِيلُهُ وَاحِدَةٌ. وَمَا
قَدَحَ فِي تِلْكَ الْجِهَةِ أَخْرَجَهُ مِنَ الْإِعْجَازِ. وَلَوْ أَلْحَقَ هَذَا مُلْحِقُ بُوْجُوهِ إِعْجَازِ
الْقُرْآنِ لَمْ يَكُنْ مُخْطِئاً، وَلَكَانَ قَدْ ذَهَبَ مَذْهَباً.

ثُمَّ نَعُودُ إِلَى الْجَوَابِ عَنِ السُّؤَالِ، فنَقُولُ: إِنَّا لَوْ أَحَلَّنَا فِي هَذَا الْبَابِ كُلَّهُ - نَعْنِي
فِي أَنَّ النَّظْمَ لَا بُدَّ مِنْ وَقُوعِ الْمُسَاوَاةِ فِيهِ، وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَنْفَرِدَ بِنَوْعٍ مِنْهُ مَنْ
لَا يَشْرُكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ - عَلَى مُوَافِقَةِ الْفَرِيقِ الَّذِي كَلَّمْنَا الْآنَ ^(١) مَعَهُمْ، وَهُمْ الذَّاهِبُونَ
فِي خَرْقِ الْعَادَةِ بِهِ إِلَى الْفَصَاحَةِ، لَكِنَّا قَدْ وَفَّيْنَا حِجَابَهُمْ حَقَّهُ؛ لِأَنَّهُمْ مُعْتَرِفُونَ مَعَنَا
بِأَنَّ النَّظْمَ لَيْسَ بِمُعْجِزٍ، وَدَلَّائِنَا فِي دَفْعِهِ وَاحِدَةٌ، لَكِنَّا لَا نَقْتَصِرُ عَلَى ذَلِكَ، وَنُورِدُ
مَا يَكُونُ حِجَاباً لِلْكُلِّ، وَبُرْهَاناً عَلَى الْجَمِيعِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: أَمَانٌ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

[الدليل على أن نظم القرآن ليس بمعجز]

والذي يدل على أن نظم القرآن ليس بمعجز بنفسه: أننا نعلم أن كل قادر على الكلام العربي، وممكن من تقديم بعضه على بعض وتأخير بعضه عن بعض، لا يعجز أن يحتذي نظم سور القرآن بكلام لا فصاحة له، بل لا فائدة فيه ولا معنى تحته، فإن ذلك لا يضُر ولا يُخل بالمساواة في طريقة النظم. وقد رأينا كثيراً من السخفاء والمجان^(١) يعارضون - على طريق العبث والمجون - الشعراء المتقدمين والخطباء المجودين، فيوردون مثل القصيدة والخطبة في الوزن والطريقة، بكلام سخيف المعنى ركيك اللفظ، بل ربما لم يكن له معنى مفهوماً. وقد فعل ذلك أبو العنبر الصيمري^(٢) بالبحر بين يدي المتوكل^(٣)، فأجازه ووصله^(٤). فالمساواة في النظم حاصلة، ولكنها في إصابة المعنى وجزالة اللفظ متعذرة. وعلى هذا أكثر شعر الصيمري^(٥)، وشعر أبي العبر^(٦)؛ فإن في أشعار هؤلاء

(١) الماجن: الهازل، والجمع مجان ومجنّة.

(٢) هو محمد بن إسحاق بن إبراهيم الصيمري، أبو العنبر الكوفي، ولي قضاء الصيمرة فنسب إليها، نديم المتوكل والمعتمد العباسيين. كان أديباً ظريفاً، وشاعراً هجاءاً خبيث اللسان. وله مناظرة مع البحتري. توفي سنة ٢٧٥ هـ.

(٣) هو جعفر بن محمد العباسي، أبو الفضل، الخليفة العباسي العاشر، ولد ببغداد عام ٢٦١ هـ ومات غيلة عام ٢٤٧ هـ. كان فاسقاً فاجراً يعادي أمير المؤمنين طاهراً وأهل بيته الطاهرين عليه السلام.

(٤) انظر ما وقع بينهما في معجم الأدباء ١٨/١٢-١٤.

(٥) في الأصل: الطرمي، والظاهر أنه الصيمري المتقدم ذكره.

(٦) أبو العبر، محمد بن أحمد العباسي، الهاشمي، القرشي، البغدادي (توفي سنة ٢٥٠ هـ)، نديم شاعر، أديب، حافظ للأخبار، كان يمدح الخلفاء، من كتبه: جامع الحماقات وحاوي الرقاعات، والسندامة، وأخلاق الخلفاء والأمراء. كان في أول أمره يسلك في شعره الجِدَّ، ثم عدل إلى الهزل والحماقة فنفق بذلك نفاقاً كثيراً.

وغيرهم ممن سلك مسلكهم، الكثير مما له وزن الشعر وعروضه، ولا معنى تحته يفهم.

وهذا الطريق لو سلك على هذا الوجه في كل نظم لما تعدّر، وهو يكشف عن صحة ما اعتدناه.

فأما تعدّر الشعر على الخطباء والخطابة على الشعراء، فليس يُنكر أن يكون في الناس من لا ذوق له، ولا معرفة بالوزن، ولا يتأتى منه الشعر. وكذلك رُبما كان فيهم من ألف الموزون من الكلام، ومَرَن عليه، فلا يهتدي لنظم الخطب والرسائل.

وكما وجدنا ذلك فقد وجدنا من جمَعَ بين الطريقتين وبرَز في المذهبين، وهم كثير. وليس كل من لم يقل الشعر فهو مُتعدّر عليه، بل رُبما أغرض عنه؛ لأنه لا داعي له إليه، ولا حاجة له فيه. أو لأنه مما لا يُحبُّه ويستحليه^(١). أو لأنه قد عرِف بغيره واشتهر بسواه. أو لأنَّ الجيّد منه النادر لا يتفق له؛ فقد قيل لبعضهم: لم لا تقول الشعر؟ فقال: ما يأتي^(٢) جيّدُهُ وأبى ردّيه.

ولعلّ كثيراً ممن^(٣) لا يقول الشعر ولا يعرف به لو دَعَتْهم إليه الحاجات. وبعثتهم عليه الرويات، لأنّوا منه بما يُستحسن ويُستطرف. وقد قال بعض الشعراء:

مَا لَقِينَا مِنْ جُودِ فَضْلِ بْنِ يَحْيَى جَعَلَ النَّاسَ كُلَّهُمْ شُعْرَاءَ^(٤)

وَكُلُّ الدَّوَاعِي وَالبَوَاعِثِ، إِذَا أَضَفْتُهَا إِلَى دَوَاعِي الْعَرَبِ إِلَى الْمُعَارَضَةِ، رَأَيْتَهَا

(١) في الأصل: ويستحيله، والمناسب ما أثبتناه.

(٢) كذا في الأصل، والظاهر: ما يتأتى. (٣) في الأصل: ممّا، والمناسب ما أثبتناه.

(٤) ورد البيت هكذا منسوباً إلى بعض الشعراء. قاله في الفضل بن يحيى البرمكي. لاحظ:

تَقِيلُ وَتَصْغُرُ. وَأَيْنَ الرِّغْبَةُ فِي الْمَالِ، وَمُبَاهَاةُ النَّظَرَاءِ، وَالتَّقَدُّمُ عِنْدَ الْأُمَرَاءِ، وَمِنَ الضَّرِّ^(١) يَفِرَاقُ الْأَوْطَانَ الَّتِي فِيهَا تَشَاءُوا، وَهَجَرَ الْأَدْيَانَ الَّتِي عَلَيْهَا وَلِدُوا؟!

وَأَيْنَ قُوَّةُ الْمَالِ مِنْ قُوَّةِ الْعِزِّ وَحِرْمَانِ الْوَجَاهَةِ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ، وَمِنَ حِرْمَانِ الرِّئَاسَةِ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ؟!

وَكُلُّ ذَلِكَ أَصَابَ الْعَرَبَ وَنَزَلَ بِهِمْ، وَفِي بَعْضٍ مَا يُظْفِرُ بِكُلِّ نَظْمٍ، وَيَهْدِي إِلَى كُلِّ قَوْلٍ.

عَلَى أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ نَظْمَ مِثْلِ بَعْضِ سُورِ الْقُرْآنِ لَا يَتَعَدَّرُ عَلَى مَنْ احْتَذَاهُ وَمَنْ^(٢) لَا فَصَاحَةً لَهُ، وَلَا تَصَرُّفَ لَهُ فِي أَوْزَانِ الْكَلَامِ؛ فَأَجْدَرُ أَنْ يَتَأَتَّى لِلْعَرَبِ، لَوْ لَمْ يُصَدُّوا وَلَمْ يُصَرَّفُوا.

فَإِنْ قَالَ: فَهَيُّوا أَنْ التَّحْدِي وَقَعَ بِالِاتِّبَانِ بِمِثْلِ الْقُرْآنِ فِي الْفَصَاحَةِ وَالنَّظْمِ مَعًا حَسَبَ مَا ذَكَرْتُمْ، وَأَنْ فِي كَلَامِهِمُ الْفَصِيحِ مَا يُقَارِبُ بَعْضَهُ مُقَارَبَةً تُزِيلُ خَرَقَ الْعَادَةِ بِفَصَاحَتِهِ، وَأَنَّ النَّظْمَ كَانُوا يَتِمَكَّنُونَ مِنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِدَاءِ، كَمَا يَتِمَكَّنُ مِنْهُ مَنْ تَعَاطَاهُ مَتَابَعَةً لِكَلَامٍ فَصِيحٍ، لِمَ أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا تَعَدَّرَ عَلَيْهِمْ ضَمُّ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ إِلَى الْآخَرِ، حَتَّى يُورِدُوا فَصَاحَتَهُمْ وَالْفَاقَظَهُمُ الْجَزَلَةَ، وَمَعَانِيَتَهُمُ الْحَسَنَةَ الَّتِي يَسْتَعْمِلُونَهَا فِي شِعْرِهِمْ وَنَثَرِهِمْ، فِي مِثْلِ هَذَا النَّظْمِ، كَمَا قَدْ يَكُونُ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ فِي بَعْضِ أَوْزَانِ الشُّعْرِ وَأَعَارِيضِهِ أَفْصَحَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَوْزَانِ، وَكَلَامُهُ فِيهِ أَجْزَلُ، وَمَعَانِيَتُهُ أَوْفَعُ، وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى التَّصَرُّفِ فِي سَائِرِ الْأَوْزَانِ؟

وَكَمَا يَكُونُ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ النَّظْمِ وَالْخِطَابَةِ، كَلَامُهُ فِي أَحَدِهِمَا أَفْصَحَ، وَمَنْزِلَتُهُ أَعْلَى، مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْأَمْرَيْنِ؟! وَإِذَا كَانَ هَذَا مَتَابَعَةً لِكَلَامِهِ، فَمَا الْحَاجَةُ إِلَى الصَّرْفَةِ؟

(١) فِي الْأَصْلِ: الضَّرُّ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِّلْمِيقَاتِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: مَنْ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

قيل له : إذا سلم أن القوم كانوا قادرين على الفصاحة والنظم وعالمين بها ، فليس يتعذر بهم عن المعارضة قاعداً ؛ لأن المعارضة لا تحتاج إلى أكثر من التمكن من الفصاحة وطريقة النظم . وإنما يتعذر معارضة الكلام الفصيح المنظوم ضرباً من النظم على من لا يتمكن من مثل فصاحته ، أو من لا يتمكن من احتذاء طريقة نظمه . ومن تمكن منها فليس يتعذر عليه .

فأما تجويد بعض الشعراء في بعض الأوزان ، وعلو كلامهم في بعض الأعرار ، فما لا ينكر ، إلا أنه ليس يكون بين كلامهم فيما جودوا فيه وبينه فيما قصروا فيه ، تفاوت عظيم وتباعداً شديداً . والتفاوت بين الكلامين في الفصاحة حاصل ، وإن تقدم أحدهما على الآخر فيها . وكذلك القول فيمن جمع بين الشعر والخطابة ، وجود في أحدهما .

ولو لا أن الأمر على هذا لم نكره أن يلحق شعر أحد الشعراء - في بعض الأعرار - بالطبقة العليا ، ويكون شعره في باقي الأوزان في الطبقة السفلى . وهذا مما لا يشتبه بطلانه ، فلو كانت حال العرب حال هؤلاء لوجب أن يكون بين فصاحتهم في أشعارهم وكلامهم وبينها ، في نظم القرآن ، فضل قريب قد جرث بمثله العادة ، فكانت المعارضة حينئذ تنفع لا محالة ؛ لأنهم دُعوا إلى مقاربتهم لا مماتلتهم .

وإنما يكون هذا السؤال نافعاً للخصم ، لو كان التفاضل الذي ذكره بين شعر الشعراء ينتهي إلى أن يكون الفاضل فصيحاً ، والمفضول لا حظ له في الفصاحة ؛ فيحمل تعذر معارضة القرآن على ذلك .

فأما والأمر على ما بيناه فأكثر ما فيه أن يكون بين كلام العرب ، إذا لم يحتدوا نظم القرآن وبينه إذا احتدوه ، مثل ما بين كلام أحد الشعراء في بعض الأوزان التي يجود فيها ، وكلامه في غيره من الأوزان ؛ فكما أن من ساوى هذا الشاعر في رتبة

الفَصَاحَةِ وَجَوْدَ فِي الْوَزَنِ الَّذِي يُقْصَرُ هَذَا فِيهِ لَا يَكُونُ كَلَامُهُ فِي هَذَا الْوَزَنِ مُعْجَزاً لِلْمُقْصَرِ فِيهِ وَلَا مَانِعاً لَهُ مِنْ مُعَارَضَتِهِ لَوْ طَالَ بَتُهُ بِمُقَارَضَتِهِ، فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْقُرْآنِ. وَ لَيْسَ يُمْكِنُ أَحَدًا أَنْ يَدَّعِي: أَنَّ الْعَادَةَ إِنْ كَانَتْ جَرَتْ بَيْنَ الْمُتَفَاضِلِ مِنَ الْكَلَامِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَرَقَ هَذِهِ الْعَادَةَ فِي الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ لَا طَرِيقَ يُرْجَى ^(١) مِنْهُ خَرَقُ الْعَادَةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَّا الصَّرْفُ الَّذِي يَبِينُهُ. وَإِلَّا مَا ذَا ^(٢) يَخْرِقُ الْعَادَةَ، وَالْقَوْمُ مُتَمَكِّنُونَ مِنْ مِثْلِ فَصَاحَتِهِ وَنَظْمِهِ، وَلَا مَانِعَ مِنَ الْمُعَارَضَةِ، وَالذَّوَاعِي مُتَوَفِّرَةٌ إِلَيْهَا؟! وَ هَذَا كُلُّهُ يُوجِبُ وَقُوعَ الْمُعَارَضَةِ، لَوْلَا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الصَّرْفِ الَّذِي بِهِ انْخَرَقَتِ الْعَادَةُ.

وَإِنَّمَا يَسُوغُ ادِّعَاءُ خَرَقِ الْعَادَةِ بِغَيْرِ الصَّرْفِ لِمَنْ جَعَلَ فَصَاحَةَ الْقُرْآنِ مُقَاوِلَةً ^(٣) لِسَائِرِ كَلَامِ الْعَرَبِ؛ حَتَّى أَنْ أَحَدًا مِنْهُمْ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ مُسَاوَاتِهَا أَوْ مُقَارِبَتِهَا، مِنْ حَيْثُ لَمْ يُخْصَّصُوا بِالْعُلُومِ الَّتِي تَحْتَاجُ الْمُعَارَضَةَ إِلَيْهَا، أَوْ قَالَ فِي النَّظْمِ مِثْلَ ذَلِكَ. وَ هَذَا قَدْ مَضَى مَا فِيهِ.

عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَا ظَنَنَّهُ السَّائِلُ صَحِيحاً لَوَاقَفَ الْقَوْمُ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَ لَقَالُوا لَهُ: أَمَّا ^(٤) فَصَاحَتُنَا فِي شِعْرِنَا وَ كَلَامِنَا فَهِيَ مُسَاوِيَةٌ أَوْ مُقَارِبَةٌ لِمَا جِئْتَ بِهِ وَ طَرِيقَتِهِ فِي النَّظْمِ؛ فَحَنُّ قَادِرُونَ عَلَيْهَا. وَ إِنْ شَكَّكَتَ فَجَرَّبْنَا، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ يَنْتَهِي لَنَا كَلَامٌ يُسَاوِي مَا أَتَيْتَ بِهِ فِي الْفَصَاحَةِ وَ النَّظْمِ جَمِيعاً، حَسْبَ مَا التَّمَسَّتَ مِنَّا. كَمَا لَا يَنْتَهِي لِبَعْضِ الشُّعْرَاءِ أَنْ تَكُونَ فَصَاحَتُهُ وَ اسْتِقَامَةُ مَعَانِيهِ فِي بَعْضِ أَوْزَانِ الشُّعْرِ كَمَا هِيَ فِي غَيْرِهِ، وَ إِنْ كَانَ مُتَمَكِّناً مِنَ الْقَوْلِ فِي سَائِرِ الْأَوْزَانِ؟! وَ إِذَا كَانَ هَذَا التَّفَاضُلُ

(١) هكذا تُقرأ هذه الكلمة، وَ هِيَ مُحْشُورَةٌ بَيْنَ السَّطْرَيْنِ السَّادِسِ وَ السَّابِعِ، وَ فَوْقَ الْحَرْفِ

كَلِمَةً: «مِنْهُ» بِحَبْرِ خَفِيفٍ. وَ قَدْ تُقْرَأُ: يُرَاعَى أَوْ يُدْعَى.

(٢) فِي الْأَصْلِ: فِيمَا ذَا، وَ لَعَلَّهَا سَهُوٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(٣) أَيْ مُغَايِرَةً. (٤) فِي الْأَصْلِ: مَا، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

مَعَهُوداً بَيْنَنَا، فَبَأَيِّ شَيْءٍ قُتِّمْنَا وَفُضِّلْت عَلَيْنَا؟! وَأَيِّنَ الْمُعْجِزِ الَّذِي لَا بُدَّ لِمُدَّعِي
النُّبُوَّةِ مِنْهُ؟! وَعَنْ أَيِّ شَيْءٍ صُرْفْنَا؟!

و في عُدُولِ الْقَوْمِ عَنْ هَذَا - وفيه لو اعتذروا به أَوْضَحُ الْعُذْرِ وَأَكْبَرُ الْحُجَّةِ -
دليلٌ على صِحَّةِ طَرِيقَتِنَا.

فَإِنْ قَالَ: أَرَأَيْكُمْ تَسُومُونَ^(١) الْعَرَبَ مِنَ الْاِحْتِجَاجِ وَالْمَوَاقِفَةِ، بِمَا لَا يَهْتَدِي إِلَيْهِ
إِلَّا خُذَّاقُ الْمُتَكَلِّمِينَ وَأَوَّلُو التَّدْقِيقِ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْفَصْلِ بَيْنَ مَا يَتَعَذَّرُ عَلَى
الْخَلْقِ وَلَا يَكُونُ مُعْجِزاً وَلَا خَارِقاً لِلْعَادَةِ وَبَيْنَ مَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِمْ وَيَكُونُ كَذَلِكَ،
وَالْتَمِيزَ بَيْنَ التَّفَاضُلِ الْمَعْتَادِ وَالتَّفَاضُلِ الَّذِي لَيْسَ يُعْتَادُ^(٢)، أَمْرٌ مَوْقُوفٌ عَلَى
النَّظَرِ الَّذِي لَيْسَ مِنْ شَأْنِ الْقَوْمِ، وَلَا يُحْسِنُونَهُ. وَإِنَّمَا وَجَدُوا مَا دَعَاهُمْ إِلَى الْإِتْيَانِ
بِمِثْلِهِ، فَتَعَذَّرَ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَبْخُثُوا عَنْ عِلَّةِ هَذَا التَّعَذُّرِ وَسَبَبِهِ، وَهَلِ الْعَادَةُ جَارِيَةٌ
بِمِثْلِهِ، أَمْ غَيْرُ جَارِيَةٍ؟ فَلِهَذَا لَمْ يُوَاقِفُوا.

قِيلَ لَهُ: لَيْسَ يَفْتَقِرُ مَا ذَكَرْنَاهُ إِلَى دَقِيقِ النَّظَرِ كَمَا ظَنَنْتَ، بَلِ الْعِلْمُ بِهِ قَرِيبٌ مِنْ
أَوَائِلِ الْعُقُولِ الَّتِي لَا اخْتِصَاصَ فِيهَا بَيْنَ الْعُقَلَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ عَاقِلٍ يَعْلَمُ أَنَّ النَّبِيَّ
لَا بُدَّ أَنْ يَبِينَ^(٣) مِنْ غَيْرِهِ، وَيَخْتَصَّصَ بِمَا لَا يَشْرُكُهُ فِيهِ مَنْ لَيْسَ بِنَبِيِّ.

وَيَعْلَمُ أَيْضاً: أَنَّ الَّذِي يَبِينُ بِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَمراً مُعْتَاداً؛ لِأَنَّ الْمُعْتَادَ
لَا إِبَانَةَ فِيهِ. وَلَوْ أَنَّهُ مِمَّا يَقَعُ بِهِ الْإِبَانَةُ لَوَقَعَتْ بِكُلِّ مُعْتَادٍ حَتَّى يُدَّعَى بِالْأَكْلِ
وَالشُّرْبِ، وَالْقُعُودِ وَالنُّهُوضِ، وَهَذَا مِمَّا يَعْلَمُهُ جَمِيعُ الْعُقَلَاءِ. وَالْعَرَبُ لَا مُحَالَةَ
عَالِمُونَ بِهِ، وَعَاقِلُونَ أَيْضاً بِأَنَّ شَاعِرَهُمْ قَدْ يُجَوِّدُ فِي بَعْضِ الْأَوْزَانِ، وَيَقْصُرُ فِي
غَيْرِهَا. وَهَذَا مِمَّا إِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي عِلْمِهِ.

فَلَوْ كَانَتْ حَالُ الْقُرْآنِ فِي تَعَذُّرِهِ عَلَى سَائِرِهِمْ حَالٌ مَا يَقْصُرُ فِيهِ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ

(١) سامه الأمر: أي كلفه إِيَّاهُ، وَأَلْزَمَهُ بِهِ. (٢) هكذا في الأصل، وَلَعَلَّهُ: بِمَعْتَاد.

(٣) أي يبرز ويتشخص عن غيره.

مِنَ الْأَوْزَانِ - مع تجويزه في غيره لتسارعوا إلى موافقته، على أن ما بانَ منهم به ليس بمُعْجَزٍ ولا خارقٍ للعادة، ولا مُقْتَضٍ للصرف، وأنه مما قد جرت العادات بمثله، وما رأيتهم فَعَلُوا.

وبعد، فَقَدْ قَالَ اللهُ تعالى مُخْبِرًا عنهم: ﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا * أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجَّرُ الْأَنْهَارُ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا * أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسْفًا أَوْ تَأْتِيَنَا بِاللهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا * أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِنْ زُخْرٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِوَعْدِكَ حَتَّى تُنْزِلَ عَلَيْنَا كِتَابًا تُفَرِّدُ بِهِ كُلَّ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتَ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾ (١).

وتظاهرت الأخبار بأنهم طالبوه بإحياء عبد المطلب، ونقل جبال مكة عن أماكنها، وهذا اقتراح من يفترق بين المعجزات وغيرها، ويميز بين أبهرها (٢) وأظهرها إعجازاً، وبين ما يلتبس أمره ويدخل الشبهة في مثله. فكيف يذهب عليهم ما ذكره السائل؟!

على أن هذا السؤال عائد على من ذهب في إعجاز القرآن إلى قرط الفصاحة الخارجة عن العادة؛ لأنه إذا اعترض فقيلاً له: بأي شيء تُكبر أن يكون بين القرآن وبين فصيح كلام العرب فصل قريب قد جرت بمثله العادة؟ وأن التحدي لما وقع أشقق فصحاء العرب من معارضة؛ لعلهم بأن ما يأتون به ليس بمماثلٍ له، وظنوا أنهم إنما دُعوا إلى مماثلته لا مقارنته، ولم يكن عندهم ما عندكم من أن المقاربة - في إخراجها من أن يكون خارقاً للعادة - كالمماثلة، ولا اهتدوا إلى أن يقولوا إن فضل كلامك على كلامنا كفضل كلام بعضنا على كلام بعض، وأن هذا لا يوجب لك الإبانة والتخصيص، كما لا يوجب لفاضلنا على متوسطنا؛ لأن ذلك مما لا يثبت

عليه إِلَّا النَّظَّارُونَ الْمَكَلَّمُونَ، وَلَيْسَ الْعَرَبُ مِنْهُمْ، وَهَذَا يُخْرِجُ الْقُرْآنَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُعْجِزاً!

لَمْ يَجِدْ مَفْزَعاً إِلَّا الْكَشْفَ عَنْ أَنْ مِثْلَ ذَلِكَ لَا بُدَّ أَنْ تَعْرِفَهُ الْعَرَبُ، وَمَنْ هُوَ أَنْقَضَ مَعْرِفَةً مِنَ الْعَرَبِ. وَأَنَّهُ مِمَّا يُخَوِّجُ إِلَى الْعِلْمِ بِالنَّظَرِ وَلَطِيفِ الْكَلَامِ، وَهُوَ الَّذِي اعْتَمَدْنَاهُ فِي الْجَوَابِ.

فَإِنْ قَالَ: كَيْفَ يَصِحُّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ سَلْبٍ مَنْ رَامَ الْمُعَارَضَةَ فِي الْحَالِ، الْعِلْمُ بِالْفَصَاحَةِ وَالنَّظْمِ، وَالْعُلُومُ يَجُوزُ عَلَيْهَا الْبَقَاءُ. وَإِذَا كَانَتْ بَاقِيَةً فَلَيْسَ تَنْتَفِي عَنْ الْعَالَمِ إِلَّا بُوْجُودُ ضِدِّهَا، وَهُوَ الْجَهْلُ - بِخُرُوجِ الْمَحَلِّ مِنْ صِحَّةِ حُلُولِهَا فِيهِ - وَالْجَهْلُ قَبِيحٌ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَهُ الْقَدِيمُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْهُ عَالِمٌ بِقُبْحِهِ!

وَلَوْ فَسَدَ الْمَحَلُّ وَخَرَجَ مِنْ صِحَّةِ حُلُولِ الْعِلْمِ بِالْفَصَاحَةِ فِيهِ، لَانْتَفَتَ عَنْهُ سَائِرُ الْعُلُومِ؛ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ قَصَدَ الْمُعَارَضَةَ، مُخْتَلَسَ الْعَقْلِ^(١)، فَاقْدَأْ لَجَمِيعِ عُلُومِهِ، لِاحِقاً بِالْمَجَانِينِ وَالْبَهَائِمِ! بَلْ يَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ أَنْقَضَ مِنَ الْمَجَانِينِ وَالْبَهَائِمِ؛ لِأَنَّ فِي هَؤُلَاءِ عُلُوماً بِبَعْضِ الْأَشْيَاءِ. وَهَذَا يُخْرِجُ مَنْ أَنْ يَكُونَ عَالِماً بِكُلِّ شَيْءٍ. وَمَا أَظُنُّكُمْ تَبْلُغُونَ إِلَى ادِّعَاءِ كُلِّ هَذَا!

قِيلَ لَهُ: الصَّحِيحُ عِنْدَنَا أَنَّ الْعُلُومَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهَا الْبَقَاءُ، وَأَنَّ الْعَالِمَ إِنَّمَا يَسْتَمِرُّ كَوْنُهُ عَالِماً وَيَدُومُ لَتَجَدُّدِ عُلُومٍ تَحْدُثُ فِي كُلِّ حَالٍ. وَإِنَّمَا يَصْرِفُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْمُعَارَضَةِ بَأَنْ لَا يَجِدُوا الْعِلْمَ بِالْفَصَاحَةِ فِي تِلْكَ الْحَالِ، فَيَتَعَدَّرَ مَا كَانَ مَعَ حُصُولِ الْعِلْمِ مُتَأْتِياً. وَهَذَا يَأْتِي عَلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ سَوَالُكَ.

عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ لَوْ كَانَ بَاقِياً - كَمَا ادَّعَيْتَ - لَصَحَّ أَنْ يَنْتَفِيَ عَنِ الْعَالَمِ بِضِدِّ مَنْ أَضْدَادُهُ سِوَى الْجَهْلِ، كَالظَّنِّ وَالسَّهْوِ وَالشَّكِّ وَالنَّسْيَانِ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ

(١) أي فاقده العقل و مسلوبه.

قبيحاً فَنَزَرَهُ اللهُ عَنْ فعلِهِ. وَكُلُّ واحدٍ منها يَنْفِي العِلْمَ، كما يَنْفِيه الجَهْلُ والسَّهْوُ والشُّكُّ والنِّسيانُ؛ وَإِنْ كانَ في إثباتِها مَعانِي خِلافٌ وكَلَامٌ رُبَّمَا التَّبَسُّ. قال: ليس في الظنِّ معنى، والصَّحِيحُ أَنَّهُ جِنْسٌ مُضادٌّ للاعتقادِ، لِعِلْمنا باستِحالةِ كَوْنِ أَحَدِنَا ظانًّا للشيءِ و عالِماً به في حالٍ واحدٍ، كما يَسْتَجِيلُ كَوْنُهُ عالِماً به و جاهِلاً؛ فما دَلَّ على أَنَّ الجَهْلَ ضِدُّ العِلْمِ هو دالٌّ على أَنَّ الظنَّ ضِدُّ له أيضاً. ولأنَّ أَحَدَنَا يُمَيِّزُ بينَ كَوْنِهِ مُعْتَقِداً للشيءِ و ظانًّا له، و يُفَرِّقُ بينَ حالِيهِ في ذلك. و لو لا أَنَّهُ مُضادٌّ للاعتقادِ لم يَقَعْ هذا الفَرْقُ و التَّمييزُ، فقد سَقَطَ السَّوْألُ على كُلِّ جالٍ.

فإن قال: إذا كانَ الصَّحِيحُ عندَكُم استِحالةُ البقاءِ على العُلُومِ، وإن^(١) العَرَبُ إِنَّمَا صَرَفُوا عن المَعَارَضَةِ بأنَّ لم يُفَعَّلْ لَهم العِلْمُ بها في الحالِ؛ فأَيُّ مُعْجَزٍ هاهنا؟ وأَيْنَ ما يوصَفُ بأنَّه دَلالةٌ على صِدْقِ الرُّسُولِ ﷺ؟ و الصَّرْفَةُ على هذا ليست أَكْثَرُ مِنْ عَدَمِ العُلُومِ بالفَصاحَةِ الَّتِي لم تَكُنْ مُوجُودَةً ثُمَّ عُدِمَتْ، بل عَدَمُها مُسْتَمَرٌّ. و المَوْجُودُ إِنَّمَا كانَ أَمْثالَها؛ فكيف تُوصَفُ بأنَّها المُعْجَزُ، و المُعْجَزُ ما وَقَعَ مَوْقِعَ قَوْلِ القائلِ للمُدَّعي عليه: صَدَقْتَ. و ليس يَقَعُ هذا المَوْقِعُ إِلَّا ما كانَ فِعْلاً واقِعاً أيضاً على وَجْهِ مَخْصُوصٍ!

قيلَ له: المُعْجَزُ - في دِلالَتِهِ على صِدْقِ الرُّسُولِ - كأَحَدِ الدَّلَائِلِ الدَّالَّةِ على ضُرُوبِ المَدْلُولاتِ. و ليس مِنْ حَدِّ الدَّلالةِ أَنْ تَكُونَ ذاتاً مُوجُودَةً، أو فِعْلاً حادِثاً على الحَقِيقَةِ، بل الدَّلالةُ ما أَمَكَّنَ أَنْ يُسْتَدلَّ بها على ما هي دِلالةٌ عليه. وإنَّ كانَ قد أَلْحَقَ قَوْمٌ بهذا الحدِّ: أَنْ يَكُونَ لفاعِلِها^(٢) أَنْ يُسْتَدلَّ بها و لها، ما يُسْتَدلُّ بِعَدَمِ الغرضِ على حُدُوثِهِ، و بَتَعَذُّرِ الفِعْلِ على أَنَّ مَنْ تَعَذَّرَ عليه ليس بِقادِرٍ.

(١) في الأصل: و إنما، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: فاعلها، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

وَبَتَعَذُّرِهِ عَلَيْهِ حَكَمْنَا^(١) عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِعَالِمٍ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَا اسْتَدَلَّنَا بِهِ مِنْ ذَلِكَ دَوَاتٍ قَائِمَةً وَاقِعًا لَا حَادِثَةً. وَإِذَا صَحَّ هَذَا فَالْمُعْجِزُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى صِدْقِ الرَّسُولِ إِذَا حَصَلَ عَلَى وَجْهِ لَمْ تَجْرِبْ بِهِ الْعَادَةُ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا لَمْ تَجْرِبِ الْعَادَةُ بِوُجُودِهِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ عَدَمُ فِعْلٍ لَمْ تَجْرِبِ الْعَادَةُ بِانْتِفَائِهِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا كَانَ قَدْ أَجْرَى الْعَادَةَ بِأَنْ يَفْعَلَ فِي كُلِّ حَالٍ لِلْفَصْحَاءِ الْعِلْمَ بِالْفَصَاحَةِ كَمَا يَفْعَلُ لَهُمْ بِسَائِرِ الضَّرُورَاتِ مِنَ الصَّنَائِعِ وَغَيْرِهَا، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ مَنَعُهُ لَهُمْ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ هَذَا الْعِلْمَ الَّذِي تَقْتَضِي الْعَادَةُ اسْتِمْرَارَ تَجَدُّدِهِ دَالًّا عَلَى النُّبُوءَةِ، إِذَا وَافَقَ هَذَا الْمَنَعُ دَعْوَةً مُدْعٍ لِلرُّسَالَةِ.

وَيَحْتَجُّ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ لِأَجْلِهِ، وَعَلَى وَجْهِ التَّصَدِيقِ لَهُ، كَمَا أَنَّهُ لَمَّا أَجْرَى الْعَادَةَ بِأَنْ لَا يُمْكِنُ الْفَصْحَاءُ إِلَّا مِنْ قَدْرِ مِنَ الْعُلُومِ يَقَعُ لِأَجْلِهَا مِنْهُمْ قَدْرٌ مِنَ الْفَصَاحَةِ مَعْلُومٌ، كَانَ تَمْكِينُهُ لِبَعْضِ عِبَادِهِ - مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي يَقَعُ بِهَا مَا يَتَجَاوَزُ الْمَبْلَغَ الَّذِي جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ تَجَاوُزًا كَثِيرًا - دَالًّا عَلَى النُّبُوءَةِ، إِذَا وَقَعَ عَقِيبَ الدَّعْوَى وَالْإِحْتِجَاجِ.

وَكَذَلِكَ لَمَّا كَانَتِ الْعَادَةُ جَارِيَةً بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ. وَلَا فَرْقَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى النُّبُوءَةِ بَيْنَ إِطْلَاعِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ إِذَا ادَّعَى ذَلِكَ بَعْضُ الرُّسُلِ، وَبَيْنَ أَنْ لَا يُطْلِعَهَا جُمْلَةً، إِذَا ادَّعَى الرَّسُولُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُطْلِعُهَا تَصَدِيقًا لَهُ، وَعَلِمْنَا أَنَّ الْمُتَوَلَّى لِإِطْلَاعِهَا وَتَسْيِيرِهَا هُوَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَلَوْ كَانَ أَيْضًا مَا يَرَاهُ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ أَنَّ الْعِلْمَ الْحَاصِلَ عِنْدَ الْأَخْبَارِ الْمَتَوَاتِرَةِ، ضَرُورِيٌّ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّهُ أَجْرَى الْعَادَةَ بِأَنْ يَفْعَلَهُ لِلْعُقُلَاءِ عِنْدَ

(١) فِي الْأَصْلِ: مُحْكَمًا، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

سماع الأخبار صحيحاً، يجري مجرى ما ذكرناه؛ حتى لو احتج محتج بأن الله تعالى لا يفعل لأكثر العقلاء العلم بمخبر الأخبار المستواترة، مع تكررها على أسماعهم وكمال عقولهم، وقَعَ ذلك حسب ما ادعى، لكان دليلاً على صدقه.

وهكذا القول في جميع ما جرت به العادات؛ لا فرق في الدلالة على النبوة بين ثبوت ما جرت بانتفائه وبين انتفاء ما جرت بثبوته؛ لأنه إنما دلّ من حيث كان خارجاً للعادة فمن أيّ الجهتين خرّقها هو دالٌّ.

ومما يزيد ما ذكرناه وضوحاً أنّ دلالة المعجزات على الثبوت محمولة على تصديق أحدنا لغيره فيما يدّعيه عليه، إمّا بقول يدلّ على التصديق، أو بفعل ما يقوم مقامه. وقد علمنا أنّ أحدنا لو ادّعى عليه بعض أصحابه دعوى ما والتمس تصديقه فيها، فقال له: إن كنت صادقاً عليك فحرك يدك في جهة مخصوصة، أو ضعها على رأسك، أو طالبه بغير ذلك ممّا يعلم أنّه لم يفعله مستمراً على عادة له، لكان إذا فعله دالاً على صدقه، ويجري فعله مجرى قوله: صدقت. وكذلك لو طالبه بدلاً ممّا ذكرناه بأن يمتنع من فعل قد جرت عادته باستمراره عليه فامتنع منه، لقام مقام التصديق بالقول.

وإذا لم يختلف الحال في تصديق أحدنا لغيره على الوجهين جميعاً، لم يختلف أيضاً في تصديق الرّسل بالمعجزات على كلا الوجهين.

فإن قال: ما أنكرتم أن يكون عدّم طلوع الشمس - على الوجه الذي ذكرتموه - ليس بمعجز ولا دلالة، وأن تكون الدلالة هناك - في الحقيقة - سكون الشمس في الموضع الذي سكنت فيه، ولم تحرك منه للطلوع على مجرى العادة. وليس مثل هذا معكم في منع العرب عن المعارضة؟!

قيل له: هذا في نهاية البعد، ومن أين للمستدلّ على النبوة أنّ الشمس إذا غابت عن بلدة فلا بدّ من أن تكون باقية، تقطع الأماكن حتى تنتهي إلى أفق

المشرق ببلدة؟

وَهَبْ أَنْ هَذَا حَقٌّ بِالْأَدْلَةِ عَلَيْهِ، لَيْسَ جَهْلُ الْمُسْتَدِلِّ عَلَى النَّبُوءَةِ فِي ذَلِكَ أَوْ شَكُّهُ فِيهِ بِمُخْرِجٍ لَهُ مِنْ صِحَّةِ الاستِدْلَالِ - بِتَأَخُّرِ الشَّمْسِ عَنِ الطُّلُوعِ - عَلَى النَّبُوءَةِ إِذَا وَقَعَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي كَانَ ذَكَرْنَاهُ.

وَلَوْ كَانَ الْمُعْجِزُ مَا ذَكَرْتَهُ لَكَبَانَ مَنْ فَقَدَ الْعِلْمَ بِهِ لَا يَتِمَّكِنُ مِنَ الاستِدْلَالِ عَلَى صِدْقِ الرَّسُولِ، وَإِنْ عُدِمَ طُلُوعُ الشَّمْسِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ادَّعَاهُ وَاحْتَجَّ بِهِ، وَقَدْ عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ.

وَبَعْدُ، فَلَوْ كَانَ الْمُعْجِزُ هُوَ سُكُونُ الشَّمْسِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ الْغَائِبَةِ عَنْ أَبْصَارِنَا لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُعْجِزاً، وَإِنْ أَطْلَعَ اللَّهُ تَعَالَى شَمْساً غَيْرَهَا عَلَى هَيْئَتِهَا وَجَمِيعِ أَوْصَافِهَا مِنَ الْمَشْرِقِ. وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ سُكُونُهَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي سَكَنَتْ فِيهِ مُعْجِزاً، وَلَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى النَّبُوءَةِ.

فَإِنْ قَالَ: إِنَّمَا لَمْ يَكُنْ سُكُونُهَا - وَالْحَالُ عَلَى مَا قَدَّرْتُمُوهُ - مُعْجِزاً وَلَا دَلِيلًا، مِنْ حَيْثُ كَانَ الْمُسْتَدِلُّ يُجَوِّزُ أَنْ تَكُونَ هِيَ الطَّالِعَةُ عَلَيْهِ لَا مِثْلَهَا. وَإِذَا جَوَّزَ ذَلِكَ لَمْ يُعْلَمَ صِدْقُ الْخَبَرِ بِأَنَّهَا لَا تَطْلُعُ.

وَلَوْ كَانَ لَهُ سَبِيلٌ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ الشَّمْسَ الَّتِي جَرَتْ الْعَادَةُ بِطُلُوعِهَا قَدْ سَكَنَتْ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ الْغَائِبَةِ عَنْهُ - وَإِنْ طَلَعَ مِثْلُهَا عَلَيْهِ - لِأَمْكَنَهُ الاستِدْلَالُ عَلَى صِدْقِ الْمُدَّعِي.

قِيلَ لَهُ: كَانَ سُكُونُ الشَّمْسِ فِي الْمَوْضِعِ الْغَائِبِ إِنَّمَا يَكُونُ دَلَالَةً عَلَى النَّبُوءَةِ إِذَا لَمْ تَطْلُعْ شَمْسٌ أُخْرَى مَكَانَهَا. وَإِذَا جَاوَزَ هَذَا أَمَكَنَ أَنْ يُقَالَ فِي مُقَابَلَتِهِ:

وَالْمُعْجِزُ أَيْضاً لِلنَّبِيِّ ﷺ هُوَ الْعُلُومُ الَّتِي يَفْعَلُهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي الْعَرَبِ بِالْمُدْرَكَاتِ وَالصَّنَاعَاتِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ، مُنْفَرَدَةً عَنِ الْعِلْمِ بِالصَّاحِبَةِ وَطَرِيقَةِ النَّظْمِ؛ إِذَا رَامُوا الْمُعَارَضَةَ فَتَعَذَّرَتْ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ كَانَ تَعَالَى قَدْ أَجْرَى الْعَادَةَ

بأن يُجَدِّدَ لَهُمْ فِي كُلِّ حَالٍ الْعِلْمَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَبِالْفَصَاحَةِ وَالتَّصَرُّفِ فِي ضُرُوبِ الْكَلَامِ، ثُمَّ مَنَعَهُمْ - عِنْدَ تَعَاطِي الْمُعَارَضَةِ - الْعِلْمَ بِالْفَصَاحَةِ، وَجَدَّدَ لَهُمْ مَا سِوَاهَا، كَانَتْ هَذِهِ الْعُلُومُ الْوَاقِعَةُ - مُنْفَصِلَةً عَنِ الْعُلُومِ بِالْفَصَاحَةِ، وَقد جَرَّتِ الْعَادَةُ بِتَجَدُّدِ الْجَمِيعِ عَلَى حَدٍّ سَوَاءٍ - هِيَ الْمُعْجَزُ، وَيَكُونُ وَقُوعُهَا، عَلَى الْحَدِّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، كَالْوَجْهِ فِي صِحَّةِ دَلِيلِهَا عَلَى التَّبَوُّةِ، إِذَا لَمْ تَطْلُعْ شَمْسٌ أُخْرَى.

عَلَى أَنَّ الْمُعْجَزَ لَوْ وُجِدَ بِشَرَائِطِهِ كُلِّهَا - مِنْ غَيْرِ دَعْوَةٍ مُدَّعٍ وَ لَا احتِجَاجٍ مُحتَجِّجٍ - لَمْ يَكُنْ دَالًّا عَلَى التَّبَوُّةِ. وَكَذَلِكَ لَوْ وَقَعَ عِنْدَ ارْتِفَاعِ التَّكْلِيفِ وَانْتِقَاضِ الْعَادَاتِ لَمْ يَكُنْ دَالًّا، فَصَارَ وَقُوعُهُ - مَعَ بَقَاءِ الْعَادَاتِ - مُوَافِقًا لِدَعْوَى مُدَّعٍ لَهُ وَ مُحتَجِّجٍ بِهِ، كَالْوَجْهِ فِي صِحَّةِ دَلِيلِهِ عَلَى التَّبَوُّةِ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَيْضًا أَنْ يُجَدِّدَ الْعُلُومَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا - مِنْ غَيْرِ أَنْ تَتَجَدَّدَ مَعَهَا الْعُلُومُ بِالْفَصَاحَةِ عَلَى مَجْرَى الْعَادَةِ - دَلَالَةً عَلَى التَّبَوُّةِ. وَلَوْ تَجَدَّدَ الْجَمِيعُ لَمْ يَكُنْ دَلَالَةً؛ لِأَنَّ خَرَقَ الْعَادَةِ - الَّذِي هُوَ الْمُرَاعَاةُ فِي دَلَالَةِ التَّبَوُّةِ - حَاصِلٌ لَا مَحَالَةَ.

وَهَذَا الْكَلَامُ إِنَّمَا أَوْزَدَنَاهُ فِي مُقَابِلَةِ السَّائِلِ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِظْهَارِ فِي الْحُجَّةِ وَإِقَامَتِهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَإِلَّا فَمَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى التَّبَوُّةِ بَيْنَ ثُبُوتِ مَا تَقْتَضِي الْعَادَةُ انْتِفَاءَهُ وَبَيْنَ انْتِفَاءِ مَا يَقْتَضِي ثُبُوتَهُ، يُغْنِي عَنْ غَيْرِهِ.

فَإِنْ قَالَ: أَلَيْسَ قَدْ شَرَطَ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الدَّلَالَةِ أَنْ تَكُونَ حَادِثَةً عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْمُعْجَزُ عَدَمَ الْعُلُومِ بِالْفَصَاحَةِ مَعَ ذَلِكَ؟

قِيلَ لَهُ: هَذَا يَنْكَسِرُ بِمَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ دَلَالَةِ عَدَمِ الْغَرَضِ عَلَى حُدُوثِهِ، وَتَعَدُّرِ الْفِعْلِ ^(١) عَلَى [أَنَّ] مَنْ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ لَيْسَ بِقَادِرٍ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ.

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَنْ شَرَطَ ذَلِكَ لَمْ يُرِدْ ^(٢) الْحُدُوثَ الْحَقِيقِيَّ الَّذِي هُوَ الْخُرُوجُ

(١) فِي الْأَصْلِ: الْفَصْلُ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: يَرُو، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ، بَلْ أَرَادَ مَا يُعْقَلُ مِنْ مَعْنَى الْحُدُوثِ وَالتَّجَدُّدِ؛ فَيَكُونُ مَا تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ غَيْرَ خَارِجٍ عَنْ شَرْطِهِ، لِأَنَّا نَعْقِلُ مِنْ تَجَدُّدِ انْتِفَاءِ الْعُلُومِ بِالْفَصَاحَةِ - عَلَى مَنْ قَصَدَ الْمُعَارَضَةَ - مَا لَوْ لَا تَصْدِيقُ الرَّسُولِ ﷺ لَمْ يَكُنْ.

فَإِنْ قَالَ: أَيُّ تَجَدُّدٍ يُفَعَّلُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي ادَّعَيْتُمُوهُ؟ وَالْعُلُومُ الَّتِي انْتَفَتْ عَمَّنْ رَامَ الْمُعَارَضَةَ لَمْ تَكُنْ مُوجُودَةً ثُمَّ عُدِمَتْ، بَلْ انْتِفَاؤُهَا مُسْتَمِرٌّ غَيْرُ مُتَجَدِّدٍ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ عَدَمُ الْعَرَضِ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى حُدُوثِهِ، لِأَنَّا نَعْلَمُ عَدَمَهُ بَعْدَ وُجُودِهِ مُتَجَدِّدٌ فِي الْحَقِيقَةِ.

قِيلَ لَهُ: هَذِهِ الْعُلُومُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ انْتَفَتْ بَعْدَ أَنْ وُجِدَتْ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَهِيَ مِنْ حَيْثُ انْتَفَضَتِ الْعَادَةُ وَوُجُودُهَا - لَوْ لَا تَصْدِيقُ الرَّسُولِ ﷺ - فِي حُكْمِ الْمَوْجُودِ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ؛ فَجَرَى انْتِفَاؤُهَا فِي تَجَدُّدِهِ مَجْرَى مَا وَجَدَ عَلَى الْحَقِيقَةِ ثُمَّ عُدِمَ. وَإِنَّمَا قُلْنَا: «فِي حُكْمِ الْمَوْجُودِ»^(١)، لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ وُجُودَهَا كَانَ وَاجِبًا لَا مَحَالَةَ، [حَسَبَ] مُقْتَضَى الْعَادَةِ؛ فَإِذَا خَرَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْعَادَةَ فِي أَنْ يُوجِدَهَا وَاسْتَمَرَ انْتِفَاؤُهَا، جَرَى مَجْرَى مَا طَرَأَ عَلَيْهِ الْانْتِفَاءُ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ. وَهَذَا بَيِّنٌ لَا إِشْكَالَ^(٢) فِيهِ.

عَلَى أَنَّا قَدْ نَسْتَدِلُّ بِجَوَازِ عَدَمِ الْعَرَضِ عَلَى حُدُوثِهِ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْعَدَمُ وَيَتَجَدَّدُ. وَلَيْسَ كَوْنُهُ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يُعَدَّمَ مُتَجَدِّدًا عَلَى وَجْهِهِ، وَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ الشَّرْطَ الَّذِي ذَكَرَ لَيْسَ بِمُسْتَمِرٍّ فِي جَمِيعِ الدَّلَائِلِ.

فَإِنْ قَالَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْإِشْتِرَاطُ فِي الدَّلَالَةِ أَنْ تَكُونَ حَادِثَةً هُوَ فِي أَصُولِ الْأَدْلَةِ؛ لِأَنَّ مَرَجِعَ جَمِيعِ الْأَدْلَةِ إِلَى الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ حَادِثَةً؟ وَأَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى حُدُوثِ الْعَرَضِ - بَعْدَمِهِ، وَبِتَعَدُّرِ الْفِعْلِ

(١) فِي الْأَصْلِ: الْوُجُودِ، وَمَا أُثْبِتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلسِّيَاقِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: الْأَشْكَالُ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

عَلَى مَنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ لَيْسَ بِقَادِرٍ - يَرْجِعُ جَمِيعُهُ إِلَى دَلَالَةِ الْفِعْلِ، غَيْرَ أَنَّهُ ذَالٌ عَلَيْهِ
بِوَاسِطَةٍ؛ لِأَنَّ عَدَمَ التَّعَرُّضِ أَوْ جَوَازَ عَدَمِهِ، لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِالْفِعْلِ الَّذِي هُوَ تَحْرِيكُ
الشَّيْءِ بَعْدَ تَسْكِينِهِ، أَوْ تَسْكِينُهُ بَعْدَ تَحْرِيكِهِ. وَكَذَلِكَ تَعَذَّرَ الْفِعْلُ عَلَى زَيْدٍ، يَذَلُّ
عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِقَادِرٍ، مِنْ حَيْثُ عَلِمَ بِالْفِعْلِ أَنَّ الْفَاعِلَ مِنْ حَيْثُ صَحَّ مِنْهُ يَجِبُ أَنْ
يَكُونَ قَادِرًا، فَقَدْ عَادَتْ أَصُولُ الْأَدَلَّةِ كُلُّهَا إِلَى الْأَفْعَالِ.

قِيلَ لَهُ: هَذَا إِذَا صَحَّ لَمْ يُؤَثِّرْ فِي طَرِيقَتِنَا؛ لِأَنَّا نَتِمَكَّنُ مِنْ رَدِّ الدَّلَالَةِ فِي الْمَوْضِعِ
الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَيْضًا، إِلَى الْفِعْلِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

فَنَقُولُ: إِذَا انْتَفَقَتِ الْعُلُومُ بِالْفَصَاحَةِ عِنْدَ الْقَصْدِ إِلَى الْمُعَارَضَةِ، وَقَدْ كَانَتْ -
لَوْلَا الثَّبُوتُ - وَاقِعَةً لَا مَحَالَةَ عَلَى الْعَادَةِ فَقَدْ عَادَتْ دَلَالَةُ ذَلِكَ إِلَى الْفِعْلِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ
فِعْلَ الْعُلُومِ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا بِالْعَادَةِ لَمَا دَلَّ انْتِفَاؤُهَا عَلَى شَيْءٍ، فَالْمَرْجِعُ إِذَا الْفِعْلُ
فِي الدَّلَالَةِ، كَمَا خَرَجَ ذَلِكَ فِي تَعَذُّرِ الْفِعْلِ وَغَيْرِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: خَبَرْنَا عَنِ التَّحَدِّيِّ بِالْإِثْبَانِ بِمِثْلِ الْقُرْآنِ، مَا الْمُرَادُ بِهِ؟ لِأَنَّهُمْ لَيْسَ
تَذَهَبُونَ إِلَى أَنَّ الْعَادَةَ انْخَرَقَتْ بِفَصَاحَتِهِ كَمَا تَذَهَبُ، فَيَكُونُ الْمِثْلُ الْمُلْتَمَسُ مَا
أَخْرَجَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَارِقًا لِلْعَادَةِ وَالْحَقُّهُ بِالْعِنَادِ. وَيَسَاوِي فِيهِ الْمُمَاتِلُ فِي
الْحَقِيقَةِ وَالْمُقَارِبِ.

وَهَبْ أَنْ طَرِيقَةَ النَّظْمِ قُصِدَتْ أَيْضًا بِالتَّحَدِّيِّ - عَلَى حَسَبِ مَا اقْتَضَتْ عَادَاتُهُمْ
فِي تَحَدِّيِّ بَعْضِهِمْ بَعْضًا - لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الْفَصَاحَةُ مَقْصُودَةً، وَهِيَ الْأَصْلُ فِي
التَّحَدِّيِّ.

وَالدُّعَاءُ إِلَى الْإِثْبَانِ بِالْمِثْلِ - إِذَا لَمْ تَصِحَّ طَرِيقَتُنَا - مُحْتَمَلٌ، فَقَدْ يَجُوزُ عَلَى
هَذَا أَنْ يَكُونُوا ظَنُّوا أَنَّهُمْ دُعُوا إِلَى مُمَاتِلَتِهِ فِي الْفَصَاحَةِ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا مُقَارَبَتِهِ،
فَتَعَذَّرَ عَلَيْهِمُ الْمُعَارَضَةُ لَا لِلصَّرْفَةِ بَلْ لِعُلُوِّ مَنَزَلَتِهِ فِي الْفَصَاحَةِ عَلَيْهِمْ، وَتَقَدَّمَ كَلَامُهُ
لِكَلَامِهِمْ.

قيل له : المِثْلُ في النَّصَاحَةِ - الذي دُعُوا إلى الإتيان به - هو ما كَانَ المَعْلُومُ مِنْ حَالِهِمْ تَمَكُّنُهُمْ مِنْهُ وَقدَرُتُهُمْ عَلَيْهِ ، وَهُوَ الْمُقَارِبُ وَالْمُدَارِي لَا الْمُمَائِلُ عَلَى التَّحْقِيقِ الَّذِي رُبَّمَا أَشْكَلَ كَيْفَ حَالِهِمْ فِي التَّمَكُّنِ مِنْهُ ، فَالَّذِي يَكْشِفُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ : لَيْسَ يَخْلُو الْقُرْآنُ فِي الْأَصْلِ مِنْ أَنْ تَكُونَ الْعَادَةُ انْخَرَقَتْ بِفَصَاحَتِهِ ، وَيَكُونُ التَّحْدِي بِإِتْيَانِ مِثْلِهِ ^(١) مُضْرُوفًا إِلَى مَا أَدْخَلَهُ فِي الْمُعْتَادِ ، وَأَخْرَجَهُ مِنَ انْخِرَاقِ الْعَادَةِ بِهِ . أَوْ أَنْ يَكُونَ مُعْتَادًا ، وَالتَّحْدِي وَقَعَ بِالصَّرْفِ عَنْ مُعَارَضَتِهِ . وَيَكُونُ دُعَاؤُهُمْ إِلَى فِعْلٍ مِثْلِهِ لِيَمْتَنِعُوا ، فَتُكْشِفُ الْحَالُ فِي الصُّرَّةِ .

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَقَدْ دَلَّلْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ عَلَى أَنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَنْخَرْقْ بِهِ ، وَأَنَّ خَطَاءَ الْفَرْقِ بَيْنَ بَعْضِ مَا وَقَعَ بِهِ الْقُرْبُ ^(٢) مِنْهُ ، وَبَيْنَ فَصِيحِ كَلَامِ الْعَرَبِ يُدُلُّ عَلَى التَّمَائِلِ وَالتَّضَارِبِ الْمُخْرَجِ لَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَارِقًا لِلْعَادَةِ ، وَأَشْبَعْنَا الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ جَرَى عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي فَهُوَ الَّذِي تَصَرَّفْنَا .

وَلَيْسَ يَخْلُو الْمِثْلُ الَّذِي دُعُوا إِلَى الْإِتْيَانِ بِهِ بَعْدَ هَذَا مِنْ أَنْ يَكُونَ هُوَ الَّذِي قَدْ عَلِمَ مِنْ حَالِهِمْ أَنَّهُمْ مُتَمَكِّنُونَ مِنْهُ ، وَأَنَّهُ الْعَالِبُ عَلَى كَلَامِهِمْ وَالظَّاهِرُ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ ، فَذَلِكَ الْمُقَارِبُ لَا الْمُمَائِلُ عَلَى التَّحْقِيقِ ؛ لِأَنَّ الْمُمَائِلَ مِمَّا لَا يَظْهَرُ تَمَكُّنُهُمْ مِنْهُ هَذَا الظُّهُورَ . وَلَوْ كَانُوا إِلَى ذَلِكَ دُعُوا لَوَجِبَ أَنْ يُعَارِضُوا ، وَإِذَا لَمْ يَفْعَلُوا - مَحْ تَوْفُرُ الدَّوَاعِي - فَلَانْتَبَهُمْ صُرْفُوا ، وَيَكُونُ مَا دُعُوا إِلَى فِعْلِهِ هُوَ الْمُمَائِلُ عَلَى الْحَقِيقَةِ .

فَإِنْ كَانُوا دُعُوا إِلَى ذَلِكَ لَمْ يَخُلْ حَالُهُمْ فِيهِ مِنْ أَمْرَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَكُونُوا قَائِدِينَ عَلَيْهِ وَمُسْكِنِينَ مِنْهُ ، أَوْ غَيْرَ مُسْكِنِينَ .

وَلَوْ قَدَّرُوا وَتَمَكَّنُوا ، لَوَجِبَ أَنْ يَفْعَلُوا . وَإِنْ كَانُوا غَيْرَ مُسْكِنِينَ - لَا لَانْتَبَهُمْ صُرْفُوا عَنْ ذَلِكَ وَاتَّقَدُّوا الْعِلْمَ بِهِ فِي الْحَالِ ، بَلْ يَقْضُونَهُمْ عَنْ نَظْمِهِ فِي الْفَصَاحَةِ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : إِتْيَانُ مِثْلِهِ ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَتَيْنَاهُ .

(٢) هَكَذَا تَقْرَأُ الْكَلِمَةُ فِي الْأَصْلِ ، وَقَدْ تَقْرَأُ : «الْفَرْقُ» .

أَوْ لَآئِه تَعَمَّلَ^(١) لَهُ زَمَانًا طَوِيلًا، وَ طَالَيَهُمْ يَتَعَجَّلُ مُعَارَضَتِهِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا قَدْ جَزَتْ الْعَادَاتُ بِمِثْلِهِ، وَلَا اخْتِصَاصَ لِأَحَدٍ فِيهِ - فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُوَاقِفُوا النَّبِيَّ ﷺ، وَيَقُولُوا لَهُ: لَيْسَ فِي قُصُورِنَا عَنْ^(٢) مُعَارَضَتِكَ دَلِيلٌ عَلَى نُبُوتِكَ وَ صِدْقِكَ فِيمَا ادَّعَيْتَهُ مِنْ صَرْفِ اللَّهِ تَعَالَى لَنَا عَنِ الْمُعَارَضَةِ؛ لَأَنَّكَ إِنَّمَا دَعَوْتَنَا إِلَى مُمَائِلَتِكَ فِيمَا أَتَيْتَ بِهِ. وَ قَدْ يَتَعَذَّرُ مُمَائِلَةُ الْفَاضِلِ عَمَّنْ لَمْ يَكُنْ فِي طَبَقَتِهِ، لِمَجْرَى الْعَادَةِ مِنْ غَيْرِ صَرْفِ. وَ إِذَا كُنْتَ إِنَّمَا تَدَّعِي النُّبُوَّةَ لَا الْفَضِيلَةَ الْمُعْتَادَةَ الَّتِي يَدَّعِيهَا بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَلَا حُجَّةَ فِيمَا أَظْهَرْتَهُ. وَ مَا رَأَيْنَاهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ وَ لَا احْتَجُّوا بِهِ.

وَ بَعْدُ، فَقَدْ كَانَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا لَهُ فِي الْأَصْلِ: إِنْ كَانَ التَّحْدِي وَفَّعَ بِالْمُمَائِلَةِ - سَوَاءً قَدَرُوا عَلَى مُمَائِلَتِهِ أَوْ تَكَلَّوْا عَنْهَا - فِدَعَاؤُكَ^(٣) لَنَا إِلَى الْمُمَائِلَةِ طَرِيقُ^(٤) الشَّعْبِ وَ بَابُ الْعَبَثِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّ الْكَلَامَيْنِ مُمَائِلَانِ عَلَى التَّحْدِيدِ مِمَّا لَا يَضْبِطُهُ الْبَشَرُ، وَ لَا يَقِفُ عَلَيْهِ إِلَّا عَلَامُ الْغُيُوبِ جَلٌّ وَ عَزٌّ، فَلَوْ اسْتَفْرَغْنَا كُلَّ وَشْعٍ فِي مُعَارَضَتِكَ، لَكَانَ لَكَ أَنْ تَقُولَ: لَيْسَ هَذَا مُمَائِلًا لِمَا جِئْتُ بِهِ، وَ قَدْ بَقِيَ عَلَيْكُمْ مَا لَمْ تُسَاوُوا فِيهِ!

فَقَدْ دَلَّ مَا ذَكَرْنَاهُ عَلَى أَنَّ الَّذِي دُعُوا إِلَى فِعْلِهِ وَ الْمُعَارَضَةِ بِهِ هُوَ الْمُقَارِبُ الَّذِي يَظْهَرُ تَمَكُّنُهُمْ مِنْهُ. وَ لَوْ كَانُوا دُعُوا إِلَى الْمُمَائِلِ أَيْضًا لَمْ يُخِلَّ ذَلِكَ بِصَحَّةِ طَرِيقَتِنَا مِنَ الْوَجْهِ الْمُتَقَدِّمِ.

وَ قَدْ بَيَّنَّا قَبْلَ هَذَا أَنَّ الْعَرَبَ وَ إِنْ لَمْ يَكُونُوا نَظَّارِينَ^(٥) وَ لَا مُتَكَلِّمِينَ، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُوَاقِفُوا عَلَى مِثْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ، مِنْ حَيْثُ عَلِمُوا فِي الْجُمْلَةِ أَنَّ النَّبِيَّ لَا بَدَّ أَنْ يَبِينَ بِمَا لَيْسَ بِمُعْتَادٍ.

(١) أي اعتنى واجتهد وتكلف العمل له. (٢) في الأصل: من، والمناسب ما أثبتناه.

(٣) في الأصل: ودعاؤك. (٤) في الأصل: وطريق.

(٥) أي أهل نظر وجدل واحتجاج.

و ليس لأحد أن يقول: إنهم شكوا في لفظ «التحدي»، و هل المراد به المماثلة أو المقاربة؟ لأننا قد دَللنا فيما مضى على أنهم لو شكوا في ذلك لاسْتَفْهَمُوا عنه، سيما مع تمادي زمان التحدي و تطاوله و تكرر التفریع على أسماعهم، و قد بَلَّغُوا مِنْ إِعْنَاتِهِمْ ^(١) لِلنَّبِيِّ ﷺ، و تَبَّعَهُ فِي أَقْوَالِهِ و أَعْمَالِهِ مَا كَانَ أَيْسَرَ مِنْهُ سَوَالُهُ عَنْ مَرَادِهِ بِالتَّحْدِي الَّذِي هُوَ آكُذْ حُبَّجِه و أَظْهَرُ دَلَالَتِهِ.

و بعد، فقد كَانَ يَجِبُ مَعَ الشك أن يُعَارِضُوا مَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ وَقَعَ مَوْقِعُهُ فَقَدْ أَنْجَحُوا. و إِنْ قَالَ لَهُمْ: أَرَدْتُ بِالْمِثْلِ كَذَا و لَمْ أَرِدْ كَذَا، عَمِلُوا عَلَى مَا يُوجِبُهُ التَّفْهِيمُ، وَ عُدُّهُمْ عِنْدَ النَّاسِ فِيهِمَا أَوْرَدُوهُ احْتِمَالِ الْقَوْلِ الَّذِي خُوطِبُوا بِهِ وَ أَشْبَاهِهِ. و نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الاسْتِفْهَامَ مَعَ الشك، أَوِ الْمُعَارَضَةَ بِالْمُمْكِنِ إِلَى أَنْ يَصِحَّ الْأَمْرُ وَ يَنْكَشِفَ الْمَرَادُ أَشْبَهُ بِالْعُقْلَاءِ مِنَ الْعُدُولِ إِلَى السَّيْفِ الَّذِي لَا يُعْدِلُ إِلَيْهِ إِلَّا ضَيْقُ الْحَالَةِ، وَ تَوَجُّهُ الْحُجَّةِ!

فَإِنْ قَالَ: فَاعْمَلُوا عَلَى أَنَّ الْمُمَاتِلَةَ عَلَى التَّحْدِيدِ - حَتَّى لَا يُغَادِرَ أَحَدُ الْكَلَامِينَ الْآخَرَ فِي شَيْءٍ - لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا عَلَامُ الْغُيُوبِ تَعَالَى عَمَّا ذَكَرْتُمْ، وَ لَا يَصِحُّ التَّحْدِي بِهَا، لِمَ أَنْكَرْتُمْ أَنَّ تَكُونَ الْمُمَاتِلَةُ الْمُلتَمَسَةُ مِنْهُمْ هِيَ الَّتِي يُطَبَّقُ بِهَا الْعُلَمَاءُ بَيْنَ الشَّاعِرِينَ وَ الْبَلِغِينَ، وَ الْكَاتِبِينَ وَ الصَّانِعِينَ. و إِنْ لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ فِعْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّاثِلٌ لِفِعْلِ الْآخَرِ مِنْ جَمِيعِ أَطْرَافِهِ وَ حُدُودِهِ؟

قِيلَ لَهُ: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ التَّحْدِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا بِأَمْرٍ لَا يَعْلَمُ تَعَدُّهُ أَوْ تَسْهُلُهُ. و أَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ مَا دُعُوا إِلَى فِعْلِهِ مِمَّا يَرْتَفِعُ الشَّكُّ فِي أَمْرِهِ وَ يَزُولُ الْإِشْكَالُ عَنْهُ.

و دَلَّلْنَا عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَوْ طَوَّلُوا بِمَا يُشَكُّكَ وَ يَلْتَبِسُ، وَ لَا تَظْهَرُ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِمْ

(١) أَيِ إِيقَاعِهِمُ الْأَذَى بِهِ ﷺ.

عند الإتيان به، لواقفوا على أنهم قد أعينوا وكلفوا ما لم يطبقوا.
والمماثلة التي ذكرتها بين الشاعرين وغيرهما، وإن لم تكن على التحديد
والتحقيق، بل لأجل اشتباه الكلامين وشدة تقاربهما، وصفاً بأنهما مثلاً؛
فالإشكال الذي ذكرناه في ذلك أيضاً حاصل، والخلاف ثابت. ولهذا ما اختلف
الناس في تطبيق الشعراء وتزليلهم وتفضيل بعضهم على بعض، قديماً وحديثاً.
واختلفت في ذلك مذاهبهم، وتضادت أقوالهم، وجرى في هذا المعنى من التنازع
ما لم يستقر إلى الآن، فمن ذلك أن أكثر المُطِيقين^(١) جعلوا الأعشى^(٢) في الطبقة
الأولى رابعاً، وقوم منهم جعلوا طرفة^(٣) الرابع، وآخرون جعلوه الخامس.
واختلفوا أيضاً في تفضيلهم؛ فمنهم من فضل امرأ القيس على الجماعة،
ومنهم من فضل زهيراً^(٤)، ومنهم من فضل النابغة^(٥). وقد فضل قوم الأعشى

(١) أي الذين قسموا الشعراء إلى طبقات.

(٢) هو ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة، يُعد من شعراء الطبقة الأولى في
الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات، ولقب بالأعشى الأكبر، وأعشى يكرين وائل.
توفي سنة ٧ هـ.

(٣) هو عمرو بن العبد بن سفيان البكري الوائلي، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، ومن
أصحاب المعلقات.

(٤) هو زهير بن أبي سلمى، ربيعة بن رباح المزني المضرّي، وصف بأنه حكيم الشعراء في
الجاهلية، وفي أئمة الأدب من يُفضل على شعراء العرب كافة، ولد ببلاد مَريّة بتواحي
المدينة، لكنه أقام بديار نجد، وسيرته وأشعاره ومعلقته مشهورة معروفة. توفي سنة ١٣
قبل الهجرة.

(٥) النابغة الذبياني، زياد بن معاوية الذبياني المضرّي، شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى،
وهو من أهل الحجاز، كانت تُضرب له قبة بسوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه
أشعارها. ويُعد من الأشراف في الجاهلية، وكان خطيباً عند النعمان بن السندر، وله شعر
كثير. عاش طويلاً، وتوفي نحو سنة ١٨ قبل الهجرة.

على أهل طَبَقَتِهِ؛ لِكثَرَةِ فُتُونِ شِعْرِهِ.

فَأَمَّا جَرِيرٌ وَ الْفَرَزْدَقُ فَالاخْتِلَافُ فِي تَفْضِيلِهِمَا أَيْضاً مَشْهُورٌ؛ فَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَ الرِّوَاةِ يُفَضِّلُ جَرِيرًا، وَ بَعْضٌ آخَرُ يُفَضِّلُ الْفَرَزْدَقَ. وَ آخَرُونَ يُفَضِّلُونَ الْأَخْطَلَ عَلَى الْجَمِيعِ، وَ يَقُولُونَ: إِنَّهُ أَشَدُّهُمْ أَشْرَ شِعْرٍ^(١)، وَ أَشَبَّهُهُمْ بِمَذْهَبِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلِكُلِّ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ قَوْلٌ وَ احْتِجَاجٌ.

وَمَنْ تَأَمَّلَ أَقْوَالَ النَّاسِ فِي هَذِهِ الْمَعَانِي حَقًّا تَأَمَّلَهَا عَلِمَ أَنَّهَا كَالْمُتَكَافِئَةِ الْمُتَقَابِلَةِ، وَ أَنَّهُ لَا مَذْهَبَ مِنْهَا إِلَّا وَ لَهُ مَخْرَجٌ وَ فِيهِ تَأْوِيلٌ، وَ أَنَّ الْحَقَّ الْمَحْضَ لَوْ التَّمَسَّ فِي خِلَالِهَا لَتَعَذَّرَ وَجُودُهُ.

وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ هَؤُلَاءِ، وَ إِنْ اخْتَلَفُوا فِيمَا حَكَمْنَاهُ، فَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي أَنَّ كَلَامَ الْجَمَاعَةِ يُقَارِبُ بَعْضُهُ بَعْضًا. وَ كُلُّ مَنْ فَضَّلَ أَحَدَهُمْ عَلَى غَيْرِهِ يُقَرِّئُ بَأَنَّ كَلَامَ الْمَفْضُولِ مُقَارِبٌ لِكَلَامِ الْفَاضِلِ. وَ لَيْسَ هَذَا مِمَّا تَدْخُلُ الشُّبْهَةُ فِيهِ دُخُولَهَا فِي الْأَوَّلِ، وَ لَا مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يُعْتَقَدَ فِيهِ الْمَذَاهِبُ الْمُخْتَلِفَةُ؛ فَقَدْ عَادَ الْأَمْرُ إِلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ ﷺ تَحَدَّاهُمْ بِأَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ مَا أَتَى بِهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَكَانَ مُتَحَدِّيًا بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى عِلْمِهِ، وَ مُطَالِبًا لَهُمْ بِمَا لَوْ أَحْضَرُوهُ لَمْ يَخْرُجُوا عَنِ التَّبِيعَةِ.

وَ قَدْ مَضَى أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا فَهَمُوا ذَلِكَ مِنَ التَّحْدِي لَمَا صَبَرُوا تَحْتَهُ، وَ لَا أَمْسَكُوا عَنِ الْمُوَافَقَةِ عَلَيْهِ؛ فَقَدْ دَلَّ مَا ذَكَرْنَاهُ عَلَى أَنَّ التَّحْدِي إِنَّمَا كَانَ بِإِيرَادِ مَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي كَلَامِهِمْ، وَ مَعْلُومٌ مِنْ حَالِهِمْ.

وَ بَعْدُ، فَلَوْ كَانَ التَّمَاثُلُ الَّذِي عَنَاهُ السَّائِلُ مِمَّا لَا يَعْتَرِضُ فِيهِ شَكٌّ، وَ كَانَ أَمْرُهُ وَاضِحًا جَلِيًّا - وَ لَيْسَ كَذَلِكَ فِي الْحَقِيقَةِ - لَمْ يَقْدَحِ^(٢) الْإِعْتِرَاضُ بِالتَّحْدِي بِهِ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ عَلَى مَذْهَبِنَا؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا قَبْلَ هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّهُمْ لَوْ تَحَدَّوْا بِذَلِكَ

(١) أَي أَحْكَمَهُمْ صِنَاعَةً لِلشَّعْرِ. (٢) فِي الْأَصْلِ: يَقْدَمُ، وَ الظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

و تَمَكَّنُوا مِنْهُ لَعَارِضُوا، وَلَوْ لَمْ يَتِمَكَّنُوا لَوْجِهِ مِنَ الْوُجُوهِ الْمُعْتَادَةِ لَوَاقَفُوا وَ تَنَبَّهُوا عَلَى سُقُوطِ الْحُجَّةِ عَنْهُمْ؛ فَكَلَامُنَا مُسْتَقِيمٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

فَإِنْ قَالَ: كَيْفَ يَكُونُ تَمَائُلُ الْكَلَامِينَ وَ تَفْضِيلُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ غَيْرِ مَضْبُوطِينَ، وَ الْأَقْوَالُ فِيهِمَا مُتَكَافِئَةٌ حَسَبَمَا ادَّعَيْتُمْ. وَ قَدْ رَأَيْنَا الشُّعْرَاءَ وَ غَيْرَهُمْ مِنْ أَهْلِ الصَّنَائِعِ يَتَحَدَّى بَعْضُهُ بَعْضًا، وَ يَسْتَفْرِغُونَ الْوُشْعَ فِيَمَا يُظْهِرُونَ مِنْ صَنَائِعِهِمْ. وَ إِنَّمَا غَرَضُهُمْ فِي ذَلِكَ أَنْ يُفْضَلُوا عَلَى نُظَرَائِهِمْ، وَ يُجْعَلُوا فِي طَبَقَاتٍ صَنَعَتِهِمْ، وَ يُشْهَدَ لَهُمْ بِالتَّقَدُّمِ، وَ يُسَلَّمَ إِلَيْهِمُ الْجِدُّ. وَ لَوْ كَانَ مَا قَصَدُوا إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ لَا يَنْضَبِطُ وَ الْخِلَافُ فِيهِ لَا يَنْقَطِعُ، لَمَا أَتَعَبُوا أَنْفُسَهُمْ وَ أَبْدَانَهُمْ فِي مَا لَا وُصُولَ إِلَيْهِ. قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا تَجَسَّمُ مَنْ ذَكَرْتَ مِنَ الشُّعْرَاءِ وَ أَهْلِ الصَّنَائِعِ مَا تَجَسَّمُوهُ مِنْ التَّحَدِّيِ وَ الْمُبَاهَاةِ وَ الْمُفَاخَرَةِ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُمُ الْقُصُوى الَّتِي يَجْرُونَ إِلَيْهَا أَنْ يَغْلِبَ فِي الظُّنُونِ فَضْلُهُمْ، وَ يَعْتَقِدَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ - أَوْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ عَلَى الْجُمْلَةِ - تَقَدُّمَهُمْ. وَ هَذَا حَاصِلُ لَهُمْ وَ إِنْ كَانَ أَمْرُ بَعْضِهِمْ فِيهِ أَظْهَرَ فِيهِ مِنْ بَعْضٍ.

و لَيْسَ فِي الدُّنْيَا عَاقِلٌ مِنَ الشُّعْرَاءِ وَ لَا مِنْ غَيْرِهِمْ، يُرِيدُ أَنْ يَقْطَعَ النَّاسَ بِفَضْلِهِ عَلَى غَدِيلِهِ وَ يُطَبِّقَهُ مَعَ نَظِيرِهِ، مِنْ جِهَةِ الْعِلْمِ الْيَقِينِ. بَلْ أَحْسَنُ أَحْوَالِهِمْ وَ أَكْبَرُ آمَالِهِمْ أَنْ يُظَنَّ ذَلِكَ فِيهِمْ، وَ يَكُونَ حَالُهُمْ بِهِ أَشْبَهَ وَ أَلْيَقَ؛ لِأَنَّهُ لَا مَجَالَ لِلْعِلْمِ فِي هَذَا، وَ إِنَّمَا يَعْمَلُ فِيهِ عَلَى الظَّنِّ وَ غَالِبِهِ. وَ لَيْسَ هَذَا مِنْ دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ فِي شَيْءٍ؛ لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْعِلْمِ دُونَ الظَّنِّ.

وَ إِنَّمَا يَعْلَمُ صِدْقُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْخَبَرِ بِأَنَّهُمْ لَا يُعَارِضُونَهُ وَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ مَصْرُوفُونَ بِأَنْ نَعْلَمَ يَقِينًا أَنَّ الْمُعَارَضَةَ لَمْ تَقَعْ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَ أَنَّ مَنْ تَعَاطَى مِنَ الْقَوْمِ - مَا ادَّعَى أَنَّهُ مُعَارَضَةٌ - مُتَعَاطٍ لِمَا لَمْ يُدْعَ إِلَيْهِ، وَ يَتَكَلَّفُ^(١) مَا لَا حُجَّةَ فِيهِ.

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ لَعَلَّهَا؛ وَ مُتَكَلَّفٌ.

وَمَنْ لَمْ نَعْلَمْ ذَلِكَ وَتَقَطَّعَ عَلَى صِحَّتِهِ، لَمْ تَسْتَقِمِ الدَّلَالَةُ عَلَى الثَّبُوتِ، وَهَذَا مِمَّا لَا يَقُومُ غَالِبُ الظَّنِّ فِيهِ مَقَامَ الْعِلْمِ، كَمَا قَامَ مَقَامُهُ فِي تَطْبِيقِ الشَّاعِرِ وَتَفْضِيلِهِ عَلَى أَهْلِ طَبَقَتِهِ. إِلَّا أَنَّ التَّطْبِيقَ وَالْمُقَاضَلَةَ بَيْنَ الْفَاضِلِينَ - وَإِنْ كَانَا مَظْنُونَيْنِ - فَالْتَقَارُبُ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ مَعْلُومٌ غَيْرُ مَظْنُونٍ. وَلِهَذَا لَا تَرَى أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ^(١) تَشَاكَلَ عَلَيْهِ مُقَابَرَةُ كَلَامِ الْمَفْضُولِ لِلْفَاضِلِ؛ وَإِنْ عُلَّتْ طَبَقَةُ أَحَدِهِمَا عَلَى صَاحِبِهِ. وَلَا يَصِحُّ اعْتِرَاضُ الشَّكِّ فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْكَلَامِينَ مُسْتَبَدٌّ بِحُظٍّ مِنَ الْفَصَاحَةِ، وَإِنْ زَادَ فِي أَحَدِهِمَا وَنَقَصَ فِي الْآخَرِ، حَتَّى يَفْقَعَ فِي ذَلِكَ الْخِلَافُ وَالتَّنَازُعُ، وَيَعْتَقَدَ فِيهِ الْمَذَاهِبُ، وَيُصَنَّفَ فِيهِ الْكُتُبُ، كَمَا جَرَى كُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي التَّطْبِيقِ وَالْمُقَاضَلَةِ بَيْنَ النَّظِيرَيْنِ.

فَقَدْ وَضَحَ أَنَّ التَّحْدِيَّ لَمْ يَقَعْ إِلَّا بِأَمْرِ يَصِحُّ الْعِلْمُ بِهِ وَالْفَقْطُ عَلَيْهِ، دُونَ مَا يَغْلِبُ فِي الظَّنِّ، وَلَا يُؤْمَنُ ثُبُوتُ الْخِلَافِ فِيهِ. فَإِنْ قَالَ: فَيَجِبُ عَلَى مَذْهَبِكُمْ هَذَا أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ فِي الْحَقِيقَةِ غَيْرُ مُعْجَزٍ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُعْجَزُ هُوَ الصَّرْفُ عَنْ مَعَارَضَتِهِ!

قِيلَ لَهُ: هَذَا سَوَالٌ مَنْ قَدْ عَدَلَ عَنِ الْحِجَاجِ إِلَى الشَّنَاعَةِ^(٢)، وَاسْتِنْفَارِ مَنْ يَسْتَبْشِعُ الْأَلْفَاظَ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةِ مَعَانِيهَا مِنَ الْعَامَّةِ وَالْمَقْلَدِينَ. وَقُلْ مَا يُفَعَّلُ ذَلِكَ إِلَّا عِنْدَ انْقِطَاعِ الْحُجَّةِ وَنَفَادِ الْحِيلَةِ. وَمَا أَوْلَى أَهْلَ الْعِلْمِ وَالْمُتَحَرِّمِينَ^(٣) بِهِ، بِتَنَكُّبِ هَذِهِ السَّجِيَّةِ وَبَتَجَنُّبِهَا! وَنَحْنُ نَكْشِفُ عَمَّا فِي هَذَا الْكَلَامِ.

أَمَّا «الْمُعْجَزُ» فِي أَصْلِ اللَّغَةِ وَوَضْعِهَا، فَهُوَ^(٤): أَنْ يَكُونَ مَنْ جَعَلَ غَيْرَهُ عَاجِزًا، كَمَا أَنَّ «الْمُقَدِّرَ» - الَّذِي هُوَ فِي وَزْنِهِ - مَنْ جَعَلَ غَيْرَهُ قَادِرًا، وَ«الْمُكْرِمَ» مَنْ جَعَلَهُ كَرِيمًا وَقَعَلَ لَهُ كَرَامَةً.

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّهَا: الْعَرَبِيَّةُ. (٢) أَيِ التَّشْنِيعِ وَالتَّقْبِيحِ.

(٣) تَحَرُّمٌ بِحَرْمَةٍ: تَمَنُّعٌ وَتَحَمُّيٌّ. (٤) فِي الْأَصْلِ: فَهْيُ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

فإن كانوا قد استعملوا لفظة «مُقَدِّر» فيمن مكن غيره من الأسباب والآلات من غير أن يفعل له قدرة في الحقيقة، فكذلك^(١) استعملوا لفظة «مُعْجِز» فيمن فعل ما يقدر معه [على] الفعل، من سلب آله وما جرى مجراها وإن لم يكن فعل عجزاً، غير أن التعارف والاصطلاح قد ينقل^(٢) هذه اللفظة - أعني لفظة «مُعْجِز» - عن أصل وضعها، وجعلوها مستعملة فيما تعذر على العباد مثله، سواء كان التعذر لأنهم غير قادرين على جنسه، أو لأنهم غير متمكنين من فعل مثله في صفتيه. وكذلك كان نقل الجبال عن أماكنها، ومنع الأفلاك من حركاتها معجزاً، كما كان إحياء الموتى، وإعادة جوارح العمى والزمنى معجزاً، وإن كان جنس الأول مقدوراً لهم، وجنس الثاني غير مقدور.

وإذا صح هذا لم يمتنع القول بأن القرآن معجز، من حيث كان وجود مثله في فصاحته وطريقة نظمه متعذراً على الخلق، لا اعتبار بما له تعذر؛ فإن ذلك وإن كان مردوداً عندنا إلى الصّرف، فالتعذر حاصل. كما لم يختلف ما تعذر فعل جنسه، وما تعذر فعل مثله في بعض صفاته في الوصف بالإعجاز، وإن كان سبب التعذر مختلفاً.

فإن قال: الأمر وإن كان في لفظة «مُعْجِز» أو أصلها وما انتقلت إليه، على ما ذكرتموه؛ فإن المعجز من شرطه - في الاصطلاح - أن يكون خارقاً للعادة، وإلا لم يكمل له الوصف بأنه معجز. وليس القرآن عندكم خارقاً للعادة، اللهم إلا أن تحيلوا نفوسكم على ادعاء ذلك، وتناولوا أن مثله في الفصاحة والنظم لما لم يقع يجب أن يكون خارقاً للعادة. وهذا من التأويل البعيد؛ لأن فصاحته عندكم معتادة فلا كلام فيها، وطريقته في النظم - وإن لم تعهد - فهي كالمعهودة من حيث كان

(١) في الأصل: كذلك، والمناسب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: يقال، وما أثبتناه مناسب للسياق.

النّاس قَبْلَ التّحْدِي والصَّرْفِ مُتَمَكِّنِينَ مِنَ السَّبْقِ إِلَيْهَا، وَغَيْرَ مَمْنُوعِينَ مِنْهَا.
وَكُلُّ شَيْءٍ وَقَعَ التَّمَكُّنُ مِنْهُ فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمُتَعَادِ الْمَعْهُودِ وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ، فَكَيْفَ
يَصِيحُ الْجَوَابُ مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ؟

قِيلَ لَهُ: إِذَا أَجَبْنَاكَ إِلَى جَمِيعِ مَا اقْتَرَحْتَهُ فِي سؤَالِكَ فَقَدْ أَسْقَطْنَا شِنَاعَتَكَ الَّتِي
قَصَدْتَهَا؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا فِي كَلَامِكَ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ عَلَى مَذْهَبِنَا غَيْرَ خَارِقٍ لِلْعَادَةِ مِنْ
حَيْثُ قَصَاحَتُهُ وَنَظْمُهُ. وَأَنْ يَكُونَ خَرَقَ الْعَادَةِ رَاجِعاً إِلَى الصَّرْفِ عَنْ مُعَارَضَتِهِ. وَ
الْعَامَّةُ وَأَصْحَابُ الْجُمْلِ لَا يَعْرِفُونَ مَا الْمُرَادُ بِهَذَا اللَّفْظِ، أَعْنِي: «خَرَقَ الْعَادَةَ»،
وَلَا يَعْهَدُونَ اسْتِعْمَالَهُ، فَكَيْفَ يَسْتَشْنِعُونَ بَعْضَ الْمَذَاهِبِ فِيهِ؟ وَإِنَّمَا يُنَكِّرُ أَمثَالَ
هَؤُلَاءِ مَا قَدْ عَرَفُوهُ وَأَلْفُوهُ، إِذَا قِيلَ فِيهِ بِخِلَافِ قَوْلِهِمْ.

فَإِنْ سَامَجْتَنَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَمَتَعْنَا مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظَةِ «مُعْجِزٍ» عَلَى الْقُرْآنِ،
مَعَ قَوْلِنَا: إِنَّهُ غَيْرُ خَارِقٍ لِلْعَادَةِ مِنْ حَيْثُ شَرَطْتُ فِي «الْمُعْجِزِ» أَنْ يَكُونَ خَارِقاً
لِلْعَادَةِ، جَازَ أَنْ نَسْتَفْسِرَكَ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، فنَقُولُ لَكَ: مَا تُرِيدُ بِقَوْلِكَ: فَيَجِبُ أَنْ
يَكُونَ الْقُرْآنُ غَيْرَ مُعْجِزٍ؟

أَتُرِيدُ: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْخَلْقُ - أَوْ بَعْضُهُمْ - مُتَمَكِّنِينَ مِنْ مُعَارَضَتِهِ وَمُسَاوَاتِهِ،
أَوْ يَكُونَ^(١) مِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى نُبُوَّةِ النَّبِيِّ ﷺ وَصِدْقِ دَعْوَتِهِ؟
أَمْ تُرِيدُ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ خَارِقاً لِلْعَادَةِ بِقَصَاحَتِهِ وَنَظْمِهِ، وَلَا عِلْماً عَلَى
النَّبُوَّةِ بِنَفْسِهِ، لَكِنْ قُصُورُ الْفُصْحَاءِ عَنْهُ يَدُلُّ عَلَى الصَّرْفِ الَّذِي هُوَ الْعِلْمُ فِي
الْحَقِيقَةِ؟

وَإِنْ أَرَدْتَ الْأَوَّلَ: فَقَدْ ظَلَمْتَ؛ لِأَنَّا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ مُعَارَضَةَ الْقُرْآنِ
مُتَعَذِّرَةٌ عَلَى سَائِرِ الْخَلْقِ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا قَدْ انْحَسَمَتْ^(٢) عَنْهُ الْأَطْمَاعُ، وَانْقَطَعَتْ

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّهُ: فَلَا يَكُونُ. (٢) انْحَسَمَ: انْقَطَعَ وَامْتَنَعَ.

فيه الآمال.

و دَلَّلْنَا أَيْضاً عَلَى أَنَّ التَّحَدِّيَ بِالْقُرْآنِ وَقُعُودَ الْعَرَبِ عَنِ الْمُعَارَضَةِ يَدُلُّانِ عَلَى تَعَذُّرِهَا عَلَيْهِمْ، وَأَنَّ التَّعَذُّرَ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ مَنُسوباً إِلَى صَرْفِهِمْ عَنِ الْمُعَارَضَةِ؛ فَالاستِدْلَالُ بِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَلَى النُّبُوَّةِ صَحِيحٌ مُسْتَقِيمٌ.

و إِنْ أَرَدْتَ الْقِسْمَ الثَّانِي: فَهُوَ قَوْلُنَا، وَ مَا يَأْتِي مَا^(١) رَسَمْنَاهُ إِذَا قَيَّدْنَاهُ هَذَا التَّقْيِيدَ، وَ فَسَّرْنَاهُ بِهَذَا التَّفْسِيرِ.

و قد زَالَتِ الشَّنَاعَةُ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ الْقَوْمَ الَّذِينَ قَصَدَتْ إِلَى تَقْيِيحِ مَذْهَبِنَا فِي نُفُوسِهِمْ، إِنَّمَا يُنْكِرُونَ أَنَّ يَكُونَ الْقُرْآنُ غَيْرَ مُعْجَزٍ، وَيُشْنَعُونَ مَنْ يُضَافُ مِثْلُ ذَلِكَ إِلَيْهِ. عَلَى تَأْوِيلِ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَتِمَكَّنُ الْبَشَرُ مِنْ مُسَاوَاتِهِ وَمُعَارَضَتِهِ، أَوْ يَكُونَ لَا حَظَّ لَهُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى النُّبُوَّةِ، وَ نَحْنُ بَرِيئُونَ مِنْ ذَلِكَ وَ مِنْ قَائِلِيهِ.

فَأَمَّا مَا بَعْدَ هَذَا مِنَ التَّفْصِيلِ فَمَوْقُوفٌ عَلَى الْمُتَكَلِّمِينَ وَ غَيْرِهِمْ، لَا مَا تَنَحَّيْلُهُ، فَضْلاً عَنْ أَنْ تُبْطِلَهُ وَ لَا تُصَحِّحَهُ!

فَإِنْ قَالَ: الشَّنَاعَةُ بَاقِيَةٌ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ بِأَسْرِهِمْ يُنْكِرُونَ قَوْلَ مَنْ نَفَى كَوْنَ الْقُرْآنِ عِلْماً لِلنَّبِيِّ ﷺ، كَمَا تُنْكِرُونَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ وَ تَبَرَّأْتُمْ مِنْهُ مِنْ نَفْيِ دِلَالَتِهِ جُمْلَةً، وَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ مُمَكَّنٌ غَيْرُ مُتَعَذِّرٍ؟^(٢)

(١) فِي الْأَصْلِ: إِذَا، وَ الْمُنَاسِبُ لِلسِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٢) قَالَ الْمُصَنِّفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٨٢: «فَإِنْ قِيلَ: هَذَا الْمَذْهَبُ يَقْتَضِي أَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ بِمُعْجَزٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَ أَنَّ الصَّرْفَ عَنْ مَعَارَضَتِهِ هُوَ الْمَعْجَزُ، وَ هَذَا خِلَافُ الْإِجْمَاعِ. قُلْنَا: لَا يَجُوزُ ادِّعَاءُ الْإِجْمَاعِ فِي مَسْأَلَةٍ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ الْمُتَكَلِّمِينَ! وَ لَفِظَةُ «مُعْجَزٌ» وَ إِنْ كَانَ لَهَا مَعْنَى مَعْرُوفٌ فِي اللُّغَةِ، فَالْمُرَادُ بِالْمَعْنَى فِي عُرْفِنَا مَا لَهُ حَظٌّ فِي دَلَالَةِ صَدَقٍ مِنْ اخْتِصَّ بِهِ. وَ الْقُرْآنُ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الصَّرْفَةِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَوْصَفَ بِأَنَّهُ مُعْجَزٌ.

قِيلَ لَهُ: مَنْ هَؤُلَاءِ الْمُسْلِمُونَ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ مَا ادَّعَيْتَهُ؟
فَإِنْ قَالَ: هُمْ النَّظَّارُونَ وَ الْمُتَكَلِّمُونَ.

قِيلَ لَهُ: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يُنْكِرَ هَؤُلَاءِ إِلَّا مَا أَقَامُوا الْبُرْهَانَ عَلَى بُطْلَانِهِ وَقَطَعُوا الْعُدْرَ
فِي فَسَادِهِ؛ فَإِنْ كَانُوا مُنْكَرِينَ لَذَلِكَ - حَسَبَ مَا ادَّعَيْتَ - فَهَاتِ حُجَّتَهُمْ فِي دَفْعِهِ،
لِنُسْلَمَ لَهَا بَعْدَ الْوُقُوفِ عَلَى صِحَّتِهَا. وَمَا تَرَاكَ إِلَّا أَنْ تَسْلُكَ طَرِيقَ الْاِحْتِجَاجِ.

وَإِنْ قَالَ: هُمْ الْفُقَهَاءُ، وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ، وَالْعَامَّةُ، وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ.
قِيلَ لَهُ: وَكَيْفَ يُنْكِرُ هَؤُلَاءِ مَا لَا يَفْهَمُونَهُ؟! وَلَعَلَّهُ لَمْ يَخْطُرَ قَطُّ لِأَحَدِهِمْ بِبَالٍ.
وَ الْإِنْكَارُ لِلشَّيْءِ وَ التَّصْحِيحُ لَهُ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ بِهِ وَ التَّبَيُّنِ لِمَعْنَاهُ. فَإِنْ أَنْكَرَ
هَذَا - مِمَّنْ ذَكَرْتَهُ - مُنْكَرٌ؛ فَلَاَنَّهُ يَسْتَغْرِبُهُ وَ يَسْتَبْدِعُ^(١) الْخَوْضَ فِيهِ، لَا لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُهُ
كُفْرًا وَ ضَلَالًا، كَمَا يُنْكِرُ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ وَ جَمِيعُ الْعَامَّةِ ذِكْرَ الْجَوْهَرِ وَ الْعَرَضِ
وَ الْحُدُوثِ وَ الْقَدَمِ، وَ إِنْ كَانَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ يَتَسَرَّعُ إِلَى الْحُكْمِ فِي كُلِّ مَا لَا يَعْرِفُهُ
وَ يَأْلَفُهُ بِأَنَّهُ كُفْرٌ وَ ضَلَالٌ!

إِلَّا أَنَّنَا مَا نَنْظُرُ أَنَّكَ تُقَاضِيْنَا إِلَى أَمْثَالِ هَؤُلَاءِ وَ تُحَاجِّجُنَا بِإِنْكَارِهِمْ، فَإِنَّا
لَوْ رَجَعْنَا إِلَيْهِمْ أَوْ صَغَيْنَا إِلَى أَقْوَالِهِمْ لَخَرَجْنَا^(٢) عَنِ الدِّينِ وَ الْعَقْلِ مَعًا، وَ حَصَلْنَا
عَلَى مَحْضِ الْعِنَادِ وَ التَّجَاهُلِ!

وَبَعْدُ، فَمَتَى قِيلَ لِمُنْكَرٍ هَذَا مِنَ الْفُقَهَاءِ وَ الْعَامَّةِ - مَا تُرِيدُ بِقَوْلِنَا: «إِنَّ الْقُرْآنَ
لَيْسَ بِعَلَمٍ» إِخْرَاجَهُ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى النُّبُوَّةِ، وَ لَا أَنْ مُعَارَضَتَهُ يُمْكِنُ أَحَدًا مِنَ الْبَشَرِ

→ وَ إِنَّمَا تَنْكُرُ الْعَامَّةُ وَأَصْحَابُ الْجَمَلِ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ بِمَعْجَزٍ، إِذَا أُرِيدَ بِهِ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ
عَلَى النُّبُوَّةِ، وَ أَنَّ الْبَشَرَ يَقْدِرُونَ عَلَى مِثْلِهِ. فَأَمَّا كَوْنُهُ مَعْجَزًا، بِمَعْنَى أَنَّهُ فِي نَفْسِهِ خَارِقٌ
لِلْعَادَةِ دُونَ مَا هُوَ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ وَ دَالٌّ عَلَيْهِ مِنَ الصَّرْفِ عَنْ مُعَارَضَتِهِ، فَمِمَّا لَا يَعْرِفُهُ مَنْ يَرَادُ
الْشَّانَعَةُ عَنْهُمْ. وَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ وَقَفَ عَلَى الْمُتَكَلِّمِينَ.

(١) أَيِ يَنْسِبُهُ إِلَى الْبِدْعَةِ. (٢) فِي الْأَصْلِ: يُخْرِجُنَا، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتَنَاهُ.

أن يأتي بها^(١)، وإنما أردنا كذا وكذا - رجّع عن إنكاره، وعلم أن الذي نقوله بعد ذلك فيه ليس مما يهتدي أمثاله إلى تصحيحه أو إبطاله، وأن غيره أقوم به منه. اللهم إلا أن يكون مستحكّم الجهل قليل الفطنة، فهذا من لا ينبج فيه تفهيم ولا تعليم، ولا اعتبار بأمثاله حسب ما قدّمناه.

فإن قال: ما عيّت إلا العلماء النظّارين؛ فإنهم بأسرهم يعترفون بأن القرآن علم على النبوة، وينكرون قول من أبى ذلك.

وأما التماسكم ذكر حجتهم في ذلك فحجتهم هي الإجماع الذي هو أكبر الحجج. والفقهاء المختصرون على الفقه، وأصحاب الحديث والعامّة، وإن لم يعرف في ذلك أقوالهم متجذدة، فهم تابعون للعلماء والمتكلمين.

ولو ذهبنا إلى اعتبار أقوال العوام ومن جرى مجراهم في الإجماع طال علينا، ولم نتمكن - نحن ولا أنتم - من تصحيح دلالة الإجماع في باب واحد! قيل له: كيف يسوغ لك ادعاء إجماع أهل النظر، والنظام^(٢) وجميع من وافقه، وعباد بن سليمان^(٣)، وهشام بن عمرو الفوطي^(٤) وأصحابهما

(١) في الأصل: أو يأتي به، وما أثبتناه مناسب للسياق.

(٢) هو أبو اسحاق إبراهيم بن سيار البصري النظام، من أئمة المعتزلة ورؤوسها، نشأ بالبصرة ثم رحل إلى بغداد واشتهر، وصارت له مدرسة وتلامذة وأتباع. كان ناهياً فظناً فحارب الدهرية والأشاعرة والحشوية وأهل الحديث والمرجئة والمجبرة. كان يقول بأن علي بن أبي طالب عليه السلام أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ، فحاربه المذاهب السنية وأتهموه وصفوه باقترافه الموبقات. كان شاعراً فقيهاً جدلياً. توفي ببغداد ما بين سنتي ٢٢٠-٢٣٠ هـ. له مصنّفات عديدة.

(٣) عباد بن سليمان من أعلام المعتزلة ومنظريها، وكان من أصحاب هشام بن عمرو الفوطي. له كتاب باسم «الأبواب».

(٤) هشام بن عمرو الفوطي البصري، من أصحاب أبي الهذيل العلاف، ولد بالبصرة ونشأ بها

خارجونَ عنه.

فَأَمَّا النَّظَامُ فَمَذْهَبُهُ فِي ذَلِكَ مَعْرُوفٌ. وَأَمَّا هِشَامٌ وَعَبَّادٌ، فَكَانَا يَذْهَبَانِ إِلَى أَنَّ الْأَعْرَاضَ لَا تَبْدُلُ عَلَى شَيْءٍ؛ فَالْقُرْآنُ - عَلَى مَذْهَبِهِمَا - لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ دَالًّا عَلَى النَّبُوَّةِ وَلَا غَيْرِهَا. وَقَدْ صَارَ هِشَامٌ وَعَبَّادٌ إِلَى الْمَوْضِعِ الْمُسْتَشَنَعِ الَّذِي رُمَتْ أَهْلُهَا السَّائِلُ أَنْ تَنْحَلَّهُ أَصْحَابُ الصُّرْفَةِ. وَإِذَا خَرَجَ هَؤُلَاءِ عَنِ الْجُمْلَةِ لَمْ يُعَدَّ الْقَوْلُ إِجْمَاعًا مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ.

وَبَعْدُ، فَلَوْ لَمْ يَخْرُجْ مَنْ ذَكَرْنَا لَمْ يَكُنْ إِجْمَاعًا أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ لَيْسَ هُمْ الْأُمَّةُ بِأَسْرِهَا. وَإِذَا كُنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَنْ عَدَا الْمُتَكَلِّمِينَ لَا يَعْرِفُ هَذَا، وَرَبَّمَا لَمْ يَفْهَمْهُ، وَأَنَّ فِيهِمْ مَنْ إِذَا سَمِعَ الْخَفْضَ ^(١) فِي هَذَا الْقُرْآنِ - عَلِمَ أَوْ لَيْسَ يَعْلَمُ - اسْتَبَدَعَ أَيَّ قَوْلٍ قِيلَ فِي ذَلِكَ، وَاعْتَقَدَ أَنَّ مِنْ قُوَّةِ ^(٢) الدِّينِ وَصِحَّةِ الْعَزِيمَةِ فِيهِ الْإِضْرَابُ عَنْ تَكْلُفِ أَمْثَالِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ. وَفِيهِمْ مَنْ إِذَا فَهَمَهُ رَضِيَ بَعْضُ الْمَذَاهِبِ فِيهِ، وَسَخِطَ بَعْضًا. فَكَانَ مَنْ لَيْسَ بِمُتَكَلِّمٍ مِنْ سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ لَا قَوْلَ لَهُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَلَا اتِّبَاعَ وَلَا رِضَى.

وَإِنَّمَا لَمْ تَحْصُلْ أَقْوَالُ الْعَامَّةِ وَأَصْحَابِ الْجُمْلِ فِي مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ كَمَا حَصَلْنَا أَقْوَالَ الْخَاصَّةِ وَأَرَاءَهَا، لِإِعْلَامِنَا بِتَسْلِيهِهِمْ ذَلِكَ لِلْخَاصَّةِ، وَاتِّبَاعِهِمْ فِيهِ؛ فَيَكُونُ هَذَا الْإِتِّبَاعُ وَالْإِنْقِيَادُ قَائِمًا مَقَامَ الْقَوْلِ الْمُوَافِقِ لِأَقْوَالِهِمْ. وَلَيْسَ هَذِهِ حَالُهُمْ فِيمَا سَأَلَ عَنْهُ السَّائِلُ. وَكُلُّ إِجْمَاعٍ لَمْ يَكُنْ هَكَذَا، فَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ.

وَمَنْ صَارَ إِلَى ادِّعَاءِ الْإِجْمَاعِ فِي مَسَائِلِ الْكَلَامِ اللَّطِيفَةِ الَّتِي تَخْفَى عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْعُقُولِ كَمَسَائِلِنَا هَذِهِ، فَعَجْزُهُ ظَاهِرٌ.

→ ثُمَّ سَافَرَ إِلَى بِلْدَانٍ عَدِيدَةٍ، وَكَانَ مُعْتَزِلِيًّا مِنْ دَعَاةِ الْإِعْتِزَالِ، وَ لَهُ آرَاءٌ يَخْتَصُّ بِهَا. لَهُ مَصْنُفَاتٌ عَدِيدَةٌ عَلَى مَذْهَبِ الْإِعْتِزَالِ. (١) أَيِ التَّنْقِيصِ وَ التَّقْلِيلِ مِنْ شَأْنِهِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: مَرْفُوعَةٌ، وَ الظَّاهِرُ بِأَنَّهَا.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ (١): أَنْتَ أَيُّهَا السَّائِلُ وَأَصْحَابُكَ، تَقُولُونَ: إِنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ بِمُعْجَزٍ، وَلَا عِلْمٌ عَلَى النَّبِوَّةِ؛ لِأَنَّهُ مَوْجُودٌ قَبْلَ مَوْلِدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي السَّمَاءِ. وَإِنَّمَا الْمُعْجَزُ عِنْدَكُمْ بِنَزُولِ جِبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَالتَّشْنِيعُ الَّذِي ذَكَرْتَهُ لَا زَمَ لِمَذْهَبِكَ. فَإِنْ قَالَ: نَحْنُ وَإِنْ قُلْنَا إِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَكُنْ عِلْمًا وَمُعْجَزًا قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ وَاخْتِصَاصِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنَّا نَصِفُهُ بَعْدَ النُّزُولِ وَالْاِخْتِصَاصِ بِأَنَّهُ عِلْمٌ وَمُعْجَزٌ.

قِيلَ لَهُ: قَدْ عَلِمْنَا ذَلِكَ مِنْ قَوْلِكَ: إِنَّ الَّذِينَ أَرَدَتِ التَّشْنِيعَ عَلَيْنَا عِنْدَهُمْ لَا يَرْتَضُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَكُنْ عِلْمًا وَمُعْجَزًا، ثُمَّ صَارَ كَذَلِكَ. وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي الْحَالِينِ، وَعِنْدَهُمْ أَنَّ فِي ذَلِكَ تَصْغِيرًا مِنْ شَأْنِهِ وَحَطًّا عَنْ قَدْرِهِ. فَإِنْ قُلْتَ: إِنِّي إِذَا فَهَّمْتُهُمُ الْمَرَادَ بِهَذَا الْقَوْلِ كَانَ الْمُعْجَزُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ نَاقِضًا لِلْعَادَةِ، وَمِنْ شَرْطِهِ كَذَا وَكَذَا. وَلَمَّا كَانَ الْقُرْآنُ مَوْجُودًا فِي السَّمَاءِ لَمْ تَنْتَقِضْ بِهِ عَادَةٌ، وَلَمْ يَحْصُلْ لَهُ شَرْوْطُ الْأَعْلَامِ وَالْآيَاتِ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا صَارَ كَذَلِكَ بَعْدَ النُّزُولِ؛ أَرَلْتُ الشَّنَاعَةَ.

قِيلَ لَكَ: وَنَحْنُ أَيْضًا إِذَا أَوْقَفْنَاهُمْ عَلَى الْفَرَضِ فِي قَوْلِنَا، وَكَشَفْنَاهُ الْكَشْفَ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ، زَالَ مَا خَافَرَ قُلُوبَهُمْ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ كَالطَّعْنِ فِي دِلَالَةِ الْقُرْآنِ، وَأَنَسُوا بِهِ. وَرُبَّمَا اعْتَبَدَهُ مِنْهُمْ مَنْ فَهَمَهُ.

وَيُقَالُ لَهُ: عَلَى أَيِّ وَجْهِ يَصِحُّ قَوْلُكُمْ: إِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَكُنْ عِلْمًا مُعْجَزًا قَبْلَ نَزُولِ جِبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهِ، ثُمَّ صَارَ كَذَلِكَ؟! وَالْمُعْجَزُ - فِي الْحَقِيقَةِ - هُوَ الْحَادِثُ عِنْدَ دَعْوَى النَّبِوَّةِ لِيَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِهَا تَعَلُّقُ التَّصْدِيقِ، وَلِهَذَا لَا يَكُونُ مَا حَدَّثَ قَبْلَ نُبُوَّةِ النَّبِيِّ ﷺ - بِالْمُدَدِ الطَّوِيلَةِ، أَوْ تَأَخَّرَ عَنْهَا - عِلْمًا لَهُ وَلَا مُعْجَزًا، فَكَيْفَ يَكُونُ

(١) قَالَ الْمَصْنُفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذِّخِيرَةِ / ٣٨٢: «وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْقُرْآنَ مَوْجُودٌ فِي السَّمَاءِ قَبْلَ النَّبِوَّةِ، لَا يُمْكِنُ أَنْ يَجْعَلَ الْقُرْآنَ هُوَ الْعِلْمُ الْمُعْجَزُ الْقَائِمُ مَقَامَ التَّصْدِيقِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ عَلَى صَدَقِ الدَّعْوَى لَا يُجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَهَا، بَلْ لَا يَدَّ مِنْ حَدُوثِهِ مُطَابَقًا لَهَا».

الْقُرْآنُ عَلَى هَذَا مُعْجِزاً، وَوُجُودُهُ مُتَقَدِّمٌ لِلنَّبُوءَةِ؟!

فَإِنْ قَالَ: الْقُرْآنُ - وَإِنْ تَقَدَّمَ وَجُودُهُ - فَإِنَّمَا يَصِيرُ مُعْجِزاً لِنُزُولِ جَبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهِ، وَاخْتِصَاصِهِ بِالنَّبِيِّ ﷺ عَلَى وَجْهِهِ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِمِثْلِهِ؛ فَتَحُلَّ فِي هَذَا الْبَابِ، وَإِنْ كَانَ مُحْكِيًّا مُنْقُولاً عَلَى الْمُبْتَدَأِ لِلْحُدُوثِ، كَمَا أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى لَوْ خَلَقَ حَيَوَاناً فِي جَبَلٍ أَصَمٍّ، وَجَعَلَ بَعْضُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَّمَهُ ظُهُورَ ذَلِكَ الْحَيَوَانِ مِنَ الْجَبَلِ، فَصَدَعَ اللَّهُ تَعَالَى الْجَبَلَ وَأَظْهَرَ الْحَيَوَانَ، لَكَانَ ذَلِكَ مُعْجِزاً، وَإِنْ كَانَ خَلَقَ الْحَيَوَانَ مُتَقَدِّمًا. وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ ظُهُورِهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَبَيْنَ ابْتِدَاءِ خَلْقِهِ فِي الْحَالِ فَرْقٌ فِي بَابِ الْإِعْجَازِ؛ فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْقُرْآنِ.

قِيلَ لَهُ: إِذَا كَانَ نُزُولُ جَبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْقُرْآنِ لَمْ يَجْعَلْهُ مُبْتَدَأَ الْحُدُوثِ، لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ حَادِثًا عِنْدَ الْحِكَايَةِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبْقَى عَلَيْهِ، فَلَيْسَ بِمُبْتَدَأِ الْحُدُوثِ. وَالْحِكَايَةُ لَهُ قَائِمَةٌ مَقَامَ نَفْسِ الْمَحْكِيِّ، حَتَّى لَوْ أَنَّهُ مِمَّا يَبْقَى لَمْ يُسْمَعْ إِلَّا كَمَا سَمِعَتْ بِحِكَايَتِهِ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ هُوَ الْعَلَمُ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْتَدَأْ حُدُوثُهُ عِنْدَ الدَّعْوَى فَيَتَعَلَّقَ بِهَا.

وَيَجِبُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ أَنْ يَكُونَ الْعَلَمُ الْمُعْجِزُ هُوَ نُزُولُ جَبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُتَجَدِّدُ مُبْتَدَأِ الْحُدُوثِ. وَلَيْسَ الْأَمْرُ فِي صَدْعِ الْجَبَلِ عَنِ الْحَيَوَانِ الْمُتَقَدِّمِ خَلْقُهُ كَمَا وَقَعَ لَكَ؛ لِأَنَّ الْمُعْجِزَ فِي ذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ صَدْعُ الْجَبَلِ؛ لِأَنَّهُ الْحَادِثُ عِنْدَ الدَّعْوَى، وَالتَّعَلُّقُ بِهَا تَعَلُّقُ التَّصْدِيقِ. فَأَمَّا خَلْقُ الْحَيَوَانِ إِذَا كَانَ مَعْلُومًا تَقَدَّمَهُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُعْجِزُ.

وَفِي نُزُولِ جَبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْقُرْآنِ، وَهَلْ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُعْجِزاً أَوْ لَا يَصِحُّ؟ وَهَلْ يَكُونُ الْعَجْزُ مِنْ فِعْلِ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا تَكُونُ مِنْ فِعْلِهِ؟ كَلَامٌ سَتَرَاهُ مُسْتَقْصَى فِيمَا بَعْدُ، بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى. وَإِنَّمَا أَوْرَدْنَا هَذَا الْكَلَامَ هَاهُنَا لِأَنَّ مَذْهَبَ الْخُصُومِ يَقْتَضِيهِ.

فإن قال: كيف يكون نزول جبرئيل عليه السلام بالقرآن علماً لنا على النبوة، وهو مما لا نعلمه ولا نقف على تجدد حدوثه؟! وإنما يصح أن يكون نزول جبرئيل عليه السلام علماً له عند النبي ﷺ، نستدل به على صدقه فيما يؤديه عن ربه تعالى، فأما أن يكون علماً للنبي ﷺ في تكليفنا العلم بنبوته - وهو مما لا نقف عليه - فلا يصح!

قيل له: لنا سبيل إلى الوقوف عليه؛ لأن النبي ﷺ إذا تحدى بالقرآن فصحاء العرب فلم يعارضوه، وصرفت أنت وأهل مذهبك تعدر المعارضة إلى خروج القرآن عن العادة في الفصاحة، لم تخل الحال عند الناظر المستدل على النبوة من وجوه:

إما أن يكون الله تعالى ابتداء حدوث القرآن على يده وخصه به؛ فيكون المعجز حينئذ نفس القرآن. أو يكون أحدثه قبل نبوته، وأمر بعض الملائكة بإنزاله إليه، ليتحدى به البشر فيكون المعجز نزول الملك به لا نفس القرآن الذي تقدم حدوثه. أو يكون خصه بعلوم تأتي معها فعل القرآن، فيكون المعجز هو العلوم التي أُبين^(١) بها من غيره.

فالمرجع في القطع على أحد هذه الوجوه إليه ﷺ؛ لأن العلم بصدقه حاصل بتعدر المعارضة. وهي لا تتعدر إلا لأحد هذه الوجوه التي كل واحد منها يدل على صدقه ﷺ.

وإذا تقدم العلم بصدقه معرفة المعجز بعينه، قطع عليه بخره. وقد خبر ﷺ بأن القرآن نزل به جبرئيل عليه السلام، وإن كان حادثاً قبل الرسالة فيجب عليك وعلى أهل مذهبك القول بأن القرآن ليس بعلم في الحقيقة ولا معجز! وهذا يُعيد

(١) في الأصل: أثبتناه، والظاهر ما أثبتناه.

الشناعة إليك.

ثم يقال له: عرفت العامة ما تقول له أنت وأصحابك، بل أكثر مُحضلي المتكلمين، من أن جميع الخلق قادرون على مثل القرآن، وغير عاجزين عنه. واستمع قولهم في ذلك، فإنه أشنع عندهم وأفحش من كل شيء. فإن قال: هذا لا أطيقه؛ لأنه يُوهِم أنهم يتمكنون من فعله، وأنه يستأثرون منهم متى رآه.

قيل له: قد أحيت في هذا الاحتراز والتقييد، إلا أن المعنى مفهوماً، وإن لم تُطلي اللفظ، ونحن أيضاً لا نطلي أن القرآن ليس بمعجز ولا علم؛ لأنه يُوهِم أن معارضته ممكنة غير متعذرة، وأنه لا يدلالة فيه على النبوة، فلا تستأثرون^(١) ذلك. والفتح مثلاً بما أفتعت به من طائرك بيان القرآن...^(٢).

ثم يقال لهم: ألسنت أنت وأصحابك كشتم تحيزون - لو لا إخبار الرسول ﷺ بأن القرآن من كلام ربه تعالى - أن يكون فعلاً للنبي ﷺ؟ فإذا قال: نعم.

قيل له: فلو لم تعلم ذلك من جهة النبي ﷺ، وبقي الجواز على حاله، ما اللذي كان يكون المعجز في الحقيقة؟

فإن قال: القرآن هو المعجز على كل حال، ولا تفرق بين أن يكون من فعل الله تعالى، وبين أن يكون من فعل النبي ﷺ.

قيل له: فكيف يصح كونه علماً للنبي ﷺ، ومعجزاً، وهو من فعله؟ والعلم

(١). أي لا تجعله منزهة وعلامة لها.

(٢). يبدو أن نسخة الأصل كان فيها بياض بمقدار كلمتين، فأضاف إليها من قام بمقابلة النسخة كلمتين هما: معذرون عليه، ولعل المناسب: مقدر وعليه.

(٣). في الأصل: من، والمناسب ما أثبتناه.

هو الواقع موقِع التصديق، و التصديق يجب أن يَقَعَ مِمَّن تَعَلَّقَتِ الدَّعْوَى بِهِ، وهو الله تعالى. وإذا كَانَ مِنْ فَعَلِ النَّبِيِّ ﷺ، كَانَ هو المُصَدِّقُ نَفْسَهُ، وهذا ظاهرُ الفساد.

فإن قَالَ: إذا قَدَّرْنَا ارتفاعَ حُصُولِ الْعِلْمِ لَنَا مِنْ دِينِ النَّبِيِّ ﷺ، بِأَنَّ الْقُرْآنَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، جَوَّزْنَا أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ هو الْمُعْجِزُ، بِأَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى تَوَلَّى فِعْلَهُ. وَ جَوَّزْنَا أَنْ يَكُونَ مِنْ فَعَلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَكُونَ الْمُعْجِزُ إِذْ ذَاكَ الْعُلُومَ الَّتِي خُصَّ بِهَا، فَتَأْتِي مَعَهَا فِعْلُ الْقُرْآنِ.

قِيلَ لَهُ: أَفَكَانَ تَجْوِيزُكُمْ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ غَيْرَ مُعْجِزٍ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُعْجِزُ فِي الْحَقِيقَةِ غَيْرَهُ - مَعَ عِلْمِكُمْ بِصِدْقِ الرَّسُولِ ﷺ مِنْ جِهَةِ الْقُرْآنِ - يُدْخِلُكُمْ فِي شَنَاعَةٍ!

فإذا قَالَ: لا .

قِيلَ: فَعَلَى أَيِّ وَجْهِ الزَّمَمُ أَصْحَابَ الصَّرْفَةِ الشَّنَاعَةِ، وَمَا قَالُوا أَكْثَرَ مِنْ هَذَا الَّذِي اعْتَرَفْتُمْ بِأَنَّهُ لَا شَّنَاعَةَ فِيهِ؟!

فإن قَالَ: لَوْ جَرَى الْأَمْرُ عَلَى مَا قَدَّمْتُمُوهُ، لَمَا حَصَلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ عِلْمٌ مُعْجِزٌ. وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْلِ بِذَلِكَ شَّنَاعَةٌ. وَإِنَّمَا الزَّمَمْنَا أَصْحَابَ الصَّرْفَةِ الشَّنَاعَةَ الْآنَ، بَعْدَ حُصُولِ الْإِجْمَاعِ.

قِيلَ لَهُ: وَلَا الْآنَ حَصَلَ إِجْمَاعُ ذَلِكَ، كَمَا ظَنَنْتَ. وَقَدْ مَضَى فِي ادِّعَاءِ الْإِجْمَاعِ مَا لَا طَائِلَ فِي إِعَادَتِهِ.

فإن قَالَ: إِذَا كَانَ فَصْحَاءُ الْعَرَبِ - عَلَى مَذْهَبِكُمْ - قَادِرِينَ عَلَى مَا يُمَانِلُ الْقُرْآنَ فِي الْفَصَاحَةِ وَالنَّظْمِ. أَوْ عَلَى مَا إِنْ لَمْ يُمَانِلْهُ فِي الْفَصَاحَةِ قَارِبُهُ مُقَارِبَةً تُخْرِجُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَارِجاً لِلْعَادَةِ، فَقَدْ كَانُوا لَا مَحَالَةَ عَالِمِينَ بِذَلِكَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَعْلَمُوا أَنَّكُمْ ذَلِكَ وَيَخْفَى عَلَيْهِمْ! فَإِذَا عَلِمُوهُ، فَأَحَدَهُمْ إِذَا رَأَى الْمُعَارَضَةَ فَلَمْ

يَتَأْتَّ لَهُ الْكَلَامُ الْفَصِيحُ الَّذِي يَعْهَدُهُ مِنْ نَفْسِهِ، حَتَّى إِذَا عَدَلَ عَنْهَا عَدَلَ إِلَى طَبْعِهِ وَجَرَى عَلَى عَادَتِهِ، لَا بُدَّ أَنْ يَقِفَ عَلَى سَبَبِ تَنَلُّبِهِ^(١)، وَالْوَجْهِ الَّذِي مِنْهُ وَهِيَ^(٢)، وَيَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ تَعَاطِي الْمُعَارَضَةِ، لَا سِيَّمَا إِذَا جَرَّبَتْ نَفْسَهُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى فَوَجَدَ التَّعَذُّرَ مُسْتَمِرًّا عِنْدَ الْقَصْدِ إِلَى الْمُعَارَضَةِ، وَالتَّسَهُّلَ حَاصِلًا عِنْدَ الْإِنْصِرَافِ عَنْهَا، فحِينَئِذٍ لَا يُعَارِضُهُ شَكٌّ فِي ذَلِكَ، وَلَا يُخَالِجُهُ^(٣) رَيْبٌ.

وَإِذَا وَجَبَ هَذَا فَأَيُّ شَكٍّ يَبْقَى لَهُمْ فِي النُّبُوَّةِ؟ وَهَلْ يَعْدِلُ عَنْهَا مِنْهُمْ - وَحَالُهُمْ هَذِهِ - إِلَّا مُعَانِدَةً مُكَابِرَةً لِنَفْسِهِ وَعَقْلِهِ؟!

وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مَنْ انْحَرَفَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْعَرَبِ الْفُصَحَاءِ لَمْ يَكُونُوا بِهَذِهِ الصِّفَةِ، بَلْ قَدْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ يَتَدَيَّنُ بِمَذْهَبِهِ، وَيَتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِعِبَادَتِهِ. وَالْأَظْهَرُ مِنْ حَالِهِمْ [أَنَّ] عُدُولَهُمْ عَنْ تَصَدِيقِهِ إِنَّمَا كَانَ لِتَمَكُّنِ الشَّكِّ مِنْ قُلُوبِهِمْ، وَلِتَقْصِيرِهِمْ فِي النَّظَرِ الْمُفْضِي مُسْتَعْمِلُهُ إِلَى الْحَقِّ. وَهَذَا يَكْشِفُ عَنْ فَسَادِ مَا ادَّعَيْتُمُوهُ.

قِيلَ لَهُ^(٤): الْعَرَبُ وَإِنْ كَانُوا لَا بُدَّ أَنْ يَعْرِفُوا مَبْلَغَ مَا يَتِمَكَّنُونَ مِنْهُ مِنَ الْكَلَامِ

(١) اللفظة غير مقروءة في الأصل، ولعلها ما أثبتناه.

(٢) هكذا في الأصل، ولعلها: ذُهِبَ.

(٣) في الأصل: ولا عالجه، والمناسب ما أثبتناه.

(٤) قَالَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٨٣: «قُلْنَا لَا يَبْعَدُ أَنْ يَعْلَمُوا تَعَذُّرَ مَا كَانَ مُتَأْتِيًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَنْسُبُوهُ إِلَى الْإِتْفَاقِ، أَوْ إِلَى أَنَّهُ سَحَرَهُمْ، فَقَدْ كَانُوا يَرْمُونَهُ بِالسَّحَرِ، وَكَانُوا يَعْتَقِدُونَ لِلْسَّحَرِ تَأْثِيرًا فِي أَمْثَالِ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَمَذَاهِبِهِمْ فِي السَّحَرِ وَتَصَدِيقِهِمْ لِتَأْثِيرَاتِهِ مَعْرُوفَةٌ، وَكَذَلِكَ الْكُهَانَةُ.

وَلَوْ تَخَلَّصُوا مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ وَنَسَبُوا الْمَنْعَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، جَازَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِمْ شُبْهَةٌ فِي أَنَّهُ فِعْلٌ لِلتَّصَدِيقِ، وَيَعْتَقِدُوا أَنَّهُ مَا فَعَلَهُ تَصَدِيقًا، بَلْ لِمَحَنَةِ الْعِبَادَةِ كَمَا يَعْتَقِدُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُبْطِلِينَ، أَوْ فِعْلٌ لِلجَدِّ وَالدَّوْلَةِ».

الفَصِيحَ و مَرَاتِبِهِ، فَلَيْسَ يَجِبُ - إِذَا امْتَنَعَ عَلَيْهِمْ عِنْدَ الْقَصْدِ إِلَى الْمُعَارَضَةِ مَا كَانَ مُتَأَيِّتاً ثُمَّ عَادَ إِلَى التَّائِي وَ التَّسْهَلِ مَعَ الْعَدْلِ عَنْهَا - أَنْ تَعْلَمُوا أَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ هُوَ الْقَصْدُ إِلَى الْمُعَارَضَةِ. وَإِنْ عَلِمُوا ذَلِكَ فَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَعْلَمُوا أَنَّ الْمَنَعَ عَنْهَا مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِذَا عَلِمُوهُ فَلَا يَجِبُ أَنْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ فَعَلَهُ تَصَدِيقاً لِلْمُدَّعِي لِلنُّبُوَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَنْسِبُوا مَا يَجِدُونَهُ مِنَ التَّعَدُّرِ ثُمَّ التَّسْهَلِ إِلَى الْإِتْفَاقِ، أَوْ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَسْبَابِ.

فَإِذَا عَرَفُوا أَنَّهُ مِنْ أَجْلِ الْمُعَارَضَةِ جَازَ أَنْ يَنْسِبُوهُ إِلَى السَّحَرِ، فَقَدْ كَانَ الْقَوْمُ - إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ - يُصَدِّقُونَ بِهِ وَيَعْتَقِدُونَ فِيهِ أَنَّهُ يُغْفِضُ الْحَبِيبَ، وَيُحَبِّبُ الْبَغِيضَ، وَيُسْهَلُ الصَّعْبَ، وَيُصْعَبُ السَّهْلَ. وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ وَفِي الْكَهَانَةِ مَذَاهِبٌ مَعْرُوفَةٌ وَأَخْبَارٌ مَأْثُورَةٌ، وَقَدْ رَمَوْا النَّبِيَّ ﷺ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَنَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ، فَأَكْذَبَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ، كَمَا أَكْذَبَهُمْ فِي غَيْرِهِ مِنْ ضُرُوبِ الْقُرْفِ^(١) وَ التَّخْرُصِ.

فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَزَالَتِ الشُّبْهَةُ فِي أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ غَيْرِهِ، جَازَ أَنْ يَعْتَقِدُوا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِلتَّصَدِيقِ، بَلْ لِلجَدِّ وَ الدَّوْلَةِ وَ الْمَحَنَةِ لِلْعِبَادِ؛ فَأَكْثَرُ النَّاسِ يَرَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَرَادَ إِدَالَةَ^(٢) بَعْضِ عِبَادِهِ، وَ الْإِشَادَةَ بِذِكْرِهِ، وَ الرَّفْعَ لِقُدْرِهِ، سَخَّرَ لَهُ الْقُلُوبَ، وَ دَلَّلَ لَهُ الرُّقَابَ، وَ قَبَضَ الْجَوَارِحَ لِيَتِمَّ أَمْرُهُ، وَ يَنْتَظِمَ حَالُهُ. وَ لَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ الضَّالِّ وَ الْمُهْتَدِي، وَ الصَّادِقِ وَ الْكَاذِبِ. وَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَمْتَحِنَ عِبَادَهُ عَلَى رَأْيِهِمْ بِكُلِّ ذَلِكَ.

وَ الشُّبْهَةُ الَّتِي تَعْتَرِضُ فِي كُلِّ قِسْمٍ مِنَ الْأَقْسَامِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا كَثِيرَةٌ جِدًّا. وَ قَدْ اسْتَفْصَى الْجَوَابَ عَنْهُ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي كُتُبِهِمْ. وَ إِنَّمَا أَشْرْنَا بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْهَا إِلَى مَا

(١) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ: يُقَالُ: قُرْفَهُ بِكَذَا: نَسَبَهُ إِلَيْهِ وَ عَابَهُ بِهِ. وَ لَعَلَّ الْعِبَارَةَ: مِنْ ضُرُوبِ الْقَذْفِ؛ فَنَفِي الذَّخِيرَةِ ٣٧١؛ وَ اسْتِعْمَالِ السَّبِّ وَ الْقَذْفِ.

(٢) أَدَالُ فَلَانًا عَلَى فَلَانٍ: نَصَرَهُ وَ غَلَبَهُ عَلَيْهِ، وَ أَظْفَرَهُ بِهِ.

هو أشبه بأن يَقَعَ للعَرَبِ، وأَقْرَبُ إلى أَفْهَامِهِمْ وَعُقُولِهِمْ.
وإذا كَانَ الْعِلْمُ بِأَنَّ الْقُرْآنَ مُعْجِزٌ وَعَلَّمَ عَلَى النَّبُوءَةِ لَا يَخْلُصُ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِمَا
ذَكَرْنَاهُ - وفيهِ مِنَ النَّظَرِ اللَّطِيفِ مَا فِيهِ - فَكَيْفَ يَلْزَمُ أَنْ يَعْرِفَ الْعَرَبُ ذَلِكَ بِبَادِي
أَفْكَارِهِمْ، وَأَوَائِلِ نَظَرِهِمْ؟! .

ثُمَّ يُقَالُ لِلْسَّائِلِ (١): إِذَا كَانَ الْعَرَبُ عِنْدَكَ قَدْ عَلِمُوا مَزِيَّةَ الْقُرْآنِ فِي الْفَصَاحَةِ
عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ، وَعَرَفُوا أَيْضاً أَنَّ هَذِهِ الْمَزِيَّةَ خَارِجَةٌ عَنِ الْعَادَةِ، وَأَنَّهَا لَمْ تَقَعْ بَيْنَ
شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ؛ فَقَدْ اسْتَقَرَّ إِذَا عِنْدَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَخْصُوصٌ مِنْ بَيْنِهِمْ بِمَا لَمْ
تَجْرِ الْعَادَةُ بِهِ، فَكَيْفَ لَمْ يُؤْمِنْ جَمِيعُهُمْ مَعَ هَذَا، وَيَتَقَدَّ سَائِرُهُمْ، سَيِّمًا وَلَمْ يَكُنِ
الْقَوْمُ مُعَانِدِينَ، وَلَا فِي حَدٍّ مَنْ يُظْهِرُ خِلَافَ مَا يُبْطِنُ؟! .

فَإِنْ قَالَ: لَيْسَ يَكْفِي فِي ذَلِكَ الْعِلْمُ بِمَزِيَّةِ الْقُرْآنِ وَخُرُوجِهِ عَنِ الْعَادَةِ؛ لِأَنَّهُمْ
يَحْتَاجُونَ إِلَى أَنْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْخَارِقُ لِلْعَادَةِ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا خَرَقَهَا تَصْدِيقاً
لِلْمُدَّعَى لِلنَّبُوءَةِ. وَفِي هَذَا نَظَرٌ طَوِيلٌ يَقْصُرُ عَنْهُ أَكْثَرُهُمْ.

قِيلَ لَهُ: الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْتَ، وَهَذَا بَعِينُهُ جَوَابُكَ عَنْ سُؤَالِكَ، فَتَأَمَّلْهُ!
فَإِنْ قَالَ (٢): لَوْ كَانَ اعْجَازُ الْقُرْآنِ وَقِيَامُ الْحُجَّةِ بِهِ مِنْ قِبَلِ الصَّرْفَةِ عَنْهُ
لَا لِمَزِيَّتِهِ فِي الْفَصَاحَةِ لَوْجِبَ أَنْ يُجْعَلَ فِي أَدَوْنِ طَبَقَاتِ الْفَصَاحَةِ، بَلْ كَانَ الْأَوَّلَى

(١) قَالَ الْمَصْنُفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذِّخِيرَةِ / ٣٨٣: «قُلْنَا: إِذَا كَانَتِ الْعَرَبُ عُلَمَاءَ بِخَرَقِ فَصَاحَةِ
الْقُرْآنِ لِعَادَاتِهِمْ، وَأَنْ أَفْصَحَ كَلَامُهُمْ لَا يَقَارِبُهُ، فَأَيُّ شَبْهَةٍ بَقِيَتْ عَلَيْهِمْ فِي أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ
تَعَالَى صَدَقَ (التَّصْدِيقُ) نَبِيِّهِ ﷺ. فَإِذَا قَالُوا: قَدْ يَتَطَرَّقُ عَلَيْهِمْ فِي هَذَا الْعِلْمِ شَبْهَاتٌ
كَثِيرَةٌ، لِأَنَّهُمْ يَجِبُ أَنْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْخَارِقُ لِهَذِهِ الْعَادَةِ بِفَصَاحَةِ الْقُرْآنِ، وَأَنْ
وَجْهَ خَرَقِهِ لَهَا تَصْدِيقَ الدَّعْوَةِ لِلنَّبُوءَةِ. وَفِي هَذَا مِنَ الْإِعْتِرَاضِ مَا لَا يَحْصَى».

(٢) قَالَ الْمَصْنُفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذِّخِيرَةِ / ٣٨٣-٣٨٤: «فَإِنْ قِيلَ: إِنْ كَانَ الصَّرْفُ
هُوَ الْمُعْجِزُ، فَالْأَجْعَلُ الْقُرْآنَ مِنْ أَرْكَ كَلَامِهِ وَأَبْعَدِهِ مِنَ الْفَصَاحَةِ لِيَكُونَ الصَّرْفُ عَنْ
مَعَارَضَتِهِ أَبْهَرًا؟».

أَنْ يُسَلِّبَهَا جُمْلَةً، وَيُجْعَلَ كَلَاماً رَكِيكاً مُتَقَارِباً؛ لِأَنَّهُ مَعَ الصَّرْفِ عَنْ مُعَارَضَتِهِ، كُلَّمَا بَعُدَ عَنِ الْفَصَاحَةِ وَقَرَّبَ مِمَّا^(١) يَتِمَكَّنُ مِنْ مُمَائِلَتِهِ فِيهِ الْمُتَقَدِّمُ وَالتَّأَخُّرُ وَالْفَصِيحُ [وغير الفصيح]، لَكَانَتْ^(٢) حَالُهُ فِي الْإِعْجَازِ أَظْهَرَ، وَالحُجَّةُ بِهِ آكَدُ، وَارْتَفَعَتْ فِي أَمْرِهِ كُلُّ شُبْهَةٍ، وَزَالَ كُلُّ رَيْبٍ. وَفِي إِنْزَالِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ عَلَى غَايَةِ الْفَصَاحَةِ دَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِ مَذْهَبِكُمْ، وَصِحَّةِ قَوْلِنَا.

قِيلَ لَهُ: ^(٣)؛ هَذَا مِنْ ضَعِيفِ الْأَسْئَلَةِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ وَإِنْ كَانَ لَوْ جَرَى عَلَى مَا قَدَّرْتَهُ، لَكَانَتْ الْحُجَّةُ أَظْهَرَ وَالشُّبْهَةُ أَبْعَدُ؛ فَلَيْسَ يَجِبُ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّ الْمَصْلَحَةَ تَابِعَةٌ لَذَلِكَ؛ وَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ فِي إِنْزَالِ الْقُرْآنِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنْ الْفَصَاحَةِ الْمَصْلَحَةَ وَاللُّطْفَ لِلْمُكَلَّفِينَ مَا لَيْسَ حَاصِلاً عِنْدَهُ لَوْ قَلَّلَ مِنْ فَصَاحَتِهِ وَلَيِّنَ مِنْ أَلْفَاظِهِ، فَيُنْزِلُهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ. وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ فِي خِلَافِ ذَلِكَ لَفَعَلَ مَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ وَهَذَا كَافٍ فِي جَوَابِكَ.

ثُمَّ يُقَالُ لِلْسَّائِلِ ^(٤)؛ أَمَّا يَقْدِرُ الْقَدِيمُ تَعَالَى عَلَى كَلَامٍ أَفْصَحَ مِنَ الْقُرْآنِ؟

(١) فِي الْأَصْلِ: مَا، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: وَ لَوْ كَانَتْ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلْسِّيَاقِ.

(٣) قَالَ الْمَصْنُفُ رحمته فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٨٤: «قُلْنَا: لَا بَدَّ مِنْ مِرَاعَاةِ الْمَصْلَحَةِ فِي هَذَا الْبَابِ، فَرُبَّمَا مَا كَانَ مَا هُوَ أَظْهَرُ دَلَالَةً وَأَقْوَى فِي بَابِ الْحُجَّةِ مِنْ غَيْرِهِ، وَأَصْلَحَ مِنْهُ فِي بَابِ الدِّينِ، فَمَا الْمُنْكَرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ إِنْزَالُ الْقُرْآنِ عَلَى هَذِهِ الرِّتْبَةِ مِنَ الْفَصَاحَةِ أَصْلَحَ فِي بَابِ الدِّينِ، وَإِنْ كَانَ لَوْ قَلَّلْتَ فَصَاحَتَهُ عَنْهُ لَكَانَ الْأَمْرُ أَظْهَرَ فِيهِ وَأَبْهَرُ».

(٤) قَالَ الْمَصْنُفُ رحمته فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٨٤: «فَيُقَالُ لَهُ: اللَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى مَا هُوَ أَفْصَحَ مِنَ الْقُرْآنِ عِنْدَنَا كُلَّنَا. فَأَلَّا فَعَلَ ذَلِكَ الْأَفْصَحَ لِيُظْهَرَ مَبَايِنَةُ الْقُرْآنِ لِكُلِّ فَصِيحٍ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَتَزُولُ الشُّبْهَةُ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ فِي أَنَّ الْقُرْآنَ يُسَاوِي وَيُقَارِبُ؟! فَلَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِ الْمَصْلَحَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، فَإِنْ ارْتَكَبَ بَعْضُ مَنْ لَا يَحْصُلُ أَمْرُهُ أَنَّ الْقُرْآنَ قَدْ بَلَغَ أَفْصَى مَا فِي

فإن قال: لا، لأنَّ فَصَاحَةَ الْقُرْآنِ هي نهاية ما يُمكنُ في اللُّغة العربيَّة. قيل له: ومن أين لك هذا؟ وما الدُّليلُ على أنَّه لا نهايةَ بعدها؟ فإنَّ رَامَ أن يذكُرَ دليلاً على ذلك، لم يجد. وكلُّ مَنْ له أدنى معرفةٍ وإنصافٍ يعلمُ تَعَدُّرَ الدُّليلِ في هذا الموضع.

وإنَّ قال: القديمُ تعالى يَقْدِرُ على ما هو أَفْصَحُ مِنَ الْقُرْآنِ. قيل: فألاً فَعَلَ ذلك؟! فإنَّا نَعْلَمُ أنَّه لو فَعَلَهُ لَظَهَرَتِ الْحُجَّةُ وتأكَّدَت، وزالتِ الشُّبْهَةُ وانْحَسَمَت، ولم يكنْ للرَّيبِ طريقٌ على أحدٍ في أنَّ الْقُرْآنَ غَيْرُ مُساوٍ لِكَلَامِ الْعَرَبِ ولا مُقَارِبٍ، وأنَّه خارقٌ لعاداتِهِم، خارجٌ عن عَهْدِهِم. فإنَّ قال: قد يَجُوزُ أن يَعْلَمَ تعالى أنَّه لا مَصْلَحَةٌ في ذلك، وأنَّ المَصْلَحَةَ فيما فَعَلَهُ. ولو عَلِمَ في خلافِهِ المَصْلَحَةَ لَفَعَلَهُ.

قيل له: فيمثل هذا أَجَبْنَاكَ. على أَنَّا لو سَلَّمْنَا لِلْسَّائِلِ ما يَدَّعِيهِ مِنْ أنَّ فَصَاحَةَ الْقُرْآنِ قد بَلَغَتِ النِّهَايَةَ، وأنَّ الْقَدِيمَ تعالى لا يُوصَفُ بِالْقُدْرَةِ على ما هو أَفْصَحُ مِنْهُ، لكانَ الْكَلَامُ مُتَوَجِّهاً أَيضاً، لأنَّه ليسَ يَمْتَنِعُ أن يَسْلُبَ اللهُ تعالى الْخَلْقَ في الْأَصْلِ، الْعُلُومَ التي يَتِمَكَّنُونَ بها مِنْ الْفَصَاحَةِ التي نَجِدُها ظاهِرةً في كَلَامِهِمْ وأشعارِهِمْ، ولا يُمَكِّنُهُمْ مِنْهَا. وإنَّ مَكَّنَهُمْ

→ المقدور من الفصاحة، فلا يوصف تعالى بالقدرة على ما هو أفصح منه! قلنا: هذا غلطٌ فاحش، لأنَّ الغايات التي ينتهي الكلام الفصيح إليها غير محصورة ولا متناهية. ثم لو انحصرت على ما ادَّعى لتوجه الكلام، لأنَّ الله تعالى قادرٌ بغير شبهة على أن يسلب العرب - في أصل العادة - العلوم التي يتمكّنون بها من الفصاحة التي نراها في كلامهم وأشعارهم، لا يمكنهم من هذه الغاية التي هم الآن عليها، فيظهر حينئذٍ مزية القرآن وخروجه عن العادة، ظهوراً تزول معه الشبهات، ويجب معه التسليم. فألاً فعل ذلك إن كان الغرض ما هو أظهر وأبهر؟!».

فَمِنْ الشَّيْءِ التَّرَرِ اللَّطِيفِ الَّذِي لَا يُعْتَدُّ بِمِثْلِهِ، وَيُسَبِّبُ فَاعِلَهُ فَصَحَاؤُنَا الْعِيسَى^(١) وَ
الْبُعْدِ عَنْ مَذْهَبِ الْفَصَاحَةِ؛ فَتَظْهَرُ إِذْنُ مَرِيَّةِ الْقُرْآنِ وَخُرُوجُهُ عَنِ الْعَادَةِ ظُهُورًا يَرْفَعُ
الشَّكَّ، وَيُوجِبُ الْيَقِينَ. وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوصَفَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ،
كَمَا أَمَكْنَ ادِّعَاءُ ذَلِكَ فِي الْأَوَّلِ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: خَبَرْنَا، لَوْ أَنْشَرَ اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ دَعْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ، جَمِيعَ الْأَمْوَاتِ أَوْ
أَكْثَرَهُمْ، أَوْ أَمَاتَ أَكْثَرَ الْأَحْيَاءِ أَوْ سَائِرَهُمْ، وَأَهْبَطَ الْمَلَائِكَةَ إِلَى الْأَرْضِ تُسَادِي
بِتَصْدِيقِهِ وَتُخَاطِبِ الْبَشَرِ بِنَبْوَتِهِ. بَلْ لَوْ فَعَلَ - جَلَّ وَعَزَّ - مَا اقْتَرَحَ عَلَى نَبِيِّهِ عَلَيْهِ
وَأَلِهِ السَّلَامِ مِنْ إِحْيَاءِ عَبْدِ الْمُطَلِّبِ، وَنَقْلِ جِبَالِ مَكَّةَ مِنْ أَمَاكِنِهَا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ
ضُرُوبٍ مَا اسْتَدْعَوْهُ وَاقْتَرَحُوهُ، أَمَا كَانَ ذَلِكَ أَثَبَّتَ لِلْحُجَّةِ وَأَنْفَى لِلشُّبْهَةِ؟^(٢) فَلَا
بَدَّ مِنْ: نَعَمْ، وَإِلَّا عُدَّ مُكَابَرًا.

فَيُقَالُ لَهُ: فَكَيْفَ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَوْ بَعْضَهُ؟

فَإِنْ قَالَ: لِأَنَّهُ تَعَالَى عَلِيمَ الْمَصْلَحَةِ فِي خِلَافِهِ!

أَوْ قَالَ: لِأَنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَكَانَ الْخَلْقُ كَالْمُلْجَتِينَ إِلَى تَصْدِيقِ الرَّسُولِ ﷺ،
وَسَخَرُوا مِنْ أَنْ يَسْتَحِقُّوا بِذَلِكَ الثَّوَابَ الَّذِي أُجْرَى بِالتَّكْلِيفِ إِلَيْهِ!
قِيلَ لَهُ: هَذَا صَحِيحٌ، وَهُوَ جَوَابُنَا لَكَ.

فَإِنْ قَالَ: لَوْ كَانَ فَصَاحَةُ الْقُرْآنِ غَيْرَ خَارِجَةٍ عَنِ الْعَادَةِ، وَكَانَ إِعْجَازُهُ مِنْ قِبَلِ
الصَّرْفِ عِنْدَ - عَلَى مَا ذَهَبْتُمْ إِلَيْهِ - لَمْ يَشْهَدِ الْفُصَحَاءُ الْمُبَرِّزُونَ بِقُضِيِّهِ وَتَقْدِيمِهِ فِي

(١) العي: العجز عن التعبير اللفظي والبيان.

(٢) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٤: «فَلَا فَعَلَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ الْغَرَضُ مَا هُوَ أَظْهَرَ
وَأَبْهَرُ، وَآلَا أَحْيَى اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ دَعْوَتِهِ الْأَمْوَاتِ أَوْ أَكْثَرَهُمْ وَأَمَاتَ الْأَحْيَاءِ أَوْ أَكْثَرَهُمْ،
وَآلَا أَحْيَى عَبْدَ الْمُطَلِّبِ ﷺ وَنَقَلَ جِبَالَ مَكَّةَ عَنْ أَمَاكِنِهَا، كَمَا اقْتَرَحَ الْقَوْمُ عَلَيْهِ. فَذَلِكَ
كَلَّمَهُ أَظْهَرَ وَأَبْهَرَ».

الفَصَاحَةِ، وَلَا قَالَ الْوَلِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ^(١) وَقَدْ اجْتَمَعَتْ إِلَيْهِ قَرِيشٌ وَسَأَلَتْهُ عَنِ الْقُرْآنِ، فَقَالَ: قَدْ سَمِعْتُ الْخُطْبَ وَالشُّعْرَ وَكَلَامَ الْكَهَنَةِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْهُ فِي شَيْءٍ. ثُمَّ فَكَّرَ وَنَظَرَ، وَعَبَسَ وَبَسَرَ^(٢) وَقَالَ: «إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤَثِّرُ»! فَاعْتَرَفَ بِفَضِيلَتِهِ، وَأَقَرَّ بِمَزِيَّتِهِ.

وَقَوْلُهُ: «إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤَثِّرُ»، يَشْهَدُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَرَطَ اسْتِخْسَانَهُ كُلَّهُ، وَأَعْجَبَ^(٣) بِهِ، وَأَحْسَسَ مِنْ نَفْسِهِ بِالْقُصُورِ عَنْ مِثْلِهِ، نَسَبَهُ إِلَى أَنَّهُ سِحْرٌ، كَمَا يُقَالُ فِيمَا يُسْتَحْسَنُ وَيُسْتَبَدَّعُ مِنَ الْكَلَامِ الْحَسَنِ وَالصَّنَائِعِ الْغَرِيبَةِ: هَذَا هُوَ السِّحْرُ! وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الشُّعْرِ لِحِكْمًا، وَإِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا»^(٤).
وَكَيْفَ يَكُونُ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَهَبْتُمْ إِلَيْهِ، وَقَدْ انْقَادَ لِلنَّبِيِّ ﷺ حِلَّةُ الشُّعْرَاءِ وَأُمَرَاؤِهِمْ، كَلْبِيدِ بْنِ رَبِيعَةَ^(٥)، وَالتَّائِبَةِ الْجَعْدِيِّ^(٦)، وَكَعْبِ بْنِ

(١) هُوَ أَبُو عَبْدِ شَمْسٍ، الْوَلِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَخْزُومِ الْقُرَشِيِّ الْمَخْزُومِيِّ، هُوَ أَبُو خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَعَمُّ أَبِي جَهْلٍ، كَانَ مِنْ كِبَرَاءِ قَرِيشَ وَزَعْمَائِهَا وَدُهُاتِهَا قَبْلَ الْبُعْثَةِ. جَمَعَ الْمُتَنَاقِضَاتِ مِنْ صِفَاتِ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، كَانَ مِنْ أَلَدِ أَعْدَاءِ النَّبِيِّ وَالْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَزَلْ عَلَى عُنَادِهِ حَتَّى مَاتَ كَافِرًا. وَدُفِنَ بِالْحِجُونَ بِمَكَّةَ وَعُمُرُهُ ٩٥ سَنَةً.
(٢) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمَدَّثَرِ: الْآيَةُ ١٧: «إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ * فَفُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ نَظَرَ * ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ * ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ * فَفَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤَثِّرُ».

(٣) بَحَارُ الْأَنْوَارِ ٤١٥/٧١، ٢٩٠/٧٩؛ سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ: كِتَابُ الْأَدَبِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الشُّعْرِ.
(٤) هُوَ لَبِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ مَالِكِ الْعَامِرِيِّ، أَحَدُ الشُّعْرَاءِ الْفَرَسَانِ الْأَشْرَافِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَأَحَدُ أَصْحَابِ الْمَعْلَقَاتِ، كَانَ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَأَسْلَمَ، وَكَانَ مِنَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ. سَكَنَ الْكُوفَةَ، وَعَاشَ عُمُرًا طَوِيلًا، وَتَوَفِّيَ سَنَةَ ٤١ هـ.

(٦) هُوَ قَيْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَامِرِيُّ، صَحَابِيُّ وَشَاعِرٌ مَفْلُوقٌ وَمَخْضَرٌ، وَكَانَ مِمَّنْ هَجَرَ الْأَوْثَانَ وَنَهَى عَنِ الْخَمْرِ قَبْلَ ظُهُورِ الْإِسْلَامِ، أَسْلَمَ وَصَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ شَارِكًا مَعَ

زُهَيْر؟^(١)

وقد كَانَ الْأَعشى^(٢) ... أَحَدُ الْأربعة الَّذِينَ جَعَلَهُمُ الْعُلَمَاءُ أَوَّلَ الطَّبَقَاتِ - وَقد إِلَى مَكَّةَ، وَعَمِلَ عَلَى قَصْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْإِيمَانِ بِهِ، وَإِنْشَادِهِ الْقَصِيدَةَ الَّتِي قَالَهَا فِيهِ، وَأَوَّلُهَا:

❖ أَلَمْ تَغْشِ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرَمَدًا^(٣) ❖

فَعَاقَهُ مِنْ ذَلِكَ مَا هُوَ مُعْرُوفٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا أَتَى مَكَّةَ، نَزَلَ عَلَى عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ ابْنِ عَبْدِ شَمْسٍ^(٤)، فَسَمِعَ بِخَبْرِهِ أَبُو جَهْلٍ بْنُ هِشَامٍ^(٥)، فَأَتَاهُ فِي فِتْنَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ،

→ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، ثم سكن الكوفة، وهاجر أخيراً إلى إصفهان مع أحد ولاتها، ومات بها نحو سنة ٥٠ هـ، وقد كُفَّ بصره وكان قد جاوز المئة.

(١) هو كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني، شاعر من الطبقة العالية. كان مشهوراً في الجاهلية، ولما ظهر الإسلام هجا النبي ﷺ والمسلمين فهدر رسول الله ﷺ دمه، لكنّه استأمن النبي ﷺ وتاب وأسلم وأنشده لاميته المشهورة: «بانت سعاد...» فعفا النبي ﷺ عنه وخلق عليه بُردته. توفي سنة ٢٦ هـ.

(٢) هو ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي اليمامي، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات، توفي سنة ٧ هـ.

(٣) خزانة الأدب ١/ ١٧٧.

(٤) أبو الوليد، من شخصيات قريش وساداتها في الجاهلية، كان خطيباً مفوهاً وعُرف بالحلم والذكاء. أدرك الإسلام ولم يُسلم، بل طغى وتجبر وأصبح من أعداء الإسلام والمسلمين ومن المستهزئين بهم، شارك في وقعة بدر في السنة الثانية للهجرة فقتله أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه. اجتمع برسول الله ﷺ وتأثر حينما سمع سورة «حم»، وأثنى على رسول الله ﷺ في قصة مشهورة.

(٥) هو أبو الحكم عمرو بن هشام القرشي، الذي كناه المسلمون بأبي جهل، كان من رؤساء قريش بمكة وزعمائها، معروفاً بالشجاعة والذكاء والمكر. كان من أعداء الإسلام وخصومه، أكثر الكفار إيذاءً لرسول الله ﷺ والمسلمين. شارك في جميع المؤامرات

وأهدى إليه هدايا، ثمَّ سأله: ما الذي جاء به؟
 فقال: جئتُ إلى مخمِّدٍ لأنظرَ ما يقول، وإلى ما يدعو.
 فقال أبو جهلٍ: إنَّه يُحرِّمُ عَلَيْكَ الأَطْيَبِينَ: الخمرَ والزَّنا!
 قال: كَبِرتُ وما لي في الزَّنا مِنْ حاجة!
 قال: إنَّه يُحرِّمُ عَلَيْكَ الخمرَ!
 قال: فما الذي يُحِلُّ؟
 فجعَلُوا يُخبرُونَه بأسوأِ الأقاويل. ثمَّ قالَ له: أنشِدنا ما قُلْتَ فيه.
 فأنشَدَهُم، حتَّى أتى على آخرها، فقالوا له:
 إنَّكَ إن أنشَدتَهُ لم يَقْبَلْهُ مِنْكَ! فلم يَزَالُوا به حتَّى يَصُدُّوه، حتَّى قالَ: إنِّي
 مُنصَرِفٌ عَنده عاميَ هذا، ومُتَلَوِّمٌ^(١) ما يكونُ. فانصَرَفَ إلى اليَمَامَةِ، فلم يَلْبَثْ إِلَّا
 يسيراً حتَّى ماتَ.
 وليس يدَّعي هؤلاء - ومُنزلَتُهُم^(٢) في الفَصَاحَةِ والعَقْلِ مَنزِلَتُهُم - أنَّهم^(٣)
 يَتَمَكَّنُونَ مِنْ مُساوَاةِ في حُجَّتِهِ، و يَقْدِرُونَ على إظهارِ مِثْلِ مُعْجَزَتِهِ، ولو لم
 يَبْهَرْهُمُ أمرُه، و يُعْجِزْهُمُ ما ظَهَرَ على يَدِهِ لَمَا فَارَقُوا أديانَهُم، وأعطوا بأيديهم^(٤)!

→ التي حيكت ضدَّ النبي ﷺ، وكان يعذب المسلمين، وهو الذي تولَّى قتل سُمَيَّةَ أمِّ
 عَمَار بن ياسر. ولم يزل على كفره و شركه حتَّى قُتل بوقعة بدر الكبرى. وكان عمره يوم
 هلك ٧٠ سنة. (١) أي متمكَّن و متمهِّل.

(٢) في الأصل: منزلهم، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

(٣) في الأصل: لم، والمناسب ما أثبتناه.

(٤) قال المصنَّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٤: «فإن قيل: إذا لم يكن القرآنُ خارقاً للعادة
 بفصاحته، كيف شهد له بالفصاحة متقدِّمو العرب فيها كالوليد بن مغيرة وغيره؟ وكيف
 انقاد له ﷺ و أجاب دعوتَه كبراءُ الشعراء، كالنابغة الجعدي، و لبيد بن ربيعة،

قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا تَكُونُ الشَّهَادَةُ بِفَضْلِ الْقُرْآنِ فِي الْفَصَاحَةِ وَعُلُوِّ مَرَاتِبِهِ فِيهَا رَدًّا عَلَى مَنْ نَفَى فَصَاحَتَهُ جُمْلَةً، أَوْ مَنْ لَمْ يَعْتَرَفْ بِأَنَّهُ مِنْهَا فِي الذُّرُوءِ الْعُلْيَا وَالْعَاسِيَةِ الْقُصْوَى، وَلَيْسَ هَذَا مَذْهَبُ أَصْحَابِ الصَّرْفَةِ.

وإنَّمَا أَنْكَرَ الْقَوْمُ - مع الاعترافِ له بهذا الفضلِ والتقدُّمِ في الفصاحَةِ - أَنْ يَكُونَ بَيِّنَةً وَبَيْنَ فَصِيحِ كَلَامِ الْعَرَبِ مَا بَيْنَ الْمُعْجِزِ وَالْمُمْكِنِ، وَالْمُعْتَادِ وَالْخَارِقِ لِلْعَادَةِ. وَلَيْسَ يُحْتَاجُ - وَلَا كُلُّ مَنْ لَهُ حِظٌّ مِنَ الْعِلْمِ بِالْفَصَاحَةِ وَإِنْ قَلَّ - فِي الْمَعْرِفَةِ بِفَضْلِ الْقُرْآنِ وَعُلُوِّ مَرَاتِبِهِ فِي الْفَصَاحَةِ إِلَى شَهَادَةِ الْوَلِيدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ وَأَصْرَابِهِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَظْهَرُ لَهُمْ ^(١) مِنْ فَضْلِهِ مَا لَا يَظْهَرُ لَنَا؛ لَتَقَدُّمِهِمْ فِي الْعِلْمِ بِالْفَصَاحَةِ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَوْ كَتَمُوا مَا عَرَفُوهُ مِنْ أَمْرِهِ وَلَمْ يَشْهَدُوا بِهِ، لَمْ يُخِلْ ذَلِكَ بِالْمَعْرِفَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ^(٢). فَأَمَّا قَوْلُ الْوَلِيدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ: «قَدْ سَمِعْتُ الْخُطْبَ وَالشُّعْرَ وَكَلَامَ الْكُهْنَةِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْهُ فِي شَيْءٍ» فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَصْرُوفًا إِلَى أَنَّهُ مُبَايِنٌ لِمَا سَمِعَ فِي طَرِيقَةِ النَّظْمِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ بِشَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ مِثْلُ نَظْمِ الْقُرْآنِ.

وَقَوْلُهُ «إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَوَى» ^(٣) إِنَّمَا عَنَى بِهِ مَا وَجَدَ [فِي] نَفْسِهِ مِنْ تَعَذُّرِ

→ وَكَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ؟

وَيَقَالُ: إِنَّ الْأَعَشَى الْكَبِيرَ تَوَجَّهَ لِيَدْخُلَ فِي الْإِسْلَامِ، فغَاظَهُ أَبُو جَهْلٍ بْنُ هِشَامٍ، وَقَالَ: إِنَّهُ يَحْرَمُ عَلَيْكَ الْأَطْيَبِينَ: الْخَمْرُ وَالزَّانَا. وَصَدَّهُ عَنِ التَّوَجُّهِ. وَكَيْفَ يَجِيبُ هَؤُلَاءِ الْفُصَحَاءُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَهْرَتَهُمْ فَصَاحَةُ الْقُرْآنِ وَأَعْجَزَتَهُمْ.

(١) فِي الْأَصْلِ: لَهَا وَلَا، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٢) قَالَ الْمَصْنُفُ رَضِيَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٨٥: «قُلْنَا: مَا شَهِدَ الْفُصَحَاءُ مِنْ فَصَاحَةِ الْقُرْآنِ وَعَظْمِ بِلَاغَتِهِ إِلَّا بِصَحِيحٍ، وَمَا أَنْكَرَ أَصْحَابُ الصَّرْفَةِ عُلُوَّ مَرَاتِبَةِ الْقُرْآنِ فِي الْفَصَاحَةِ، قَالُوا: لَيْسَ بَيْنَ فَصَاحَتِهِ - وَإِنْ عُلَّتْ عَلَى كُلِّ كَلَامٍ فَصِيحٍ - قَدْرٌ مَا بَيْنَ الْمُعْجِزِ وَالْمُمْكِنِ، وَالْخَارِقِ لِلْعَادَةِ وَالْمُعْتَادِ، فَلَيْسَ فِي طَرَبِ الْفُصَحَاءِ بِفَصَاحَتِهِ، وَشَهَادَتِهِمْ بِبِرَاعَتِهِ، رَدًّا عَلَى أَصْحَابِ الصَّرْفَةِ».

(٣) سُورَةُ الْمَدَّثَرِ: ٢٤.

المُعَارَضَةِ إِذَا رَامَهَا، مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ، وَقُدْرَتِهِ عَلَى ضَرْوِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا تَعَدَّرَ عَلَيْهِ مَا كَانَ مِثْلُهُ عَلَى الْعَادَةِ مُمَكِّناً مُسَائِئاً، ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ سَجَرَا وَيَكُونُ قَوْلُهُ: «إِنْ هَذَا إِلَّا يَسْخَرُ يُؤَثِّرُ»، إِمَارَةً إِلَى حَالِهِ وَامْتِنَاعٍ مَا امْتَنَعَ عَلَيْهِ، لَا إِلَى الْقُرْآنِ.

وَهَذَا أَشْبَهُ بِالْقِصَّةِ مِمَّا تَأَوَّلَهُ السَّائِلُ، وَإِنْ كَانَ جَوَابُ مَا ذَكَرْنَاهُ وَاحْتِمَالُ الْقَوْلِ لَهُ يَكْفِي فِي الْجَوَابِ.

وَأَمَّا دُخُولُ الشُّعْرَاءِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمْ فِي الدِّينِ، وَتَصْدِيقُهُمْ لِلرَّسُولِ ﷺ، فَإِنَّمَا يَفْتَضِي أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ - مَعَ إِبَائِهِمْ وَعِزَّةِ نَفْسِهِمْ - إِلَّا لَآيَةٍ ظَهَرَتْ، وَحُجَّةٍ عُرِفَتْ. وَأَيُّ آيَةٍ أَظْهَرَ! أَوْ حُجَّةٍ أَكْبَرَ مِنْ وَجْدَانِهِمْ مَا يَنْسَهِّلُ عَلَيْهِمْ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي ضَرْوِبِ الْفَصَاحَةِ وَالنُّظُومِ - إِذَا لَمْ يَقْصِدُوا الْمُعَارَضَةَ - مُتَعَذِّراً إِذَا قَصَدُوهَا، وَمُتَمَنِّعاً إِذَا تَعَاطَوْهَا! وَهَذَا أَبْهَرُ لَهُمْ، وَأَعْظَمُ فِي نُفُوسِهِمْ، وَأَحَقُّ بِإِجَابِ الْإِنْقِيَادِ وَالتَّسْلِيمِ مِمَّا يَظُنُّهُ السَّائِلُ وَأَهْلُ مَذْهَبِهِ!

وَإِنْ قَالَ: إِذَا كَانَ الْخَلْقُ عِنْدَكُمْ مَصْرُوفِينَ عَنِ مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ، فَكَيْفَ تَمَكَّنَ مُسَيْلِمَةُ^(١) مِنْهَا، وَكَلَامُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُشَبَّهاً لِلْقُرْآنِ فِي الْفَصَاحَةِ وَلَا قَرِيباً، فَهُوَ مُبْطِلٌ لِدَعْوَاكُمْ أَنَّ الصَّرْفَ عَامَّةٌ لِجَمِيعِ النَّاسِ؟^(٢)

(١) هُوَ أَبُو ثُمَامَةَ الْحَنْفِيُّ - نَسَبُهُ إِلَى بَنِي حَنْظَلَةَ - الْمَشْهُورُ بِمُسَيْلِمَةِ الْكَذَّابِ، وَذَلِكَ بَعْدَ مَا ادَّعَى النُّبُوَّةَ. وَلَدَ بِالْيَمَامَةِ وَنَشَأَ بِهَا، وَفِي أَوَاخِرِ سَنَةِ ١٠ هـ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ، وَحِينَئِذٍ عَادَ ادَّعَى النُّبُوَّةَ وَأَنَّهُ شَرِيكَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي دَعْوَتِهِ وَنُبُوَّتِهِ. وَبَعْدَ أَنْ تَوَقَّيَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْلَنَ عَنْ دَعْوَتِهِ بِالْيَمَامَةِ وَاسْتَفْجَلَ أَمْرَهُ، فَحَارَبَهُ الْمُسْلِمُونَ سَنَةَ ١١ أَوْ ١٢ لِلْهِجْرَةِ، فَقُتِلَ فِي الْمَعْرَكَةِ وَكَانَ عَمْرُهُ حِينَئِذٍ ١٥٠ سَنَةً.

(٢) قَالَ الْمَصْنُفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٨٥: «فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ لَمْ يَصْرِفَ مُسَيْلِمَةُ عَمَّا أَتَى بِهِ مِنَ الْمُعَارَضَةِ؟».

قيل له : تمكينُ مُسَيِّمَةِ الكَذَابِ ممَّا ادَّعى أَنَّهُ مُعَارِضَةٌ مِنْ أدلِّ دليلٍ على صِحَّةِ مَذْهَبِنَا فِي الصَّرْفَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُمْكِنْ مِنَ الْمُعَارِضَةِ إِلَّا مَنْ لَا يَشْتَبِهُ عَلَى عَاقِلٍ - فَضْلاً عَلَى فَصِيحٍ - بَعْدُ مَا أَتَى بِهِ عَنِ الْفَصَاحَةِ ، وَشَهَادَتُهُ بِجَهْلِهِ أَوْ اضْطِرَابِ عَقْلِهِ .
وإنَّمَا مُنِعَ مِنَ الْمُعَارِضَةِ عِنْدَنَا مِنَ الْفُصَحَاءِ مَنْ يُقَارِبُ كَلَامَهُ ، وَتُشْكِلُ حَالَهُ .
و لو لم يكنِ الأمرُ على ما ذَكَرْنَاهُ ، وَكَانَتْ [حَالُ] الْفُصَحَاءِ بِأَسْرِهِمْ ، فِي التَّخْلِيَةِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُعَارِضَةِ ، حَالٌ مُسَيِّمَةٌ وَأَمْثَالُهُ ؛ لَوَجَبَ أَنْ يَقَعَ مِنْهُمْ أَوْ مِنْ بَعْضِهِمْ الْمُعَارِضَةُ ، إِمَّا بِمَا يُقَارِبُ أَوْ بِمَا يُدَّعى فِيهِ الْمُقَارَبَةُ الْمُبْطِلَةُ لِلْإِعْجَازِ . وَأَنْتَ تَجِدُ هَذَا الْمَعْنَى مُسْتَوْفًى فِي الدَّلِيلِ التَّالِي لِهَذَا الْكَلَامِ ، بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى ^(١) .
ثُمَّ يُقَالُ لَهُ : أَلَسْتَ تَعْتَرِفُ بِأَنَّ مُعَارِضَةَ الْقُرْآنِ لَمْ تَقَعْ مِنْ أَحَدٍ ، وَعَلَى هَذَا يَبْنِي جَمَاعَتُنَا دَلَالََةَ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ عَلَى اخْتِلَافِ طُرُقِهِمْ ؟

فَإِذَا قَالَ : نَعَمْ .

قيل له : فَكَيْفَ تَقُولُ فِي مُعَارِضَةِ مُسَيِّمَةِ : لَا اعْتِرَاضَ بِمِثْلِهَا ؟ ! وَإِنَّمَا تَبْغِي وَفُوعَ الْمُعَارِضَةِ الْمُؤَثَّرَةِ ، وَهِيَ الْمُثَامَلَةُ أَوْ الْمُقَارَبَةُ عَلَى وَجْهِ يُوجِبُ اللَّبْسَ وَالْإِشْكَالَ !

قيل له : وَعَنْ هَذِهِ الْمُعَارِضَةِ الْمُؤَثَّرَةِ صَرَفَ اللَّهُ تَعَالَى الْخَلْقَ ، فَقَدْ زَالَ الطَّعْنُ بِمُسَيِّمَةِ .

فَإِنْ قَالَ : فَأَجِيزُوا عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ أَنْ يَكُونَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَا هُوَ أَفْصَحُ مِنَ الْقُرْآنِ !

(١) قَالَ الْمَصْنُفُ رحمته فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٨٥ : «قُلْنَا : لَا شَيْءَ أَبْلَغُ فِي دَلَالَةِ الْقُرْآنِ عَلَى النُّبُوَّةِ مِنْ تَمْكِينِ مُسَيِّمَةِ مِنْ مُعَارِضَتِهِ السَّخِيفَةِ ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ مِنَ الْفُصَحَاءِ الَّذِينَ يُقَارِبُ كَلَامَهُمْ وَيَشْكَلُ حَالَهُمْ مَصْرُوفًا ، لِعَارِضَ كَمَا عَارِضَ مُسَيِّمَةِ ؛ فَتَمْكِينُ مُسَيِّمَةِ مِنْ مُعَارِضَتِهِ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى مَا نَقُولُهُ فِي الصَّرْفَةِ» .

قِيلَ لَهُ: هَذَا لَوْ أَجْزَنَاهُ لَمْ يَقْدَحْ فِي إِعْجَازِهِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، بَلْ كَانَ
أَدْخَلَ لَهُ فِي الْإِعْجَازِ، غَيْرَ أَنَا قَدْ عَلِمْنَا بِالامْتِحَانِ وَالِاسْتِقْرَاءِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي عَالِي
فَصِيحِ الْعَرَبِ مَا يَتَجَاوَزُ فَصَاحَةَ الْقُرْآنِ، بَلْ لَمْ نَجِدْ فِي جَمِيعِ كَلَامِهِمْ مَا يُسَاوِي
كَثِيرًا مِنَ الْقُرْآنِ، مِمَّا يَظْهَرُ الْفَصَاحَةُ فِيهِ خِلَافَ ظُهُورِهَا فِي غَيْرِهِ. وَهَذَا مَوْقُوفٌ
عَلَى السَّبْرِ وَالِاخْتِبَارِ. وَكُلُّ مَنْ كَانَ فِي مَعْرِفَةِ الْفَصَاحَةِ أَقْوَى كَانَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ
أَعْرَفَ.

[في صَرْفِ الله تعالى العربَ عن المعارضة]

ومما يَدُلُّ على أَنَّ الله تعالى صَرَفَ قُصْحَاءَ الْعَرَبِ عَنِ مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ، وَحَالَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ تَعَاطِي مُقَابَلَتِهِ:

أَنَّ الْأَمْرَ لَوْ كَانَ بِخِلَافِ ذَلِكَ - وَكَانَ تَعَذُّرُ الْمُعَارَضَةِ الْمُبْتَغَاةِ وَالْعُدُولُ عَنْهَا لِيَعْلَمَهُمْ بِقُضْلِهِ عَلَى سَائِرِ كَلَامِهِمْ فِي الْقَصَاحَةِ وَتَجَاوُزِهِ لَهُ فِي الْيَجَالَةِ - لَوَجِبَ أَنْ تَقَعَ مِنْهُمْ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ الَّذِينَ خُوطِبُوا بِالتَّحْدِي وَالتَّقْرِيعِ، وَوُجِّهُوا بِالتَّعْنِيفِ كَانُوا مَتْنً أَضَافُوا قَصَاحَةَ الْقُرْآنِ إِلَى قَصَاحَتِهِمْ وَقَاسُوا كَلَامَهُ بِكَلَامِهِمْ عَلِمُوا أَنَّ الْمَرْيَّةَ بَيْنَهُمَا إِنَّمَا تَظْهَرُ لَهُمْ دُونَ غَيْرِهِمْ يَمْنَنُ تَقْصُ عَنْ طَبَقَتِهِمْ وَنَزَلَ عَنْ دَرَجَتِهِمْ، وَدُونَ النَّاسِ جَمِيعاً مَتْنٌ لَا يَعْرِفُ الْقَصَاحَةَ وَلَا يَأْنُسُ بِالْعَرَبِيَّةِ.

وَكَانَ مَا عَلَيْهِ دَوُوُ التَّعْرِيفِ بِقُضْلِهِ الْكَلَامِ مِنْ أَهْلِ زَمَانِنَا - مِنْ خَفَاءِ الْفَرْقِ عَلَيْهِمْ بَيْنَ مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ وَبَيْنَ فِقْرِ الْعَرَبِ الْبَدِيعَةِ وَكَلِمِهِمُ الْعَرَبِيَّةِ - سَابِقاً عِنْدَهُمْ، مُتَقَرِّراً فِي تَقْوِيهِمْ، فَأَيُّ شَيْءٍ قَعَدَ بِهِمْ عَنْ أَنْ يَعْمِدُوا^(١) إِلَى بَعْضِ أَشْعَارِهِمُ النَّصِيحِيَّةِ وَالْمُشَوَّرَةِ الْبَلِغَةِ فَمُقَابِلُوهُ بِهِ، وَيَدْعُوا أَنَّهُ مُتَابِلٌ لِقَصَاحَتِهِ وَزَائِدٌ عَلَيْهَا، لَا يَسِيماً وَخَصْمُنَا فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ يُدَّعِي أَنَّ التَّحْدِي وَقَعَ

(١) فِي الْأَصْلِ: يَعْتَمِدُوا، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

بالفصاحة دون النظم وغيره من المعاني المدعاة في هذا الموضع؟! فسواء حصلت المعارضة بمنظوم الكلام أو بمشوره، فمن^(١) هذا الذي كان يكون الحكم في هذه الدعوى، وجماعة الفصحاء أو جمهورهم كانوا حرب النبي ﷺ ومن أهل الخلاف لدعوته والصدود عن محبته؛ لا سيما في بدو الأمر وأوله، وقبل أوان استقرار الحجة وظهور الدعوة وكثرة عدد الموافقين، وتظافر الأنصار والمهاجرين؟

ولا تعمل إلا على هذه الدعوى، (لو حصلت لردّها)^(٢) بالتكذيب من كان في حرب النبي ﷺ من الفصحاء، أما كان اللبس يحصل، والشبهة تقع لكل (من لم يساوها، ولا في المعرفة)^(٣) من المستجيبين للدعوة والمنحرفين عنها من العرب، ثم لطوائف الناس جميعاً، كالفرس والروم والترك، ومن ماثلهم ممن لا حظ له في العربية؟

وعند تقابل الدعاوى في وقوع المعارضة موقعتها، وتعارض الأقوال في الإصابة بها مكانها، تتأكد^(٤) الشبهة، وتعظم المحنة، ويرتفع الطريق إلى إصابة الحق؛ لأن الناظر إذا رأى جُلَّ الفصحاء - وأكثرهم يدعي وقوع المكافاة^(٥) والمثالة، وقوماً منهم ينكر ذلك ويدفعه - كان أحسن أحواله أن يشك في القولين، ويجوز [على] كل واحد منهما^(٦) الصدق والكذب؛ فأى شيء يبقى من

(١) في الأصل: ومن، وما أثبتناه مناسب للسياق.

(٢) كذا في الأصل، ولعله؛ ولو حصلت وردّها.

(٣) كذا في الأصل.

(٤) في الأصل: مما تتأكد، والمناسب ما أثبتناه.

(٥) أي المساواة.

(٦) في الأصل: منهم، وما أثبتناه مناسب للسياق.

المُعْجَزَ بَعْدَ هَذَا؟! وَالْإِعْجَازُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْقَطْعِ عَلَى تَعَدُّرِ الْمُعَارَضَةِ عَلَى الْقَوْمِ، وَقُصُورِهِمْ عَنِ الْمُمَاتِلَةِ أَوِ الْمُقَارَبَةِ.

وَالْتَعَدُّرُ لَا يَعْلَمُ إِلَّا بَعْدَ حُصُولِ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْمُعَارَضَةَ لَمْ تَقَعْ مَعَ تَوْفُرِ الدَّوَاعِي وَقُوَّةِ الْأَسْبَابِ؛ فَكَانَتْ حَيْثُ لَا تَقَعُ الْإِسْتِجَابَةُ مِنْ عَاقِلٍ، وَلَا الْمُؤَاوَزَةُ مِنْ مُتَدَيِّنٍ.

وَلَيْسَ يَحْجِزُ الْعَرَبَ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ وَرَعٌ وَلَا حَيَاءٌ؛ لَأَنَّا وَجَدْنَاهُمْ لَمْ يَرْعَوْا عَنْ السَّبِّ وَالْهَجَاءِ، وَلَمْ يَسْتَحْيُوا مِنَ الْقَذْفِ وَالْإِفْتِرَاءِ. وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يَكُونُ حُجَّةً وَلَا شُبْهَةً، بَلْ هُوَ كَاشِفٌ عَنْ شِدَّةِ حَقِّقِهِمْ، وَقُوَّةِ عَدَاوَتِهِمْ، وَأَنَّ الْحَيَرَةَ قَدْ بَلَغَتْ بِهِمْ إِلَى اسْتِحْسَانِ الْقَبِيحِ الَّذِي كَانَتْ نُفُوسُهُمْ تَأْبَاهُ وَتَعَافُهُ، وَطِبَاعُهُمْ تَشْنَأُهُ وَتَنْفِرُ مِنْهُ؛ وَأَخْرَجَهُمْ ضَبَقُ الْخِنَاقِ وَقِصْرُ الْبَاعِ إِلَى أَنْ أَحْضَرَ أَحَدَهُمْ ^(١) أَخْبَارَ رُسْتَمَ وَاسْفَنْدِيَارَ ^(٢)، وَجَعَلَ يَقْضِي بِهَا، وَيُوهِمُ النَّاسَ أَنَّهُ قَدْ عَارَضَ، وَأَنَّ الْمَطْلُوبَ بِالتَّحَدِّيِّ هُوَ الْقَصَصُ وَالْأَخْبَارُ!

(١) هُوَ النُّضْرُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَلْقَمَةَ الْقَرْشِيِّ، مِنْ شَخْصِيَّاتِ قَرِيشٍ وَشَجْعَانِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَابْنُ خَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. كَانَ مِنَ الَّذِينَ خَصُمُوا النَّبِيَّ ﷺ وَالْإِسْلَامَ، يُقَالُ إِنَّهُ كَانَ مُطْلِعاً عَلَى كَتَبِ الْفَرَسِ وَتَوَارِيخِهِمْ، حَيْثُ كَانَ أَكْثَرَ تِجَارَتِهِ مِنْ بِلَادِ فَارَسَ، فَكَانَ يَسْمَعُ أَخْبَارَ الْفَرَسِ وَتَوَارِيخِهِمْ فِيَقْضُهَا وَيُرْوِيهَا لِقَرِيشٍ، وَيَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ مُحَمَّدًا يُحَدِّثُكُمْ بِحَدِيثِ عَادَ وَثُمُودَ، وَأَنَا أُحَدِّثُكُمْ بِحَدِيثِ رُسْتَمَ وَاسْفَنْدِيَارَ وَأَخْبَارِ الْأَكَاسِرَةِ، فَكَانُوا يَسْتَمْلِحُونَ حَدِيثَهُ وَيَتَرَكُونَ اسْتِمَاعَ الْقُرْآنِ. وَقَدْ نَزَلَتْ فِي حَقِّهِ عِدَّةُ آيَاتٍ تَذَمُّهُ وَتَرُدُّ عَلَيْهِ. قَتَلَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ يَوْمَ بَدْرٍ صَبْرًا.

(٢) أَمَّا رُسْتَمُ فَهُوَ ابْنُ دِسْتَانَ، مِنْ شَجْعَانَ فَارَسَ الْمَشْهُورِينَ وَمِنْ قَادَةِ جِيُوشِ الْأَكَاسِرَةِ، وَأَمَّا اسْفَنْدِيَارُ فَهُوَ مِنْ مُلُوكِ بِلَادِ فَارَسَ. وَيَعْدَانِ مِنْ شَخْصِيَّاتِ الْفَرَسِ الْأَسْطُورِيَّةِ، وَقَدْ خَلَّدَ الشَّاعِرُ الْفَارَسِيُّ أَبُو الْقَاسِمِ الْفَرْدُوسِيُّ الطُّوسِيُّ ذَكَرَ وَقَائِعَهُمَا وَحُرُوبَهُمَا فِي مِلْحَمَتِهِ الْعَالَمِيَّةِ الْخَالِدَةِ الْمُسَمَّاةِ بِ(شَاهَنَامَه).

وَلَيْسَ يَبْلُغُ بِهِمُ الْأَمْرُ إِلَى هَذَا وَهُمْ مُمْكِنُونَ مِمَّا يُوقِعُ الشُّبْهَةَ، وَيُضْعِفُ أَمْرَ الدَّعْوَةِ، فَيَعْدِلُوا عَنْهُ مُخْتَارِينَ، وَأَحْلَامُهُمْ وَإِنْ وَفَّرَتْ، وَعُقُولُهُمْ وَإِنْ كَمَلَتْ، وَأُدْعِي أَنَّهَا تَمْنَعُ أَمْثَالَهُمْ مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَى الْمُبَاهَاةِ، وَالْتِّظَاهِرِ بِالْمُكَابَرَةِ، وَأَدْعَاءِ مَا تَشْهَدُ أَنْفُسُهُمْ بِبُطْلَانِهِ، وَتُوقِنُ قُلُوبُهُمْ بِفَسَادِهِ؛ فَإِنَّ الْحَالَ الَّتِي دُفِعُوا إِلَيْهَا حَالٌ تُبَسِّرُ الْقَسِيرَ، وَتُصَغِّرُ الْكَبِيرَ. وَمَنْ أَشْرَفَ عَلَى الْهَوَانِ بَعْدَ الْعِزَّةِ وَالْقُصُورِ بَعْدَ الْقُدْرَةِ خَفَّ حِلْمُهُ، وَعَزَبَ^(١) عِلْمُهُ، وَرَكِبَ مَا كَانَ لَا يَرْتَكِبُهُ، وَأَقْدَمَ عَلَى مَا كَانَ لَا يَقْدُمُ عَلَيْهِ.

وَلَيْسَ يُمْكِنُ أَحَدًا أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ يَهْتَدِ إِلَيْهِ الْعَرَبُ، وَأَنَّهُ لَوْ اتَّفَقَ خُطُوبُهُ بِبَالِهِمْ لَفَعَلُوهُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَتَّفَقْ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مِنَ الْفِطْنَةِ وَاللَّبَابَةِ عَلَى مَا لَا يَخْفَى عَلَيْهِمْ مَعَهُ أَنْقَذَ الْكِيدِينَ، وَالطَّفَّ الْحِيلَتَيْنِ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَذْهَبُوا عَنْ الْحِيلَةِ وَهِيَ بَادِيَةٌ، وَيَعْدِلُوا عَنْ الْمَكِيدَةِ وَهِيَ غَيْرُ خَافِيَةٍ. هَذَا، مَعَ حِصْدِ الْحَاجَةِ وَقُوَّتِهَا، وَخَبِقِ الْحَالِ وَشِدَّتِهَا، وَالْحَاجَةِ تَفْتُقِ الْحِيلَةَ، وَتُبْذِي الْمَكُونِ، وَتُظْهِرُ الْمَصُونِ.

وَهَبْ لَمْ يَطْفَنُوا لِذَلِكَ بِالْبِدِيَّةِ وَقَبْلَ الْفِكْرَةِ، كَيْفَ لَمْ يَقَعُوا عَلَيْهِ مَعَ التَّغْلُغِ. وَيُظْفِرُوا بِهِ مَعَ التَّوَصُّلِ؟! وَكَيْفَ لَمْ يَتَّفَقْ لَهُمْ مَعَ قَرِطِ الذِّكَاوِ وَجُودَةِ الْآرَاءِ، مِنْ الْكَيْدِ إِلَّا أضعْفَهُ، وَمِنْ الْقَوْلِ إِلَّا أضعْفَهُ؟! وَهَذَا مِنْ قَبِيحِ الْعَفْلَةِ الَّتِي يَنْتَرَهُ الْقَوْمُ عَنْهَا، وَصَفَّهَمُ اللَّهُ تَعَالَى بِخِلَافِهَا.

وَلَيْسَ يَرْدُ مِثْلُ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ مِنْ مُوَافِقِي فِي إعْجَازِ الْقُرْآنِ، وَإِنَّمَا يَصِيرُ إِلَيْهِ مَنْ خَالَفَنَا فِي الْمِلَّةِ، إِذَا بَهَرَّتْهُ الْحُجَّةُ وَأَعْجَزَتْهُ الْحِيلَةُ، فَيَرْمِي الْعَرَبَ بِالْبَلَدِ وَالْعَفْلَةِ، وَيَقُولُ: لَعَلَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ الْمُعَارَضَةَ أَنْجَعُ وَأَنْفَعُ، وَطَرِيقَ الْحُجَّةِ

أَصَوَّبَ وَأَقْرَبَ؛ لَأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا أَصْحَابَ نَظَرٍ وَفِكْرٍ؛ وَإِنَّمَا كَانَتْ الْقَصَاحَةُ صَنَعَتَهُمْ، وَالبَلَاغَةُ طَرِيقَتَهُمْ، فَعَدَّلُوا إِلَى الْحَرْبِ الَّتِي هِيَ أَشْفَى لِلْقَوْمِ، وَأَحْسَمُ لِلطَّمَعِ.

وَهَذَا الِاعْتِرَاضُ إِذَا وَرَدَ عَلَيْنَا، كَانَتْ كَلِمَةُ جَمَاعَتِنَا وَاحِدَةً فِي رَدِّهِ، وَقُلْنَا فِي جَوَابِهِ: إِنَّ الْعَرَبَ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا نَظَّارِينَ، فَلَمْ يَكُونُوا غَفْلَةً مَجَانِينَ، وَفِي الْعُقُولِ كُلِّهَا - وَافْرِهَا وَنَاقِصِهَا - أَنَّ مُسَاوَاةَ الْمُتَحَدِّي فِي فِعْلِهِ وَمُعَارَضَتِهِ بِمِثْلِهِ، أَبْلَغُ فِي الِاحْتِجَاجِ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ، وَأَقْوَى فِي فُلِّ غَرِبِهِ ^(١) مِنْ كُلِّ قَوْلٍ.

وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ تَذْهَبَ الْعَرَبُ الْأَلْبَاءُ، عَمَّا لَا يَذْهَبُ عَنْهُ الْعَامَّةُ الْأَغْيَاءُ! وَالْحَرْبُ غَيْرُ مَانِعَةٍ مِنَ الْمُعَارَضَةِ، وَلَا صَارِفَةٍ عَنِ الْمُقَابَلَةِ. وَقَدْ كَانُوا يَسْتَعْمِلُونَ فِي حُرُوبِهِمْ مِنَ الِارْتِجَازِ مَا لَوْ جَعَلُوا ^(٢) مَكَانَهُ مُعَارَضَةَ الْقُرْآنِ كَانَ أَنْفَعَ لَهُمْ، وَأَجْدَى عَلَيْهِمْ. مَعَ أَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ قَبْلَ أَوَانِ الْحَرْبِ مِنَ الزَّمَانِ مَا يَتَشَبَّحُ بِعُضْوَةٍ لِلْمُعَارَضَةِ، إِنَّ كَانَتْ الْحَرْبُ شَغَلَتْ عَنْهَا، وَاقْتَطَعَتْ دُونَهَا.

وَهَذَا بَعَيْنُهُ كَافٍ فِي جَوَابِ مَنْ يَعُدُّ كَقَهْمُ عَنِ الْمُعَارَضَةِ بِمَا يُقَارِبُ وَيَقَعُ بِهِ اللَّبْسُ عَلَى غَيْرِهِمْ؛ لَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْطَنُوا لِذَلِكَ وَلَمْ يَتَنَبَّهُوا عَلَيْهِ، وَلَئِنْ الْحَرْبُ كَانَتْ عِنْدَهُمْ أَوْلَى وَأَحَرَى.

عَلَى أَنَّهُمْ لَوْ قَدَّمُوا الْمُعَارَضَةَ أَمَامَ الْحَرْبِ، وَجَعَلُوهَا مَكَانَ الْهَجَاءِ وَالسَّبِّ، لَمْ يَجْتَمِعْ بِإِزَائِهِمْ مَنْ يَحْتَاجُونَ إِلَى مُحَارَبَتِهِ وَيَجْتَهِدُونَ فِي مُغَالَبَتِهِ، وَلَا سَتَعَنُوا بِهَا عَنْ جَمِيعِ مَا تَكَلَّفُوهُ مِنَ التَّعَبِ، أَوْ أَكْثَرِهِ.

وَفِي إِطْبَاقِ الْكُلِّ عَلَى الْإِمْسَالِكِ عَنِ الْمُعَارَضَةِ أَكْبَرُ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّهُمْ عَنْهَا مَصْرُوفُونَ، وَعَنِ تَعَاطِيهَا مُقْتَطَعُونَ.

(١) فُلُّ غَرِبِهِ: أَيُّ تَلَمَّ حَدِّ سَيْفِهِ، وَالتَّعْبِيرُ مُجَازِيٌّ، وَيَقْصِدُ بِهِ إِفْحَامَهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: جَعَلُوهُ، وَالْأَنْسَبُ مَا أَتَيْنَاهُ.

وإنما لم نذكر جميع ما يمكن الاعتراض به في هذا الدليل، مثل قولهم: فاعل العدول عن المعارضة، إنما كان لاستيغاريهم أمره، واستبعادهم تمام مثله، وأن الأمر لما استفحل وانتظم وتكاثر الأعوان والأصحاب، علموا أن المعارضة لا تغني، وأن الحرب أنجز، فصاروا إليها، أو لأنهم علموا زيادة كلامهم على كلامه، في معنى الفصاحة، وفضله في الجزالة، وأن بينهما من ذلك ما لا يكاد يخفى على أحد من الفصحاء. وأما من إقدامه على تحديهم وتقريعهم ما رأوا معه أن الحزم في الإمساك عنه والعدول عن مقابلته، كما يفعل أهل التحصيل [مع] من تحداهم وقرعهم بما لا يشتبه على أحد فضلهم فيه وتقدمهم له؛ لولا أنهم أشفقوا من أن يعارضوه فيحصل الخلاف والتجاذب في المساواة بالمعارضة أو المقاربة، ويتردد في ذلك الكلام، ويمتد الزمان، فتقوى شوكته وتكثر عدته، فخرجوا إلى الحرب لقطع المادة، أو لأنهم علموا أن المعارضة إنما تمكن^(١) من علم فيها المماثلة أو المقاربة، وهم العدو اليسير، إذا أنصفوا أيضاً من نفوسهم، ولم يتبعوا أهواءهم.

فأما طوائف المتبعين وعامة المستجيبين الذين بهم النصرة وفيهم الكثرة، ممن لا يعلم المفاضلة بين الفصاحتين؛ فإن المعارضة لا تكفهم ولا يرفعون بمثلها رأساً؛ لأنهم لم يستجيبوا بالحجة، فتشككهم الشبهة. وإنما انقادوا بالتقليد وحسن الظن، أو لبعض أغراض الدنيا، ومثل هؤلاء لا يفرغ فيهم إلا إلى السيف؛ لأن هذه الاعتراضات وما مثلها متى صحت، قدحت في أن ترك القوم للمعارضة المؤثرة، إنما كان للتعذر.

وإنما وجهنا دليلنا هذا إلى من يعترف معنا بأن هذه المعارضة لم تقع، وأنها لم

(١) في الأصل: ينبي، ولعل المناسب ما أثبتناه.

تَقَعُ للتَعَذُّرِ دُونَ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَعْذَارِ الْمُدَّعَاةِ. وَكَانَ مَا قَصَدْنَا^(١) بِهِ إِلَى التَّعَذُّرِ إِنَّمَا هُوَ لِلصَّرْفَةِ لَا لِقَرْطِ الْفَصَاحَةِ، فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَتَجْعَلَهُ عُذْرًا فِي تَرْكِ الْمُعَارَضَةِ الَّتِي أَلْزَمْنَا وَقَوْعَهَا مَنْ يُخَالِفُ فِي الصَّرْفَةِ، وَيُؤَافِقُ فِي جُمْلَةٍ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ، لِأَنَّهُ رَاجِعٌ عَلَيْهِ وَعَائِدٌ إِلَيْهِ.

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ مُسْتَقْصَى فِي الْكُتُبِ، وَقَدْ مَضَى فِي أَثْنَاءِ كَلَامِنَا فِي هَذَا الدَّلِيلِ مَا إِنْ حُصِّلَ أَمَكَّنَ أَنْ تَسْقُطَ بِهِ جَمِيعُ هَذِهِ الشُّبْهَاتِ وَنَظَائِرِهَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ الْعَرَبَ كَانُوا يَعْلَمُونَ ضَرُورَةَ فَرْقٍ مَا بَيْنَ فَصِيحٍ كَلَامِهِمْ وَفَصَاحَةِ الْقُرْآنِ، فَكَيْفَ تَدْعُونَ مَعَ ذَلِكَ - فِي شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمْ - أَنَّهُ مُسَاوَاةٌ، وَالْجَمْعُ الْكَثِيرُ مِنَ الْعُقَلَاءِ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ ادِّعَاءُ مَا يُضْطَرُّونَ إِلَى بَطْلَانِهِ، وَإِنْكَارِ مَا يُضْطَرُّونَ إِلَى صِحَّتِهِ؟!

وَلَوْ جَازَ عَلَى الْجَمَاعَاتِ مِثْلُ هَذَا لَمْ تُنْكِرْ أَنْ يَسْأَلَ إِنْسَانٌ بِمَدِينَةِ السَّلَامِ عَنِ الْجِسْرِ^(٢)، وَيَسْتَرْشِدَ إِلَيْهِ، فَيُخْبِرَهُ جَمِيعُ أَهْلِهَا أَوْ جُمُهُورُهُمْ بِأَنَّهُ فِي خِلَافٍ جِهَتِهِ، أَوْ يَجْعَلُونَهُ وَجُودَ الْجِسْرِ جُمْلَةً! وَإِذَا اسْتَحَالَ هَذَا فَالْأَوَّلُ مِثْلُهُ.

قِيلَ لَهُ: هَذِهِ الدَّعْوَى عَلَى النَّاسِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا، مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَجَعَلُوهَا أَسَاءً وَعِمَادًا، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَلَا خَافِيَةَ الْفَسَادِ.

وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَجْتَمَعَ الْعُقَلَاءُ الْكَثِيرُونَ عَلَى إِنْكَارِ مَا يَعْلَمُونَهُ ضَرُورَةً، وَالْإِخْبَارِ بِمَا يَعْلَمُونَ خِلَافَهُ ضَرُورَةً، إِذَا اجْتَلَبُوا بِذَلِكَ نَفْعًا، أَوْ دَفَعُوا بِهِ ضَرَرًا. لِأَنَّا

(١) فِي الْأَصْلِ: قَصَدْنَا، وَالظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٢) يَشُقُّ نَهْرُ دَجْلَةِ مَدِينَةِ السَّلَامِ بَغْدَادَ وَيَجْعَلُهَا نَصْفَيْنِ: الْكَرْخَ فِي الْجَانِبِ الْغَرْبِيِّ، وَالرَّصَافَةَ فِي الْجَانِبِ الشَّرْقِيِّ، وَيَرْبُطُ الْجَانِبَيْنِ جِسْرٌ وَرَدَّ ذِكْرُهُ فِي كُتُبِ التَّارِيخِ وَالْخِطَطِ، هُوَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ عَلِيُّ بْنُ الْجَهْمِ فِي رَأْيَيْتِهِ الْمَشْهُورَةِ: عُبُودُ الْمَسَا بَيْنَ الرُّصَافَةِ وَالْجِسْرِ جَلَبَنَ الْهَوَى مِنْ حَيْثُ أَدْرِي وَلَا أَدْرِي

نَعْلَمُ أَنَّ بَعْضَ السَّلَاطِينِ الظَّلَمَةِ لَوْ بَحَثَ عَنْ أَمْوَالِ رَعِيَّتِهِ، وَارَادَ مَعْرِفَةَ أَحْوَالِهِمْ، لِيُغْلِبَهُمْ عَلَيْهَا وَيَسْلِبَهُمْ، فَاسْتَدْعَى أَهْلَ بَلَدِهِ وَفِيهِمْ الْكَثْرَةُ الَّتِي تَمْنَعُ مِنَ التَّوَاطُّؤِ، ثُمَّ سَأَلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى انْفِرَادٍ عَنْ حَالِهِ فَطَالَبَهُ بِمَالِهِ، لَكَذِّبَهُ فِيهِ، وَلَمَّا صَدَقَهُ عَنْده، وَلَمْ تَمْنَعْ مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَيْهِ وَإِرْشَادِهِ إِلَيْهِ. وَهُوَ يَعْلَمُ مَكَانَهُ وَيَقِفُ عَلَى مَبْلَغِهِ، وَلَكَانَ شُحُّ الْقَوْمِ بِالْمَالِ وَإِسْفَاقُهُمْ عَلَيْهِ يَقُومُ مَقَامَ التَّوَاطُّؤِ وَالِاتِّفَاقِ.

إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ يَجُوزُ - قِيَاساً عَلَى ذَلِكَ - أَنْ يُخْبِرُوا بِخَبَرٍ وَاحِدٍ لَهُ صِغَةً وَاحِدَةً، مِنْ غَيْرِ مُوَاطَّاةٍ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ تُفَرِّقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ لِكَذِبِهِ^(١)، وَتُوجِبُ حَاجَةَ أَحَدِهِمَا إِلَى الْمُوَاطَّاةِ، وَاسْتِغْنَاءَ الْآخَرِ عَنْهَا.

وَفِي هَذَا كَلَامٍ كَثِيرٌ قَدْ أَحْكَمَهُ أَصْحَابُنَا الْإِمَامِيَّةُ فِي مَوَاضِعَ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ الْكِتْمَانِ وَالْإِخْبَارِ، وَمَا يَحْتَاجُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى تَوَاطُّؤٍ وَمَا لَا يَحْتَاجُ، فَلِذَلِكَ اقْتَصَرْنَا عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَهِيَ كَافِيَةٌ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا جَازَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ فِي الْجَمَاعَةِ الَّتِي يَسْأَلُهَا^(٢) السُّلْطَانُ عَنْ أَمْوَالِهَا، فَتَكْتُمُهَا، أَوْ تَدَّعِي فِيهَا مَا يُعْلَمُ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يُخْبِرُ عَنْ مَالِهِ، فَإِذَا كَذَّبَ فِي الْخَبَرِ عَنْهُ فَإِنَّمَا كَذَّبَ فِي غَيْرِ مَا كَذَّبَ الْآخَرُ فِيهِ. وَمُخْبِرَاتُ أَخْبَارِهِمْ مُخْتَلِفَةٌ، وَإِذَا اخْتَلَفَتْ جَازَ هَذَا فِيهَا، وَفَارَقَتْ الْإِخْبَارَ عَنِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَكِتْمَانِهِ.

وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْاسْتِدْرَاكَ لَا يُغْنِي فِي دَفْعِ كَلَامِنَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَيْضاً أَنْ يَدَّعِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْفُصَحَاءِ فِي بَعْضِ الْكَلَامِ أَنَّهُ مُعَارِضَةٌ لِلْقُرْآنِ، وَيَكُونُ مَا يَدَّعِي الْوَاحِدُ مِنْهُمْ أَنَّهُ مُعَارِضَةٌ غَيْرَ الَّذِي ادَّعَى الْآخَرُ ذَلِكَ فِيهِ. وَلَا يَمْنَعُ كَثَرَتُهُمْ مِنْ هَذِهِ الدَّعْوَى؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُخْبِرُوا عَنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ.

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالظَّاهِرُ وَجُودُ اضْطِرَابٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: يَسْلِبُهَا، وَمَا أَتَيْتَنَاهُ هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْسِّيَاقِ.

عَلَى أَنَّهُ لَوْ قَدَّرْنَا أَنَّ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ الَّتِي وَصَفْنَا حَالَهَا وَكَثَرَتْهَا نَبِيًّا أَوْ رَجُلًا صَالِحًا يَتَّقُونَ عَلَى وَلَايَتِهِ وَتَعْظِيمِهِ، وَيَتَدَيَّنُونَ بِدَفْعِ الْمَكَارِهِ عَنْهُ، وَأَنَّ بَعْضَ الظَّالِمِينَ جَمَعَهُمْ وَسَلَّطَهُمْ عَنْ مَكَانِهِ، وَغَلَبَ فِي ظُنُونِهِمْ أَنَّهُمْ إِنْ ذَلُّوهُ عَلَى مَوْضِعِهِ قَتَلَهُ، لَعَلِمْنَا أَنَّهُمْ لَا بُدَّ أَنْ يُنَكِّرُوا مَعْرِفَةَ مَكَانِهِ، وَيَمْتَنِعُوا مِنَ الْإِرْشَادِ إِلَيْهِ؛ وَإِنْ قَوِيَ فِي نَفْسِهِمْ أَنَّ النَّبِيَّ أَوْ الصَّالِحَ لَا يَنْجُو مِنْ يَدِ هَذَا الظَّالِمِ، وَأَنَّهُ لَا يَنْتَهِي عَنْ الْبَحْثِ عَنْهُ وَالتَّنْقِيرِ^(١) عَنْ مَكَانِهِ إِلَّا بِأَنْ يُخْبِرُوهُ بِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ عَنْ بَلَدِهِمْ وَبَعْدَ عَنْهُمْ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَيْضًا أَنْ يُخْبِرَهُ الْجَمَاعَةُ بِذَلِكَ.

فَقَدْ جَازَ عَلَى الْجَمَاعَةِ الْكَثِيرَةَ أَنْ تَدَّعِي فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ مَا يُعْلَمُ خِلَافَهُ، وَتَكْتُمَ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ الَّذِي يَقِفُ عَلَى مَكَانِهِ.

فَأَمَّا التَّشْنِيعُ بِكِتْمَانِ الْجِسْرِ فَإِنَّمَا يَبْعُدُ كِتْمَانُ مِثْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَاعِيَ يَدْعُو إِلَيْهِ، وَلِشُهْرَةِ مَكَانِ الْجِسْرِ أَيْضًا، وَأَنَّهُ مِمَّا يَظْهَرُ عَلَيْهِ بِأَهْوَنِ سَعْيٍ وَأَيْسَرِ أَمْرٍ، وَلِكثَرَةِ عَدَدِ الْمُخْبِرِينَ عَنْهُ وَالْعَارِفِينَ بِهِ. وَمَا يَكُونُ الْكِتْمَانُ نَافِعًا لَخَبْرِهِ وَمَاحِيًا لِأَثَرِهِ لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَلَكِنْ لَيْسَ يُنَكَّرُ أَنْ يَكُونَ لِأَهْلِ الْبَلَدِ فِي أَحَدِ جَانِبَيْهِ ذَخَائِرُ جَمَّةٌ وَوَدَائِعُ وَتَجَارَاتُ كَثِيرَةٌ وَبَضَائِعُ، وَيَقْصِدُهُمْ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ بَعْضُ الْجَائِرِينَ؛ فَيَسْأَلُهُمْ عَنْ مَكَانِ الْجِسْرِ لِيَعْبُرَ عَلَيْهِ، فَيَحُوزَ أَمْوَالَهُمْ. وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ سَوَالَهُ لَذَلِكَ لَا لَغَيْرِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَجْدُ مُخْبِرًا عَنِ الْجِسْرِ سِوَاهُمْ، وَلَيْسَ مِمَّنْ يَطُولُ مُقَامُهُ بَيْنَهُمْ فَيَقِفُ عَلَى مَكَانِهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِبَعْضِ أَصْحَابِهِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَتَلَقَّوهُ^(٢) جَمِيعُهُمْ بِالْبُحُودِ وَالْإِنْكَارِ، سِوَاءِ أَفْرَدَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِالسُّؤَالِ أَوْ ضَمَّهُ إِلَى غَيْرِهِ. بَلْ هُوَ لَا يَحَالُ لَهُمْ هَذِهِ مُلْجَأُونَ إِلَى الْكِتْمَانِ وَتَرْكِ الْاعْتِرَافِ.

(١) تَقَرُّتْ عَنْ الْأَمْرِ: إِذَا بَحِثْتَ عَنْهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: أَنْ يَتَلَقَّاهُمْ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتَاهُ.

وإذا جازَ هذا على الجماعات الكثيرة على وجه من الوجوه، فقد بطل ما
اعترض به السائل وزالت شناعته.

وبعد، فقد قال القوم للنبي ﷺ: لو نشاء لقلنا مثل هذا؛ وهم يعلمون ومن
أنفسهم ضرورة خلاف ذلك، ويعلمون أيضاً أن كل سامع لهذا الكلام من الفصحاء
يعلم كذبهم فيه، ولم يمنعه - وهم كثير - العلم الضروري من ادعاء خلافه،
فكذلك [لم] يمنعه علمهم بفضل فصاحة القرآن على فصاحتهم من أن يدعوا في
بعض كلامهم أنه مماثل له، بل إذا جازَ عليهم الأول - وليس مما يدخل به شبهة
على أحد - كان الثاني أولى بالجواز وأحرى، وهو مما يوقع كل شبهة ويوجب
كل شك. وهذا بين لناظر.

فإن قال: هذا القول - وهو: لو نشاء لقلنا مثل هذا - إنما قاله (١) أمية بن خلف
الجمحي (٢)، والواحد يجوزُ عليه الإخبار بما يضطرُّ إلى خلافه، إذا فرط غضبه
وقويت عصبيته، وليس كذلك الجماعات الكثيرة، وكلامنا إنما هو على جميع
الفصحاء الذين لا يجوزُ هذا عليهم!

قيل له: إن كان قائل هذا هو أمية بن خلف الجمحي - حسب ما ذكرت - فما
رأينا أحداً من الفصحاء كذبه ولا بكته (٣)، وقد سمعوا كلامه واتصل بهم!
والإمساك في مثل هذا الموضع وإظهار الرضا بقوم مقام المشاركة في
الدعوى والتصديق لها، فالأَوْلَى وقَعَتِ المعارضةُ أيضاً من أحدهم لقوة الغضب

(١) في الأصل: قال.

(٢) هو أمية بن خلف بن وهب الجمحي القرشي، من سادات قريش وجبابرتها في
الجاهلية، وأحد رؤوس الشك والضلال الذين عارضوا النبي ﷺ وحاربوه إيذاءً
وتكديباً وسخريّةً وتعديباً للمسلمين. شارك في وقعة بدر فأُسر، وتولّى قتله بلال
وحبيب. (٣) بكته: عبّره وقبح فعله.

وَالْعَصِيَّةُ ؟ فَإِنَّ جَمِيعَ الْفُصَحَاءِ حِينَئِذٍ كَانُوا يُمَسِّكُونَ عَنْ تَكْذِيبِهِ وَالرَّدَّ عَلَيْهِ ، وَيُظْهِرُونَ الرِّضَا بِفِعْلِهِ وَالتَّصَدِيقَ لِقَوْلِهِ ، كَمَا أَمْسَكُوا عَنْ أُمِّيَّةِ بْنِ خَلْفٍ وَهُمْ مُضْطَرُّونَ إِلَى تَكْذِيبِهِ وَبَهْتِهِ .

وَبَعْدُ ، فَلَمْ يَلَزِمُ أَنْ تَقَعَ الْمُعَارِضَةُ مِنْ سَائِرِ الْفُصَحَاءِ حَسَبَ مَا ظَنَنْتَ ، وَإِنَّمَا الزَّمْنَا وَقُوعَهَا فِي الْجُمْلَةِ .

وِخْصُومُنَا - إِنْ أَحَالُوا عَلَى الْجَمْعِ الْكَثِيرِ الَّذِينَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمُ التَّلَاقِي وَالتَّوَاطُّؤُ وَالْإِخْبَارُ بِمَا يُضْطَرُّونَ إِلَى بَطْلَانِهِ - فَهُمْ يُجِيزُونَ ذَلِكَ عَلَى النَّفَرِ وَالْجَمَاعَةِ الَّتِي يَصِحُّ فِي مِثْلِهَا التَّوَاطُّؤُ ، فَكَيْفَ لَمْ تَقَعَ الْمُعَارِضَةُ مِنْ عِدَّةِ هَذِهِ صِفَتِهِمْ ؟

فَإِنْ عَادَ السَّائِلُ إِلَى أَنْ يَقُولَ : لَوْ عَارِضَ مِثْلُ هَؤُلَاءِ بِمَا لَا يَمَازِلُ فِي الْحَقِيقَةِ ، لَمَا وَافَقَهُمُ الْبَاقُونَ مِنَ الْفُصَحَاءِ ، وَلَا أَمْسَكُوا عَنْ تَكْذِيبِهِمْ !
قُلْنَا لَهُمْ : فَقَدْ أَظْهَرُوا مُوَافَقَةَ أُمِّيَّةِ بْنِ خَلْفٍ الْجُمَحِيِّ وَأَمْسَكُوا عَنْ تَكْذِيبِهِ ،
اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تُرِيدَ مَا كَانَ يُمَسِّكُ عَنْهُمْ مَنْ كَانَ فِي جِهَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَهَذَا مَا قَدْ مَنَّا فِيهِ التَّمَثُّلُ .

عَلَى أَنَّا لَوْ طَالَبْنَاكَ - أَيُّهَا السَّائِلُ - بِالذَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ عِدَّةَ الْفُصَحَاءِ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ فَضْلَ فَصَاحَةِ الْقُرْآنِ عَلَى فَصَاحَتِهِمْ وَخُرُوجِهِ عَنْ عَادَتِهِمْ ، كَانَتْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كَثِيرَةً ، يَسْتَحِيلُ فِي مِثْلِهَا التَّوَاطُّؤُ ؛ لِأَتَعْبَانَا أَوْ أَعْجَزْنَاكَ ؛ لِأَنَّ الْفُصَحَاءَ وَإِنْ عَلِمْنَا وَفُورَهُمْ فِي أَرْمَانِ التَّحَدِّيِّ وَظُهُورَهُمْ ، فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ جَادَ فِي الْفَصَاحَةِ طَبَعُهُ ، وَعَلَتْ مَنْرَلَتُهُ ، وَتَصَرَّفَ فِي النَّثْرِ وَالنُّظْمِ ، يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ مَا ذَكَرْنَاهُ ؛ لِأَنَّا نَرَى فِي زَمَانِنَا وَفِيمَا تَقَدَّمَ ، مِنْ هَذِهِ صِفَتِهِ ، وَهُوَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ ، وَفَصِيحِ كَلَامِ الْعَرَبِ فِي الْفَصَاحَةِ ، وَمَا لَا يَزَالُ يُقَالُ فِي مِثْلِ هَذَا مِنْ أَنَّ أَوَّلَكَ كَانُوا عَلَى الْفَصَاحَةِ مَطْبُوعِينَ وَمِنْ عَادَتِهِمْ لَهَا مُكْتَسِبِينَ ، لَا يُعْنِي شَيْئًا .

لأنَّ القومَ وإن كانوا مطبوعين على الفصاحة، فقد كانوا يتفاضلون فيها تفاضلاً شديداً؛ فليس ينكر أن ينتهي بهم التفاضل إلى أن يكون الفاضل منهم هو الذي يعلم منزلة فصاحة القرآن وفضيلته، والمفضول لا يعلم ذلك وإن كان مطبوعاً. وكما افترقوا في المنزلة والطبقة مع اتفاقهم في الطبع، وكذلك يفترقون في هذه المعرفة وإن اتفقوا في الطبع.

فإن قال: فلعل أمة بن خلف لم يرد بقوله: «لو نشاء لقلنا مثل هذا» المماثلة في الفصاحة، وإنما أراد مثله في بعض الوجوه التي يتمكن فيها من مساواته، وهذا يسقط الاحتجاج بقوله.

قيل له: كيف يريد ذلك وهو يعلم ضرورة - وكل من سمع التحدي أو اتصل به خبره - القرض فيه، وأنهم دُعوا إلى الإتيان بمثل القرآن في الفصاحة، أو في النظم والفصاحة معاً، حسب ما نصرناه؟

وهذا القول إنما وقع منه عند التقريع بالقرآن والمطالبة بفعل مثله، فليس يكون إلا مطابقاً لمعنى التحدي.

ولئن جاز أن يورد ذلك على سبيل التأميم والتليس - فيطلق هذا اللفظ الذي ظاهره يدل على ادعاء التمكين من الإتيان بمثله في الوجه الذي وقع التحدي به - ولا يريد هذا بل يضير شيئاً آخر، ما اقتضاه التحدي أيضاً أن يدعي هو أو غيره من العرب - في بعض الكلام الفصيح - أنه معارضة للقرآن؛ وإن لم يكن مماثلاً في الحقيقة ولا مقارباً، ويضير أن ما ادعى ذلك فيه مثل للقرآن من بعض الوجوه التي يساوي القرآن فيها غيره من الكلام، مما لم يتوجه التحدي والتقريع به.

وقد فعل قريباً من هذا الضر بن الحارث؛ فإنه ادعى معارضة القرآن بأخبار رُسّمه واشفنديار، وأوهم أن التحدي وقع بالقصص والإخبار عن الأمم السالفة والقرون الغابرة، ولم يمتعه علمه - بأن الذي أتى به ليس بمعارضة عند أحد من

الْفُصَحَاءِ - مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَى دَعْوَاهُ.

وإذا جازَ أَنْ يُعَارِضَ النَّضْرُ بْنُ الْحَارِثِ بِمَا لَيْسَ بِمَعَارِضَةٍ لِلْقُرْآنِ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْعُقَلَاءِ - فَصِيحاً كَانَ أَوْ أَعْجَمِيّاً - مِنْ حَيْثُ لَمْ يُطَابِقْ مَا أَتَى بِهِ مِنْ مَعْنَى التَّحْدِي الْمَعْلُومِ ضَرُورَةً، جازَ أَيْضاً أَنْ يُعَارِضَ غَيْرُهُ مِنَ الْقَوْمِ بَعْضَ الشُّعْرِ الْفَصِيحِ أَوْ الْكَلَامِ الْبَلِيغِ، وَيَدَّعِي فِيهِ الْمُمَاتِلَةَ فِي الْوَجْهِ الْمُقْصُودِ بِالتَّحْدِي، وَيَكُونُ هَذَا الْمُعَارِضُ أَعْدَرَ عِنْدَ النَّاسِ مِنَ النَّضْرِ بْنِ الْحَارِثِ، وَأَمْرُهُ أَقْرَبُ إِلَى اللَّبْسِ وَالِاشْتِبَاهِ؛ لِأَنَّ بَهْتَهُ وَكَذِبَهُ لَا يَظْهَرُ إِلَّا لِأَهْلِ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا فِي الْفَصَاحَةِ أَوْ لْجَمَاعَتِهِمْ، حَسَبَ مَا يَقْتَرِحُهُ خُصُومُنَا.

و النَّضْرُ بْنُ الْحَارِثِ كِذْبُهُ ظَاهِرٌ لِكُلِّ مَنْ عَرَفَ الْغَرَضَ بِالتَّحْدِي بِالْقُرْآنِ، وَهُمْ الْعَرَبُ وَالتَّعَجُّمُ جَمِيعاً. وَهَذَا يُؤَكِّدُ الْقَوْلَ بِالصَّرْفَةِ وَيُوضِحُهُ.

فَإِنْ قَالَ: كَيْفَ لَمْ يُصَرَفِ النَّضْرُ بْنُ الْحَارِثِ عَمَّا ادَّعَاهُ مِنَ الْمُعَارِضَةِ، وَصُرِفَ غَيْرُهُ مِنَ الْفُصَحَاءِ؟

قِيلَ لَهُ: هَذَا مِمَّا قَدْ تَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنْهُ، عِنْدَ الْإِعْتِرَاضِ بِمُسَيَّلَمَةٍ.

وَإِنَّمَا صُرِفَ عِنْدَنَا عَنِ الْمُعَارِضَةِ مَنْ يَحْصُلُ بِمَعَارِضَتِهِ بَعْضُ الشُّبْهَةِ. وَلِهَذَا لَمْ يُمَكِّنْ أَحَدٌ مِنَ الْفُصَحَاءِ مِنْ مُعَارِضَتِهِ، مِمَّا لَهُ مَعَ طَرِيقَتِهِ فِي النِّظْمِ أَدْنَى فَصَاحَةٍ، مِنْ حَيْثُ جازَ أَنْ يَقَعَ عِنْدَ ذَلِكَ الشُّبْهَةُ لِمَنْ لَا قُوَّةَ لَهُ فِي الْعِلْمِ بِالْفَصَاحَةِ.

فَأَمَّا مَنْ لَا شُبْهَةَ عَلَى أَحَدٍ بِمُعَارِضَتِهِ وَلَا شَكٌّ لِعَاقِلٍ فِي أَمْرِهِ، فَلَيْسَ فِي صَرْفِهِ فَائِدَةٌ، بَلْ تَمْكِينُهُ مِنْ فِعْلِهِ بُرْهَانٌ عَلَى أَنَّ غَيْرَهُ مُصْرُوفٌ عَنِ الْمُعَارِضَةِ، إِذْ لَوْ كَانَتْ حَالُهُ فِي التَّخْلِيلَةِ كَحَالِهِ لَسَاوَاهُ فِي الْإِتْيَانِ بِالْمُعَارِضَةِ.

وَقَدْ قُلْنَا فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ ذَهَبَ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ إِلَى خَرْقِ الْعَادَةِ بِفَصَاحَتِهِ، وَنَسَبَ تَعَدُّرَ الْمُعَارِضَةِ إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَجْعَلِ الْعَادَةَ بِفِعْلِ الْعُلُومِ الَّتِي يُتِمَكَّنُ بِهَا مِنْ مِثْلِهِ، قَوْلًا كَافِيًا. وَأُورِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا مِنَ الزِّيَادَاتِ وَالْمَسَائِلِ مَا لَا تَشْكُ فِي

أنه لم يخطر لأحد من أهل هذا المذهب ببال.
والحق - بحمد الله - لا يزداد على البحث وشدّة الفحص إلا قوّة وضوحاً،
والباطل لا يلبث أن ينهتك ستره، ويظهر أمره.
ونحن الآن رادّون على المذاهب الأخر التي حكيناها، ليخلص القول
بالصّرفه، وتكمل في صحته الحجّة، ومن الله تعالى نستمدّ المعونة وحسن
التّوفيق.

[مذهب جماعة المعتزلة]

[إعجاز القرآن في نظمه]

أما المذهبُ الذي حَكَاهُ أبو القَاسِمِ الْبَلْخِيُّ^(١) عن جَمَاعَةِ الْمُعْتَزَلَةِ، وَقَوَّاهُ وَنَصَرَهُ مِنْ أَنْ نَظَّمَ الْقُرْآنَ وَتَأْلَفَهُ يَسْتَحِيلَانِ مِنَ الْعِبَادِ، كَاسْتِحَالَةِ إِحْدَاثِ الْأَجْسَامِ، وَإِبْرَاءِ الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ. وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يُلْحَقَ هَذَا الْقَوْلُ بِالْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يُصْرِّحْ بِهِ؛ لِأَنَّ مَنْ بَدَأْنَا بِذِكْرِهِمْ لَا يَمْتَنِعُونَ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ غَيْرُ مَقْدُورٍ لِلْعِبَادِ، عَلَى التَّأْوِيلِ الصَّحِيحِ. وَهُمْ أَيْضًا يَدْفَعُونَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مَنَعٌ، أَوْ عَجْزٌ عَنِ الْمُعَارَضَةِ - حَسَبَ مَا حَكَى أَبُو الْقَاسِمِ - غَيْرَ أَنَّ التَّأَكِيدَ بِالْمَقَالِ الَّذِي ذَكَرَهُ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ^(٢).

وَالَّذِي يُبْطِلُ هَذَا الْمَذْهَبَ: أَنَّ الْقُرْآنَ لَا نَظَّمَ لَهُ وَلَا تَأْلَفَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا

(١) هو أبو القاسم عبدالله بن أحمد الكعبي البلخي، أصله من بلخ - مدينة في خراسان القديمة و أفغانستان الحالية - عاش ببغداد و تتلمذ بها على أبي الحسين الخياط مدة طويلة. يُعَدُّ مِنْ مَنْظَرِي الْمُعْتَزَلَةِ وَ اثْمَتَهَا، لَهُ آرَاءُ خَاصَّةٌ وَ تَلَامِيذٌ وَ أَتْبَاعٌ عُرِفُوا بِاسْمِ (الْكُعْبِيَّةِ)، وَ لَهُ مَصْنُفَاتٌ فِي الدِّفَاعِ عَنْ مَذْهَبِهِ وَ آرَائِهِ. تَوَفَّى بِبَلْخِ سَنَةِ ٣١٧ أَوْ ٣١٩ هـ.

(٢) قَالَ الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ الذِّخِيرَةِ / ٤٠٠: «وَأَمَّا مَذْهَبُ الْبَلْخِيِّ فَبَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ نَظْمَ الْقُرْآنِ وَ تَأْلِيفَهُ مُسْتَحِيلَانِ مِنَ الْعِبَادِ، كَاسْتِحَالَةِ إِحْدَاثِ الْأَجْسَامِ، وَ إِبْرَاءِ الْأَكْمَةِ وَ الْأَبْرَصِ».

تُستعار هذه اللفظة في الكلام من حيث حدث بعضه في إثر بعض، فشبهة لذلك بتأليف الجواهر.

وإذا لم يكن في الكلام معنى زائد على ذوات الحروف، فكيف يصح أن تتعلق به قُدرة أو عجز، حتى يقال: إن تأليف القرآن يستحيل من العباد كاستحالة كذا وكذا؟^(١)

فأما الحروف فهي - أجمع - في مقدورنا، ومن قدر على بعض أجناسها فلا بد أن يكون قادراً على سائرها.

و الكلام كله - فصيحُه وأعجميُه - يتركب من حروف المعجم التي يقدر على جميعها كل قادر على الكلام. وإذا كانت ألفاظ القرآن غير خارجة عن حروف المعجم التي يقدر عليها، لم يصح قول من جعله مستحيلاً منا كاستحالة الأجسام وغيرها من الأجناس التي لا يقدر المحدثون عليها!^(٢)

فإن قال قائل: ما أنكرتم أن المراد بقول من جعل النظم مستحيلاً منا، غير ما ظننتموه من أن هناك معنى غير الحروف، حسب ما يجب في تأليف الجواهر، وأن يكون المراد بذلك وقوعه على هذا الترتيب.

وهذا الوجه من الفصاحة هو المستحيل منا، ومن غير إشارة إلى نظم في الحقيقة - هو غيره - أو تأليف، ولذلك تعذر^(٣) الشعر على المفحم، والفصاحة

(١) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٤٠٠: «وإذا كان القرآن لا نظم له على الحقيقة ولا تأليف، وإنما يُستعار فيه هذا اللفظ من حيث حدث بعضه في إثر بعض، تشبيهاً بتأليف الجواهر، فكيف يصح أن يقال تأليف القرآن مستحيل؟!».

(٢) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٤٠٠: «وأما الحروف: فهي كلها في مقدورنا، والكلام يتركب من حروف المعجم التي يقدر عليها كل قادر على الكلام. وألفاظ القرآن غير خارجة من حروف المعجم التي يقدر عليها كل متكلم».

(٣) في الأصل: ما تعذر، وهو غير مناسب للسياق.

على الألف، وإن كانا قادرين على جميع أجناس الحروف^(١).
ولو كان ما ذكرتموه - من أن الحروف إذا كانت مقدورة لكل أحد ولم يرجع
بالكلام إلا إليها، فيجب أن يكون جميع ضروبه مقدورة - صحيحاً لوجب أن
لا يتعذر الشعر على ناطق، ولا الكلام الفصيح على متكلم، وقد علمنا خلاف
ذلك.

قيل له: إذا كان المراد بالنظم والتأليف ما ذكرته ونشرتة فهو صحيح غير
مدفوع، والذي أنكرناه غيره.

وقد قلنا في كلامنا: إن النظم يستعمل في الكلام، ويراد به توالي حروفه.
وقد يقال: إن نظم الشعر مخالف لنظم [النثر]^(٢)، بمعنى أن حدوث كلمات كل
واحد منهما - في التقدّم والتأخّر والترتيب - يخالف الآخر، إلا أن ذلك لا يوجب
كون نظم القرآن على هذا التفسير مستحيلاً من العباد وغير مقدور لهم؛ لأن من
يقدر على الحروف هو قادر على تقديم إحداها وتأخيرها، وضم بعضها إلى بعض
وتفريقه.

وإنما يتعذر ذلك على من يتعذر عليه لفقد العلم بكيفية تقديم بعض الحروف
على بعض الوجوه^(٣) التي إذا حدثت عليها كان الكلام شعراً أو خطابة، أو غير
ذلك.

(١) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٤٠١: «و ليس لهم أن يقولوا: إن مرادي بالنظم
و التأليف هو الترتيب و الفصاحة اللذان وقع القرآن عليهما، من غير إشارة إلى تأليف
كتأليف الأجسام. و أن يكون تعذره كتعذر الشعر على المفهم، و الفصاحة على الألفن؛
و إن كانا قادرين على أجناس الحروف».

(٢) سقطت من الأصل، و أضفناها لاقتضاء السياق.

(٣) غير واضحة في الأصل: فقد تُقرأ: الواجه، أو الوجه. و لعل المناسب ما أثبتناه.

يُبَيِّنُ ما ذكرناه أَنَّ الأُمِّيَّ يَقْدِرُ عَلَى الكِتَابَةِ ؛ لِأَنَّ الكِتَابَةَ لَيْسَتْ أَكْثَرَ مِنْ حَرَكَاتٍ يَدُهُ وَاِعْتِمَادَاتِهَا بِالْأَلَّةِ ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى سَائِرِ أَجْنَاسِ الحَرَكَاتِ وَالْاِعْتِمَادَاتِ ، وَإِنَّمَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ الكِتَابَةُ لِفَقْدِ الْعِلْمِ .

وَتَعَذَّرُ الشَّعْرُ عَلَى الْمُفْحَمِ وَالْفَصَاحَةِ عَلَى الْأَلْكَنِ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْضاً ؛ لِأَنَّ الشَّعْرَ لَمْ يَتَعَذَّرْ عَلَى الْمُفْحَمِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ قَادِراً عَلَى حُرُوفِهِ ، أَوْ عَلَى إِحْدَائِهَا مُتَقَدِّمَةً أَوْ مُتَأَخِّرَةً حَتَّى يَقَعَ شِعْراً ، وَإِنَّمَا تَعَذَّرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ فَقَدَ الْعِلْمَ بِكَيْفِيَّةِ تَقْدِيمِ الحُرُوفِ وَتَأْخِيرِهَا ، وَضَمِّهَا وَتَفْرِيقِهَا .

فَإِنَّ كَانَ الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَفَضَّلْنَاهُ^(١) هُوَ الَّذِي عَنَاهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَلْخِيُّ وَذَهَبَ إِلَيْهِ ، فَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْفِظِ حِكَايَتِهِ ، وَمُلْحِقٌ لَهُ بِالْمَذْهَبِ الَّذِي رَدَدْنَاهُ عَلَيْهِ^(٢) .

وَقَدْ وَجَدْتُ لَهُ فِي كِتَابِهِ الْمَوْسُومِ بِـ «عُيُونِ الْمَسَائِلِ وَالْجَوَابَاتِ»^(٣) ، كَلَاماً فِي هَذَا الْبَابِ ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ شَيْئاً فَأَسَاءَ الْعِبَارَةَ عَنْهُ ، لِأَنَّهُ قَالَ :

«وَأَحْتَجُّ الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى [أَنْ] تَظْلَمَهُ - بِعَنِي الْقُرْآنَ - لَيْسَ بِمُعْجِزٍ ، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعْجَزَ عَنْهُ - فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يُعْجِزْ عَنْهُ لَكَانَ مَقْدُوراً عَلَيْهِ - بَأَنَّهُ حُرُوفٌ قَدْ جُعِلَ بَعْضُهَا إِلَى جَنْبِ بَعْضٍ . وَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ قَادِراً عَلَى أَنْ يَقُولَ : «الْحَمْدُ» ،

(١) فِي الْأَصْلِ : وَفَضَّلْنَا ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ .

(٢) قَالَ الْمَصْنُفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٤٠١ : «إِذَا أَرَدْنَا مَا ذَكَرَهُ [وَأَفْسَرَهُ ، فَقَدْ عَبَّرَ عَنْهُ بِغَيْرِ عِبَارَتِهِ ، لِأَنَّ الشَّعْرَ لَا يَتَعَذَّرُ عَلَى الْمُفْحَمِ وَالْفَصَاحَةِ عَلَى الْأَلْكَنِ ، لِأَنَّ جَنْسَيْهِمَا غَيْرُ مَقْدُورٍ لِهَما . وَإِنَّمَا يَتَعَذَّرُ ذَلِكَ مِنْهُمَا لِفَقْدِ الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّةِ تَقْدِيمِ الحُرُوفِ وَتَأْخِيرِهَا ، كَمَا تَتَعَذَّرُ الكِتَابَةُ عَلَى الْأُمِّيِّ لِفَقْدِ الْعِلْمِ لَا لِفَقْدِ الْقُدْرَةِ ، فَقَدْ لَحِقَ مَذْهَبُ أَبِي الْقَاسِمِ بِالْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ الَّذِي أَبْطَلْنَاهُ ، وَإِنْ كَانَ أَخْطَأَ فِي الْعِبَارَةِ عَنْهُ» .

(٣) يَعِدُّ هَذَا الْكِتَابُ مِنْ تَرَاثِ أَبِي الْقَاسِمِ الْبَلْخِيِّ الْمَفْقُودِ ، رَاجِعِ الْفَهْرَسْتَ لِابْنِ النَّدِيمِ /

فهو قادرٌ على أن يقول: «الله»^(١)، ثم كذلك القول في كل حرف. وإذا كان هذا هكذا فالجميع مقدورٌ عليه، لولا أن الله تعالى أعجز عنه^(٢).
ثم قال: قيل لهم: أول ما في هذا أن الأمر لو كان على ما ذهبتم إليه لكان الواجب أن يسخف نظمه، ويجعله أدون ما يجوز في مثله، ليكون العجز عنه أعظم في^(٣) الأعجوبة، وأبلغ في الحجة.
ثم يقال لهم: وكذلك قول الشاعر^(٤):

يُغَشُونَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كَلَامُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ
إِنَّمَا هُوَ حُرُوفٌ، لَا يَمْتَنِعُ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنْ يَأْتِيَ بِالْحَرْفِ بَعْدَ الْحَرْفِ
مِنْهَا؛ فَقَدْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلٌّ مَنْ قَدَرَ عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقْدِرَ عَلَى مِثْلِ
هَذَا الشَّعْرِ وَأَنْ لَا يَمْتَنِعَ عَلَيْهِ.
فإن مروا على هذا وضح باطلهم، وإن اعتكوا بشيء كان مثله فيما تعلّقوا
به^(٥).

-
- (١) في الأصل: الله، والمناسب ما أثبتناه وفقاً لما في الذخيرة / ٤٠١.
(٢) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٤٠١: «و وجدت له في كتابه الموسوم بـ (عيون المسائل والجوابات) ما يدل على أنه أراد غير ما دلّ لفظه الذي حكيناه عليه، لأنه قال: واحتج من ذهب إلى أن نظم القرآن ليس بمعجز عنه: إلا أن الله تعالى أعجز عنه، وأنه لو لم يُعجز عنه لكان مقدوراً عليه؛ بأنه حروف جُعِل بعضها إلى جنب بعض، فإذا قدر الإنسان على أن يقول «الحمد» فهو قادرٌ على أن يقول «الحمد لله»، ثم كذلك كل حرف». (٣) في الأصل: من، وما أثبتناه أنسب للسياق.
(٤) هو حسان بن ثابت، والبيت له، راجع ديوانه المطبوع ٧٤/١.
(٥) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٤٠١: «ثم قال البلخي، يقال له: وكذلك قول الشاعر:

يُغَشُونَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كَلَامُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ
إِنَّمَا هُوَ حُرُوفٌ، لَا يَمْتَنِعُ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنْ يَأْتِيَ بِالْحَرْفِ بَعْدَ الْحَرْفِ، فَقَدْ
كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلٌّ مَنْ قَدَرَ عَلَى الْحُرُوفِ لَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الشَّعْرُ».

وَقَدْ حَكَيْنَا كَلَامَهُ عَلَى وَجْهِهِ وَبِالْفَاضِلِ، وَهُوَ دَالٌّ عَلَى أَنَّ تَعَذُّرَ مِثْلِ الْقُرْآنِ عَلَى الْعَرَبِ يَجْرِي مَجْرَى تَعَذُّرِ الشُّعْرِ الْقَصِيحِ عَلَى الْمُفْحَمِ. وَالشُّعْرُ الْقَصِيحُ لَيْسَ يَتَعَذَّرُ عَلَى الْمُفْحَمِ لِأَنَّهُ مُسْتَحِيلٌ مِنْهُ نَظْمُهُ وَتَرْييبُهُ، حَسَبَ مَا ذَكَرْنَاهُ.

فَإِنْ كَانَ مَا يُقَالُ فِي تَعَذُّرِ الشُّعْرِ كَقَوْلِهِ (١) هُوَ فِي تَعَذُّرِ الْقُرْآنِ فَيَجِبُ بِأَنْ يُصْرَحَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ إِنَّمَا تَعَذَّرَ لِغَدْرِ الْعِلْمِ بِمِثْلِ فَصَاحَتِهِ وَنَظْمِهِ، كَمَا صَرَّحَ الْقَوْمُ الَّذِينَ رَدُّنَا عَلَيْهِمْ، وَلَا يُعْبَرُ عَنْ ذَلِكَ بِعِبَارَةٍ تَدُلُّ عَلَى خِلَافِهِ. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَتَعَقَّدُ أَيْضاً أَنَّ الشُّعْرَ مُسْتَحِيلٌ مِنَ الْمُفْحَمِ، وَهُوَ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَيْهِ. وَيُظَنُّ أَنَّهُ يُجَابُ عَنْ اعْتِرَاضِهِ بِتَعَذُّرِ الشُّعْرِ بِمِثْلِ هَذَا؛ فَذَلِكَ أَسْوَأُ لِحَالِهِ، وَأَشَدُّ لَتَخْلِيْطِهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ الشُّعْرُ مُسْتَحِيلًا مِنَ الْمُفْحَمِ، وَقَدْ يَعُوذُ الْمُفْحَمُ شَاعِرًا، بَعْدَ أَنْ كَانَ مُفْحَمًا. وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مُسْتَحِيلًا لَمَا صَحَّ أَنْ يَقْدَرَ عَلَيْهِ فِي حَالٍ، كَمَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَقْدَرَ عَلَى الْجَوَاهِرِ وَالْأَلْوَانِ فِي حَالٍ.

وَلَوْ كَانَ الشُّعْرُ غَيْرَ مُسْتَحِيلٍ مِنَ الْمُفْحَمِ، لَكُنَّ غَيْرُ مَقْدُورٍ لَهُ لَمْ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ أَيْضاً فِي تَصْحِيحِ كَلَامِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ فِي الْقُرْآنِ بِأَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ غَيْرُ مَقْدُورٍ، بَلْ زَعَمَ أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ كَاسْتِحَالَةِ إِحْدَاثِ الْأَجْسَامِ مِنَّا، فَكَيْفَ يَحْمِلُ تَعَذُّرَ الشُّعْرِ عَلَى تَعَذُّرِ الْقُرْآنِ وَيَدَّعِي أَنَّ مَا يُعْتَلُّ بِهِ فِي أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ يُعْتَلُّ بِمِثْلِهِ فِي الْآخَرِ، وَأَحَدُهُمَا مُسْتَحِيلٌ، وَالْآخَرُ جَائِزٌ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَقْدُورٍ؟!

وَلَوْ قِيلَ لَهُ فِي جَوَابِ اعْتِرَاضِهِ: الشُّعْرُ إِنَّمَا يَتَعَذَّرُ عَلَى الْمُفْحَمِ - لَا مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ مِنْهُ - بَلْ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَيْهِ الْآنَ، وَجَائِزٌ أَنْ يَقْدِرَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، أَلَيْسَ مَا كَانَ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْمُقَابَلَةِ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ؟!

عَلَى أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا قَبْلَ حِكَايَةِ كَلَامِهِ أَنَّ الْمُفْحَمَ قَادِرٌ عَلَى الشُّعْرِ، وَأَنَّ الشُّعْرَ لَيْسَ

بأكثر من حُرُوفٍ يَتَقَدَّمُ بَعْضُهَا وَيَتَأَخَّرُ بَعْضُ. وَ الْمُفْحَمُ قَادِرٌ عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ الشَّعْرُ لِفَقْدِ الْعِلْمِ بِتَقْدِيرِ هَذِهِ الْحُرُوفِ وَتَأْخِيرِهَا وَضَمِّهَا وَتَفْرِيقِهَا، كَمَا يَتَعَذَّرُ عَلَى الْأُمِّيِّ الْكِتَابَةُ لِذَلِكَ، لَا لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَادِرٍ عَلَى الْحَرَكَاتِ وَالْاعْتِمَادَاتِ^(١).

وَمِمَّا يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ [أَنَّ] الشَّعْرَ لَوْ كَانَ يَتَعَذَّرُ عَلَى الْمُفْحَمِ، لِأَنَّهُ [غَيْر] قَادِرٍ عَلَيْهِ، لَمْ يَتَأْتِ مِنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْحِكَايَةِ. وَفِي تَأْتِيهِ مِنْهُ - إِذَا كَانَ حَاكِياً - دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ قَادِرٌ. وَإِنَّمَا تَعَذَّرَ ابْتِدَاؤُهُ لَهُ لِفَقْدِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُ مَا يَتَعَذَّرُ لَارْتِفَاعِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ لَا يَقَعُ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، مَا دَامَتْ مُرْتَفِعَةً، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ حَلَّ إِحْدَى يَدَيْهِ عَجَزَ عَنِ الْحَرَكَةِ، لَا يَقَعُ مِنْهُ تَخْرِيكُ هَذِهِ الْيَدِ ابْتِدَاءً وَلَا احْتِذَاءً^(٢)!

وَبَعْدُ، فَهَذَا الْقَوْلُ يُؤَدِّي إِلَى أَنَّ جَمِيعَ الصَّنَائِعِ وَالْأَفْعَالِ الْوَاقِعَةِ عَلَى الْوُجُوهِ الْمُخْتَلِفَةِ غَيْرُ مَقْدُورَةٍ لِمَنْ تَعَذَّرَتْ عَلَيْهِ. وَلَوْ صَحَّ ذَلِكَ لَارْتَفَعَ الدَّلِيلُ عَلَى إِبْثَابِ الْعَالِمِ عَالِماً؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نَسْتَدِلُّ عَلَى إِبْثَابِ الْعَالِمِ عَالِماً لِلْكِتَابَةِ وَمَا شَاكَلَهَا مِنْ الْأَفْعَالِ الْمَحْكِيَةِ عَنْ^(٣) بَعْضِ الْفَاعِلِينَ دُونَ بَعْضٍ مَعَ اشْتِرَاكِ مَنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ وَمَنْ

(١) قَالَ الْمَصْنَفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٤٠١-٤٠٢: «وَهَذَا الْكَلَامُ يَدُلُّ مِنْهُ عَلَى أَنَّ تَعَذَّرَ مَعَارِضَةُ الْقُرْآنِ هُوَ جِهَةٌ تَعَذَّرَ الشَّعْرُ عَلَى الْمُفْحَمِ. وَ الشَّعْرُ لَا يَتَعَذَّرُ مِنَ الْمُفْحَمِ، لَا لِأَنَّهُ مُسْتَحِيلٌ مِنْهُ، وَلَا لِفَقْدِ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ. وَإِنَّمَا يَتَعَذَّرُ لِفَقْدِ عِلْمِهِ بِكَيْفِيَّةِ نَظْمِهِ وَتَرْتِيبِهِ. فَإِنْ ارْتَكَبَ أَنَّ الشَّعْرَ مُسْتَحِيلٌ مِنَ الْمُفْحَمِ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ فَخُشَّ خَطَأَهُ، وَقِيلَ لَهُ: قَدْ يَعُودُ الْمُفْحَمُ شَاعِراً، وَ لَوْ كَانَ الشَّعْرُ يَسْتَحِيلُ مِنْهُ لَمَا جَازَ أَنْ يَقْدَرَ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ عَلَيْهِ. وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الشَّعْرَ لَيْسَ بِأَكْثَرِ مِنْ حُرُوفٍ تَقْدَّمُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ. وَ جِنْسُ الْحُرُوفِ مَقْدُورٌ لِكُلِّ قَادِرٍ عَلَى الْكَلَامِ مِنْ مُفْحَمٍ وَغَيْرِهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ مُسْتَحِيلًا؟! وَإِنَّمَا أَوْجِبَ تَعَذَّرَ الشَّعْرُ عَلَى الْمُفْحَمِ فَقَدْ الْعِلْمُ بِغَيْرِ شِبْهَةٍ».

(٢) يُقَالُ احْتَدَيْتُ بِهِ، إِذَا اقْتَدَيْتَ بِهِ فِي أُمُورِهِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: الْمَحْكَمَةُ عَلَى، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتَنَاهُ.

تأتى منه في سائر الأوصاف التي أحدها كونهما قادرين على الفعل، فلو كان من تعدّر عليه الفعل على بعض الوجوه غير قادر عليه، نسبنا تعدّره إلى ارتفاع القدرة. وتأنيده إلى حصولها لم يفتقر إلى العلم أصلاً، ولا كان لنا في إثباته سبيل. وفي هذا نقض لأصول التوحيد والعدل، على سائر المذاهب وجميع الطرق.

وأما قوله: لو كان الأمر على ما ذهبتم إليه لكان الواجب أن يسخف نظمته؛ فقد سألنا أنفسنا عن هذا فيما تقدّم على أكّد الوجوه وأبلغها، واستقصينا الجواب عنه.

ثم قال أبو القاسم، بعد الكلام الذي حكيناه عنه:

«و يقال لهم: إنا نسنا نكفر أن يكون الله تعالى صرّف العزب عن المعارضة بلطف من أطافه، وإلا فإنه لم يكن بعجيب أن يقدم جماعة على أن يأتوا بكلام يقدرّون عليه، ثم يدعون أنه مثل القرآن في نظمه. فأما القدرة على مثل القرآن في الحقيقة فالقول فيه ما قلنا».

وهذا اعتراف منه بالصرفة على بعض الوجوه، وإذعان شطر مذهب القائلين بها. ولو قال في الجميع قولاً واحداً، وجعل تعدّر المعارضة على الوجهين جميعاً للصرفة لاستراح من التلزيق^(١) الذي لا يثبت على نظري ولا فحص!

وأما من ذهب في إعجاز القرآن إلى اختصاصه بنظم مخالف للمعهود فقد تقدّم كلامنا عليهم عند اعتراضنا بمذهبيهم على أنفسنا، وبيّنا أن التحدي لو وقع بطريقة النظم فقط لوقعت^(٢) المعارضة من حيث كان النظم لا يصح في معناه التزايد والتفاضل. ولا وجه يصح التحدي به إلا السبق إليه، ودلّنا على أن السبق إلى ما يجب وقوع المشاركة فيه لا تأثير له، ومثلنا ذلك بالسبق إلى قول الشعر في

(١) لزق، يلزق، لزوقاً وتلزيقاً: أي فعله من غير إحكام ولا إتقان.

(٢) في الأصل: لو وقعت.

الابتداء، وإلى كُلِّ عَرُوضٍ مِنْ أَعَارِضِهِ، وَأَنَّهُ مِمَّا لَا يَصِحُّ ادِّعَاءُ الإعْجَازِ بِهِ، لِأَنَّ الْمُسَاوَاةَ فِيهِ مُمَكِّنَةٌ. وَذَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ فِي النَّظْمِ لَا يَتَعَدَّرُ احْتِذَاؤُهَا وَلَوْ بِالْكَلامِ الَّذِي لَا فَصَاحَةَ لَهُ وَلَا فَائِدَةَ فِيهِ. وَأَنَّهُ وَلَوْ بَانَ مِنْ نُظُومِ كَلَامِهِمُ الْمُعْهُودِ، فَتَنَظَّمَهُ كَالْمُعْهُودِ مِنْ حَيْثُ تَمَكَّنَ مِنْ مُسَاوَاتِهِ^(١). وَاسْتَقْصَيْنَا ذَلِكَ اسْتِقْصَاءً شَدِيداً، وَلَا طَائِلَ فِي إِعَادَةِ مَا مَضَى.

وَمِمَّا يُبْطِلُ هَذَا الْمَذْهَبَ - وَإِنْ كَانَ ظَاهِرَ الْبَطْلَانِ - مَا قَدَّمْنَاهُ وَذَلَّلْنَا عَلَى صِحَّتِهِ مِنْ أَنَّ التَّحْدِيَّ وَقَعَ بِحَسَبِ عُرْفِ الْقَوْمِ وَعَادَتِهِمْ مِنْ حَيْثُ أُطْلِقَ اللَّفْظُ بِهِ وَأُحِيلُوا فِي مَعْرِفَةِ الْفَرْضِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي عَادَتِهِمْ.

وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا عَهْدَ لَهُمْ وَلَا عَادَةَ بِأَنْ يَتَّحِدُوا بَعْضُهُمْ بَعْضاً بِطَرِيقَةِ نَظْمِ الْكَلَامِ دُونَ فَصَاحَتِهِ وَمَعَانِيهِ، وَأَنَّ الْفَصَاحَةَ هِيَ الْمُقَدَّمَةُ عِنْدَهُمْ فِي التَّحْدِي، وَالنَّظْمُ تَابِعٌ لَهَا.

وَمَا نَظُنُّ أَنَّ مُمَيَّزاً يَخْفَى عَلَيْهِ أَنَّ مُعَارَضَةَ الْقُرْآنِ لَوْ وَقَعَتْ بِالْكَلامِ الَّذِي لَا فَصَاحَةَ لَهُ وَلَا فَائِدَةَ لَدَخَلَ فِي مَعْنَى الْهَذْيَانِ، وَ[لَوْ كَانَ] لَهُ مَعَ ذَلِكَ طَرِيقَةٌ الْقُرْآنِ فِي النَّظْمِ لَكَانَتْ غَيْرَ مُؤَثِّرَةٍ وَلَا وَاِئِقَةٍ الْمَوْقِعِ الْمُبْتَغَى، وَأَنَّ الْمَطْلُوبَ بِالتَّحْدِي لَمْ يَكُنْ هَذَا الْمَعْنَى، وَأَنَّ الْفَصَاحَةَ إِنْ لَمْ تَكُنْ هِيَ الْمَقْصُودَةُ بِالتَّحْدِي دُونَ غَيْرِهَا، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنَّ تَكُونَ مَقْصُودَةً مَعَ غَيْرِهَا.

(١) قَالَ الْمَصْنَفُ رحمته فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٤٠٢: «أَمَّا مَنْ ذَهَبَ الذَّاهِبَ فِي جِهَةِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ إِلَى النَّظْمِ، فَرُبَّمَا فَسَّرَ الذَّاهِبَ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ قَوْلَهُ بِمَا يَرْجِعُ إِلَى الْفَصَاحَةِ وَالْمَعَانِي دُونَ نَفْسِ النَّظْمِ الْمَخْصُوصِ. وَ مِنْ فَسَّرَ بِمَا يَرْجِعُ إِلَى الْفَصَاحَةِ، كَانَ قَوْلُهُ دَاخِلاً فِيمَا تَقَدَّمَ فَسَادُهُ. وَإِنْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ أَرَادَ الطَّرِيقَةَ وَالْأُسْلُوبَ، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ طَرِيقَةَ النَّظْمِ لَا يَقَعُ فِيهَا تَزَايُدٌ وَلَا تَفَاضُلٌ، وَلَا يَصِحُّ التَّحْدِي فِيهَا إِلَّا بِالسَّبْقِ إِلَيْهَا، وَأَنَّ السَّبْقَ لَا بَدَّ فِيهِ مِنْ وَقُوعِ الْمَشَارَكَةِ بِمَجْرَى الْعَادَةِ، وَأَنَّ كُلَّ نَظْمٍ مِنَ النُّظُومِ لَا يَعْبُزُّ أَحَدٌ عَنْ احْتِذَائِهِ وَمُسَاوَاتِهِ، وَإِنْ كَانَ بِكَلَامٍ قَبِيحٍ خَالٍ مِنْ فَصَاحَةٍ. وَمَضَى مِنْ هَذَا مَا فِيهِ كِفَايَةٌ».

و هذا المذهبُ إنما يكونُ مُنفَصِلاً ممَّا تَقَدَّمَ مِنَ المَذْهَبَيْنِ إِذَا عَنَى الذَّاهِبُونَ إِلَيْهِ
بِنَظْمِ الْقُرْآنِ طَرِيقَتَهُ فِي النِّظْمِ الَّتِي بَانَ بِهَا^(١) مِنَ الشُّعْرِ الْمُنْظُومِ وَ ضُرُوبِ الْكَلَامِ
الْمُنْثَوِرِ^(٢). كَمَا نَقُولُ إِنَّ نَظْمَ الشُّعْرِ مُفَارِقٌ لِنَظْمِ الْخُطْبِ، وَ نَظْمُ الْخُطْبِ مُخَالِفٌ
لِنَظْمِ الرِّسَائِلِ، وَ لَا تَعْنِي بِذَلِكَ الْفَصَاحَةُ، وَ لَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعَانِي.

فَأَمَّا إِنْ هُمْ عَنَوْا بِذَلِكَ الْفَصَاحَةَ، أَوْ مَا يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الْفَصَاحَةِ، بَطَلَ تَمْيِيزُ
مَذْهَبِهِمْ مِمَّا حَكَيْنَاهُ وَ لَحِقَ بِالْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ إِنْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ تَعَذُّرَهُ لِفَقْدِ الْعِلْمِ لَا لِفَقْدِ
الْقُدْرَةِ، وَ بِالْمَذْهَبِ الثَّانِي إِنْ ذَهَبُوا إِلَى اسْتِحَالَتِهِ عَلَى كُلِّ وَجْهِ، عَلَى حَدِّ مَا حَكَاهُ
الْبَلَخِي عَنْ نَفْسِهِ وَ أَصْحَابِهِ.

[إعجاز القرآن في إخباره عن الغيوب]

وَ أَمَّا مَنْ جَعَلَ وَجْهَ إِعْجَازِهِ اخْتِصَاصَهُم بِالْإِخْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ:
فَإِنَّ قَوْلَهُمْ يَصِحُّ إِذَا ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ ذَلِكَ أَحَدُ وَجُوهِ جُمْلَةِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ،
وَ ضَرَبَ مِنْ ضُرُوبِ دَلَائِلِهِ عَلَى النُّبُوَّةِ؛ لِأَنَّا لَا نَدْفَعُ هَذَا وَ لَا نُنْكِرُهُ، وَ هُوَ مِنْ
وُجُوهِ دَلَائِلِ الْقُرْآنِ الْمَذْكُورَةِ، وَ جِهَاتِ إِعْجَازِهِ الصَّحِيحَةِ.

فَأَمَّا إِنْ أَرَادُوا اخْتِصَاصَهُ بِالْإِخْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ هُوَ الْوَجْهَ الَّذِي كَانَ مِنْهُ مُعْجِزاً
أَوْ دَالاً، وَ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ مِنْ غَيْرِهِ عَلَى النُّبُوَّةِ، وَ أَنَّ التَّحْدِي بِهِ وَقَعَ دُونَ مَا عَدَاهُ؛ فَذَلِكَ
يَبْطُلُ مِنْ وُجُوهِ^(٣).

(١) فِي الْأَصْلِ: أَنَّهَا، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ. (٢) فِي الْأَصْلِ: الْمُنْثَوْرَةُ، وَ الظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٣) قَالَ الْمَصْنُفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٤٠٢: «وَ أَمَّا مَنْ ذَهَبَ فِي جِهَةِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ إِلَى مَا
تَضَمَّنَهُ [مِنْ] الْإِخْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ، وَ هَذَا بِلَا شَكٍّ وَجْهٌ مِنْ وَجُوهِ إِعْجَازِ جُمْلَةِ الْقُرْآنِ،
وَ ضُرُوبٍ مِنْ آيَاتِهِ، وَ الْأَدَلَّةُ عَلَى أَنَّهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَ لَيْسَ الْوَجْهَ الَّذِي قُصِدَ بِالتَّحْدِي،
وَ جَعَلَ الْعَلَمَ الْمُعْجِزَ».

أولها: أنه يُوجبُ أن في سور القرآن ما ليس بمُعْجِزٍ ولا يُتحدَّى به؛ لأن كثيراً من السور غير متضمنٍ للإخبار عن الغيوب. وقد علمنا أن التحدي وقع بسورة من عرضه غير معينة، وأنه لم يتوجه إلى ما يختص من السور بالإخبار عن الغيب دون غيرها^(١).

و ثانيها: أن التحدي لو وقع^(٢) بذلك لكان خارجاً عن عرفهم، وإقاعاً على خلاف عاداتهم. وقد بينا فيما مضى أن التحدي لم يكن إلا بما ألقوه وجرّت عاداتهم في تحدي بعضهم بعضاً به.

و ثالثها: أن أخبار القرآن على ضربين: منها: ما هو خبر عن ماضٍ، كالأخبار عن الأمم السالفة، والأنبياء المتقدمين. و منها: ما هو خبر عن مستقبل كقوله، تعالى:

﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾^(٣)

و قوله: ﴿آلَمْ غَلَبَتِ الرُّومُ﴾ في أدنى الأرض و هم من بغد غلبهم سيغلبون^(٤) و ما أشبه ذلك من الأخبار عن الاستقبال التي وقعت، غير أنها وقع الخبر عنها^(٥).

(١) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٤٠٢: «والذي يُبطل هذا أن كثيراً من القرآن خالٍ من خبرٍ بغيبي، والتحدّي وقع بسورة غير معينة».

(٢) في الأصل: وقع لو وقع. (٣) سورة الفتح: ٢٧.

(٤) سورة الروم: ١-٣.

(٥) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٤٠٣: «و أيضاً، فإن الإخبار عن الغيوب في القرآن على ضربين: خبر عن ماضٍ، و خبر عن مستقبل. فالأول: إخبار عن أحوال الأمم السالفة. و الثاني: مثل قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ...﴾، وقوله تعالى:

فَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي : وَهُوَ الْخَبَرُ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ دَالًّا عِنْدَ وَقُوعِ مُخْبَرِهِ مُوَافِقًا لِلْخَبَرِ . وَقَبْلَ وَقُوعِهِ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَقَعَ مِمَّنْ قَدْ دَلَّتْ دِلَالَةُ غَيْرِ ذَلِكَ الْخَبَرِ عَلَى صِدْقِهِ . فَيُعْلَمَ صِحَّةُ الْخَبَرِ بِتِلْكَ الدِّلَالَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ لَا بِنَفْسِهِ .

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحُجَّةَ بِالْقُرْآنِ كَانَتْ لَازِمَةً لِمَنْ تُحَدِّثُ بِهِ قَبْلَ وَقُوعِ مُخْبَرَاتِ أَخْبَارِهِ ^(١) الْمُسْتَقْبَلَةِ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُطَالِبُ الْقَوْمَ بِالْإِقْرَارِ بِهِ وَيَدْعُوهُمْ إِلَى التَّسْلِيمِ . وَلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ إِلَّا وَهُمْ يَتِمَكَّنُونَ مِنَ الْاِسْتِدْلَالِ عَلَى صِدْقِهِ ، وَغَيْرِ مُفْتَقِرِينَ فِي الْعِلْمِ إِلَى حُضُورِ زَمَانٍ مُتَرَاخٍ . وَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ تَكُونَ جِهَةً إِعْجَازِهِ مِمَّا يَتَضَمَّنُهُ مِنَ الْإِخْبَارِ عَنِ الْحَوَادِثِ الْمُسْتَقْبَلَةِ ^(٢) .

فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : وَهُوَ الْإِخْبَارُ عَنِ الْمَاضِي ، فَلَيْسَ فِي أَخْبَارِ الْقُرْآنِ عَنِ الْمَاضِيَّاتِ إِلَّا مَا هُوَ خَبَرٌ عَنْ أَمْرِ ظَاهِرٍ شَائِعٍ قَدْ اشْتَرَكَ أَهْلُ الْأَخْبَارِ فِي مَعْرِفَتِهِ ، أَوْ عَرَفَهُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَكُلُّ ذَلِكَ مِمَّا يُنْكَرُ الْمَخَالِفُ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنَ الْكُتُبِ ، وَمُتَلَقَّنٌ مِنْ أَفْوَاهِ الرِّجَالِ ^(٣) .

وَمَا يَقُولُهُ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ - مِنْ أَنَّ ذَلِكَ لَوْ أُخِذَ مِنَ الْكُتُبِ

→ «أَلَمْ غَلِبَتِ الرُّومُ...» وَ أَمْثَالُ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي وَقَعَتْ مُخْبَرَاتُهَا مُوَافِقَةً لِلْإِخْبَارِ عَنْهَا .

(١) فِي الْأَصْلِ : مُخْبَرَانِ أَخْبَارِهِ ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتْنَاهُ مُطَابِقًا لِمَا فِي الذِّخِيرَةِ / ٤٠٣ .

(٢) قَالَ الْمَصْنَفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذِّخِيرَةِ / ٤٠٣ : «وَالْقِسْمُ الثَّانِي : إِنَّمَا يَكُونُ دَالًّا إِذَا وَقَعَ عَنْ مُخْبَرٍ مُطَابِقٍ لِلْخَبَرِ ، وَقَبْلَ أَنْ يَقَعَ ذَلِكَ ، لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ صِدْقًا أَوْ كَذِبًا . وَ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْحُجَّةَ بِالْقُرْآنِ كَانَتْ لَازِمَةً قَبْلَ وَقُوعِ مُخْبَرَاتِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ» .

(٣) قَالَ الْمَصْنَفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذِّخِيرَةِ / ٤٠٣ : «فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : فَهُوَ خَبَرٌ عَنْ أُمُورٍ كَانَتْ مَشْهُورَةً شَائِعَةً ، وَ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى خَبَرًا عَنْ غَيْبٍ ، وَ لَيْسَ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَا يُمْكِنُ الْمَخَالِفُ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنَ الْكُتُبِ ، أَوْ مِنْ أَفْوَاهِ الرِّجَالِ» .

وَالرَّجَالِ لَظَهَرَ وَانْتَشَرَ، وَلُعْرِفَ الْمُلَقَّنُ لَهُ، وَالمُوقِفُ عَلَيْهِ، وَزَمَانُ طَلَبِهِ، وَالِاخْتِلَافُ إِلَى أَهْلِهِ، لَا سِيَّامَا مَعَ الْبَحْثِ وَالتَّنْقِيرِ وَالتَّفْقِيشِ، وَإِنَّ الْعَادَاتِ بِهَذَا جَارِيَةً^(١) - مِمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكِلَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ الرِّمَّةُ الْعِلْمَ بِالثَّبُوتِ إِلَيْهِ، وَيَعُولُ بِهِ^(٢) عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرُوهُ أَشْبَهَ وَأَوْلَى، وَلَيْسَ يَكُونُ دَلِيلًا عَلَى الثَّبُوتِ إِلَّا مَا أَوْجَبَ الْيَقِينَ الْمَخْضَ، وَرَفَعَ كُلَّ شَكٍّ وَتَجَوَّزَ. وَتَمَّى لَمْ يَكُنْ هَذَا لَمْ يَنْقَطِعْ عُذْرُ الْمُكَلَّفِ بِهِ.

عَلَى أَنْ الْخَبَرَ عَنِ الظَّاهِرِ مِنَ الْأُمُورِ الْمَاضِيَةِ لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ خَبَرٌ عَنْ غَيْبٍ، وَإِنَّمَا يُوصَفُ بِذَلِكَ الْإِخْبَارُ عَنِ الْحَوَادِثِ الْمُسْتَقْبَلَةِ الَّتِي قَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنَّ الْبَشَرَ لَا يُحِيطُونَ عِلْمًا بِهَا، وَلَا طَرِيقَ لَهُمْ إِلَى مَعْرِفَتِهَا بِالنَّظَرِ فِي التَّجْوِيزِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا. وَإِنْ عَلِمُوهَا فَتَعَلَّى طَرِيقَ الْجُمْلَةِ، وَيُرَدُّ الْخَبَرُ عَنْهَا عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ. وَقَدْ يَكُونُ الْإِخْبَارُ عَمَّا مَضَى إِبْخَارًا عَنْ غُيُوبٍ، إِذَا كَانَتْ وَارِدَةً بِمَا قَدْ عَلِمَ خَفَاؤُهُ، وَفُقِدَ الْإِطْلَاعُ عَلَيْهِ، نَحْوَ الْخَبَرِ عَمَّا^(٣) أَضْمَرَهُ الْإِنْسَانُ فِي قَلْبِهِ، وَعَرَضَ^(٤) عَلَيْهِ مِنْ فِعْلِهِ، وَلَمْ يُفَشِّهِ إِلَى غَيْرِهِ، أَوْ مِمَّا فَعَلَهُ مُتَّفَرِّدًا بِهِ وَمُسْتَسِرًّا بِفِعْلِهِ.

وَلَيْسَ فِي أَخْبَارِ الْقُرْآنِ مَا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى، وَإِنْ كَانَ فِي أَخْبَارِهِ ﷺ الْخَارِجَةِ عَنِ الْقُرْآنِ مَا يَلْحَقُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، فَهُوَ غَيْرُ مُخِلٍّ بِكَلَامِنَا؛ لِأَنَّا إِنَّمَا تَنَكَّلَمُ فِيمَا تَضَمَّنَهُ الْقُرْآنُ مِنَ الْأَخْبَارِ. وَإِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِيهَا صَحَّ مَا أَوْرَدْنَاهُ، وَوَضَحَ

(١) قَالَ الْمَصْنُفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٤٠٣: «فَإِذَا قِيلَ: لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَظَهَرَ وَانْتَشَرَ، قِيلَ: يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْخَفَاءِ لَا يَظْهَرُ. ثُمَّ أَكْثَرَ مَا يُدْعَى فِي وَجُوبِ ظُهُورِ ذَلِكَ - لَوْ كَانَ عَلَيْهِ - الظَّنُّ، فَأَمَّا الْعِلْمُ الْيَقِينُ الْمَقْطُوعُ بِهِ فَلَا يَجِبُ حَصُولُهُ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: بِهِمْ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ. (٣) فِي الْأَصْلِ: مِمَّا، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الْمُنَاسِبُ.

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّهُ: غَمَضَ.

فَسَادُ قَوْلٍ مَنْ ذَهَبَ فِي إعجازِ الْقُرْآنِ وَ قِيَامِ الْحُجَّةِ بِهِ فِي الْحَالِ إِلَى الْأَخْبَارِ الَّتِي تَضَمَّنَهَا.

فَإِنْ قَالَ: قَدْ قُلْتُمْ فِي صَدْرِ هَذَا الْكَلَامِ: إِنَّ الْإِخْبَارَ عَنِ الْغُيُوبِ أَحَدُ وَجُوهِ إعجازِ الْقُرْآنِ، فَعَلَى أَيِّ وَجْهِ يَصِحُّ ذَلِكَ؟

قِيلَ لَهُ: قَدْ عَلِمْنَا مَبْلَغَ مَا يَعْرِفُهُ النَّاسُ بِتَجَارِبِهِمْ وَ عَادَاتِهِمْ مِنْ أَحْكَامِ الْحَوَادِثِ الْمُسْتَقْبَلَةِ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَبْلُغْ إِلَى أَنْ يُخْبِرُوا عَنْ تَفْصِيلِ مَا يَحْدُثُ عَلَى سَبِيلِ التَّحْدِيدِ وَ التَّمْيِيزِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَعْمَلُونَهُ مِنْ ذَلِكَ الْجُمْلَةُ الَّتِي يَرْجِعُونَ فِيهَا إِلَى الْعَادَةِ، نَحْوَ عِلْمِهِمْ بِوُرُودِ الْحَرِّ وَ الْبَرْدِ فِي إِبْتَانِهِمَا، وَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَ الزُّرُوعِ فِي أَوْقَاتِهِمَا.

وَ الْعِلْمُ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ لَا يُمَيِّزُ الْعِلْمَ بِالتَّفْصِيلِ الَّذِي أَوْزَدْنَاهُ؛ لِأَنَّا نَحِيطُ عِلْمًا بِأَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ^(١) يُخْبِرَ عَنْ قُوَّةِ الْحَرِّ وَ الْبَرْدِ فِي أَيَّامٍ بَعِينِهَا^(٢)، وَ تَنَاقُصِهِ فِي أَيَّامٍ بَعِينِهَا. وَ حَالُ الْأَيَّامِ فِي الْعَادَةِ وَاحِدَةٌ أَوْ مُتَقَارِبَةٌ فِي أَنَّهَا لَا تَقْضِي بِخِلَافٍ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ وَ نُقْصَانِهِ، فَيَقَعُ مُخْبَرُهُ وَفَقًّا لِمُخْبِرِهِ.

وَ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخْبِرَ بَعْضُنَا بِأَنَّ بَعْضَ ثِمَارِ السَّنَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ سَيَفْسُدُ وَ يَبْطُلُ، وَ بَعْضُهَا يَزْكُو وَ يَكْثُرُ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، وَ يَكُونُ حَالُ مَا خَبَّرَ بِصَلَاحِهِ كَحَالِ مَا خَبَّرَ بِفَسَادِهِ فِي الْحَاجَةِ إِلَى مَا قَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِصَلَاحِهِ عَلَيْهِ مِنَ الْحَرِّ وَ الْبَرْدِ وَ الْهَوَاءِ وَ الرُّكُودِ، فَيَقَعُ خَبَرُهُ صِدْقًا.

وَ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ صِنَاعَةُ التَّجْوِمِ تُكْسِبُ مِثْلَ هَذَا الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَفَادَ بِهَذِهِ الصَّنَاعَةِ مِنْ أَحْكَامِ الْحَوَادِثِ الْمُسْتَقْبَلَةِ هُوَ مَا يَجْرِي مَجْرَى الْجُمْلِ دُونَ التَّفْصِيلِ. وَ لِهَذَا تَجِدُ أَهْلَهَا يُصِيبُونَ فِي ذَلِكَ فِي الْأَكْثَرِ، وَ زُبْمًا أَخْطَأُوا، كِإِخْبَارِهِمْ

(٢) فِي الْأَصْلِ: بَعِينُهُ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(١) فِي الْأَصْلِ: عَنْ أَنْ.

عَنْ زِيَادَةِ الْحَرِّ وَالتَّصَانِيهِمَا، وَفُورِ الْأَمْطَارِ وَالْأَنْدَاءِ أَوْ قِلَّتِيهِمَا. وَكُلُّ هَذَا عَلَى طَرِيقِ الْجُمْلَةِ.

فَأَمَّا مَا يُصِيبُونَ فِيهِ وَلَا يَكَادُونَ أَنْ يُخْطِئُوا فِيمَا يَجْرِي مَجْرَى التَّفْصِيلِ، فَهُوَ أَيْضاً مَضْبُوطٌ مَحْصُورٌ قَدْ عَرَفَ النَّاسُ طَرِيقَهُ وَوَجْهَهُ، وَأَنَّهُ الْحِسَابُ الَّذِي يَدُلُّهُمْ عَلَى كُسُوفِ الْقَمَرِ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ وَبُرْجٍ مُحدودٍ، وَطُلُوعِ الْكَوْكَبِ أَوْ غُرُوبِهِ فِي زَمَانٍ بَعِينِهِ.

وَلَوْ كَانَتْ غَيْرُهُ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَدْعُونَهَا تَجْرِي - فِي أَنَّ الْحِسَابَ طَرِيقٌ إِلَيْهَا وَدَالٌّ عَلَيْهَا - مَجْرَاهُ لَوَجَبَ أَنْ تُوجَدَ فِيهِ الْإِصَابَةُ، وَيُقَفَّدَ الْخَطَأُ، كَمَا وَجَدْنَاهُ فِي الْخَبَرِ عَنْ كُسُوفِ الْكَوَاكِبِ وَغُرُوبِهَا، أَوْ تَكَثُّرِ الْإِصَابَةِ وَيَقِلُّ الْخَطَأُ. وَقَدْ وَجَدْنَا الْأَمْرَ فِيمَا يَحْكُمُونَ عَلَيْهِ وَيُنْذِرُونَ بِهِ بِالضِدِّ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ الْإِصَابَةَ فِيهِ هِيَ الْقَلِيلَةُ وَالْخَطَأُ هُوَ الْكَثِيرُ، وَأَنَّ [مَا] يَقَعُ مِنْ إِصَابَتِهِمْ فِيهَا الْأَقْرَبُ مِمَّا يَقَعُ مِنَ الْمُخَمَّنِ وَالْمُرْجَمِ الَّذِي لَا يَرْجِعُ فِي قَوْلِهِ إِلَى أَصْلٍ، وَلَا يَنْظُرُ فِي دَلِيلٍ.

وَإِذَا صَحَّ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَوَرَدَ الْقُرْآنُ بِأَخْبَارٍ عَنْ حَوَادِثٍ مُسْتَقْبَلَةٍ مُفْصَلَةٍ وَقَعَتْ مُخْبَرَاتُهَا^(١) بِحَسَبِ الْأَخْبَارِ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ دَلَالَةً أَوْ مُعْجِزَةً؛ لِخُرُوجِهَا عَنِ الْعَادَةِ وَعَمَّا يَتَمَكَّنُ الْبَشَرُ مِنْهُ وَيَصِلُونَ إِلَيْهِ.

فَمِنْهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى فِي أَنْهَازِ الْمُشْرِكِينَ بِبَدْرِ: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾^(٢). وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿آلَمَ * غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَغْدٍ غَلِبَهُمْ سَيَغْلِبُونَ﴾^(٣).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

(١) فِي الْأَصْلِ: غَيْرَانِهَا، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْسِّيَاقِ.

(٢) سُورَةُ الرُّومِ: ١-٣.

(٣) سُورَةُ الْقَمَرِ: ٤٥.

آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَ مُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ﴿١﴾ .

وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَ دِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَ لَوِ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ (٢) .

وقوله تعالى: ﴿وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ وَ كَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ وَ لِيَتَكُونَ آيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (٣) .

وقوله تعالى: ﴿فَتَمَتَّعُوا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ * وَ لَنْ يَتَمَتَّعُوا أَبَدًا ﴿٤﴾ .

فأما إخباره ﷺ عن الغيوبِ الْخَارِجَةِ عن القرآن، فكثيرةٌ جداً، نحو (٥) :

قوله لأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ : «تُقَاتِلُ بَعْدِي النَّاكِثِينَ وَ الْقَاسِطِينَ وَ الْمَارِقِينَ» .

وَ إِنْذَارِهِ لَهُ عَلِيٍّ بِقَتْلِ ذِي الثُّدَيَّةِ (٦) ، الْمُخْذَجِ الْيَدِ .

وقوله ﷺ لِعِمَارٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ : «تَقْتُلُكَ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ» (٧) .

(١) سورة الفتح : ٢٧ . (٢) سورة التوبة : ٣٣ .

(٣) سورة الفتح : ١٩ . (٤) سورة البقرة : ٩٤-٩٥ .

(٥) الأخبار المنقولة في هذا المقام تُعدُّ من الأخبار المتواترة و المرويَّات المشهورة الَّتِي رواها جُلٌّ مِّنْ تَعَرُّضِ لَأَحْدَاثِ الْوَقَائِعِ الْثَلَاثِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي وَقَعَتْ أَيَّامَ خِلَافَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ ، أَيِ وَقْعَةِ الْجَمَلِ وَ صَفِّينَ وَ النُّهْرَوَانِ . راجع على سبيل المثال : دلائل النبوة ٦/٤١٠ و ٤٢٧ ، المستدرك على الصحيحين ٣/١٣٩ ، كنز العمال ٦/٨٢ ، صحيح البخاري ٢٤٣/٤ .

(٦) وَ هُوَ حُرْقُوصُ بْنُ زُهَيْرِ التَّمِيمِيِّ ، مِّنْ رُّؤُوسِ الْخَوَارِجِ ، راجع أسد الغابة ١/٣٩٦ و ٢/١٤٠ .

(٧) قال المصنِّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٤٠٥ : «و منها : إخباره صلوات الله و سلامه عليه بالغيوب ، مثل قوله في عَمَّارِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : «تَقْتُلُكَ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ» ... و إشعاره لأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ بِأَنَّهُ يِقَاتِلُ النَّاكِثِينَ وَ الْقَاسِطِينَ وَ الْمَارِقِينَ ، وَ يَقْتُلُ ذَا الثُّدَيَّةِ .

وقوله ﷺ لسُرَاقَة^(١): «كَأَنِّي بِكَ وَقَدْ لَيْسَتْ سِوَايَ كِسْرَى». وما ذَكَرْنَاهُ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ قَلِيلٌ مِنْ كَثِيرٍ. وَفِي اسْتِقْصَاءِ ذِكْرِهَا^(٢) خُرُوجٌ عَنِ الْغَرَضِ، وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ. وَجَمِيعُ مَا تَلَوْنَاهُ مِنْ أَخْبَارِ الْقُرْآنِ وَقَصَصْنَاهُ مِنْ أَخْبَارِهِ ﷺ الْخَارِجَةِ عَنِ الْقُرْآنِ وَقَعَتْ مُخْبَرَاتُهَا وَفَقًّا لَهَا. وَمَعْلُومٌ أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ لَا تَقَعُ عَنْ ظَنٍّ وَتَرْجِيمٍ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ لَا يُمَكِّنُ مَعَهُ الصَّدَقُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ دَالَّةً عَلَى عِلْمِ الْمُخْبِرِ بِهَا.

وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِذَلِكَ مُعْتَادًا؛ لِأَنَّ الْعُلُومَ الْمُعْتَادَةَ لَا تَخْرُجُ عَنْ قِسْمَيْنِ: الضَّرُورَةَ، وَالْاِكْتِسَابَ. وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي سَائِرِ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ الْمُعْتَادَةِ عِلْمٌ بِمَا يَحْدُثُ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ. وَلَوْ كَانَ مُكْتَسَبًا لَكَانَ وَاقِعًا عَنِ النَّظَرِ فِي دَلِيلٍ، وَلَا دَلِيلَ يَكْدُلُ عَلَى مَا يَتَجَدَّدُ مِنْ أَعْمَالِ النَّاسِ وَمَا يَخْتَارُونَهُ وَيَجْتَنِبُونَهُ مُفَصَّلًا.

وإِذَا صَحَّتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ فَالْإِخْبَارُ عَنِ الْغُيُوبِ لَا يَخْرُجُ عَنْ وَجْهَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، نَحْوَ مَا تَلَوْنَاهُ مِنْ أَخْبَارِ الْقُرْآنِ، وَمِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ مَا قَصَصْنَاهُ مِنْ أَخْبَارِهِ^(٣) الْخَارِجَةِ عَنِ الْقُرْآنِ.

-
- (١) هُوَ أَبُو سَفْيَانَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جَعْشَمٍ الْكِنَانِيُّ الْمَدَلَجِيُّ الْحِجَازِيُّ. كَانَ يَنْزِلُ الْقَدِيدَ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، وَكَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَعْرُوفًا بِاِقْتِفاءِ الْأَثَرِ. وَهُوَ مِنْ أَشْرَافِ قَوْمِهِ وَشِعْرَانِهِمْ، وَكَانَ مِمَّنْ تَعَقَّبَ النَّبِيَّ ﷺ مَعَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمَشْرِكِينَ حِينَ هَاجَرَ ﷺ مِنَ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَحِينَمَا لَحِقَ بِالنَّبِيِّ، وَرَأَاهُ ﷺ دَعَا عَلَيْهِ فَسَاخَتْ قَوَائِمُ فَرْسِهِ فِي الْأَرْضِ، فَندِمَ وَطَلَبَ مِنَ الرَّسُولِ أَنْ يَنْجِيَهُ، فَدَعَا لَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَأُطْلِقَ وَرَجَعَ إِلَى قَوْمِهِ. أَسْلَمَ بَعْدَ وَاقِعَةِ الطَّائِفِ فِي السَّنَةِ الثَّامِنَةِ لِلْهِجْرَةِ. وَتَوَلَّى الْبَصْرَةَ أَيَّامَ حُكُومَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ. تَوَفِّيَ سَنَةَ ٢٤ هـ. (٢) فِي الْأَصْلِ: ذَكَرْنَا، وَالظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.
- (٣) فِي الْأَصْلِ: أَخْبَارَ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

فَإِذَا كَانَتْ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى لَمْ تَدُلَّ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِالْعِلْمِ الْخَاصِّ لِلْعَادَةِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، فَقُلْنَا: إِنَّ مِنْ أَجْلِهِ تَمَكَّنَ مِنَ الصَّدَقِ عَمَّا يُحَدِّثُ، بَلْ يَكُونُ الْمُعْجَزُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ هُوَ إِنْزَالُ الْخَبَرِ إِلَيْهِ وَاطِّلَاعُهُ قَبْلَ أَحَدٍ مِنَ الْبَشَرِ عَلَيْهِ، فَقَدْ حَصَلَ خَرَقُ الْعَادَةِ بِهِ لَا مُحَالَةً فِي هَذَا الْوَجْهِ. وَإِذَا كَانَ مِنْ فَعْلِهِ ﷺ فَهُوَ دَالٌّ عَلَى الْعِلْمِ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ، وَ الْمُعْجَزُ هَاهُنَا هُوَ الْعِلْمُ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي خَرَقَ الْعَادَةَ.

وَالَّذِي أَنْكَرْنَاهُ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ أَنْ يَكُونَ الْوَجْهُ الَّذِي مِنْهُ لَزِمَ الْعِلْمُ بِصَدَقِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْإِبْتِدَاءِ هُوَ تَضَمُّنُ الْقُرْآنِ لِلْإِخْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ، أَوْ أَنْ تَكُونَ جِهَةُ إِعْجَازِهِ مَقْصُورَةً عَلَى ذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِ.

فَأَمَّا إِذَا قِيلَ بَأَنَّ هَذِهِ الْجِهَةَ مِنْ إِحْدَى جِهَاتِ الْإِعْجَازِ، وَرُتِبَ الْإِسْتِدْلَالُ بِهَذَا التَّرْتِيبِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ؛ فَذَلِكَ الصَّحِيحُ الَّذِي لَا يُمْكِنُ دِفَاعُهُ.

[إِعْجَازُ الْقُرْآنِ فِي نَفْيِ الْاِخْتِلَافِ عَنْهُ]

وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى إِعْجَازِهِ مِنْ حَيْثُ زَالَ عَنْهُ الْاِخْتِلَافُ وَالتَّنَاقُضُ^(١)، وَاعْتَلَّ لِقَوْلِهِ بَأَنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجْرَ بِأَنْ يَسْلَمَ الْكَلَامُ الطَّوِيلُ - مَعَ سَرْدِ الْقَصَصِ فِيهِ وَالْأَخْبَارِ - مِنْ ذَلِكَ، وَ أَنَّ فِي سَلَامَةِ الْقُرْآنِ مِنْهُ دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى. وَالصَّحِيحُ الَّذِي لَا إِشْكَالَ فِيهِ أَنَّ سَلَامَةَ الْقُرْآنِ - مَعَ تَطَاوُلِهِ، وَ تَكَرُّرِ الْقَصَصِ

(١) قَالَ الْمَصْنُفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٤٠٣-٤٠٤: «وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ فِي إِعْجَازِهِ إِلَى زَوَالِ الْاِخْتِلَافِ عَنْهُ وَالتَّنَاقُضِ مَعَ طَوْلِهِ، وَادَّعَى أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ فِي كَلَامٍ طَوِيلٍ بِمِثْلِهِ.

وَالَّذِي يُبْطِلُ قَوْلَهُ: إِنَّهُ لَا شَبَهَةَ فِي أَنَّ ذَلِكَ مِنْ فُضَائِلِ الْقُرْآنِ وَ مِنْ آيَاتِهِ الظَّاهِرَةِ، لَكِنَّهُ لَا يَنْتَهِي إِلَى أَنْ يُدَّعَى أَنَّهُ وَجْهٌ إِعْجَازُهُ وَأَنَّ الْعَادَةَ انْخَرَقَتْ بِهِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَتَفَاوَتُونَ فِي زَوَالِ الْاِخْتِلَافِ وَالتَّنَاقُضِ عَنْ كَلَامِهِمْ. وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَزُولَ عَنِ الْكَلَامِ ذَلِكَ كُلُّهُ، مَعَ التَّيَقُّظِ الشَّدِيدِ وَالتَّحْفُظِ التَّامِّ. فَمِنْ أَيْنَ لِمُدَّعَى ذَلِكَ أَنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجْرَ بِمِثْلِهِ؟».

فيه و ضرب الأمثال - من الاختلاف أو التناقض^(١) يدل على فضيلة عظيمة و رتبة جليلة، و مزية على المعهود من الكلام ظاهرة؛ فأما أن ينتهي إلى الإعجاز و خرق العادة، فبعيد و لا برهان لمُدَّعيه عليه؛ لأننا قد وجدنا الناس يتفاوتون في السلامة من هذه الأمور المذكورة تفاوتاً شديداً؛ ففيهم من يكثر في كلامه الاختلال و الاضطراب و يغلب عليه، و فيهم من يتحفظ فقل ذلك في كلامه. فليس بمُنكر أن يزيد بعضهم في التحفظ و التصحح لما يورده، فلا يُعتر منه على تناقض^(٢).

و ليس يمكن أحداً أن يدعي أن التحفظ و إن اشتد، و العناية و إن قويت، فإن المناقضة و الاختلاف غير زائل؛ فإنه متى ادعى هذا تعدد عليه إيراد شبهة تعضد دعواه، فضلاً عن برهانه.

و لو قيل لمن سلك هذه الطريقة: أرنا أولاً - قبل أن ننظر فيما يمكن من الكلام المستأنف، أو لا يمكن - أن جميع ما تنوّق فيه الحكماء من كلامهم، و رَوّوا فيه من أمثالهم قد لحق جميعه التناقض و الاختلاف، حتى أنه لو لم يسلم شيء منه من ذلك لظهر بطلان قوله من قُرْب.

فإن قيل: أليس من البعيد أن يسلم الكلام الطويل بما ذكرناه؟ قيل: لسنّا نشك في بُعد ذلك، و إنما كلامنا على القطع على تعدده و إلحاقه بما يخرق العادات؛ فأما بعده فقد سبق إقرارنا به.

فإن قالوا: فقد قال الله عزّ و جلّ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(٣)، و هذا نص صريح لصحة ما ذهبنا إليه^(٤).

(١) في الأصل: تناقض، و الأنسب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: تناقضه، و المناسب ما أثبتناه.

(٣) سورة النساء: ٨٢.

(٤) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٤٠٤: «فأما قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ

قيل لهم: إنما علمنا بهذا القول أنه لو كان من عند غيره لوجد فيه اختلاف كثير، وقد تقدّم لنا العلم بكونه صدقاً و دليلاً، من طريق ليس هو اعتبار زوال الاختلاف والتناقض عنه. وكلامنا إنما هو على من جعل وجه إعجازه وكونه دليلاً زوال الاختلاف عنه، وظن أنه: (يركن من استدراك) (١) (٢)، وكذلك من جهة العادة واعتبارها. فليس القطع إذاً - على ما ذكرناه من طريق السمع - بقادح في طريقنا. والكلام على من جعل إعجازه صحة معانيه واستمرارها على النظر وموافقتها للعقل، يقرب من الكلام على من اعتبر زوال الاختلاف والتناقض؛ لأن كل ذلك إنما يدل على الفضيلة وعلو المنزلة، ويشهد بأن فاعله حكيم عليم. والإعجاز وخرق العادة غير هذا.

ولو لم يصرف الله تعالى العرب عن معارضة القرآن لبطل الإعجاز عندنا، ولم يخرج القرآن من أن يكون على الصفات التي ذكرناها من صحة المعاني، وموافقة العقل.

وكذلك لو سلب الله تعالى القدر من الفصاحة التي بان بها من الفصح المعتاد - عند من ذهب إلى ذلك فيه - لوجب فيه جميع ما ذكرناه من الصفات، ولا استحالة خروجه عنها.

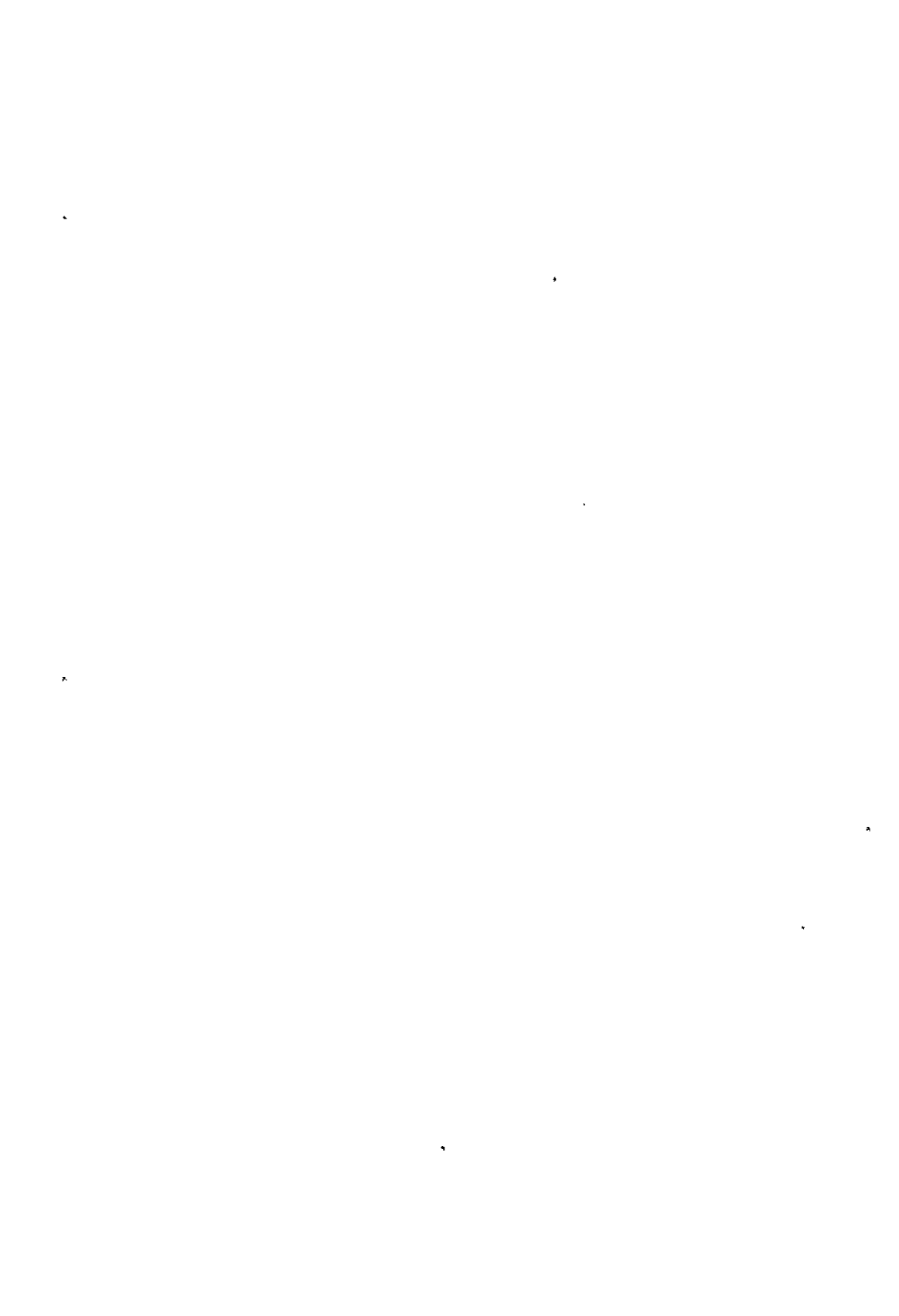
وهذا يكشف عن أن هذه المعاني إنما وجبت فيه، من حيث كان كلاماً

→ غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً» فإنما هو جهة؛ لعلمنا بالقرآن [أنه] لو كان من عند غيره لكان فيه اختلاف، وإنا ردّدنا على من قال: إني أعلم ذلك بذلك قبل العلم بصحة القرآن، وجعله وجه إعجازه».

(١) في الأصل: استدراك غير منقوطة - وهي غير مفهومة.

(٢) كذا في الأصل.

للحكيم، وأنه لا تأثير لها في الإعجاز؛ لوجودها مع زواله.
على أن جميع ما ذكره من صحة المعاني وملاءمة العقل، حاصل في
كلامه ﷺ، وواجب في أخباره، وإن لم يجب فيها الإعجاز.



[مذهب القائلين إن إعجاز القرآن كونه قديماً]

فأما المُتَعَدِّدُونَ بِقَدَمِ الْقُرْآنِ، والجاعِلُو وَجَهَ إعجازه كَوْنَهُ قَدِيمًا، أو عبارةً عن الكلام القديم وحكايةً له^(١) فَإِنَّ الأدْلَةَ الَّتِي نَصَبَهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى حَدَثِ الْقُرْآنِ تَقْضِي بِبَطْلَانِ قَوْلِهِمْ، وهي مذكورة في غير موضع.

و كيف يَكُونُ الْقُرْآنُ قَدِيمًا، وهو حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ تُكْتَبُ وَتُتْلَى وَتُسَمَعُ [و] جَائِزٌ عَلَيْهِ التَّجْزِي وَالانْقِسَامُ، ذو أَوَّلٍ وَآخِرٍ؟! وَكُلُّ هذه الصِّفَاتِ مِمَّا لَا يَجُوزُ عَلَى الْقَدِيمِ، وَلَا يَخْتَصُّ بِهَا إِلَّا الْمُخْدَتُ.

عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ مِنَ الْكَلَامِ الْمُفِيدِ، وَالْكَلَامُ لَا يُفِيدُ إِلَّا بِأَنْ يَخْدَتُ بَعْضُهُ فِي إِثَرِ بَعْضٍ، وَيَتَقَدَّمُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: «دَارٌ» لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمِ الدَّالُّ عَلَى الْأَلِفِ، وَالْأَلِفُ عَلَى الرَّاءِ، لَمْ يَكُنْ بِأَنْ يُسَمَعَ «دَارًا» بِأَوَّلِي مِنْ أَنْ يُسَمَعَ «رَادًا».

و هذا يُبَيِّنُ أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا وَجِدَتْ حُرُوفُهُ كُلُّهَا مَعًا، وَلَمْ يَكُنْ لِبَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ تَقَدُّمٌ فِي الْوُجُوهِ لَمْ يَكُنْ مُفِيدًا.

و بعدُ، فَإِنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ بِالْقُرْآنِ، وَهذه الإِضَافَةُ تَقْضِي أَنَّهُ فَاعِلٌ لَهُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا يُضَافُ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ مِمَّا مِنْ حَيْثُ فَعَلَهُ.

(١) إشارة إلى مذهب أهل الحديث والأشاعرة.

يُبَيِّنُ ذلك أَنَّهُ لو أُضِيفَ عَلَى غير هذا الوجهِ لم يَخُلُ مِنْ وُجُوهٍ؛
إِذَا أُقِيلَ: إِنَّهُ كَلَامٌ لَهُ، وَأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ بِهِ مِنْ حَيْثُ أَوْجَبَ كَوْنَهُ^(١) عَلَى صِفَةٍ
مَعْقُولَةٍ وَحَسَبَ مَا نَقُولُ فِي الْعِلْمِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ، أَوْ لَأَنَّهُ حَلَّةٌ، أَوْ حَلٌّ بَعْضُهُ؛ أَوْ
لَأَنَّهُ قَائِمٌ بِهِ.

وَالْكَلَامُ لَيْسَ مِمَّا يُوجِبُ صِفَةً لِلْمُتَكَلِّمِ؛ لَأَنَّهُ لو أَوْجَبَ ذَلِكَ لَاسْتَحَالَ -
لَوْ خُلِقَ لَهُ لِسَانَانِ - أَنْ يُوجَدَ^(٢) فِيهِمَا حَرْفَانِ مُتَضَادَّانِ؛ لَأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُتَكَلِّمًا
بِهِمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى صِفَتَيْنِ مُتَضَادَّتَيْنِ، كَمَا يَسْتَحِيلُ وُجُودُ عِلْمٍ وَجَهْلٍ بِشَيْءٍ
مَخْصُوصٍ فِي جُزْئَيْنِ مِنْ قَلْبِهِ، مِنْ حَيْثُ كَانَ ذَلِكَ يُوجِبُ كَوْنَهُ عَلَى حَالَيْنِ
مُتَضَادَّتَيْنِ.

وَقَدْ عَلِمْنَا صِحَّةَ وُجُودِ الْكَلَامِ بِالْأَلْتَيْنِ لَوْ خُلِقْتَا، وَجَوَّازُ كَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا إِنَّمَا
يُوجَدُ فِيهِمَا، وَإِنْ امْتَنَعَ ذَلِكَ فِي الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا مِمَّا يُوجِبُ
الْأَحْوَالَ لِلْحَيِّ. فَصَحَّ أَنَّ الْكَلَامَ مِمَّا لَا يُوجِبُ صِفَةً لِلْمُتَكَلِّمِ، وَبَطَلَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ
الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا بِهِ لَأَنَّهُ حَلَّةٌ أَوْ حَلٌّ بَعْضُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ
كَوْنَ اللِّسَانِ مُتَكَلِّمًا، وَالصَّدَى مُخِيرًا وَآمِرًا وَنَاهِيًا. وَيُوجِبُ أَيْضًا إِطَالَ كَوْنِ
الْمُتَكَلِّمِ مُتَكَلِّمًا وَسَقُوطَ هَذِهِ الْإِضَافَةِ أَصْلًا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَيْسَ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا
تَجْتَمِعُ الْحُرُوفُ فَتَصِيرُ كَلَامًا، وَمَحَلُّ كُلِّ حَرْفٍ غَيْرُ مَحَلِّ الْآخَرِ؛ لِحَاجَةِ الْحَرْفِ
إِلَى أَهْلِئِهِ مُخْتَلَفَةٍ، فَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ قَوْلُنَا: «قَامَ زَيْدٌ» لَيْسَ بِكَلَامٍ لِلْمُتَكَلِّمِ
فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَا حَلَّةُ الْكَلَامِ. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ لَيْسَ يَصِحُّ اخْتِصَاصُهَا
بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ، فَتَخْرُجُ مِنْ أَنْ تَكُونَ كَلَامًا لِلْمُتَكَلِّمِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: وَكَوْنِهِ، وَلَعَلَّ الْمُنَاسِبَ حَذْفُ الْوَاوِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: وَيُوجَدُ، وَالظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

فأما القول بأنه: «متكلم بالكلام لأنه قائم به»، فلفظ مجمل قصد إلى المعلق به عند ضيق الكلام. وحاجته إلى التفسير والتفصيل كحاجة ما تقدم. وليس يصح أن يراد بهذه اللفظة - أعني قولهم: قائم^(١) به - إلا بعض ما ذكرناه وافسدنا [من الحُلُولِ وإيجابِ الصِّفةِ، وإلا فالوجه التي تستعمل فيها، من القيام الذي هو الانتصاب، أو الثبات والبقاء، أو غير ذلك مما لا يجوز على الكلام أصلاً. وكذلك إن قيل: إن المتكلم إنما كان متكلماً لأن له كلاماً، وقعت المطالبة بتفسير هذه اللفظة، والكشف عن الغرض بها، فإنه لا يمكن أن يذكر فيها إلا بعض ما أوردناه وتكلمنا عليه.

فإن قالوا: جميع ما ذكرتموه مبني على أن الكلام هو الأصوات والحروف المسموعة. وليس الكلام في الحقيقة ما تظنون، بل هو معنى في النفس لا يجوز عليه شيء مما جاز على الأصوات التي ذكرتموها من الانقسام والتجزئ، وهذا المسموع عبارة عنه وحكاية له.

قيل لهم: ليس يجب أن نتكلم في قديم شيء أو حُدُوثه ونحن لا نعقله ولا نثبتُه؛ لأن الكلام في الصفات فرع على إثبات الذوات، وما يقولونه في الكلام غير معقول عندنا ولا سبيل إلى إثباته، فلا معنى للتشاعُل معكم بالخوض في قديمه وحُدُوثه. والواجب أن تطالبوا بإثبات ما تدعونه أولاً، فإنه يتعذر عليكم.

على أن من أثبت الكلام معنى في النفس - ولم يُشير إلى بعض المعاني المعقولة من أفعال القلوب، كالقصد والاعتقاد وما يجري متجراها - لم يجد فرقاً بينه وبين من ادعى مثل ذلك في جميع أجناس الأعراض، حتى يقول: إن الصوت في الحقيقة ليس هو المسموع بل هو معنى في النفس يدل هذا عليه. وكذلك اللون

و سائر الأجناس.

و لو قيل أيضاً لهؤلاء :- إن المعنى الذي يدعونه في النفس ليس هو الكلام في الحقيقة، بل الكلام معنى غيره. و المعنى الذي يُشيرُون إليه دالٌّ عليه و مُبيِّنٌ عنه، ثم يَجِبُ ذلك عليهم في معنى بعد آخر - لم يجدوا فصلاً

و لتقصي هذه الجمل التي أوردناها موضع هو أليق بها من كتابنا هذا، وإنما تبهننا بما ذكرناه على طريق الكلام - و إن كان المقصد غيره - كراهة أن يخلو كلامنا من برهان على فساد ما تعلّق به القوم.

على أننا لو تجاوزنا لهم عن الكلام في قديم القرآن و حدوثه لم يصح أن يكون معجزاً على طريقتهم هذه، و بطلت فائدة التّحدّي به لأنّ التّحدّي لا يصحّ تحدّيه إلا بما هو مقدورٌ مماتٌ، إمّا منه أو من المؤيّد له بالعلم، فكأنه يقول: تعاطوا فعل كذا و كذا ممّا ظهر على يدي، فإنّ تعدّر عليكم فاعلموا أنني صادق، إمّا من حيث خصّني الله تعالى بما معه تأتّى مني ما تعدّر عليكم، أو من حيث أظهر على يدي ذلك الفعل بعينه و أيّدني به.

و متى كان الأمر الذي دعاهم إلى فعله مستحيلاً مُعذّراً على كلّ قادرٍ، لم يصحّ التّحدّي به و لا الاحتجاج بتعدّره؛ لأنهم لو قالوا له: قد دعوتنا إلى ما لا تقدّر أنت و لا المؤيّد لك على فعلٍ مثله، فأين موضع حُجَّتِكَ علينا؟ و لم صرّت بأنّ تدّعي الإبانة و التّخصيص بتعدّره علينا أولى بأنّ ندّعي نحنُ عليك مثل ذلك من حيث تعدّر عليك، بل على كلّ قادرٍ؟! و إذا لم يكن بين هذه الدّعاوى فرقٌ بطل الاحتجاج بما ذكرناه.

و بعد، فلا فرق بين التّحدّي بالقرآن إذا كان قديماً - على ما يدّعون - و بين التّحدّي بذات القديم تعالى. و إذا فسّد التّحدّي بذلك، من حيث استحالة تعلّق القدرة به، فالأول مثله.

فإن قالوا: التحدي إنما كان بحكاية الكلام القديم، دون ذاته.
 قيل لهم: ليس يخلو التحدي من أن يكون واقعاً بأن يحكوه بلفظه ومعناه معاً،
 أو بأن يحكوه بمعناه^(١) دون لفظه، أو بلفظه دون معناه.
 وقد علمنا أن كل من قال: «القرآن»، فقد حكاه بلفظه ومعناه، وأن القوم
 الذين شوفهوا بالتحدي به قد كانوا يتمكّنون من ذلك و يفعلونه.
 وحكاية معناه دون لفظه متأتية من كل من عقل المعاني وفهمها، فصيحاً كان
 أو ألكن، عريباً كان أو أعجمياً.

ومن أتى في الحكاية باللفظ والمعنى معاً فهو حاكٍ للفظ لا محالة، وإن ضم
 إليه المعنى؛ ففسدت الوجوه الثلاثة. وليس يمكن في القسمة غيرها؛ لأن ما خرج
 عنها ليس بحكاية.

فإن قالوا: إنما تحدّاهم بالابتداء للحكاية على الوجه الذي وردت منه، فمن
 حكاها بعد السماع منه لا يكون معارضاً؛ لأنه غير مبتدئها؟
 قيل لهم: هذا رجوع إلى التحدي بالمستحيل الذي لا يدخل تحت قدرة قادر؛
 لأن الابتداء لا يتكرّر كالاتداء، فإذا طالبهم بأن يبتدئوا، فحكاية ما قد ابتدأ
 هو حكايته؛ فقد كلّفهم المحال الذي لا يوصف [به] القديم تعالى، وهو أقدر
 القادرين عليه.

ولو قالوا له: وأنت أيضاً لا تقدر على الابتداء بجميع ما يبتدئ أحدنا
 حكايته، من كلام أو شعر، فليس لك من هذا إلا ما عليك؛ لكنت المقاتلة واقعة
 موقعها.

وإنما صح لنا ولغيرنا - ممن يرغب عن طريقة هؤلاء - الفصل^(٢) بين حكاية

(١) في الأصل: معناه، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: و الفصل، و الظاهر حذف الواو.

الْقُرْآنِ مِمَّنْ حَفِظَهُ وَتَلَّاهُ وَبَيْنَ الْمُعَارَضَةِ الَّتِي يُدْعَى الْقَوْمُ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ التَّحْدِي عِنْدَنَا وَقَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ مِثْلُهُ فِي فَصَاحَتِهِ، مَعَ طَرِيقَةِ نَظْمِهِ لَا بِحِكَايَتِهِ، فَالتَّالِي لَهُ وَإِنْ كَانَ حَاكِياً فَلَيْسَ بِمُعَارِضٍ عِنْدَنَا. وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُعَارِضاً عِنْد مَنْ ادَّعَى أَنَّ التَّحْدِي وَقَعَ بِالْحِكَايَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: فَتَحْنُ أَيْضاً نَقُولُ إِنَّ التَّحْدِي وَقَعَ بِأَنْ يُحْكِيَ فِي فَصَاحَتِهِ لَا فِي أَلْفَاظِهِ وَمَعَانِيهِ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّالِي لَهُ مُعَارِضاً!

قِيلَ لَهُمْ: هَذَا رُجُوعٌ مِنْ طَرِيقَتِكُمْ، وَدُخُولٌ فِي مَذْهَبِ الْفِرْقَةِ الْأُولَى الَّتِي قَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَيْهَا مُسْتَقْصًى.

وَإِذَا صِرْتُمْ إِلَى هَذَا، فَأَيُّ مَعْنَى لِقَوْلِكُمْ: إِنَّ التَّحْدِي بِهِ إِنَّمَا كَانَ مِنْ حَيْثُ كَانَ حِكَايَةً لِلْكَلَامِ الْقَدِيمِ؟

وَلَا فَرْقَ فِي (١) مَا ذَكَرْتُمُوهُ الْآنَ - بَيْنَ أَنْ يَكُونَ حِكَايَةً لِكَلَامٍ قَدِيمٍ، أَوْ لِكَلَامٍ مُخَدَّثٍ - فِي أَنَّ التَّحْدِي بِهِ مِنْ جِهَةِ الْفَصَاحَةِ يَصِحُّ عَلَى مَا يَقَعُ التَّحْدِي بِالشُّعْرِ وَغَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدِماً، وَلَا حِكَايَةً لِكَلَامٍ قَدِيمٍ.

قَدْ وَفَيْنَا - أَرْشَدَكَ اللَّهُ - بِمَا شَرَطْنَا مِنَ الرَّدِّ عَلَى جَمِيعِ مَنْ خَالَفَ الْقَوْلَ بِالصَّرْفَةِ، وَاعْتَمَدْنَا مِنْ بَسْطِ الْكَلَامِ فِي مَوَاضِعَ، وَاخْتِصَارِهِ فِي آخَرٍ مَا اقْتَضَتْهُ مَوَاقِعُهُ، بَعْدَ أَنْ لَمْ نُخِلْ بِهِ وَلَمْ نُورِدْ مُسْتَغْنًى عَنْهُ.

وَمَا ذَكَرْنَاهُ، إِذَا ضُبُطَ وَاتَّقِنَ اسْتِدْرَكَ ضَابِطُهُ مِنْ جُمْلَتِهِ - إِمَّا تَصْرِيحاً أَوْ تَلْوِيحاً - الْجَوَابَ عَنْ أَكْثَرِ مَا يَسْتَأْنِفُ الْمُخَالِفُونَ إِيرَادَهُ مِنَ الِاعْتِرَاضَاتِ وَالشُّبُهَاتِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: بَيْنَ، وَالظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

وَنَحْنُ نَتْلُو ذَلِكَ بِذِكْرِ مَا يَلْزَمُ مَنْ عَدَلَ عَنِ مَذْهَبِ الصَّرْفَةِ، وَمِنْ أَسْئَلَةِ الْمُخَالِفِينَ فِي النُّبُوَّةِ الَّتِي لَا تَتَوَجَّهُ عَلَى الْقَائِلِينَ بِالصَّرْفَةِ، لِيَكُونَ مَا نَذْكُرُهُ أَدْعَى إِلَى الْقَوْلِ بِهَا، وَ أَحَثَّ عَلَى اعْتِقَادِهَا. ثُمَّ تَتَّبِعُ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ الْمَعْرُوفِ بِـ «الْمُغْنِي»^(١) مِنْ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْمَعْنَى، فَتَحْكِيهِ بِالْفَاظِ، وَ تُبَيِّنُ عَمَّا فِيهِ مِنْ فَسَادٍ وَ اضْطِرَابٍ، بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَ مَشِيَّتِهِ.

(١) يقصد به كتاب «المغني في أبواب التوحيد و العدل» المشهور مختصراً بكتاب «المغني» للقاضي عبد الجبار الأسدي الهمداني، المتوفى سنة ٤١٥ هجرية، و يتعرض المصنف لأقوال الباقين من الجزء الذي صنّفه في «إعجاز القرآن».

فَصْلٌ

[في بيان ما يلزم مُخَالِفِي الصَّرْفَةِ]

قَدْ سَأَلَ مُخَالِفُو الصَّرْفَةِ، فَقَالُوا:

إِذَا كُنْتُمْ إِنَّمَا تَعْتَمِدُونَ فِي إعْجَازِ الْقُرْآنِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْمُؤَيَّدُ بِهِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، تَصْدِيقاً لَهُ عَلَى خَرْقِهِ لِعَادَةِ الْفَصَّاحَةِ مِنْ حَيْثُ قَعَدُوا عَنْ مُعَارَضَتِهِ وَتَكَلُّوا^(١) عَنْ مُقَابَلَتِهِ، فَأَعْمَلُوا عَلَى أَنْ خُرُوجَهُ عَنِ الْعَادَةِ فِي الْفَصَّاحَةِ مُسَلِّمٌ لَكُمْ عَلَى مَا اقْتَرَحْتُمُوهُ، مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنْ الَّذِي خَرَقَ بِهِ عَادَتَنَا، وَالْقَاهُ إِلَى مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى!؟

وَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْمُظْهِرُ ذَلِكَ عَلَى يَدَيْهِ بَعْضُ الْجِنِّ الَّذِينَ قَدْ اعْتَرَفْتُمْ بِوُجُودِهِمْ، وَيَكُونَ قَصْدُهُ بِهِ الْإِضْلالَ لَنَا وَالتَّلْيِيسَ؛ لِأَنَّكُمْ لَا تُحِيطُونَ عِلْماً بِمَبْلَغِ فَصَاحَتِهِمْ، وَهَلْ انْتَهَوْا مِنَ الْفَصَّاحَةِ إِلَى حَدٍّ يُجَاوِزُ مَا نَعْبُدُهُمْ أَمْ لَا، بَلْ كُلُّ ذَلِكَ مُجَوِّزٌ غَيْرُ مَقْطُوعٍ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ!؟

وَإِذَا كَانَ مَا ذَكَرْنَاهُ جَائِزاً غَيْرَ مَمْنُوعٍ بَطَلَ قَطْعُكُمْ عَلَى أَنَّهُ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى! ^(٢).

(١) نَكَلَ: إِذَا أَرَادَ أَنْ يَصْنَعَ شَيْئاً فَهَابَهُ.

(٢) قَالَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٨٥: «قَدْ بَيَّنَّا فِي كِتَابِنَا فِي جِهَةِ إعْجَازِ الْقُرْآنِ أَنَّ مَنْ

وَقَدْ سُئِلَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ عَلَى وَجْهِ آخَرَ آكَدَ مِنَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ:

قِيلَ: إِذَا كَانَ مَنْ ظَهَرَ الْقُرْآنَ عَلَى يَدَيْهِ لَمْ يَدَّعِهِ لِنَفْسِهِ، وَلَا قَالَ إِنَّهُ مِنْ كَلَامِهِ، بَلْ ذَكَرَ أَنَّ مَلَكًا أَلْقَاهُ إِلَيْهِ وَادَّعَى أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَأَنْتُمْ - قَبْلَ أَنْ يَصِحَّ إِعْجَازُ الْقُرْآنِ وَوَجْهُ دَلَالَتِهِ عَلَى النَّبُوءَةِ - تُجَوِّزُونَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فِعْلَ الْقَبِيحِ؛ لِأَنَّكُمْ إِنَّمَا تَرْجِعُونَ فِي عِصْمَتِهَا إِلَى الْكِتَابِ. وَلَا عِلْمَ لَكُمْ أَيْضًا بِمَقْدَارِ فَصَاحَةِ الْمَلَائِكَةِ وَنَهَائِيَّةِ مَا يَتَقَدَّرُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْكَلَامِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ قَطْعُكُمْ عَلَى أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى، مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ؟ وَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّ الْمَلَكَ الَّذِي أَتَى بِهِ صَادِقٌ فِي دَعْوَاهُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَلَعَلَّهُ مِنْ كَلَامِهِ، وَإِنْ فَارَقَ كَلَامَ الْبَشَرِ؟!

وَقَدْ قَامَ هَذَا السُّؤَالُ بِالْقَوْمِ وَقَعَدَ، وَذَهَبَ بِهِمْ كُلُّ مَذْهَبٍ، وَتَعَاطَوْا فِي الْجَوَابِ عَنْهُ طُرُقًا، كُلُّهَا غَيْرُ صَحِيحٍ وَلَا مُسْتَمَرٍّ.

وَنَحْنُ نَذَكُرُ مَا أَجَابُوا بِهِ، وَمَا يُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ بِهِ مِمَّا لَمْ يَذْكُرُوهُ، وَنَتَكَلَّمُ بِمَا عِنْدَنَا فِيهِ^(١):

→ لَمْ يَقُلْ فِي جِهَتِهِ مَا اخْتَرْنَاهُ مِنَ الصَّرْفَةِ يُلْزِمُهُ سَوَالَانِ لَا جَوَابَ عَنْهُمَا إِلَّا لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى الصَّرْفَةِ.

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَقَالَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ مِنْ فِعْلِ بَعْضِ الْجِنِّ أَلْقَاهُ إِلَى مَدَّعِي النَّبُوءَةِ، وَخَرَقَ بِهِ عَادَتَنَا، وَقَصَدَ بِنَا إِلَى الْإِضْلَالِ لَنَا وَالتَّلْبِيسِ عَلَيْنَا، وَلَيْسَ يُمْكِنُ أَنْ يُدَّعَى الْإِحْاطَةُ بِمَبْلَغِ فَصَاحَةِ الْجِنِّ وَأَنَّهَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَجَاوَزَ عَنْ فَصَاحَةِ الْعَرَبِ، وَمَعَ هَذَا التَّجْوِيزِ لَا يَحْصُلُ الثَّقَةُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْمُؤَيَّدُ بِالْقُرْآنِ لِرَسُولِهِ ﷺ.

(١) قَالَ الْمَصْنُفُ رحمته الله فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٨٦: «وَقَدْ يُمْكِنُ إِيرَادُ مَعْنَى هَذَا السُّؤَالِ عَلَى وَجْهِ آخَرَ، فَيُقَالُ: إِنَّ مُحَمَّدًا رحمته الله لَمْ يَدَّعِ فِي الْقُرْآنِ أَنَّهُ كَلَامُهُ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ أَنَّ مَلَكًا هَبَطَ بِهِ إِلَيْهِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَلَكُ كَاذِبًا فِيهِ عَلَى رَبِّهِ، وَأَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ الَّذِي نَزَلَ بِهِ مِنْ كَلَامِهِ لَا مِنْ كَلَامِ مَخَالِقِهِ؛ فَإِنَّ عَادَةَ الْمَلَائِكَةِ فِي الْفَصَاحَةِ مِمَّا لَا نَعْرِفُهُ، وَعَصَمَةُ

مما أُجيبَ به عنه، أن قالوا:

قد ثبت أن القديم تعالى حكيم لا يجوزُ عليه استفسادُ خلقه ولا التلّيسُ على عبّاده، فلو مكّن الجنّ أو الملائكةَ ممّا ذكرتموه، لكانَ نهايةَ الاستفسادِ والتّضليلِ للمكلفين. وفي ثبوتِ حكمته دلالةٌ على أنّه يمتنعُ ما طعنتم به، ولا يُمكنُ منه^(١). وليس الأمرُ في الاستفسادِ والتّضليلِ هو أن يُلطّفَ في القبيحِ، أو يسلُبَ المكلفين الطّريقَ إلى الفرقِ بين الحُجّةِ والشبهة، والدّلالةِ وما ليس بدلالةٍ. فأما المنعُ مِنَ الشبهاتِ وفعلُ القَبائحِ، فغيرُ واجبٍ عليه تعالى في دارِ المحنةِ والتكليفِ، مِنْ حيثُ كانَ في المنعِ عن ذلك دَفْعٌ لهما. وليس يَجِبُ - إذا كانَ تعالى لا يَفْعَلُ الشبهاتِ - أن يَمْنَعَ منها ويحوّلَ بين فاعِلِها وبينها، كما لا يَجِبُ إذا لم يَفْعَلِ القبيحَ أن يَمْنَعَ منه. والاستفسادُ في هذا الموضعِ منسوبٌ إلى مَنْ أظهرَ ما ليس بمُعْجَزٍ على يَدِ مَنْ ليس برَسُولٍ، ولا يجوزُ نسبُهُ إلى الله تعالى^(٢).

→ الملائكة قبل العلم بصحة القرآن والنبوة لا يمكن معرفتها، فالسؤال متوجّه على ما ترويه.

وقد حكينا في كتابنا المشار إليه طرقاً كثيرة لمخالفينا سلوكها في دفع هذا السؤال، وبيّنا فسادها بما بسطناه و انتهينا فيه إلى أبعد الغايات.

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٦: «قالوا: إن هذا استفسادٌ للمتكلمين، وحكمته تعالى تقتضي المنع من الاستفساد».

(٢) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٦: «وهذا غيرُ صحيح، لأنّ الذي يمنعه أن يفعل الله تعالى الاستفساد، فأما أن يمنعه منه فليس بواجبٍ، لأنّ هذا يوجبُ أن يمنعه الله تعالى كلّ ذي شبهةٍ من شبهته، وأن لا يَمَكُنَ المتعبدين المنحرفين (المُشعبِذين الممخرفين) من شيء دخلت منه شبهةٌ على أحدٍ. وقد علمنا أنّ المنع من الشبهات وفعل

وَمَنْ انْفَسَدَ بِهِ وَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ أَمْرُهُ، فِيمَنْ قَبِلَ تَقْصِيرَهُ أَتَى؛ لَأَنَّهُ لَوْ شَاءَ أَنْ يَنْظَرَ
لَعَلِمَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمُعْجَزِ فِي الْحَقِيقَةِ وَغَيْرِهِ؛ فَإِنْ مَا يُجَوِّزُ الْعَقْلُ وَقُوَّةَ مَنْ يَجُوزُ أَنْ
يَفْعَلَ الْقَبِيحَ، لَا يَصِحُّ إلْحَاقُهُ بِالْمُعْجَزَاتِ.

وَنَحْنُ نَنْقُضُ هَذَا الْمَعْنَى عِنْدَ مُتَاقِضَتِنَا لِصَاحِبِ الْكِتَابِ الْمُلَقَّبِ بِـ «الْمُغْنِي»،
فَلِذَلِكَ أَخَرْنَا بَسْطَ الْكَلَامِ فِيهِ هَاهُنَا.

طريقة أخرى

قد أُجِيبَ عَنْهُ، بِأَنْ قِيلَ:

إِنَّ الْمُرَاعَى فِي دَلَالَةِ الْمُعْجَزِ عَلَى التَّبَوُّةِ خَرَقُ الْعَادَةِ، وَظُهُورُ مَا لَوْ لَمْ يَكُنِ
الْمُدَّعِي صَادِقًا لَمْ يَظْهَرْ. وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ فِي ظُهُورِ الْقُرْآنِ - عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ظَهَرَ
عَلَيْهِ - خَرَقًا لِلْعَادَةِ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي كَوْنِهِ خَارِقًا لَهَا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ
تَعَالَى، أَوْ مِنْ فِعْلِ بَعْضِ مَلَائِكَتِهِ. وَإِنَّمَا دَلٌّ إِذَا كَانَ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي
ذَكَرْنَاهُ - وَهُوَ خَرَقُ الْعَادَةِ - فَيَجِبُ أَنْ يَدُلَّ وَإِنْ كَانَ مِنْ فِعْلِ الْمَلَكِ؛ لِاتِّفَاقِهِمَا فِي
وَجْهِ الدَّلَالَةِ. وَبَطْلٌ أَنْ يَكُونَ التَّجْوِيزُ الَّذِي ذَكَرَ قَادِحًا فِي إِعْجَازِهِ (١).

وَهَذَا فِي نَهَايَةِ الضَّعْفِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي يَكُونُ مُعْجَزًا وَدَالًّا عَلَى صِدْقِ مَنْ
ظَهَرَ عَلَيْهِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ شَرَائِطَ:

→ القُبَاحُ فِي دَارِ التَّكْلِيفِ غَيْرُ وَاجِبٍ. وَلَيْسَ يَجِبُ إِذَا كَانَ تَعَالَى لَا يَسْتَفْسِدُ أَنْ يَمْنَعَ مِنَ
الِاسْتِفْسَادِ، كَمَا لَا يَجِبُ إِذَا لَمْ يَفْعَلِ الْقَبِيحَ أَنْ يَمْنَعَ مِنْهُ فِي دَارِ التَّكْلِيفِ.

(١) قَالَ الْمَصْنُفُ رحمته فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٨٨: «قَالُوا: إِنَّهُ لَا فَرْقَ فِي خَرَقِ الْعَادَةِ بِالْقُرْآنِ
وَدَلَالَتِهِ عَلَى الْإِعْجَازِ، بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى، أَوْ مِنْ فِعْلِ الْمَلَائِكَةِ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا
دَلٌّ إِذَا كَانَتْ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى لَخَرَقِ الْعَادَةِ، لَا لَأَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى، فَيَجِبُ أَنْ يَدُلَّ وَإِنْ كَانَ
مِنْ فِعْلِ الْمَلِكِ، لِلِاشْتِرَاكِ فِي خَرَقِ الْعَادَةِ».

أحدها: أَنْ يَكُونَ خَارِقاً لِلْعَادَةِ.

ثُمَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى.

ثُمَّ يَكُونَ وَاقِعاً مَوْقِعَ التَّصْدِيقِ لِلْمُدَّعِي، قائماً مقامَ القَوْلِ لَهُ: إِنَّكَ صَادِقٌ. فليس خَرَقَ الْعَادَةِ وَحْدَهُ هُوَ الْمُعْتَبَرُ؛ لِأَنَّ الْإِخْلَالَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الشُّرُوطِ - مع ثُبُوتِ خَرَقِ الْعَادَةِ - كَالْإِخْلَالِ بِخَرَقِ الْعَادَةِ دُونَ مَا ذَكَرْنَاهُ؟

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُسْتَدِلَّ مَتَى لَمْ يَقْطَعْ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْمَصْدَقُ لَهُ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُجَوِّزاً وَقَوَعَ التَّصْدِيقُ مِنْ بَعْضِ مَنْ يَجُوزُ مِنْهُ فِعْلُ الْقَبِيحِ، وَلَا يُؤْمَنُ مِنْ جِهَتِهِ تَصْدِيقُ الْكَذَّابِ، وَمَعَ التَّجَوُّزِ لِذَلِكَ لَا يَحْسُنُ مِنْهُ تَصْدِيقُ الْمُدَّعِي، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ.

وَلَمْ يَدُلَّ الْفِعْلُ الْوَاقِعُ مِنْ جِهَتِهِ تَعَالَى عَلَى الثَّبُوتِ، إِذَا كَانَ خَارِقاً لِلْعَادَةِ مِنْ حَيْثُ خَرَقُهَا فَقَطْ، عَلَى مَا تَوَهَّمُوهُ فِي الْجَوَابِ، بَلْ بَأَنْ تَكَامَلَ لَهُ الشَّرْطَانِ جَمِيعاً^(١).

وَقَوْلُهُمْ: لَا فَرْقَ فِي بَابِ خَرَقِ الْعَادَةِ - بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ مِنْ

(١) قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٨٨: «إِنْ خَرَقَ الْعَادَةَ غَيْرَ كَافٍ إِذَا جَوَّزْنَا أَنْ يَخْرِقَهَا غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى مَتَى يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ وَيُصَدِّقَ الْكَذَّابَ، وَإِنَّمَا دَلَّ خَرَقَ الْعَادَةِ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى لِأَنَّنَا نَأْمَنُ فِيهِ وَقَوَعَهُ عَلَى وَجْهِ يَقِيحٍ. وَإِذَا كُنَّا نَجُوزُ عَلَى الْمَلَائِكَةِ - قَبْلَ الْعِلْمِ بِصَحَّةِ النُّبُوَّةِ - أَنْ يَفْعَلُوا الْقَبِيحَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْرِيَ تَصْدِيقُهُمْ لِمَنْ يَصَدِّقُوهُ، وَإِنْ خَرَقَ الْعَادَةَ، مَجْرَى مَا يَفْعَلُهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ.

وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ مَا نَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مِنْ فَعْلَانَا، وَبَيْنَ مَا نَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مِنْ فَعْلِ جَنَّتِي أَوْ مَلَكٍ فِي ارْتِفَاعِ دَلَالَتِهِ عَلَى النُّبُوَّةِ؟ وَهَلْ كَانَ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ فَعْلَانَا غَيْرَ دَالٍّ عَلَى النُّبُوَّةِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ جَازَ أَنْ نَفْعَلَ الْقَبِيحَ وَنُصَدِّقَ الْكَذَّابَ؟ وَهَذَا بَعِينُهُ قَائِمٌ فِيمَا نَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مِنْ فَعْلِ جَنَّتِي أَوْ مَلَكٍ، وَإِنْ خَرَقَ الْعَادَةَ إِذَا جَوَّزْنَا أَنْ يَخْرِقَهَا مَنْ لَا يُؤْمَنُ مِنْهُ فِعْلُ الْقَبِيحِ».

فعلِ الملك - صحيح، غير أن الفرق وإن لم يكن بينهما من هاهنا فهو حاصل بينهما في الدلالة على الصديق التي هي مقصودنا.

فأما قولهم في أول الكلام: إن المراءى خرق العادة، وظهور ما لو لا صدق المدعي لم يظهر؛ فهو المطلوب، ولكن لا سبيل إليه مع (تجويز أن يقع) (١) التصديق ممن لا يؤمن منه فعل القبيح؛ لأن مع التجويز لا نأمن أن يكون المدعي غير صادق، وإن ظهر الفعل المخصوص على يده.

وإنما نأمن ذلك ونقطع على أن ظهوره يدل على الصديق وأنه لولا صدقه لم يظهر، إذا علمناه من فعل الحكيم الذي لا يقع منه القبايح، جل وتعالى علواً كبيراً. ونحن نزيد في استقصاء الكلام على هذا الموضع فيما بعد، فقد تعلق به صاحب الكتاب الذي قدّمنا ذكره، وعذنا بتتبعه.

طريقة أخرى

وقد أجيب عنه:

بأن العلم حاصل لكل عاقل بأن النبي ﷺ هو الآتي بهذا القرآن والمظهر له، على حدّ حصول العلم بوجوده ﷺ، ودعائه إلى الله تعالى، وتحذيره العرب بالآياتين بيثلي ما أتى به.

وإذا كان ما اعتراض به من سؤال الجن يوجب رفع العلم الذي ذكرناه، وجب أطراحه. وليس هذا بشيء؛ لأن الذي وقع العلم به وارتفع الشك فيه هو أن القرآن لم يسمع إلا من النبي ﷺ، ولم يظهر لنا إلا من جهته.

فأما العلم بأنه من فعله أو أنه لم يأخذه من غيره، فليس معلوماً (٢)، بل

(١) في الأصل: التجويز أن وقوع، وما أثبتناه مناسب للسياق.

(٢) في الأصل: معناً، والظاهر ما أثبتناه.

المعلوم لنا خلافه؛ لأنه عليه السلام قد نفى أن يكون من كلامه، وخبرنا بأنه لقنه من ملك، هو رسول الله.

وفي هذا تأكيد الشبهة على طريقة خصومنا؛ لأن للمخالف أن يقول: اعملوا على أني سلمت أنه ليس من كلامه، من أين لكم أن الملك الذي ألقاه إليه وأدعى أنه رسول الله صادق؟ ولعله لم يأت عن أمر الله ولا برساليته، فيعود الأمر إلى السؤال الذي ذكرناه في صدر هذا الفصل، ويحتاج في الجواب عنه إلى غير ما ذكرناه.

طريقة أخرى

. و ربما أجاب بعضهم بأن يقول:

إنما ثبت وجود الجن بعد ثبوت نبوة نبينا ﷺ؛ لأننا من جهته علمنا وجودهم، فكيف يصح القدح في النبوة بما لا يصح إلا بعد صحتها؟
و هذا في غاية الزكاكه؛ لأن السؤال الذي أوردناه لا يفتقر في لزمه إلى القطع على وجود الجن وإثبات كونهم^(١)، بل لو سلم أن جهة العلم بوجود الجن هي قول نبينا ﷺ، وما وردت به شريعتنا لكان الكلام لازماً؛ لأن العقل لا بد أن يكون مجوزاً لأن يكون لله تعالى خلق هم جن، ولو لا أن ذلك جائز في العقل لما صح ورود الشرع به؛ لأن الشرع لا يرد بإثبات ما يحيله العقل. وإذا جاز ذلك في العقل لزم الكلام.

و قال المخالف: إذا جاز في عقولكم أن يكون لله تعالى خلق غائبون عن أبصاركم، لا تبلغكم أخبارهم، ولا تحيطون علماً بمبلغ قواهم وعلوهم - كما

(١) أي كينونتهم و وجودهم.

تَدْعُونَ الإِحَاطَةَ بِذَلِكَ فِي الْإِنْسِ - فَلَعَلَّ بَعْضَهُمْ صَنَعَ هَذَا الْكِتَابَ وَأَظْهَرَهُ عَلَى يَدِ مَنْ ظَهَرَ مِنْ جِهَتِهِ!

وَبَعْدُ، فَإِنَّ الْقَطْعَ عَلَى وُجُودِ الْجِنِّ لَيْسَ مَوْقُوفاً عَلَى شَرِيعَتِنَا كَمَا ظَنُّوهُ، بَلْ هُوَ مَوْجُودٌ فِي شَرِيعَةِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ وَالْمَانَوِيَّةِ. وَجَمِيعُ طَوَائِفِ النَّبَوِيَّةِ تَعْتَقِدُ أَيْضاً وُجُودَهُمْ، فَشَهْرُهُ ذَلِكَ - فَيَمَنُ ذَكَرْنَاهُ - تُغْنِي عَنْ إِقَامَةِ دِلَالَةٍ عَلَيْهِ.

وَفِي الْجُمْلَةِ، فَإِنَّ مَنْ كَانَ يُنْبِئُ الْجِنَّ - مِنْ طَوَائِفِ النَّاسِ - قَبْلَ شَرِيعَتِنَا، أَكْثَرُ مِمَّنْ كَانَ يَنْفِيهِمْ، فَكَيْفَ يَدَّعِي أَنَّ إِنْبَاءَتَهُمْ مَوْقُوفٌ عَلَى شَرِيعَتِنَا، لَوْلَا الْعُقْلَةُ؟!

طَرِيقَةُ أُخْرَى

وَمِمَّا قِيلَ فِي الْجَوَابِ عَمَّا أوردناه:

إِنَّ الْقُرْآنَ لَوْ كَانَ مِنْ فِعْلِ الْجِنِّ لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ عَقَلَانِهِمْ، أَوْ مِنْ فِعْلِ دَوِي النَّقْصِ مِنْهُمْ؛ فَإِنَّ كَانَ مِنْ جِهَةٍ نَاقِصِيهِمْ وَمَنْ لَيْسَ بِكَامِلِ الْعَقْلِ مِنْهُمْ، فَيَجِبُ أَنْ يَظْهَرَ فِيهِ الْاِخْتِلَالُ وَالنَّشَاوَتُ؛ لِوُجُوبِ ظُهُورِ ذَلِكَ فِي أَفْعَالِ دَوِي النَّقْصِ.

وَإِنْ كَانَ مِنْ فِعْلِ الْعَقَلَاءِ لَمْ يَخْلُ أَنْ يَكُونَ فَعْلُهُ الْمُؤْمِنُونَ وَمِنْهُمْ، أَوْ الْكُفَّارُ الْفَاسِقُونَ.

وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِعْلاً لِلْمُؤْمِنِينَ، وَالْمَقْصُودُ بِهِ التَّلْيِيسُ عَلَى الْمَكْلُفِينَ وَالْإِضْلَالُ لَهُمْ، وَإِدْخَالُ الشُّبُهَةِ عَلَيْهِمْ.

وَلَوْ كَانَ مِنْ فِعْلِ كُفَّارِهِمْ لَوَجِبَ أَنْ يُعَارِضَهُ الْمُؤْمِنُونَ، وَيَتَوَلَّوْا إِظْهَارَ مِثْلِهِ عَلَى يَدِ مَنْ يُزِيلُ عَنِ النَّاسِ الشُّبُهَةَ بِهِ، وَذَلِكَ مِنْ أَكْبَرِ قُرْبِهِمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. وَإِذَا قَسَدَتْ كُلُّ هَذِهِ الْأَقْسَامِ بَطَلَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ صَنِيعِ الْجِنِّ عَلَى وَجْهِهِ.

فَيَقَالُ لِمَنْ تَعَلَّقَ بهذا: لَيْسَ يَجِبُ لو كَانَ مِنْ فِعْلِ النَّاقِصِ عَنْ كَمَالِ الْعَقْلِ أَنْ يَظْهَرَ فِيهِ الاضطرابُ والتفاوتُ كما ظَنَنْتُ؛ لِأَنَّ الْحِذْقَ بِأَكْثَرِ الصَّنَائِعِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى كَمَالِ الْعَقْلِ وَوُفُورِهِ، وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ فِي الصَّنِيعَةِ الْمَخْصُوصَةِ إِلَى الْعِلْمِ بِهَا، فَلَيْسَ يَضُرُّهَا - مع وجودِ الْعِلْمِ بِهَا - فَقْدُ الْعُلُومِ الَّتِي هِيَ الْعَقْلُ، وَلِهَذَا نَجِدُ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْحِذْقِ بِالصَّنَائِعِ وَالتَّقَدُّمِ فِيهَا بُلْهًا [غَيْرَ] عَقْلَاءَ، وَيُقْطَعُ فِي أَكْثَرِهِمْ عَلَى خُرُوجِهِ مِنْ جُمْلَةِ الْمَكْلَفِينَ، وَبُعْدِهِ عَنْ كَمَالِ الْعَقْلِ!

فَمِنْ أَيْنَ لَكَ أَنَّ فَقْدَ التَّفَاوُتِ وَالِاخْتِلَالِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ فِعْلِ خَارِجٍ عَنِ الْكَمَالِ؟ ثُمَّ مِنْ أَيْنَ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْجَنِّ لَا يَقَعُ مِنْهُمْ اسْتِفْسَادٌ لَنَا وَتَلْبِيسٌ عَلَيْنَا، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْمَعَاصِي وَالْفُسُوقِ؟

وَأَكْثَرُ مَا فِي هَذَا الْفِعْلِ أَنْ يَكُونَ مَعْصِيَةً لِلَّهِ تَعَالَى، وَالْإِيمَانُ غَيْرُ مَانِعٍ مِنْ ذَلِكَ، سِوَاءٍ [مِنْ] قَبْلِ مَذْهَبِ أَصْحَابِ الْإِحْبَاطِ^(١)، أَوْ مَذْهَبِ مَنْ نَفَاهُ؛ لِأَنَّهُ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ مَعًا جَائِزٌ أَنْ يَعِصِيَ الْمُؤْمِنُ. وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي زَوَالِ ثَوَابِ إِيمَانِهِ بِالْمَعْصِيَةِ، أَوْ ثُبُوتِهِ مَعَهَا.

ثُمَّ مِنْ أَيْنَ أَنَّ كُفَّارَ الْجَنِّ لو كَانُوا صَنَعُوهُ لَوْجِبَ أَنْ يُعَارِضَهُ الْمُؤْمِنُونَ؟! وَهَذَا إِنَّمَا يَتَبَيَّنُ لَكَ بَعْدَ ثُبُوتِ أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ مُؤْمِنِي الْجَنِّ لَا بُدَّ أَنْ يَتِمَكَّنُوا مِنَ الْفَصَاحَةِ الَّتِي يَتِمَكَّنُ كُفَّارُهُمْ

(١) الْإِحْبَاطُ يُرَادُ بِهِ خُرُوجُ الثَّوَابِ وَالْمَدْحِ الْمُسْتَحَقِّينَ بِثَوَابٍ وَمَدِيحٍ، عَنْ كَوْنِهِمَا مُسْتَحَقِّينَ بِذِمٍّ وَعِقَابٍ أَكْثَرَ مِنْهَا لِغَاوِلِ الطَّاعَةِ.

وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَنَّ الْكُفْرَ يَزِيلُ اسْتِحْقَاقَ ثَوَابِ الطَّاعَاتِ السَّابِقَةِ، وَالْإِيمَانُ يَزِيلُ اسْتِحْقَاقَ الْعِقَابِ السَّابِقِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي أَنَّهُ هَلْ يَجُوزُ اجْتِمَاعُ اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُحِيطَ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ أَمْ لَا؟ فَمَنْ يَذْهَبُ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ اجْتِمَاعِ الِاسْتِحْقَاقَيْنِ يَقُولُ بِالْإِحْبَاطِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَشَاعِرَةِ وَجُمْهُورِ الْمُعْتَزِلَةِ. وَالْإِمَامِيَّةُ عَلَى خِلَافِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ أَنَّ الْعِقَابَ الطَّارِئَ لَا يُحِيطُ الثَّوَابُ الْأَوَّلُ،

منها، حتى لا يزيدوا في ذلك عليهم.

والآخر: (أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ يُخْلَوْا) ^(١) بالواجب عليهم.

فكُلُّ واحدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ لَا سَبِيلَ لَكَ إِلَى إِبَاتِهِ.

أَمَّا الرَّجْعُ الْآخَرُ: فَقَدْ بَيَّنَّا مَا فِيهِ، وَقُلْنَا: إِنَّ الْإِيمَانَ لَا يَمْنَعُ مِنْ مُوَاقَعَةِ الْمَعَاصِي، فَكَذَلِكَ هُوَ غَيْرُ مَانِعٍ مِنَ الْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ؛ لِأَنَّ الْإِخْلَالَ بِالْوَاجِبِ ضَرْبٌ مِنَ الْمَعَاصِي.

وَأَمَّا الْأَوَّلُ: فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَخْتَصَّ الْعِلْمُ بِالْفَصَاحَةِ بِالْجِيلِ الَّذِينَ هُمْ كَافِرُونَ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْمِهْنِ وَالصَّنَائِعِ قَدْ يَخْصُ قَبِيلاً دُونَ قَبِيلٍ وَجَيْلاً دُونَ جَيْلٍ، وَلَيْسَ يَجِبُ فِي ذَلِكَ الشُّمُولُ وَالْعُمُومُ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْعِلْمَ بِالْفَصَاحَةِ قَدْ اخْتَصَّ بِهِ الْعَرَبُ دُونَ الْعَجَمِ، ثُمَّ قَبَائِلُ مِنَ الْعَرَبِ دُونَ قَبَائِلَ، ثُمَّ سُكَّانُ دِيَارٍ مَخْصُوصَةٍ دُونَ غَيْرِهَا، وَضُرُوبٌ مِنَ الصَّنَائِعِ كَثِيرَةٌ قَدْ اخْتَصَّ بِعِلْمِهَا قَوْمٌ، حَتَّى لَمْ يَسْتَعْدَّهُمْ، لَوْ شِئْنَا عَدَدْنَاهَا؟

وَإِذَا جَازَ هَذَا، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ تَكُونَ الْفَصَاحَةُ - أَوْ هَذَا الضَّرْبُ مِنْهَا - إِنَّمَا اخْتَصَّ بِهِ طَوَائِفُ مِنَ الْجِنِّ كَافِرُونَ، وَلَمْ يَتَّفَقْ أَنْ يَكُونَ فِي جُمْلَتِهِمْ مُؤْمِنٌ؟! وَجَوَّازُ ذَلِكَ كَافٍ فِيْمَا أَوْزَدْنَاهُ؛ فَقَدْ صَحَّ ضَعْفُ التَّعَلُّقِ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

وَمِمَّا قِيلَ فِي الْجَوَابِ عَنْهُ:

إِنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ فِعْلِ الْجِنِّ أَوْ فِي مَقْدُورِهِمْ لَوَجَبَ مَعَ تَحْدِيثِهِمْ بِهِ وَتَقْرِيعِهِمْ بِالْعَجْزِ عَنْهُ أَنْ يَأْتَفُوا، فَيُظْهِرُوا أَمثَالاً عَلَى سَبِيلِ الْمُعَارَضَةِ.

وَلَوْ جَازَ أَنْ يُمَسِّكُوا عَنْ ^(٢) الْمُعَارَضَةِ، وَإِظْهَارِ مَا يَكْدُلُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِمْ

(١) فِي الْأَصْلِ: أَنَّهُمْ لَأُخْلَوْا، وَمَا أُثْبِتْنَاهُ مَنَاسِبَ لِلْسِّيَاقِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: مِنْ، وَالْمَنَاسِبُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

و منقولٌ من عندهم لجازٍ مثلُ ذلك في العَرَبِ؛ فكُنَّا لا نأمنُ أن يكونَ أكثرُ العَرَبِ قَادِرِينَ على المُعَارَضَةِ مُسَمِّكِينَ منها، وإنْ كَانَتْ لَمْ تَقْعْ مِنْهُمْ.

فلَمَّا فَسَدَ ذلك في العَرَبِ - مِن حَيْثُ عَلِمْنَا أَنَّ التَّحْدِي لا بُدَّ أَنْ يَبْعَثَهُمْ عَلَى إِظْهَارِ مَا عِنْدَهُمْ، بل و على تَطَلُّبِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُمْ - وَجَبَ مِثْلُهُ فِي الْجَنِّ لَوْ كَانَتْ قَادِرَةً عَلَى مِثْلِ الْقُرْآنِ؛ لَعُمُومِ التَّحْدِي لِلْكَلِّ وَ تَوَجُّهُهِ إِلَى الْجَمِيعِ، لا سِيَّما وَالْقُرْآنُ مُصَحِّحٌ لِدَعْوَةٍ مَنِ نَهَى عَنْ اتِّبَاعِ الشَّيَاطِينِ وَ الْاِغْتِرَارِ بِهِمْ، وَ أَمَرْنَا بِالِاسْتِعَاذَةِ مِنْهُمْ وَ الْبَرَاءَةِ مِنْ أَفْعَالِهِمْ.

و هذا كَلَامٌ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ عَنِ الصَّوَابِ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نُوَجِّبُ فِي الْعَرَبِ الْمُسَارَعَةَ إِلَى الْمُعَارَضَةِ لَوْ كَانُوا قَادِرِينَ عَلَيْهَا، مِن حَيْثُ عَلِمْنَا تَوَفُّرَ دَوَائِعِهِمْ إِلَيْهَا، وَ أَنَّهُمْ قَدْ قَارَبُوا حَدَّ الْإِلْجَاءِ^(١) إِلَى فِعْلِهَا. وَ وَجَهُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَلَهُمْ عَلَى مُقَارَقَةِ أَدْيَانِهِمْ، وَ خَلَعَ آلِهَتِهِمْ، وَ تَعَطَّلَ رِيَاسَتَهُمْ وَ عِبَادَتَهُمْ، وَ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ جَرَّتْ بِهِ عَادَاتُهُمْ مِنَ الْمَأْكَلِ وَ الْمَشَارِبِ وَ الْمَنَاقِحِ وَ وُجُوهِ الْمُتَصَرِّفَاتِ، وَ أَلَزَمَهُمْ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَ الْكُلْفِ مَا يَشْقُ عَلَى نَفْسِهِمْ، وَ يَثْقُلُ عَلَى طِبَاعِهِمْ. هذا، إِلَى تَعْجِيزِهِ لَهُمْ فِيمَا كَانَ إِلَيْهِ انْتِهَاءُ فَخْرِهِمْ، وَ بِهِ عَلُوُّ كَلِمَتِهِمْ مِنَ الْقَصَاحَةِ الَّتِي كَانَتْ مَقْصُورَةً عَلَيْهِمْ، وَ مُسَلَّمَةً إِلَيْهِمْ. وَ لَيْسَ هَذَا - وَ لَا شَيْءٌ مِنْهُ - مَوْجُوداً فِي الْجَنِّ، فَيُحْمَلُ حَالُهُمْ عَلَى الْعَرَبِ!

و أَمَّا التَّحْدِي وَ التَّقْرِيعُ فَإِنَّمَا يَأْتِي مِنْهُمَا مَنْ أَثَّرَ فِي حَالِهِ وَ حَظَّ مِنْ مُنْزِلَتِهِ، فَيُبَادِرُ إِلَى الْمُعَارَضَةِ إِشْفَاقاً مِنَ الضَّرْرِ النَازِلِ بِهِ. فَأَمَّا مَنْ لَا يُشْفِقُ مِنْ تَغْيِيرِ حَالِهِ، وَ انْخِفَاضِ مَرْتَبَتِهِ عِنْدَنَا، وَ لَيْسَ مُخَالِطاً لَنَا فَيَحْفِلُ بِذَمِّنَا أَوْ مَدْحِنَا، فَلَيْسَ يَجِبُ فِيهِ شَيْءٌ مِمَّا أَوْجَبْنَاهُ فِي غَيْرِهِ.

(١) أي الاضطرار والإكراه على فعل الشيء..

و لا ضَرَرَ أيضاً على الجنِّ في التَّهْيِ عن اتِّباعِهِمْ، واستِماعِ غُرُورِهِمْ^(١).
ولو سُلِّمَ في ذلك ضَرَرًا، لكانَ ما يَعودُ على الجنِّ - مِنَ الشَّرِّفِ وَ شِفَاءِ الْغَيْظِ،
بإِدخالِ الشُّبْهَةِ عَلَيْنَا، وَ نُفُوذِ حِيلَتِهِمْ وَ مَكِيدَتِهِمْ فِينَا - يَزِيدُ عَلَيْهِ وَ يُوفِي، مِنْ حَيْثُ
كَانَ فِي طِبَاعِهِمْ عِدَاوَةُ الْبَشَرِ وَ السَّعْيُ فِي الإِضْرابِ بِهِمْ. وَ الضَّرَرُ الْيَسِيرُ قَدْ يَتَحَمَّلُ
فِي مِثْلِ ما ذَكَرْنَاهُ، وَ هَذَا كَافٍ.

طريقة أخرى

و ممَّا ذَكَرَ فِي جَوَابِهِ:

أَنَّ الْقُرْآنَ لو جَازَ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ الْجِنِّ وَ ممَّا يَتِمَكَّنُ مِنْ إلْقَائِهِ إلَيْنَا وَ إظهارِهِ
عَلَى يَدِ بَعْضِنَا لكَانَتِ الْعَرَبُ تُواقِفُ عَلَى ذلكِ النَّبِيِّ ﷺ، وَ تَحْتَجُّ بِهِ عَلَيْهِ،
وَ تَقُولُ لَهُ: ما أَتَيْتَنَّا بِهِ وَاحْتَجَجْتَ عَلَيْنَا بِالْعَجَزِ عَنْهُ لَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ
رَبِّكَ عَلَى جِهَةِ التَّصْدِيقِ لَكَ؛ لِأَنَّ الْجِنَّ جَائِزٌ أَنْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، فلا أَمَانَ لَنَا مِنْ أَنْ
يَكُونَ مِنْ فِعْلِهِمْ. وَ إِنَّمَا أَلْفَوْهُ إِلَيْكَ طَلَبًا لإِدخالِ الشُّبْهَةِ عَلَيْنَا، فلا نُبُوَّةَ لَكَ بِذلكِ،
وَ لا فَضِيلَةَ! ^(٢)

وَ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَغْفُلُوا عَنِ الْاحتِجَاجِ بِمِثْلِ هَذَا - لو كانَ جَائِزًا - مَعَ عِلْمِنَا
بِتَغَافُلِهِمْ فِي رَفْعِ أَمْرِهِ ﷺ إِلَى كُلِّ باطلٍ، وَ طَرَحِهِمْ أَنْفُسَهُمْ كُلَّ مَطَرَحٍ.
وَ الْحَازِمُ الْعَاقِلُ لا يَعْدِلُ عَنْ أَقْوَى الْحُجَّتَيْنِ وَ أَوْضَحِ الطَّرِيقَتَيْنِ، إِلَى الْأَضْعَفِ

(١) أي جهالاتهم.

(٢) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٩٢: «و ممَّا أَجابَ بِهِ الْقَوْمُ عَنْ سِوَالِ الْجِنِّ: أَنَّ الْقُرْآنَ لو كانَ مِنْ فِعْلِ الْجِنِّ لَوَاقَفَتِ الْعَرَبُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى ذلكِ، وَ لَقَالَتْ لَهُ: لَيْسَ فِي عَجْزِنَا مِنْ مِقابِلَتِكَ دَلِيلٌ عَلَى نُبُوَّتِكَ»، لِأَنَّهُ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ الْجِنُّ أَلْفَتَهُ إِلَيْكَ!.

الأغمض، والجميع مُعرض له (١).

وإذا كنّا قد أحطنا علماً بأنّ ذلك ما لم يحتجّ به العرب، ولم يتفوّهوا (٢) بشيء منه، قطعنا على أنّه لم يكن.

وهذا أضعف من كثير ممّا تقدّم؛ لأنّه يُوجب أن تكون العرب عارفةً بكلّ شبهة يمكن إيرادها في إعجاز القرآن، حتّى لا يخطر ببال أحدٍ من المتكلمين شيء في هذا المعنى إلّا وقد سبق خطوره لهم. وقد علمنا أنّ ذلك ليس بواجب (٣).

[و] لو كان مثل هذا الاحتجاج صحيحاً لوجب أن يستعمل في الجواب عن كلّ شبهة يوردها المخالفون في القرآن، فيقال في كلّ ما يرد من ذلك:

لو كانت هذه الشبهة قادحة في إعجاز القرآن ومؤثرة في صحة دلالته على النبوة، لوجب [أن] توافّق العرب النبي ﷺ على معناها، وتُحاجّه بها، وتُجعل علمنا بفقد موافقتهم على ذلك دليلاً على بطلان التعلّق به. فيؤول الأمر إلى أن الجواب عن جميع شبهة المخالفين في القرآن واحداً لا يحتاج إلى أكثر منه، ويصير جميع ما تكلفه المتكلمون - من الأجوبة والطرق، وما خصّوا به كلّ شبهة من القدح (٤) - عيباً (٥) وفضلاً وعدولاً عن الطريق الواضح إلى الوعر الشاسع.

وإنما يحتجّ بمثل هذه الطريقة من يحتجّ بها فيما يُعلم أنّ العرب به أبصر منّا، وأهدى إلى استخراجها من جميعنا، بشروط الفصاحة ومزاتها، ومبلغ ما جرّت به

(١) كذا في الأصل. (٢) في الأصل: يتفوّه، والمناسب ما أثبتناه.

(٣) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٩٢: «وهذا من ضعيف التعلّل؛ لأنّه ليس بواجب أن تعرف العرب هذا القدح، ولا تهتدي إلى هذه الشبهة. وكم أورد المبطلون في القرآن من الشبهات التي لم تخطر للعرب ببال. ولا رأينا أحداً من المتكلمين والمحصلين جعل جواب هذه الشبهة أنّها لو كانت صحيحة لواقف عليها العرب».

(٤) في الأصل: القدم، وما أثبتناه مناسب للسياق.

(٥) وردت في الأصل: عسا - غير منقوطة - وإظهار أنّها: عيباً، أو عتّاً.

العادات فيها، وكيفية التفاضل في صناعتها^(١).

فتقول: لو كانت فضيلة القرآن في الفصاحة على سائر كلام العرب كفضيلة بعض الشعراء على غيره، أو لو كانت مرتبته في الفصاحة مما قد جرت به العادة بالبلوغ إليها - لكن باستعمال التكلف الشديد والتعمل الطويل - لوجب أن توافق العرب على ذلك وتبين عنه، وذلك إذا ادعى من ذهب في إعجازه إلى النظم أن جهة إعجازه بنظم غير مسبوق إليه.

يمكن أن يقال له: لو كان ما ظننته صحيحاً لواقفت العرب على أن ذلك ليس بمعجز، من حيث كانوا يعلمون من أنفسهم أنهم قد سبقوا إلى ضروب من النظم كثيرة، وأن حال بعض من سبق إلى بعض النظم لا يزيد على بعض في معنى السبق.

وكل هذا إنما أمكن الرجوع فيه إلى هذه الطريقة؛ لأنه مما لا بد أن يقف عليه العرب، ولأن مرجع غيرهم في العلم به إليهم، فيجعل إمساكهم عن ذكره دليلاً على أنه لم يكن، ويحيل^(٢) عليهم بما لا بد^(٣) أن يزيد حالهم فيه على حالنا، وبما إن بخفي علينا فلا بد أن يكون ظاهراً لهم.

وليس كل الشبه تجري هذا المجرى، ألا ترى أننا إذا سئلنا، فقيل: لعل القرآن وإن كان من فعل الله تعالى، فإنه لا يدل على تصديق من ظهر على

(١) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٩٢: «وإنما تحيل على العرب، وتوجب أن يوافقوا عليه فيما يختص بالفصاحة، وما يجوز فيها من التقدم والتأخر، وجهات التفاضل، وما أشبه ذلك مما المرجع فيه إليهم والمعوّل عليهم. فأمّا في الشبهات التي لا يخطر مثلها ببالهم، ولا يهتدون إلى البحث عنها، فلا معنى للحوالة عليهم بها».

(٢) وردت في الأصل: يحيل - غير منقوطة - والظاهر ما أثبتناه.

(٣) في الأصل: بالأبد، وما أثبتناه مناسب للسياق.

يديه ؛ لأنه غير مُمتنع أن يكون الله تعالى فعله لا للتصديق ، بل للمحنة و تغليظ
البلوى ، أو لوجه آخر من المصلحة .

أو قيل لنا على طريقتنا في الصرفة : اعملوا على أن الله تعالى صرف عن
معارضته القرآن ، من أين لكم أنه فعل ذلك تصديقاً للرسول ﷺ ؟
لم نفرغ إلى أن نقول : الدليل على أنه لم يرد إلا التصديق أنه لو احتمل خلافه
لواقفت العرب على ذلك ، ولقالت كيت و كيت .

وكذلك لو سئلنا ، فقيل لنا :

ما أنكرتم أن يكون القرآن غير معجز ولا دال على التصديق ؛ لأنه من جنس
مقدور البشر . والمعجز لا يكون إلا بما ينفرد الله تعالى بالقدرة عليه . وبين أن
يكون ممّا يقدر العباد على جنسه أن العرب لم تواقف عليه ، ولم تحتج به ، وأنه
لو كان بين الأمرين فرق في معنى الدلالة لوجب أن تقع منها الموافقة ، بل كنا نعدل
في الجواب عن جميع هذه الشبهة إلى ذكر ما يبطلها ، من غير أن نحيل بذلك على
غيرنا ، ولا يجري الكل مجرى واحد .

ثم يقال للمتعلق بما حكيناه : يجوز عندك أن يخطر لمن تأخر من المتكلمين أو
لبعض مخالفي الملة ، شبهة في القرآن لم تخطر للعرب ؟
فإن قال : يجوز ذلك ولا يمتنع .

قيل له : فلعل هذه الشبهة لم تخطر للعرب ، فلماذا لم يوافقوا عليها .
وإن قال : لا يجوز أن يخطر لأحد في هذا المعنى ما لم يخطر للعرب .
قيل له : ولم قلت ذلك ؟ وكيف ظننت أن العرب لا بد أن تعرف كل شيء ،
و يخطر ببالها دقيق هذا الباب و جليله ؟ !

وهذا يوجب أن يكون جميع ما زاده المتكلمون على نفوسهم من الشبهة في
القرآن و أجابوا عنه ، و كل ما استدركه بعضهم على بعض ، و قرعوه على مذاهبهم ،

ومأوا به الذُّرُوسُ^(١)، واستنقذوا فيه الأعمارَ، كان مُستَقَرًّا عِنْدَ الْعَرَبِ وَمَجْموعاً عِلْمُهُ لَهُمْ. وليس يَظُنُّ ومثل هذا الأمرِ ذُو الْعَقْلِ فَضلاً عَنْ أَنْ يَعْتَقِدَهُ.

وكَيْفَ يُتَوَهَّمُ هذا، ونحن نَعْلَمُ أَنَّ شِبْهَةَ الْجِنِّ إِنَّمَا زَادَهَا مُتَكَلِّمُو الْإِسْلَامِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ قَرِيباً، وَلَقِنَهَا مِنْهُمْ الْمُخَالَفُونَ فِي الْعِلَّةِ، وَاتَّخَذُوهَا شِبْهَةً وَعُمْدَةً. وَأَنَّهَا لَمْ تُوجَدْ فِي كُتُبٍ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَفِي جُمْلَةٍ مَا زَادُوهُ عَلَى نَفْسِهِمْ فِي الْقُرْآنِ، مَعَ مَا أَنَّهُمْ قَدْ اسْتَقْصَوْا ذَلِكَ بِجَهْدِهِمْ، وَبَحْسَبٍ مَبْلَغٍ عَلَيْهِمْ؟!

وَلَا سَمِعْتُ أَيْضاً فِيمَا تَقَدَّمَ [مَنْ] أَحَدٍ مِنَ الْمُخَالَفِينَ، مَعَ تَعَلُّقِهِمْ بِكُلِّ بَاطِلٍ وَتَوَضُّعِهِمْ إِلَى كُلِّ ضَعِيفٍ مِنَ الشُّبْهِ. وَمَا يَغْرُبُ اسْتِدْرَاكُهُ عَلَى حُدَاقِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَوُجُوهِ النُّظَّارِينَ، ثُمَّ عَلَى أَهْلِ الْخِلَافِ فِي اللَّهِ^(٢) - وَفِيهِمْ مَنْ لَهُ حِذْقٌ بِالنَّظَرِ وَخَوَاطِرٌ قَرِيبَةٌ فِيهِ - أَوْلَى وَأَحْرَى بِأَنْ يَذْهَبَ عَلَى الْعَرَبِ، وَلَا يَخْطُرَ لَهُمْ بِبَالٍ، وَلَيْسَ النَّظَرُ مِنْ صَنَعَتِهِمْ، وَلَا اسْتِخْرَاجُ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى فِي قَوْلِهِمْ؟!

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: إِذَا جَعَلْتُمْ تَرْكَ الْعَرَبِ الْمَوَاقِفَةَ عَلَى مَا ذَكَرْتُمُوهُ دَلِيلاً عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ مِنْ فِعْلِ الْجِنِّ، وَلَا وَارِداً مِنْ جِهَتِهِمْ، فَخَبِّرُونَا عَنْهُمْ لَوْ وَاقَفُوا عَلَى ذَلِكَ وَادَّعَوْهُ لَكَانَتْ مُوَاقِفَتُهُمْ دَلِيلاً عَلَى أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ الْجِنِّ!

فَإِنْ قَالُوا: «نَعَمْ» قَالُوا مَا يُرْغَبُ بِالْعُقُلَاءِ عَنْ مِثْلِهِ، وَطُولِبُوا بِتَأْثِيرِ مُوَاقِفَتِهِمْ وَتَرْكِهَا فِي الْأَمْرَيْنِ جَمِيعاً، وَوَجْهِ دَلَالَتِهَا، فَإِنَّهُمْ لَا يَجِدُونَ مُتَعَلِّقاً.

فَإِنْ قَالُوا: لَا تَذَلُّ دَعْوَاهُمْ عَلَى أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ الْجِنِّ، وَمُوَاقِفَتُهُمْ عَلَى ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِمْ فِي الْحَقِيقَةِ.

قِيلَ لَهُمْ: فَكَيْفَ لَمْ تَذَلَّ الْمَوَاقِفَةُ عَلَى هَذَا، وَذَلَّ تَرْكُهَا عَلَى مَا ادَّعَيْتُمُوهُ؟!

(١) هكذا في الأصل، ولعلها: الطُّرُوس، أي الأوراق.

(٢) كذا في الأصل.

وأي تأثير لتركها ليس (هو لفعليها) (١)؟

فإن قالوا؛ لأنه لو كان من فعل الجن لوجب أن يخطر ذلك ببال العرب، مع اجتهداهم في التماس الشبهات، [و] لو خطر لهم لواقفوا عليه. وإذا لم يفعلوا فلأن ذلك مُمتنع عندهم.

وليس دعواهم أنه من فعل الجن بهذه المنزلة؛ لأنهم قد يجوز أن يكذبوا (٢) بادعاء ذلك، ويحملهم القصور عن الحجة، وقلة الحيلة على البهت والمكابرة (٣). قيل لهم: هذا رجوع إلى أن العرب يجب أن تعرف كل شيء، وقد قلنا في ذلك ما فيه كفاية.

وبعد، فليس يمكنكم أن تقولوا؛ إن الجن لو كانت فعلت القرآن لوجب أن تعلم العرب بحالهم؛ لأنه لا دليل لهم على مثل هذا، ولا طريق يوصلهم إلى العلم به.

وأكثر ما تدعون أن تقولوا؛ إن العرب لا بد أن يخطر ببالها جواز كون مثل القرآن في مقدور الجن، وإذا خطر لها ذلك ولم يؤمنها من أن تكون فعلته وأظهرته شيء، لم يكن لها بد من الموافقة عليه؛ وهذا مما لا فرج لكم فيه، لأننا نقول عنده؛

(١) في الأصل: هذا فعلها، والمناسب ما أثبتناه مطابقاً لما في الذخيرة / ٣٩٣.

(٢) في الأصل: يتكذبوا، والظاهر ما أثبتناه.

(٣) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٩٢-٣٩٣: «خبرنا لو واقفت العرب على ذلك وادّعت في القرآن أنه من فعل الجن، أكان ذلك دالاً على أنه من فعل الجن على الحقيقة؟ فإن قال: نعم، قيل له: كيف؟ وكيف يدل على ذلك، وأي تأثير لدعواهم في تحقيق هذا الأمر؟

وإن قال: لا يدل، قيل له: كيف لم تدل الموافقة على أنه من فعلهم، ودل تركها على أنه ليس من فعلهم، وأي تأثير للترك ليس هو للفعل؟».

فاذكروا ما الذي آمنَ العربُ مِن أن يكونَ الجنُّ فعَلته - مع تجويزها أن يكونَ مقدوراً - حتَّى عدَلت مِن أجله عَنِ المواقفةِ؟ وأشيروا إليه بعينه؛ فإنَّ هذا ممَّا لا يحسنُ أن يَفَعَّ الحِوَالَةُ به على العربِ، فإنَّ حالَهُم فيه إن لم يَنْقُصْ عَن حالِ النَّظَّارِينَ الْمُتَكَلِّمِينَ، لم يَزِدْ! وما فينا إلَّا مَنْ يُجَوِّزُ أن يخطئَ العربُ و مَنْ هو أثبَتُ معرفتهُ مِنَ العربِ في مثلي هذا، ويعتقدُ فيه خِلَافَ الْحَقِّ^(١). فيَعُوذُ الْكَلَامُ إِلَى أنْ الجوابُ عَنِ السُّؤَالِ يجبُ أنْ يُذَكَّرَ بعينه، لِيَقَعَ النَّظَرُ فيه وَالتَّصَفُّحُ له، وَيَكُونَ الْحُكْمُ عَلَى صِحَّتِهِ أو فَسَادِهِ بِحَسَبِ مَا يُوجِبُهُ النَّظَرُ. وَأنَّ (الحِوَالَةَ فِي وقوعه)^(٢) على غائبٍ لا تُغْنِي شيئاً.

طريقة أخرى

و ممَّا يُمكنُ أن يُقالَ فِي السُّؤَالِ الَّذِي ذَكَرناه:

إنَّ تجويزَ كونِ القرآنِ مِن صُنْعِ الجنِّ وما أَلْقَتْهُ إِلَيْنَا - طَلَباً لِدِخَالِ الشُّبْهَةِ - يُؤَدِّي إِلَى الشَّكِّ فِي إِضَافَةِ الشُّعْرِ إِلَى قَائِلِيهِ وَالكُتُبِ إِلَى مُصَنِّفِيهَا، وَجميعِ الصَّنَائِعِ إِلَى صُنَّاعِهَا! وَكُنَّا لَا نَأْمَنُ أنْ يَكُونَ الشُّعْرُ الْمُضَافُ إِلَى امرئِ القيسِ ليسَ له، وإِنَّمَا هو مِن قَوْلِ بَعْضِ الجنِّ أَلْقَاهُ إِلَيْهِ لِبَعْضِ الْأَغْرَاضِ، وَأنْ يَكُونَ امرؤُ القيسِ مِن أَعْجَزِ النَّاسِ عَنِ قَوْلِ الشُّعْرِ، وَأَبْعَدِهِم عَنِ نَظْمِهِ وَرِصْفِهِ! وَكَذَلِكَ «الْكِتَابُ»

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٩٣: «على أنهم إذا جعلوا ترك المواقفة دليلاً على أمان العرب من أن يكون القرآن من فعل الجن، فإننا نقول لهم: ما الذي أمنت العرب من أن يكون القرآن من فعل الجن، حتى أمسكت لأجله عن المواقفة؟ أشيروا إليه بعينه حتى نعلمه، وتكون الحجة به قائمة إن كان صحيحاً، فإن هذا ممَّا لا يحسنُ الحِوَالَةَ به على العرب، و حال المتكلمين فيه أقوى، و هم إليه أهدى!»،

(٢) في الأصل: أحواله في وقعه، و المناسب ما أثبتناه.

المُنسوبُ إلى سببَيه في جَمِيعِهِ وَتَرْتِيبِهِ، وَلا مَعْرِفَةً لَهُ بِشَيْءٍ مِنْهُ.
فَإِذَا كَانَ الشُّكُّ فِيهِمَا ذَكَرْنَاهُ يَقْرُبُ مِنْ مَذَاهِبِ السُّوفِسْطَائِيَّةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ مَا أَلْزَمْنَاهُ فَرْقٌ، وَجَبَ فَسَادُ الْإِعْتِرَاضِ بِذِكْرِ الْجِنِّ.

فَأَوَّلُ مَا نَقُولُهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ:
إِنْ سَأَلْتَهَا لَمْ يُجِبْ عَمَّا سُئِلَ عَنْهُ، وَلا انْفَعَلَ مِمَّا أَلْزَمَهُ، وَإِنَّمَا عَارِضَ بِمَا ظَنَّ
أَنَّهُ لَا فَضْلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا أُورِدَ عَلَيْهِ.

وَلَوْ قِيلَ لَهُ: أَذْكَرُ مَا يُؤْمِنُ مِنَ الْجَمِيعِ، وَأُظْهِرُ لَهُ الشُّكُّ فِي الْكُلِّ لَافْتَرَّ
ضَرُورَةً إِلَى الْجَوَابِ؛ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: إِنِّي أَعْلَمُ ضَرُورَةً صَحَّةَ إِضَافَةِ هَذِهِ
الْأَشْعَارِ وَالْكُتُبِ إِلَى مَنْ أُضِيفَتْ إِلَيْهِ، وَلا يَعْتَرِضُ شَكُّ فِي ذَلِكَ.
فَيُقَالُ لَهُ حِينَئِذٍ: أَفَتَعْلَمُ أَيْضاً ضَرُورَةَ أَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ مِنْ فِعْلِ الْجِنِّ،
وَلا يَعْتَرِضُكَ شَكُّ فِيهِ؟

فَإِنْ قَالَ: «نَعَمْ»، كَفَى مُؤَوَّنَةً الْإِحْتِجَاجَ، وَوَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَجْعَلَ ذِكْرَ الْعِلْمِ
الضَّرُورِيِّ هُوَ الْجَوَابَ عَمَّا سُئِلَ عَنْهُ، فَلَا يَتَشَاغَلُ بغيرِهِ!
وَلَوْ كَانَ هَذَا مَعْلُوماً ضَرُورَةً لَمَا صَحَّ مِنَ الْعُقَلَاءِ التَّنَازُعُ فِيهِ، وَلَوْ جَبَّ أَنْ
يَشْتَرِكُوا فِي مَعْرِفَتِهِ، وَلَيْسَ هُمْ كَذَلِكَ.

فَإِنْ قَالَ: لَسْتُ أَعْلَمُ مَا ذَكَرْتُمُوهُ فِي الْقُرْآنِ ضَرُورَةً، وَإِنْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْأَوَّلَ.
قِيلَ لَهُ: قَدْ حَبَجْتَ نَفْسَكَ، لِأَنَّ خَصَمَكَ يَقُولُ لَكَ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ هُوَ
الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ الْحَاصِلُ فِي أَحَدِهِمَا، وَتَعَذُّرُهُ فِي الْآخَرِ.

عَلَى أَنَّ الْمَعَارِضَةَ أَيْضاً مَوْضُوعَةٌ غَيْرُ مَوْضِعِهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقُلْ قَطُّ إِنَّ
الْقُرْآنَ مِنْ فِعْلِهِ وَإِنَّهُ الْمُبْتَدِئُ بِهِ، بَلْ ذَكَرَ ﷺ أَنَّ مَلَكاً أَنْزَلَهُ عَلَيْهِ بِأَمْرِ رَبِّهِ - جَلَّتْ
عَظَمَتُهُ - عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَبْلُ، وَلا ادَّعَى أَحَدٌ مِنْ تَابِعِيهِ أَيْضاً لَهُ أَنَّهُ فَعَلَ الْقُرْآنَ.
وَكَيفَ يَصِحُّ حَمْلُ ذَلِكَ عَلَى كِتَابٍ أَوْ شِعْرِ ظَهَرَ مِنْ جِهَةِ رَجُلٍ بِعَيْنِهِ ادَّعَاهُ

لِنَفْسِهِ، وَأَنَّهُ الْمُتَفَرِّدُ بِتَنْظِيمِهِ وَرَصْفِهِ، وَسَلَّمْ إِلَيْهِ جَمِيعُ النَّاسِ فِي دَعْوَاهُ، وَأَضَافُوا إِلَيْهِ مَا أَضَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ، وَلَمْ يُعْتَزْ فِي أَمْرِهِ عَلَى مُنَازَعٍ وَلَا مُخَالَفٍ؟! وَإِنَّمَا تَكُونُ هَذِهِ الْمُعَارَضَةُ مُشَبَّهَةً لِلْمُعَارَضَاتِ لَوْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُضِيفاً لِلْكِتَابِ إِلَى نَفْسِهِ، وَذَاكراً أَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ، فَيَسْقُطُ قَوْلُ مَنْ نَفَاهُ عَنْهُ وَشَكَّ فِي إِضَافَتِهِ إِلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ذَكَرَ.

فَأَمَّا وَالْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ لَكَانَ هَذَا الْمُعَارِضُ يَقُولُ:
إِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ - الَّذِي لَمْ يَدَّعِهِ مَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدَيْهِ، وَلَا أَضَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ - فِعْلاً لغيرِهِ، فَلْيُجَوِّزَنَّ أَنْ يَكُونَ مَا ادَّعَاهُ الشُّعْرَاءُ وَالْمُصَنِّفُونَ مِنْ شِعْرِهِمْ وَكُتُبِهِمْ أَضِيفَ إِلَيْهِمْ وَلَمْ يَظْهَرْ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِمْ، فِعْلاً لغيرِهِمْ؟! وَلَيْسَ يَخْفَى بَعْدَ هَذِهِ الْمُعَارَضَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

وَبَعْدُ، فَمَعَ التَّجْوِيزُ لَوْجُودِ الْجِنِّ وَتَمَكِينِهِمْ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي ضُرُوبِ الْعُلُومِ وَالْكَلامِ، [و] عَدَمِ مَا يُؤْمَنُ مِنْ إِتْيَانِهِمْ فِي ذَلِكَ إِلَى حَدِّ مَقْطُوعٍ عَلَيْهِ، لَا بُدَّ مِنَ الشَّكِّ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ.

وَكَيْفَ لَا يُشَكُّ فِيهِ وَالشُّعْرَاءُ أَنْفُسُهُمْ يَدَّعُونَ أَنَّ لَهُمْ أَصْحَاباً مِنَ الْجِنِّ يُلْقُونَ الشُّعَرَ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ، وَيُخَطِّرُونَهُ بِقُلُوبِهِمْ؟! وَهَذَا حَسَنُ بْنُ ثَابِتٍ يَقُولُ^(١):

وَلِي صَاحِبٌ مِنْ بَنِي الشَّيْبَانِ^(٢) طَوْرًا أَتَوَلَّ، وَطَوْرًا هُسُوًا
وَقِصَّةُ الْفَرَزْدَقِ فِي قَصِيدَتِهِ الْفَائِيَّةِ مشهورة، وَذَلِكَ أَنَّ الرُّوَايَةَ جَاءَتْ بِأَنَّهُ كَانَ جَالِساً فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ، فِي جَمَاعَةٍ فِيهِمْ كَثِيرٌ^(٣) عَزَّةً، يَتَنَاشَدُونَ الْأَشْعَارَ، حَتَّى

(١) ديوان حسان بن ثابت / ٢٥٨. (٢) الشيبان: قبيلة من الجِنِّ.

(٣) هو كثير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي، أبو صخر، شاعر مشهور من أهل المدينة،

طَلَعَ عَلَيْهِمْ غُلَامٌ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ الْفَرَزْدَقُ؟

فَقَالَ لَهُ بَعْضُ الْحَاضِرِينَ: أَهَكَذَا تَقُولُ لِسَيِّدِ الْعَرَبِ وَشَاعِرِهَا؟

فَقَالَ: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ أَقُلْ لَهُ هَذَا!

قَالَ لَهُ الْفَرَزْدَقُ: مَنْ أَنْتَ، لَا أُمُّ لَكَ؟!

قَالَ: رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ، ثُمَّ أَنَا ابْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، بَلَغَنِي أَنَّكَ تَقُولُ إِنِّي أَشَعَرُ الْعَرَبِ، وَقَدْ قَالَ صَاحِبُنَا حَسَّانُ شِعْراً، فَأَرَدْتُ أَنْ أَعْرِضَهُ عَلَيْكَ، وَأُوجِّلَكَ فِيهِ سَنَةً، فَإِنْ قُلْتَ مِثْلَهُ فَأَنْتَ أَشَعَرُ النَّاسِ، وَإِلَّا فَأَنْتَ كَذَّابٌ مُتَّحِلٌ! ثُمَّ أَنْشَدَهُ:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُ يُلْتَمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَانُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا^(١)

إِلَى آخِرِ الْقَصِيدَةِ. وَقَالَ لَهُ: قَدْ أَجَلَّتْكَ فِيهِ حَوْلًا.

ثُمَّ انْصَرَفَ الْفَرَزْدَقُ مُغْضَباً يَسْحَبُ رِدَاءَهُ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَعَجِبَ الْحَاضِرُونَ مِمَّا جَرَى، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ أَتَاهُمُ الْفَرَزْدَقُ وَهُمْ مُجْتَمِعُونَ فِي مَكَانِهِمْ، فَقَالَ: مَا فَعَلَ الْأَنْصَارِيُّ؟ فَنَالُوا مِنْهُ وَشَتَّمُوهُ، يُرِيدُونَ بِذَلِكَ أَنْ تَطِيبَ نَفْسُ الْفَرَزْدَقِ. فَقَالَ: قَاتَلَهُ اللَّهُ! مَا رُمِيتُ بِمِثْلِهِ، وَلَا سَمِعْتُ بِمِثْلِ شِعْرِهِ!

ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: إِنِّي فَارَقْتُكُمْ بِالْأَمْسِ فَأَتَيْتُ مَنْزِلِي، فَأَقْبَلْتُ أَصْعَدُ وَأَصَوَّبُ فِي كُلِّ فَنٍّ مِنَ الشَّعْرِ، وَكَأَنِّي مُفَحِّمٌ لَمْ أَقُلْ شِعْراً قَطُّ، حَتَّى إِذَا نَادَى الْمُتَنَادِي الْفَجْرَ^(٢)

→ و أكثر إقامته كانت بمصر، كان شاعر بني مروان يعظمونه و يكرمونه، كان دميماً قصيراً متيماً بحب عزة بنت جميل، مات بالمدينة سنة ١٠٥ هـ.

(١) ديوان حسان بن ثابت / ٢٢١. يفخر حسان بهذا البيت وغيره من أبيات القصيدة بكرم قومه و نجدتهم. الجفئات: القصاص. الغر: البيض من كثرة الشحم الذي فيها، و كثرته دليل على الكرم.

(٢) كذا في الأصل: و في الأغاني ٣٣٨/٩: بالفجر.

رَحَلْتُ نَاقَتِي، ثُمَّ أَخَذْتُ بِزِمَامِهَا. فَقَدْتُ بِهَا^(١) حَتَّى أَتَيْتُ ذِبَاباً - وَهُوَ جَبَلٌ
بِالْمَدِينَةِ - ثُمَّ نَادَيْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي: أَجِيبُوا أَخَاكُمْ أَبَا لُبَيْنٍ!
فَجَاشَ صَدْرِي كَمَا يَجِيشُ الْمِرْجَلُ^(٢) فَعَقَلْتُ نَاقَتِي، وَتَوَسَّدْتُ ذِرَاعَهَا،
فَأَقَمْتُ حَتَّى قُلْتُ مِائَةً وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ قَافِيَةً! فَبَيْنَا هُوَ يُنْشِدُهُمْ، إِذْ طَلَعَ الْأَنْصَارِيُّ
حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهِمْ، فَقَالَ:

أَمَّا إِنِّي لَمْ آتِكَ لِأُعِجِّلَكَ عَنِ الْأَجْلِ الَّذِي وَقَّعْتُ لَكَ، وَلَكِنِّي أَحْبَبْتُ أَلَّا أَرَكَ إِلَّا
سَأَلْتُكَ مَا صَنَعْتَ؟ فَقَالَ لَهُ الْفَرَزْدَقُ: اجْلِس، ثُمَّ أَنْشَدَهُ.

عَزَفْتُ بِأَعْشَاشٍ، وَمَا كُنْتُ^(٣) تَعْرِفُ فَأَنْكَرْتُ^(٤) مِنْ خَذَرَاءَ مَا كُنْتُ تَعْرِفُ^(٥)
و «أَبُو لُبَيْنٍ» الَّذِي نَادَاهُ الْفَرَزْدَقُ فِي هَذِهِ الْقَصِيدَةِ هُوَ الَّذِي يُقَالُ: إِنَّهُ شَيْطَانُ
الْفَرَزْدَقِ وَالْمُظَاهِرُ لَهُ عَلَى قَوْلِ الشُّعْرِ وَالْمُلَقَّبُ بِهِ، كَمَا قَالُوا: إِنَّ عَمْرَأَ شَيْطَانُ
الْمُخَبَّلِ السَّعْدِيِّ^(٦)، وَإِنَّ مِسْحَلًا شَيْطَانُ الْأَعَشَى. وَأَنْشَدُوا فِي ذَلِكَ قَوْلَ الْأَعَشَى:
دَعَوْتُ خَلِيلِي مِسْحَلًا، وَدَعَا لَهُ جَهَنَّمُ، جَدْعًا لِلْهَجِينِ الْمُدَمَّمِ^(٧)
وَهُوَ الَّذِي يَعْنِيهِ بِقَوْلِهِ فِي هَذِهِ الْقَصِيدَةِ أَيْضًا:

حَبَابِي أَخِي الْجَنِّي، نَفْسِي فِدَاؤُهُ بِأَفِيحِ جَيْشٍ مِنَ الصَّوْبِ خِضْرِمِ^(٨)

(١) فِي الْأَغَانِي: فَقَدْتُهَا.

(٢) الْمِرْجَلُ: قِدْرٌ مِنْ نَحَاسٍ، وَقِيلَ: يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ قِدْرٍ يُطْبَخُ فِيهَا.

(٣) فِي الدِّيَوَانِ وَالْأَغَانِي: كِدْتُ. (٤) فِي الدِّيَوَانِ: وَأَنْكَرْتُ.

(٥) شَرَحَ دِيَوَانَ الْفَرَزْدَقِ لِإِبِلِيَا حَاوِي ١١٣/٢.

(٦) هُوَ رَبِيعَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ عَوْفِ السَّعْدِيِّ، مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، شَاعِرٌ فَحْلٌ مِنْ مُخَضَّرِمِي
الْبَجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ، هَاجَرَ إِلَى الْبَصْرَةِ وَعَمَّرَ طَوِيلًا، مَاتَ فِي حُكُومَةِ عُمَرَ أَوْ عُثْمَانَ، لَهُ
شُعْرٌ كَثِيرٌ جَيِّدٌ.

(٧) دِيَوَانُ الْأَعَشَى / ١٨٣. جَهَنَّمُ: تَابِعٌ مِسْحَلٍ، مِنَ الْجَنِّ.

(٨) دِيَوَانُ الْأَعَشَى / ١٨٤. وَفِيهِ: بِأَفِيحِ جَيْشٍ الْعَثِيَّاتِ خِضْرِمِ.

وأنشدوا أيضاً في هذا المعنى لأعشى بني سليم:
 وَمَا كَانَ جِئِي الْفَرَزْدَقِ بَارِعاً وَمَا كَانَ نَيْهِم مِثْلُ خَافِي الْمُحْجَلِ
 وَمَا فِي الْخَوَافِي مِثْلُ عَمْرٍو وَشَيْخِهِ وَلَا بَعْدَ عَمْرٍو [شَاعِرٌ] ^(١) مِثْلُ مِسْحَلِ
 وأراد بقوله: «الخوافي» الجن، واحدهم خاف، سُموا بذلك لخفائهم.
 وقد قيل أيضاً: إِنَّ الْجِنَّ قَتَلَتْ حَرْبَ بَنِ أُمَيَّةَ ^(٢)، ومرداس بن أبي عامر
 السَّهْمِي، وأنَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ إِحْرَاقُهُمَا شَجَرَةَ بَقْرِيَّةَ ^(٣)، وأنهما لما أحرقاها سمعا
 هاتفاً يقول:

وَيْلٌ لِحَرْبٍ نَارِيسَا قَدْ لَيْسُوا الْقَوَائِيسَا
 لَتَقْتُلَنَّ بِقَتْلِهِ جَحَاجِحاً عَنَائِيسَا
 وهذا الخبر معروف. وكذلك سعد بن عبادَةَ ^(٤)، قيل إِنَّ الْجِنَّ قَتَلَتْهُ،

(١) البيت ناقص، وأكملناه من الحيوان ٢٢٦/٦-٢٢٧. والبيتان باختلاف في الأول.
 (٢) هو حرب بن أمية بن عبد شمس القرشي، من سادات قومه، وهو جد معاوية بن أبي سفيان. كان معاصراً لعبد المطلب بن هاشم، مات بالشام وتزعم العرب أن الجن قتلته بنار حية.

(٣) في الأصل: شجراً بقريه، والمناسب ما أثبتناه.
 (٤) سعد بن عبادَةَ بن دليم الخزرجي، كان سيد الخزرج وأحد الأمراء الأشراف في الجاهلية، شهد العقبة مع سبعين من الأنصار وأسلم، وكان أحد الثقباء الاثني عشر، وشهد المواقف مع النبي ﷺ. ولما توفي رسول الله ﷺ طمع في الخلافة خلافاً لوصية رسول الله ﷺ لعلي عليه السلام، ولم يبايع أبا بكر، وعاداه وعادى عمر، وهاجر من المدينة إلى الشام، فبعث إليه عمر بن الخطاب من يقتله.

قال ابن عبد ربّه الأندلسي في العقد الفريد ١٤/٥: أبو المنذر هشام بن محمد الكلبي، قال: بعث عمر رجلاً إلى الشام، فقال: ادعهُ إلى البيعة، واحمل له بكل ما قدرت عليه، فإن أبي فاستعن الله عليه. فقدم الرجل الشام، فلقاه بحوران في حائط، فدعاه إلى البيعة، فقال:

وقالت في ذلك:

قد^(١) قَتَلْنَا سَيِّدَ الْخَزْ رَجِ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ
وَرَمَيْنَاهُ بِسَهْمَيْهِ مِنْ قَلَمٍ نُحْطِي فُؤَادَهُ

ونظائر ما ذكرناه كثيرة جداً، إن ذهبنا إلى تفصيلها خرجنا عن غرضنا.

ومذاهب العرب في هذا الباب مشهورة، وما يدعون في معروف، ولا سبيل معه إلى القطع على أن قصيدة بعينها من قول من أضيفت إليه، وأنه السابق إلى نظمها والمتفرد به من غير معين ولا ظهير، على ما يحتاج إلى ذكر الجن، والتعلق بما تدعيه العرب في بابهم.

ونحن نعلم أن مع فهمهم - أو نفي تمكّنهم من إظهار الشعر وغيره على أيدي البشر - لا يمكن القطع على شيء مما ذكر أيضاً؛ لأن الشعر المضاف إلى الشاعر نفسه يمكن أن لا يكون - أو أكثره - له، بأن أعانه عليه معين لم يصفه إلى نفسه، وأضافه هذا وأدعاه، فروي عنه.

[أو] أن يكون قولاً لخامل، ظفر به من ادعاه فأضافه^(٢) إليه دون قائله في الحقيقة، ولبعد العهد في هذا الباب تأثير قوي.

ومما يشهد بصحة ما ذكرناه أننا قد وجدنا جماعة من مجودي الشعراء قد أغاروا على شعر غيرهم فانتحلوه، مع منازعة قائله لهم ومجادبتهم عليه. ولم

→ لا أبايع قرشياً أبداً... فرماه بسهم فقتله... فبكته الجن، فقالت:

وَقَتَلْنَا سَيِّدَ الْخَزْ رَجِ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ
وَرَمَيْنَاهُ بِسَهْمَيْهِ مِنْ قَلَمٍ نُحْطِي فُؤَادَهُ!

(١) في الأصل: نحن، والمناسب ما أثبتناه وفقاً لسير أعلام النبلاء ٢٧٧/١، والبيتان في طبقات ابن سعد ٢٧٤/٧ ومختصر تاريخ ابن عساكر ٢٢٧/٩ باختلاف.

(٢) في الأصل: فأضاف، والمناسب ما أثبتناه.

يَمْنَعُهُمْ ذَلِكَ مِنَ التَّصْمِيمِ عَلَى الدَّعْوَى.

وَالْفَرَزْدَقُ أَحَدُ الْمُشْتَهَرِينَ بِهَذَا الْأَمْرِ، وَالرُّوَايَةُ عَنْهُ مُسْتَفِيضَةٌ بِأَنَّهُ كَانَ يُصَالِحُ الشُّعْرَاءَ عَلَى شِعْرِهِمْ فَيَغَالِبُهُمْ عَلَيْهِ، وَكَانَ يَقُولُ: «ضَوَّالُ الشُّعْرِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ ضَوَّالِ الْإِبِلِ، وَخَيْرُ السَّرِقَةِ مَا لَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ»، يَعْنِي سَرِقَةَ الشُّعْرِ.

وَإِذَا اسْتَحْسَنَ الشُّعْرَاءُ هَذَا وَأَقْدَمُوا عَلَيْهِ فِيمَا لَهُ قَائِلٌ حَاضِرٌ يُنَازِعُ فِيهِ، فَكَيْفَ بِهِمْ فِيمَا قَدْ انْقَطَعَتْ فِيهِ الْخُصُومَةُ وَزَالَتِ الشَّنْعَةُ، إِمَّا لِدُرُوسِ خَبَرِ قَائِلِهِ وَانْقِطَاعِ أَثَرِهِ، أَوْ لِإِمْسَاكِهِ، أَوْ لِغَيْرِ هَذَا مِنَ الْأَسْبَابِ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ.

وَمِمَّا يُؤَيِّدُ كَلَامَنَا مَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ اخْتِلَافِ الرُّوَاةِ وَالْعُلَمَاءِ بِالشُّعْرِ فِي قِصَائِدَ وَأَبْيَاتٍ مِنْ قِصَائِدَ كَثِيرَةٍ؛ ففِيهِمْ مَنْ يَرُوي الْقَصِيدَةَ - أَوِ الْآيَاتِ مِنْهَا - لِشَاعِرٍ بَعِينِهِ، وَآخَرُونَ يَرُوونها لِغَيْرِهِ، وَأَقْوَالُهُمْ فِي ذَلِكَ كَالْمَتَكَافِئَةِ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُمْ يُسَيِّدُ قَوْلَهُ إِلَى رِوَايَةٍ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الرِّيَاشِيِّ^(١) أَنَّهُ قَالَ: يُقَالُ إِنَّ كَثِيرًا مِنْ شِعْرِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ لَيْسَ لَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ لِفَتَيَانٍ كَانُوا يَكُونُونَ مَعَهُ، مِثْلَ عَمْرِو بْنِ قَمِيئَةَ^(٢) وَغَيْرِهِ، وَزَعَمَ ابْنُ سَلَامٍ^(٣) أَنَّ الْقَصِيدَةَ الْمُنْسُوبَةَ إِلَى أَمْرِئِ الْقَيْسِ الَّتِي أَوَّلُهَا:

(١) هُوَ الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَرَجِ بْنِ عَلِيٍّ الرِّيَاشِيُّ الْبَصْرِيُّ، كَانَ مِنَ الْمَوَالِي مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَهُوَ لُغَوِيٌّ رَاوِيَةٌ عَارِفٌ بِأَيَّامِ الْعَرَبِ، قُتِلَ فِي الْبَصْرَةِ أَيَّامَ فَتْنَةِ صَاحِبِ الزُّنْجِ سَنَةِ ٢٥٧ هـ، لَهُ كُتُبٌ عَدِيدَةٌ.

(٢) عَمْرِو بْنُ قَمِيئَةَ بْنِ ذَرِيحٍ بْنِ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ، ابْنُ أَخِي الْمَرْقُشِ الْأَكْبَرِ، وَعَمُّ الْمَرْقُشِ الْأَصْغَرِ، وَعَمُّ وَالِدِ طَرْفَةِ بْنِ الْعَبْدِ. كَانَ فِي خِدْمَةِ حُجْرِ بْنِ الْحَارِثِ وَالِدِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ، فَلَمَّا أَرَادَ أَمْرُ الْقَيْسِ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى بِلَادِ الرُّومِ اصْطَحَبَهُ، وَتَوَفَّى عَمْرُو فِي أَثْنَاءِ الرِّحْلَةِ إِلَى بِلَادِ الرُّومِ نَحْوَ عَامِ ٨٤ ق هـ، فَسَمَّاهُ الْعَرَبُ عَمْرًا الضَّاعِ. وَابْنُ قَمِيئَةَ شَاعِرٌ فَحْلٌ لَكِنَّهُ مُقِلٌّ، عَدَّهُ ابْنُ سَلَامٍ فِي الطَّبَقَةِ الثَّامِنَةِ مِنَ الشُّعْرَاءِ الْجَاهِلِيِّينَ.

(٣) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ الْجُمَحِيُّ، وَلَدَ بِالْبَصْرَةِ نَحْوَ عَامِ ١٤٠ هـ، وَسَمِعَ الْعِلْمَ وَالْأَدَبَ مِنْ نَفَرٍ

حَيِّ الحَمُولَ بِجَانِبِ الغَزَلِ (١)

أَمَّا رَوَاهَا حَمَّادٌ (٢)، وَ هِيَ لَامِرُ القَيْسِ بْنِ عَامِرٍ الكِنْدِيِّ. وَ قد قِيلَ: إِنَّهَا لابن الحُمَيْرِ البَاهِلِيِّ.

وَ قد نَقِيَ عَنْهُ هَذِهِ القَصِيدَةُ أَيْضاً المَفْضَلُ الضَّبِّيُّ (٣) الراوِيَةُ. وَ رُوِيَ أَنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ مِنَ اللَّامِيَّةِ الْمُنْسُوبَةِ إِلَى امْرِئِ القَيْسِ، وَ هُوَ:

فَقَّا تَبْلُكَ مِنْ ذِكْرِي حَيِّبٍ وَ مَنَزَلِ (٤)

وَ قَالَ قَوْمٌ: هُوَ وَ آيَاتٌ بَعْدَهُ مِنْ أَوَّلِ هَذِهِ القَصِيدَةِ لَامِرُ القَيْسِ بْنِ حُمَامٍ - وَ قِيلَ جِذَامٍ - وَ إِنَّمَا عُلِّقَتْ عَلَى امْرِئِ القَيْسِ بْنِ حُمَامٍ.

وَ رُوِيَ عَنْ ابْنِ الْكَلْبِيِّ (٥)، أَنَّهُ كَانَ يَنْفِي عَنْ امْرِئِ القَيْسِ:

تَسْطَاوَلْ لَيْلُكَ بِالْإِثْمِ وَ تَامَ الْخَلِيُّ وَ لَمْ تَرْقُدِ (٦)

→ كثيرين، توفي في بغداد سنة ٢٣١ هـ وَ قد أُرِي على التسعين. مِنْ رِوَاةِ اللُّغَةِ وَ الأشْعَارِ، إِلَّا أَنَّهُ أَوْسَعُ شُهْرَةً وَ أَثْبَتَ قَدَمًا فِي رِوَايَةِ الشَّعْرِ، وَ لَهُ عِدَدٌ مِنَ الْكُتُبِ. وَ شُهْرَةُ ابْنِ سَلَامٍ فِي تَارِيخِ الْأَدَبِ وَ النَّدْوَى تَرْجِعُ إِلَى كِتَابِهِ طَبَقَاتِ الشُّعْرَاءِ الَّذِي وَصَلَ إِلَيْنَا. (١) ديوان امرئ القيس / ١٥١.

(٢) المشتهر بحماد الراوية، هو حماد بن سابور بن المبارك الديلمي الكوفي، كان أعلم الناس بأيام العرب و أشعارها و أخبارها و أنسابها و لغاتها. كان محظياً عند بني أمية، و هو الذي جمع المعلقات. مات ببغداد سنة ١٥٥ هـ أيام العباسيين.

(٣) هو المفضل بن محمد بن يعلى الضبي الكوفي، علامة بالشعر و الأدب و أيام العرب، و يقال إنه أوثق من روى الشعر من الكوفيين، صنف للمهدي العباسي كتاب الشفليات لعلمه توفي سنة ١٦٨ هـ. (٤) شرح المعلقات السبع للزوزني / ٧.

(٥) هو محمد بن السائب بن بشر الكلبي الكوفي، نساب و راوية و عالم بأخبار العرب و أيامها، له كتاب الأصنام. توفي بالكوفة سنة ١٤٦ هـ.

(٦) ديوان امرئ القيس / ٨٤.

و يُضَيِّفُهَا إِلَى عَمْرِو بْنِ مَعْدِيكَرِبٍ ^(١).
 وَكَانَ الْأَصَمِيُّ ^(٢) يَتَفَنَّى عَنْهُ قَصِيدَتَهُ:
 لَا وَ أَبِيكَ ابْنَةُ الْعَامِرِيِّ لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَنُورُ ^(٣)
 وَ رُوِيَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ^(٤) فِي نَفْيِهَا عَنْهُ مِثْلُ ذَلِكَ، وَ أَنَّهُ كَانَ يَنْسِبُهَا إِلَى رَجُلٍ
 مِنَ الثَّمَرِ بْنِ قَاسِطٍ ^(٥)، يُقَالُ لَهُ رَبِيعَةُ بْنُ جُشَمٍ، وَ يَرُوي أَنَّ أَوَّلَهَا:
 أَخَارَ بْنَ عَمْرِو كَاتِي خَمِيزَ وَ يَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمِزُ
 وَ رَوَى أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ ^(٦)، عَنْ الثَّوْرِيِّ ^(٧) أَنَّهُ قَالَ:

(١) هو عمرو بن معديكيرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي، فارس اليمن، أسلم سنة ٩ هـ،
 و أخبار شجاعته كثيرة و له شعر جيد، توفي سنة ٢١ هـ على مقربة من الرِّيِّ.
 (٢) هو عبد الملك بن قُرَيْب بن علي بن أصمع الباهلي البصري. يقال عنه إنه راوية العرب،
 كان أحد أئمة العلم باللغة و الشعر و الأدب. كان يحفظ آلاف الأبيات الشعرية، له
 مصنفات كثيرة، توفي بالبصرة سنة ٢١٦ هـ.

(٣) لم يرد هذا البيت في ديوان امرئ القيس، طبعة دار صادر - بيروت.
 (٤) هو مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى التَّمِيمِيُّ البَصْرِيُّ، من أئمة العلم بالأدب و اللغة، يقال إنه كان خارجياً،
 شعوبياً، يبغيض العرب و صنف في مثالبهم كتباً كثيرة. له نحو ٢٠٠ مؤلف، توفي بالبصرة
 سنة ٢٠٩ هـ.

(٥) بَطْنٌ مِنْ بَطُونِ بَنِي حَنْفِيَّةٍ. راجع جمهرة النسب للكلبي / ٥٧٦.
 (٦) هو مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْأَكْبَرِ الثَّمَالِيِّ الْأَزْدِيِّ، إمامٌ من أئمة الأدب و اللغة في زمانه،
 ولد بالبصرة سنة ٢١٠ هـ و توفي ببغداد سنة ٢٨٦ هـ، له مصنفات عديدة، منها: الكامل،
 و شرح لامية العرب.

(٧) هو سَفِيانُ بْنُ سَعِيدَ بْنِ مَسْرُوقِ الثَّوْرِيِّ، الْمُضَرِّي. من أئمة الحديث، ولد بالكوفة سنة
 ٩٧ هـ و نشأ بها. راوده المنصور العباسي على أن يلي الحكم و القضاء فأبى و خرج من
 الكوفة إلى مكة و سكنها، ثم طلبه المهدي فتوارى، فمات بالبصرة مستخفياً سنة ١٦١ هـ.
 له كتابان في الحديث.

سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ يَحْلِفُ بِاللَّهِ أَنَّ الْقَصِيدَةَ الْمُنْسُوبَةَ إِلَى عَلْقَمَةَ بْنِ عَبْدِ (١) :

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْجِسَانِ طَرُوبٌ

إِنَّمَا هِيَ لِلْمُنْتَقِبِ الْعَبْدِيِّ (٢) ، قَالَ : وَاسْمُهُ شَاسُ بْنُ بَهَارٍ ، وَفِيهَا يَقُولُ :

وَنِي كُلِّ قَوْمٍ قَدْ خَبَطْتُ بِنِعْمَةٍ وَحَقٌّ لِّشَاسٍ مِنْ نَسَاكِ ذَنُوبٍ

يَعْنِي نَفْسَهُ . فَقَالَ لَهُ التُّعْمَانُ : إِي وَاللَّهِ ، وَأَذْنَبَهُ !

فَقِيلَ لِأَبِي عُبَيْدَةَ : فَمَنْ أَلْقَاهَا عَلَى عَلْقَمَةَ وَرَوَى فِيهَا كَثِيرًا ؟

قَالَ : صَيْرَفِيُّ أَهْلِ الْكُوفَةِ الَّذِي تُضْرَبُ عِنْدَهُ الْأَشْعَارُ ، وَتَوْلَدُ مِنْهُ الْأَخْبَارُ -

يَعْنِي حَمَادًا !

وْغَيْرُ أَبِي عُبَيْدَةَ يَرَوِي هَذِهِ الْقَصِيدَةَ لَعَلْقَمَةَ ، وَيَقُولُ : إِنَّ عَلْقَمَةَ كَانَ لَهُ أَخٌ يُقَالُ

لَهُ شَاسُ ، أَسْرَتُهُ غَسَّانُ (٣) ، وَحَصَلَ فِي يَدِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي شَمْرِ الْغَسَّانِيِّ ، وَامْتَدَّحَ

عَلْقَمَةَ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي شَمْرِ بِهَذِهِ الْقَصِيدَةِ ، وَسَأَلَهُ إِطْلَاقَ أَخِيهِ فَأُطْلِقَهُ (٤) . وَلَهُ مَعَهُ

خَبَرٌ مَعْرُوفٌ .

وَالْقَوْلُ فِيمَا نَحْنَاهُ وَاسِعٌ ، وَإِنَّمَا ذَكَّرْنَا مِنْهُ قَلِيلًا مِنْ كَثِيرٍ . وَمَنْ أَرَادَ اسْتِقْصَاءَهُ

وَاسْتِيفَاءَهُ طَلَبَهُ مِنْ مِظَانِّهِ ، وَفِي الْكُتُبِ الْمَخْصُوصَةِ بِهِ .

وَكَمَا أَنَّ الرُّوَاةَ اخْتَلَفُوا فِي الشُّعْرِ ، فَأُضَافَ قَوْمٌ بَعْضُهَا إِلَى رَجُلٍ ، وَخَالَفَ

(١) هُوَ عَلْقَمَةُ بْنُ عَبْدِ نَاشِرَةَ بْنِ قَيْسٍ ، مِنْ بَنِي تَمِيمٍ ، شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ مِنَ الطَّبَقَةِ الْأُولَى ، وَكَانَ مُعَاَصِرًا لِمُرَيِّ الْقَيْسِ وَلَهُ مَعَهُ مَسَاجِلَاتٌ . تَوَفَّى نَحْوَ سَنَةِ ٢٠ ق هـ .

(٢) هُوَ الْعَائِذُ بْنُ مُحِصَنٍ بْنِ ثَعْلَبَةَ ، مِنْ بَنِي عَبْدِ الْقَيْسِ مِنْ رِبْعَةٍ ، شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ مِنْ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ ، وَصِفَ بِجُودَةِ الشُّعْرِ وَالْحِكْمَةِ ، تَوَفَّى نَحْوَ سَنَةِ ٣٥ ق هـ .

(٣) هُوَ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي شَمْرِ الْغَسَّانِيُّ الَّذِي أَسْرَ شَاسُ بْنُ عَبْدِ ، فَشَفَعَ بِهِ عَلْقَمَةَ بِنَ عُبَيْدَةَ وَمَدَحَ الْحَارِثُ بِأَبْيَاتٍ ، فَأُطْلِقَهُ .

(٤) رَاجِعْ : خَزَانَةُ الْأَدَبِ ١/ ٥٦٥ ، الشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ ٥٨ / ، سَمَطُ الْأَلْبَانِ ٤٣٣ .

آخَرُونَ فَأَضَافُوهَا إِلَى غَيْرِهِ. واختِلَافُهُمْ فِي كِتَابِ الْعَيْنِ الْمُنْسُوبِ إِلَى الْخَلِيلِ (١)
وَالْأَغَانِي الْمُنْسُوبِ إِلَى إِسْحَاقَ (٢)، معروفٌ.

غَيْرَ أَنَّ الطَّرِيقَ الَّذِي سَلَكَنَاهُ لَا يُوجِبُ عَلَيْنَا الشَّكَّ فِي عِلْمِ سَيِّبَوَيْهِ بِالنَّحْوِ، وَ
قُدْرَةِ امْرِئِ الْقَيْسِ وَآمَالِهِ عَلَى قَوْلِ الشُّعْرِ، وَتَجْوِيزَ كَوْنِ هَذَا جَاهِلًا بِالنَّحْوِ،
وَهَذَا مُفْهِمًا (٣) لَا يَسْتَطِيعُ نَظْمَ بَيْتٍ مِنَ الشُّعْرِ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا سَلَكَنَا فِي إِضَافَةِ الْقَصِيدَةِ
بَعَيْنَهَا إِلَى الشَّاعِرِ، مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَنَا طَرِيقٌ يُوصِلُنَا إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ قَائِلُهَا أَكْثَرُ مِنْ
قَوْلِهِ وَدَعَا.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ حَالُ الْعِلْمِ بِأَنَّ رَجُلًا بِعَيْنِهِ يَقْدِرُ عَلَى نَظْمِ الشُّعْرِ وَيَعْلَمُ
النَّحْوَ؛ لِأَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى اخْتِبَارِ ذَلِكَ وَامْتِحَانِهِ وَاضِحٌ لَا رَيْبَ فِيهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ
أَتَانَا بِقَصِيدَةٍ مَنظُومَةٍ أَوْ كِتَابٍ مُصَنَّفٍ فِي النَّحْوِ، يَجُوزُ فِيمَا أَتَى بِهِ أَنْ يَكُونَ مِنْ نَظْمٍ
غَيْرِهِ وَإِنْ ادَّعَاهُ لِنَفْسِهِ، وَلَا سَبِيلَ لَنَا إِلَى الْعِلْمِ بِصِدْقِهِ مِنْ جِهَةِ قَوْلِهِ، وَلَا مِنْ قَوْلِ
مَنْ أَضَافَ ذَلِكَ إِلَيْهِ مِمَّنْ يَجْرِي مَجْرَاهُ فِي جَوَازِ الْكَذِبِ عَلَيْهِ.

وَلَنَا سَبِيلٌ إِلَى اخْتِبَارِ حَالِهِ فِي الْمَعْرِفَةِ بِالنَّحْوِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى قَوْلِ الشُّعْرِ بِأَنَّ
نَسْأَلُهُ عَنْ مَسَائِلِ النَّحْوِ الْمُشْكِلَةِ، فَإِذَا رَأَيْنَاهُ يَتَصَرَّفُ فِي الْجَوَابِ عَنْهَا وَالْحَلِّ
لِمُشْكِلِهَا قَطَعْنَا عَلَى عِلْمِهِ بِالنَّحْوِ.

وَإِذَا أَرَدْنَا امْتِحَانَهُ فِي الشُّعْرِ اقْتَرَحْنَا عَلَيْهِ أَوْزَانًا بِعَيْنِهَا (٤)، وَمَعَانِي
مَخْصُوصَةً، فَأَلْزَمْنَاهُ أَنْ يَنْظِمَ ذَلِكَ بِحَضْرَتِنَا، فَإِذَا فَعَلَ وَأَرَدْنَا الِاسْتِظْهَارَ كَرَّرْنَا

(١) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، صاحبُ كتاب العين، وهو أشهر من أن يُعرف.

(٢) هو إسحاق بن إبراهيم الموصلي، نُسِبَ إِلَيْهِ كِتَابُ الْأَغَانِي كَمَا نُسِبَ إِلَى أَبِي الْفَرَجِ
الْإِسْبَهَانِيِّ. وَكَانَ لِإِسْحَاقَ كِتَابٌ بِهَذَا الْاسْمِ مَفْقُودٌ. رَاجِعْ مَقْدَمَةَ الْأَغَانِي / ٣٧-٣٨.

(٣) بعدها فِي الْأَصْلِ: مَكْنَا (غَيْرِ مَنْقُوطَةٍ)، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَنَا مَا هِيَ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: بَعَيْنِهِ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

أَقْتِرَاحَ أَوْزَانٍ وَمَعَانٍ أُخَرُ تَقْطَعُ عَلَى أَنَّ الشُّعْرَ الْمَأْثُورَ خَالٍ مِمَّا يَجْمَعُ مِنَ الْمَعْنَى وَالْوزَنِ مَا اقْتَرَحْنَاهُ؛ فَإِذَا قَعَلَ فَلَا سَبِيلَ إِلَى تَهْمِيتهِ.

ولهذه الأمور من الأمارات الدالة على المنتحل من الصادق ما يُعرف بمُشاهدة الحال، ولا يُمكن الإخبار عنه، فإنَّ المُتَمَكِّنَ مِنْ قَوْلِ الشُّعْرِ، يَظْهَرُ مِنْهُ عِنْدَ الْمُبَاحَثَةِ وَالْامْتِحَانِ مَا يُضْطَرُّ إِلَى صِدْقِهِ. وكذلك المُنتَحِلُ يَظْهَرُ مِنْهُ مَا يُضْطَرُّ إِلَى كَذِبِهِ.

وفي هذا الباب لطائف يشهد بها الحش، ومن يلي باختباره وكانت له معرفة به ودربة، عِلِمَ بِصَحَّةِ قَوْلِنَا.

والشُّعْرُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْكَلَامِ يَجْرِيانِ مَجْرَى الصَّنَائِعِ الَّتِي يَظْهَرُ فِيهَا الْإِتْقَانُ وَالْإِحْكَامُ فِي الْقَطْعِ عَلَى عِلْمِ فَاعِلِهَا أَوْ الشَّكِّ فِيهِ؛ لِأَنَّ أَحَدَنَا لَوْ أَحْضَرَ غَيْرُهُ ثَوْباً مَنَسُوجاً حَسَنَ الصَّنْعَةِ مُتَنَاسِبَ الصُّورَةِ، وَادَّعَى أَنَّهُ صَانِعُهُ وَنَاسِجُهُ، لَمْ يَجِبْ تَصْدِيقُهُ. وَلَوْ أَنَّهُ نَسَجَ مِثْلَ ذَلِكَ الثَّوْبِ بِحَضْرَتِهِ لَلَزِمَهُ الْقَطْعُ عَلَى عِلْمِهِ بِالنَّسَاجَةِ وَخُبْرِهِ بِهَا.

وَلَوْ كَانَ - أَيْضاً - الْمَعْتَبَرُ عَلَى هَذَا الْمُدَّعِي صِحَّةَ قَوْلِهِ بَعْضُ أَهْلِ الْجَذْقِ بِالنَّسَاجَةِ، حَتَّى يَسْأَلَهُ عَنْ لَطَائِفِ تِلْكَ الصَّنْعَةِ وَخَصَائِصِهَا - وَعِلْمُ يَعْلَمُ النَّسَاجَ أَنَّهُ لَا يُجِيبُ فِيهِ بِالْمَرُضِيِّ إِلَّا بِصِيرٍ^(١) بِالصَّنْعَةِ - فَأَجَابَ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ بِالصَّحِيحِ لَوَجَبَ الْقَطْعُ عَلَى بِصِيرَتِهِ، وَلَا سَتَغْنَى بِهَذَا الْقَدْرِ مِنَ^(٢) الْامْتِحَانِ عَنْ تَكْلِيلِهِ النَّسَاجَةَ بِحَضْرَةِ مُمْتَحِنِهِ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الشُّعْرَ وَغَيْرَهُ مِنْ أَجْنَاسِ الْكَلَامِ يُخَالِفُ الصَّنَائِعَ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْتُمُوهَا؛ لِأَنَّ الصَّنْعَةَ الْمُبْتَدَأَةَ بِحَضْرَتِنَا تَقْطَعُ عَلَى حَدُوثِهَا

(١) فِي الْأَصْلِ: الْأَبْصَرُ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتَ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: عَنْ، وَمَا أُثْبِتَ هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْسِّيَاقِ.

في الحال؛ لأنَّ الثَّقَلَ لا يُمْكِنُ فيها، والكَلَامُ مُمْكِنٌ حِفْظُهُ وَنَقْلُهُ، فَيَجُوزُ في كُلِّ ما ادَّعَى الابتداءَ به أنْ يَكُونَ مَنقُولاً لا مُبْتَدَأً؛ لأنَّ الشُّعْرَ - وإنْ جازَ فيه الثَّقَلُ والحِفْظُ - فمعلومٌ أنَّ الاعتبارَ قَدْ يَنْتَهِي إلى ما يَمْتَنِعُ معه تجويزُ مثلِ ذلك؛ لأنَّ الشَّاعِرَ أو الكاتِبَ إذا طُولِبَ بوصفِ حالٍ مَخْصُوصَةٍ أو حَادِثَةٍ بِعَيْنِهَا^(١) مَقْطُوعٍ على أَنَّها لم يَنْقَدِّمْ مِثْلَها على صَنْعَتِها وَهَيْئَتِها، وَالزِّم تَسْمِيَةٌ حَاضِرِها، وَذِكْرُ خَصَائِصِها، واستظْهَرُه عليه باقتِراحِ وزنٍ مُعَيَّنٍ وقافيةٍ مَخْصُوصَةٍ، عُلِمَ ابتداءُها بما يَأْتِي به، كما يُعَلِّمُ ابتداءُ غَيْرِهِ.

والكِتَابَةُ والنَسَاجَةُ [كذلك] وإنْ كانَ العِلْمُ أَغْمَضَ طَرِيقاً مِنَ الشَّانِي، لَأَنَّهُ مُسْتَنَدٌ إلى العَادَاتِ وَما يَجُوزُ أنْ يَتَّفِقَ فيها وَما لا يَتَّفِقُ.

وَبَعْدُ، فمعلومٌ عندَ أَهْلِ هذا الشَّانِ أَمْرُ الاعتبارِ على الشَّاعِرِ طَرِيقاً يُوَصِّلُ إلى العِلْمِ بِحَقِيقَةِ أَمْرِهِ، وَهَلْ هُوَ مُمَكِّنٌ مِنْ نَظْمِ الشُّعْرِ أَمْ لا، لَيْسَ هُوَ الرَّجُوعُ إلى مُجَرَّدِ دَعَوَاهُ لِنَفْسِهِ.

وَإِذَا صَحَّتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي أوردناها، وَعَلِمْنَا بِالثَّقَلِ الشَّائِعِ الذَّائِعِ تَصَرُّفَ سَبَبَوِيهِ وَأَمْثَالِهِ الْمُشْهَرِّينَ في عِلْمِ النَّحْوِ، وَأَنَّهُمْ كَانُوا يَشْرَحُونَ غَامِضَ الْمَسَائِلِ، وَيُوضِحُونَ مُشْكَلَهَا على التَّبْدِيهِةِ وَفي الحالِ مِنْ غَيْرِ رُجُوعٍ إلى كِتَابٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَأَنَّ خُصُومَهُمْ كَانُوا رُبَّمَا أَعْتَنُواهُمْ وَامْتَحَنُواهُمْ بِمَسَائِلَ غَرِيبَةٍ مَفْقُودَةٍ مِنَ الْكُتُبِ، فَتَكُونُ حَالُهُمْ في الْجَوَابِ بِالصَّحِيحِ عَنْهَا وَاحِدَةً لا تَخْتَلِفُ:

وَهَذِهِ حَالٌ مَنْ تَقَدَّمَ في قَوْلِ الشُّعْرِ واشتَهَرَ به؛ لَأَنَّهُ لا أَحَدَ مِنْهُمْ إِلَّا وَقَدْ امْتَحِنَ واستَظْهَرَ عليه، حَتَّى عُرِفَ حَقِيقَةُ أَمْرِهِ؛ إِمَّا بِامْتِحَانٍ مَخْصُوصٍ اتَّصَلَ بِنَا، أَوْ بِأَمْرِ عَرَفْنَاهُ على سَبِيلِ الْجُمْلَةِ.

(١) في الأصل: بعينه، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

وَقَدْ كَانَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ يَرْتَبِلُ الشُّعْرَ فِي الْمَقَامَاتِ وَالْمَحَافِلِ الْمَخْصُوصَةِ، وَيَصِفُ فِي الْوَقْتِ مَا جَرَى فِيهَا مِمَّا لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ بِهِ. وَكَذَلِكَ كَانُوا يَصِفُونَ الْحُرُوبَ الَّتِي تَجْرِي بَيْنَهُمْ، وَيَرْتَجِزُونَ فِي الْحَالِ بِذِكْرِ مَا جَرَى فِيهَا، وَيُحَيِّرُونَ بِقَتْلِ مَنْ قُتِلَ، وَفِرَارِ مَنْ فَرَّ، وَتُكُولِ مَنْ تَكَلَّ. وَهَذِهِ الْأُمُورُ إِذَا أُضِيفَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ خَرَجَ مِنْهَا مَا أَرَدْنَاهُ.

وَفِي الْجُمْلَةِ: إِنَّ كُلَّ مَنْ ظَهَرَ مِنْهُ الشُّعْرُ وَغَيْرُهُ مَا لَا يُرْجَعُ فِي إِضَافَتِهِ إِلَيْهِ إِلَّا إِلَى قَوْلِهِ، دُونَ دِلَالَةٍ أَوْ أَمَارَةٍ تُوَصِّلُنَا إِلَى صِحَّةِ قَوْلِهِ، فَالْوَاجِبُ الشُّكُّ فِي حَالِهِ. وَنَهَايَةُ مَا يَصِيرُ إِلَيْهِ فِي أَمْرِهِ عِنْدَ حُسْنِ الظَّنِّ بِهِ، وَقُوَّةُ أَمَارَاتِ صِدْقِهِ، أَنْ يَغْلِبَ فِي الظَّنِّ أَنَّهُ صَادِقٌ.

فَأَمَّا الْعِلْمُ الْيَقِينُ فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ إِلَّا بِسُلُوكِ بَعْضٍ مَا قَدَّمَناهُ. وَمَنْ لَيْسَ بِقَوِيٍّ الْبَصِيرَةِ - إِذَا غَلَبَ ظَنُّهُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، وَاسْتَبَعَدَ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِخِلَافِ ظَنِّهِ - يَعْتَقِدُ أَنَّهُ عَلَى عِلْمٍ يَقِينٍ، وَلَوْ تَنَبَّهَ عَلَى بَعْضٍ مَا أَوْرَدْنَاهُ لَعَرَفَ أَنَّهُ الْحَقُّ، وَهَذَا وَاضِحٌ لِمَنْ نَصَحَ نَفْسَهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ يَنْتَشِمُ لَزُومَ الْإِعْتِرَاضِ بِالْجَنِّ لِمُخَالِفِيكُمْ، وَكَشَفْتُمْ عَنْ بُطْلَانِ أَجْوِبَتِهِمْ عَنْهُ، وَلَمْ يَبْقَ عَلَيْكُمْ إِلَّا أَنْ تُبَيِّنُوا أَنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ عَلَى مَذْهَبِكُمْ، وَلَا قَادِحٍ فِي طَرِيقَتِكُمْ، لَيْسَ مَا أَجْرَيْتُمْ إِلَيْهِ مِنَ الْغَرَضِ.

قِيلَ لَهُ: سَقُوطُ هَذَا السُّؤَالِ عَنِ مَذْهَبِ الصَّرْفَةِ لَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَذَلِكَ إِنَّا إِذَا كُنَّا قَدْ دَلَلْنَا عَلَى أَنَّ تَعَدُّرَ الْمُعَارَضَةِ لَمْ يَكُنْ لِقَرْطِ الْفَصَاحَةِ، وَإِنَّمَا كَانَ لِأَنَّ الْعُلُومَ الَّتِي يَتِمَكَّنُونَ بِهَا مِنَ الْمُعَارَضَةِ سُلُبُوهَا فِي الْحَالِ، فَلَا مَعْنَى لِلإِعْتِرَاضِ بِالْمَلَاكَةِ وَالْجِنِّ؛ لِأَنَّ الْأَدْلَةَ الْقَاهِرَةَ قَائِمَةً عَلَى أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُخَدِّثِينَ لَا يَتِمَكَّنُ أَنْ يَفْعَلَ فِي قَلْبٍ غَيْرِهِ شَيْئًا مِنَ الْعُلُومِ وَلَا مِنْ أَضْدَادِهَا، بَلْ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَفْعَلَ فِيهِ شَيْئًا مِنْ أَفْعَالِ

القلوب جُملةً.

ولا فرق في هذا التَّعَذُّر بين مَلَكٍ وَجَنِّيٍّ وَبَشَرٍ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا تَعَذَّرَ عَلَيْنَا لَكُونَنَا قَادِرِينَ يَقْدِرُ، فَكُلُّ مَنْ شَارَكَنَا فِيْمَا بِهِ قَدَرْنَا لَا بَدَأُ أَنْ يَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

وليس يَقْدَحُ^(١) فيما ذكرناه ما يَقُولُهُ الْبَغْدَادِيُّونَ مِنْ أَنَّ بَعْضَنَا يَفْعَلُ فِي بَعْضِ الْعُلُومِ. لَأَنَّ مَذْهَبَهُمْ هَذَا وَإِنْ كَانَ وَاضِحَ الْبُطْلَانِ، فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا يَقُولُونَ ذَلِكَ فِي الْعُلُومِ الَّتِي يَتَعَقَّدُونَ أَنَّ لَهَا أَسْبَاباً مَخْصُوصَةً تُوجِبُهَا، مِثْلَ الْعُلُومِ بِالْمُدْرَكَاتِ. وَلَيْسَ لِلْمَعْلُومِ بِالْفَصَاحَةِ أَسْبَابٌ يُشَارُ إِلَيْهَا، يُدْعَى أَنَّهَا تُوجِبُهَا. وَلِوَادُعِي ذَلِكَ أَيْضاً لَمْ يُمَكِّنْ أَنْ يُدْعَى أَنَّ أَضْدَادَ الْعُلُومِ بِالْفَصَاحَةِ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ سَائِرِ الْعُلُومِ، تَقَعُ مُوجِبَةً عَنْ أَسْبَابٍ مِنْ فِعْلِنَا. وَهَذَا الْمَوْضِعُ هُوَ الَّذِي يُحْتَاجُ إِلَيْهِ.

فَإِذَا صَحَّحْتُ هَذِهِ الْجُمْلَةَ صَحَّحْتُ^(٢) أَنَّ السُّؤَالَ غَيْرُ مُتَوَجِّهِ إِلَيْنَا؛ لِأَنَّا اعْتَمَدْنَا فِي الْمُعْجِزِ عَلَى أَمْرٍ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَدْ كَانَ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ قَالَ لِي، وَقَدْ سَمِعَ مِنِّي الْكَلَامَ فِي مَسْأَلَةِ الْجِنِّ وَبَيَانِ لُزُومِهَا لِمَنْ عَدَلَ عَنِ الصَّرْفَةِ؛ هَذَا الَّذِي تَسْلُكُهُ يُبْطِلُ جَمِيعَ الْمَعْجِزَاتِ؛ لَأَنَّهُ لَا شَيْءَ مِنْهَا إِلَّا وَهُوَ يُمَكِّنُ أَنْ يُدْعَى أَنَّ الْجِنَّ صَنَعَتْهُ^(٣)، فَيَجِبُ أَنْ تُتْرَكَ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ لِلتَّبَرَاهِمَةِ، وَلَا تَعْتَمِدَهَا وَأَنْتَ تُصَحِّحُ الْمَعْجِزَاتِ!

فَقُلْتُ لَهُ: كَيْفَ تَظُنُّ مِثْلَ ذَلِكَ، وَالْمَعْجِزَاتُ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: يَخْتَصُّ الْقَدِيمُ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، نَحْوَ إِحْيَاءِ الْمَيِّتِ، وَإِبْرَاءِ الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ، وَخَلْقِ الْجَسْمِ، وَفِعْلِ الْقَدْرِ وَالْعُلُومِ الْمَخْصُوصَةِ. وَهَذَا الْوَجْهُ يَنْقَسِمُ:

(١) فِي الْأَصْلِ: يَفْدَمُ، وَالظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ. (٢) فِي الْأَصْلِ: وَصَحَّ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٣) قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الذِّخِيرَةِ / ٣٨٩: «وَمِمَّا اعْتَمَدُوا عَلَيْهِ فِي دَفْعِ سَوَالِ الْجِنِّ أَنَّ هَذَا الطَّعْنَ وَإِنْ قَدَحَ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ، قَدَحَ فِي سَائِرِ الْمَعْجِزَاتِ».

فمنه: ما وَقُوعُ قَلِيلِهِ كافي في الدَّلَالَةِ كَوُقُوعِ كَثِيرِهِ، نحو إحياء الميِّتِ، وإبراء الأكمه والأبرص؛ لأنَّ القليلَ منه والكثيرَ لم تَجِرْ به العَادَةُ.

ومنه: ما يَدُلُّ إذا وَقَعَ منه قَدَرٌ مخصوصٌ - كالقَدَرِ والعُلُومِ - أو وَقَعَ منه تَغْيِيرٌ سببٍ مَّا، العَادَةُ جاريةٌ بِوُقُوعِهِ، لا يُمْكِنُ أَنْ يُعْتَرَضَ فيه بِالْجِنِّ، كما لا يُمْكِنُ بِالْإِنْسِ؛ لَخُرُوجِهِ عن مَقْدُورِ الْجَمِيعِ.

و الضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِينَ: هو ما دَخَلَ جِنْسُهُ تَحْتَ مَقْدُورِ الْعِبَادِ. وهذا الْوَجْهُ إِنَّمَا يَدُلُّ عِنْدَنَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْقَدَرَ الْوَاقِعَ منه وَالْوَجْهَ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ مِمَّا لَا يَتِمُّ أَحَدٌ مِنَ الْمُخْدَتِينَ منه؛ فَمَتَى لَمْ يُعْلَمْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ دَالًّا، كما أَنَّهُ مَتَى لَمْ يُعْلَمْ - عِنْدَ خُصُومِنَا فِي الْوَجْهِ أَنَّ الْفِعْلَ مِمَّا لَا يَتِمُّ الْبَشَرُ منه - لَمْ يَدُلُّ، فَتُجْرِي نَحْنُ اعْتِبَارَ خُرُوجِهِ عَنِ إِمْكَانِ الْبَشَرِ^(١).

و ليس لك أَنْ تَقُولَ: وَكَيْفَ يُمْكِنُهُمُ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي إِمْكَانِ جَمِيعِ الْمُخْدَتِينَ، وَلَا سَبِيلَ لَكُمْ إِلَى ذَلِكَ؟!

و هذا يَزِدُّكُمْ إِلَى أَنَّ الْوَجْهَ الَّذِي تَصِحُّ منه الْمُعْجَزَاتُ وَاحِدٌ، وَهُوَ مَا يَخْتَصُّ الْقَدِيمُ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ^(٢).

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٩: «إِنَّ الْمُعْجَزَاتِ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

ضَرْبٌ يُوَصِّفُ الْقَدِيمَ بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، نَحْوُ إِحْيَاءِ الْمَيِّتِ، وَإِبْرَاءِ الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ، وَاخْتِرَاعِ الْأَجْسَامِ.

و هذا الْوَجْهَ لَا يُمْكِنُ الْإِعْتِرَاضُ فِيهِ بِالْجِنِّ وَالْمَلَائِكَةِ؛ لِخُرُوجِهِ عَنِ مَقْدُورِ كُلِّ مُخْدَتٍ. وَ الضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ الْمُعْجَزَاتِ: مَا دَخَلَ جِنْسُهُ تَحْتَ مَقْدُورِ الْبَشَرِ. وَ هذا الْوَجْهَ إِنَّمَا يَدُلُّ إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْقَدَرَ الْوَاقِعَ منه، أَوِ الْوَجْهَ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ، لَا يَتِمُّ أَحَدٌ مِنَ الْمُخْدَتِينَ منه. وَ إِذَا لَا يَعْلَمُ هَذَا فَلَا دَلِيلَ فِيهِ».

(٢) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٩: «فَإِذَا قِيلَ: وَ مَا الطَّرِيقُ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي إِمْكَانِ جَمِيعِ الْمُخْدَتِينَ؟».

وذلك أنه ليس بمُنكَرٍ أَنْ يُخْبِرَنَا اللهُ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ بَعْضِ رُسُلِهِ - مِمَّنْ أَيْدَهُ
بِبَعْضِ الْمُعْجَزَاتِ الَّتِي يَخْتَصُّ بِجَلٍّ وَعَزٍّ بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهَا - بِأَنَّ عَادَةَ الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ
مُسَاوِيَةٌ لَنَا فِي كُلِّ الْأَفْعَالِ وَفِي بَعْضِهَا، وَأَنَّ مَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْنَا مِنْ ذَلِكَ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِمْ؛
فَمَتَى ظَهَرَ عَلَى يَدِ مُدَّعِي التَّبَوُّة - بَعْدَ تَقَرُّرِ هَذَا عِنْدَنَا - فِعْلٌ قَدْ تَقَدَّمَ عَلِمْنَا بِأَنَّ عَادَةَ
الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ فِيهِ مُسَاوِيَةٌ لِعَادَتِنَا، وَتَعَذَّرَ عَلَيْنَا عَلَى وَجْهِ يَخْرِقُ عَادَتَنَا، لِحَقِّ
ذَلِكَ بِالْمُعْجَزَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَدَلٌّ كِدَالَتِهَا. فَقَدْ وَضَحَ بَطْلَانُ مَا ظَنَّنْتَهُ عَلَيْنَا مِنْ فُسَادِ
طَرِيقِ الْمُعْجَزَاتِ (١).

فَقَالَ: وَلِمَ أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ اللهُ تَعَالَى قَدْ أَجْرَى عَادَةَ الْجِنِّ بِأَنْ يُخَيِّيَ الْمَوْتَى
بَيْنَهُمْ عِنْدَ إِدْنَاءِ جِسْمٍ لَهُ طَبِيعَةٌ مَخْصُوصَةٌ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ فِي الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ، كَمَا
أَجْرَى عَادَتَنَا - عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ - بِتَحَرُّكِ الْحَدِيدِ عِنْدَ قُرْبِ حَجَرِ
الْمِقْنَاتِيسِ مِنْهُ وَانْجِدَابِهِ إِلَيْهِ. وَكَأَمَّا الْعَادَةُ بِمَا يَظْهَرُ مِنَ التَّأْثِيرَاتِ عِنْدَ تَنَاوُلِ
الْأَدْوِيَةِ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُوجِبَةٍ لَهَا.

وَإِذَا جَوَّزْنَا ذَلِكَ لَمْ يَجِبْ لَنَا تَصْدِيقُ مَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ إِحْيَاءُ الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّا
لَا نَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ الْجِنِّيُّ نَقَلَ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْجِسْمَ الَّذِي قَدْ أَجْرَى اللهُ عَادَةَ الْجِنِّ بِأَنْ
يُخَيِّيَ عِنْدَهُ الْمَوْتَى وَسَلَّمَهُ إِلَيْهِ، فَتَأْتِي مِنْهُ لِأَجْلِهِ مَا تَعَذَّرَ عَلَيْنَا. وَلَا يَجِبُ عَلَى اللهِ
تَعَالَى الْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ، لِمِثْلِ مَا ذَكَرْتُمُوهُ فِي الْاِحْتِجَاجِ عَلَى خُصُومِكُمْ.
وَيَكُونُ هَذَا السُّؤَالُ مُسَاوِيًّا لِمَا سَأَلْتُمْ عَنْهُ مَنْ خَالَفَكُمْ لَنَا قُلْتُمْ لَهُمْ:
فَلَعَلَّ عَادَةَ الْجِنِّ جَارِيَةٌ بِمِثْلِ فَصَاحَةِ الْقُرْآنِ، وَلَعَلَّ بَعْضَهُمْ نَقَلَ هَذَا الْكَلَامَ إِلَى

(١) قَالَ الْمُصَنِّفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٨٩: «قُلْنَا: غَيْرُ مَمْتَنِعٍ أَنْ يُخْبِرَنَا اللهُ تَعَالَى، عَلَى
لِسَانِ رَسُولٍ يُؤَيِّدُهُ بِمُعْجَزَةٍ، وَيَخْتَصُّ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهَا، وَيُعْلَمُنَا أَنَّ عَادَةَ الْجِنِّ أَوْ
الْمَلَائِكَةِ مُسَاوِيَةٌ لِعَادَتِنَا، وَإِنَّمَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْنَا مَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِمْ، فَمَتَى ظَهَرَ أَمْرٌ يَخْرِقُ عَادَتَنَا
عَلِمْنَا أَنَّ ذَلِكَ مُعْجَزٌ، لِعِلْمِنَا بِمُشَارَكَةِ الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ لَنَا».

مَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدَيْهِ؛ لِأَنَّ كَوْنَ عَادَتِهِمْ جَارِيَةً بِهِ، وَتَقْلَهُمْ لَهُ^(١) عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِفْسَادِ مَقْدُورٌ، وَمَنْعُهُمْ مِنْهُ غَيْرُ وَاجِبٍ؛ فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ تَرْجِعُوا إِلَى طَرِيقَتِنَا، أَوْ تَدْخُلُوا فِي جُمْلَةِ الْبَرَاهِمَةِ وَمُهْطِلِي النُّبُوءَاتِ!^(٢)

فَقُلْتُ لَهُ: بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فَرْقٌ وَاضِحٌ لَا يَخْفَى عَلَى مُتَأَمِّلٍ؛ لِأَنَّ إِجْرَاءَ عَادَةِ الْجِنِّ بِإِحْيَاءِ الْمَيِّتِ عِنْدَ تَقْرِيبِ بَعْضِ الْأَجْسَامِ مِنْهُ - قِيَاساً عَلَى حَجَرِ الْمُقْنَطَيسِ - غَيْرُ مُتَنَكِّرٍ، إِلَّا أَنَّ الْجِنِّيَّ إِذَا نَقَلَ ذَلِكَ الْجِسْمَ إِلَيْنَا، وَسَلَّمَهُ إِلَى بَعْضِنَا لَمْ يَحْسُنْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُحْيِيَ عِنْدَهُ الْمَيِّتَ، إِذَا احْتَجَّ بِهِ كَذَابٌ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى هُوَ الْخَارِقُ لِعَادَتِنَا عِنْدَ دَعْوَةِ الْكَذَّابِ بِمَا يَجْرِي مَجْرَى التَّصْذِيقِ لَهُ، وَذَلِكَ قَبِيحٌ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ عَزَّوَجَلَّ! أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَخْرِقَ الْعَادَةَ عِنْدَ دَعْوَتِهِ لَمْ يَزِدْ عَلَى مَا فَعَلَهُ مِنْ إِحْيَاءِ الْمَيِّتِ بِحَسَبِ دَعْوَاهُ، وَلَا مُعْتَبَرٌ بِأَنَّ عَادَةَ الْجِنِّ جَارِيَةٌ بِهِ؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ جَسَرَتْ بِذَلِكَ، فَعَلَى وَجْهِ لَا تَقِفُ^(٣) عَلَيْهِ، لِأَنَّ مَا تَجْرِي بِهِ عَادَاتُهُمْ - أَوْ لَا تَجْرِي - غَيْرُ دَاخِلٍ فِي عَادَتِنَا، فَلَا بَدَّ مِنْ^(٤) أَنْ يَكُونَ إِحْيَاءُ الْمَيِّتِ فِيمَا بَيْنَنَا^(٥) عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ خَارِقاً لِعَادَتِنَا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَجْرَ بِمِثْلِهِ.

وَحُكْمُ كُلِّ عَادَةٍ مَقْصُورٌ^(٦) عَلَى أَهْلِهَا، وَمُخْتَصٌّ بِهِمْ، فَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ مَا

(١) فِي الْأَصْلِ: وَجَائِزُ تَقْلَهُمْ لَهُ، وَفِيهِ اضْطِرَابٌ ظَاهِرٌ.

(٢) قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٨٩-٣٩٠: «فَإِذَا قِيلَ: مَا تَنْكَرُونَ مِنْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى أَجْرَى عَادَةِ الْجِنِّ أَنْ يَحْيِيَ الْمَيِّتَ عِنْدَ إِدْنَاءِ أَدْنَى جِسْمٍ لَهُ صِفَةٌ مَخْصُوصَةٌ إِلَيْهِ، كَمَا أَجْرَى الْعَادَةُ بِحَرَكَةِ الْحَدِيدِ عِنْدَ تَقَرُّبِهِ مِنَ الْحَجَرِ الْمُقْنَطَيسِ. وَإِذَا جُوزْنَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي ظَهْوَرِ إِحْيَاءِ الْمَيِّتِ عَلَى يَدِ مُدَّعِي النُّبُوَّةِ دَلِيلٌ عَلَى صِدْقِهِ؛ لِأَنَّا لَا نَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ الْجِنِّيُّ نَقَلَ إِلَيْنَا ذَلِكَ الْجِسْمَ الَّذِي أَجْرَى اللَّهُ تَعَالَى عَادَةَ الْجِنِّ أَنْ يَحْيِيَ الْمَوْتَى عِنْدَهُ. وَهَذَا طَعْنٌ فِي جَمِيعِ الْمَعْجَزَاتِ».

(٣) فِي الْأَصْلِ: لَا يَقِفُ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتَنَاهُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: فِي، وَالظَّاهِرُ مَا أُثْبِتَنَاهُ. (٥) كَذَا فِي الْأَصْلِ: وَالظَّاهِرُ: فِيمَا بَيْنَنَا.

(٦) فِي الْأَصْلِ: مَقْصُورَةٌ، وَمَا أُثْبِتَنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلْسِّيَاقِ.

هو خارقٌ لعادة بعضهم غير خارقٍ لعادة بعض.
وليس يُشبهه هذا ما سألتُم عنه في نقل القرآن؛ لأنَّ الجنِّيَّ إذا كانت عادته جاريةً بمثل فصاحة القرآن وَثَقْلِهِ إلى أحد البشر، فبنفس ثقله قد خرقَ عادتنا، من غير أن يكونَ لله تعالى في ذلك فعلٌ يُخالف ما أجرى به عادتنا.
والجنِّيُّ إذا نَقَلَ إلينا الجسمَ المختصَّ بطبيعة - قد أجرى الله تعالى عادة الجنِّ بإحياء الموتى عندها - فبنفس ثقله للجسم لم يخرقَ عادتنا، وإنما الخارق لها من أحيى الميتَ عند تقريب ذلك الجسم منه، وفعل في عادتنا ما أجرى به عادة غيرنا.

فقد صار الفرق بين الموضعين هو الفرق بين أن يتولى الله تعالى تصديق الكذاب، وبين أن لا يمتنع من تصديقه، وليس يخفى بُعد ما بينهما^(١).
فقال: هَبْ أَنْ الْكَلَامَ مُسْتَقِيمٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، كَيْفَ يُمَكِّنُ الثَّقَةَ مَعَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ فِي الْجَنِّ بِأَنَّ الْمَيِّتَ بَعَيْنُهُ عَادَ حَيًّا، وَأَنَّ الْجِسْمَ الَّذِي تَدَّعِي أَنَّهُ مُخْتَرَعٌ فِي الْحَالِ كَذَلِكَ، دُونَ أَنْ يَكُونَ مَتَقُولًا مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ؟ وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْجَنِّيَّ مَعَ خَفَاءِ

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٩٠: «قلنا: إحياء الله تعالى الميت عند تقريب هذا الجسم بيننا وفي عادتنا خرق منه تعالى لعادتنا بما يجري مجرى تصديق الكذاب. وهذا لا يجوز عليه تعالى.

وليس إذا أجرى الله تعالى عادة الجنِّ، بأن يحيي ميتاً عند تقريب جسم إليه، من حيث لا تعلم ذلك ولا نعرفه، جاز أن يفعل في عادتنا؛ لأنَّه إذا فعله في عادتهم فلا وجه للقيح. وإذا نقض عادتنا فهو صدق الكذاب.

وليس هذا يجري مجرى نقل الكلام، لأنَّ الجنِّيَّ إذا نقل إلينا كلاماً ما جرت عادتنا بمثل فصاحته، فبنفس ثقله قد خرق عادتنا، وليس لله تعالى في ذلك فعلٌ يخرق عادتنا. وإذا نقل الجسم المشار إليه، فبنفس ثقله للجسم لم يخرق عادتنا. وإنما الخارق لها من إحياء الميت عند تقريب الجسم منه. والفرق بين الأمرين غير خافٍ على المتأمل».

رؤيته، و سَعَة حِيلَتِهِ، يُمَكِّنُهُ إِحْضَارُ حَيٍّ، و إِبْعَادُ مَيِّتٍ عِنْدَ دَعْوَةِ الْمُسْتَبَيِّ. و القول في الْجِسْمِ كَيْثِلُهُ^(١)؛ لَأَنَّهُ يَتِمَكَّنُ مِنْ إِحْضَارِ أَيِّ جِسْمٍ شَاءَ فِي طَرَفِهِ عَيْنٍ، بِغَيْرِ زَمَانٍ مُتَرَاخٍ.

و هذا أيضاً مَنَاتٌ فِي ثَقَلِ الْجِبَالِ و اقْتِلَاعِ الْمُدُنِ لو ادَّعَاهُ مُدَّعٍ؛ لَأَنَّهُ إِنْ أَظْهَرَ تَوَلَّى ذَلِكَ بِجَوَارِحِهِ أَمَكْنَ الْجَنِّيُّ أَنْ يَتَحَمَّلَ عَنْهُ الثَّقَلُ، و يُكَافِئَ مَا فِي الْمَحْمُولِ مِنَ الْاعْتِمَادَاتِ بِأَفْعَالِهِ، فَلَا يَحْصُلُ عَلَى الْمُظْهِرِ لِحَمْلِهِ شَيْءٌ مِنَ الْكُلْفَةِ.

و إِنْ لَمْ يَتَوَلَّهِ الْمُدَّعِي بِنَفْسِهِ، بَلْ ادَّعَى وَقُوعَهُ وَ حُصُولَهُ فَقَطْ، فَالْجَنِّيُّ يَكْفِيهِ بَوُقُوعُهُ عَلَى حَسْبِ دَعْوَاهُ، وَ يُضِيفُهُ هُوَ إِلَى رَبِّهِ.

فَقَدْ عَادَتْ الْحَالُ إِلَى الشُّكِّ فِي الْمُعْجَزَاتِ وَ اسْتِعْمَالِ جَوَابِنَا الَّذِي أَنْكَرْتُمُوهُ، وَ هُوَ أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى يَمْنَعُ الْجَنِّيَّ مِنْ مِثْلِ هَذَا إِذَا كَانَ جَارِياً مَجْرَى الْاسْتِفْسَادِ، وَ إِلَّا فَمَا الْجَوَابُ؟^(٢)

فَقُلْتُ لَهُ: أَمَّا اقْتِلَاعُ الْمُدُنِ وَ حَمْلُ الْجِبَالِ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهَا، فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِعْلاً لِمَلَكٍ وَ لَا لَجَنِّيٍّ، وَ هُمَا عَلَى مَا هُمَا عَلَيْهِ مِنَ الرِّقَّةِ وَ اللَّطَافَةِ وَ التَّخَلُّلِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ إِذَا وَقَعَتْ مِمَّنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ لِنَفْسِهِ احْتِاجَتْ إِلَى قُدْرٍ كَثِيرَةٍ بِحَسَبِهَا، وَ زِيَادَةُ الْقُدْرِ تَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةٍ فِي الْبُيُوتَةِ، وَ صَلَابَةٍ أَيْضاً مَخْصُوصَةٍ،

(١) فِي الْأَصْلِ: كَيْثِلٌ.

(٢) قَالَ الْمَصْنُفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٩٠: «فَإِنْ قِيلَ: سَوَالُ الْجَنِّ يَطْرُقُ أَنْ يَجُوزَ فِيمَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ إِحْيَاءُ مَيِّتٍ أَنْ لَا يَكُونَ صَادِقاً، بَلْ يَكُونُ الْجَنِّيُّ أَحْضَرَ مِنْ بَعْدٍ حَيّاً وَ أَعْبَدَ هَذَا الْمَيِّتَ؛ لِأَنَّ خِفَاءَ رُؤْيَتِهِ وَ سَعَةَ حِيلَتِهِ يَتِمُّ نَعْمَاهَا (؟) قَبْلَ ذَلِكَ، وَ أَنَّ مَدَّعِي النُّبُوَّةِ ادَّعَى مُعْجَزاً لَهُ ثَقَلُ جَبَلٍ أَوْ اقْتِلَاعُ مَدِينَةٍ، وَ وَقَعَ ذَلِكَ، جَوَّزْنَا أَنْ يَكُونَ الْجَنِّ تَوَلَّاهُ وَ فَعَلُوهُ. وَ لَوْ أَنَّ الْمَدَّعِي تَوَلَّى ذَلِكَ بِجَوَارِحِهِ جَازَ فِي الْجَنِّيِّ أَنْ يَتَحَمَّلَ عَنْهُ ذَلِكَ الثَّقَلُ وَ لَا يَحْصُلُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ تَكْلَفِ ذَلِكَ الثَّقَلِ. وَ هَذَا قَدْ حُجِّجَ فِي جَمِيعِ الْمُعْجَزَاتِ، أَوِ الرَّجُوعِ إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَمْنَعُ مِنَ الْاسْتِفْسَادِ، وَ أَنْتُمْ لَا تَرْتَضُونَ بِذَلِكَ».

ولهذا لا يجوز أن تحل النملة من القدر ما يحل الفيل، وإنما نجز ذلك بأن يزداد في بنيتها، ويعظم من خلقها.

فالجني إذا تمكن من حمل جبل أو مدينة، فلا بد أن تكثف بنيتها، وتكبر جنته. وإذا حصل كذلك لم يخف على العيون السليمة رؤيته، ووجب أن يكون مشاهداً كما نشاهد سائر الأجسام الكثيفة.

وإذا اقتلع مدح للنبوة مدينة، أو ادعى أنه سينقلها^(١)، أو ينقل من مكان إلى غيره، وقع ما ادعاه من غير أن نشاهد جسماً كثيفاً تولاه أو أعان عليه، بطل أن يكون من فعل الجن.

ولا فرق في اعتبار هذه الحال بين الجن والبشر؛ لأن أحدنا لو ادعى الإعجاز بحمل جسم ثقيل لا يقدر على النهوض بمثله أحد منا متفرداً، لم يكن بُد في الاعتبار عليه من أن يمتنع من الاستعانة بغيره، ويزيل كل حيلة^(٢) يمكن أن يستعان معها بالغير على وجه لا يظهر.

والجن في هذا الباب كالإنس؛ لأننا إذا كنا قد بيننا أنه لا يتمكن من هذه الأفعال إلا بأن يكون كثيفاً مذكراً، فالطريق الذي به نعلم أن الاستعانة لم تقع بإنسي، به نعلم أنها لم تقع بجني.

فأما إبدال الميت بحي وإحضار جسم من بعد، فليس يجوز أن يتولاه أيضاً إلا من له قدر تحتاج إلى بنية كثيفة تقع^(٣) الرؤية عليها^(٤).

(١) في الأصل: أنها سينقله، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: حملة، وما أثبتناه من الذخيرة، و يقتضيه السياق.

(٣) في الأصل: تقطع، والظاهر ما أثبتناه مقارباً لما في الذخيرة.

(٤) قال المصنف رحمه الله في الذخيرة / ٣٩١: «قلنا: معلوم أن أجسام الملائكة والجن لطيفة

و أكثر ما يمكن أن يقال هاهنا: جَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ الَّذِي يَنْقُلُهُ لَطِيفاً،
والحيُّ الَّذِي يُحْضِرُهُ^(١) بدلاً مِنْ المَيِّتَةِ صَغِيرَ^(٢) الْجُثَّةِ كَالذَّرَّةِ وَ الْبُعُوضَةِ؛ فليس
بواجبٍ أَنْ يَكُونَ إِنْسَاناً أَوْ حَيَواناً عَظِيمَ الْجُثَّةِ؟^(٣)
و ذلك ممَّا لا يُجدي أيضاً في دفعِ كَلَامِنَا؛ لأنَّ أَقْلَ أحواله أَنْ يَكُونَ مُكَافِئاً
في القُدْرِ للذَّرَّةِ^(٤) وَ الْبُعُوضَةِ، حتَّى يَتِمَّكَنَ مِنْ حَمْلِ أَخْفِ الْحَيَوانِ وَ زَنَأً.
و لو كان كذلك لَوَجَبَ أَنْ يُساوِيَهُما في الجُثَّةِ وَ الكَسَافَةِ، وَ يَعودُ الأمرُ إلى أَنَّ

→ رقيقة متخلخلة، و لهذا لا نراهم بعيوننا إلَّا بعد أن يَكْتِفُوا. و من كان متخلخل السَّيِّئَةِ
لا يجوز أن تحلَّ قُدْرَ كثيرة، لحاجة القُدْرِ في كثرتها إلى الصَّلاَةِ وَ زيادة البنية. و لهذه
العلة لا يجوز أن تحلَّ النملة من القُدْرِ ما يحلُّ الفيل. فلا يجوز على هذا الأصل أن يَتِمَّكَنَ
مَلَكٌ وَ لا جَنِّيٌّ مِنْ حَمْلِ جَبَلٍ وَ لا قلع مدينة إلَّا بعد أن يكتف الله تعالى بِنَيْتِهِ وَ يُعْظِمَ جُثَّتَهُ.
و إذا حصل هذه الصِّفَةُ رَأَتْهُ كُلُّ عَيْنٍ سَلِيمَةٍ وَ مَيَّزَتْهُ.
فإذا ادَّعى النبوة مَنْ جعل معجزته إقلاعَ مدينة أو نقل جبل، فوقع ما ادَّعاه من غير أن
يشاهد جسماً كثيفاً أعان عليه أو تولاه يبطل التجويز لأنَّ يكون من فعل جَنِّيٍّ وَ مَلَكٍ،
و خلص فعلاً لله تعالى.

و لا فرق في اعتبار هذه الحال بين الجنِّ وَ البشر، لأنَّ مدَّعي الإعجاز بحمل جبل ثقيل
لا ينهض بحمله أحدٌ ممَّا منفرداً لا بدَّ من الاعتبار عليه من أن يمنعه من الاستعانة بغيره،
و يسدُّ باب كلِّ حيلة يتمُّ معها الاستعانة بالغير، فالجَنِّيُّ في هذا الباب كالإنسي إذا كنَّا قد
بيَّنا أنَّه لا بدَّ من أن يكون كثيفاً مُدْرَكاً.

فأمَّا إيدال مَيِّتٍ بحَيٍّ، أو إحضار جسم من بعيد، فليس يجوز أن يَتِمَّكَنَ منه أيضاً إلَّا من له
قُدْرٌ تحتاج إلى بنية كثيفة يتناولها الرؤية».

(١) في الأصل: لا يحضره، وهو من سهو الناسخ.

(٢) في الأصل: صغيرة، و المناسب ما أثبتناه.

(٣) قال المصنَّف رَحِمَهُ اللهُ فِي كتابه الذَّخِيرَةِ / ٣٩١: «و أكثر ما يمكن أن يقال: جَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ
الحيُّ الَّذِي أَبْدَلَهُ الْجَنِّيُّ مَيِّتٍ مِنْ أَصْغَرِ الْحَيَوانِ جُثَّةً كَالذَّرَّةِ وَ الْبُعُوضَةِ».

(٤) في الأصل: الذَّرَّةُ، و المناسب ما أثبتناه.

رؤيته واجبة^(١).

على أنه إن لم يكن مرئياً فلا بد من أن يكون ما يحضره وينقله مرئياً متميزاً من غيره، وإلا لم يكن فرق بين حضوره وغيبته. [و] ما كان بهذه المنزلة لا يصح ادعاء الإعجاز والإبانة به.

وإذا كان ما ينقله مرئياً لم يخف على الحاضرين حاله، وجب أن يفتنوا به، ويتنبهوا على^(٢) الحيلة فيه^(٣).

و يلحق هذا الوجه أيضاً بالأول في مساواة الجن للبشر في الاعتبار عليهم والامتحان، ألا ترى أن كثيراً من المشعذين وأصحاب الحققة^(٤) يتمكنون على سبيل الحيلة من ستر جسم وإظهار غيره، وإبدال ميت بحي، وصغير بكبير، ومليون بمليون يخالفه! وإذا اعتبر عليهم الحصفاء^(٥)، وكشفوا عن مظان حيلهم ظهروا على أمرهم.

ولا بد في مدعي النبوة من أن يؤمن في أمره ما جوز في المشعذ، وليس يقع الأمان إلا بالامتحان الشديد والبحث الصحيح. وكما أنا لا نصدق مدعي النبوة

(١) قال المصنف رحمه الله في الذخيرة / ٣٩١: «والجواب عن ذلك: أن أقل الأحوال أن يكون حامل هذا الحيوان مكافئاً له في القدر، ويجب تساويهما في الجودة والكثافة، فيجب رؤيته ولا يخفى حاله».

(٢) في الأصل: عن، وما أفتناه مناسب للسياق.

(٣) قال المصنف رحمه الله في الذخيرة / ٣٩٢: «وبعد، فإن فرضنا أن رؤية هذا الحامل غير واجبة، فلا بد من أن يكون ما يحمله وينقله مرئياً متميزاً، وإلا لم يفرق بين حضوره وغيبته. وما هذه حاله لا يخفى على الحاضرين حاله، ولا بد من أن يدركوه ويفتنوا بحاله ويتنبهوا على وجه الحيلة فيه».

(٤) في الأصل: الحققة: أي الداهية، ولعلها: الخفة.

(٥) حصف، حصافة: إذا كان جيد الرأي، محكم العقل.

و الإعجاز بإحياء الميت إلا بعد أن نعلم أنه لم يقَع في أمره حيلة منه ولا من غيره ومن البشر، فكذا لا نُصدِّقُه حتَّى نعلم أن الحيلة - فيما جاء به - لم يقَع^(١) ومن بشر، ولا ملك، ولا جنّي. وطريق الاعتبار واحد على ما ذكرناه. فلما سمع ما أوردته، أمسك مفكراً فيه، ومُتدبراً له^(٢).

سؤال عليهم آخر:

وقد سأل المخالفون أيضاً، فقالوا:

لو سلّم لكم جميع ما تدعوْنه في القرآن من تعذّر معارضة على البشر، فإنّ التعذّر إنّما كان لخروجه عن عادّتهم، وأنّ حكم الملائكة والجنّ وكلّ قادرٍ من المُحدثين في تعذّر المعارضة حكم البشر.

وسلّم أيضاً أن القرآن من فعل القديم تعالى - وذلك نهاية أمركم - لم يصحّ الإعجاز الذي تُريدونه؛ لأنّه ليس بمنكر أن يكون الله تعالى أنزله^(٣) على نبيٍّ من أنبيائه، فظفر به من ظهر من جهته، فقلّبه عليه وقتله من حيث لم يُعلم حاله، وادّعى الإعجاز به؟!^(٤)

(١) في الأصل: لم يقطع، وما أثبتناه مناسب للسياق.

(٢) قال المصنّف رحمه الله في الذخيرة / ٣٩٢: «ويلحق هذا الوجه بالأول في مساواة الجنّ والبشر في الاعتبار عليهم والامتحان. ولهذا نجد كثيراً من المشعبدین وأصحاب الحقّة يسترون جسماً ويظهرون آخر، ويبدلون ميّتاً بحيٍّ وصغيراً بكبير، وإذا اعتبر عليهم المحصلون، ظهروا على مظانّ حيلهم وجوهها. ولا بدّ في مدّعي النبوة من أن يؤمّن فيه ما جوّزناه في المشعبد، وليس يحصل الأمر إلّا بصادق البحث، وقوّي الامتحان».

(٣) في الأصل: أنزل، والمناسب ما أثبتناه.

(٤) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٩٣: «إذا سلّم لكم تعذّر معارضة القرآن على كلّ

وإنما يَنْفَعُكُمْ ثُبُوتُ كونهِ فِعْلاً لَلَّهِ تَعَالَى مَعَ خَرَقِ الْعَادَةِ، إِذَا أَمَكَّنْكُمْ أَنْ تَدُلُّوا عَلَى اخْتِصَاصِ مَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدَيْهِ، وَ أَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ تَصْدِيقاً لَهُ. وَمَعَ السُّؤَالِ الَّذِي أَوْرَدْنَاهُ لَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ مَعْنَى هَذَا السُّؤَالِ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى السُّؤَالِ الْمُتَقَدِّمِ؛ لِأَنَّهُمَا وَإِنْ كَانَا مَعاً طَاعَتَيْنِ فِي الطَّرِيقَةِ، فَبَيْنَهُمَا مَزِيَّةٌ ظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّ سِنْدَ مَنْ أَعْتَرَضَ بِالْحِجْنِ يَقْدَحُ فِي كَوْنِ الْقُرْآنِ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَ فِي اخْتِصَاصِهِ أَيْضاً بِهِ لِمَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدَيْهِ.

و السُّؤَالُ الثَّانِي يَتَضَمَّنُ الْقَدْحَ فِي الْاِخْتِصَاصِ حَسْبَ، مَعَ تَسْلِيمِ كونهِ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى. وَ لَسْنَا نَعْرِفُ لِلْقَوْمِ جَوَاباً مُسْتَمِراً عَنْ هَذَا السُّؤَالِ (١).

وَ قَدْ كُنَّا أَخْرَجْنَا جَوَاباً عَنْهُ يَسْتَمِرُّ عَلَى أَصُولِهِمْ، نَحْنُ نَذْكُرُهُ بَعْدَ أَنْ نُنَبِّئَ عَلَى فَسَادٍ مَا تَعَلَّقُوا بِهِ فِي دَفْعِهِ، ثُمَّ نَتْلُوهُ بِذِكْرِ الْجَوَابِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِهِ أَصْحَابُ الصَّرْفَةِ لِيُنْكَشِفَ لِرُؤُومِ السُّؤَالِ لَهُمْ دُونُنَا، حَسْبَ مَا اسْتَعْمَلْنَاهُ فِي السُّؤَالِ الْمُتَقَدِّمِ. وَ نَحْنُ ذَاكِرُونَ مَا تَعَلَّقُوا بِهِ.

رُبَّمَا قَالُوا: إِنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى قَدْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ، مِنْ حَيْثُ يُؤَدِّي إِلَى الْاِسْتِفْسَادِ، وَ أَجْرَوهُ مَجْرئِ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ بَعْضَ الْمُؤْمِنِينَ (٢) يَنْقُلُ الْقُرْآنَ إِلَى بَلَدٍ شَاسِعٍ، لَمْ يَتَّصِلْ بِأَهْلِهِ خَبَرُ النَّبِيِّ ﷺ وَ مُعْجَزَاتِهِ، فَيَدَّعِي بِهِ الْإِعْجَازَ. وَ ادَّعَوْا فِي الْأَمْرَيْنِ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى الْمَنْعُ مِنْهُمَا.

→ بَشَرٍ وَ حَتَّى وَ مَلَكٍ وَ كُلٌّ قَادِرٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَ سَلَّمَ أَيْضاً أَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى عَلَى غَايَةِ اقْتِرَاحِهِمْ، مَا الْمُنْكَرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ أَنْزَلَ هَذَا الْكِتَابَ عَلَى نَبِيِّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، غَيْرَ مَنْ ظَهَرَ مِنْ جِهَةٍ تَغْلِبُهُ عَلَيْهِ، وَ قَتْلَهُ الظَّاهِرَ مِنْ جِهَتِهِ، وَ ادَّعَى الْإِعْجَازَ بِهِ؟.

(١) قَالَ الْمُصَنِّفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٩٤: «و لَسْنَا نَعْرِفُ لِلْقَوْمِ جَوَاباً سَدِيداً عَنْ هَذَا السُّؤَالِ...».

(٢) أَيِ الْمَشْعِيزِينَ.

و رُبَّمَا قَالُوا: إِنَّ الَّذِي يُؤْمَنُ مِنْهُ حُصُولُ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هُوَ الْمُظْهِرُ لِلْقُرْآنِ بِالْإِتْيَانِ بِهِ، وَأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِ.
و رُبَّمَا تَعْلَقُوا بِأَنَّ الشَّكَّ فِي ذَلِكَ تَشَكُّكَ فِي إِضَافَةِ الشَّعْرِ إِلَى الشَّعْرَاءِ،
و الْكُتُبِ إِلَى الْمُصَنِّفِينَ.

و هذه الوجوه الثلاثة قد تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا وَ النَّقْضُ لَهَا، عَلَى حَدِّ مِنَ الْبَسْطِ
و الشَّرْحِ لَا يُحَوِّجُ إِلَى تَكَرُّارٍ (١).

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «إِنَّ الْعِلْمَ حَاصِلٌ بِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مِنْ غَيْرِهِ»، فَهُوَ صَحِيحٌ مُسَلَّمٌ.
و كَذَلِكَ إِنْ قَالُوا: «إِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْمُظْهِرَ لَهُ لَمْ يَأْخُذْهُ مِنْ غَيْرِهِ»، وَ أَرَادُوا مِمَّنْ
يَقِفُ عَلَى خَبَرِهِ، وَ يَجِبُ أَنْ تَتَّصِلَ بِنَا أَحْوَالِهِ.

فَأَمَّا عَلَى كُلِّ وَجْهِ، حَتَّى يَدَّعُوا وَفُوعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ مِنْ أَحَدٍ - ظَهَرَ عَلَى
يَدِهِ أَمْ لَمْ يَظْهَرْ، عَرَفْنَاهُ أَمْ لَمْ نَعْرِفْهُ، كَانَ مِمَّنْ يَجِبُ أَنْ تَتَّصِلَ بِنَا أَخْبَارُهُ أَمْ لَمْ يَكُنْ
- فَهُوَ الْمُكَابَرَةُ الظَّاهِرَةُ الَّتِي يَعْلَمُهَا كُلُّ مَنْ رَجَعَ إِلَى نَفْسِهِ.

و لَا بَدَّ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ هَذَا الْعِلْمُ مَخْصُوصاً؛ لِأَنَّهُمْ إِنْ ادَّعَوْهُ عَلَى الْعُمُومِ
خَرَجُوا عَنِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمَعْلُومَ نُزُولُ الْمَلَكِ بِهِ، فَيَجِبُ أَنْ تَقُولُوا عَلَى
هَذَا: إِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْبَشَرِ وَ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِمْ. [و] مَنْ
حَاسَبَ نَفْسَهُ وَ سَبَرَ مَا عِنْدَهَا لَمْ يَجِدْ فِيهَا فَرْقاً فِيمَا ادَّعَا الْعِلْمَ بِهِ بَيْنَ مَلَكٍ وَ بَشَرٍ،
إِذَا فَرَضْنَا أَنَّ الْمَأْخُوذَ مِنْهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَتَّصِلَ بِنَا خَبَرُهُ (٢).

(١) قَالَ الْمُصَنِّفُ ﷺ فِي الذِّخِيرَةِ / ٣٩٤: «... إِذَا ذَكَرُوا الْإِسْتِفْسَادَ وَ غَيْرَهُ مِمَّا حَكِيْنَاهُ عَنْهُمْ
فِي جَوَابِ سَوَالِ الْجَنِّ، فَقَدْ تَكَلَّمْنَا بِمَا فِيهِ كِفَايَةٌ. وَ إِذَا قَالُوا: إِنَّ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ حَاصِلٌ
بِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مِنْ غَيْرِهِ، أَوْ قَالُوا: نَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنَّ الْمُظْهِرَ لَهُ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ غَيْرِهِ...».

(٢) قَالَ الْمُصَنِّفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذِّخِيرَةِ / ٣٩٤: «قُلْنَا: أَمَّا الْعِلْمُ بِأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ أَحَدٍ ظَهَرَ

وقد تعلق بعضهم بأن المراعى هو خرق العادة، ولو كان القرآن مأخوذاً من الغير على الوجه الذي ذكرتم لم يخرج من حصول خرق العادة به، لا سيما والعادة جارية بأن مثل ما ادعيتوه لو وقع لظهر وانتشر. وإذا لم يظهر فليس ذلك إلا لأن الله تعالى شغل الناس عنه، وعدل بهم عن ذكره.

قالوا: فقد حصل ما نريده من خرق العادة على كل وجه.

وهذا بعيد جداً؛ لأن خرق العادة وإن كان حاصلاً في القرآن فلم يحصل لنا اختصاص من ظهر على يده به على وجه يوجب أن العادة إنما خُرقت من أجله، وعلى سبيل التصديق له.

وخرق العادة غير كافٍ إذا لم تعلم ما ذكرناه من الاختصاص، ألا ترى أن مدعى لو ادعى النبوة وحصل علمه ببعض الحوادث البديعة التي قد تقدم وجودها، ولم تقع مختصة بدعوة أحد بعينه، أو جعل (معجزته إحدى) (١) معجزات الأنبياء المتقدمين وادعى أنه المخصوص بالتصديق بذلك، لم نخفل بقوله، ومن حيث عدنا فيما ادعاه الاختصاص الذي لا بُدَّ منه، وإن كان خارقاً للعادة.

هذا إذا نسبنا خرق العادة إلى الله عز وجل من حيث نزل الكتاب. فإن نسبنا خرقها إلى من أظهره لنا، وسمعناه من جهته، وجعلنا إنزاله إلى من أنزل إليه غير معتد به في باب خرق العادة، من حيث لم نقف عليه، واعتبرنا في عادتنا ما أطلعنا

→ على يده وعرفت أخباره وانتشرت، فثابت لا محالة. وهو على خلاف ما تضمنته السؤال؛ لأنه تضمن أنه أخذه ممن لم يظهر له حال، ولا وقف له على خبر سواه، وكذلك العلم بأنه لم يأخذه من غيره، لا بد من أن يكون مشروطاً بما ذكرناه، وكيف يدعي إطلاقاً أنه لم يأخذه من غيره، وهو يذكر أن الملك نزل به عليه؟ فيجب أن يقولوا إنه لم يؤخذ من أحد من البشر، وإذا فرضنا أن المأخوذ منه ذلك من البشر لم يطلع على حاله سواه، لحق البشر في هذا بالملك.

(١) في الأصل: معجزة أحد، وما أثبتناه هو المناسب للسياق.

عليه و أحطنا علماً به؛ فإنَّ الكلامَ يكونُ أوضح^(١)، و سقوط الاحتجاج بما ذكره
 أبين؛ لزوال أن يكون الاختصاص و خرق العادة جميعاً من قبل القديم تعالى.
 فأمّا قولهم: إنَّ مثل ذلك لو جرى لوجب ظهوره بالعادة، وإذا لم يظهر فلا مَر من
 قبل الله تعالى؛ فليس بصحيح؛ لأنَّ العادة إن اقتضت ظهور أمثال ما ذكرناه
 وانتشاره، فإنما تقتضيه فيما وقع في أصله ظاهراً. و الإلزام بخلاف ذلك؛ لأنهم
 إنما ألزموا أن يكون مأخوذاً ممن لم يظهر على يده، و لا سَمِع من جهته، و لا اطلع
 أحد غير أخذه على حاله، و العادة لا تقتضي ظهور مثل هذا، فمن ادعى اقتضاءها
 لظهوره - و إن كان على ما مثلناه - طوَّلب بالدلالة على صحّة قوله، و لن يجدوها
 و ممّا تعلّقوا به أيضاً، أن قالوا: تجويز ما ألزمناه في القرآن يؤدي إلى تجويز
 مثله في سائر معجزات الأنبياء صلوات الله عليهم، و يقتضي الشك في وقوع
 جميعها على هذا الوجه.

قالوا: فإن قيل لنا أن تلك المعجزات مبينة للقرآن من حيث علمت حادثته في
 الحال، على وجه يوجب الاختصاص و يرفع الشك.
 قلنا: أليس من قبل أن يُنكر المستدل، فعلم حُدوثها في الوقت، و وقوع
 الاختصاص التام بها، يجوز فيها ما ذكرتموه؟
 و إذا جَوَز ذلك كان تجويزه متفراً له عن النظر فيها. فإن كان لو نظر لعلم ما
 آمن من وقوع التفسير عن النظر في أعلام سائر الأنبياء، يؤمن من حصول ما ألزمناه
 في القرآن.

وليس هذا بشيء؛ لأنَّ تجويز المستدل الناظر في المعجزات - قبل أن يعلم
 حُدوثها، و ثبوت الاختصاص بها - أن تكون غير حادثه، و لا مقتضية

(١) في الأصل: واضح، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

للاختصاص، لا يقتضي التنفير عن النظر فيها حسب ما ظنوه. وكيف نَظُنُّ مثل ذلك ونحن نَعْلَمُ أَنَّ النَّاطِرَ فِي كُلِّ عِلْمٍ مِنْ أَعْلَامِ^(١) الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، يُجَوِّزُ قَبْلَ نَظَرِهِ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَخْرَقَةً^(٢) وَشَعْبَةً، وَغَيْرَ مُوجِبٍ لِتَصْدِيقِي مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُجَوِّزاً لِمَا ذَكَرْنَاهُ لَكَانَ عَالِماً بِأَنَّهُ عِلْمٌ مُعْجَزٌ. وَلَوْ كَانَ عَالِماً لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَنْظُرَ فِيهِ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ مُعْجَزٌ، (وَتَجْوِيزُهُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُعْجَزٍ فِي الْحَقِيقَةِ)^(٣).

فَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ الْإِعْجَازُ لَا يَقْتَضِي تَنْفِيرَهُ^(٤) عَنِ النَّظَرِ فِيهِ، بَلْ نَظَرُهُ فِيهِ وَاجِبٌ، مِنْ جِهَةِ الْخَوْفِ الْقَائِمِ، وَعَدَمِ الْأَمَانِ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُدَّعِي صَادِقاً. فَكَذَلِكَ حُكْمُ النَّاطِرِ فِي الْأَعْلَامِ - مَعَ تَجْوِيزِهِ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ حَادِثَةٍ وَلَا مُخْتَصَّةٍ - لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ تَجْوِيزُهُ مُتَفَرِّغاً عَنِ النَّظَرِ؛ لِأَنَّ الْخَوْفَ الْمَوْجِبَ لِلنَّظَرِ وَالتَّحِثِ قَائِمٌ^(٥).

وَمِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَعَلَّقُوا بِهِ أَنْ يَقُولُوا: لَوْ كَانَ الْقُرْآنُ مَأْخُوداً مِنْ نَبِيِّ حَصَّةُ اللَّهِ بِهِ وَأَنْزَلَهُ عَلَيْهِ لَمْ يَخْلُ حَالُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:
إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَدَّى الرِّسَالَةَ، وَصَدَعَ بِالدَّعْوَةِ، وَظَهَرَ أَمْرُهُ، وَانْتَشَرَ خَبْرُهُ.
أَوْ يَكُونَ لَمْ يُوَدِّهَا.
فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ: اسْتَحَالَ أَنْ يَخْفَى أَمْرُهُ، وَتَتَطَوَّى حَالُ مَنْ قَتَلَهُ وَغَلَبَهُ عَلَى

(١) فِي الْأَصْلِ: عِلْمٌ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتْنَاهُ (٢) أَيِ ادْعَاءٍ وَكَذِباً.

(٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ: وَتَبَدُّو الْعِبَارَةَ غَيْرَ مُسْتَقِيمَةٍ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: بَتَغْيِيرِهِ، وَمَا أُثْبِتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلْسِّيَاقِ.

(٥) قَالَ الْمَصْنُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي كِتَابِهِ الذَّخِيرَةِ / ٣٩٤: «إِنَّ تَجْوِيزَ الْمُسْتَدَلِّ النَّاطِرِ فِي الْمُعْجَزَاتِ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ حَادِثَةٍ وَلَا مُخْتَصَّةٍ لَا يَقْتَضِي التَّنْفِيرَ عَنِ النَّظَرِ فِيهَا. وَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ وَيَحْسَنُ أَنْ كُلُّ نَاطِرٍ فِي عِلْمٍ مِنْ أَعْلَامِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُجَوِّزُ قَبْلَ نَظَرِهِ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَخْرَقَةً وَشَعْبَةً، وَلَمْ يَقْتَضِ ذَلِكَ تَنْفِيرَهُ عَنِ النَّظَرِ فِيهِ، بَلْ وَاجِبٌ نَظَرُهُ لِثَبُوتِ الْخَوْفِ وَعَدَمِ الْأَمَانِ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُدَّعِي صَادِقاً».

كتابه، لا سيما مع البحث الشديد والتتبع التام،

وإذا كنا - مع ما ذكرناه من الفحص والبحث - لا نقف^(١) على خبره من هذه صفتة، وجب القضاء بإطلاقه.

. وإن كان الثاني: فالواجب على الله تعالى أن يمنع من قتله ليقوم بأداء الرسالة؛ لأنه إذا كان الغرض ببغته تعريفنا مصالحنا، وتنبيهنا على ما لا نقف عليه إلا من جهته؛ فليس يجوز أن يمكن الله تعالى من اقتطاعه عن ذلك، كما لا يجوز أن يقطع هو عنه، ولهذا يقال: إن النبي إذا علم أن عليه شيئاً من الرسالة لم يؤدّه بعد، فإنه لا بد أن يكون قاطعاً على أنه سيبقى إلى أن يؤدّه، ويأمن القتل وغيره من القواطع عن الأداء.

وإذا فسد الوجهان جميعاً، بطل السؤال^(٢).

وهذا أيضاً غير صحيح؛ لأنه ليس بمنكر أن يكون ذلك النبي مبعوثاً إلى واحد من الناس، فإن جواز بعثة الرسل إلى أفراد الناس في العقول، كجواز بعثتهم إلى جماعتهم. وإذا جاز أن يكون مبعوثاً إلى الواحد، فما الذي تنكر من أن يقتل هو والذي بعث إليه معاً، ويتزع الكتاب من يده بعد أدائه الرسالة وقيامه بتكليفها؟ أو يكون مبعوثاً إلى الذي قتله وأخذ الكتاب منه وحده، ونقدّر أنه أوقع القتل به بعد أداء الرسالة، حتى لا يوجبوا على الله تعالى المنع من قتله.

(١) في الأصل: لا يقف، والمناسب ما ذكرناه.

(٢) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٩٥: «وَمَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَعَلَّقُوا بِهِ: أَنَّ الْقُرْآنَ لَوْ كَانَ مَأْخُذًا مِنْ نَبِيِّ خَصَّهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، وَلَمْ يَخْلُ حَالُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَدَّى الرِّسَالَةَ، وَظَهَرَ أَمْرُهُ، وَانْتَشَرَ خَبَرُهُ. أَوْ لَمْ يُوَدِّهَا.

وفي الوجه الأول: استحالة أن يخفى خبره وينطوي حال من قتله وغلبه على كتابه، لا سيما مع البحث الشديد والتنقيب الطويل. وإن كان على الوجه الثاني: وجب على الله تعالى أن يمنع من قتله، وإلا انتقض الغرض في بعثته».

وأما الجواب الذي ابتدأناه و وعدنا بذكره واستمراره على أصول الجميع، فهو ^(١) : أن القرآن نفسه يدل على أن نبينا ﷺ هو المختص به دون غيره، فيما تضمنه - مما يدل على ذلك - قوله تعالى في قصة المجادلة :

« قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَ كُفْرًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ » الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ » ^(٢).

وقد جاءت الرواية بأن جميلة زوجة أوس بن الصّامت ^(٣) (وقيل : خولة بنت ثعلبة) ظاهر منها زوجها، فقال: أنت عليّ كظهر أمي! وكانت هذه الكلمة مما يطلق بها في الجاهلية، فأنت المرأة إلى رسول الله ﷺ، وشكت حالها، فقال عليه وآله السلام: ما عندي في أمرك شيء! فشكت إلى الله تعالى.

وروي أنها قالت للنبي ﷺ : إن لي صبيّة صغاراً إن ضمتهم إليه ضاعوا، وإن ضمتهم إليّ جاعوا. فأنزل الله تعالى كفارة الظهار على ما نطق به القرآن ^(٤).

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٩٥ : « وقد كنّا ذكرنا في كتابنا الموضح عن إعجاز القرآن جواباً سديداً عن هذا السؤال ، يمكن أن نجيب من ذهب في القرآن إلى خرق العادة بفصاحته ، وإن كنّا ما قرأنا لهم في كتاب ، ولا سمعناه في مناظرة ولا مذاكرة ، وإنما أخرجناه فكرة ، وهو أن القرآن عند التأمل له يدل على أن نبينا ﷺ هو المختص به ، والمظهر على يده دون غيره ، فما تضمنه القرآن مما يدل على ذلك قوله تعالى في قصة المجادلة ... » . (٢) سورة المجادلة : ١-٣ .

(٣) هو أوس بن الصّامت بن قيس بن أكرم الأنصاري الخزرجي ، وأمه قرّة العين بنت عبادة ، وأخوه عبادة بن الصّامت ، وزوجته خولة بنت ثعلبة الخزرجية . صحابي من الأنصار ، شاعر ، وكان به خفة ومس من الجنون . وقصة ظهاره مع زوجته التي كانت السبب في نزول آية الظهار معروفة مشهورة .

(٤) راجع : تفسير التبيان ٥٤١/٩ ، تفسير مجمع البيان ٢٤٧/٩ ، تفسير الطبري ٢٨/٢ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ مُخْبِرًا عَنِ الْمُنْهَزِمِينَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي يَوْمِ أُحُدٍ (١) :

﴿إِذْ تُضْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ﴾ (٢) .

وَقَدْ وَرَدَتْ الرِّوَايَةُ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ مُطَابَقَةً لِلتَّنْزِيلِ .

وَقَوْلُهُ تَعَالَى (٣) : ﴿وَيَوْمَ خُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُذِيرِينَ﴾ ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ (٤) .

وَقَدْ جَاءَتْ الْأَخْبَارُ بِأَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ قَالَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ : لَنْ نُغَلِّبَ الْيَوْمَ مِنْ قِلَّةٍ ! وَهُوَ الَّذِي عُنِيَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ .

وَأَنَّ النَّاسَ جَمِيعًا تَفَرَّقُوا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَاسْلَمُوهُ (٥) ، وَلَمْ يَثْبُثْ مَعَهُ فِي الْحَالِ غَيْرُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَالْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَنَفَرٍ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى (٦) : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ (٧) .

وَوَرَدَتْ الرِّوَايَةُ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، إِذْ أَقْبَلَتْ إِبِلٌ لِدِخْيَةِ الْكَلْبِيِّ ، وَعَلَيْهَا تِجَارَةٌ لَهُ ، وَمَعَهَا مَنْ يَضْرِبُ بِالطَّلَبِ ، فَتَفَرَّقَ النَّاسُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْإِبِلِ لِيَنْظُرُوا إِلَيْهَا ، وَبَقِيَ ﷺ فِي عِدَّةٍ قَلِيلَةٍ ، فَنَزَلَتِ الْآيَةُ الْمَذْكُورَةُ .

(١) قَالَ الْمَصْنُفُ ﷺ فِي كِتَابِهِ الذِّخِيرَةِ / ٣٩٦ : «وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ مُخْبِرًا عَنِ الْمُنْهَزِمِينَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ هَارَوْا فِي يَوْمِ أُحُدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي يَوْمِ أُحُدٍ عَنْهُ وَلَوْ عَنْ نَصْرَتِهِ...» .

(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ : ١٥٣ . (٣) كَذَلِكَ فِي كِتَابِ الذِّخِيرَةِ / ٣٩٦ .

(٤) سُورَةُ التَّوْبَةِ : ٢٥-٢٤ . (٥) أَيُّ تَرْكُوهُ .

(٦) كَذَلِكَ فِي كِتَابِ الذِّخِيرَةِ / ٣٩٦-٣٩٧ . (٧) سُورَةُ الْجُمُعَةِ : ١١ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى^(١): «يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ»^(٢).

وَالْقَائِلُ - حُكِّي فِي الْآيَةِ، عَلَى مَا أَتَتْ بِهِ الرَّوَايَةُ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بِنِ سَلُولٍ^(٣).

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ^(٤): «وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَغِضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَغِضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَغِضِ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ»^(٥).

وَالْقِصَّةُ الَّتِي أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِيهَا، مَشْهُورَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسَرَ إِلَى إِحْدَى زَوْجَاتِهِ سِرًّا، فَأَظْهَرَتْ عَلَيْهِ صَاحِبَةً لَهَا مِنَ الْأَزْوَاجِ أَيْضًا، وَفَشَا مِنْ جِهَتِهَا، فَأُطْلِعَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى فِعْلِهِمَا النَّبِيُّ ﷺ، فَعَاتَبَ الْمُبْتَدِئَةَ بِإِظْهَارِهِ، فَأَجَابَتْهُ بِمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي الْآيَةِ^(٦). وَشَرَحَ الْحَالِ مَعْرُوفٌ، وَقَدْ أَتَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ.

(١) كذلك في كتاب الذخيرة / ٣٩٧. (٢) سورة المنافقون: ٨.

(٣) هو أبو الحَبَاب، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بِنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيُّ، عَاصَرَ النَّبِيَّ ﷺ فِي بَدْءِ الدَّعْوَةِ وَكَانَ يَهُودِيًّا، وَأَصْبَحَ مِنْ أَكْثَرِ الْمَشْرِكِينَ إِذْءَاءً وَحَسَدًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى صَارَ رَأْسَ النِّفَاقِ فِي الْمَدِينَةِ. أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ بَعْدَ وَقْعَةِ بَدْرِ الْكَبْرَى نِفَاقًا وَبَغْيًا وَخَوْفًا، فَحَاوَلَ أَنْ يَخْذُلَ النَّبِيَّ ﷺ وَالْمُسْلِمِينَ وَيَشْمِتَ بِهِمْ إِذَا حَلَّتْ بِهِمْ نَازِلَةٌ وَيُنْشِرُ كُلَّ سَيِّئَةٍ يَسْمَعُهَا عَنْهُمْ، وَلَمْ يَزَلْ عَلَى كُفْرِهِ وَنِفَاقِهِ حَتَّى أُصِيبَ بِمَرَضٍ قَضَى عَلَيْهِ فِي السَّنَةِ التَّاسِعَةِ لِلْهِجْرَةِ. (٤) كذلك في كتاب الذخيرة / ٣٩٧.

(٥) سورة التحريم: ٣.

(٦) مِنَ الْآيَاتِ النَّازِلَةِ بِذِمِّ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعَائِشَةَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ زَوْجَتَي النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ خَالَفَتَا النَّبِيَّ وَتَظَاهَرَتَا عَلَيْهِ وَأَفْشَتَا سِرَّهُ ﷺ، فَعَاتَبَ ﷺ إِحْدَاهُمَا وَأَعْرَضَ عَنِ الثَّانِيَةِ، وَالْقَضِيَّةُ مَشْهُورَةٌ ثَابِتَةٌ وَالْأَخْبَارُ الْوَارِدَةُ فِيهَا مُتَوَاتِرَةٌ. وَإِلَيْكَ نَصُّ الْخَبَرِ الَّذِي يَرْوِيهِ الْبُخَارِيُّ ٢٧٤/٦ بِسَنَدِهِ عَنْ عَائِشَةَ نَفْسَهَا: «قَالَتْ: كَانَ

و من ذلك قوله تعالى^(١) : ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾ إلى قوله : ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(٢).

وما وردت به الرواية من خروج النبي صلى الله عليه وآله [خائفاً من قريش واستتاراً في الغار، وأبو بكر معه، ونهيه له عما ظهر منه من الجزع والخوف مطابقاً لظاهر القرآن.

و من ذلك قوله تعالى^(٣) : ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّبِعِي اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾^(٤).

وعلى ما تضمنت الآية جرت الحال بين النبي ﷺ وزيد بن سارته. فأما قوله تعالى : ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾، فتأويله الصحيح أن الله تعالى كان أوحى إلى نبيه ﷺ بأن يتزوج امرأة زيد، وأعلمته أنه سيطلقها، وأراد تعالى بذلك نسخ ما كانت الجاهلية عليه من حظر نكاح أزواج أدعيائهم على نفوسهم.

→ رسول الله ﷺ يشرب عسلاً عند زينب ابنة جحش ويمكث عندها، فواطأت أنا وحفصة عن أيتنا دخل عليها فلنقل له : أكلت مغاير، [مغاير جمع مغفور وهو صمغ حلو وله رائحة كريهة] إني أجِدُ منك ريح مغاير! قال : لا ، ولكني كنتُ أشربُ عسلاً عند زينب ابنة جحش، فلن أعودُ له، وقد حلفتُ، لا تخبري بذلك أحداً.

(١) ورد الاستشهاد بالآية في كتاب الذخيرة / ٣٩٧.

(٢) سورة التوبة : ٤٠.

(٣) ورد الاستشهاد بالآية كذلك في كتاب الذخيرة / ٣٩٧-٣٩٨.

(٤) سورة الأحزاب : ٣٧.

و «الدَّعِي» هو العَلَامُ الذي يُرِيهِ أَحَدُهُمْ وَيَكْفُلُ بِهِ، وَيَدْعُوهُ وَلَدَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَلَدَهُ فِي الْحَقِيقَةِ.

فَلَمَّا حَضَرَ زَيْدٌ لَطَاقَ زَوْجَتَهُ أَشْفَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَنْ يُحْسِنَ لَهُ حِلَاقَهَا، أَوْ يُمْسِكَ عَنْ وَعْظِهِ، وَأَمَرَهُ بِالتَّائِي وَالتَّثَبُّتِ - مَعَ مَا عَزَمَ عَلَيْهِ مِنْ نِكَاحِ زَوْجَتِهِ بَعْدَهُ، فَبَرِحَ^(١) بِهِ الْمُتَأَفِّقُونَ، وَيَنْسِبُوهُ^(٢) إِلَى مَا قَدْ تَرَاهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَبَاعِدَهُ مِنْهُ - فَقَالَ لَهُ: «أَمْسِكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ»، وَأَخْفَى فِي نَفْسِهِ إِرَادَتَهُ لِطَلَاقِهَا، مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقَ عَلَيْهِ فَرَضُ نِكَاحِهَا، مُرَاعَاةً لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

و ظَاهِرُ الْآيَةِ يَشْهَدُ بِصَحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ شَهَادَةُ تَزِيلِ الشَّكِّ وَتَرْفَعِ الرَّيْبِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «لَكِنِّي لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا».

وإِنَّمَا أَحْوَجْنَا^(٣) إِلَى ذِكْرِ تَأْوِيلِ الْآيَةِ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ - الْخَوْفُ مِنْ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ نَفْسٌ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ قَدْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ تَأْوِيلُهَا، وَنَسَبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَا لَا يَلِيقُ بِهِ.

وَلَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْآيَاتِ الْمُطَابِقَةِ لِلْحَوَادِثِ الْوَاقِعَةِ وَالْقَصَصِ الْحَادِثَةِ، نَظَّارُ يَطُولُ ذِكْرُهَا فِي كَثِيرٍ^(٤) مِنَ الْقُرْآنِ إِنْ^(٥) لَمْ يَكُنْ أَكْثَرَهُ، وَأَوْزُنَا^(٦) اقْتِصَاصَ أَخْبَارِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَعَاذِرِهِ وَقَائِعِهِ وَفُتُوْحِهِ، وَمَا لَقِيَ

(١) أُرْجِفَ الْقَوْمَ فِي الشَّيْءِ: أَيْ أَكْثَرُوا مِنَ الْأَخْبَارِ السَّيِّئَةِ وَاخْتِلَاقِ الْأَقْوَالِ الْمَكَاذِبَةِ حَتَّى يَضْطَرِبَ النَّاسُ مِنْهَا.

(٢) فِي الْأَصْلِ: وَيَنْسِبُوهُ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتَنَاهُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: أَحْرَجْنَا، وَالظَّاهِرُ مَا أُثْبِتَنَاهُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: وَكَثِيرٍ، وَمَا أُثْبِتَنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلْمُسَيِّقِ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: وَإِنْ، وَيَبْدُو أَنَّ الْمَوَازِيْدَ.

(٦) كَذَلِكَ فِي كِتَابِ الذَّخِيرَةِ / ٣٩٨.

من أعدائه و المتظاهرين بحربه من الأقوال و الأفعال المخصوصة، ثم من المنافقين و المختلفين به ممن أظهر الولاية و أبطن العداوة.

و نذل أيضاً بذكر ما كان الرسول يسأل عنه إما استرشاداً أو إعانة؛ كقصة المجادلة التي حكيناها، و كتمسألهم ﷺ عن الروح، و كقولهم:

«لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعاً» أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَجِيلٍ وَ عِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيراً» أَوْ تُشْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمَتْ عَلَيْنَا نِيفاً أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا» (١).

فلو كان القرآن مأخوذاً من نبي مخصوص به، ليس هو من ظهر إلينا من جهته، لم يخل الحال في الأخبار الواردة المطابقة للقصص و الحوادث - التي حكينا بعضها و أشرنا إلى جميعها - من أمرين:

إما أن تكون مخبراتها واقعة فيما تقدم، حتى تكون مثل جميع القصص و الوقائع و الأفعال و الأقوال المذكورة، قد جرى لذلك النبي.

أو يكون لم يجر ذلك فيما تقدم، بل جرى في الأوقات التي علمناها، و ورد الخبر بوقوعه فيها. و تكون الأخبار المذكورة - وإن كانت بلفظ الماضي - إخباراً عما يحدث في المستقبل (٢).

(١) سورة الإسراء: ٩٠-٩٢.

(٢) قال المصنف ﷺ في كتابه الذخيرة / ٣٩٨: «و لم تخل هذه الأخبار المطابقة للقصص و الوقائع و الأفعال و الأقوال و السؤالات و الجوابات، و قد جرى لذلك فيما تقدم، بل جرى في هذه الأوقات التي وردت الأخبار بوقوعها فيها. و تكون الأخبار - وإن كانت بلفظ الماضي - إخباراً عما يحدث في المستقبل، فذلك جائز على مذهب أهل اللسان».

و القسم الأول يفسد من وجهين (١) :

أحدهما: أن بعض هذه السير والحوادث - فضلاً عن جميعها - لو وقع متقدماً، لوجب أن نعلمه نحن وكل عاقل سمع الأخبار وأحاط بأهلها علماً لا تعترض فيه الشكوك، وكان الخبر بذلك منتشرًا مستفيضاً كاستيفاضة أمثاله.

وكيف لا يعلم حال (نبي الله تعالى كثر أعوانه) (٢) وأصحابه، وكان منهم مهاجرون وأنصار، ومناصرون ومناقون، ونازل أعداءه ونازلوه، وحاربهم (٣) في مواطن آخر (٤) وحاربوه، وحاجبهم في مقامات معلومة وبأقوال مخصوصة وحاجبوه، واستفتي، وأنزلت به العضلات، واقتُرحت عليه الآيات والمعجزات، وأظهر دينه وشرعه على سائر الأديان والشرائع، حسب ما تضمنه القرآن؟! فأي طريق للشك على عاقل في خفاء مثل هذا، وكل الأسباب الموجبة للظهور والاستيفاضة المتفرقة مجتمعة فيه - وإن كان أعداء نبي الله ﷺ عن الظهور على ما ادعى، والمواقفة (٥) عليه والاحتجاج به وعهدهم به قريب، وهو واقع في

(١) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٩٨-٣٩٩: «و القسم الأول يبطل من وجهين: أحدهما: أن ذلك لو جرى فيما مضى لوجب أن يعلمه كل عاقل سمع الأخبار؛ لأن وجوب استيفاضته وانتشاره يقتضي عموم العلم. وكيف لا نعلم حال نبي كثر أعوانه، وكان منهم مهاجرون وأنصار، ومخلصون ومناقون، وحارب في وقعة بعد أخرى وحارب، واستفتي في الأحكام، واقتُرحت عليه الآيات والمعجزات، وكان أعداء النبي ﷺ يوافقون على هذه الحال، ويسارعون إلى الاحتجاج بها. وإنما استحق هذا السؤال تكلف الجواب عنه، لما تضمن أن الكتاب أخذ ممن لا يعرف له خبر، ولا وقف له على أثر، ولا بُعث إلا إلى الذي أخذ الكتاب منه!».

(٢) في الأصل: نبي الله تعالى كثر أعوانه، والمناسب ما أثبتناه موافقاً لما في الذخيرة.

(٣) في الأصل: وحاربه، والمناسب ما أثبتناه.

(٤) في الأصل: في موطن آخر، والظاهر ما أثبتناه.

(٥) في الأصل: والواقعة، وما أثبتناه مناسب للسياق.

زَمَانِهِمْ وَبِلَادِهِمْ، وَبَأَعْيُنِهِمْ وَأَسْمَاعِهِمْ؟^(١) وهذا ممّا لا يَتَوَهَّمُهُ إِلَّا نَاقِصُ الْعَقْلِ، خَالٍ مِنَ الْفِطْنَةِ!

وَكَلَامُنَا إِنَّمَا وَقَعَ فِيمَنْ لَمْ يُظْهَرْ لَهُ عَلَى خَبَرٍ وَلَا أَثَرٍ، وَلَا عِلْمٍ لَهُ وَلَا وَلِيٍّ وَلَا عَدُوٍّ، وَفُرِضَ نَزُولُ الْكِتَابِ عَلَيْهِ فِي فَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ لَا أَنْيَسَ فِيهَا لَهُ وَلَا صَاحِبَ غَيْرٍ مَنْ قَدَّرْنَا أَنَّهُ قَتَلَهُ وَأَخَذَ الْكِتَابَ مِنْ يَدِهِ.

فَاسْتَحَقَّ السُّؤَالُ بِهَذَا التَّرْتِيبِ وَالتَّقْدِيرِ بَعْضَ الْجَوَابِ، وَلَوْ كَانَ مُتَضَمِّنًا لِمَا ذَكَرْنَاهُ آنَفًا لَمْ يَسْتَحِقَّ جَوَابًا، لَكَانَ^(٢) الْمَتَّعِلُّ بِهِ مَجْنُونًا^(٣).

وَالْوَجْهَ الثَّانِي مِنْ إِفْسَادِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ :

أَنَّ مَا حَكَيْنَاهُ مِنَ الْقَصَصِ وَالسِّيَرِ وَالْحَوَادِثِ وَالْوَقَائِعِ، لَوْ كَانَ جَرَى مُتَقَدِّمًا لَا سِتِحَالٌ أَنْ يَتَّفَقَ حَدُوثُ أَمْثَالِهِ وَمَا هُوَ عَلَى سَائِرِ صِفَاتِهِ؛ لِأَنَّ اسْتِحَالَهَ ذَلِكَ فِي الْعَادَةِ مَعْلُومٌ لِكُلِّ عَاقِلٍ ضَرُورَةٌ، بَلْ مَعْلُومٌ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ أَنَّ حَدُوثَ مِثْلِ قِصَّةٍ وَاحِدَةٍ تَقَدَّمَتْ فِي سَائِرِ صِفَاتِهَا وَخَصَائِصِهَا، حَتَّى لَا تُعَادِرَ شَيْئًا، مُسْتَحِيلٌ. وَلِهَذَا نُحِيلُ أَنْ يَبْتَدِئَ الْإِنْسَانُ قِصِيدَةً مِنَ الشَّعْرِ أَوْ كِتَابًا مُصَنَّفًا، فَيَتَّفَقَ لْجَمَاعَةٍ أَوْ وَاحِدٍ مُوَارَدَتُهُ فِي جَمِيعِ قِصِيدَتِهِ أَوْ كِتَابِهِ حَرْفًا بِحَرْفٍ.

وَإِذَا كُنَّا قَدْ أَحْطَيْنَا عِلْمًا بِحُدُوثِ مُخْبِرَاتِ الْأَخْبَارِ - الَّتِي أَشْرْنَا إِلَيْهَا - عَلَى يَدِ نَبِيِّنَا ﷺ، وَمُتَعَلِّقَةً بِهِ وَبِزَمَانِهِ، مُطَابِقَةً لِلْقُرْآنِ، فَقَطَعْنَا عَلَى أَنْ أَمْثَالُهَا وَمَا هُوَ مُخْتَصَّ بِجَمِيعِ صِفَاتِهَا لَمْ يَقَعْ فِيمَا مَضَى. وَكَانَ ذَلِكَ فِي النَّفْسِ أَعْدَمَ مِنَ النَّوَادِرِ فِي الْقِصَاصِ وَالْكِتَابِ.

وَلَيْسَ يَخْفَى عَلَى مَنْ كَانَ لَهُ حَظٌّ مِنَ الْعَقْلِ أَنَّ مِثْلَ وَقْعَةٍ بَذَرٍ وَحُيَيْنٍ - فِي جَمِيعِ أَوْصَافِهَا وَمَكَانِهَا، وَفِرَارٍ مِنْ فَرَّ عَنْهُمَا، وَتَبَاتٍ مِنْ تَبَّتْ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ

(١) يبدو أن في العبارة اضطراباً أو سقطاً. (٢) في الأصل: ولعل، والظاهر ما أثبتناه.

(٣) في الأصل: مجنوناً.

من أحوالهما التي جرت - لم يقع فيما مضى. وأنه لم يكن على عهد نبيّنا ﷺ نبيّ جاءته المُجادلة تستفتيه في الظّهار، وسُئل عن الرّوح^(١)، وانفِضاض^(٢) أصحابه عنه في يوم الجمعة طَلَبَ اللّهُ، وأسَرَ إلى زوجته حديثاً أفشّته، والتسّتر في الغار مع بعض أصحابه، إلى سائر ما عدّناه. ولا معنى للإسهاب فيما جرى هذا المجرى في الظهور والوضوح^(٣).

و أمّا القسمُ الثّاني

وهو أن تكونَ هذه الأخبارُ إخباراً عما سيحدثُ في الوقتِ الذي حدّثت فيه، ولا تكونُ مخبراتها واقعةً فيما تقدّم؛ ففاسدٌ.

فإنّ عدلنا عن المضايقة في لفظ الأخبار، ودلالة جميعها على الماضي الواقع، وذلك أن جميع الأخبار التي تلوّناها دالّة على تعظيم من ظهرت مخبراتها على يديه، وتصديقه وتبوّته. ألا ترى إلى توبيخه تعالى للمؤلّين عن نبيّه ﷺ في يوم بدر^(٤) وحنين، وتقرّيعه لهم من شهادته له بالرسالة، بقوله تعالى: ﴿وَالرُّسُولُ

(١) في الأصل: الزوج، والمناسب ما أثبتناه، قال تعالى: «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ...».

(٢) في الأصل: نفوض، والمناسب ما أثبتناه.

(٣) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٩٩: «وأمّا الوجه الثاني في إبطال القسم الأوّل: أنّ العادات تقتضي باستحالة أن يتفق نظائرُ وأمثالُ لتلك القصص التي حكيناها، حتّى لا يخالفها في شيء، ولا يغيّر منها شيء شيئاً. واستحالة ذلك كاستحالة أن يوافق شاعرٌ شاعراً على سبيل الموارد في جميع شعره وفي قصيدة طويلة. ومن تأمل هذا حقّ تأمله، علم أن اتفاق نظير لبعض هذه القصص محالٌ، فكيف أن يتفق مثل جميعها».

(٤) كذا في الأصل، والصحيح يوم أحدٍ بدل بدر، حيث إنّ الصحابة تركوا رسول الله ﷺ وحده - ولم يبق معه إلّا نفر قليل من أهل بيته - وانهزموا جميعاً في معركتي أحد وحنين، أمّا معركة بدر فإنّ النصر فيها كان حليف المسلمين وكانت الهزيمة للمشركين.

يَدْعُوَكُمْ فِي أَخْرَاكُمْ»^(١)، وبقوله تعالى: «ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ»^(٢)، وهكذا قوله تعالى: «وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ»^(٣)، بعد حكايته عن عبد الله بن أبي المنافق قوله: «لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ»^(٤)، وقوله: «وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا»^(٥).

و جميع القصص إذا وجدتها شاهدة بما ذكرناه ودالة عليه وأن الأمر على ما قلناه، كيف كان يحسن بيان حكم ما سألت عنه المجادلة من الظهار؟ وإنما سألت - على دعوى الخصم - من ليس يتبين عما لا يجب بيانه^(٦)، بل لا يحسن. ومن تأمل ما حكيناه وأمثاله من أخبار القرآن عليم أن الذي تعلقت به هذه الأخبار معظم مصدق، مشهود له بالنبوة.

و إذا كنا^(٧) قد دللنا بما تقدّم على أنها لم تكن أخباراً عن غير نبيّنا ﷺ، ولا نازلة إلا في قصصه وحروبه والحوادث في أيامه؛ وجب أن يكون هو - عليه وعلى آله السلام - المختص بالتصديق والتعظيم دون غيره^(٨).

وليس لأحد أن يقول: فلعل ما ذكرته من الأخبار الواردة في القصص المعنوية ليست من جملة الكتاب المعجز الذي أشرنا إليه، بل من فعل البشر، وإنما ألحقت

(١) سورة آل عمران: ١٥٣. (٢) سورة براءة (التوبة): ٢٦.

(٣) سورة المنافقون: ٨. (٤) سورة المنافقون: ٨.

(٥) سورة التحريم: ٣. (٦) كذا في الأصل.

(٧) في الأصل: كان، والمناسب ما أثبتناه.

(٨) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٩٩-٤٠٠: «و أما القسم الثاني: وهو أن يكون هذه الأخبار إنما هي عما يحدث مستقبلاً في الأوقات التي حدثت، والذي يبطله - إذا تجاوزنا عن المضايقة في أن لفظ الماضي لا يكون للمستقبل - أنا إذا تأملنا وجدنا جميع الأخبار التي تلونها دالة على تعظيم من ظهرت مخبراتها على يديه وتصدق دعوته ونبوته. ألا ترى إلى توبيخه تعالى للمولين عن النبي ﷺ يوم أحد وحين... فكل القصص إذا تؤملت، عليم أنها شاهدة بنبوة نبيّنا ﷺ و صدقه».

بالكتاب، وأضيفت إليه^(١)؛ لأنّ الذي يؤمن من ذلك علمنا بأنّ كلّ آية - أو آيات - اختصّت بالقصص والحوادث المذكورة تزيد^(٢) على مقدار أقصر سورة من القرآن كثيراً. ومن سبّر ما قلناه عرّف صحته^(٣).

وإذا كنّا قد بينّا أنّ التّحدّي وقع بسورة غير معيّنة، وأنّ المعارضة تعدّرت، فلا بدّ من القطع على أنّ مقدار أقصر سورة من سورته متعذر^(٤) غير ممكن، فكيف يجوز مع هذا أن يكون ما تلوناه من الآي - أو ما اختصّ بقصة واحدة منه - ممكناً لأحد من البشر؟! ولو تأتّى ذلك من أحد لتأتّى للعرب مع اجتهدهم وجريهم! فإن قيل: فاذكروا الجواب الذي يختصّ به أهل الصرفة، كما وعدتم.

قيل: أمّا الجواب عن السؤال على مذهب الصرفة، فواضح قريب؛ لأنّا إذا كنّا قد دللنا على أنّ تعدّر المعارضة على العرب لم يكن لشيء مما يدّعيه خصومنا، وإنّما كان لأنّ الله تعالى سلّبه في الحال العلوم التي يتّمكون بها من المعارضة، وأنّ هذه كانت حال كلّ من رام المعارضة وقصدها، فقد سقط السؤال عنا؛ لأنّ النبي ﷺ لو لم يكن صادقاً، وكان ناقلاً للكتاب عن غيره - كما ادّعوا - لم يحسن صرّف من رام معارضة الرّدّ عليه؛ لأنّ ذلك نهاية التصديق والشهادة بالنبوة، لأنّه - صلوات الله عليه وآله - على مذهبنّا إنّما تحدّاهم بهذا الوجه دون غيره، فكانه

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٤٠٠: «و ليس لأحد أن يقول: فلعلّ هذه الآيات المقصودة ليست من جملة الكتاب المعجز فيه، وإنّما أُلحقت وأضيفت إليه».

(٢) في الأصل: و يزيد، والمناسب ما أثبتناه وفقاً لما في الذخيرة.

(٣) قال المؤلف في الذخيرة / ٤٠٠: «و ذلك أنّ الذي يؤمن من هذا الطعن: أنّا قد علمنا أنّ كلّ آية أو آيات اختصّت بما ذكرناه من القصص والحوادث، تزيد على مقدار سورة قصيرة، وهي التي وقع التّحدّي بها و تعدّرت معارضتها، فلو تأتّى للمُحدّث أن يلحق بالقرآن مثل هذه الآيات لكان ذلك من العرب الذين تحدّوا به أشدّ تأتياً وأقرب تسهلاً».

(٤) في الأصل: متعذرة، وهي لا تناسب السياق.

على التقدير قال: الدلالة على بُبُوتِي أَنَّ الله تعالى يصرفكم عن مُعَارَضَتِي مَتَى رُمْتُمُوهَا. فإذا صَرَفَهُم اللهُ تعالى عَنِ الْمُعَارَضَةِ فَقَدْ فَعَلَ مَا التَّمَسَّهُ، وذلك غاية التصديق:

وإنما تَوَجَّهَ هذا السؤال الذي ذكرناه، و صَعَبَ جوابه على طريقتهم، من حيث جعلوا المُعْجَزَ أمراً لا يَعْلَمُ حَدُوثَهُ في الحال، ويمكنُ أَنْ يَكُونَ مَنقُولاً. فأما مَنْ جَعَلَ المُعْجَزَ ما يُقْطَعُ على حَدُوثِهِ في الحال، و ثُبُوت الاختصاص التام فيه، فلا يُوَجَّهُ السؤال عليه جملةً.

فصل

في بليغ [ما] ذكره صاحب الكتاب المعروف بـ (المُغني) مما يتعلّق بالصّرفه

قال الشريف المرتضى رضوان الله عليه :
قال صاحب هذا الكتاب^(١)، في فصلٍ وسَمِّه بـ «بيان ما يجب أن يُعلَم من
حال القرآن في الاختصاص ليصح الاستدلال به على صحّة النبوة»^(٢).
إعلم أن الذي يجب أن يُعلم في ذلك : ظُهوره عند ادّعاء النبوة من قبيله، وجعله
إياه دلاله^(٣) على نبوته. وكلا الوجهين منقول بالتواتر معلوم باضطرار، وما
عدا ذلك ممّا يشتبه الحال فيه، قد يصح الاستدلال بالقرآن، وإن [لم]^(٤) يُعلَم
فلا وجه لذكره الآن، وإنما يجب فيما حلّ هذا المحلّ أن تتشاعَلَ بِحَلِّ الشُّبُهَةِ
فيه عند ورود المطّاعن، وإن كان الاستدلال^(٥) صحيحاً، وإن لم يخطر بالبال
- على ما ذكرناه في كثير من أصول الأدلّة - فليس لأحد أن يقول: يجب أن

(١) يقصد به القاضي عبد الجبار الأسدآبادي في كتابه المعروف بـ «المُغني في أبواب التوحيد
والعدل» حيث ينقل الشريف أقوالاً للقاضي وردت في الجزء السادس عشر، وهو الجزء
المتعلّق بـ «إعجاز القرآن»، والذي طُبِعَ بتحقيق أمين الخولي. وستكون إرجاعاتنا
لأرقام الصفحات و عناوين الأبواب و الفصول من هذه الطبعة.

(٢) المُغني ١٦/١٦٧-١٦٨. (٣) في المُغني: دليلاً.

(٤) من المُغني. (٥) في المُغني: الاستدلال الأول.

يُعلم^(١) أولاً أن هذا القرآن لم يظهر في السماء على ملك، أو في الأرض على نبي أو غيره^(٢)، وخفي أمره ثم جعله ﷺ دلالة على نبوته^(٣)؛ لأن هذا الجنس من الشبه - ما لم يخطر (بالبال)^(٤) - لم يجب التساؤل به. ولا يمتنع^(٥) على كل حال من العلم بأنه ﷺ قد اختص بالقرآن (اختصاصه بالرسالة والدعوى، إلا ما قد عرّفناه؛ لأنه إن أحدث^(٦) في السماء على ملك، فلا اختصاص يصح إلا على هذا الوجه. ولا يجوز أن يطلب في الاختصاص ما لا يمكن أكثر منه، وهذا كما نقوله في تعلق الفعل بالفاعل؛ لأنه لا يمكن فيه أكثر من وجوب وتوحيده بحسب أحواله، فمتى طالب المطالب فيه بأزيد من هذا التعليق^(٧) فقد طلب المحال^(٨)، لأننا إن قلنا (فيه؛ إنه)^(٩)؛ يجب كوجوب المعلول فيه عن العلة إلى ما شاكله، كان ذلك ناقضاً للفعل والفاعل بطريق^(١٠) إثباتهما.

فكذلك القول في القرآن، لأننا نعلم أنه لو لم يحدث إلا عند ادعاء النبوة، ما كان يكون له من الحكم إلا ما قد عرّفناه، فإذا كان لو كان حادثاً لدل على النبوة، فكذلك [متى]^(١١) جواز^(١٢) خلافه، فيجب أن لا يتدح في كونه دالاً، بل يجب إبطال التجويز بحصول طريقة الدلالة، كما أوجبنا على من قال: جوزوا أن

(١) في المغني: نعلم. (٢) في المغني: نبي غيره.

(٣) في المغني: دلالة النبوة. (٤) ليست في المغني.

(٥) في المغني: يمنع.

(٦) في المغني: «لأنه إذا علم هذا الاختصاص الذي لا يمكن غيره قد حصل المراد. وقد علمنا أنه لا يمكن في القرآن اختصاص بالرسول والدعوى، إلا ما قد عرفناه، لأنه إن لم يحدث إلا في تلك الحال لم يصح في الاختصاص غيره».

(٧) في المغني: المتعلق. (٨) في المغني: طالب بالمحال.

(٩) من المغني. (١٠) في المغني: وطريق.

(١١) من المغني / ١٦٨. (١٢) في المغني: جوز فيه.

الفِعْل من الله تعالى^(١) يَقَعُ بحسبِ مقاصدِ العبد، وأن لا يَدُلُّ على ما ذكرتموه من وجوب وقوعه بحسبِ مقاصده، على أنه لو^(٢) فَعَلَهُ ينبغي أن يَبْطُلَ التجويز^(٣) بطريق الدلالة؛ لأنَّ التَّجويزَ شكٌّ وإمكانٌ، فكلُّهُما لا يَقْدَحُ في الدَّلِيل. وكذلك القولُ فيما ذكرناه من حال القرآن.

الكلامُ عليه فنقول وبالله التوفيق :

إنَّ الواجبَ، قَبْلَ مُناقَضَتِهِ، بيانُ مُقدِّمةٍ مُوجِزةٍ فيما يَحْتَاجُ المُعْجِزُ إليه مِنَ الشَّرَائِطِ، ليتكاملَ دَلالَتُهُ على صِدْقِ المدَّعي :
وَأحْدُ شروطِ المُعْجِزِ : أن يَكُونَ من فِعْلِ اللَّهِ تعالى .
والثاني : أن يَكُونَ ناقِضاً لِلْعَادَةِ الَّتِي تَخْتَصُّ مَنْ ظَهَرَ فِيهِمْ .
والثالثُ : أن يَخْصَّ اللَّهُ تعالى به المدَّعي النبوةَ على وَجْهِ التَّصْدِيقِ لِدَعَوَاهُ .
وإن شِئْتَ أن تَخْتَصِرَ هذه الجملةَ ، فتقول :
المُعْجِزُ هو : « ما فَعَلَهُ اللَّهُ تعالى تَصْدِيقاً لمدَّعي النبوة » فيشتمِلُ كلامُكَ على جميع ما تَقَدَّمَ .

وإنما لم يَدْخُلْ في جملةِ الشُّروطِ أن يَكُونَ ممَّا يَتَعَدَّدُ على الخَلْقِ فِعْلٌ مِثْلُهُ ، إمَّا في جِنْسِهِ ، أو في صِفَتِهِ المَخْصُوصَةِ ؛ لأنَّ الشَّرْطَ الأوَّلَ الَّذِي قَدَمْنَاهُ لا يُمَكِّنُ العِلْمَ بِبُيُوتِهِ إِلَّا بَعْدَ العِلْمِ بِأَنَّهُ ممَّا يَتَعَدَّدُ على الخَلْقِ فِعْلٌ مِثْلُهُ ؛ وإلا فلا سَبِيلَ إلى القَطْعِ على أَنَّهُ فِعْلُ اللَّهِ تعالى و تَقْدِيمُ^(٤) الشَّرْطِ الأوَّلِ يُعْنِي عَنْهُ .
فأمَّا ما يُلِحُّهُ قَوْمٌ بشروطِ المعجِزِ مِنْ كونه واقِعاً في حالِ التَّكْلِيفِ ، احتِرازاً مِنَ الطَّعْنِ بما يُوجَدُ في ابتداءِ وَضْعِ العَادَاتِ ، و بما يُفْعَلُ مع زَوَالِ التَّكْلِيفِ عند

(١) في المعني : من الفاعل . (٢) ليست في المعني .

(٣) في المعني : يَبْطُلُ هذا التجويز . (٤) في الأصل : بتقديم ، و المناسب ما أثبتناه .

أشراط الساعة، فهو كالمستغنى عنه، وإن كان لذكره على سبيل الإيضاح وإزالة الإيهام وجه؛ لأن ما يقع في ابتداء العادات ليس يُنقض لعادة متقدمة، فخروجه عما شرطناه واضح.

وما يقع بعد زوال التكليف إنما يحصل بعد ارتفاع حكم جميع العادات مستقراً، وفي الموضع الذي انتقضت فيه عادة ثبتت أخرى واستقر حكمها، وهذا كله زائل بعد التكليف.

على أن نقض العادة لا يدل على النبوة إلا مع تقدم الدعوى، حسب ما تضمنته الشرط الثالث. وما يقع في ابتداء الخلق وبعد زوال التكليف، لم يقع مطابقاً لدعوى تقدمت، فلا يجب أن يكون دالاً، ولم يثبت فيه الشرط الذي مع ثبوته يكون انتقاض العادة دالاً.

والذي له قلنا: «إن المعجز يجب أن يكون من فعله تعالى» أنه متى لم يثبت ذلك لم نأمن أن يكون من فعل بعض من يجوز أن يفعل القبيح ويصدق الكذاب، فيخرج من أن يكون دالاً.

ولأن دعوى محمل الرسالة متعلقة بالله تعالى، ومن جهته يلتزم التصديق والدلالة، فيجب أن يقع التصديق والإبانة ممن تعلقت الدعوى به والتيسر التصديق من جهته. ألا ترى أن أحدنا لو ادعى على غيره أنه رسوله ومخير عنه بما حمله، والتمس منه أن يصدقته، لم يجوز أن يدل على صدقه إلا ما وقع ممن تعلقت الدعوى به دون غيره من الناس؛ فكذلك القول في المعجز.

فأما الوجه في كونه ناقضاً للعادة، فهو: أنه من لم يكن كذلك لم يعلم أنه مفعول لتصديق المدعي، بل جواز أن يكون واقعاً بمجرى العادة، ولا تعلق له بالتصديق. ولأن الفعل لو دل - مع كونه معتاداً - على التصديق لم يكن بعض الأفعال المعتادة بذلك أولى من بعض، فكان يجب لو جعل مدعي النبوة العلم على صدقه طلوع

الشَّمْسِ مِنْ مَطْلَعِهَا، أَوْ وَرُودَ بَعْضِ الثَّمَارِ فِي إِثْبَانِهَا، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي جَسَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ أَنْ يُعْلَمَ بِذَلِكَ صِدْقُهُ. وَهَذَا مِمَّا لَا شُبْهَةَ فِي بَطْلَانِهِ.

فَأَمَّا الْوَجْهُ فِي إِبْجَانِهَا اخْتِصَاصَهُ بِالْمُدَّعِي لِلنُّبُوَّةِ عَلَى وَجْهِ التَّصْدِيقِ لِدَعْوَاهُ فَهُوَ أَنَّهُ مَتَى لَمْ يُعْلَمَ هَذَا، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّجْوِيزِ لَوْقُوعِهِ لَغَيْرِ وَجْهِ التَّصْدِيقِ، وَمَعَ التَّجْوِيزِ لَذَلِكَ لَا يُعْلَمُ صِدْقُ الْمُدَّعِي. فَإِذَا لَا بُدَّ مِنَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ إِلَّا لِلتَّصْدِيقِ، وَأَنَّهُ لَوْ فَعَلَ لَغَيْرِهِ لَكَانَ قَبِيحاً خَارِجاً عَنِ الْحِكْمَةِ.

وَإِنَّمَا زِدْنَا فِي هَذَا الشَّرْطِ أَنْ يَخُصَّ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ الْمُدَّعِي لِلنُّبُوَّةِ عَلَى وَجْهِ التَّصْدِيقِ، وَلَمْ نَشْرُطِ الْاِخْتِصَاصَ الْمُطْلَقَ الَّذِي يَشْرُطُهُ غَيْرُنَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ الْمُعْجَزَاتِ عَلَى ضَرَّتَيْنِ:

مِنْهَا: مَا لَا يُمْكِنُ فِيهِ النُّقْلُ وَالْحِكَايَةُ.

وَمِنْهَا: مَا يُمْكِنُ ذَلِكَ فِيهِ.

فَالضَّرْبُ الْأَوَّلُ: إِذَا عَلِمَ حَدُوثُهُ مُطَابِقاً لِدَعْوَى الْمُدَّعِي، عَلَى وَجْهِ لَمْ تَجْرُ بِهِ الْعَادَةُ وَأَنَّهُ مِنْ فِعْلِ الْقَدِيمِ تَعَالَى تَكَامَلَتْ دِلَالَتُهُ؛ لِأَنَّ حَالَ حَدُوثِهِ غَيْرُ مُفْصَلَةٍ مِنْ حَالِ اخْتِصَاصِهِ بِالْمُدَّعِي، وَلِأَنَّهُ مِمَّا لَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: إِنَّهُ حَدَثَ غَيْرَ مُطَابِقٍ لِدَعْوَاهُ وَلَا مُخْتَصِّصٍ بِهِ، وَجَعَلَهُ هُوَ بِالنُّقْلِ وَالْحِكَايَةِ مُخْتَصِّصاً بِهِ.

وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي: فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُعْلَمَ ^(١) يَوْزُودِهِ مُطَابِقاً لِدَعْوَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِتَصْدِيقِهَا؛ وَإِنْ عَلِمَ فِي الْجُمْلَةِ أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَنَّهُ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ؛ لِأَنَّ حِكَايَتَهُ إِذَا أَمَكَّنَتْ جَازَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى فَعَلَهُ تَصْدِيقاً لَغَيْرِ مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ.

وَإِنْ وَرَدَ مُطَابِقاً لِدَعْوَاهُ يَنْقَلِبُ وَحِكَايَتِهِ، أَوْ يَنْقَلِ ^(٢) مَنْ يَجْرِي مَجْرَاهُ فِي ارْتِفَاعِ الْأَمَانِ مِنْ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ، فَلَا بُدَّ فِي هَذَا الضَّرْبِ مِنْ اشْتِرَاطِ وَقُوعِ

(١) فِي الْأَصْلِ: يَعْلَمُهُ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلْسِّيَاقِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: يَنْقَلِ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

الاختصاص، مِنْ جِهَةِ الْقَدِيمِ تَعَالَى؛ لِئَامَنْ وَقُوعُهُ، مِمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ،
وَلَأَنَّهُ لَوْ جَازَ أَنْ يَدُلَّ الْاِخْتِصَاصُ - الَّذِي لَا نَأْمَنْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى مَا أَرَادَهُ
وَلَا فَعَلَ الْمُعْجِزَ مِنْ أَجْلِهِ - لَجَازَ فِي الْأَصْلِ أَنْ يَدُلَّ عَلَى النُّبُوَّةِ مَا لَا نَثِقُ بِأَنَّهُ مِنْ
فِعْلِهِ تَعَالَى.

فَإِذَا كَانَ مَا لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ لَا يَدُلُّ - مِنْ حَيْثُ جَازَ وَقُوعُهُ مِمَّنْ يَفْعَلُ الْقَبِيحَ،
وَيُصَدِّقُ الْكَذَّابَ - فَكَذَلِكَ مَا لَا يُعْلَمُ وَقُوعُ الْاِخْتِصَاصِ بِهِ مِنْ جِهَتِهِ تَعَالَى لَا يَدُلُّ
لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَلَا فَرَقَ فِي حُصُولِ الْاِخْتِصَاصِ الدَّالُّ عَلَى النُّبُوَّةِ بَيْنَ أَنْ يُحَدِّثَ اللَّهُ تَعَالَى مَا
يُمْكِنُ فِيهِ الْحِكَايَةُ وَالتَّقْلُّ عَلَى يَدِ الرَّسُولِ وَبَحْثُ رِثَتِهِ، وَبَيْنَ (١) أَنْ يُخْدِتَهُ وَيَأْمُرَ
بَعْضَ مَلَائِكَتِهِ بِإِنزَالِهِ إِلَيْهِ وَاخْتِصَاصِهِ بِهِ؛ لِأَنَّ عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعاً، يَرْجِعُ
الْاِخْتِصَاصُ إِلَى الْقَدِيمِ تَعَالَى، غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا أَحْدَثَهُ عَلَى يَدِهِ كَانَ الْمُعْجِزُ نَفْسَ ذَلِكَ
الْفِعْلِ الْحَادِثِ، وَإِذَا أَمَرَ بِتَقْلِهِ إِلَيْهِ كَانَ الْعَلَمُ الْوَاقِعُ مَوْقِعَ التَّصْدِيقِ هُوَ أَمْرُهُ بِتَقْلِهِ
إِلَيْهِ.

وَنَحْنُ نُوَخِّرُ اسْتِقْصَاءَ مَا يَحْتَمِلُهُ هَذَا الْكَلَامُ مِنَ الزِّيَادَاتِ وَالتَّفْرِيعَاتِ، لِتَنكِلٍ
عَلَيْهِ عِنْدَ إِبْرَادِ صَاحِبِ الْكِتَابِ لَهُ فِي مَوَاضِعِهِ، لِئَلَّا يَقَعَ مَنَا تَكَرَّارٌ.

وَإِذَا صَحَّحْتُ هَذِهِ الْجُمْلَةَ الَّتِي أَوْزَدْنَاهَا بِطَلِّ قَوْلِ صَاحِبِ الْكِتَابِ: إِنَّ الَّذِي
يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ ظُهُورُ الْقُرْآنِ مِنْ جِهَتِهِ وَجَعْلُهُ إِيَّاهُ دِلَالَةً عَلَى نُبُوَّتِهِ،
وَأَنَّ مَا عَدَا ذَلِكَ - مِثْلَ أَنْ لَا يَكُونَ ظَهَرَ عَلَى يَدِ غَيْرِهِ فِي السَّمَاءِ أَوْ فِي الْأَرْضِ -
تَصِحُّ الدَّلَالَةُ مِنْ دُونِهِ، وَإِنْ كَانَ يَجِبُ حَلُّ الشُّبْهِ فِيهِ، إِذَا أُوْرِدَ عَلَى سَبِيلِ الطَّغْنِ،
مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيمُهُ وَاجِباً فِي الدَّلَالَةِ؛ لِأَنَّ الْقَدْرَ الَّذِي ذَكَرَهُ لَيْسَ بِكَافٍ فِي

(١) فِي الْأَصْلِ: وَهُوَ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مَنَاسِبَ لِلْسِّيَاقِ.

الدّلالة من وجهين :

أحدهما : أنّ ظُهُورَهُ - وإنْ عَلِمَ مِنْ جِهَتِهِ ، ثُمَّ عَلِمَ أَيْضاً كَوْنُهُ نَاقِضاً لِلْعَادَةِ
وَمُتَعَدِّراً عَلَى الْبَشَرِ - فَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ عِنْدَ الْمُسْتَدَلِّ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ مَنْ لَيْسَ بِبَشَرٍ مِنْ
مَلَكٍ أَوْ جِنِّيٍّ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ الْفَاعِلُ هُوَ الَّذِي خَصَّ مَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْعُقُولَ
لَا دَلَالَةَ فِيهَا عَلَى مَبْلَغٍ مَا تَنْتَهِي إِلَيْهِ مَنْزِلُهُ مِنْ عَدَا الْبَشَرِ فِي الْفَصَاحَةِ وَ الْبَلَاغَةِ .
وَهِيَ غَيْرُ مُوجِبَةٍ كَوْنِ أَحْوَالِهِمْ مُسَاوِيَةً لِأَحْوَالِنَا فِيهِمَا حَتَّى يَقْطَعَ عَلَى أَنَّ مَا يَتَعَدَّرُ
عَلَيْنَا مُتَعَدِّرٌ عَلَيْهِمْ . وَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ الَّذِي اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِهِ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ لَيْسَ
بِمُقْنَعٍ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّهُ لَوْ سَلِمَ - مَعَ الْاِخْتِصَاصِ الَّذِي ذَكَرَهُ ، وَمَعَ نَقْضِهِ لِلْعَادَةِ
وَتَعَدُّرِهِ عَلَى الْبَشَرِ - كَوْنُهُ مِنْ فِعْلِ الْقَدِيمِ تَعَالَى ، وَخُرُوجُهُ مِنْ مَقْدُورٍ جَمِيعِ
الْمُحَدِّثِينَ ؛ لَمْ تَسْتَقِمْ أَيْضاً الدَّلَالَةُ دُونَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى هُوَ الَّذِي خَصَّهُ بِهِ ،
وَفَعَلَهُ عَلَى يَدَيْهِ تَصَدِيقاً لَهُ .

وَمَتَى لَمْ يُعْلَمَ ذَلِكَ فَلَا بَدَّ مِنَ التَّجْوِيزِ ؛ لَوْ قُوعِ الْاِخْتِصَاصِ مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِ
مِمَّنْ ^(١) يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُمَكِّنُ فِيهِ الثَّقُلَ وَالْحِكَايَةَ ، وَمَعَ التَّجْوِيزِ
لِذَلِكَ لَا تَصِحُّ الدَّلَالَةُ .

وَهَذَا الْوَجْهُ أَخَصُّ بِالطَّعْنِ عَلَى مَا أَوْرَدَهُ هَاهُنَا ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ مَا يُحْتَاجُ إِلَى عِلْمِهِ
مِنْ اِخْتِصَاصِ الْمُعْجَزِ بِالرَّسُولِ ، دُونَ حَالِ الْمُعْجَزِ فِي نَفْسِهِ وَمِنْ فِعْلِ أَيْ فَاعِلٍ
هُوَ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ صَرَّحَ فِيمَا يَأْتِي بِأَنَّ مَعَ تَجْوِيزِ كَوْنِهِ مِنْ فِعْلِ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، قَدْ
يَدُلُّ عَلَى الثَّبُوتِ .

فَقَدْ وَضَحَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ مَا ادَّعَى أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرَطٍ فِي الدَّلَالَةِ وَأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ

(١) فِي الْأَصْلِ : مَنْ ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ .

بيان الوجه فيه - عند إيرادِهِ عَلَى سَبِيلِ الطَّعْنِ وَ الشُّبْهَةِ - لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ شَرْطاً،
بِدَلَالَةٍ أَنَّهُ مَتَى ادَّعَى [و] لَمْ يَتَقَدَّمِ الْعِلْمُ بِهِ لِلْمُسْتَدِلِّ، كَانَ مُجَوِّزاً لِمَا لَا تَصِحُّ الدَّلَالَةُ
مَعَ تَجْوِيزِهِ.

و ليس له أن يقول: فكيف السبيل إلى العلم بالاختصاص الذي ذكرتموه، وأن
المُعْجِزَ لَمْ يَظْهَرْ عَلَى غَيْرِ مُدَّعِي النُّبُوَّةِ، وَ ذَلِكَ مِمَّا لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ الْمُعْجِزُ مِمَّا
يُمْكِنُ فِيهِ الثَّقُلُ وَ الْحِكَايَةُ؟ لَأَنَّا سَنُبَيِّنُ فِيمَا نَسْتَقْبِلُهُ مِنَ الْكَلَامِ الطَّرِيقَ إِلَيْهِ،
وَ نُوضِّحُ الْقَوْلَ فِيهِ، وَ نَكْشِفُهُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَ عَوْنِهِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ ظُهُورَ الْقُرْآنِ عَلَى يَدِ الرَّسُولِ ﷺ، هُوَ الْاِخْتِصَاصُ الَّذِي
لَا يُمْكِنُ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَدَثٌ إِلَّا فِي تِلْكَ الْحَالِ لَمْ يَصِحَّ فِي الْاِخْتِصَاصِ
غَيْرُهُ، وَ إِنْ كَانَ قَدْ حَدَثَ فِي السَّمَاءِ عَلَى مَلَكٍ، فَالْاِخْتِصَاصُ لَا يَصِحُّ إِلَّا عَلَى هَذَا
الْوَجْهِ. وَ حُثِّلَهُ ذَلِكَ عَلَى تَعَلُّقِ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ، وَ اقْتِصَارِنَا عَلَيْهِ فِي الدَّلَالَةِ، مِنْ غَيْرِ
طَلَبٍ لِمَا هُوَ لَدَيْهِ مِنْهُ مِنَ التَّعَلُّقِ... إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ؛ فَبَاطِلٌ بِمَا أوردناه؛ لَأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا
أَنَّ الْاِخْتِصَاصَ الَّذِي اقْتَصَرَ عَلَيْهِ غَيْرُ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ، وَ أَنَّهُ مَتَى عَلِمَ أَنَّ الْمُظْهَرَ
لِلْمُعْجِزِ عَلَى يَدِ الْمُدَّعِي هُوَ الْقَدِيمُ تَعَالَى، أَوْ مَنْ أَمَرَهُ الْقَدِيمُ تَعَالَى بِإِظْهَارِهِ
اسْتَقَامَتْ دِلَالَتُهُ.

وَ إِنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْاِخْتِصَاصَيْنِ يَكُونُ أَظْهَرُ مِنْ كَوْنِ أَحَدِهِمَا دَالًّا عَلَى الْأَمْرِ
الْمَطْلُوبِ، وَ الْآخِرِ غَيْرَ دَالٍّ، وَ لَا مِمَّا يَسْتَحِقُّ أَنْ يَكُونَ دَالًّا، فَكَيْفَ يَصِحُّ ادِّعَاؤُهُ
مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَحْدَثْ إِلَّا عِنْدَ ادِّعَاءِ النُّبُوَّةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ الْحُكْمِ إِلَّا مَا لَهُ،
وَ إِنْ كَانَ حَادِثاً مِنْ قَبْلُ؟

وَ قَوْلُهُ: «إِنَّ هَذَا الْاِخْتِصَاصَ هُوَ الَّذِي لَا يُمْكِنُ غَيْرُهُ».

إِنْ أَرَادَ نَفْيَ صِحَّةِ حُصُولِ اِخْتِصَاصٍ يَزِيدُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ فَبِمَا أوردناه يُفْسِدُهُ؛
لَأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا اِخْتِصَاصاً أَزِيدَ مِمَّا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ، وَ دَلَّلْنَا أَيْضاً عَلَى أَنَّ دِلَالَةَ الْمُعْجِزِ

لا تَسْتَمِرُّ إِلَّا مع ثُبُوتِهِ، و أَنَّ الَّذِي اقْتَصَرَ عَلَيْهِ غَيْرُ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ.
وإنَّ أَرَادَ أَنَّهُ لَا طَرِيقَ يُوصِلُ إِلَى الْعِلْمِ، إِنَّمَا هُوَ أَكْثَرُ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ الَّذِي
ذَكَرَهُ، و إِنَّ كَانَ حُصُولُهُ جَائِزاً، فَسَنَبِّتُ فِيمَا بَعْدُ أَنَّ إِلَى ذَلِكَ طَرِيقاً يُمْكِنُ أَنْ يُعْلَمَ
مِنْهُ.

و لو لم يَكُنْ طَرِيقٌ يُوصِلُ إِلَيْهِ أَيْضاً - عَلَى مَا اقْتَرَحَ - لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ مَا
اقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الْاِخْتِصَاصِ دَالاً؛ لِأَنَّهُ إِنْ وَجَبَ ذَلِكَ كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَقُولُ: إِذَا لَمْ
يَكُنْ لِي سَبِيلٌ إِلَى الْعِلْمِ بِالْاِخْتِصَاصِ - الَّذِي إِذَا تَبَيَّنَ وَ عُلِمَ حُصُولُهُ كَانَ دَالاً عَلَى
التَّصْدِيقِ لَا مَحَالَةَ - جَعَلْتُ مَا أَحْجَدُ السَّبِيلَ إِلَى الْوُقُوفِ عَلَيْهِ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ دَالاً،
و إِنَّ كَانَ مِمَّا إِذَا اعْتَبِرَ لَمْ تَكُنْ فِيهِ دِلَالَةٌ.

فَأَمَّا تَعَلُّقُ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ: فَإِنَّمَا لَمْ يُطَالَبْ فِيهِ بِتَعَلُّقٍ أَزِيدَ مِنَ الْمَعْلُومِ لَنَا؛ لِأَنَّ
الْقَدْرَ الْحَاصِلَ مِنَ التَّعَلُّقِ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَا نُرِيدُهُ مِنْ كَوْنِهِ فِعْلاً لَهُ. و لو لم
يَكُنْ ذَلِكَ كَافِياً لَطَالَبْنَا بِزِيَادَةٍ عَلَيْهِ. و إِنَّمَا أَبْطَلْنَا قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: جَوَّزُوا أَنْ تَقَعَ
أَفْعَالُكُمْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، بِحَسَبِ قُصُودِكُمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ تُضَافَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا
بِهَذَا الضَّرْبِ مِنَ التَّعَلُّقِ الْمَعْلُومِ حُصُولُهُ مَعْنَاً، و إِذَا كَانَ تَعَلُّقُهَا بِنَا مُتَيَقِّناً^(١) - و لَمْ
يُمْكِنُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِغَيْرِنَا، لَوْ كَانَتْ مُتَعَلِّقَةً بِهِ، إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، و اسْتَخَالَ أَنْ تَكُونَ
مُتَعَلِّقَةً بِنَا وَ بِغَيْرِنَا مَعاً. لَا سِتِحَالَةَ فِعْلٍ مِنْ فَاعِلَيْنَ - وَجَبَ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّهَا أَفْعَالٌ لَنَا،
و نَفِيُّ حُصُولِ عُلُقَةٍ بَيْنَهَا وَ بَيْنَ غَيْرِهَا.

فَقَدْ كَانَ يَجِبُ عَلَى صَاحِبِ الْكِتَابِ، إِذَا أَرَادَ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ أَنْ يَدُلَّ عَلَى
أَنَّ الْاِخْتِصَاصَ الَّذِي ذَكَرَهُ مُفْتَعٍ فِي الدَّلَالَةِ، و أَنَّ إِبْطَالَ مَا يَزِيدُ عَلَيْهِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ،
لِيَلْحَقَ بِتَعَلُّقِ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ. و لو فَعَلَ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ حُجَّةٌ، لَكِنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى الدَّعْوَى

(١) فِي الْأَصْلِ: مُتَيَقِّناً، و مَا أَتَيْنَاهُ وَرَدَ فِي الْهَامِشِ بِلا عِلَامَةِ التَّصْحِيحِ.

في أَنَّ الاختصاصَيْنِ لا فَرْقَ بينهما، وقد بَيَّنَّا أَنَّ بينهما فَرْقاً واضحاً.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ^(١):

«إِن قُلْنَا [٢]: فَإِنِّي أَقْدَحُ بِذَلِكَ فِي كونه مُعْجِزاً أصلاً.

فَأَقُولُ^(٣): إِذَا كَانَ لَا يَنْفَصِلُ حَالُهُ - وَقَدْ حَدَّثَ مِنْ حَالِهِ، وَقَدْ كَانَ مِنْ قَبْلُ
حَادِثاً - فَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ دليلاً عَلَى الثَّبُوتِ، وَأَنْ يَكُونَ الَّذِي يَدُلُّ^(٤) عَلَيْهَا مَا
يُعْلَمُ فِي الْحَالِ أَنَّهُ حَادِثٌ، كإِحياءِ المَوْتَى وَقَلْبِ الْعَصَا حَيَّةً، دُونَ الْأُمُورِ الَّتِي
يَجُوزُ فِيهَا مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَهَذَا كَمَا قُلْتُمْ: إِنَّ تَعَلُّقَ الْفِعْلِ بِفَاعِلِهِ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى حَاجَتِهِ إِلَيْهِ، وَحُدُوثِهِ مِنْ
قَبْلِهِ، مَتَى عُلِمَ أَنَّهُ حَادِثٌ. فَأَمَّا إِذَا^(٥) لَمْ يُعْلَمَ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ كَوْنُهُ دَالِّاً.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْمُعْجِزِ، إِنَّهُ لَا يَدُلُّ مِنْ إِبْتِاثِ حَادِثٍ عِنْدَ دَعْوَاهُ مِنْ قَبْلِهِ تَعَالَى
يَجِلُّ مَحَلَّ التَّصْدِيقِ؛ فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ الَّذِي يَظْهَرُ بِجُوزِ أَنْ لَا يَكُونَ فِي حُكْمِ
الْحَادِثِ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يَصِحَّ الاستدلالُ بِهِ؛ أَوْ لَسْتُمْ قَدْ فَصَلْتُمْ بَيْنَ دِلَالَةِ الْقِيَامِ
وَالْتَعَوُّدِ عَلَى حَاجَتِهِمَا إِلَى مُخْبِرٍ، وَبَيْنَ حُمَرَةِ مَوْضِعِ الضَّرْبِ وَخُضْرَتِهِ بِأَنْ
قُلْتُمْ: إِنَّ ذَلِكَ حَادِثٌ، فَصَحَّ أَنْ يَدُلَّ؟

وَهَذَا لَيْسَ بِوَاضِحٍ^(٦)، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ بَعْدَ كَوْنِ^(٧)، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَدُلَّ، فَيَجِبُ مِثْلُ
ذَلِكَ فِي الْمُعْجِزِ.

فَإِن قُلْتُمْ: إِنَّ الْقُرْآنَ حَادِثٌ فِي الْحَقِيقَةِ، فِي حَالِ ظُهُورِهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَهُوَ
خَارِجٌ مِنَ الْبَابِ الَّذِي ظَنَنْتُمْ.

قِيلَ لَكُمْ: إِنَّهُ - وَإِنْ كَانَ حَادِثاً - فَهُوَ فِي حُكْمِ الْبَاقِي، كَمَا أَنَّهُ الْآنَ (وَإِنْ كَانَ

(١) الْمُغْنِي فِي أَبْوَابِ التَّوْحِيدِ وَالْعَدْلِ ١٦/١٦٨-١٧٠.

(٢) مِنَ الْمُغْنِي.

(٣) فِي الْمُغْنِي: وَأَقُولُ.

(٤) فِي الْمُغْنِي: دَلٌّ.

(٥) فِي الْمُغْنِي: فَإِذَا.

(٦) فِي الْمُغْنِي: بِوَاقِعٍ.

(٧) فِي الْمُغْنِي: كَمُونٍ.

حادثاً إذا تلاه التالي فهو في حُكْم الباقي، فإذا جاز^(١) فيه أن يكونَ في حُكْم الباقي وفي حُكْم الحادث، فيجب أن تدلُّوا على أنه في حُكْم الحادث، ليستم الاستدلالُ لكم به على النبوة.

وبعد، فإنكم تقولون في القرآن ما يمنع أن يكونَ حادثاً في حال ظهوره على الرسول ﷺ عندهم، لأنكم تزعمون أنه تعالى أحدثه جملةً واحدةً في السماء، وأن جبريل عليه السلام كان ينزله على النبي ﷺ بحسب الحاجة إليه، فكيف يصحُّ أن تُقدِّروه تقديرَ الحادث، وأنتم تُصرِّحون القول بأنه متى تقدَّم حدوثه، فإذا كان ذلك حاله عندهم فكيف يدلُّ على نبوته عليه السلام؟

ثم قال: قيل له: إنَّ المعتمد في هذا الباب أن^(٢) يظهر عند ادِّعائه النبوة ما لو لا صحة نبوته لم يكن ليظهر، فمتى كان الأمر الذي يظهر عليه بهذا الصفة صحَّ كونه دالاً على النبوة.

يبين ذلك أن ما يظهر عند ادِّعائه فقد كان يجوز أن يظهر لولا صحة نبوته لا يجوز أن يكونَ دالاً؛ فإذا كان هذا طريق دلالة المعجزات، وهو قائم في القرآن كقيامه في إحياء الموتى وما شاكله، فيجب أن تكون دلالة الجميع لا تختلف، من حيث لم يختلف طريق دلالته.

ومتى لم تقل بهذه الطريقة لم يصح الاستدلال بالمعجزات. وهذا كما نقوله في دلالة الحديث على الفاعل أنه يعتبر فيه وقوعه بحسب أحواله، على وجه لولاه لم يقع؛ فمتى علمنا ذلك من حاله دل، وإن اختلف أحواله وأجناسه؛ فكذلك إذا علمنا من حال الأمر الظاهر على مدَّعي النبوة أنه حادث عند دعواه، على وجه لولاه ولو لا صحة نبوته لما ظهر، فيجب أن يكونَ دالاً. واختلاف أحواله لا يؤثر في هذا الباب.

يبين ذلك: أنه لو كان المعتمد بأن يتقدَّم العلم بحال ذلك الأمر الظاهر لوجب مثله

(١) من الهامش، مع علامة التصحيح، وليست في المعنى.

(٢) في الأصل: بأن، وما أثبتناه من المعنى.

فِي الشَّاهِدِ؛ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يَدُلَّ ظُهُورُ الشُّعْرِ وَالْخُطْبِ مِمَّنْ يَخْتَصُّ بِهِمَا عَلَى تَقَدُّمِ فِي الْعِلْمِ، بِأَنْ يَجُوزَ أَنْ ذَلِكَ قَدْ كَانَ حَادِثًا، وَأَنَّ الْمُخْتَصَّ بِهِ لَمْ (يَبْتَدِئْ بِهِ) ^(١)، بَلْ أَخَذَهُ عَنْ غَيْرِهِ، وَهَذَا يُطَرِّقُ بَابَ الْجَهَالَاتِ فِي دِلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَى أَحْوَالِ الْفَاعِلِينَ.

يُبَيِّنُ ذَلِكَ؛ أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ إِحْيَاءَ الْمَوْتَى حَادِثٌ لَا مُحَالَةَ مِنْ قِبَلِهِ تَعَالَى، وَأَنَّ ثَقُلَ الْجِبَالِ وَقَلْبَ الْمُدُنِ، إِلَى مَا شَاكَهُمَا ^(٢) قَدْ يَجُوزُ، بَلْ تَقَطَّعَ عَلَى خُدُوعِهِمَا مِنْ قِبَلِ مَنْ ادَّعَى النُّبُوَّةَ. وَلَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ مِنْ كَوْنِهِ دَالًّا، لِلْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَهُوَ أَنَّهُ مِمَّا قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَوْلَا صِدْقُهُ فِي ادِّعَاءِ النُّبُوَّةِ لَمَا ظَهَرَ، وَإِنْ خَالَفَ حَالَهُمَا حَالَ إِحْيَاءِ الْمَوْتَى.

وَكَذَلِكَ فَلَوْ جَعَلَ دَلِيلَ نُبُوَّتِهِ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَى النَّاسِ الْقِيَامُ وَالْقُعُودُ، أَوْ يَتَّفِقُ مِنَ الْعَالَمِ تَضْيِيقُهُ، وَالْخُضُوعُ لَهُ عِنْدَ أَذْنَى ^(٣) وَهَلَا، لَكَانَ ذَلِكَ يَدُلُّ ^(٤) كَدِلَالَةِ إِحْيَاءِ الْمَوْتَى مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يَتَنَاهَا.

وَإِنْ كَانَتْ الْحَالُ مُخْتَلِفَةً، فَبَعْضُ ذَلِكَ حَادِثٌ مِنْ قِبَلِهِ تَعَالَى ^(٥) وَبَعْضُهُ يَكْشِفُ عَنْ تَغْيِيرِ أَحْوَالِ الْعُقَلَاءِ فِي الدَّوَاعِي ^(٦)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي ظُهُورِ الْقُرْآنِ؛ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ دَالًّا، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمَفَكِّرُ أَنَّهُ ابْتِدَاءً، أَوْ ابْتَدَأَ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ حَالَهُ - وَهُوَ كَذَلِكَ - كَحَالِهِ وَإِنْ كَانَ مُبْتَدَأً فِي الْوَقْتِ، كَمَا أَنَّ حَالَ ثَقُلِ الْجِبَالِ عَنْ قُدْرَتِهِ كَحَالِهِ لَوْ كَانَ الْقَدِيمُ تَعَالَى فَقَلَّةً.

الكَلَامُ عَلَيْهِ

يُقَالُ لَهُ: قَدْ أَطْلَتِ السُّؤَالُ وَالْجَوَابُ مَعًا بِمَا لَا مُحْصُولَ، وَاعْتَمَدَتْ عَلَى

(١) فِي الْمَغْنِيِّ: يَنْشُدُهُ. (٢) فِي الْأَصْلِ: شَاكَلَهَا، وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

(٣) فِي الْمَغْنِيِّ: أَوَّلُ. (٤) مِنَ الْمَغْنِيِّ.

(٥) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ الْمَغْنِيِّ زِيَادَةٌ: وَبَعْضُهُ يَكْشِفُ عَنْ أَمْرٍ قَدْ حَدَثَ مِنْ قَبْلِهِ.

(٦) فِي الْمَغْنِيِّ: الدَّعَاوِي.

دعوى لم تتشاعَلَ بالدَّلالةِ على صِحَّتِها. وقَدِّمْتَ أمام جوابِكَ مقدِّمةً صحيحةً، لكنَّكَ لم تبيِّنْ وجهَ موافقتها لما ادَّعَيْته وعَوَّلْتَ عليه، وظنَّنتَ أنَّ المقدِّمةَ إذا كانت صحيحةً مُسلمةً فقد صَحَّ ما رتَّبته عليها ممَّا لا تَقْتَضِي صِحَّتُها صِحَّتَهُ! وهذا لا يخرجُ عن أن يكونَ غَلْطاً أو مُغالطةً؛ لأنَّه لا شُبْهَةٌ فيما ذكرتهُ مِن أن المُعتَبَر في هذا الباب - بما يَظْهَر عند ادِّعاء التَّبَوُّة ممَّا يُعْلَم - أنَّه لولا صِحَّةُ بُبُوَّةِ المُدَّعي لم يَظْهَر، لكنَّ مِن أينَ لك فيما اقتَصَرْتَ عليه وادَّعَيْته أنَّه كافٍ في الدَّلالةِ أنَّه بهذه الصِّفَةِ؟

أو ليس قد بيَّنا أنَّ ظُهورَ الأمرِ الَّذي يُمكنُ فيه الثَّقُلُ والحِكايةُ - وإنْ كانَ خارجاً مِنَ العادةِ - غيرُ كافٍ في الدَّلالةِ على صِدْقِ مَنْ ظَهَرَ على يَدَيْهِ واختَصَّ به، مِن حيثُ كانَ جائزاً أن يكونَ هو الَّذي خَصَّ نفسه بظهوره ونَقَلَ عَمَّنْ خَصَّهُ اللهُ تعالى به وَجَعَلَهُ عِلْماً على صِدْقِهِ، أو نَقَلَ إليه غيرُهُ ممَّنْ يَجْري مَجْراهُ في جَوازِ فِعْلِ القَبِيحِ منه؟! وإنا متى لم نَأْمَنَ هذه الحالَ فلا سَبِيلَ إلى التَّصديقِ والقَطْعِ على صِحَّةِ الدَّعوى^(١).

وقد كانَ يَجِبُ أن يكونَ توفُّرُك كُلَّه مَصْروفاً إلى أنَّ الكفايةَ واقعةً بالقَدْرِ الَّذي اقتَصَرْتَ عليه، وأنَّه لولا صِحَّةُ بُبُوَّةِ المُدَّعي لم يَكُنْ، وإلا فلا مَنَفَعَةٌ فيما قَدِّمْتَهُ؛ لأنَّا نَقولُ لك على سبيلِ الجُمْلَةِ:

كُلُّ أمرٍ ظَهَرَ على مُدَّعي التَّبَوُّة - على وجهٍ لولا صِحَّةُ بُبُوَّتِهِ لَمَّا ظَهَرَ على ذلك الوجهِ - فهو دالٌّ على صِحَّةِ التَّبَوُّة، ويبقى على مَنْ ادَّعى في فِعْلٍ معيَّنٍ - على سبيلِ التفصيلِ - أنَّه دالٌّ، أن يُبيِّنَ موافقَتَهُ لتلك الجُمْلَةِ.

وقد بيَّنا أيضاً الفرقَ بين دِلالةِ إحياءِ الموتى وما جَرى مَجْراهُ ممَّا لا يَمْكينُ

(١) في الأصل: الدعوة، والظاهر ما أثبتناه.

فيه النُّقْلُ، وبين القرآنِ و أمثاله ؛ لأنَّ النُّقْلَ بحيثُ لم يكن فيه حَصَلٌ لنا الأمانُ مِنْ الوجهِ الَّذي لأجلِ تجويزِ ما يأتي فيه النُّقْلُ، لم يكن دالًّا، فسَقَطَ بذلك قولُ مَنْ سَوَّى بينَ الأمرينِ، و ادَّعى أنَّ طريقَ دلالةِ الجميع لا يَخْتَلَفُ.

فأما دِلالةُ الفِعْلِ على الفاعلِ فغيرُ مُفْتَقِرَةٍ إلى اعتبارِ جنسِ الفِعْلِ ونوعه والنَّظَرِ في أحواله ؛ لأنَّ تَعَلُّقَهُ به واحتياجهُ في وَقُوعِهِ إلى أحواله لا يَخْتَلِفَانِ، وإنِ اخْتَلَفَتِ أَجناسُ الأفعالِ وأحوالُها. فالواجبُ على مَنْ ظَنَّ في الموضعِ الَّذي تَقَدَّمَ - أَنَّهُ دالٌّ مِنْ غَيْرِ حاجةٍ إلى النَّظَرِ فيما أوجَبنا النَّظَرَ فيه، و حَمَلَ ذلك على دلالةِ الفِعْلِ على الفاعلِ - أن يبيِّنَ فيما ادَّعاه أَنَّهُ بهذه الصِّفَةِ ؛ فإنَّنا لم نَقُلْ في الفِعْلِ والفاعلِ ما ذكرناه إلَّا بِدلالةِ أوجَبَتِ علينا القولُ به، و نحنُ نَطْلُبُ بمثلِها مَنْ ادَّعى، في بعضِ الأشياءِ، مُساواتَهُ لدلالةِ الفِعْلِ على فاعلِهِ ؟ مع أَنَّا قد دَلَّلنا - فيما تَقَدَّمَ و تأخَّرَ - على أَنَّ الاقتصارَ على ما اقتصرَ عليه صاحبُ الكتابِ غَيْرُ كافٍ، و أَنَّهُ مُخِلٌّ بما لا بدَّ في دِلالةِ التَّصديقِ منه، و لا غِنَى بها عنه.

فأما قولُهُ: «لو كانَ المُعْتَبَرُ بأنَّ يَتَقَدَّمَ العِلْمُ بحالِ ذلك الأمرِ الظَّاهرِ، لَوَجَبَ أَنَّ لا يَدُلُّ ظُهُورُ الشَّعْرِ والخُطْبِ على عِلْمٍ مَنْ اخْتَصَّ بهما؛ لِتَجْوِيزِهِ أَنْ يَكُونَ ذلك حادِثًا مِنْ قَبْلُ، و أَنَّ المَخْتَصَّ به أَخَذَهُ عن غَيْرِهِ».

فقد بيَّنا فيما تَقَدَّمَ مِنْ هذا الكتابِ كَيْفِيَّةَ القولِ في دِلالةِ الشَّعْرِ و ما جرى مَجْراه مِنْ الكلامِ على عِلْمِ فاعلِهِ، و ما يَنْقَطِعُ به على إِضافَتِهِ إلى مَنْ ظَهَرَ منه و ما لا يَنْقَطِعُ به، و فَصَّلنا بينَهُ وبينَ ظُهُورِ القرآنِ، و اسْتَوْفِيناهُ غَايَةَ الاستِيفاءِ.

على أَنَّا نقولُ له ؛ كُلُّ شَيْءٍ أو كلامٍ ليسَ بشعرٍ ظَهَرَ مِنْ بَعْضِنا، و جَوَّزنا أَنَّ يَكُونَ نَقْلُهُ و حَكَاؤُهُ، لِفَقْدِ ما يَنْقَضِي أَنَّ يَكُونَ المُبْتَدِئُ بِهِ و السابقُ إِلَيْهِ، مِنْ الدَّلَائِلِ و الأماراتِ الَّتِي قد تَقَدَّمَ ذِكْرُنا لها فيما سَلَفَ مِنَ الكِتَابِ ؛ فَإِنَّهُ لا يَدُلُّ على أَنَّ مَنْ ظَهَرَ عليه عالِمٌ بِكَيْفِيَّةِ صِيغَتِهِ و تَرْتِيبِهِ. و أَكْثَرُ ما يَدُلُّ عليه مِنْ حالِهِ أَنَّهُ عالِمٌ

بِحِكَايَتِهِ؛ لَأَنَّ الْحِكَايَةَ هِيَ الْمَعْلُومُ حَدُوثُهَا مِنْ جِهَتِهِ، وَقَدْ ضَرَبْنَا لِذَلِكَ مِثَالاً لَا شُبُهَةَ فِيهِ، وَهُوَ:

أَنْ يُحْضِرَ أَحَدُنَا ثَوْباً حَسَنَ الصَّنْعَةِ لَمْ يُشَاهَدْ قَبْلَهُ مِثْلُهُ، وَيَدَّعِي أَنَّهُ صَانِعُهُ، وَلَا يَرْجِعُ إِلَى إِضَافَتِهِ لَهُ إِلَيْهِ إِلَّا إِلَى دَعْوَاهُ.

فَإِذَا كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ عِنْدَ كُلِّ أَحَدٍ الْامْتِنَاعُ مِنْ تَصْدِيقِ هَذَا الْمُدَّعِي وَإِضَافَةِ الثَّوْبِ إِلَى صَنْعَتِهِ وَالِاسْتِدْلَالِ بِهِ عَلَى عِلْمِهِ، دُونَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ هُوَ الْمُبْتَدِئُ بِصَنْعَتِهِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْهُ عَنْ صَنْعَتِهِ، وَلَا يَجْرِي ذَلِكَ فِي بَابِ الدَّلَالَةِ مَجْرَى أَنْ يَصْنَعَ بِحَضْرَتِنَا ثَوْباً، فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْكَلَامِ؛ لَأَنَّ النَّقْلَ فِيهِ يُمَكِّنُ كَمَا يُمَكِّنُ فِي الثَّوْبِ وَأَشْبَاهِهِ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: خَبَّرْنَا عَنْكَ لَوْ أَحْضَرَكَ مُحْضِرُ قَصِيدَةٍ مِنَ الشُّعْرِ، وَادَّعَى أَنَّهُ مُؤَلِّفُهَا وَمُبْتَدِعُهَا - وَهُوَ مِمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يَكْذِبَ فِي خَبَرِهِ، وَلَمْ تَرْجِعْ فِي عِلْمِهِ بِالشُّعْرِ إِلَّا إِلَى ظُهُورِ الْقَصِيدَةِ مِنْ جِهَتِهِ، دُونَ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ التَّصَرُّفُ فِي أَمْثَالِهَا وَالْقَوْلُ فِي أَوْزَانٍ وَمَعَانٍ تُقْتَرَحُ عَلَيْهِ - مَا كُنْتَ تَقْطَعُ عَلَى عِلْمِهِ بِالشُّعْرِ وَصِحَّةِ إِضَافَةِ الْقَصِيدَةِ إِلَيْهِ؟

فَإِنْ قَالَ: «نَعَمْ، كُنْتُ أَقْطَعُ بِذَلِكَ»، قَالَ قَوْلًا مَرْغُوبًا عَنْهُ، وَلَزِمَهُ أَنْ يَقْطَعَ فِيمَنْ أَحْضَرَهُ الثَّوْبَ وَسَائِرَ مَا يُمَكِّنُ فِيهِ النَّقْلَ بِمِثْلِ ذَلِكَ!

وَقِيلَ لَهُ: وَمِنْ أَيِّ وَجْهِ عِلِمَتِ صِحَّةَ قَوْلِ هَذَا الْمُدَّعِي، وَأَنْتَ لَا تَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ كَاذِباً جَاهِلاً بِقَوْلِ الشُّعْرِ وَتَأْلِيفِهِ، وَإِنَّمَا نَقَلَ تِلْكَ الْقَصِيدَةَ عَنْ غَيْرِهِ؟ وَفَسَادُ ارْتِكَابِ ذَلِكَ أَظْهَرَ مِنْ أَنْ يَخْفَى، فَيُحَوِّجُ إِلَى الْإِطَالَةِ.

فَإِنْ قَالَ: إِذَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ إِلَّا الْقَدْرُ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ أَقْطَعَ عَلَى عِلْمِهِ بِتَأْلِيفِ الشُّعْرِ، وَلَا عَلَى أَنَّهُ صَاحِبُ الْقَصِيدَةِ.

قِيلَ لَهُ: أَفَلَيْسَ إِذَا عِلِمَتِ بَعْضُ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الدَّلَائِلِ وَالْأَمَارَاتِ، أَنَّ تِلْكَ

الْقَصِيدَةُ لَمْ يُسَبِّقْ إِلَيْهَا تَقْطَعُ عَلَى عِلْمِهِ ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ : بَلَى ؟ !

فيقال له : فقد صِرَتْ فِي بَابِ إِضَافَةِ الشُّعْرِ إِلَى مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ بَغْيٌ حَالِهِ (١) ،
و هل هو مِمَّا سَبَقَ إِلَيْهِ أَوْ ابْتَدَأَ مِنْ جِهَةٍ مَنْ ظَهَرَ مَعَهُ ؟ وَ بَطَلَ تَقْدِيرُكَ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ
مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ فِي بَابِ الشُّعْرِ . كَمَا أَنَّهُ - عَلَى مَا ادَّعَيْتَهُ - غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ فِي دَلَالَةِ
الْقُرْآنِ ؛ لِأَنَّكَ قَدْ صَرَّحْتَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ دَالٌّ مَعَ تَجْوِيزِ النَّاطِرِ أَنَّهُ مَقْنُولٌ غَيْرُ مُبْتَدَأٍ ،
و لَيْسَ يُمَكِّنُكَ أَنْ تَقُولَ مِثْلَ هَذَا فِي دَلَالَةِ الشُّعْرِ وَ مَا أَشَبَّهُهُ مِنَ الْكَلَامِ .

عَلَى أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ تَجْوِيزَ النَّاطِرِ فِي الْقُرْآنِ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً - قَبْلَ ادِّعَاءِ مَنْ
أَظْهَرَ (٢) الرِّسَالَةَ ، وَ أَنَّهُ انْتَقَلَ إِلَيْهِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ غَيْرِ مَنْ أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِنَقْلِهِ إِلَيْهِ
- يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ الِاسْتِدْلَالِ بِهِ ، فَبَطَلَ مَا ذَكَرَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ .

فَأَمَّا تَسْوِيتُهُ بَيْنَ نَقْلِ الْجِبَالِ وَ إِحْيَاءِ الْمَوْتَى ، وَ اتِّفَاقِ التَّصْدِيقِ مِنْ جَمِيعِ
الْخَلْقِ عَلَى وَجْهِ غَيْرِ مُعْتَادٍ فِي بَابِ الدَّلَالَةِ وَ إِنْ كَانَ وَجْهٌ مُخْتَلِفًا ، وَ قَوْلُهُ :
« فَكَذَلِكَ ظَهَرُوا الْقُرْآنَ يَدُلُّ ، وَ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمَفْكُورُ أَنَّهُ ابْتَدَأَهُ (٣) فِي حَالٍ ، لِأَنَّ حَالَهُ
وَ هُوَ مُبْتَدَأٌ كَحَالِهِ لَوْ كَانَ غَيْرَ مُبْتَدَأٍ فِي بَابِ الدَّلَالَةِ ؛ فَلَا شَكَّ فِي أَنَّ دَلَالَتهُ مَا ذَكَرَهُ
مِنْ نَقْلِ الْجِبَالِ وَ إِحْيَاءِ الْمَوْتَى وَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى التَّصْدِيقِ غَيْرُ مُخْتَلِفَةٍ ، وَ إِنْ كَانَتْ
هَذِهِ الْأُمُورُ فِي أَنْفُسِهَا مُخْتَلِفَةً . وَ إِنَّمَا لَمْ تَخْتَلِفْ لِأَنَّ مَرَجِعَ كُلِّ ذَلِكَ إِلَى فِعْلِ اللَّهِ
تَعَالَى ، يُقْطَعُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ إِلَّا لِلتَّصْدِيقِ وَ الْإِبَانَةِ ؛ لِأَنَّ إِحْيَاءَ الْمَوْتَى وَ إِنْ كَانَ
فِعْلُهُ تَعَالَى ، وَ وَاقِعًا مَوْقِعَ التَّصْدِيقِ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ ؛ فَكَذَلِكَ نَقْلُ الْجِبَالِ وَ اجْتِمَاعُ الْعَالَمِ
عَلَى التَّصْدِيقِ ؛ لِأَنَّ نَقْلَ الْجِبَالِ يَدُلُّ - إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى عَلَى يَدِ مَنْ ظَهَرَ
عَلَيْهِ - عَلَى اخْتِصَاصِ الْفَاعِلِ بِقَدْرِ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِمِثْلِهَا ، وَاقِعَةً مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى عَلَى
سَبِيلِ التَّصْدِيقِ .

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ ، (٢) فِي الْأَصْلِ : ظَهَرَ ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : ابْتَدَأَ ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ وَفَقًا لِلْمَعْنَى .

و اجتماع الخلق على التصديق يدل أيضاً على أمورٍ فعلها - جلّ وعزّ - على خلاف العادة، اقتضت بإجماع الدواعي واتفاقها.
و جميع هذه الوجوه نأمن فيها أن يكون الاختصاص بالتصديق وإيقاعاً ممتن يجوز أن يصدق كذاباً.

وليس كذلك الحال فيما يجري مجرى الكلام، إذا اعتبرنا وجه دلالته على النبوة؛ لأننا إذا لم نعلمه مبتدأ في الحال، و لم نعلم - إن كان غير مبتدأ - أن نقله إلى من ظهر عليه - إنما كان بالله تعالى، و بمن أمره الله تعالى ينقله - يجوز أن يكون انتقاله و ظهوره إنما كانا ممتن يجوز أن يصدق الكذاب، فلم يكن إلا من هذا الوجه، و فارق ما تقدّم.

و لا فرق متى علم مبتدأ في الحال - بين أن يكون من فعل الله تعالى، أو من فعل من ظهر عليه - بعد أن يكون غير معتاد؛ لأنه إن كان من فعله تعالى جرى مجرى إحياء الموتى في الدلالة بغير واسطة. و إن كان من فعل من ظهر عليه جرى مجرى نقل الجبال و قلب المدن - إذا علمنا أن الله تعالى لم يتولّ فعلهما - في الدلالة على أمورٍ وقعت من فعله تعالى موقع التصديق، و هي العلوم التي يتمكن معها من فعلٍ مثل ذلك الكلام.

و ليس المعوّل - في الطعن على ما اعتمدّه في هذا الموضع - على أن القرآن إذا لم يعلم مبتدأ في الحال و يجوز أن يكون حادثاً قبلها لم يدل على النبوة حسب ما سأل عنه نفسه. بل المعوّل على ما بيناه من أنه إذا لم يعلم حادثاً، و يجوز انتقاله ممتن يجوز منه فعل القبيح لم يكن [دالاً]. و إلا فلو علمناه متقدّم الحدث، و أمنا أن يكون انتقاله و اختصاصه ممتن ظهر عليه من جهة من يجوز منه القبيح، لكان دالاً.

و لعلنا أن نُفصل فيما يأتي من الكتاب - بعون الله - الكلام في المعجز الواقعي

مَوْقِعَ التَّصْدِيقِ، وَ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَا هَذِهِ صِفَتُهُ الدَّعْوَى^(١) أَمْ لَا يَجُوزُ؟
و هَلْ الْقَدَرُ الْكَثِيرَةُ الَّتِي يُتِمَّكُنُ بِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْعَادَةِ - إِذَا كَانَتْ
هِيَ الْمُعْجِزَ وَ الْعَلَمَ الدَّالَّ عَلَى الصِّدْقِ فَيَمُنُّ بِهَا - وَ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الدَّعْوَى،
أَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَهَا، وَ لَا بَدَّ مِنْ حُدُوثِهَا فِي حَالِ الدَّعْوَى؟ فَإِنَّ كَلَامَ صَاحِبِ
الْكِتَابِ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ لَيْسَ يَقْتَضِي أَكْثَرَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ^(٢)

«وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ قُلْنَا: إِنَّ الْمُبْتَدِئَ بِالِاسْتِدْلَالِ عَلَى تَعَلُّقِ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ،
وَدَلَالَتِهِ^(٣) عَلَى أَنَّهُ قَادِرٌ قَدْ يَصِحُّ اسْتِدْلَالُهُ مَتَى عَلِمَ تَعَلُّقَهُ بِأَحْوَالِهِ، وَإِنْ لَمْ
يُنْكَرْ فِي أَنَّ الْأَعْرَاضَ يَجُوزُ عَلَيْهَا الْإِنْتِقَالُ، وَإِنْ كَانَ مَتَى عَرَضَتْ لَهُ شَبْهَةٌ فِي
ذَلِكَ يَلْزُمُهُ أَنْ يَنْظُرَ فِي حَلِّهَا، لَا لِأَنَّ أَصْلَ اسْتِدْلَالِهِ لَمْ يَصِحَّ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ
لِأَنَّهُ مَعَ تَجَوُّزِ الْإِنْتِقَالِ، حَالٌ مَا يَظْهَرُ مِنْهُ فِي أَنَّهُ يَقَعُ بِحَسَبِ أَحْوَالِهِ عِنْدَهُ،
كَحَالِهِ مَتَى لَمْ يُجِزْ الْإِنْتِقَالُ عَلَيْهِ؛ فَوَجْهُ الدَّلَالَةِ لَا يَتَغَيَّرُ بِهَذَا التَّجَوُّزِ، فَلَمْ يَتَغَيَّرْ
حَالُهُ فِي صِحَّةِ الْاسْتِدْلَالِ. فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ دَلَالَةِ الْقُرْآنِ عَلَى
النُّبُوَّةِ.

يُبَيِّنُ صِحَّةَ ذَلِكَ: أَنَّ النَّاطِرَ فِي إِحْيَاءِ الْمَوْتَى - وَإِنْ لَمْ يَسْتَدَلَّ فَيُعْلِمُ أَنَّ الْحَيَاةَ
لَا يَجُوزُ فِيهَا الْإِنْتِقَالُ وَالظُّهُورُ وَالْكُمُونُ - يُمْكِنُهُ أَنْ يَسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى صِحَّةِ
النُّبُوَّةِ، مِنْ حَيْثُ عَلِمَ أَنَّهُ لَوْلَا صِحَّةُ النُّبُوَّةِ لَمْ يَحْدُثْ ذَلِكَ بِالْعَادَةِ، (فَيُقَارِنُ حَالَهُ
عِنْدَهُ حَالَ الْأُمُورِ الْمُسْتَمْتِرَةِ عَلَى الْعَادَةِ)^(٤)، فَبِهَذِهِ التَّفَرُّقَةِ يُمْكِنُهُ الْاسْتِدْلَالُ؛
فَإِذَا كَانَتْ صَحِيحَةً، وَإِنْ لَمْ يَقَعِ النَّظَرُ فِي أَنَّ حُدُوثَهُ مُتَجَدِّدٌ فِي الْحَقِيقَةِ، أَوْ

(١) فِي الْأَصْلِ: الدَّعْوَى، خِلَافًا لِمَا جَرَى عَلَيْهِ الْمَوْلَفُ فِي الْكِتَابِ.

(٢) الْمَغْنِي ١٦/١٧٠-١٧١. (٣) فِي الْأَصْلِ: دَلَالَتُهُ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَغْنِي.

(٤) زِيَادَةٌ مِنَ الْمَغْنِي لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

حُدُوثُهُ فِي هَذِهِ الْعَيْنِ مُتَّجِدٌ، بَلْ كَانَ ذَلِكَ كَالْمُجَوِّزِ عِنْدَهُ.
فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْقُرْآنِ، أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ ظُهُورَهُ ابْتِدَاءً لَمْ يَتَقَدَّمَ مِنْ
قَبْلُ، أَوْ جَوِّزٌ تَقَدَّمَ، ثُمَّ ظُهُورُهُ الْآنَ عَلَى وَجْهِ لَمْ تَنْجُرِ الْعَادَةُ بِمِثْلِهِ، فِي أَنْ عَلَى
الْوَجْهَيْنِ جَمِيعاً قَدْ عَلِمَ التَّفَرُّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَحْدُثُ عَلَى طَرِيقَةِ الْعَادَةِ.
وَهَذَا يَكْشِفُ لَكَ عَنْ (١) صَحَّةَ مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ الْمُعْتَبَرُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ يَعْلَمَ
الْمُسْتَدِلُّ أَنَّهُ ظَاهِرٌ عِنْدَ الدَّعْوَى، عَلَى وَجْهِ يُفَارِقُ حَالَهُ حَالَ الْأُمُورِ الْمَعْتَادَةِ.
فَمِنْ (٢) عَرَفَ هَذِهِ التَّفَرُّقَةَ فَقَدْ صَحَّ اسْتِدْلَالُهُ، وَإِنْ يَجُوزُ فِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ».

الكلام عليه

يَقَالُ لَهُ: أَمَّا النَّاظِرُ فِي تَعَلُّقِ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ أَنَّهُ قَادِرٌ مَتَى (٣) كَانَ مُجَوِّزاً عَلَى
الْأَعْرَاضِ الْإِنْتِقَالِ - فَإِنَّهُ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ اخْتِرَاعَ ذَلِكَ الْفِعْلِ الَّذِي عَلِمَ
ظُهُورُهُ مِنَ الْفَاعِلِ، إِنَّمَا كَانَ بِهِ.
وَالِاسْتِدْلَالُ - مَعَ هَذَا التَّجْوِيزِ - عَلَى أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى اخْتِرَاعِهِ وَإِحْدَاثِ عَيْنِهِ،
إِنَّمَا (٤) يُعْلَمُ تَعَلُّقُ ظُهُورِهِ بِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ظَهَرَ عَلَيْهِ.
وَمَتَى عَلِمَ فِي الْأَعْرَاضِ أَنَّهَا لَا يَصِحُّ عَلَيْهَا الْإِنْتِقَالُ صَحَّ أَنْ يَعْلَمَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ
تَعَلُّقِ الْحُدُوثِ بِهِ. وَلَمْ نَجِدْ صَاحِبَ الْكِتَابِ فَضَّلَ هَذَا التَّفْصِيلَ، بَلْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِأَنَّ
دَلَالََةَ الْفِعْلِ لَا تَخْتَلِفُ فِي الْحَالَيْنِ.
فَإِنْ كَانَ أَرَادَ أَنَّ الدَّلَالََةَ عَلَى الْإِحْدَاثِ وَالْإِخْتِرَاعِ لَا تَخْتَلِفُ - مَعَ تَجْوِيزِ
الْإِنْتِقَالِ وَامْتِنَاعِهِ - فَقَدْ بَيَّنَّا اخْتِلَافَهَا. وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهَا لَا تَخْتَلِفُ مِنَ الْوَجْهِ الْآخَرِ،
فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ.

(١) فِي الْأَصْلِ: مِنْ، وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ مِنَ الْمَعْنَى. (٢) فِي الْمَعْنَى: فَمَتَى.

(٣) فِي الْأَصْلِ: مِنْ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: وَ إِنَّمَا، وَ هُوَ غَيْرُ مُنَاسِبٍ لِلْسِّيَاقِ.

و قد تقدّم الكلام في أنّ الناظر في القرآن إذا جَوَزَ انتقاله إلى مَنْ ظَهَرَ على يده
مَنْ يَجُوزُ منه القَبِيحُ، لم يُمْكِنُه الاستدلالُ به. فبانَ الفرقُ بينه وبين دلالة الفعلِ
على الفاعلِ.

فأما الناظرُ في إحياء الموتى - مع تجويزه على الحياة الانتقالَ والكُفُونِ
والظهورَ - فليس تخلو حاله من وجهين :

إمّا أن يكونَ - مع تجويزه على الحياة الانتقالَ - يُجَوِّزُ أنْ تَنْتَقِلَ بغيرِ الله تعالى.
أو يكونَ غيرَ مُجَوِّزٍ لذلك، بل معتقداً أنْ انتِقَالَها لا يكونُ إلّا به تعالى.
فإن كانَ على الوجه الأول: لم يَصِحَّ استدلالُه على الثبوتِ؛ لِما ذكرناه من
التجويزِ الذي لا نأمنُ معه أنْ يكونَ الانتقالَ وَقَعَ مَنْ يَجُوزُ أنْ يَفْعَلَ القَبِيحَ.

و إن كانَ الناظرُ على الوجه الثاني: صَحَّ استدلالُه مع تجويزِ الانتقالِ؛ لأنَّ
الانتقالَ في هذا الوجه يجري مجرى الحدوثِ والاختراعِ في أنه خارقٌ للعادة،
و من فِعْلٍ مَنْ نَأْمَنُ مِنْهُ فِعْلَ القَبِيحِ، فكيف يَتَوَهَّمُ أنْ الناظرُ في إحياء الموتى -
دلالته على صِدْقِ مَنْ ظَهَرَ عليه - يُمْكِنُه الاستدلالُ به، مع تجويزه في الحياة أنْ
تَكُونَ مُنْتَقِلَةً بغيرِ الله تعالى؟ وأن يكونَ ناقِلُها بعضُ مَنْ يَجُوزُ عليه تَصْدِيقُ
الكَذَابِ؟

و هل هذا إلّا كَقَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إنَّ الناظرَ في إحياء الموتى يُمْكِنُه الاستدلالُ به
على الثبوتِ، مع تجويزه أن تكونَ الحياةُ داخِلَةً تحتَ مقدورِ البشرِ، و من جُمْلَةِ ما
يُمْكِنُهُمْ أنْ يَفْعَلُوهُ؟

فإذا كانَ ظُهُورُ الحياة - مع هذا التجويزِ - لا يَدُلُّ، من حيثُ كُنَّا لا نَأْمَنُ إذا
كانَتِ الحياةُ مقدورةً لهم مَنْ أن يَقَعَ مِنْ مُصَدِّقٍ للكَذَابِ! وكذلك حالُها عند مَنْ
جَوَّزَ عليها الانتقالَ بغيرِ مَنْ نَتَقْنُ بِحُكْمِهِ. وهذا أوضحُ مِنْ أن يَخْفَى على مُتَأَمِّلٍ.
فأما قوله: «إنَّ المُعْتَبَرُ هو أنْ يَعْلَمَ المُسْتَدِلُّ في القرآنِ و أمثاله أنه ظاهرٌ عند

الدَّعْوَى، على وجهٍ يُفَارِقُ الأمورَ المعتادة. ومَتَى عَرَفَ هذه المَعْرِفَةَ صَحَّ استِدلالُهُ، وإنْ جَوَّزَ فيه ما ذَكَرناه.»

فقد مضى الكلام في أَنَّ القَدْرَ الَّذِي ذَكَرَهُ غَيْرُ كَافٍ في الدَّلَالَةِ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَأْمَنَ النَّاطِقُ مِنْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْأَمْنُ الَّذِي لَيْسَ بِمَعْتَادٍ ظَهَرَ بِفَاعِلٍ يَجُوزُ عَلَيْهِ الاستِفْسَادُ وَفِعْلُ الْقَبِيحِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْأَمْرِ الْمُفَارِقِ لِلْعَادَةِ - فِي هَذَا الْوَجْهِ - حُكْمُ الدَّخْلِ تَحْتَهَا، مِنْ حَيْثُ جَازَ فِيهِمَا جَمِيعاً أَنْ يَقَعَ مِنْ غَيْرِ حَكِيمٍ، وَعَلَى وَجْهِ لَا يُوجِبُ التَّصَدِيقَ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: مِنْ أَيِّ وَجْهِ لَمْ يَدُلَّ سَائِرُ الْأَفْعَالِ الْمُعْتَادَةِ مَتَى إِذَا ظَهَرَتْ عَلَى بَعْضٍ مَنْ يَدَّعِي الثَّبُوتَ؟

فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُفَرَّغَ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ لَمْ نَأْمَنْ مِنْ أَنْ تَقَعَ مِنْ مُصَدِّقٍ أَوْ كَذَّابٍ.

فَحِينَئِذٍ يُقَالُ لَهُ: فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْعِلَّةُ مَوْجُودَةً مِنْ بَعْضٍ مَا يَقَعُ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ مِنَ الْأَفْعَالِ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ غَيْرُ دَالٍّ، وَإِلَّا فَالْمُنَاقَضَةُ ظَاهِرَةٌ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ يَصِحُّ أَنْ يَسْتَدِلَّ الْمُسْتَدِلُّ، فَيَعْلَمَ أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى أَجْنَاسٍ وَأَفْعَالٍ كَثِيرَةٍ لَا يَقْدِرُ الْبَشَرُ عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَ شَاكِكاً فِي حِكْمَتِهِ وَيُجَوِّزُ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ؟ فَلَا بُدَّ مِنَ الْاعْتِرَافِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَحَدَ الْعُلَمَاءِ غَيْرِ مُتَعَلِّقٍ بِالْآخِرِ.

فَيُقَالُ لَهُ: خَبَرْنَا عَمَّنْ نَظَرَ فِي بَعْضٍ مَا يَظْهَرُ عَلَى مُدَّعِي الثَّبُوتِ، فَقَرَفَ أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمِمَّا لَا يَتِمَكَّنُ الْبَشَرُ مِنْهُ، وَأَنَّهُ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ؛ أَيْصَحُّ اسْتِدْلَالُهُ بِهِ عَلَى الثَّبُوتِ، مَعَ تَجْوِيزِهِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فِعْلَ الْقَبِيحِ، وَتَصَدِيقَ الْكَذَّابِ؟

فَإِذَا قَالَ: لَا.

قِيلَ لَهُ: فَقَدْ بَطَلَ قَوْلُكَ: إِنَّ الْمُعْتَبَرِ فِي صِحَّةِ الْاسْتِدْلَالِ هُوَ بَأَن يَظْهَرَ عِنْدَ الدَّعْوَةِ أَمْرٌ مُفَارِقٌ لِلْعَادَةِ، وَأَنَّ مَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ أَحْوَالِهِ لَا جَاجَةَ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ.

و بعد، فإن الذي منع في هذا الموضع من صحة الاستدلال على النبوة، قائم في الموضع الذي اختلفنا فيه، إذا جَوَّزَ أن يكون ظهور ذلك الأمر وانتقاله ممن يجوز أن يفعل القبيح.

فإن قال: إذا سَوَّيْتُم في الكلام الذي ذكرتموه بين المعتاد وغير المعتاد في أنه غير دالٍ، فلم شرطتم في دلالة المعجز أن يكون خارقاً للعادة؟ وأي تأثير لكونه خارقاً لها؟

قيل له: إننا لم نجعل المعتاد مساوياً بغير المعتاد في كل موضع، وإلا أبطلنا الحاجة في دلالة المعجز إلى كونه خارقاً للعادة كما ظننت، وإنما سَوَّيْنَا بينهما في امتناع الاستدلال على النبوة بهما في الموضع الذي يجوز في كل واحد منهما أن يكون واقعاً ممن يجوز أن يفعل القبيح، ويصدق الكذاب.

فأما تأثير كون الفعل خارقاً للعادة في غير هذا الموضع، فواضح معلوم؛ لأن ما وقع من أفعال الله تعالى على مجرى العادة إنما لم يدل على النبوة من حيث جَوَّزَ الناظر أن يكون واقعاً لغير التصديق، وعلى مجرى العادة. وإذا كان غير معتاد زال هذا التجويز.

فإن قال: إنما قلت: المعتبر بأن يعلم الناظر في الأمر الظاهر أنه خارق للعادة، ويكتفي به في الاستدلال؛ لأنه يأمن أن يكون ظهوره وانتقاله ممن يجوز أن يستفسد ويفعل القبيح، من حيث يعلم أن القديم تعالى لا يمكن من ذلك، ويمنع منه من يرومه؛ فيصح استدلاله.

قيل له: فقد صرحت إذاً إلى قولنا، وترك ما أنكرناه عليك، لأننا لم نخالفك في الوجه الذي منه أؤمن أن يقع من فاعل للقبيح، فذكر فيه طريقاً دون طريق! وإنما أنكرنا إطلاقك أن العلم بما أوجبه غير محتاج إليه ولا مفتقر في صحة الاستدلال إلى تقديمه، وأنه ليس يحتاج إلى أكثر من العلم بأن الفعل على خلاف العادة. وإذا

اعترفت بأنه لا بُدَّ من أن يأمن وقوعه من فاعلٍ للقبیح، فقد تمَّ ما أردناه.
وسنتكلَّم على فساده ما اعتمدته - من إيجاب المنع من ذلك على الله تعالى -
ونُبيِّن أنه لا وَجَهَ لوجوبه فيما بعد، بمشيئة الله تعالى.

قال صاحب الكتاب^(١)، بعد كلامٍ قد تقدَّم منّا إبطال ما فيه من شبهة:
«فإن قال: إن المفكر إذا جَوَّز ذلك، (و أن تكون نُقِلَتْ ذلك)^(٢) إلى
الرَّسول ﷺ، على وجه لا يدلُّ [على التَّبَوُّة]^(٣) بل إرادةً للمفسدة، لأنه يجوز
أن يكون من فعل الملائكة، وأن عاداتهم جارية بهذا الحدِّ من الفصاحة، وإن
كانوا بعضون ويجوز منهم الاستفساد. فكيف يصحُّ مع هذا التجويز أن يقولوا إن
الاستدلال به يصحُّ؟

ثم قال: قيل له: قد بينّا أن ما هو عادة للملائكة قد يكون نقضاً للعادة فيها. وقد
صحَّ أيضاً أن نقل الملائكة الشيء إلى واحدٍ دون آخر، من باب نقض العادة^(٤)
من الوجهين، فلا يقدح^(٥) ذلك في دلالته على التَّبَوُّة، ولو كان ذلك يقدح في
دلالة التَّبَوُّة لوجب لو ادعى التَّبَوُّة وجعل الدلالة على بُبوتها طلوع الشمس من
مغربها، بل حركة الأفلاك على خلاف عاداتها وحصل ذلك، ألا يمكن
الاستدلال به على التَّبَوُّة؛ لتجويز المفكر أن ذلك من فعل بعض الملائكة؛ لأنَّ
العقل^(٦) كما دلَّ على أن مثل القرآن قد (يجوز أن)^(٧) يقدِّر عليه الملك،

(١) المغني ١٦/١٧٣-١٧٤.

(٢) في المغني زيادة: و لم يتقدَّم منه أن الملائكة لا تعصي، جَوَّز أنها نقلت إلى الرسول.

(٣) من المغني.

(٤) في الأصل: للعادة، و ما أثبتناه من المغني، و بعدها في المغني: فيعلم المفكر أن ذلك
يتضمَّن نقض العادة من الوجهين، و هذه الزيادة ليست في الأصل.

(٥) في الأصل: و لا تقدم، و ما أثبتناه من المغني.

(٦) في الأصل: الفعل، و المناسب ما أثبتناه من المغني.

(٧) ليست في المغني.

فَكَذَلِكَ قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ^(١) مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الشَّمْسِ وَالْقَلَمِ، قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ الْمَلَكُ؛ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ لَا يَقْدَحُ^(٢) فِي دَلَالَتِهَا^(٣) عَلَى التَّبَوُّةِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، فَكَذَلِكَ^(٤) فِي الْقُرْآنِ، فَقَدْ بَطَلَ مَا سَأَلَ عَنْهُ.

الْكَلَامُ عَلَيْهِ

يُقَالُ لَهُ: لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ حَرَكَةِ الشَّمْسِ فِي خِلَافِ جِهَتَيْهَا، وَحَرَكَةِ الْأَفْلَاقِ عَلَى غَيْرِ عَادَتِهَا إِذَا جَوَزْنَا، فَرَجَعَ ذَلِكَ [بَيْنَ] أَنْ يَكُونَ مِنْ مَقْدُورِ الْمَلَائِكَةِ وَبَيْنَ مَا يَظْهَرُ عَلَى مُدَّعِي التَّبَوُّةِ مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ مَقْدُورِهِمْ، فِي أَنْ جَمِيعُهُ لَا يَدُلُّ عَلَى التَّبَوُّةِ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَمْ تَعْصِ فِي فِعْلِهِ ذَلِكَ، عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِفْسَادِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ.

وَكَيْفَ ظَنَنْتَ أَنَا نَقُولُ فِي حَرَكَةِ الْأَفْلَاقِ بِخِلَافِ مَا قُلْنَاهُ فِي الْقُرْآنِ، حَتَّى اعْتَمَدْتَ وَجَعَلْتَ أَصْلًا فِعْلَ مَنْ لَا خِلَافَ عَلَيْهِ، وَلَا إِزْوَاعَ فِيمَا قَرَّرَهُ؟

وَلَسْتُ تَخْلُو فِيمَا ادَّعَيْتَهُ مِنْ دِلَالَةِ حَرَكَةِ الْأَفْلَاقِ عَلَى التَّبَوُّةِ - مَعَ التَّجْوِيزِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ - مِنْ أَنْ يُسْتَدَلَّ إِلَى ضَرُورَةٍ أَوْ إِلَى اسْتِدْلَالٍ، وَ مَا نَظُنُّكَ تَدَّعِي فِي ذَلِكَ الْإِضْطِرَّارَ؛ لِأَنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّبَوُّةِ وَ مَا لَا يَدُلُّ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِدَقِيقِ النَّظَرِ وَ شَدِيدِ التَّعَبِ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْإِسْتِدْلَالُ الَّذِي كَانَ يَجِبُ أَنْ نَذْكُرَ وَجْهَهُ، لِيَنْتَظِمَ الْوَصْفَيْنِ مَعًا.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: أَيْمَكِنُ النَّاطِرُ أَنْ يَسْتَدَلَّ بِمَا ذَكَرْتَهُ مِنْ حَرَكَةِ الْأَفْلَاقِ وَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، مَعَ تَجْوِيزِهِ وَفُوعَ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ الْبَشَرِ، وَ كَوْنِهِ مِنْ جُمْلَةِ مَقْدُورَاتِهِمْ؟

(١) مِنَ الْمَغْنِيِّ. (٢) فِي الْأَصْلِ: لَا يَقْدَمُ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: دَلَالَتُهُمَا، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

(٤) مِنَ الْمَغْنِيِّ.

فإذا قال : لا .

قيل له : وأي فرق بين البشر في هذا والملائكة إذا كان مجوزاً - قبل صحة النبوة - على الملائكة المعاصي وفعل القبيح كما يجوزهما على البشر ؟ فإنه لا يتمكن من إيراد وجه يفسد به الاستدلال ، إذا كان مجوزاً لما ذكرناه في البشر إلا وهو بعينه قائم ثابت في باب الملائكة .

فأما قوله في أول الفصل : «إن ما يجري به عادة الملائكة قد يكون ناقضاً لعادتنا ، وأن نقل الملائكة الشيء إلى واحد دون آخر من باب نقض العادة» ، فصحيح ، غير أنه لا ينتفع به ؛ لأننا قد بينا أن العلم بانتقاض العادة في هذا الموضع غير كاف مع التجويز ، لما تقدم في صحة الاستدلال .

وإنما يكون ما ذكره - من أن عادة الملائكة لا تمنع أن تكون فينا نقضاً للعادة - جواباً لمن قال : إن عادتنا لا تنتقض إلا بما نعلم^(١) خروجه عن عادة كل أحد من الخلق ، وهذا غير ما نحن فيه .

قال صاحب الكتاب^(٢) بعد سؤال وجواب لا طائل فيهما :
«فإن قال : إنا نقول - فيما ذكرتموه في الشمس والفلك - إنه يدل على النبوة ؛ لأن الملك لو أراد أن يفعل على طريق الاستفساد لكان تعالى يمنع منه» .
وأجاب بأن قال : فكذلك القول في القرآن . وذكر أن هذا فصل بعد نقض العلة ، لأن الاعتلال إنما كان بأن تجويز وقوعه ممن ليس بحكيم يمنع من الاستدلال به^(٣) .

(١) في الأصل : نعلمه ، و المناسب ما أثبتناه .

(٢) المغني ١٦/١٧٤-١٧٥ .

(٣) قال القاضي عبد الجبار في المغني ١٦/١٧٥ : «قيل له : فكذلك القول في القرآن ، على أن ذلك فصل بعد نقض العلة ؛ لأنك اعتللت بأن ذلك إذا جوز أن يكون من فعل من ليس بحكيم ، فكيف يدل على النبوات ؟» .

الكلامُ عليه

يُقال: ما نَسَأَلَكَ عَنِ السُّؤَالِ الَّذِي أَوْرَدْتَهُ عَلَى نَفْسِكَ، وَلا نَعْتَلُ بِمَا حَكَيْتَهُ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ شِدَّةَ حِرْصِكَ عَلَى أَنْ يَعْتَلَّ مُخَالَفُكَ بِمَا ذَكَرْتَهُ؛ لِيَتَنَهَّزَ الْفُرْصَةَ فِي مُقَابَلَتِهِ بِمِثْلِهِ^(١) فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي وَقَعَ الْخِلَافُ فِيهِ؛
وَلَا شَيْءَ أَضْعَفُ وَأَظْهَرُ بُطْلَاناً مِنَ التَّعَلُّقِ بِمَنْعِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْمَوْضِعَيْنِ جَمِيعاً؛ لِأَنَّهُ إِجْبَابٌ عَلَيْهِ تَعَالَى مَا لَا وَجْهَ لِرُجُوبِهِ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ^(٢):

«فَإِنْ قَالَ: إِنَّ الْبَابَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ وَاحِدٌ عِنْدِي^(٣)، فِي أَنَّهُ يَجِبُ أَلَّا يَدُلَّ عَلَى النَّبَوَاتِ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَيْهَا مَا لَا يَجُوزُ خُدُوهُ إِلَّا مِنْهُ تَعَالَى.
قِيلَ لَهُ: قَدْ بَيَّنَّا فِي بَابٍ مَفْرُودٍ أَنْ مَا يَدْخُلُ^(٤) جِنْسُهُ فِي مَقْدُورِ الْعِبَادِ، إِذَا وَقَعَ عَلَى وَجْهِ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِمِثْلِهِ، فَحُلَّ^(٥) مَحَلٌّ مَا لَا يَدْخُلُ جِنْسُهُ تَحْتَ مَقْدُورِهِمْ، إِنَّمَا يَدُلُّ^(٦) عَلَى النَّبَوَّةِ لَخُرُوجِهِ فِي الْخُدُوثِ عَنْ طَرِيقِ^(٧) الْعَادَةِ، وَلِهَذَا الْوَجْهِ لَا يَدُلُّ خُدُوثُ الثَّمَارِ وَخَلْقُ الْوَلَدِ فِي الْأَرْحَامِ عَلَى النَّبَوَاتِ، وَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ إِحْيَاءُ الْمَوْتَى.
فَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ، وَوُجِدَتْ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ فِيمَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ فِي الْجِنْسِ - إِذَا حَدَّثَ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، نَحْوَ تَغْيِيرِ الْأَفْلَاقِ فِي حَرَكَاتِهَا، وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ فِي مَطَالِعِهَا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ - فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ دَالًّا عَلَى النَّبَوَاتِ.
عَلَى أَنْ هَذَا الْقَوْلُ يَوْجِبُ أَنْ لَا تُعْتَبَرُ^(٨) الْعَادَاتُ إِلَّا فِيمَا يَخْتَصُّ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ

(١) فِي الْأَصْلِ: مِثْلُهُ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلْسِّيَاقِ.

(٢) الْمَغْنِي ١٦/١٧٥.

(٣) فِي الْأَصْلِ: وَاحِدٌ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ عِنْدِي.

(٤) فِي الْمَغْنِي: يَدُلُّ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: يَحُلُّ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَغْنِي.

(٦) فِي الْمَغْنِي: دَلَّ.

(٧) فِي الْأَصْلِ: طَرِيقَةُ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَغْنِي.

(٨) فِي الْأَصْلِ: يُغَيَّرُ.

عليه، لأنّ عليّ ما سأل^(١) عنه، إذا صحّ في هذه الأمور أن يحدث من الملائكة، وجوّز قبل السّمع أن يفعلوا ذلك ويريدوا الفسّاد؛ فيجب أن يكون ذلك قدحاً في العادة، وكونها جارية على حدّ واحد من الحكيم^(٢).
ولو صحّ ذلك لما علّمنا العادات، فيما يختصّ تعالى بالقدرة عليه أيضاً؛ لأنّا لا نرجع^(٣) في كلّ ذلك إلا إلى طريقة واحدة».

الكلام عليه

يُقال له: إنك بدأت^(٤) بالسؤال الذي أوردته على نفسك ابتداءً صحيحاً، ثمّ ختمته بما أفسدت به السؤال جملةً، وطوّقت لنفسك كلاماً تشاغلت به عن الفرض المهمّ الذي يدار الخلاف عليه.

وقد قلنا فيما تقدّم: إن حركة الفلك وطلوع الشمس - مع التجويز الذي ذكرناه - لا يدلّان^(٥) على النّبوة كما لا يدلّ غيرهما، وأنّ العلة في الجميع واحدة.
إلا أنّنا لم نقل ذلك من حيث لم يدلّ على النّبوة عندنا إلا ما لا يجوز وقوع جنسه إلا منه تعالى، حتّى يكون جوابك لنا عنه: أنك ثبتت في فصل مفرد أن ما يدخل جنسه تحت مقدور العباد يجري مجرى ما لا يقدرُونَ على جنسه، في باب الدّلالة إذا كان خارقاً.

وإنما أبطلنا دلالة ما ذكرته على النّبوة من الوجه الذي تقدّم وتكرّر، وهو أنّنا لا نأمن أن يكون من فعل من يجوز أن يصدّق الكذاب، ولو أؤمنا من ذلك لَدَلَّ عندنا، وإن كان جنسه مقدور العباد، فقد صحّ أن التشاغل وقع بما لم تُردّه، ولا يُجدي نفعاً.

(١) في المغني: سألت. (٢) في المغني: الحكم.

(٣) في الأصل: نرجع، وما أثبتناه من المغني.

(٤) في الأصل: بدلت، والمناسب ما أثبتناه.

(٥) في الأصل: لا بد لأن يدلّ، وما أثبتناه هو المناسب.

و أما اعتبار العادة فيما يختص القديم تعالى بالقدر عليه فلا بُد منه ؛ لأن الاستدلال على النبوة يقتصر إليه ، حسب ما ذكرناه في ما تقدم . فأما ما يجوز دخوله تحت مقدور من لا نأمن أن يفعل القبيح ، فإن اعتبار العادة والاستدلال بحرقها ، إنما يصحان متى ^(١) أئنا أن يكون وقع من مستفسد فاعل للقبيح ؛ لأننا متى أئنا ذلك عاد الأمر - في صحة الاستدلال - إلى الوجه الذي دل أن أحد الأمرين تعلق بالآخر ، حتى يقال : من فساد هذا فسد ذلك .

فإن قال : فكيف السبيل إلى العلم - فيما يجوز دخوله تحت مقدور غير القديم جلّ وعزّ ، ممن يجوز أن يفعل القبيح من ملك أو جنّي - أنه لم يقع إلا منه تعالى ، حتى يستدل به على النبوة ؟

وإذا كان لا سبيل إلى ذلك عاد الأمر إلى أن الذي يدل على النبوات ، هو ما يختص القديم تعالى بالقدرة عليه ؛ وبطل قولكم إن ما يشاركه في القدرة على جنسه قد يدل أيضاً .

قيل له : قد يمكن ذلك بأن يعلم من الأمر الظاهر كالقرآن مثلاً أنه متعذر على البشر ، إذا تحدّى به فصحاءهم فقعدوا عن معارضته ، مع توفر الدواعي وقوة البواعث . ويعلم أن حكم من ليس بفصيح منهم حكم الفصحاء في التعذر لا محالة . ويعلم أنه ليس من فعل ملك ولا جنّي ، بأن يكون الله تعالى قد أعلمنا على يد بعض رسله ؛ فمن أيّده بمعجز خارج عن أجناس مقدورات جميع المخدّين ، كفعل الحية واللون واختراع الجسم ، يبلغ ما ينتهي إليه الملائكة والجن في الفصاحة ، وأن عاداتهم فينا كعادتنا ، والغايات التي ينتهون إليها لا تجاوز غاياتنا ؛ فحينئذ يصح الاستدلال به على النبوة ، وإن كان جنسه مقدوراً لغير الله تعالى .

(١) في الأصل : من ، و المناسب ما أثبتناه .

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ^(١)، بَعْدَ أَنْ أَعَادَ السُّؤَالَ الَّذِي يَتَضَمَّنُ الْاِعْتِلَالَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَمْنَعُ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْاِسْتِفْسَادِ:

«وَأَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ هَذَا الْوَجْهَ قَائِمٌ فِي الْقُرْآنِ، فَيَجِبُ لَوْ كَانَ مِنْ فِعْلٍ^(٢) غَيْرِهِ - عَلَى طَرِيقِ الْاِسْتِفْسَادِ - أَنْ يَمْنَعَ مِنْهُ.

وَذَكَرَ أَيْضاً: أَنَّ مَنْ لَمْ يَخْطُرْ ذَلِكَ بِيَالِهِ، قَدْ^(٣) يُمْكِنُهُ الْاِسْتِدْلَالُ^(٤).

فَإِنْ قَالَ: فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُدَلَّ ذَلِكَ عَلَى النَّبُوَّةِ، إِذَا كَانَ مِنْ فِعْلِ الْمَلِكِ عَلَى وَجْهِ؟

ثُمَّ قَالَ: قِيلَ لَهُ: لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُدَلَّ عَلَى ذَلِكَ، حَتَّى لَا يَفْتَرِقَ الْحَالُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ قِبَلِهِ [تَعَالَى]^(٥) وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ الْمَلِكِ؛ وَإِنَّمَا مَنَعْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِهِ عَلَى جِهَةِ الْاِسْتِفْسَادِ، وَأَوْجِبْنَا أَنْ يَمْنَعَ الْقَدِيمُ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ.

فَأَمَّا عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ فَلَا يَمْتَنِعُ^(٦)؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقْلِبَ تَعَالَى عَادَةَ الْمَلَائِكَةِ فِي أَنْ يُحْدِثُوا خِلَافَهَا، أَوْ يُحْدِثَ فِيهِمْ خِلَافَ ذَلِكَ، إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُمْ يُطِيعُونَ وَيَسْتَمِرُّونَ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَادَتَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ كَالْعَادَةِ الثَّانِيَةِ^(٧)، مِنْ جِهَةِ الْحُكْمِ^(٨)؛ فَإِذَا جَرَتْ عَادَةُ الْمَلِكِ فِي أَنْ يُحَرِّكَ الْقَلْكَ عَلَى طَرِيقَتِهِ^(٩)؛ ثُمَّ انْتَقَضَ ذَلِكَ عِلْمُ أَحَدُ أَمْرَيْنِ:

إِمَّا أَنَّهُ تَعَالَى أَلْجَأَهُ وَأَحْدَثَ خِلَافَ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِيهِ عَلَيْهِ^(١٠)، أَوْ غَيْرِ دَوَاعِيهِ الَّتِي تَتَّبِعُهَا الْعَادَاتُ.

(١) المغني ١٦/١٧٦-١٧٧.

(٢) في المغني: قِيلَ.

(٣) ليست في المغني.

(٤) قال القاضي في استدلاله: «وَبَعْدُ، فَإِنْ مَنْ لَمْ يَخْطُرْ بِيَالِهِ ذَلِكَ يُمْكِنُهُ الْاِسْتِدْلَالُ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ الْمَعْتَبَرُ فِي صَحَّتِهِ إِلَّا بِمَا ذَكَرْنَاهُ، مِنْ كَوْنِ ذَلِكَ خَارِجاً عَنِ الْعَادَةِ، فَيَعْلَمُ عِنْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ مِنْ قِبَلِ الْحَكِيمِ، أَوْ يَكْشِفُ عَنْ أَمْرٍ مِنْ قِبَلِهِ، فَصَحَّ الْاِسْتِدْلَالُ عَلَى نَبُوَّتِهِ».

(٥) من المغني.

(٦) في الأصل: يَمْنَعُ، وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

(٧) في المغني، الثابتة.

(٨) في المغني: الْحَكِيمِ.

(٩) في الأصل: طَرِيقُهُ، وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

(١٠) في الأصل: تَخْلِيَتُهُ، وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

وكذلك القول في القرآن إنه ^(١) إذا أنزلَه المَلَكُ، وأوصلَه - عند ادِّعَاءِ الرُّسُولِ النُّبُوَّةَ - إليه، حتَّى ظَهَرَ؛ فلا بدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ^(٢) تَقَضُّ عَادَةٍ (على أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا).

وعلى هذا الوجه قال شيوخنا: إِنَّ نَزُولَ الْمَلَكِ عَلَى الرَّسُولِ مُعْجَزٌ لِدَلَالَةِ الْمَلَكِ الَّذِي هُوَ رَسُولٌ إِلَيْهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى؛ وَإِنْ كَانَ النَّزُولُ مِنْ فَعْلِهِ لَمَّا كَانَ عَنْدهُمْ يَتَضَمَّنُ مِنْ تَقَضُّ الْعَادَةِ.

وما ذَكَرْنَاهُ، فَإِنْ اتَّفَقَ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَنْزَلَ عَلَى خِلَافِ صُورَتِهِ فَقَدْ انْضَافَ إِلَيْهِ مُعْجَزٌ آخَرٌ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجْرِبْ بِمِثْلِهِ ^(٣).

وعلى هذا الوجه تُعَدُّ مَشَاهِدَتُهُ ﷺ لِجِبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَقَضُّ عَادَةٍ ^(٤)؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَجْرِبْ بِذَلِكَ، وَكُلَّ ذَلِكَ يُصَحِّحُ (مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَبْلِ) ^(٥).

وإنَّما يَجِبُ فِي الْمُعْجَزِ ^(٦) أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمِ الْوَاقِعِ مِنْ قِبَلِهِ تَعَالَى، حتَّى يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ التَّصْدِيقِ؛ وَقَدْ يَكُونُ كَذَلِكَ بِأَنْ يَحْدُثَ وَأَنْ يُعْلَقَ ^(٧) بِأَمْرٍ حَادِثٍ مِنْ قِبَلِهِ، عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ.

وَلَوْ أَنَّ الْوَاحِدَ مَتَّى قَالَ لَزَيْدٍ: أَنَا رَسُولُ عَمْرٍو إِلَيْكَ، فَطَالِبُهُ بِالذَّلَالَةِ، لَكَانَ إِذَا أَقْبَلَ عَلَى ^(٨) عَمْرٍو فَقَالَ: إِنْ كُنْتُ رَسُولَكَ فَصَدَّقْنِي (أَوْ حَرَّكَ يَدَكَ) ^(٩) عَلَى رَأْسِكَ، أَوْ قُلْ لِعَبِيدِكَ وَأَوْلَادِكَ - الَّذِينَ تَعْلَمُ مِنْ حَالِهِمْ أَنَّهُمْ يَصْدُرُونَ فِيمَا يَفْعَلُونَ عَنْ رَأْيِكَ، وَلَا يُخَالِفُونَكَ - أَنْ يُصَدِّقُونِي فِيمَا ادَّعَيْتُ، فَوْقَ ذَلِكَ مِنْهُمْ، وَالحَالِ ^(١٠) مَا ذَكَرْنَاهُ، كَوُقُوعِ التَّصْدِيقِ مِنْ قِبَلِهِ، فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِيهِ تَعَالَى: «.

(١) ليست في المغني.

(٢) في المغني: منه.

(٣) في الأصل: مثله، و المناسب ما أثبتناه (٤) زيادة في الأصل ليست في المغني.

(٥) في المغني: ما قدَّمناه.

(٦) في المغني: المعجزات.

(٧) في المغني: بأن تحدث وأن تتعلَّق.

(٨) من المغني.

(٩) في الأصل: و حرَّكَ، و ما أثبتناه من المغني.

(١٠) في الأصل: و الحال ذلك.

الكلام عليه

يقال له : قد عَرَفْنَاكَ أَنَّا نَرْتَضِي السُّؤَالَ الَّذِي كَرَّرْتَ إِرَادَهُ عَلَى نَفْسِكَ ، وَ لَا تَعْقِلُ مَا تَصْنَعُهُ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ .

و قَوْلُكَ : «إِنَّ مَنْ لَمْ يَخْطُرْ ذَلِكَ بِبَالِهِ قَدْ يُمَكِّنُهُ الْاِسْتِدْلَالُ» ، لَيْسَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يُرِيدَ بِهِ : أَنَّ مَنْ لَمْ يَخْطُرْ بِبَالِهِ ، هَلِ الْقُرْآنُ مُتَقَدِّمُ الْحُدُوثِ ؟ أَوْ حَادِثٌ فِي الْحَالِ ؟ أَوْ الْمُنْزَلُ لَهُ عَلَى الرَّسُولِ بَعْضُ الْمَلَائِكَةِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى الْمُتَوَلَّى لِذَلِكَ ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ آمِنًا مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُنْزَلُ لَهُ - مِنَ الْمَلَائِكَةِ ، أَوْ الْمُحْدِثُ لَهُ مِنْهُمْ إِذَا كَانَ مُجَوِّزًا بِحُدُوثِهِ مِنْ جِهَتِهِمْ - مَنْ عَصَى اللَّهَ فِي إِنْزَالِهِ وَإِحْدَاثِهِ عَلَى سَبِيلِ الْاِسْتِفْسَادِ ؟ وَتَصْدِيقُ مَنْ لَيْسَ بِصَادِقٍ ، يُمْكِنُهُ الْاِسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى النَّبَوَّةِ ، وَ لَا يَضُرُّهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِحُصُولِ بَعْضِ الْأَحْوَالِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا .

أَوْ تُرِيدُ أَنَّ مَنْ لَمْ يَخْطُرْ بِبَالِهِ هَذِهِ الْأُمُورُ ، يَكُونُ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْاِسْتِدْلَالِ بِهِ عَلَى النَّبَوَّةِ ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَأْمُنُ أَنْ يَكُونَ الْمُحْدِثُ لَهُ - مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَوْ الْمُنْزَلِ لَهُ - قَدْ عَصَى فِي إِحْدَاثِهِ أَوْ إِنْزَالِهِ ، وَ صَدَّقَ بِهِ مَنْ لَا يَجِبُ تَصْدِيقُهُ .
أَوْ مَعَ تَجْوِيزِهِ ، أَنْ يَكُونَ مَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ هُوَ النَّاقِلُ لَهُ إِلَى نَفْسِهِ عَمَّنْ جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى عِلْمًا عَلَى صِدْقِهِ .

فَإِنْ أَرَدْتَ الْأَوَّلَ فَهُوَ صَحِيحٌ لَا شُبْهَةَ فِيهِ ، وَالَّذِي أَنْكَرْنَاهُ غَيْرُهُ .
وَإِنْ أَرَدْتَ الثَّانِي فَقَدْ بَيَّنَّا بَطْلَانَهُ ، وَ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الْاِسْتِدْلَالَ لَا يَصِحُّ مَعَ قِيَامِ هَذَا التَّجْوِيزِ ، وَقُلْنَا : إِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ وَ بَيْنَ مَنْ قَالَ : إِنَّ مَنْ لَمْ يَخْطُرْ بِبَالِهِ فِي الْفِعْلِ الَّذِي يَظْهَرُ عَلَى مَدْعَى النَّبَوَّةِ ؛ هَلِ هُوَ مِنْ جُمْلَةِ مَقْدُورِ الْبَشَرِ - فِيمَا يَتِمَكَّنُونَ مِنْ فِعْلِهِ - أَمْ لَيْسَ كَذَلِكَ ؟ يُمْكِنُهُ الْاِسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى مَوْتِهِ ^(١) ، وَ أَنَّ فَقَدْ

هذا العلم لا يضُرُّ باستدلاليه؟

وكذلك مَنْ لم يَخطُرْ بباليه: هل القديم تعالى غير محتاج، وهل يجوزُ أَنْ يَفْعَلَ القَبِيحَ أم لا يُمكنُهُ الاستِدْلالُ على النبوة، بما يُعْلَمُ ظُهُورُهُ مِنْ جِهَتِهِ عَلَى مُدَّعِي النبوة، إذا عِلِمَهُ خَارِقاً للعادة؟

وليس يُمكنُ أحداً أَنْ يُفْسِدَ دِلَالَةَ ما ذَكَرناه على النبوة بشيءٍ إِلَّا وهو بعينه يُفْسِدُ الدِّلَالَةَ بما خُوِّلَنا فيه.

فأما قوله: «إِنَّه لا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَتَغَيَّرَ العادةُ فِي حَرَكََةِ الفَّلَكِ بِفِعْلِ القديمِ تعالى، أَوْ بِفِعْلِ المَلِكِ فِي بَابِ الدِّلَالَةِ عَلَى النبوة، بعد أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ المَلَأِثَكَةَ لا يَعْصُونَ ولا يَسْتَفْسِدُونَ»، فصحيحٌ غيرُ مُنْكَرٍ، ولا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُعْلَمَ مِنْ حَالِهِمْ أَنَّهُمْ لا يَعْصُونَ ولا يَسْتَفْسِدُونَ بما أَوْجَبَهُ - مِنَ المَنْعِ الَّذِي لا يَجِبُ عِنْدَنَا - أَوْ بغيرِهِ؛ لِأَنَّ الفَرْضَ وَقُوعَ الأَمَانِ مِنْ ذَلِكَ.

وهذا القولُ فِي إِنْزالِ المَلِكِ بالقرآنِ إِلَى الرَّسُولِ، متى ثَبَتَ الأَمَانُ مِنَ الحَالِ الَّتِي ذَكَرناها، يَكُونُ دالّاً عَلَى النبوة؛ وَتَكُونُ عَادَةُ المَلَأِثَكَةِ - إِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُمْ لا يَعْصُونَ - كَالْعَادَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ جِهَةِ القديمِ تعالى، فِي أَنْ خَرَقَها يَكُونُ دالّاً.

والمَثَلُ الَّذِي ضَرَبَهُ - فِيمَنْ ادَّعَى مَنّا عَلَى غَيْرِهِ أَنَّهُ رَسُولُهُ، وَأَنَّهُ لا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُصَدِّقَهُ هو نَفْسُهُ، أَوْ يَأْمُرُ بَعْضَ عَبِيدِهِ بِتَصْدِيقِهِ - صَحِيحٌ أَيْضاً، وَإِنَّمَا يَكُونُ هَذَا المَثَلُ مُشَبِّهاً لِمَا أَنْكَرْتَاهُ لو صَدَّقَهُ مِنْ عَبِيدِهِ وَأَوْلادِهِ مَنْ لَمْ يُعْلَمَ أَنَّهُ أَمَرَهُ بِتَصْدِيقِهِ، وَلا أَمِنّا مِنْهُ أَنْ يَعَصِيَهُ وَيَفْعَلَ خِلَافَ مُرَادِهِ.

وكلامُ صاحِبِ الكِتَابِ الآنَ يُخَالِفُ ما تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْطَرِطْ فِيمَا أَطْلَقَهُ أَوَّلاً - مِنْ أَنَّهُ لا مُعْتَبَرٌ إِلَّا بِوُقُوعِ الفِعْلِ عَلَى خِلَافِ العادة - أَنْ يَأْمَنَ أَنْ يَكُونَ واقِعاً أَوْ مَنقُولاً، بِمُسْتَفْسِدٍ عاصٍ لِلَّهِ تعالى، وَلو شَرَطَ ذَلِكَ لِأَرِاحِ نَفْسِهِ وَأَرَاخِلِ مِنَ التَّعَبِ.

قال صاحب الكتاب (١) :

«فإن قال: كيف يصح في القرآن - وقد تقدّم من الله تعالى حُدُوثُهُ (٢) قبل بعثَةِ الرّسول بزمان - أن يدلّ على النبوة؟ أتقولون: إنّه الدالّ على النبوة، أو إنزال المَلَك به، أو تمكّن (٣) الرّسول ﷺ من إظهاره؟ فإن قلتم: إنّ الذي يدلّ عليه هو نفس القرآن، فتقدّم حُدُوثُهُ منه تعالى يمنع من ذلك.

وإن قلتم: إنّه يدلّ من الوجهين الآخرين (٤)، أدّى إلى أن يكون الدالّ على بُبُوتِهِ فعل المَلَك، أو فعل الرّسول، على وجه لا يتعلّق بفعله تعالى! ثمّ قال: قيل له: إنّ ظهور القرآن - عند ادّعاء (٥) الثبوت - من قبله هو الدالّ، وهذا كما تقول (٦): إن الفعل هو الدالّ على حالِ الفاعل، لكنّه إنّما يدلّ لتعلّقه به.

فكذلك القرآن (لا بدّ من أن يكون) (٧) له تعلّق به و بدعواه، ولا يكون كذلك إلّا بظهوره (٨) من قبله، أو من قبل المَلَك، أو كأن (٩) يحدث على حدّ الابتداء؛ وإن كان ذلك لا يعلم من حاله إلّا بعد الاستدلال به على بُبُوتِهِ، فيعلم من بعد أنّه تعالى (١٠) أحذّته، ولم يكن من قبل حادّثاً، أو أنّه عليه وآله السّلام أحدثه بأن مكّن من علوم خارجيّة عن (العادة التي كانت للعرب) (١١).

وعلى كلّ حال، فتقدّم وجوده لا يمنع من صحّة كونه دالّاً، كما أنّ تقدّم الإقذار على نقل الجبال و قلب المّدن لا يمنع عند ظهور ذلك من قبل المدّعي للثبوت،

-
- | | |
|---------------------------------|-----------------------|
| (١) المغني ١٦/١٧٧. | (٢) من المغني. |
| (٣) في المغني: تمكين. | (٤) ليست في المغني. |
| (٥) في المغني: ادعائه. | (٦) في المغني: تقول. |
| (٧) في المغني: لأنّه قرآن يكون. | (٨) في المغني: بظهور. |
| (٩) في المغني: بأن. | (١٠) من المغني. |
| (١١) في المغني: عن عادة العرب. | |

مِنْ كونه دالًّا، وإنْ كان قد تقدَّم وجوده.
وهذا بَيِّنٌ؛ لآلته تعالى إذا فَعَلَ زيادةَ القَدَر لهذا الوجه، ثمَّ ظَهَرَ بالفعل عند ادِّعاء النبوة، فكأنَّه فَعَلَهُ في الحال. فكذلك لا فَرَقَ بين أنْ يُقدِّمَ إحداثَ القرآن، أو يُحدِثَه في حال ادِّعائه النبوة في الوجه الذي ذكرناه، فكأنَّ^(١) دلالته لا تتكاملُ إلَّا (بظهوره عند ادِّعاء النبوة، كما أنْ دلالة زيادة القَدَر لا تتكاملُ إلَّا)^(٢) بظهور الفعل.

ولا^(٣) فرق بين أنْ يَفْعَلَ تعالى عند الدَّعوة نفس الدَّلالة، وبين أنْ يُقدِّمَها لهذا الغرض وتكامل^(٤) في^(٥) هذه الحال في أنْ دلالته لا تتغيَّر.
فإنْ أراد مُريدٌ بعد ذلك أنْ يقول: إنَّ الَّذِي يَدُلُّ على النبوة القرآن مِنْ حيثُ ظَهَرَ على الرَّسول ﷺ. أو قال: يَدُلُّ مِنْ حيثُ اخْتَصَّ بِالْعِلْمِ العظيم به. أو قال: يَدُلُّ مِنْ حيثُ أنزَلَه المَلَك.
فلا^(٦) يَخْرُجُ ذلك القرآنُ مِنْ أنْ يكونَ دليلًا، وإنْ جُوِّزَ في (وجهه، لآلته)^(٧) واحدٌ مِنْ هذه الوجوه».

الكَلَامُ عَلَيْهِ

يقالُ له: قد مضى الكلامُ على مَنْ ظَنَّ أنَّ القرآنَ يكونُ دالًّا على النبوة، مع تجويزِ الناظرِ في وجهِ دلالته أنْ يكونَ انتِقَالُهُ أو حَدُوثُهُ، مِمَّنْ يَجُوزُ أنْ يَفْعَلَ القَبِيحَ، ويَصْدَقَ الكَذَابُ. وبقي أنْ نُبيِّنَ كَيْفِيَّةَ دِلَالَةِ القرآنِ، إذا عُلِمَ تَقَدُّمُ حَدُوثِهِ قَبْلَ بَعْثَةِ الرَّسولِ، مع الأمانِ مِنْ أنْ يكونَ حَدُوثُهُ أو انتِقَالُهُ واختِصاصُ المُختَصِّ به

(١). في الأصل: مكان. (٢) من المعني.

(٣) في المعني: فلا. (٤) في الأصل: تكامل.

(٥) في الأصل: من، وما أثبتناه من المعني (٦) في المعني: فذلك لا

(٧) في المعني: وجه دلالته، على.

من فاعلي يجوز عليه الاستفساد.

وهذه المسألة في القرآن - على الحقيقة - ساقطة عنا وغير متوجهة على مذهبنا؛ لأنّ المعجز عندنا - القائم مقام التصديق - هو: الصّرف عن معارضة القرآن، وذلك حادثٌ ومتجدّد عقيب الدّعوى.

ولا فرق في صحّة دلالة ما ذكرناه بين تقدّم حدوث القرآن وبين تأخّره، إلّا أنّ الأمر في القرآن وإن كان على ما قلناه، فقد كان يجوز عندنا أن يكون خارقاً لعادتنا بفصاحته، ويكون تعدّد معارضته على الفصحاء من حيث لم تجر عادتهم بمثله إلّا للصّرف في الحال، ويصحّ ذلك على وجهين:

إمّا بأن يكون أزيد ممّا هو عليه من الفصاحة، حتّى يظهر التّفاوت بينه وبين كلّ كلام فصيح، أو بأن تكون منازل الفصحاء فيما يفعلونه من الفصاحة دون ما هي عليه الآن.

وإذا كان هذا التقدير عندنا صحيحاً لزمنا أن نبين كيفية القول في دلالته، إذا كانت حاله هذه، وتقدّم حدوثه، و صار ما يمرّ من خصوصنا على مذهبهم الثّابت في القرآن من الجواب، يلزمنا على سبيل التقدير^(١).

لقائل أن يقول في هذا الوجه: قد علمتم أنّ المعجز الدالّ على صدق النّبيّ المدّعي للرّسالة لا بدّ أن يكون من فعل الله تعالى - لأنّه هو الذي يجب أن يصدّقه في دعواه عليه، ويفعل ما يجري مجرى قوله له: صدقت في ادّعائك رسالتي - فليس يجوز أن يكون إنزال الملك بالقرآن - إذا كان قد تقدّم حدوثه - هو العلّم المعجز الواقع موقع التصديق. ولهذا الوجه لا يجوز أن يكون إظهار الرسول ﷺ له إلينا هو المعجز.

و لا فرق بين أن يكون ناقلاً له و حاكياً إذا فرضنا تقدّم حدوثه، و بين أن يكون هو المبتدئ بإحداثه في أن الأمرين إذا عادا^(١) فيه إلى فئله، لم يصح أن يكون هو المعجز على الحقيقة.

و لا يجوز أن يكون القرآن نفسه هو العلم الدال على النبوة إذا كان متقدّم الحدث؛ لأنه إنما يدل عليها إذا وقع موقع التصديق، و التصديق لا يصح إلا بعد تقدّم الدعوى التي يتعلّق بها؛ و لهذا يجعلون وقوع الدعوى و طلب التصديق و حصول الإجابة على الوجه المطلوب يجري مجرى المواضعة في الحال. و يقوم مجموع هذه الأمور - في باب الدلالة - مقام تقدّم المواضعة، فكيف يصحّ مع ذلك أن يكون الأمر الواقع موضع التصديق متقدّماً للدعوى؟! و هو إنما يكون تصديقاً، إذا وقع عقيب الدعوى، و إجابة للطلب.

أو لستم أيضاً تفصلون بين ما يقع من انتقاض العادات بعد زوال التكليف، و بين ما يقع في حال التكليف، في باب الدلالة على النبوة، بأن تقولوا: إن الواقع في دار التكليف إنما دلّ؛ لوقوعه مطابقاً لدعوى مدّع الرسالة، و ليس ذلك فيما يقع عند قيام الساعة، و انقطاع التكليف؛ فليس يصحّ على حال من الأحوال أن يتقدّم حدوث القرآن، و يكون هو بعينه القائم مقام التصديق.

و هكذا القول في تقدّم الإقذار على نقل الجبال و سائر الأفعال الخارقة للعادات؛ لأنه لا يجوز أن يتقدّم ذلك دعوى النبوة، و يكون متعلّقاً بها تعلق التصديق، و لا الفعل الواقع بتلك القدر يصحّ أن يكون بهذه الصفة، لجميع ما تقدّم. و الجواب عن ذلك: أن القرآن إذا علّمنا حدوثه في السماء قبل نبوة الرسول ﷺ، و أن الملك كان ينزله عليه، فالمعجز في الحقيقة - الواقع موقع

(١) في الأصل: عاد، و المناسب ما أثبتناه.

التَّصْدِيقِ - هو أمرُ الله تعالى للمَلَكِ بِإِنزَالِهِ إِلَيْهِ ؛ لَأَنَّ الْعَادَّةَ لَمْ تَجْرِ بِهِ ، وَهُوَ مِنْ فِعْلِهِ تعالى.

و ليس يجوزُ [أَن يكون] الْمُعْجِزُ فِي هَذَا الْوَجْهِ الْقُرْآنَ نَفْسَهُ ، وَ لَا إِنْزَالَ الْمَلَكِ بِهِ ، لَمَّا ذَكَرْنَاهُ فِي السُّؤَالِ .

و لو كَانَ الْقُرْآنُ مِمَّا تَقَدَّمَ حُدُوثُهُ ، وَ كَانَ اللهُ تعالى هُوَ الْمُخَاطَبُ بِهِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ السَّلَامُ وَ الْمُتَوَلَّى لِإِنزَالِهِ عَلَيْهِ ، كَانَ إِنْزَالُهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ هُوَ الْمُعْجِزُ ، وَ فَارَقَتْ حَالَهُ حَالُ إِنْزَالِ الْمَلَكِ بِهِ .

وَ كَذَلِكَ لو كَانَ الْقُرْآنُ مِنْ فِعْلِ الرَّسُولِ ﷺ بِأَن مَكَّنَهُ اللهُ تعالى مِنْ عُلُومٍ لَمْ تَجْرِ بِهَا الْعَادَةُ ، كَانَ الْمُعْجِزُ اخْتِصَاصَهُ بِتِلْكَ الْعُلُومِ الَّتِي لَمْ تَجْرِ بِهَا الْعَادَةُ .

فليس يَصِحُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، أَن يكونَ حُدُوثُ الْقُرْآنِ هُوَ الْمُعْجِزُ وَ الدَّالُّ عَلَى التَّصْدِيقِ ، إِلَّا بِأَن نَعْلَمَهُ حَادِثًا مِنْ اللهُ تعالى فِي حَالِ ادِّعَاءِ النُّبُوَّةِ ؛ فَكَانَ الْمُعْجِزُ - عَلَى مَا يَخْصُلُ مِنْ كَلَامِنَا - هُوَ مَا يَفْعَلُهُ اللهُ عَقِيبَ الدَّعْوَى ، عَلَى وَجْهِ لَمْ تَجْرِ بِهِ الْعَادَةُ ، لِیُصِحَّ أَن يَتَعَلَّقَ بِهَا التَّصْدِيقُ .

و ليس لأَحَدٍ أَن يَقُولَ : مِنْ أَيْنَ تَعْلَمُونَ إِذَا كَانَ الْمَلَكُ لَا يُنْزِلُ الْقُرْآنَ إِلَّا بِأَمْرِ اللهِ تعالى أَنَّ أَمْرَهُ بِإِنزَالِهِ إِنَّمَا كَانَ حَادِثًا عِنْدَ ادِّعَاءِ الرُّسَالَةِ ؟ وَ لَعَلَّهُ أَمْرُهُ مُتَقَدِّمًا بِذَلِكَ ، وَ إِن فَعَلَهُ الْمَلَكُ بَعْدَ الدَّعْوَى .

فإنَّ تَقَدُّمَ الْأَمْرِ فِيهَا هَذِهِ سَبِيلُهُ لَا يَمْتَنِعُ ، وَ ذَلِكَ أَنَّ أَمْرَهُ تعالى لِلْمَلَكِ بِإِنزَالِهِ الْقُرْآنَ ، إِذَا كَانَ الْقَصْدُ بِهِ تَصْدِيقَ الرَّسُولِ ﷺ ، دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي يَجُوزُ أَن يَفْعَلَ مِنْ أَجْلِهَا - لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَن يَخْصَصَهُ بِأَمْرٍ لَمْ تَجْرِ بِهِ الْعَادَةُ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ التَّصْدِيقِ لَهُ ، وَ عَلِمْنَا أَنَّ تَصْدِيقَهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ أَن تَتَقَدَّمَ مِنْهُ الدَّعْوَى لِیَقَعَ التَّصْدِيقُ مُطَابِقًا لَهَا ، وَ لِيَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِهَا - فَقَدْ وَجَبَ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّ أَمْرَهُ تعالى لِلْمَلَكِ بِإِنزَالِهِ لَا بَدَّ أَن يَكُونَ مُتَجَدِّدًا عِنْدَ تَجَدُّدِ الدَّعْوَى ، وَ إقْبَاعًا عَقِيبَهَا ، لِیَتِمَّ الْغَرَضُ الْمَقْصُودُ .

و هذا بعينه جوابنا لمن قال: ألا أجزئتم أن يتقدم تمكين الله للرسول ﷺ من فعل القرآن بفعل العلوم فيه زمان النبوة؟! وما المانع أيضاً من أن يتقدم الإقذار على ثقل الجبال، و قلب المدن و ما أشبههما؛ وإن وقع الفعل من المدعي النبوة في الحال، و يكون القصْد بذلك - وإن تقدم - إلى التصديق؟! لا إذا كنا قد بينا أن ما هو مقصود به من التصديق لا يتم و لا يصح إلا بعد أن تتقدم الدعوى، و أن تقدمها^(١) بغير التصديق لا^(٢) يجوز، فقد صح ما قلناه و بطل جميع ما ذكره صاحب الكتاب في الفصل.

قال صاحب الكتاب^(٣):

فإن قال: إذا جَوَّز في القرآن أن يكون منقولاً إليه على هذا الوجه عند استدلاله، فيجب أن يجوز^(٤) أن يكون^(٥) ظهر على بعض الناس، أو بعض من يعصي و يستفسد، ثم نقله هو إلى نفسه، أو نقله غيره إليه^(٦)، فلا يصح أن يستدل به على النبوة، لأنكم قد ذكرتم أنه^(٧) إنما يدل على النبوة إذا كان حادثاً من قبله تعالى، أو من قبل الرسول ﷺ، بأن^(٨) يصدر عن علوم خارقة للعادة يحدثها [الله تعالى]^(٩) فيه ﷺ، أو بأن يكون واقعاً من ملائكة، قد علم من عاداتهم أنهم لا يفعلون ما هو استفساد. فإذا كان كل ذلك متنفياً^(١٠) فيما ذكرناه، فيجب إذا جَوَّزه ألا يصح أن يستدل به على النبوة.

(١) في الأصل: تقدمه، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: و لا. (٣) المغني ١٦/١٧٩.

(٤) في الأصل: يكون، و ما أثبتناه من المغني.

(٥) في الأصل: أن يكون أيضاً. (٦) إليه: ليست في المغني.

(٧) من المغني. (٨) في الأصل: أن، و ما أثبتناه من المغني.

(٩) من المغني. (١٠) في المغني: متيقناً.

ثم قال ^(١): قيل له: لا يخلو من يسأل عن هذه المسألة من أن يكون مسلماً لنا أنه مُعْجَزٌ ناقضٌ للعادة، فإن ^(٢) سَلِمَ ذلك فلا وجه لهذا الطعن ^(٣) للطعن. ثم قال: فإن قال: إني أَسَلَمْتُ أنه مُعْجَزٌ لَنَبِيِّي ما، ولست أَسَلَمْتُ أنه مِمَّا يَصِحُّ أن يَسْتَدَلَّ به على بُرْهَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فلا فرق بين أن لا يَبْتَدَأَ لكم ذلك - مع ثبوت كونه مُعْجَزاً، أو مع بطلان كونه مُعْجَزاً - في أن غَرَضَكُمْ لا يَتِمُّ. قيل له: إذا صَحَّ أنه مُعْجَزٌ فلا بد أن يكون ظاهراً على رَسُولٍ، فلا بد من أن يكون تعالى كما لا يجوز أن يُظْهَرَهُ على كَذَابٍ، فكذلك لا يجوز أن يُمَكَّنَ مِنْهُ مَنْ يَكْذِبُ في ادِّعَاءِ النُّبُوَّةِ، لأنَّ الاستفسادَ في الوجهَيْن قائمٌ، لأنَّ ما لأجله لا يُظْهَرُهُ على كَذَابٍ هو أنه لا يَتَمَيَّزُ مِنَ الرَّسُولِ الصَّادِقِ في ظُهور ذلك عليه، ولا بد من أن (يكون تعالى يُمَيَّزُ) ^(٤) بينهما. فكذلك إذا أمَكَّنَ مِنْهُ الْمَسْبِي ^(٥)، فقد حَصَلَ بِمِثْلِ هذه الصفة، فيجب أن يَقَعَ مِنْ جِهَتِهِ تعالى المنعُ مِنْهُ ^(٦)؛ لأنَّ الدَّلالةَ قد دَلَّتْ على أنه تعالى كما ^(٧) لا يَفْعَلُ الاستفساد، فكذلك يمنعُ مِنْهُ في التَّكْلِيفِ، وأحدُ الأمرين كالآخر في هذا الباب».

ثُمَّ سَأَلَ نَفْسَهُ عَنِ الشُّبْهِ الَّتِي يُدْخِلُهَا الْمَكْلَفُ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى غَيْرِهِ فِي الْأَدْلَةِ، وَأنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِبْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى الْمَنْعُ مِنْهَا، وَإِنْ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَفْعَلَهَا فَأَلَّا جَازَ وَشَلَّةٌ فِي بَابِ الْمُعْجَزِ؟ ^(٨)

(١) المغني ١٦/١٨٠. (٢) في الأصل: وإن، وما أثبتناه من المغني.

(٣) من المغني، وفي الأصل: للطعن. (٤) هكذا الأصل، وفي المغني: يُمَيَّزُ تعالى.

(٥) ليست في المغني. (٦) ليست في المغني.

(٧) زيادة في الأصل.

(٨) قال القاضي عبد الجبار في المغني ١٦/١٨٠: «وإن قال: أليس لم يمنع تعالى المكلف من أن يُدْخِلَ الشُّبْهَةَ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى غَيْرِهِ فِي بَابِ الْأَدْلَةِ، وإن كان تعالى لا يجوز أن

و أَجَابَ عَنْ ذَلِكَ : بِأَنَّهُ تَعَالَى قَدْ مَكَّنَ مِنْ إِزَالَةِ الشُّبْهِه (١) ، بِمَا نَصَّبَ مِنَ الْأَدَلَّةِ ،
و لَوْ مَكَّنَ فِي الْمُعْجِزِ مِمَّا سُئِلَ عَنْهُ ، لَمْ يَكُنْ لِلْمُكَالَفِ طَرِيقٌ إِلَى غَيْرِ تَمْيِيزِ الْمُعْجِزِ
مِمَّا لَيْسَ بِمُعْجِزٍ ، وَ الْحُجَّةُ مِنَ الشُّبْهَةِ .

الْكَلَامُ عَلَيْهِ

يَقَالُ لَهُ : نَحْنُ نُسَلِّمُ لَكَ أَنَّ الْقُرْآنَ نَفْسَهُ يَصِحُّ كَوْنُهُ مُعْجِزاً وَ دَالاً عَلَى صِدْقِ مَنْ
ظَهَرَ عَلَيْهِ ، لَكِنْ إِنَّمَا نَعْلَمُ ذَلِكَ فِيهِ مَتَى عَلِمْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الَّذِي خَصَّ بِهِ مُدَّعِي
النُّبُوَّةِ . وَ سَنُبَيِّنُ فِيمَا يَأْتِي مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الطَّرِيقَ إِلَى الْعِلْمِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ .
فَأَمَّا التَّسْوِيةُ بَيْنَ إِظْهَارِ الْمُعْجِزِ عَلَى الْكَذَّابِ ، مِنْ حَيْثُ كَانَ دَلَالَةُ التَّصْدِيقِ
وَ قَائِماً مَقَامَهُ ؛ فَإِذَا لَمْ يَجْزُ أَنْ يُصَدَّقَ الْكَذَّابُ قَوْلًا - لِأَنَّ تَصْدِيقَهُ قَبِيحٌ - لَمْ يَجْزُ أَنْ
يَفْعَلَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ وَ يَقُومُ مَقَامَهُ ، وَ لَيْسَ فِي تَمْكِينِ الْكَذَّابِ مِنْهُ دَلَالَةٌ عَلَى
تَصْدِيقِهِ .

عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ التَّمْكِينُ مِنَ الشَّيْءِ يَجْرِي مَجْرَى فِعْلِهِ ،
وَ يَجِبُ عَلَى مَنْ اعْتَمَدَهُ أَنْ يَمْنَعَ مِنْ تَمْكِينِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ فِعْلِ الْقَبِيحِ وَ سَائِرِ
ضُرُوبِ الشُّبْهَاتِ ، كَمَا يَمْنَعُ مَنْ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ . وَ إِلَّا فَإِنْ جَازَ أَنْ يُمَكَّنَ مِنَ الْقَبِيحِ
وَ الشُّبْهَاتِ وَ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَفْعَلَهُمَا ، جَازَ أَيْضاً أَنْ يُمَكَّنَ الْكَذَّابُ مِنْ تَنَاقُلِ الْمُعْجِزِ
وَ ادِّعَاءِ النُّبُوَّةِ بِهِ .

→ فَعَلَهَا ؟ فَهَلَا جَازَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ تَعَالَى لَا يَظْهَرُ ذَلِكَ عَلَى الْمُتَنَبِّئِ ، وَ يُمْكِنُ الْمُتَنَبِّئُ مِنْهُ بِأَنْ
يَقْتُلَ الرَّسُولَ الَّذِي ظَهَرَ عَلَيْهِ ، وَ يَدَّعِيَهُ مُعْجِزَةً لِنَفْسِهِ ، أَوْ يَلْقِيَهُ إِلَى مَنْ يَدَّعِيَهُ مُعْجِزَةً
لِنَفْسِهِ ؟ .

(١) فِي الْأَصْلِ : الشُّبْهَةُ ، وَ الْأَنْسَبُ مَا أُثْبِتْنَاهُ مِنَ الْمَعْنَى .

وإن لم يَجْزُ أَنْ يُظْهِرَهُ عَلَى كَذَابٍ، هُوَ أَنَّهُ لَا يَتَمَيَّزُ مِنَ الرَّسُولِ الصَّادِقِ خَطَاءً،
لأنَّ العِلَّةَ لو كانت ما ذَكَرْنَاهُ لَكَانَ لِمَنْ خَالَفَ فِي أَصْلِ الثُّبُوتِ أَنْ يَقُولَ: وَ أَيْ شَيْءٍ
فِي ارْتِفَاعِ تَمْيِيزِ الصَّادِقِ مِنَ الكَذَابِ مِنْ طَرِيقِ الدَّلَالَةِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَذَلِكَ وَجْهٌ فِي
العُقُولِ، وَ لَا عَلَيْهِ دَلَالَةٌ؟!

فَدَلُّوا أَوَّلًا عَلَى أَنَّ الْمُعْجِزَ دَالٌّ عَلَى الصِّدْقِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، لِصِحِّحِ أَنْ
يَمْنَعُوا مِنْ ظُهُورِهِ غَيْرَ دَالٍّ عَلَيْهِ، وَيَقُولُوا: إِنَّهُ يَقْتَضِي التَّبَاسُ الصَّادِقِ بِالكَاذِبِ.
و الرُّجُوعُ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْمَنْعِ مِنْ ظُهُورِ الْمُعْجِزِ عَلَى الكَذَابِ هُوَ الصَّحِيحُ.
عَلَى أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ لَوْ كَانَ صَحِيحاً نَصّاً وَ واقِعاً فِي الْمَنْعِ مِنْ إِظْهَارِ الْمُعْجِزِ عَلَى
مَنْ لَيْسَ بِصَادِقٍ مَوْقِعَةً، لَمْ يَكُنْ مَا بَنَاهُ عَلَيْهِ صَحِيحاً؛ لِأَنَّهُ ظَنٌّ أَنَّ الْمُعْجِزَ إِذَا مَكَّنَ
اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ الْمُشْتَبِي، فَقَدْ ارْتَفَعَ طَرِيقُ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الصَّادِقِ وَ الكَاذِبِ - كَمَا يَكُونُ
مَرْتَفِعاً لَوْ أَظْهَرَهُ عَلَى يَدِهِ - لَيْسَ لِأَمْرِ كَمَا ظَنَّنَاهُ؛ لِأَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى تَمْيِيزِ الصَّادِقِ مِنَ
الكَاذِبِ بَاقٍ مَعَ تَجْوِيزِ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَ هُوَ بَأْنُ يُظْهِرَ عَلَى يَدِ الْمُدَّعِي مَا يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ
تَعَالَى هُوَ الَّذِي خَصَّهُ بِهِ، وَ أَيْدَهُ بِإِظْهَارِهِ عَلَيْهِ.

و لَيْسَ هَذَا اسْتِفْسَاداً كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَدْ مَكَّنَنَا مِنْ أَلَّا نَنْفَسِدَ بِمَا يَجْرِي
هَذَا الْمَجْرَى، وَ دَلَّنَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ مِمَّا تَصْدِيقُ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ تَعَالَى هُوَ
المُصَدِّقُ لَهُ.

وَ أَيْ اسْتِفْسَادٍ يَرْجِعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؟ وَ إِنَّمَا المُسْتَفْسِدُ لَنَا مَنْ أَظْهَرَ مَا لَمْ يَخْصَهُ
اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، وَ ادَّعَى مِنَ الْاِخْتِصَاصِ مَا لَيْسَ بِصَادِقٍ فِيهِ.

فَأَمَّا الْمَنْعُ مِنَ الاسْتِفْسَادِ فَلَا يَجِبُ بِأَكْثَرِ مِنَ الْأَمْرِ وَ النَهْيِ اللَّذَيْنِ لَا يُنَافِيَانِ
التَّكْلِيفَ، فَمَنْ ادَّعَى فِيهَا زَائِداً عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَ أَوْجَبَهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فَقَدْ أَوْجَبَ
عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا لَا وَجْهَ لَوْجُوبِهِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يُمَكِّنَ مِنَ الْإِسْتِفْسَادِ وَلَا يَمْنَعُ مِنَ الْمَنْعِ الَّذِي يَرْتَفِعُ مَعَهُ،
وَبَيْنَ أَنْ يَفْعَلَهُ هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يُمَكِّنَ مِنَ الْقَبِيحِ وَلَا يَمْنَعُ^(١) مِنْهُ، وَبَيْنَ أَنْ يَقُولِي
فِعْلَهُ^(٢).
ثُمَّ يُقَالُ لَهُ^(٣): خَبَرْنَا أَلَيْسَ قَدْ ضَلَّ بِمَا ظَهَرَ مِنْ مَانِي^(٤)، وَزَرَادُشْتِ^(٥).

(١) فِي الْأَصْلِ: مَنَعَ.

(٢) أورد الشريف المرتضى رحمه الله هذه الشبهة في كتابه الذخيرة / ٣٨٦، بقوله: «إِنَّ الْمَنْعَ مِنَ
الشبهات وفعل القباح في دار التكليف غير واجب، وليس يجب إذا كان تعالى
لا يستفسد أن يمنع من الاستفساد، كما لا يجب إذا لم يفعل القبيح أن يمنع منه في دار
التكليف».

(٣) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٦-٣٨٧: «أَلَيْسَ قَدْ ضَلَّ بزرادشت ومانى
والحلّاج، و من جرى مجراهم من المنخرقين والملتمسين جماعة، و فسدت بهم
أديانهم، فألا منعهم الله تعالى من هذا الاستفساد، إن كان المنع منه واجباً؟».

(٤) دجّالٌ ظهر في القرن الثالث الميلاديّ، كان أوّل أمره مجوسياً ثمّ انقلب على المجوسيّة،
وبدأ ينشر فضائح كهنتيها وأخبارها، ثمّ أعلن نبوّته سنة ٢٤٢ م، وكان له كتابٌ سمّاه
«ارژنگ»، يحتوي على مجموعة من الرسوم والصور الجميلة، فبهر بها أعين الناس.
انتشر مذهب المانويّة انتشاراً واسعاً في بلاد فارس وأنحاء من آسيا وأوروبا. يُقال إنّ
مذهبه متأثر إلى حدّ بعيد بالبوذيّة والغنوصيّة والزرادشتيّة. حكم على ماني بالموت في
بلاده، و قاومت الزرادشتيّة والنصرانيّة مذهبه في بلاده وأنحاء من الأمبراطوريّة
الرومانيّة، فقُضي عليها.

(٥) هو نبيّ المجوس، ومؤسس الديانة الزرادشتيّة أو المَجُوسيّة حوالي القرن ٧ و ٦ ق.م.
كتابه المقدّس هو (الأفستا) أو (زند أفستا)، و عماد الديانة المجوسيّة مبنيّ على صراع
الخير والشرّ في العالم، و يحيط الغموض بجوانب كثيرة من شريعة المجوس، و قد أباد
المسلمون حينما فتحوا بلاد فارس تراثهم و كتبهم المقدّسة، و يصنّف الإسلام المجوسيّة
في عِداد أهل الكتاب من أهل التوحيد.

و الحَلَّاج^(١)، و مَنْ أَشَبَّهُهُمْ مِنْ ذَوِي الْمَخَارِقِ وَ النَّوَامِيسِ^(٢) خَلَقَ كَثِيرٌ، وَ اعْتَقَدُوا ثُبُوتَهُمْ وَ صِدْقَهُمْ، وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي إِبْلِيسَ وَ مَنْ هَلَكَ بِغَوَايَتِهِ، وَ ضَلَّ بَوَسَاوِسِهِ؟ ! فلا بدَّ مِنْ: نَعَمْ.

فَيُقَالُ لَهُ: أَوَ لَيْسَ الْقَدِيمُ تَعَالَى قَادِرًا عَلَى مَنَعَ جَمِيعِ هَؤُلَاءِ مِنْ تِلْكَ الْأَفْعَالِ الْمُضِلَّةِ وَ الْحِيلُولَةِ بَيْنَهُمْ وَ بَيْنَهَا؟ ! فلا بدَّ مِنْ الاعترافِ بِذلك، لِأَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ لَا يَعْجِزُهُ شَيْءٌ.

فَيُقَالُ لَهُ: فَالَا مَنَعَهُمْ؟ ! وَ هَلْ يَلَزَمُ إِذَا لَمْ يَمْنَعَهُمْ جَوَازُ أَنْ يَفْعَلَ مِثْلَ تِلْكَ الْأَفْعَالِ الْقَبِيحَةِ؟ ثُمَّ هَلْ يَكُونُ مُسْتَفْسِداً لِلْمُكَلَّفِينَ بِتَمَكِينِهِمْ مِنْهَا؟ فَإِنْ قَالَ: إِنَّمَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ تَعَالَى أَنْ يَمْنَعَهُمْ، وَ لَا كَانَ مُسْتَفْسِداً لَهُمْ مِنْ حَيْثُ كَانَ قَدْ مَكَّنَهُمْ مِنْ أَنْ لَا يَفْسُدُوا بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَ لَا يَغْتَرُّوا بِهِ بِمَا نَصَبَهُ مِنَ الْأَدْلَةِ وَ أَظْهَرَ مِنَ الْحُجَجِ؛ فَالضَّالُّ مِنْهُمْ إِنَّمَا ذَهَبَ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَنْعَمَ النَّظَرَ فِي تِلْكَ الْأَفْعَالِ لَعَلِمَ أَنَّهَا مَخَارِقٌ وَ أَبَاطِيلُ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَتَوَلَّهَا وَ لَا أَرَادَ فِعْلَهَا، وَ إِنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ مِنَ الْمُكَلَّفِ أَنْ يُصَدِّقَ مَنْ عَلِمَ ظُهُورَ مَا لَهُ صِفَةُ الْمُعْجِزِ فِي التَّخْصِصِ عَلَيْهِ.

قِيلَ لَهُ: فَهَذَا جَوَابُكَ بَعِينُهُ عَمَّا أَلْزَمْتَهُ، فَتَأَمَّلْهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ مَكَّنَ الْمُكَلَّفَ بِالْأَدْلَةِ الْوَاضِحَةِ مِنْ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ مَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ مَا لَا يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الَّذِي خَصَّهُ بِهِ، وَ بَيْنَ مَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِ، وَ أَوْجَبَ عَلَيْهِ تَكْذِيبَ الْأَوَّلِ وَ تَصْدِيقَ

(١) هو الحسين بن المنصور، قيل في حقه المتناقضات، إذ عدّه البعض من كبار المتعبّدين والزهاد، وذهب آخرون إلى أنّه من الملاحدة الزنادقة. ولد بفارس و تجول في بلدان عديدة، و ظهر أمره سنة ٢٩٩ هـ و اتبعه جماعة من الناس، و اختلفت الأقوال و تضاربت الآراء حوله و حول معتقداًته. أُعدم ببغداد و أُحرقت جثته سنة ٣٠٩ هـ.

(٢) المراد بالنواميس هنا ما يُتَّبَعُ بِهِ مِنَ الْاِحْتِيَالِ وَ الْكَذِبِ.

الثاني، فَمَتَى لم يَنْصَحْ نَفْسَهُ، وَقَصَّرَ فِي النَّظَرِ، وَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ كَانَ اللَّوْمُ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى بَرِيءٌ مِنْ عَهْدَتِهِ.

فَإِنْ قَالَ: أَرَى كَلَامَكَ هَذَا مُخَالَفًا لِلْأَصُولِ الَّتِي قَرَّرَهَا الشُّيُوخُ فِي بَابِ الِاسْتِفْسَادِ، لِأَنَّهُمْ^(١) أَوْجَبُوا مَنَعَ الْقَدِيمِ تَعَالَى مِنَ الِاسْتِفْسَادِ، كَمَا أَوْجَبُوا أَنْ لَا يَفْعَلَهُ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَلَمْ يَجْرِ عِنْدَهُمْ مَجْرَى غَيْرِهِ مِنْ ضُرُوبِ الْقَبَائِحِ، بَلْ أَجَازُوا فِيهَا لَمْ يَكُنْ اسْتِفْسَادًا مِنَ الْقَبِيحِ إِلَّا يَمْنَعُ تَعَالَى مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَفْعَلَهُ فَكَيْفَ أَلْحَقْتُمْ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ بِالْآخَرِ؟

قِيلَ لَهُ: لَيْسَ الِاسْتِفْسَادُ - أَوَّلًا - هُوَ: مَا وَقَعَ عِنْدَهُ الْقَبِيحُ وَالْفَسَادُ، لَكِنَّهُ مَا وَقَعَ عِنْدَهُ الْفَسَادُ مِنَ الْمُكَلَّفِ، وَلَوْ لَآه لَاخْتَارَ الصَّلَاحَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ تَمَكِينًا مِنَ الْأَمْرَيْنِ، بَلْ يَكُونُ الْمَكْلَفُ مَمَكِّنًا مِنَ الصَّلَاحِ وَالْفَسَادِ مَعَ عَدَمِهِ، كَمَا هُوَ مُتِمِّكُنْهُمَا مَعِ وُجُودِهِ. وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ بَيْنَنَا فِيهِ.

وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ أَبَا هَاشِمٍ^(٢) يُجِيزُ أَنْ يَقْوِيَ اللَّهُ تَعَالَى شَهْوَةَ الْمَكْلَفِ، فَيَصِيرَ فِعْلُ الْوَاجِبِ وَالِامْتِنَاعُ مِنَ الْقَبِيحِ عَلَيْهِ شَاقًّا، وَيَسْتَحَقُّ مِنَ الثَّوَابِ عَلَيْهِمَا أَكْثَرُ مِمَّا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، وَإِنْ كَانَ فِي مَعْلُومِهِ تَعَالَى أَنَّ الْمَكْلَفَ^(٣) عِنْدَ زِيَادَةِ الشَّهْوَةِ وَقُوَّتِهَا يَفْعَلُ [الْمَعْصِيَةَ]^(٤) وَلَا يَخْتَارُ الطَّاعَةَ، وَأَنَّهُ لَوْ ضَعُفَ شَهْوَتُهُ

(١) قبلها زيادة في هامش الأصل بلا علامة التصحيح لا توافق السياق، هي: «لأنها كما أوجبوا منع القديم تعالى من الاستفساد».

(٢) هو أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجُبَّائِي. ولد سنة ٢٧٧ هـ ببجبا من أعمال خوزستان، وعاش ببغداد. يعد أبو هاشم من رؤوس المعتزلة وأئمتها ومنظريها، وصاحب آراء ونظريات ومدرسة تتلمذ فيها جماعة من أعلام القرن الثالث والرابع، منهم الصاحب بن عباد. أطلق على أصحابه وأتباع مدرسته اسم (البهشمية)، توفي ببغداد سنة ٣٢١ هـ. له تصانيف عديدة. (٣) في الأصل: الكذب، والمناسب ما أثبتناه.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

ولم يزد فيها، لا يقع منه^(١) المعصية، ويجعل هذا من باب التمكين، لا باب الاستفساد.

ويقول في غواية إبليس مثل ذلك، ويُجيز أن ينفسد عندها من لولاها لم يفسد، بعد أن يكون الحال على ما قدرناه في زيادة الشهوة وكثرة ما يستحقه على الامتناع من الثواب؛ وإن كان أبو علي^(٢) يخالف في هذه الجملة، ويلحق هذين الأمرين باب الاستفساد. وعلى مذهبهما جميعاً يصح ما قدّمناه من كلامنا.

أما على مذهب أبي هاشم الذي حكيناه فلا يمتنع أن يعلم الله تعالى أن في تمكين المكلف المستبى^(٣) من تناول القرآن وأداء النبوة زيادة مشقة على المكلفين في النظر وتمييز الصادق من الكاذب، يستحقون لأجلها من الثواب أكثر مما كانوا يستحقونه مع فقدها، فلا يجب أن يمنع تعالى منه؛ لأنه خارج من باب الاستفساد عنده، داخل في باب التمكين والتعريض لزيادة الثواب.

ويلحق هذا الوجه - على مذهبه بتقوية الشهوة - بتمكين^(٤) إبليس من الغواية والإضلال، وتمكين من ذكرناه أيضاً من ماني وزرادشت وغيرهما من مخاريقهم المضلة ونواميسهم المفسدة.

وأما على مذهب أبي علي فهو أيضاً صحيح مستمر؛ لأن أبا علي يقول: إنما مكّن الله تعالى إبليس من الغواية والدعاء إلى الفساد، ولم يمنعه من ذلك من حيث

(١) في الأصل: ولا يقع من.

(٢) هو محمد بن عبد الوهاب الجبائي - والد أبي علي الجبائي - ولد سنة ٢٣٥ هـ بجبّا من أعمال خوزستان، درس على أبي يعقوب الشحام الذي كان أهم رجال المعتزلة بالبصرة، فأصبح بعد موت شيخه رئيساً لمدرسة المعتزلة، وظل هكذا إلى حين وفاته. ومن تلامذته أبو الحسن الأشعري. له تصانيف كثيرة.

(٣) في الأصل: الميني، والظاهر ما أثبتناه (٤) في الأصل: و بتمكين.

عَلِمَ تَعَالَى أَنَّ كُلَّ مَنْ انْفَسَدَ بِدُعَائِهِ وَإِضْلَالِهِ قَدْ كَانَ يَنْفَسِدُ لَوْلَاهُمَا. وَيَقُولُ: لَوْلَا هَذَا لَمَنَعَهُ مِنْ أَفْعَالِهِ، وَلَمْ يُمْكِنُهُ مِنْهَا.

وَعَلَى هَذَا، غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَعْلَمَ تَعَالَى أَنَّ جَمِيعَ مَنْ يَضِلُّ وَيَفْسُدُ عِنْدَ تَمَكِينِ الْمُتَنَبِّي بِمَا ذَكَرْنَاهُ، قَدْ كَانَ لَوْلَا هَذَا التَّمَكِينُ يَضِلُّ أَيْضاً وَيَفْسُدُ، وَأَنَّهُ لَيْسَ يَحْصُلُ مَعَ تَمَكِينِهِ مِنَ الْفَسَادِ وَالضَّلَالِ إِلَّا مَا كَانَ سَيَحْصُلُ لَوْلَاهُ.

فَيَصِيرُ جَوَابُ أَبِي عَلِيٍّ - عَنْ غَوَايَةِ إِبْلِيسَ، وَ عَنْ تَمَكِينِ مَنْ ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْكَذْبَةِ الْمُمُخْرِقِينَ مِنْ أَفْعَالِهِمْ - هُوَ جَوَابُهَا بِعَيْنِهِ لِمَنْ أَوْجَبَ أَنْ يَمْنَعَ الْقَدِيمُ تَعَالَى مَا (١) أَجَزْنَاهُ.

وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ الَّتِي سَلَكْنَاهَا - فِي إِطْلَالِ قَوْلٍ مَنْ أَوْجَبَ عَلَى الْقَدِيمِ تَعَالَى الْمَنْعَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ، لِمَا ظَنَنَّهُ مِنَ الْإِسْتِفْسَادِ - تُبْطِلُ أَيْضاً قَوْلَ مَنْ أَوْجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى مَنَعَ الْمَلَائِكَةِ أَوْ الْجِنِّ مِنْ فِعْلِهِ مَا تَنَخَّرَقُ بِهِ عَادَتُنَا، عَلَى سَبِيلِ التَّصْدِيقِ لِلْكَذَّابِ، عَلَى مَا مَضَى مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ الْكِتَابِ الْمُتَقَدِّمِ.

وَتُبْطِلُ قَوْلَ مَنْ أَوْجَبَ مَنَعَهُ تَعَالَى مِنْ أَنْ يَنْقَلَّ هَذَا الْكِتَابُ نَاقِلٌ إِلَى بَعْضِ الْبُلْدَانِ الْبَعِيدَةِ الَّتِي لَمْ يَتَّصِلْ بِأَهْلِهَا دَعْوَةُ نَبِيِّنَا ﷺ، وَلَمْ يَسْمَعُوا بِأَخْبَارِهِ، فَيَدَّعِي بِهِ هُنَاكَ النَّبُوَّةَ، عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ فِيمَا يَأْتِي مِنْ كَلَامِهِ؛ لِأَنَّ مَرَجِعَ كُلِّ ذَلِكَ إِلَى التَّلَوُّقِ بِالْإِسْتِفْسَادِ الَّذِي قَدْ كَشَفْنَا مَا فِيهِ وَأَوْضَحْنَاهُ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ (٢)؛

«فَإِنْ قَالَ: وَمِنْ أَيْنَ أَنَّ ذَلِكَ لَوْ وَقَعَ كَانَ لَا يَتَمَيَّزُ مِنَ الْحُجَّةِ؟ بَلْ مَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ حُجَّةً، إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَخْذُلْ إِلَّا عِنْدَ دَعْوَاهُ، فَتَمَيَّزَ (٣) حَصَلَ لَهُ هَذَا الْعِلْمُ زَالَ التَّجْوِيزُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَيَصِحُّ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: بِمَا، وَالظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ. (٢) الْمَغْنَى ١٦/١٨١.

(٣) فِي الْأَصْلِ: فَمَنْ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَغْنَى.

وليس كذلك إذا كانت الحال ما ذكرتم، لأنه مع تجويزه أن يكون قد أخذ من غيره، لا يحصل^(١) له العلم، فنعلم أنه لم يتكامل (له شروط دلالة)^(٢)، فينقصل عنده من الحجة، كانهصال سائر الأدلة من الشبهة.

ثم قال: قيل له: قد بينا أن علم المكلف بأنه حدثت عند ادعاء النبوة، (على خلاف العادة)^(٣)، يكفي في صحة الاستدلال.

وبينا أن العلم الذي سأل عنه، لو كان شرطاً لكان لا يتم الاستدلال بإحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص، إلا بعد أن يعلم أن حدوث ذلك لا يجوز أن يكون بالانتقال^(٤).

فإذا لم يجب ذلك، وصح الاستدلال بها لمن لم يخطر (ذلك له)^(٥) بالبال، فقد بطل كون هذا العلم شرطاً.

على أن هذا العلم لو كان شرطاً، لم يخل من أن يكون طريقه الاضطراب أو الاستدلال:

فإن كان طريقه^(٦) الاضطراب فيجب أن يكون له طريقة يعلم عندها، ولا طريق يُشار إليه يعلم عنده أن القرآن لم يظهر إلا على الرسول ﷺ عند ادعائه النبوة، وأنه لم يظهر على أحد من قبل.

وكذلك فلا يصح فيه الاستدلال؛ لأنه لا دليل يدل على أنه لم يظهر إلا عليه، كما يدل الفعل^(٧) على أنه من قبل فاعله؛ لأن ذلك إنما يصح فيه لما كان فعله حادثاً من قبله، فعلم أنه لم يحدث إلا منه بالدليل الذي تذكره في هذا الباب. والقرآن؛ فليس من فعله على الحد الذي يكون معجزاً، فكيف يمكن أن يستدل

(١) هكذا في المغني، وفي الأصل: يجعل. (٢) في المغني: شرط دلالة.

(٣) في المغني: على وجه ينفصل مما جرت العادة بمثله.

(٤) في المغني: زيادة: وأن يزيل هذه الشبهة.

(٥) في المغني: له ذلك. (٦) من المغني.

(٧) في المغني: الفصل.

به على أنه لم يظهر على غيره، مع أنه لا بد من القول بأنه حَدَثَ مِنْ قِبَلِ غَيْرِهِ؟
وإذا لم يَصِحَّ حُصُولُ الْعِلْمِ مِنَ الْوَجْهَيْنِ، فكيف يَصِحُّ أَنْ يُجْعَلَ شَرْطاً، مع أن
كونه شَرْطاً يُبْطِلُ كونه مُعْجِزاً، وقد سَلَّمَ السَّائِلُ أَنَّهُ مُعْجِزٌ فِي الْأَصْلِ؟».

الكلام عليه

يُقَالُ لَهُ: قد يَبِينُ بَطْلَانُ مَا ظَنَنْتَهُ مِنَ التَّبَاسِ الْحُجَّةِ بِالشُّبْهِةِ، وَأَوْضَحْنَا كَيْفِيَّةَ
التمييز بينهما، مع تَجْوِيزِ مَا لَزِمْنَاكَ أَنْ تُجَوِّزَهُ.

وقد مَضَى الْكَلَامُ أَيْضاً سَالِفاً فِي أَنَّ الَّذِي اخْتَرْتَهُ وَاقْتَصَرْتَ عَلَيْهِ مِنْ وُقُوعِ
الْفَعْلِ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ غَيْرُ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى النُّبُوَّةِ، وَاسْتَقْصَيْنَاهُ.

وكذلك الْكَلَامُ فِي دَلَالَةِ^(١) إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص، وَمَيَّزْنَا
الْوَجْهَ الَّذِي تَكُونُ هَذِهِ الْأَفْعَالُ عَلَيْهِ دَالَّةً عَلَى النُّبُوَّةِ، مع تَجْوِيزِ الْإِنْتِقَالِ عَلَى
الْحَيَاةِ، مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي لَا يَدُلُّ مَعَهُ لِأَجْلِ هَذَا التَّجْوِيزِ. وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ نُبَيِّنَ الطَّرِيقَ
إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَظْهَرْ عَلَى غَيْرِ مَنْ عَلِمْنَا^(٢) ظُهُورَهُ مِنْ جِهَتِهِ؛ لِأَنَّا قَدْ سَلَّمْنَا
لَكَ أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مُعْجِزاً عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَدَّعِيهِ، فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ نُبَيِّنَ مَا يُمَكِّنُ
أَنْ يُعْلَمَ بِهِ اخْتِصَاصُهُ بِمَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا بَطَلَ تَقْدِيرُ كونه مُعْجِزاً عَلَى كُلِّ وَجْهِ.
وإن كُنَّا لَا نَحْتَاجُ فِي نُصْرَةِ مَذْهَبِنَا إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا؛ لِرَجُوعِنَا فِي الدَّلَالَةِ
عَلَى النُّبُوَّةِ إِلَى مَا يُعْلَمُ حُدُوثُهُ فِي الْحَالِ، وَلَا يُمَكِّنُ فِيهِ التَّقْدِيمَ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُعْلَمَ الْقُرْآنُ وَأَمْثَالُهُ مِنَ الْكَلَامِ [عَلَى] مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مُضْمِناً مِنَ الْأَخْبَارِ لِمَا يُعْلَمُ مَطَابَقَتُهُ لِأَحْوَالِ مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ،
وَقَصَصِهِ وَالْحَوَادِثِ فِي أَيَّامِهِ، فَيُعْلَمُ أَنَّهُ الْمَخْتَصُّ بِهِ دُونِ غَيْرِهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: دَلَّةٌ، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: عَلِمْنَاهُ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلْسِّيَاقِ.

وقد شَرَحْنَا هذا الوجه فيما تقدَّم من كتابنا^(١)، وأَوْضَحْنَاهُ، وَذَكَرْنَا مِنْ جُمْلَةٍ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَى اخْتِصَاصِ الرَّسُولِ ﷺ بِهِ قِطْعَةً وَافِرَةً، وَهَذَا طَرِيقٌ وَاضِحٌ لَا يُمَكِّنُ دَفْعَهُ.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنْ يُعْلَمَ مِنْ جِهَةٍ بَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ مَنْ قَدْ عَلِمْنَا نُبُوَّتَهُ بِمُعْجَزٍ لَا يُمَكِّنُ فِيهِ النُّقْلَ وَالْحِكَايَةَ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ الَّذِي ظَهَرَ لَمْ يَتَقَدَّمْ حُدُوثُهُ، فَتَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ الْمُخْتَصَّ بِهِ غَيْرَ مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّكُمْ إِذَا عَلِمْتُمْ مِنْ جِهَةِ النَّبِيِّ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَتَقَدَّمْ حُدُوثُهُ فَقَدْ عَلِمْتُمْ نُبُوَّةَ مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ، وَصِدْقَهُ بِقَوْلِهِ، جَرَى^(٢) أَنْ يَقُولَ: هَذَا نَبِيٌّ صَادِقٌ فَاتَّبِعُوهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْقَدْرَ الَّذِي عَلِمْنَاهُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ هُوَ أَنَّ الْكِتَابَ لَمْ يَتَقَدَّمْ حُدُوثُهُ، وَهَذَا غَيْرُ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى صِدْقِ مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ. بَلْ لَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ فِي أَحْوَالِ الْكِتَابِ؛ فَإِذَا عَلِمْنَا اسْتِيفَاءَهُ لَشَرَائِطِ الْمُعْجَزِ، عَلِمْنَا صِدْقَهُ.

وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: أَيُّ فَائِدَةٍ فِي النَّظَرِ فِي الْكِتَابِ الَّذِي يُظْهِرُهُ، وَأَنْتُمْ إِذَا عَلِمْتُمْ مِنْ جِهَةِ النَّبِيِّ الْآخَرِ أَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ، أَمَكَّنَ أَنْ تَعْلَمُوا نُبُوَّةَ هَذَا الْمُدَّعِي وَصِدْقَهُ مِنْ جِهَتِهِ، وَيَصِيرَ النَّظَرُ فِي الْكِتَابِ لَا مَعْنَى لَهُ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ الْفَائِدَةُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْمَكْلُفِينَ بِتَصْدِيقِ^(٣) مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ مَنْ نَظَرُوا فِيهِ وَعَلِمُوا بِهِ صِدْقَهُ، كَانُوا أَقْرَبَ إِلَى اتِّبَاعِهِ وَقَبُولِ مَا دَعَاهُمْ إِلَيْهِ مِنْهُمْ لَوْ عَلِمُوا نُبُوَّةَ مَنْ جِهَةٍ نَبِيٍّ آخَرَ، أَوْ بِمُعْجَزٍ غَيْرِ الْكِتَابِ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي يَقُولُهُ فِي إظهارِ مُعْجَزٍ دُونَ مُعْجَزٍ، وَعَلَى وَجْهِ دُونَ وَجْهِ، فِي وَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ، وَكَمَا نَقُولُ (فِي الْعِبَادَةِ يَنْقُضُ)^(٤) الْأَفْعَالُ دُونَ بَعْضٍ.

(١) راجع الصفحة ١٤٢ لغاية ١٥٣. (٢) في الأصل: وجرى.

(٣) في الأصل: لتصديق. (٤) كذا في الأصل، ولعلّه: في العادة: بعض.

قال صاحب الكتاب بعد كلام لم نحتج إلى ذكره^(١) :

«فإن قال^(٢) : أفلستم قد جعلتم هذا العلم شرطاً ، من حيث قلتم : إنه تعالى إذا لم يُجز أن يُمكن من الاستفساد فلا بد من أن يُعلم أن ذلك لم يَظهر على غيره ، فقد عدتم إلى أن هذا العلم شرط في الاستدلال ؟

ثم قال : قيل له : إنا لا نجعل ذلك شرطاً ، لكننا نجعله دافعاً للشبهة ومزيلاً لها إذا وردت على المكلف ، كما قلنا إن إحياء الموتى يصح الاستدلال به [على النبوة ، ولم نجعل شرط الاستدلال به]^(٣) العلم باستحالة الانتقال على الأعراض ، وإن كان من^(٤) خطر بباله ، وصارت شبهة يمكنه إزالة ذلك بأن يعلم بالدليل الظاهر أن الانتقال لا يجوز عليها ، فكذلك القول فيما قدّمناه .

وبعد ، فلو جعلنا ذلك شرطاً لكنا قد جعلنا الشرط ما يصح وجوده للمكلف عند النظر في النبوات ؛ لأنه قد علم أن القديم تعالى حكيم ، وأنه يرسل الرسول للمصالح ، وأنه لا بد من أن يفرق بين النبي والمُتنبّي ، ويمنع مما يؤدي إلى أن لا فرق بينهما ، فيعلم عند ذلك أن القرآن لا يَظهر على من أخذه من غيره ، وجعله دالةً بُرّيته ، مع كونه كذاباً .

وليس كذلك ما جعلته شرطاً ؛ لأنك أحلت على علم لا طريق لك إلى بُرّيته من الوجه الذي ادّعيته [فَسَلِمَ ما قلناه ، وبطل ما ادّعيته]^(٥) .

على أنه لا بد من القول بما ذكرناه على كل حال ، وإن لم نقل : إن ظهور القرآن على من هذا حاله يوجب التباس النبي بالمتنبّي ، وذلك لأنه [كما]^(٦) يجب أن يمنع من إظهاره تعالى المعجزات على الصالحين ، لما فيه من المفسدة - على ما يتناه من قبل - فيجب أن نمنع من أن يُمكن أحداً من ادّعاء مُعجزة لنفسه ، على

(١) لاحظ كلام القاضي عبد الجبار واستدلّاه في المغني ١٦/ ١٨٣ .

(٢) المغني ١٦/ ١٨٤-١٨٥ . (٣) من المغني .

(٤) في المغني : متى . (٥) من المغني .

(٦) من المغني .

وجهه يلتبس^(١) حاله بحال من يظهر نفس المعجز عليه؛ لأن هذا أدخل في
المفسدة والتفكير.

الكلام عليه

يقال له: قد دللنا على أن الناظر في دلالة ما يجري مجرى الكلام - الذي
يتأتى فيه النقل والحكاية - على النبوة، لا بد من أن يكون آيناً من ظهور ذلك على
غير من أتى به، وأن هذا العلم لا بد من كونه شرطاً في صحة الاستدلال؛ لأنه متى
لم يحصل الثقة بأن الله تعالى هو الذي خصه به جواز^(٢) الناظر أن يكون اختصاصه
على جهة الاستفساد من فاعل يجوز أن يفعل القبيح، وأجرينا ذلك مجرى العلم
بأن الفعل الظاهر على مدعي النبوة خارج عن مقدور البشر ومجرى العلم بأن
القديم تعالى غني لا يجوز أن يختار فعل القبيح، في أنهما يُشترطان في صحة
الاستدلال بما يظهر على النبوة، لا دافعان للشبهة عند خُطورهما بالبال.

ولا فرق بين من دفع في العلم الأول - الذي ذكرنا^(٣) كونه شرطاً - وأنزله
منزلة ما يدفع الشبهة عند ورودها - وإن كان فقده غير مُخلٌ بصحة الاستدلال -
وبين من قال بمثل ذلك في العلمين^(٤) الآخرين.

وقد مضى الكلام أيضاً في أن من جَوَّزَ على الحياة الانتقال بفاعل غير الله
تعالى لم يصح استدلاله بها على النبوة، كما لا يصح استدلاله لو كان مُجَوِّزاً
حدوثها بغيره عز وجل؛ فلا معنى لتكراره - بتكرار صاحب الكتاب - التعلق به مرة

(١) من المغني، وفي الأصل: تلبس، وسيرد في آخر المبحث «يلتبس».

(٢) في الأصل: وجوز، والظاهر ما أثبتناه (٣) في الأصل: ذكرناه، والمناسب ما أثبتناه.

(٤) في الأصل: العالمين، وما أثبتناه مناسب للسياق.

(٥) في الأصل: فقد.

بعد أخرى، فقد ذكرنا ما يمكن أن يكون طريقاً إلى العلم بما ذكرنا أنه شرط، وأنه ممّا يمكن المُكَلِّف إدراكه وإصابته، فسقط قوله: «إنّ الذي ذكره لو كان شرطاً لأمكن العلم به وأنّ الذي ذكرناه لا طريق إليه».

فأمّا منعه ممّا ألزّمناه لما فيه من التّنْفِير والمفسّدة - قياساً على المنع من ظهور المعجزات على الصّالحين ومن ليس بنبيّ - فقد بيّنا فيما أُمَلِّيناه من كتابنا «الشافي في الإمامة»^(١) جواز ظهور المعجزات على أيدي الأئمّة والصّالحين، وذلّنا على أنّه لا تنفِير في ذلك ولا فساد.

على أنّنا لا نمنع ممّا اقتضاه ظاهر كلام الكتاب، لأنّه قال: «فيجب أن يمنع من أن يُمكن أحداً من ادّعاء مُعْجَزَةٍ لنفسه، على وجه يكتسب بها حاله بحالٍ من يظهر نفس المُعْجَزِ عليه».

ونحن نمنع ممّا ذكره من كان بهذه الصّفة من الالتباس^(٢)؛ لأنّ المفهوم من الالتباس ما لا يمكن معه إصابة الحقّ، ولا القطع على الصّواب.

وقد بيّنا أنّ الذي جَوّزناه لا يقتضي التباس المُعْجَز بما ليس بمعجز، ولا يرفع طريق التّمييز بيننا. اللهمّ إلّا أن يُريد بلفظة «الالتباس» قوّة الشبهة وشدّة المشقة على المُكَلِّف مع تمكّنه من^(٣) إصابة الحقّ، وهذا إن أرادّه، يسقط بجميع ما تقدّم؛ لأنّ القديم تعالى لا يجب عليه المنع من الشبهات.

ثمّ قال صاحب الكتاب^(٤) في جملة فصل يتضمّن: «بيان صحّة التّحدّي بالكلام الفصيح»، بعد أن بيّن أن امتناع المُعَارَضَةِ لا يجوز أن يكون؛ لأنّ الله تعالى فعّل فيهم منعا عن الكلام:

(١) الشافي في الإمامة ١/١٩٦. (٢) في الأصل: التباس، والمناسب ما أثبتناه.

(٣) في الأصل: بل، والظاهر ما أثبتناه. (٤) المعني ١٦/٢١٤.

«فإن قال^(١): امتنع عليهم ذلك بأن أعدتهم الله تعالى العلوم التي مَتَّعَهَا يُمكنُ الكلامُ الفَصِيحُ، فصار ذلك مُمتنعاً عليهم؛ لفقْد العلم لا للوْجُوْه التي ذَكَرْتُمُوهَا. ثُمَّ قَالَ: قِيلَ لَهُ: لَيْسَ يَخْلُوْ فِيْهَا ادَّعِيَّتُهُ^(٢) مِنْ وَجْهَيْنِ:

إِثْمًا أَنْ تَقُولَ: قَدْ كَانَ ذَلِكَ الْقَدْرُ مِنَ الْعِلْمِ حَاصِلًا مِنْ قَبْلِ مُعْتَادَا، فَمُنِعُوا مِنْهُ [عند]^(٣) ظُهُور القرآن.

أَوْ تَقُولَ^(٤): إِنَّ الْمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ مُسْتَمَرٌّ غَيْرُ مُتَجَدِّدٍ، وَإِنَّهُمْ لَمْ يُخْصَّصُوا^(٥)، وَلَا مَنْ تَقَدَّمَ بِهِذَا الْقَدْرُ مِنَ الْعِلْمِ.

فَإِنْ أَرَدْتَ [الوجه]^(٦) الْأَوَّلَ فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَدْرُ الْقُرْآنِ فِي الْفَصَاحَةِ قَدْرًا مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ قَبْلُ، وَإِنَّمَا مُنِعُوا مِنْ مِثْلِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنِ الْمُتَعَجُّزُ هُوَ الْقُرْآنُ؛ لَكُونَهُ مُسَاوِيًا لِكَلَامِهِمْ، وَلِتُمْكِنَتِهِمْ مِنْ قَبْلِ مَنْ فَعَلَ بِمِثْلِهِ فِي قَدْرِ الْفَصَاحَةِ. وَإِنَّمَا يَكُونُ^(٧) الْمُتَعَجُّزُ مَا حَدَّثَ فِيهِمْ^(٨) مِنَ الْمَنْعِ، فَكَانَ التَّحَدِّيُّ يَجِبُ أَنْ يَقَعَّ بِذَلِكَ الْمَنْعِ لَا بِالْقُرْآنِ، حَتَّى لَوْ لَمْ يُنْزَلِ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ^(٩) الْقُرْآنَ وَلَمْ يَظْهَرِ^(١٠) أَصْلًا، وَجَعَلَ دَلِيلَ نُبُوَّتِهِ امْتِنَاعَ الْكَلَامِ عَلَيْهِمْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي اعْتَادُوهُ لَكَانَ وَجْهَ الْإِعْجَازِ لَا يَخْتَلِفُ، وَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ^(١١) بِطُلَاثِهِ بِاضْطِرَارٍ؛ لِأَنَّهُ طَلَبُ الْإِعْجَازِ تَحَدُّيُّ بِالْقُرْآنِ، وَجَعْلُهُ الثَّمَدَةَ فِي هَذَا الْبَابِ.

عَلَى أَنْ ذَلِكَ لَوْ صَحَّ لَمْ يَدْخُلْ فِي صِحَّةِ نُبُوَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يَقُولَ ﷺ: دَلَالَةُ نُبُوَّتِي أَنِّي أَرِيدُ الْمَشْيَ فِي جِهَةٍ، فَيَأْتِي لِي الْعَادَةُ، وَتُرِيدُونَ

(١) المغني ٢١٨/١٦. (٢) في المغني: لست تخلو فيما ادَّعيت.

(٣) من المغني. (٤) في الأصل: يقول.

(٥) في المغني: لم يختصوا. (٦) من المغني.

(٧) في المغني: كان يكون. (٨) في المغني: منهم.

(٩) ليس في المغني. (١٠) في المغني: يظهر.

(١١) في المغني: نعلم.

المشي فَيَتَعَدَّرُ عَلَيْكُمْ. فإذا وَجَدُوا^(١) الأمر كذلك دلّ على بُبُوته، لكون هذا المنع على هذا الوجه ناقضاً للعادة».

الكلام عليه

يُقَالُ له: أما صورةُ مذهِبنا في الصِّرفِ فقد ذَكَرناها في صدرِ هذا الكتاب وشرَحناها، وبيَّنا أنَّ الله تعالى إِنَّمَا يَصْرِفُ عَنِ الْمُعَارَضَةِ بَأَنْ يُفْقِدَ مَنْ رَامَ تَعَاطِيَهَا في الحالِ العِلْمَ بالفَصَاحَةِ، ولا يُمكنُ معه المُعَارَضَةُ، وإنْ كانَ متى لم يَقْصِدْها لم يَقْصِدْ هذه العُلُومَ.

وَدَلَّلنا على أَنَّ العُلُومَ الَّتِي يُمكنُ معها مُعَارَضَةُ الْقُرْآنِ - بما يُقارِبُه في الفَصَاحَةِ - يُخرِجُه عن أَنَّ يَكُونُ خَارِقاً لَعَادَةِ الْعَرَبِ بالفَصَاحَةِ^(٢) - قد كانت موجودةً في الْقَوْمِ، ومُعتادةً لَهُم.

فأَمَّا إِطْلَاقُ الْقَوْلِ على الْقُرْآنِ بَأَنَّهُ مُعْجَزٌ وليس بمُعْجَزٍ، فقد مَضَى أيضاً ما فيه مشروحاً، وأَوْضَحنا ما يَتَعَلَّقُ في هذا البابِ بالمعْنى وما يَرْجَعُ إلى العبارة، وأنَّ الشَّاعَةَ المقْصُودَةَ لا تَلْزَمُ، وتَتَوَجَّهُ على مَنْ قال: «إِنَّ الْقُرْآنَ ليس بمُعْجَزٍ»، يعني أَنَّ الْبَشَرَ يَتِمَكَّنُونَ مِنْ مُساوَاتِهِ أو مُقارِبَتِهِ، وأَنَّهُ لا حائِلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ذلك. أو بمعنى أَنَّهُ لا حَظَّ له في الدَّلَالَةِ على بُبُوَةِ النَّبِيِّ ﷺ.

فأَمَّا مَنْ نَفَى عنه ما ذَكَرناه، وقال: إِنَّهُ ليس بمُعْجَزٍ بِنَفْسِهِ ولا خَارِقٍ لِلْعَادَةِ بِفَصَاحَتِهِ، لَكِنَّهُ يَدُلُّ على ما هو الْمُعْجَزُ في الْحَقِيقَةِ، وَيُسْنَدُ إلى الْأَمْرِ الْخَارِقِ لِلْعَادَةِ، فلا شَّاعَةَ عَلَيْهِ.

وليسَ يَجِبُ إِذَا كانَ الْمَنْعُ عَنِ الْمُعَارَضَةِ هو الْعِلْمُ على الْحَقِيقَةِ، أَلَّا يَقَعَ التَّحْدِي بِالْقُرْآنِ، كما ظَنَّ صَاحِبُ الْكِتَابِ؛ لِأَنَّهُ لَوْلا التَّحْدِي بِالْقُرْآنِ وَقُصُورُ

(٢) في الأصل: بفصاحة، و المناسب ما أثبتناه.

(١) في المعنى: وجد.

العَرَبِ عن مُعَارَضَتِهِ لَمَا عَلِمْنَا ذَلِكَ الْمَنعَ، وَ لَا كَانَ لَنَا إِلَيْهِ طَرِيقٌ. فَكَأَنَّهُ ﷺ قَالَ لِلْعَرَبِ: هَاتُوا مِثْلَ هَذَا الْقُرْآنِ، فَإِذَا تَعَذَّرَ عَلَيْكُمْ - مَعَ أَنَّ فَصَاحَتَهُ مُمَكِّنَةٌ لَكُمْ وَ مُعْتَادَةٌ مِنْكُمْ - فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ صَرَّفَكُمْ عَن مُعَارَضَتِي، وَ مَنَعَكُمْ مِنْهَا، تَصَدِيقاً لِي وَ دَلَالَةً عَلَيَّ نُبُوتِي.

فَكَانَ الْأَمْرُ فِي الْمَنعِ الَّذِي ذَكَرَهُ لَا يَنْكَشِفُ إِلَّا بِالتَّحْدِي بِالْقُرْآنِ، فَكَيْفَ تَنْظُرُ أَنَّ التَّحْدِي بِهِ مُسْتَعْنَى عَنْهُ، إِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ؟ أَوْ لَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ كَانَ يُمَكِّنُ الرَّسُولَ ﷺ مِنْ فِعْلِ الْقُرْآنِ بِأَنْ فَعَلَ لَهُ عُلُومًا خَارِقَةً لِلْعَادَةِ عَلَى مَذْهَبِهِ لَكَانَ الْمُعْجِزُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ تِلْكَ الْعُلُومُ لَا نَفْسَ الْقُرْآنِ، وَ مَعَ ذَلِكَ فَالتَّحْدِي بِالْقُرْآنِ لَا بُدَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ بِهِ يَنْكَشِفُ حَالُ تِلْكَ الْعُلُومِ، وَ مِنْ جِهَتِهِ يُسَطِّقُ إِلَى إِبْتِهَاثِهَا. وَ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِذَا كَانَتْ تِلْكَ الْعُلُومُ هِيَ الْعَلَمُ الْمُعْجِزُ الدَّالُّ عَلَى التَّصَدِيقِ فَلَا مَعْنَى لِلتَّحْدِي بِالْقُرْآنِ، بَلْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَقَعَ التَّحْدِي بِالْعُلُومِ الْمَخْصُوصَةِ!

وَ هَكَذَا الْقَوْلُ: لَوْ كَانَ تَعَالَى قَدْ مَكَّنَ رَسُولَهُ ﷺ مِنْ قُدْرِ لَمْ تَجِرْ بِمِثْلِهَا الْعَادَةُ، يَتَأْتِي بِهَا مِنْ ضُرُوبِ الْجَمَلِ مَا لَا يَتَّسِعُ لَهُ الْبَشَرُ؛ لِأَنَّ الْمُعْجِزَ فِي هَذِهِ الْحَالِ هُوَ الْقُدْرُ وَ التَّحْدِي بِالْفِعْلِ الْوَاقِعِ عَنْهَا، وَ إِظْهَارُهُ، وَ الْمُطَالَبَةُ بِمِثْلِهِ، مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ. وَ لَا شَكَّ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ لَمْ يُنْزِلِ الْقُرْآنَ أَصْلًا، وَ جَعَلَ دَلِيلَ نُبُوَّتِهِ امْتِنَاعَ الْكَلَامِ عَلَى الْقَوْمِ، لَكَانَ دَالًّا وَ مُعْجِزًا عَلَى مَا ذَكَرَ. إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ يَجِبُ - إِذَا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ، وَ جَعَلَ دَلِيلَ نُبُوَّتِهِ امْتِنَاعَ مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ عَلَيْهِمْ - إِلَّا يَقَعَ التَّحْدِي بِالْقُرْآنِ، وَ الْمُطَالَبَةُ بِالْإِتْيَانِ بِمِثْلِهِ!

وَ كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِذَا صَحَّ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ الْقُرْآنِ غَيْرُهُ، وَ صَحَّ^(١) وَقُوعُ الْمَنعِ مِنْهُ

(١) فِي الْأَصْلِ: وَ صَحَّتْ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

على وجه الإعجاز، وجب أن لا يكون في ظهوره فائدة، ولا في التحدي بالمنع من معارضته.

وهذا مما لا يخفى بطلانه على أحد؛ لأنه لا شيء من الأفعال يقع المنع منه على وجه الإعجاز إلا ولو قام مقامه غيره لم يختلف وجه الدلالة، ولا يقتضي ذلك ألا يكون فيما وقع المنع منه من الأفعال فائدة.

على أن من ذهب في إعجاز القرآن إلى الفصاحة، يلزمه إذا كان الله تعالى قادراً على أن ينزل مكان هذا القرآن غيره مما يماثل في الفصاحة أو يزيد عليه فيها زيادة كثيرة، ونحن نعلم أنه لو أنزل ما هو أفصح منه، لكان الأمر في إعجازه أظهر - إلا أن يكون في إنزال القرآن والتحدي به فائدة.

فإن قال: من ذهب إلى ما ذكرناه - أنه وإن جاز أن ينزل غيره ويقوم في الدلالة مقامه، أو يكون أوضح أمراً منه - فيجب إذا لم يفعل ذلك وأنزل هذا القرآن، أن يقع التحدي به، لينكشف الأمر في إعجازه. ولو أنزل غيره لكان التحدي يقع بذلك.

قيل له: وهكذا يجب - إذا كان الله تعالى قد جعل دليل نبوة رسوله عليه وآله السلام المنع من معارضة هذا القرآن دون غيره - أن يقع التحدي بالقرآن أو المطالبة بالإتيان بمثله، لينكشف الأمر في المنع الذي هو العلم على صدقه.

ولو جعل دليل النبوة امتناع الكلام، أو الحركات، أو غيرهما من الأفعال، لكانت المطالبة تقع بتلك الأفعال.

فأما قوله: «وهذا مما يعلم بطلانه باضطرار؛ لأنه عليه وآله السلام تحدى بالقرآن وجعله العمدة». فإن أراد أن المعلوم بطلانه باضطرار أنه صلوات الله عليه وآله لم يتحد بالقرآن ولا طالع القوم بمثله بل عدل إلى سواه فيما طالبهم بفعله، فلا شك في بطلان ذلك. وهو إذا صح كان شاهداً لقولنا وغير منافي

لمذهبنا، على ما بيناه.

وإن أراد - فيما ادعى العلم ببطلانه اضطراراً - شيئاً آخر غير ما ذكرناه، فقد كان يجب أن يفصح به، وما نطئه أراد غيره. وقوله: «بأنه عليه وآله السلام تحدى بالقرآن وجعله العمدة» عقيب ذكر الاضطرار، يدل على أنه أراد ذلك.

وكيف لا يجعله طاعة العمدة في ذلك والمفزع في الحجة، والأمر في نبوته لا يكشف إلا بالنظر فيه، والعلم بأن القوم طولبوا بالإتيان بمثله وبعضه فلم يفعلوا. وأن امتناعهم من معارضته إنما كان للتعذر والقصور اللذين سببهما ما فعله الله تعالى فيهم من المنع وسلب العلوم.

فإن قال: المعلوم من حال النبي ﷺ، خلاف ما يذكرونه^(١) ويذهبون إليه؛ لأنه عليه وآله السلام كان يجعل القرآن دليلاً نبوته، والعلم على صدقه، ويذكر أن الله تعالى أبانه به، ومذهبكم يخالف جميع ما ذكرناه.

قيل له: أمّا المعلوم الذي لا إشكال فيه فهو أن النبي ﷺ كان يحتج بالقرآن، ويدعو في الاستدلال على نبوته إليه، ويطلب العرب بفعل مثله، ويشهد قاطعاً ميقناً بأنهم لا يفعلون، ويجعل قصورهم دليلاً نبوته.

فأما وجه الاحتجاج به، وهل هو لأن القرآن بنفسه المعجز، أم مستند إلى ما هو المعجز على الحقيقة ومتعلق به، وكون قصور القوم عن المعارضة دليلاً على نبوته؟ وهل ذلك لأن القرآن في نفسه خارق للعادة بفصاحته، أم لأنهم منعوا من المعارضة وصرقوا عنها؟ مما ليس بمعلوم من جهته عليه وآله السلام ولا من ظاهر حاله، وإنما يعلمه الناظر بالدليل الذي رُبما خفي إدراكه على كثير من المتكلمين.

(١) في الأصل: يذكرك فيه، والمناسب ما أثبتناه.

ولو كان ما ذكرناه ثابتاً معلوماً على حد العلم بما ذكرناه أولاً، لوجب أن يكون جهة كون القرآن معجزاً ودالاً على النبوة معلومة باضطرار، كما أن التحدي بالقرآن معلوم ذلك، فكان لا يصح أن يخالف من جهة دلالة مقرر بصدق النبي ﷺ وصحة نبوته، كما لا يصح أن يخالف فيما جرى مجراه.

على أننا ما نأبى القول بأن القرآن دليل نبوته عليه وآله السلام، والعلم على صدقه، ولا يمتنع من هذه الجملة.

وإن أردنا بذلك أن الناظر في أحواله والمتأمل لها يفضي به نظره إلى العلم بما هو الدليل والعلم على الحقيقة، فمن حيث كان وصلة إلى الدليل وطريقاً إليه ومعلقاً به، جاز أن يصفه بصفته.

كما لا يمتنع الكل من وصف القرآن بأنه دليل وعلم، وإن كان من فعله عليه وآله السلام، من حيث كان مستنداً ومعلقاً بما هو الدليل والعلم على الحقيقة من العلوم^(١).

وكذلك الوصف لما يظهره الرسول ﷺ من حمل الجبال وقلب المدن، إذا كان واقعاً عن قدرة، ولا ينكر وصفه بأنه دليل، على التفسير الذي ذكرناه. وكما يصف أيضاً إخباره ﷺ عن الغيوب، وإنذاره الحوادث الكائنة في المستقبل بأنها أدلة له وأعلام، من حيث استندت إلى العلوم التي هي في الحقيقة واقعة موقع الإعلام.

وليس لأحد أن يقول: إنه عليه وآله السلام كان يجعل القرآن دليلاً وحجة دون وجه كذا على خلاف ما ذكرتم؛ لأننا قد بينا أن كيفية كونه دليلاً وحجة، فهل هو الدال بنفسه أم بغيره، بما لم يعلمه من دونه^(٢) ﷺ اضطراراً؟ ولا يدعي العلم به

(١) كذا في الأصل، والظاهر: الأعلام. (٢) في الأصل: من دينه، والظاهر ما أثبتناه.

من هذه الجهة إلا غبي أو معاند، وإنما يعلم ذلك بالأدلة التي تستخرج بها أمثاله. فأما ما ذكره عليه السلام أن الله تعالى أبانه بالقرآن، فغير مخالف لمذهبنا؛ لأننا نقول: إن الله تعالى أبانه عليه وآله السلام به، كما أبانه بنزول جبرئيل عليه السلام، إلى غير هذا من ضروب الاختصاصات وفنون الكرامات.

غير أن هذه الإبانة لا يمكن أن نعلم بها في الأصل صحة نبوته، بل لا بد من أن يعلم صحة النبوة قبلها بما ذكرناه من ثبوت المنع عن المعارضة؛ فإذا علمنا ذلك رجعنا إلى خبره عليه السلام في حصول الإبانة والاختصاص ونزول جبرئيل عليه السلام وما أشبههما. وهذه جملة كافية تأتي على ما ذكره في الفصل.

ثم قال صاحب الكتاب في جملة فصل مترجم يذكر: «وجوه إعجاز القرآن وما يصح من ذلك وما لا يصح»^(١).

«فإن قالوا^(٢): إنا نجعله معجزاً، لصرفه تعالى^(٣) إياهم عن المعارضة. فقد^(٤) بينا من قبل: أنه لا يجوز أن يكونوا ممنوعين من الكلام بكذا... وأشار إلى ما ذكره^(٥).

ثم قال: وبيننا أن هذا الوجه لو صح لم يوجب كون القرآن معجزاً، وكان يجب أن يكون المعجز منتهى من فعل مثله، كما أنه تعالى لو جعل دلالة نبوته عليه السلام^(٦) أن يتمكن من مشي، أو كلام، أو تحريك يد، في حال يستعذر

(١) المغني ٣١٦/١٦ - فصل: «في وجوه إعجاز القرآن، وما يصح من ذلك وما لا يصح، وما يتصل بذلك». (٢) المغني ٣٢٢/١٦.

(٣) في المغني: وإن كان كذلك لصرفه. (٤) في الأصل: قد، وما أثبتناه من المغني.

(٥) يشير إلى ما ذكره القاضي في بداية هذا الفصل، وكرره في هذا المقام من قوله: «بأن دللنا على أن المنع والمعجز لا يختص كلاماً دون كلام، وأنه لو حصل ذلك في ألسنتهم لما أمكنهم الكلام المعتاد، والمعلوم من حالهم خلاف ذلك».

(٦) من المغني.

على جميعهم^(١)، وإنَّه، لقد كان ذلك مُعْجِزاً، لكن المُعْجِزَ كَانَ مَنَعَهُمْ^(٢) مِنْ ذَلِكَ؛ لأنَّ الخارج عن العادة، دون تَمَكُّنِهِ ﷺ مِمَّا فَعَلَهُ، لأنَّ ذلك مُعْتَادٌ. وَمِنْ سَلَكِ هَذَا الْمَسْلَكِ فِي الْقُرْآنِ، يُلْزِمُهُ أَلَّا يَجْعَلَ^(٣) لَهُ مَزِيَّةَ الْبَيِّنَةِ.

على أَنَّ ذَلِكَ يَبْطُلُ بِنَصِّ^(٤) الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: هُوَ قُلٌّ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَ لَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً^(٥).

و لو كان الوجه الذي له تَعَدَّرَ عَلَيْهِمُ الْمَنَعُ، لم يصحَّ ذلك؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ فِي الْجَمَاعَةِ^(٦) إِذَا امْتَنَعَ عَلَيْهَا شَيْءٌ: إِنَّ بَعْضَهَا يَكُونُ ظَهِيراً لِبَعْضٍ؛ لِأَنَّ الْمُعَاوَنَةَ وَالْمُظَاهَرَةَ^(٧) إِنَّمَا تُكُنُّ مَعَ الْقُدْرَةِ، وَلَا تَصُحُّ مَعَ الْمَنَعِ وَالْعَجْزِ^(٨).

الكلام عليه

يُقَالُ لَهُ: لَسْنَا نَذْهَبُ فِي الصَّرْفِ إِلَى أَنَّهُ الْمَنَعُ مِنَ الْكَلَامِ، وَالَّذِي نَذْهَبُ إِلَيْهِ فِيهِ قَدْ ذَكَرْنَاهُ وَأَوْضَحْنَاهُ. وَلَوْ لَا أَنَّ كَلَامَكَ هَذَا عَلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى^(٩) أَنَّ الْقَوْمَ مَنَعُوا مِنَ الْكَلَامِ يُمْكِنُ أَنْ يَطْعَنَ بِهِ طَائِعٌ فِيمَا نَذْهَبُ إِلَيْهِ لَسَجَاوَزْنَا عَنْهُ، وَلَمْ نَتَشَاغَلْ بِالْكَلامِ عَلَيْهِ. وَبُطْلَانُهُ وَاضِحٌ عَلَى كُلِّ وَجْهِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا مَضَى الْكَلَامَ عَلَى مَنْ أَلْزَمَ إِطْلَاقَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ بِمُعْجِزٍ، وَشَرَحْنَاهُ. فَأَمَّا إِزْمَانُنَا أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ مَزِيَّةٌ، إِذَا كَانَ الْعَلَمُ الْمُعْجِزُ فِي الْحَقِيقَةِ غَيْرَهُ فَلَيْسَ

(١) في المعنى: جميعهم. (٢) في المعنى: لكان المعجز منعهم.

(٣) في الأصل: جعل، وما أثبتناه من المعنى.

(٤) في المعنى: بعض. (٥) سورة الإسراء: ٨٨.

(٦) في الأصل: الجملة، وما أثبتناه من المعنى.

(٧) في الأصل: المطابقة، وما أثبتناه من المعنى.

(٨) في المعنى: العجز والمنع. (٩) في الأصل: على، والمناسب ما أثبتناه.

يَخْلُو مَنْ أَلْزَمْنَا نَفْيَ مَزْيَّتِهِ مِنْ أَنْ يُرِيدَ نَفْيَهَا فِي بَابِ الدَّلَالَةِ، أَوْ التَّحْدِي، أَوْ
الْفَصَاحَةِ.

وَكُلُّ هَذِهِ الْوُجُوهُ قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ الْعَلَمُ فِي
الْحَقِيقَةِ - فَغَيْرُ وَاجِبٍ نَفْيُ الْمَزْيَّةِ عَنْهُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا.

فَأَمَّا الْآيَةُ الَّتِي تَكَلَّمَهَا صَاحِبُ الْكِتَابِ فِيهِ أَبَعَدَ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ وَيُقَدِّحُ (١) بِهِ؛
لِأَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ أَنْ يُخْبِرَنَا عَنْ تَعَدُّرٍ مُعَارَضَةٍ الْقُرْآنِ عَلَى الْخُلُقِ أَجْمَعِينَ، فَتَنَى ذَلِكَ
عَلَى أَكْدِ الْوُجُوهِ.

وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ مَعَ التَّظَاهُرِ وَالتَّعَاوُنِ رَبَّمَا تَأْتِي مَا يَتَعَدَّرُ، وَأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ
مُتَعَدِّرًا وَغَيْرَ مُتَأَتٍّ مَعَ التَّوَازُرِ وَالتَّظَاهُرِ كَانَ أَبَعَدَ مِنَ التَّأْتِي مَعَ الْإِنْفِرَادِ، وَكَانَ نَفْيُ
تَأْتِيهِ أَكْثَرُ وَأَبْلَغُ؛ فَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾.

وَلَيْسَ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ أَنَّ الْمُعَارَضَةَ لَا تَقَعُ، وَتَأْكِيدِ نَفْيِ وَقُوعِهَا - بِمَا جَرَتْ
عَادَةُ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ بِأَنْ يُؤَكِّدُوا بِهِ بِخَطَابِهِمْ - دَلَالَةً عَلَى وَجْهِ التَّعَدُّرِ مَا هُوَ.

وَأَكْثَرُ مَا نَسْتَفِيدُ بِالْآيَةِ أَنَّ الْمُعَارَضَةَ لَا تَقَعُ، وَأَنَّهَا مُتَعَدِّرَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ فَأَمَّا
مِنْ أَيِّ وَجْهِ لَمْ تَقَعُ، وَهَلْ تَعَدَّرَتْ لِمَنْعٍ عَنِ الْكَلَامِ، أَمْ لِقَدْرِ عُلُومٍ، أَوْ قَدْرِ؟ فَمِمَّا
لَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الْآيَةُ.

وَقَوْلُهُ: «إِنَّ الْمُعَاوَنَةَ إِنَّمَا تُمَكِّنُ مَعَ الْقُدْرَةِ، وَلَا تَصِحُّ مَعَ الْمَنْعِ».

صَحِيحٌ، لَكِنْ لِيُخَصِّمَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُرِدْ أَنَّ الْمُعَارَضَةَ لَا تَقَعُ مِنْهُمْ
وَإِنْ تَظَاهَرُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى فِعْلِهَا، وَإِنَّمَا نَفَى وَقُوعِهَا - وَإِنْ تَظَاهَرُوا وَتَعَاوَنُوا -
بِمَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَفْعَالِ فِي طَلِبِهَا، وَالْإِحْتِيَالِ لِمَامِهَا؛ فَالتَّظَاهُرُ لَمْ يُعْنِ بِهِ إِلَّا
مَا هُوَ مَقْدُورٌ مُمَكِّنٌ.

(١) فِي الْأَصْلِ: وَيَقْدَمُ، وَالظَّاهِرُ مَا أَتَيْنَاهُ.

و نحنُ نَعْلَمُ أَنَّ القائلَ إِذَا قَالَ: «لَوْ تَظَاهَرَ الخَلْقُ بِأَجْمَعِهِمْ أَوْ تَعَاوَنُوا عَلَى فِعْلِ جَوْهَرٍ أَوْ سَوَادٍ لَمَا وَقَعَ مِنْهُمْ» يَكُونُ كَلَامُهُ صَحِيحاً مَفِيداً لِتَعَذُّرِ وَقُوعِ ذَلِكَ عَلَى أَلْبَحِ الوُجُوهِ، وَيَجْرِي مَجْرَى أَنْ يَقُولَ فِي عَشْرَةٍ: إِنَّهُمْ لَوْ تَظَاهَرُوا وَ تَعَاوَنُوا عَلَى حَمْلِ جَبَلٍ لَمَا أَمَكَّنْهُمْ، وَإِنْ كَانَ حَمْلُ الْجَبَلِ مَقْدُوراً لَهُمْ، وَ مُمَكِّناً عَلَى جِهَةِ التَّفْرِيقِ (١).

و الأولُ غَيْرُ مَمَكِنٍ وَ لَا مَقْدُورٍ عَلَى وَجْهِ مِنَ الوُجُوهِ، وَإِنَّمَا حَسُنَ الْقَوْلُ الأولُ - مع استعمال لفظ التعاون فيه - للوجه الذي ذكرناه.

عَلَى أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا مَنَعَهُمْ عَنِ الْمُعَارَضَةِ بِأَنْ أَعَدَّهُمْ فِي الْحَالِ الْعُلُومَ بِالْفَصَاحَةِ، فَلَنْ تَخْرُجَ الْمُعَارَضَةُ مِنْ أَنْ تَكُونَ مَقْدُورَةً - وَإِنْ كَانَتْ مُتَعَذِّرَةً - لِفَقْدِ الْعُلُومِ، فَيَجِبُ أَنْ يَصِحَّ اسْتِعْمَالُ لَفْظِ: «التَّظَاهَرُ» غَيْرَ مُطَابِقٍ لِمَذْهَبِنَا فِي تَعَذُّرِ الْمُعَارَضَةِ، لَلزَمِ صَاحِبِ الْكِتَابِ وَ جَمِيعِ أَهْلِ مَذْهَبِهِ مِثْلُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ فِيمَا مِنْ أَجْلِهِ لَمْ تَقَعْ الْمُعَارَضَةُ مِثْلَ قَوْلِنَا بَعَيْنِهِ، وَ يَنْسِبُ تَعَذُّرَهَا إِلَى فَقْدِ الْعُلُومِ بِالْفَصَاحَةِ، كَمَا نَنْسِبُهُ (٢)، وَإِنْ كَانَ الْفَرْقُ بَيْنَنَا وَ بَيْنَهُ أَنَّا نَقُولُ: إِنَّ الْقَوْمَ أَفْقَدُوا الْعُلُومَ فِي الْحَالِ، وَ هُوَ يَقُولُ: إِنَّهُمْ كَانُوا فَاقِدِينَ لَهَا فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، مُسْتَقْبَلِهَا وَ مُسْتَدْبِرِهَا؛ لِأَنَّ الْعَادَّةَ لَمْ تَجْرَ بِحُصُولِ كُلِّ تِلْكَ الْعُلُومِ لَهُمْ.

فَإِنْ قَالَ: إِنِّي لَمْ أَوْجِهْ كَلَامِي فِي الْفَصْلِ نَحْوَ مَذْهَبِكُمْ، وَإِنَّمَا خَصَصْتُ بِهِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْقَوْمَ مَنَعُوا عَنِ الْكَلَامِ جُمْلَةً.

قِيلَ لَهُ: قَدْ عَلِمْنَا مَا قَصَدْتَهُ، وَ كَلَامُنَا الأولُ مُتَنَاوِلٌ لِعَرَضِكَ بَعَيْنِهِ، وَ كَلَامُنَا الثَّانِي إِنَّمَا أَوْرَدْنَاهُ اسْتَظْهَاراً وَ بَيَاناً.

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ، بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّ دَوَاعِيَ الْعَرَبِ إِنَّمَا انصَرَفَتْ عَنِ

(١) فِي الْأَصْلِ: الْفَرِيقُ، وَ الظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: يَنْسِبُهُ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلْسِّيَاقِ.

المُعَارَضَةِ، لِعِلْمِهِمْ بِأَنَّهَا غَيْرُ مُمَكِّنَةٍ، مِنْ حَيْثُ بَايَنْتُ فَصَاحَةُ الْقُرْآنِ جَمِيعَ فَصَاحَاتِهِمْ، لَا لِلصَّرْفِ الَّذِي يَدَّعِيهِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْمُعَارَضَةَ كَانَتْ مُمَكِّنَةً، وَإِنَّهَا لَمْ تَقْعَ لِأَنَّ دَوَاعِيَهُمْ صُرِفَتْ^(١)؛

فَإِنْ قَالَ^(٢): وَمِنْ أَيْنَ أَنَّ الْحَالَ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ؟

قِيلَ لَهُ^(٣): لِأُمُورٍ؛

مِنْهَا: مَا نُقِلَ عَنْهُمْ مِنْ اعْتِرَافِهِمْ بِمَزِيَّةِ الْقُرْآنِ عِنْدَ الْمَذَاكِرَاتِ، عَلَى مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ.

وَمِنْهَا: أَنَّ آيَةَ التَّحْدِي تَدُلُّ عَلَى تَعَدُّرٍ مِثْلِهِ^(٤): ﴿وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾.

وَمِنْهَا: أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يُوجِبُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ بِمُعْجَزٍ (فِي الْحَقِيقَةِ، وَأَنَّ صُرُوفَ هِمَمِهِمْ عَمَّا جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِمِثْلِهِ هُوَ الْمُعْجَزُ)^(٥)، وَيُوجِبُ أَنْ يَدُلَّ الْقُرْآنُ، لَوْ كَانَ كَلَامًا مُتَوَسِّطًا فِي الْفَصَاحَةِ، حَتَّى يَكُونَ حَالُهُ فِي الْإِعْجَازِ، وَهُوَ كَذَلِكَ (مِثْلُ حَالِهِ)^(٦) الْآنَ، لِأَنَّ الْمُتَعَبِّرَ صُرِفَ هِمَمُهُمْ وَدَوَاعِيَهُمْ، فَالرَّيْكَ^(٧) فِي ذَلِكَ وَالْفَصِيحُ بِمَنْزِلَةٍ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الَّذِي ذَكَرُوهُ يَقْتَضِي خُرُوجَهُمْ عَنِ الْعَقْلِ...

ثُمَّ يَبَيِّنُ أَنَّ دَوَاعِيَهُمْ لَا يَبْجُوزُ أَنْ تَنْصَرِفَ مَعَ كَمَالِ عُقُولِهِمْ.

الكلام عليه

يُقَالُ لَهُ: وَهَذَا الْفَصْلُ أَيْضاً - وَإِنْ كَانَتْ وَجْهَتُهُ إِلَى غَيْرِ مَذْهَبِنَا - فَنَحْنُ نَتَكَلَّمُ

(١) راجع تفصيل كلام القاضي عبد الجبار وأجوبته ونقوضه، في المغني ٣٢٤/١٦.

(٢) المغني ٣٢٥/١٦. (٣) في الأصل: قال لهم.

(٤) في المغني: مثله عليهم. (٥) زيادة في الأصل، ليست في المغني.

(٦) في المغني: كحاله. (٧) في الأصل: والريكيك.

عليه؛ لإمكان التعلُّق به علينا.

فنقول؛ وما في الاعتراف بمزية القرآن في الفصاحة ممَّا يدلُّ على أنَّ جهة إعجازه هي الفصاحة، وأنه حارقٌ بها عادات العرب؟!

وما المنكر أن يكون عالي الطبقة في الفصاحة، فيشهد له بالمزية فيها، وإن كان امتناع معارضته إنما هو الصِّرف؟!

وقد بينا فيما مضى من كتابنا هذا أن الاعتراف بمزيتيه^(١) في الفصاحة إنما يكون راداً على من نفى فصاحته. فأما من اعترف بأنه أفصح الكلام وأبلغه ولم يجعله حارقاً للعادة من حيث الفصاحة، فإنه لا يلزمه شيء من ذلك.

على أننا قد تكلمنا على الألفاظ التي يستدلُّ بها على اعتراف القوم بفضل فصاحته، وذكرنا ما يمكن أن يقال فيها.

وأما التعلُّق بلفظ «التَّظَاهُر»، فقد مضى الكلام عليه وعلى التعلُّق بإخراج القرآن من أن يكون معجزاً، وبيننا أن دلالة من الوجه الذي ذكرناه، وإن لم يختلف بأن يكون كلاماً متوسطاً في الفصاحة أو ركيكاً، بل ربما تأكّدت، فغير منكر أن تكون المصلحة للمكلفين تابعة لإنزاله على هذا الوجه من الفصاحة.

وذكرنا من لزوم مثل ذلك لمن خالفنا، وأنه لا بد من أن يفتقر فيه إلى مثل جوابنا، ما لا حاجة بنا إلى إعادته^(٢). فأما رده على من ذهب إلى صرف الدواعي بما ذكره فصحيح^(٣) لازم، وقد بينا في صدر هذا الكتاب على الكلام^(٤) بياناً شافياً.

(١) في الأصل: لمزيتيه، والمناسب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: حادثة، والمناسب ما أثبتناه.

(٣) في الأصل: وصحيح، وما أثبتناه مناسب للسياق.

(٤) كذا في الأصل، والظاهر: الكلام عليه.

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ (١) :

«فَإِنْ قَالُوا (٢) : لَوْلَا أَنَّ الَّذِي لَأَجْلَهُ عَدَّلُوا عَنْ الْمُعَارَضَةِ الصَّرْفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، كَانَ لَا يَجِبُ أَنْ يَجْرِيَ أَمْرُهُمْ عَلَى حَدِّ وَاحِدٍ، مَعَ أَنَّ فِيهِمُ الْمُتَقَدِّمَ الَّذِي يُعْلَمُ بِاضْطِرَارِّ تَعَدُّرِ الْمُعَارَضَةِ عَلَيْهِ، وَفِيهِمْ مَنْ لَا يَعْلَمُهَا كَذَلِكَ. قِيلَ لَهُمْ (٣) : قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ فِيهِمْ مَنْ جَاءَ بِمُعَارَضَةٍ رَكِيكَةٍ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهَا فَلَا تَدْرِي مِنْ حَالِهَا مَا وَصَفْنَاهُ، أَوْ كَانَ فِي حُكْمِ الْعَارِفِ، أَوْ تَابِعاً لِلْعَارِفِ؛ فَلِذَلِكَ اتَّفَقُوا عَلَى الْعُدُولِ عَنِ الْمُعَارَضَةِ.

وَهَذَا بَيِّنٌ مِنْ حَالِ الْجَمْعِ الْعَظِيمِ؛ لِأَنَّهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَى الْمُتَقَدِّمِ مِنْهُمْ فِي الرُّتْبَةِ، وَيَقَعُ مِنْ جِهَتِهِمُ التَّأْسِي؛ فَلَمَّا رَأَى أَتْبَاعُهُمُ الْإِكَابِرَ قَدْ ضَاقَ دَرْعُهُمْ بِالْقُرْآنِ، وَعَدَّلُوا عَنِ الْمُعَارَضَةِ إِلَى الْأُمُورِ الشَّاقَّةِ، تَبِعُوهُمْ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ؛ لِجِلْمِهِمْ بِأَنَّهُمْ عَنْ ذَلِكَ أَشَدُّ عَجْزاً؛ فَلِذَلِكَ اسْتَمَرَّتْ أَحْوَالُهُمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، لَا الصَّرْفَةَ (٤) الَّتِي ظَنُّهَا (٥) السَّائِلُ.

وَلَوْلَا أَنَّهُمْ عَلِمُوا أَنَّ الْقُرْآنَ فِي أَعْلَى رُتْبَةٍ مِنَ الْقَصَاحَةِ الْجَامِعَةِ لِشَرَفِ اللَّفْظِ وَحُسْنِ الْمَعْنَى حَتَّى يَهْرَهُمْ ذَلِكَ، لَقَدْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي سَائِرِ (٦) الْمُعَارَضَةِ، فَيَكُونُ فِيهِمْ مَنْ يَكْفُفُ، وَفِيهِمْ مَنْ يُحَاوِلُ، وَفِيهِمْ مَنْ يَأْتِي بِمَا يَزِيدُ عِلْمَهُمْ بِعَظَمِ شَأْنِ الْقُرْآنِ عِنْدَهُ (٧) تَأْكِيداً.

لَكِنْ الْأَمْرُ فِي الْقُرْآنِ لَمَّا كَانَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، عَدَّلُوا عَنِ الْمُعَارَضَةِ؛ لِظُهُورِ حَالِهِ. وَلَوْلَا صِحَّةُ ذَلِكَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، لَقَدْ كَانَ الْقَوْلُ بِالصَّرْفَةِ يَقْوَى مِنْ حَيْثُ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ مَعَ التَّنَافُسِ (٨) الشَّدِيدِ، وَتَبَايُنِ الْهَمَمِ، وَامْتِدَادِ الْأَوْقَاتِ، بِأَنَّ (٩) يَقَعُ

-
- | | |
|------------------------|------------------------|
| (١) المغني ٣٢٧/١٦-٣٢٨. | (٢) في المغني: قال. |
| (٣) في المغني: له. | (٤) في الأصل: للصرف. |
| (٥) في الأصل: طلبها. | (٦) في الأصل: شأن. |
| (٧) في الأصل: عندهم. | (٨) في الأصل: التناقض. |
| (٩) في المغني: أن. | |

الكف عن الأمر المطلوب الذي قويت الدواعي إلى فعله؛ فكان يصح أن يتعلق بالصرفة، ويراد بها انصرافهم عن المعارضة، وإن كانت غير مؤثرة، دون المعارضة المؤثرة، ولأن هذه المعارضة يعلم أنها لا تحصل بما قدمناه من الأدلة. لكن ذلك بعيد؛ لأنه متى جاوز^(١) في انصرافهم عنها أن يكون الوجه فيه الصرفة، لم نأمن^(٢) أن تكون المعارضة الصحيحة أيضاً^(٣) ممكنة، وإنما عدلوا عنها للصرفة التي ذكرها السائل. وهذا بين فيما أوردناه.

الكلام عليه

يقال له: قد بينا في الدليل الثاني - الذي اعتمدناه في صحة القول بالصرفة - ما إذا تؤمل كان مبطلاً لما تعلقت به في هذا الفصل؛ لأننا ذكرنا أن العرب لو لم يصرفوا عن المعارضة على كل وجه يقع معه ضرب من الاشتباه والالتباس - سواء كانت المعارضة مماثلة على الحقيقة أو مقاربة - لوجب أن يعارضوا بما يدعون أنه مماثل، وإن لم يكن على التحقيق كذلك، وأنهم كانوا يفعلهم هذا قد أوقعوا الشبهة لكل من لم يكن في غاية الفصاحة، ثم لا يفرق بين ما أتوا به وبين القرآن. ونحن نعلم أن الخلق أجمعين - إلا نفر اليسير منهم - لا يفرقون بين ذلك، وإنما يرجعون فيه إلى غيرهم. وإذا كان ذلك الغير الذي يرجع إليه يدعي المساواة والمماثلة استحكمت الشبهة وانسد الطريق إلى العلم بالإعجاز؛ وبيئنا أنهم قد استعملوا من ضروب المكائد وشتوف الحيل ما كان هذا الذي ذكرناه أوقع منه وأنفع فيما قصدوه؛ لأنهم لجأوا إلى أفعال كثيرة لا يدخل على عاقل شبهة في خروجها عن باب الحجة. وأن الضرورة حملت عليها، والقصور

(١) في الأصل: يجوز، وما أثبتناه من المعنى.

(٢) في المعنى: يأمن. (٣) ليست في الأصل.

دعا إلى فعلها؛ فكيف ذهبوا عن هذا الأمر الغريب الذي يدخل الشبهة على أكثر الخلق، ويشعروهم براءة عهدتهم، وعلو كلمتهم؟!

وليس تتوجه هذه الطريقة من حيث ظن صاحب الكتاب؛ لأنه بنى السؤال على أن المعارضة كان يجب وقوعها، فمن لم يعلم من جملة القوم تعدد المعارضة، وأنه لا يمتنع أن يختلف حالهم فيكون فيهم من يعلم تعدد لها فلا يعارض، وفيهم من لا يعلم ذلك فيشتبه عليه الأمر فيعارض.

بل الطريق الذي سلكناه في لزوم الكلام أولى؛ لأننا بينا أن القوم مع العلم بتعدد المعارضة المطلوبة عليهم كان يجب أن يعارضوا بما يقديرون عليه، ويدعوا المساواة؛ وإن كان غير بعيد لزوم الكلام من الوجه الذي سأل نفسه عنه.

وليس قوله في جواز ذلك: «إن من لم يكن عارفاً بتعدد المعارضة كان تابعاً للعارف» بشيء يعتمد؛ لأننا لم نجد من أتى بالمعارضة الركيزة اتبع في الإمساك عنها من عدل عن المعارضة من العارفين المتقدمين، بل تعاطاها وإن كان^(١) هؤلاء لم يتعاطوها؛ فالأول وقع من بعض من يشتبه عليه الأمر في إمكان المعارضة وتعدد لها ما يظن أنه بصفة المعارضة المطلوبة؟!

وكيف لم يخالف من عارض الطبقة التي لم تعارض من المبرزين المتقدمين إلا بإيراد معارضة، لا شبهة على عاقل فضلاً عن فصيح، في أنها غير واقعة موقعها، وأنها من أبعد الكلام عن الفصاحة والجزالة؟!

ونحن نعلم أن بعض القوم لو أتى بكلام له حظ من الفصاحة ورتبة من البلاغة وادعى به المعارضة لكانت الشبهة قوية والارتياح مستحكماً، فكيف خالفوا أكابرهم ومتقدميهم فيما لا يقع لهم [حيلة]^(٢) فيه، ولا شبهة تدخل على عاقل

(١) في الأصل: كانوا، وما أثبتناه مناسب للسياق.

(٢) وضعناها لاقتضاء السياق.

بمثله، و لم يُخَالِفُوهُم فيما ذَكَرْنَاهُ؟! وفيه من ارتفاع الشبهة و نُفُوزِ الكيدِ ما أشرنا إليه؟!

و قد بَيَّنَّا فيما مضى مِنَ الْكِتَابِ - عند الاعتمادِ على هذه الطريقة - أَنَّهُ غَيْرُ ممكنٍ أَنْ يكونَ تَرَكَ الْقَوْمِ لِهَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْمُعَارِضَةِ إِنَّمَا هوَ لِلْخَوْفِ مِنْ تَكْذِيبِ الْفُصَحَاءِ لَهُمْ، وَ تَهْجِينِهِمْ لِغُلَاهِمُ، وَ شَهَادَتِهِمْ عَلَيْهِم بِالْمُكَابَرَةِ.

فإِنْ قلْنَا: إِنْ كَانَ الْخَوْفُ مِنْ تَكْذِيبِ مَنْ فِي جُمْلَةِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْفُصَحَاءِ، فَهُوَ غَيْرُ مانِعٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ وُقُوعِ الشُّبْهَةِ وَ تَمَامِ الْحِيلَةِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا فِي هَذَا الْأَمْرِ أَنْ يَشْهَدَ مَنْ فِي جُمْلَةِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنَّ تِلْكَ الْمُعَارِضَةَ غَيْرُ صَحِيحَةٍ وَ لَا مُؤَثِّرَةٍ، وَ يَشْهَدُ مَنْ بِإِزَائِهِمْ مِنَ الْفُصَحَاءِ - وَ هُمْ أَكْثَرُ مِنْهُمْ - بِضَدِّ ذَلِكَ؛ فَتَقَابُلُ الْأَقْوَالِ وَ تَتَكَافَأُ، لَا سِيَّما عِنْدَ مَنْ لَمْ تَكُنِ الْفَصَاحَةُ صَنَعَةً، وَ لَا بَلَغَ فِيهَا الرُّتْبَةُ الَّتِي يُفَرِّقُ مَعَهَا بَيْنَ ضُرُوبِ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ وَ بَيْنَ كُلِّ ضَرْبٍ مِنْهُ [دُونُ] ^(١) مُثَرَّلَتِهِ. وَ هَذَا نَهَائَةُ سُؤْلِ الْعَرَبِ، وَ غَايَةُ أَمَلِهِمْ.

وَ إِنْ كَانَ الْخَوْفُ مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ فِي صُحْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَ لَا عَلَى دِينِهِ فَلَا خَوْفَ مِنْ هَؤُلَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ أَحْدَقُ ^(٢) وَ أَمَكُنُ (مِنْ أَنْ يَرُدُّوا) ^(٣) مَا يُؤَافِقُ إِرَادَتَهُمْ، وَ يُضْعِفُ أَمْرَ عَدُوِّهِمْ!

وَ ذَكَرْنَا أَيْضاً: أَنَّ مَا اقْتَضَى إِمْسَاكُهُمْ عَمَّنْ عَارِضَ بِأَخْبَارِ الْفُرْسِ، مَعَ عِلْمِهِمْ بَعْدَ مَا أَتَى بِهِ عَنِ الْمُعَارِضَةِ، وَ عُدُولِهِمْ عَنِ تَكْذِيبِ مَنْ قَالَ: لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا، مَعَ قَطْعِهِمْ عَلَى كِذْبِهِ وَ بَهْتِهِ، يَقْتَضِي الْإِمْسَاكَ عَمَّنْ يُعَارِضُ بِكَلَامٍ لَهُ حِطٌّ مِنْ الْفَصَاحَةِ، وَ يَدَّعِي الْمُمَاتَلَةَ. بَلِ الْإِمْسَاكَ عَنْ هَذَا أَوْلَى؛ لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «و لَوْ لَا صِحَّةُ هَذَا الْوَجْهِ لَكَانَ التَّعَلُّقُ بِالصَّرْفَةِ يَقْوَى مِنْ وَجْهِ كَذَا،

(١) وَضَعْنَاهَا لِاقْتِضَاءِ السِّيَاقِ. (٢) فِي الْأَصْلِ: أَحَقُّ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: مَنْ يَرُودُ، وَ الظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

و يُرادُ بها انصرافُهم عن المُعارضة التي ليست مؤثرة، دونَ المؤثرة؛ لأنَّ هذه المعارضة يُعلَمُ بما تقدّم من الأدلّة أنّها لا تحصلُ». ثمّ قوله بعد: «لكن ذلك يبعد؛ لأنّه متى جُوز في أحدِ المُعارضتين الصّرفة، لم نأمن في الأخرى مثله»^(١)؛ فمن الكلام الطّريف الظاهر التناقض؛ لأنّه فرق أولاً بين المُعارضتين - المؤثرة وغير المؤثرة - في صحّة التعلّق بالتي ليست بمؤثرة، لولا ما خرّجته من الوجه الذي ذكره، ثمّ سوى بينهما من غير وجه يقتضي التسوية، وجعل تجويز الصّرفة عن إحداها تجويزاً في الأخرى.

فكيف يصحّ ما ذكره من الطّريق وضروب الاستدلالات التي تتناول - إذا صحّت - المُعارضة التي ليست بمؤثرة، ولا يمكن أن يُعلَمَ بها امتناع وقوعها، فكان المتعلّق بالصّرفة من هذا الوجه يقولُ له: الذي يؤمنُ وقوع الصّرفة عن المُعارضة المطلوبة قدّمته، وادّعت أنّه أدلّة على امتناعها، وليس ذلك بمؤمنٍ حصول الصّرفة عن المُعارضة الأخرى. فعلى أيّ وجه سوىت بينهما، سيّما مع اعتقادك أنّ المؤثرة على الحقيقة غير ممكنة ولا متأتية، وعلى ذلك بَيّنت ما استدلت به على تعدّرها، والتي ليست بمؤثرة!

ولا يمكنك أن تقول: إنّها غير متأتية ولا ممكنة، وأكثر ما تدّعيه أنّها لا تقع لشيء تذكره، لا يقتضي خروجها من الإمكان، فقد صحّ بما ذكرناه اضطراب كلامه في الفصل. وهذا آخر ما احتجنا إلى تتبّعه من كلامه.

مسألة تتعلق بالصّرفة

إن سأل سائل فقال: كيف يصحّ مذهبكم في الصّرفة، ومعلوم أن القوم الذين

(١) في المغني ٣٢٨/١٦: «لكن ذلك يبعد؛ لأنّه متى جُوز في انصرافهم عنها أن يكون الوجه فيه الصّرفة، لم يأمن أن تكون المعارضة الصحيحة أيضاً ممكنة».

تَدْعُونَ أَنَّهُمْ كَانُوا مَتَى هَمُّوا بِالْمُعَارَضَةِ وَرَأَوْا فِعْلَهَا، صُرِفُوا عَنْهَا وَأَفْقَدُوا الْعُلُومَ الَّتِي تَنَاتَى مَعَهَا، لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَكُونُوا عَارِفِينَ بِذَلِكَ مِنْ أَحْوَالِ أَنْفُسِهِمْ، وَمُمَيِّزِينَ بَيْنَ أَوْقَاتِ الْمَنْعِ وَالتَّخْلِيَةِ.

وَإِذَا كَانَتْ مَعْرِفَتُهُمْ بِهِ وَاجِبَةً، وَكَانَ أَمْرًا خَارِقًا لِعَادَتِهِمْ مُبَايِنًا لَسُنَنَتِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمْ، فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَتَذَكَّرُوهُ وَيَتَفَاوَضُوهُ، وَيَخُوضُوا فِيهِ، وَيُعْجَبُوا مِنْهُ؛ لِأَنَّ النَّفُوسَ مُوَلَّعَةً بِذِكْرِ الْعَجَائِبِ، مُلْهِمَةً بِتَشْرِيعِ الْغَرَائِبِ، بِهَذَا قَصَّتِ الْعَادَاتُ، وَعَلَيْهِ دَلَّتِ التَّجَارِبُ، وَهُوَ أَصْلٌ فِي بَابِ الْأَخْبَارِ وَمَعْرِفَةِ الْحَوَادِثِ كَثِيرٌ، مَتَى نَقَضَتْ نَاقِضٌ لَرِيمَةٍ مِنَ الْجَهَالَاتِ مَا لَا قِبَلَ لَهُ بِهِ.

وَإِذَا كَانَ الْخَوْضُ فِيهِمَا ذِكْرَنَاهُ لَا بَدَّ أَنْ يَقَعَ بِمَجْرَى الْعَادَةِ فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا فَاشِيئًا؛ لِأَنَّ ظُهُورَ الشَّيْءِ وَبُرُوزَهُ، إِنَّمَا يَكُونَانِ بِحَسَبِ مَوْقِعِهِ مِنَ النَّفُوسِ، وَبِقَدْرِ الْاهْتِمَامِ بِهِ؛ وَالْاهْتِمَامُ بِهِ يَكُونُ بِقَدْرِ اسْتِغْرَابِهِ وَاسْتِطْرَافِهِ. فَإِذَا انْصَافَ إِلَى الْاسْتِغْرَابِ وَالْاسْتِطْرَافِ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْمَنَافِعِ وَدَفْعِ الْمَضَارِّ، قَوِيَتْ دَوَاعِي الْإِعْلَانِ وَتَأَكَّدَتْ.

وَإِذَا كَانَ الظُّهُورُ وَاجِبًا فَوَاجِبٌ حُصُولُ الْعِلْمِ بِهِ وَزَوَالُ الرِّيبِ فِيهِ، كَمَا حَصَلَ الْعِلْمُ بِجَمِيعِ مَا جَرَى مَجْرَاهُ مِنْ أَحْوَالِ الْقَوْمِ وَأَفْعَالِهِمُ الظَّاهِرَةِ. وَكَيْفَ لَا يَكُونُ ذَلِكَ مَعْلُومًا لَنَا، إِذَا فَرَضْنَا ظُهُورَهُ مِنَ الْقَوْمِ وَوُقُوعَ الْخَوْضِ مِنْهُمْ فِيهِ، وَعِنَايَةً سَلَفْنَا بِنَقْلِ مَا جَرَى مَجْرَاهُ مِنْ آيَاتِ النَّبِيِّ ﷺ وَبِرَاهِينِهِ وَمُعْجَزَاتِهِ، أَتَمَّ عِنَايَةً وَأَوْفَرَهَا.

وَلَا شَيْءَ أَظْهَرَ وَأَكْبَرَ فِي بَابِ الدَّلَالَةِ وَالْآيَاتِ مِنْ اعْتِرَافِ الْعَرَبِ بِمَا يَجِدُونَ أَنْفُسَهُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْمَنْعِ عَنِ الْمُعَارَضَةِ. وَفِي ارْتِفَاعِ الْعِلْمِ دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ هُنَاكَ خَوْضٌ فِيهِ وَتَحَدَّثَ بِهِ، وَإِذَا لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَلَا صَرْفَةٌ.

الجواب :

يُقال له : أمّا ما قَدَّمْتَهُ مِنْ وَجُوبِ مَعْرِفَةِ الْعَرَبِ - بما هُمْ عليه - مِنْ تَعَدُّرِ الْمُعَارَضَةِ عَلَيْهِمْ ، عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ ، فَصَحِيحٌ ، وَكَذَلِكَ مَا أَتَبَعْتَهُ بِهِ مِنْ عِلْمِهِمْ بِخُرُوجِ ذَلِكَ عَنْ عَهْدِهِمْ وَعَادَتِهِمْ .

فَأَمَّا مَا أَوْجَبْتَهُ مِنْ بَعْدِ مِنَ التَّحَدُّثِ بِذَلِكَ وَالتَّذَاكُرِ بِهِ ثُمَّ إِظْهَارِهِ وَإِعْلَانِهِ ، فَغَيْرُ وَاجِبٍ ، بَلِ الْوَاجِبُ خِلَافُهُ ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْقَوْمَ قَدْ بَلَغُوا الْغَايَةَ فِي عَدَاوَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَحَسَدِهِ ، وَتَطَلُّبِ مَا شَكَّكَ فِيهِ وَنَفَرَ عَنْهُ ، وَالْعُدُولِ عَنْ كُلِّ مَا آنَسَ بِهِ وَقَرَّبَ مِنْهُ . وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ التَّذَاكُرَ بِمَا يَجِدُونَ أَنْفُسَهُمْ عَلَيْهِ مِنْ تَعَدُّرِ مُعَارَضَتِهِ أَقْوَى الْأَسْبَابِ فِي تَصْدِيقِهِ وَوُجُوبِ اتِّبَاعِهِ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا ادَّعَى الْإِبَانَةَ مِنْهُمْ وَالْمَرْيَةَ عَلَيْهِمْ بِهَذَا الْقَدْرِ الَّذِي يُوجِبُ أَنْ يَعْتَرَفُوا بِهِ وَيَتَذَكَّرُوهُ ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ مِنْهُمْ مَا ظَنَنْتَهُ ، وَحَالُهُمْ هَذِهِ ؟ !

فَكَأَنكَ أَتَيْهَا الْمَلُومُ تَقُولُ : يَجِبُ أَنْ تَقَعَ نَهَايَةُ التَّصْدِيقِ مِمَّنْ دَوَاعِيهِ مُتَوَافِرَةٌ ، وَحِيلَتُهُ كُلُّهَا مُضْرُوفَةٌ إِلَى نَهَايَةِ التَّكْذِيبِ !

عَلَى أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ مِنْ بَعْضِهِمْ مِمَّنْ لَا يَعْرِفُ عَاقِبَةَ قَوْلِهِ ، وَلَا يَتَشَبَّثُ فِي أَعْمَالِهِ ، أَوْ مِمَّنْ يَطْلُبُ^(١) السَّلَامَةَ لِقَوِيٍّ فِي نَفْسِهِ انكِتَامَ خَبْرِهِ [وَمَتَى صَدَرَ] ذِكْرٌ لِهَذَا الْمَعْنَى ، وَحِرْصٌ فِيهِ لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا شَائِعًا ، بَلِ لَا عَاقِلَ مِنَ الْقَوْمِ يَذْكُرُ مِثْلَ هَذَا عَنْ نَفْسِهِ ، إِلَّا لِمَنْ هُوَ عِنْدَهُ أَوَّلًا عَلَى نَهَايَةِ الثِّقَةِ وَالْأَمَانَةِ ، ثُمَّ لَا يَذْكُرُهُ إِلَّا عَلَى أَكْدِ وَجْهِهِ الْاسْتِسْرَارِ وَالْحَقَّاءِ ، فَمِنْ أَيْنَ يَجِبُ ظُهُورُهُ وَالْعِلْمُ بِهِ وَهُوَ إِذَا وَقَعَ كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ ؟ !

وَإِنَّمَا يَجِبُ الْعِلْمُ بِالْأُمُورِ الَّتِي تَقَعُ فِي الْأَصْلِ ظَاهِرَةً وَشَائِعَةً ، ثُمَّ تَتَوَقَّرُ

(١) في الأصل : يغلب ، و الظاهر ما أثبتناه .

الدواعي إلى نقلها، ويحكم فيما جرى هذا المجرى بأنه لم يكن، متى لم ينقل ويعلم فإما ما لا يجب ظهوره واستفاضته ويجوز وقوعه إن وقع مستسيراً به، فليس يجب متى فقدنا ثقله أو العلم به أن نحكم بتفييه. ولهذه العلة ما علمنا أحوال الملوك الظاهرة والحوادث في أيامهم المستفيضة، ولم نعلم جميع أسرارهم، وما كتبه من أخبارهم، وألقوه إلى الواحد والاثني من ثقاتهم. والقول فيما ذكرناه أوضح من أن يحتاج إلى شرط.

وليس لأحد أن يقول: هبكم لا توجبون التذاكُرَ بذلك من جهة الاستطراف والاستغراب، ألا وجب أن يذكره بعضهم لبعض؛ ليعرف كل واحد منهم هل حال غيره في الامتناع والتعذر كحال أم لا؟

وذلك أن التحدث به لو وجب من هذه الجهة، لم يكن إلا على الوجه الذي بيناه من الخفاء والكتمان؛ لأن ما دعا من المسألة عنه لا يدعو إلى إظهارها، بل دواعي سرها قائمة من حيث ذكرنا، فلا منفعة للسائل فيما ذكره إذا التزمناه، وكان ممّا لو وقع لم يظهر، ولم يجب أن يعلم. على أن ما أوجبته من هذه الجهة لا يجب أيضاً؛ لأن سؤال بعضهم بعضاً إنما يحسن متى استفيد به ما ليس بمعلوم. فأما إذا كان لا يفيد إلا ما يعلمه السائل فلا طائل في تكلفه.

فكل واحد من العرب يعلم - من حال غيره ومن المنخرفين عن دعوة النبي ﷺ، المظاهرين له بالعداوة - ما يقتضي^(١) أن المعارضة متى أمكنته فعلها وبادر إليها. وأنه لم يمسك عنها ودواعيه متوفرة إليها إلا وحاله في التعذر مساوية لحاله، فأياً فائدة في سؤاله وتعرف ما عنده؟!

مسألة أخرى

• إن قال قائلٌ - معترضاً على ما اعتمدناه في دليلنا على صحة الصرفة، حيث قلنا: إن القرآن لو كان خارقاً للعادة بفصاحته لوجب أن يقع الفرق بين كل سورة منه وبين أفصح كلام العرب، لكل من وقع له الفرق بين أعلى كلامهم في الفصاحة وأدونه، ويكون الفرق بين القرآن وبين سائر الكلام، إذا كان خارقاً للعادة، ومن المزية والفرق أكثر مما بين كل كلامين جرت بهما العادة - لم أنكرتم أن يكون ما أوجبتموه غير واجب؟ لأن الفرق بين أفصح كلام العرب وأدونه وبين شعر امرئ القيس - من هو في أعلى الطبقات - وشعر المقصّر من المحدثين، إنما ظهر على الحد الذي ذكرتموه من حيث جمع بين ما لا فصاحة له - وإن كانت فيسيرة ضعيفة - إلى ما كثرت فصاحته وتناهت بلاغته، فوقع الفرق على أقوى وجه الظهور.

وليس هذا سبيل للقرآن وما يضم إليه من أفصح كلام العرب؛ لأن القرآن وإن بان من جميع ذلك وتقدم في الفصاحة عليه بما يجاوز^(١) العادة ويخرفها، فإن الفرق لا يجب ظهوره في الأول؛ لأن ما يصح نسبته إلى القرآن قد استبدت برتبته في الفصاحة قوته ومنزلة فيها رفيعة، تقتضيان هذا اللبس والاشتباه. ألا ترون أن أكثر الناس يفرقون بين ثوب القصب الذي يساوي ديناراً، وبين ما يساوي عشرة دنائير، ولا يفرقون بين الفص الزجاج الذي قيمته درهم وبين الفص الياقوت الذي قيمته دينار إذا زالت عنهما وجوه التمويهات والتدليسات.

وليس يفرق هؤلاء بين كل ثوبين وكل فصين كانت بينهما هذه القيمة، بل ولا

(١) في الأصل: يجاوزه، وما أثبتناه مناسب للسياق.

أضعافها؛ لأنَّه قد يَلْتَبِسُ عَلَيْهِمُ الْفَرْقُ بَيْنَ فَصِّ بَعَشْرَةِ دنانيرٍ وَ الْآخَرِ بِأَلْفِ دينارٍ، وكذلك فِي الثَّيَابِ، حَتَّى يُفْتَقَرَ فِي الْعِلْمِ بِمَا هَذِهِ حَالُهُ إِلَى ذَوِي الْحِذْقِ وَ الْبَصِيرَةِ. وَ هَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ اللَّبَسَ لَمْ يَقَعْ مَعَ التَّفَاوُتِ وَ التَّبَاعُدِ إِلَّا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَا، وَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَظْهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ سَائِرِ الْأَشْيَاءِ عَلَى نِسْبَةٍ وَاحِدَةٍ، وَ فِيهِ بُطْلَانُ مَا اعْتَمَدْتُمُوهُ.

الجواب:

يُقَالُ لَهُ: هَذَا الَّذِي ظَنَنْتَهُ عَكْسُ الْعُقُولِ، وَ قَلْبُ مُوجِبَاتِهَا؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ ظُهُورَ الْفَرْقِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ تَابِعٌ لِمَزِيَّةٍ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ، وَ كُلَّمَا كَانَتِ الْمَزِيَّةُ أَكْثَرَ كَانَ الْفَرْقُ أَظْهَرَ، لَوْلَا هَذَا لَجَازَ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْكَبِيرِ وَ الصَّغِيرِ مِنَ الْأَجْسَامِ مَنْ لَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، إِذَا كَانَ الْكَبِيرُ أَكْبَرَ مِمَّا هُوَ عَلَيْهِ، وَ الصَّغِيرُ أَصْغَرَ مِمَّا هُوَ عَلَيْهِ، عَلَى مَا كُنَّا ذَكَرْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ بَعْضِ الْكِتَابِ.

وَ الَّذِي ذَكَرْتَهُ فِي الثَّيَابِ وَ الْفُصُوصِ غَيْرُ مُمَاطِلٍ - إِذَا صَحَّ - لِمَا نَحْنُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنْكَرٍ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْفَضِيِّينَ مَنْ لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ غَيْرِهِمَا، وَ إِنْ كَانَتِ الْقِيَمَةُ فِي اللَّذَيْنِ لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَهُمَا أَكْثَرَ تَفَاوُتاً مِنْهَا فِي اللَّذَيْنِ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَ إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ لَمْ تَكُنْ زِيَادَةُ الْقِيَمَةِ فِي الْجَوَاهِرِ تَابِعَةً لَوْجِهٍ وَاحِدٍ دُونَ غَيْرِهِ، حَتَّى تَزِيدَ بِزِيَادَتِهِ، وَ تَنْقُصَ بِنَقْصَانِهِ، بَلْ هِيَ تَابِعَةٌ لَوْجُوهِ كَثِيرَةٍ.

وَ لَوْ كَانَ الْوَجْهُ الَّذِي فَرَّقَ بَيْنَ الْفَضِيِّينَ بَعِينَهُ هُوَ الَّذِي زَادَ وَ تَضَاعَفَ فِي غَيْرِهِمَا لَا سَتَحَالَ إِلَّا يَظْهَرُ لِمَنْ ظَهَرَ لَهُ مَا نَقَصَ عَنْهُ.

يُبَيِّنُ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْفَصِّ الْيَاقُوتِ وَ غَيْرِهِ، لِأَنَّهُ أَوْ لِمَاثِهِ مِثْلًا، لَمْ يَجْزُ أَنْ يَتَضَاعَفَ مَا مِنْ أَجْلِهِ فَرَّقَ، وَ الْفَرْقُ غَيْرُ حَاصِلٍ، وَ إِنْ جَازَ أَنْ تَتَزَايَدَ

و تَضَاعَفَ وجوهُ آخرُ تَكثُرُ لها القيمةُ وإن لم يَظْهَرْ الفرقُ.
و ليس يمكنُ أن يقال: فقولوا ومثل هذا في القرآن، وأجيزوا أن يكونَ خفاءُ
القرآنِ بينه وبين ما ذَكَرْتُمُوهُ إِنَّمَا هو لاستبداده بوجوهٍ مِنَ الفَصَاحَةِ لَيْسَتْ فيما ظَهَرَ
لنا الفرقُ بينه وبين غيره؛ وذلك أنَّ الكلامَ إِنَّمَا يكونُ أَفْصَحَ مِنْ غَيْرِهِ على أحدِ
وجهين:

إِما بأنَّ يَزِيدَ عَدَدُ ما فيه مِنَ الألفاظِ الفَصِيحَةِ؛ أو بأنَّ يكونَ نَفْسُ أَلْفاظِهِ أَفْصَحَ
و أَجَزَلَ مِنْ أَلْفاظِ غَيْرِهِ.

فمَتى وَقَعَ الفرقُ بينَ كَلَامَيْنِ، أَحَدُهُما أَفْصَحُ مِنَ الآخرِ فلا بُدَّ مَتى ضَمَمْنَا إلى
الأنقَصِ فَصَاحَةً ما هو أَفْصَحُ مِنَ الأولِ، يَظْهَرُ لنا فَصَاحَتُهُ. وكذلك مَتى ضَمَمْنَا ما
هو أَفْصَحُ مِنَ الجَمِيعِ، و على هذه النِسْبَةِ أَبَدًا.

و مَتى اعتَبَرْتَ هذه الطَّرِيقَةَ في النثرِ و النِّظْمِ و كُلِّ فَصِيحٍ مِنَ الكلامِ، فَوَجَدْتَهَا
مُسْتَمَرَّةً غَيْرَ مُتَنَقِضَةٍ، فليس يمكنُ الإِشارةُ في الفَصَاحَةِ إلى وجوهٍ مُخْتَلِفَةٍ يَجوزُ أن
يَظْهَرُ بَعْضُها لِمَنْ يُمَيِّزُ بَيْنَ الفَصَاحَةِ و يَخْفَى عَنْه البعضُ، مع زيادته و تَفَاوُتِهِ، كما
جَازَ مِثْلُهُ في القيمةِ؛ لأنَّ ذلك لو كانَ صَحيحاً لَوَجَبَ أن لا يَقَعَ الفرقُ بينَ أَظْهَرِ
سُورِ القرآنِ فَصَاحَةً، و بين أنقَصِ كَلَامِ العَرَبِ فَصَاحَةً، كما لم يَقَعَ الفرقُ بينَ
مَوَاضِعَ مِنْهُ، و بين أَفْصَحِ كَلَامِ العَرَبِ؛ لأنَّ العِلَّةَ في ارتفاعِ الفرقِ واحدةٌ، و هي ما
ادَّعَى مِنَ مُخَالَفَةِ الطَّرِيقَةِ. أَلَا تَرى أَنَّ مَنْ لم يَظْهَرْ لَهُ الفرقُ بينَ الكِتَابَةِ السُّرْيَانِيَّةِ
العَرَبِيَّةِ^(١) - مِنْ حَيْثُ لم يكن عارِفاً بِطَرِيقَةِ السُّرْيَانِيَّةِ - لم تَخْتَلِفْ حالُهُ في ارتفاعِ
الفرقِ بينَ أن يَجْمَعَ بين السُّرْيَانِيَّةِ إلى أَرْدَا خُطُوطِ العَرَبِيَّةِ، و بَيْنَ أن يَجْمَعَ إلى

(١) في الأصل: العبرية، و ما أثبتناه مناسب لما يأتي من الكلام.

أحسنها! ونحن عالمون في القرآن ضرورة خلاف ذلك.

وبعد، فلو كان ما تضمنته السؤال صحيحاً لكننا لا نأمن أن يكون بين شعر امرئ القيس، وشعر من قاربته وكان في طبقتيه، مثل النابغة والأعشى ومن جرى مَجْرَاهُما، من التعاقب في الفصاحة أكثر مما بين شعره وشعر أحد المحدثين، وتكون العلة في خفاء الفرق علينا - مع ظهور الفرق بين شعره وأشعار المحدثين - ما ذكره السائل وجعله علة في ارتفاع العلم بالقرآن وغيره.

وليس يؤمن ما ذكرناه إلا الطريقة التي سلكناها من أن الأمر لو كان على هذا لوجب أن يظهر الفرق بين شعر امرئ القيس والنابغة، إذا فرضنا التفاوت بينهما في الفصاحة، لكل من ظهر له [ما] بينه وبين شعر المحدث.

وليس لأحد أن يقول: قد كان الشك في ذلك جائزاً، لو علمنا بخلافه من مذاهب أهل البصيرة بالشعر وتقديره، الذين لا يجوز عليهم أن يخفى ما يخفى علينا في هذا الباب؛ لأنهم مطبقون على تقارب هذين الرجلين في الشعر، وأنه لا تفاوت بين فصاحتهما.

وذلك أنه يلزمه على هذا أن نكون - لولا ما علمناه من حال هؤلاء ومذاهبهم في هذين الشاعرين - مجوزين بخلافه، وشاكين في أن بين شعر امرئ القيس والنابغة من الفصاحة أكثر مما بين شعره وشعر المتنبي، مع ظهور الفرق بين شعره وشعر المتنبي لنا، واشتباه الأمر في شعره وشعر النابغة علينا، وهذا حد لا يبلغه متأمل لأمره.

على أن هاهنا وجهاً يزيل كل شبهة في هذا الباب، وهو: أن خفاء الفرق بين القرآن وأفصح كلام العرب علينا، لو كان سببه ما ادّعي من وفور حظ ما يضمه إليه

مِنَ الْفَصَاحَةِ وَ الْبَلَاغَةِ، وَ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ التَّقْيِضُ لِلِاسْتِبَاهِ (١) - وَإِنْ كَانَ التَّفَاوُثُ فِي الْفَصَاحَةِ حَاصِلًا - لَوْجِبَ أَنْ لَا تَظْهَرَ لَنَا فَصَاحَةٌ بَعْضِ الْقُرْآنِ عَلَى بَعْضٍ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُ أَقْرَبُ إِلَى بَعْضٍ فِي الْفَصَاحَةِ مِنْ كُلِّ كَلَامٍ يُضَمُّ إِلَيْهِ.

وَمَا لَا تَظْهَرُ فَصَاحَتُهُ مِنْ جُمْلَةٍ ظُهُورِهَا فِي غَيْرِهِ أَوْفَرُ حِظًّا فِي الْفَصَاحَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ جَمِيعِ الْكَلَامِ، حَتَّى أَنَّهُ يَنْتَهِي عِنْدَ خُصُومِنَا فَرَطُ فَصَاحَتِهِ إِلَى خَرْقِ الْعَادَةِ. فَصَارَتِ الْعِلَّةُ الَّتِي ذَكَرُوهَا فِي تَعْدِيرِ الْفَرْقِ بَيْنَ مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ وَ فَصِيحِ كَلَامِ الْعَرَبِ، تَقْتَضِي عَلَى آكِدِ الْوُجُوهِ ارْتِفَاعَ الْفَرْقِ بَيْنَ بَعْضِهِ وَ بَعْضٍ. وَإِذَا عَلِمْنَا ضَرُورَةَ ظُهُورِ بَعْضِ فَصَاحَتِهِ عَلَى بَعْضٍ بَطْلَ مَا طَنَّهُ خُصُومُنَا، وَ صَحَّ مَذْهَبُنَا.

وَهَذَا الْوَجْهُ يُسْقِطُ أَيْضًا قَوْلَ مَنْ جَعَلَ الْعِلَّةَ فِي خَفَاءِ الْفَرْقِ اسْتِبْدَادَ الْقُرْآنِ بِطَرِيقَةٍ فِي الْفَصَاحَةِ مُخَالَفَةٍ لِسَائِرِ الطَّرِيقِ.



وَإِذَا انْتَهَيْنَا إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ الْكِتَابِ فَقَدْ كَانَ الْوَاجِبُ قَطْعُهُ عَلَيْهِ، لِاسْتِيفَانَا الْكَلَامَ فِي جَمِيعِ مَا شَرَطْنَاهُ وَ أَجَرَيْنَا بِكِتَابِنَا إِلَيْهِ، لَكِنَّا آثَرْنَا الْآنَ أَنْ نَضُمَّ إِلَيْهِ فُضُولًا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى وَقُوعِ التَّخَدِّي بِالْقُرْآنِ، وَ أَنَّهُ لَمْ يُعَارِضْ، وَ أَنَّ مُعَارَضَتَهُ لَمْ تَقَعْ لِتَعْدِيرِهَا، وَ أَنَّ تَعْدِيرَهَا كَانَ عَلَى وَجْهِ يُخَالِفُ الْعَادَةَ، لِيَكُونَ مَا أُسْسنَاهُ فِي صَدْرِ الْكِتَابِ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ - تَعْوِيلًا عَلَى ارْتِفَاعِ الْخِلَافِ بَيْنَنَا وَ بَيْنَ مَنْ خَالَفَ فِي الصَّرْفَةِ - مَدْلُولًا عَلَيْهِ وَ مُبْرَهَنًا عَلَى صِحَّتِهِ، وَ لِيَكُونَ كِتَابُنَا هَذَا حُجَّةً عَلَى مُخَالَفِي الْمِلَّةِ، كَمَا أَنَّهُ حُجَّةٌ عَلَى الْمُوَافِقِ فِيهَا، وَ حَتَّى لَا يَفْتَقِرَ النَّاطِرُ فِيهِ وَ الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي

دلالة القرآن على النبوة إلى غيره، ولا يحتاج أن يرجع إلى سواه.

وهذه الفصول، وإن وردت في الكتاب متأخرة - لأن الغرض في ابتدائه لم يقتض إيرادها - فموقعها على الحقيقة متقدم، وليس للتقديم والتأخير تأثير في هذا الباب، إذا كان ما يحتاج إليه من المعاني بالحجج موجوداً مستوفى، ومذكوراً ومستقصى.

ونحن نستأنف القول فيها، مستعينين بالله تعالى، ومُعتمدين على توفيقه وتسديده.

فصل في الدلالة على وقوع التحدي بالقرآن

المُعْتَمَدُ فِي تَحْدِيهِ ﷺ بِالْقُرْآنِ حُصُولُ الْعِلْمِ لِكُلِّ عَاقِلٍ سَمِعَ الْأَخْبَارَ
وَخَالَطَ أَهْلَهَا بِذَلِكَ، عَلَى حَدِّ حُصُولِهِ بِظُهُورِهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَامَ بِمَكَّةَ، وَادِّعَائِهِ
النُّبُوَّةَ وَدَعَائِهِ النَّاسَ إِلَى نَفْسِهِ، إِلَى أَمْثَالِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَحْوَالِهِ الظَّاهِرَةِ الْمَعْلُومَةِ.
وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ أَنْكَرَ بَعْضَهَا وَأَظْهَرَ الشَّكَّ فِيهِ وَبَيْنَ مَنْ أَنْكَرَ جَمِيعَهَا؛ لِأَنَّ
طَرِيقَ الْعِلْمِ بِالْكُلِّ لِلْعُقَلَاءِ مُتَّفِقٌ غَيْرُ مُخْتَلِفٍ.

وَالوَاجِبُ أَنْ نُعْلِمَ مُرَادَنَا بِذِكْرِ التَّحْدِي الَّذِي نَدَّعِي وَُفُوعَ الْعِلْمِ بِهِ عَلَى هَذَا
الْوَجْهِ وَلِكُلِّ أَحَدٍ؛ فَإِنْ كَثُرَ مَنْ نَفَى الْعِلْمَ بِهِ وَأَظْهَرَ الشَّكَّ فِيهِ يُقَدَّرُ أَنَّا نُرِيدُ
بِالتَّحْدِي [مَعْنَى] مَخْصُوصاً، وَلَفْظاً يَتَضَمَّنُ التَّبَكُّيَّتَ وَالتَّعْجِيزَ وَالمُطَالَبَةَ بِفِعْلٍ مِثْلِ
الْقُرْآنِ مَسْمُوعاً.

وَلَيْسَ مُرَادُنَا ذَلِكَ، وَالَّذِي نُرِيدُهُ وَنُحِيلُ عَلَى الْعُقَلَاءِ فِي الْعِلْمِ بِهِ وَارْتِفَاعِ
الشَّكِّ فِيهِ، مَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ قَصْدِهِ وَالظَّاهِرُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَامَ كَانَ
يَحْتَجُّ بِالْقُرْآنِ وَيَدَّعِي مِنْ جِهَتِهِ الْإِبَانَةَ وَالْمَرِيَّةَ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَصَّهُ بِهِ وَأَيَّدَهُ
بِإِنزَالِهِ، وَيَنْتَظِرُ نَزُولَ الْوَحْيِ بِهِ، وَهُبُوطَ جَبْرَائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالشَّيْءِ مِنْهُ بَعْدَ الشَّيْءِ.
وَهَذَا مِمَّا لَا يُمَكِّنُ أَحَدًا دَفْعَهُ، وَمَنْ دَفَعَهُ قَامَ مَقَامَ الدَّافِعِ لِسَائِرِ مَا عَدَدْنَا.

و ليس يُنكَرُ وُقُوعُ التَّجَاهُلِ وَ دَفْعُ الضَّرُورَاتِ مِنَ الْوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ، وَ لَا اِعْتِبَارَ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِيمَا يُعَلِّمُ بِهِ وَ تَزُولُ الشُّكُوكُ فِيهِ.

وَهَبْ أَنْ قَوْمًا شَكُّوا فِي بَعْضِ مَا ذَكَرْنَاهُ - وَإِنْ كَانَ لَا طَرِيقَ لِلشَّكِّ عَلَيْهِ - وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا لَا يَشُكُّ فِي أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَنْتَظِرُ نُزُولَ الْوَحْيِ بِالْقُرْآنِ، وَ يَدَّعِي أَنَّ جَبْرِئِيلَ ﷺ يَتَوَلَّى إِنْزَالَهُ عَلَيْهِ وَ مُحَاطَبَتَهُ بِهِ، وَ أَنَّهُ كَانَ يَجْعَلُ ذَلِكَ مَزِيَّةً لَهُ وَ إِبَانَةً.

و هَذَا غَايَةُ التَّحَدِّي وَ نِهَائِيَّةُ مَا يَبْعَثُ عَلَى الْمُسَاوَاةِ وَ الْمُعَارَضَةِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ السَّلَامُ إِذَا ادَّعَى النُّبُوَّةَ وَ الزَّمَّ الْبَشَرَ الْاِتِّقَادَ لَهُ وَ مُفَارَقَةً مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ دِينٍ وَ عَادَةٍ وَ رِئَاسَةٍ، وَ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ شَيْءٌ يُمْكِنُ أَنْ يَدَّعِيَ بِهِ الْإِبَانَةَ إِلَّا اِنْتِظَارَهُ لِلْوَحْيِ بِالْقُرْآنِ. وَ الدَّوَاعِي إِذَا مُتَوَافِرَةٌ إِلَى مُسَاوَاتِهِ فِي الْأَمْرِ الَّذِي مَتَى سُوِّيَ فِيهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَزِيَّةٌ وَ لَا فِي يَدِهِ حُجَّةٌ وَ لَا شُبْهَةٌ، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَظْهَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ - مِنَ الْعَرَبِ - مِثْلُ مَا أَظْهَرَهُ وَ يَدَّعِيَ مِثْلَ مَا ادَّعَاهُ، وَ يَفْعَلْ كَلَامًا بَعْدَ كَلَامٍ يَظْهَرُ أَنَّ جَبْرِئِيلَ ﷺ - أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ - أَنْزَلَهُ إِلَيْهِ، وَ يَتَعَمَّدُ لانتظارِهِ وَ وَقْتِ نُزُولِهِ فِي الْأَوْقَاتِ؛ فَإِنَّ مِثْلَ الْقُرْآنِ - إِذَا لَمْ يَكُنْ مُعْجَزًا وَ لَا مُنْتَوَعًا عَنْ مُعَارَضَتِهِ - مُمَكِّنٌ لَهُمْ، وَ ادَّعَاءُ نَزُولِ الْمَلَائِكَةِ بِهِ أَدْخَلَ فِي بَابِ التَّمَكُّنِ؛ لِأَنَّهُ مُمَكِّنٌ لِكُلِّ قَادِرٍ عَلَى الْكَلَامِ، وَ إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ يَخْتَصُّ بِالتَّمَكُّنِ مِنْهُ الْفُصَحَاءُ.

و مِمَّا يُبَيِّنُ أَنَّ الْحَالَ الَّتِي وَصَفْنَاهَا تَقُومُ مَقَامَ التَّحَدِّي بِالْقَوْلِ وَ التَّقْرِيعِ بِاللَّفْظِ - بَلِ رُبَّمَا زَادَتْ عَلَيْهِمَا - أَنَّ أَحَدَنَا لَوْ نَالَ رِئَاسَةً فِي الدُّنْيَا جَلِيلَةً، وَ وَصَلَ إِلَى مَنْزِلَةٍ رَفِيعَةٍ، وَ أَظْهَرَ أَنَّ لَهُ فَضْلًا عَلَى غَيْرِهِ وَ تَقَدُّمًا عَلَى سِوَاهُ، وَ أَنَّ مَا نَالَهُ يَسْتَحِقُّهُ بِمَا هُوَ عَلَيْهِ، وَ كَانَ لَهُ مَعَ ذَلِكَ أَعْدَاءُ وَ مُنَافِسُونَ يَحْسُدُونَهُ، وَ يَشْتُلُّ عَلَيْهِمْ تَقَدُّمُهُ وَ وُصُولُهُ إِلَى مَا وَصَلَ إِلَيْهِ، وَ يُحِبُّونَ أَنْ يَنْتَقِضَ أَمْرُهُ، وَ يَفْسُدَ حَالُهُ، وَ لَمْ يَظْهَرْ لَهُمْ مِنْ أَحْوَالِهِ مِمَّا كَانَ كَالَّذِي رِيعَةً إِلَى تِلْكَ الرُّتْبَةِ وَ بُلُوغٍ إِلَى تِلْكَ الْمَنْزِلَةِ، إِلَّا أَمْرٌ مِنَ الْأُمُورِ

أو فِعْلٌ مِنَ الْأَفْعَالِ لَمْ يَبَيِّنْ مِنْهُمْ إِلَّا بِهِ، وَهُمْ طَائِعُونَ فِي مُسَاوَاتِهِ فِيمَا أَظْهَرَهُ
و [فِيمَا] يُفْسِدُ أَمْرَهُ، وَ يَحِلُّ عَقْدَهُ، وَ يُبْطِلُ نِظَامَ رِئَاسَتِهِ؛ فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ ظُهُورَ هَذِهِ
الْحَالِ فِي بَابِ التَّحْدِي وَ الْبَعْثِ عَلَى الْمُسَاوَاةِ فِي الْأَمْرِ الَّذِي تُطْلَبُ^(١) الرِّئَاسَةُ
بِسَبَبِهِ، أَبْلَغُ وَأَقْوَى مِنَ التَّحْدِي بِالْقَوْلِ وَ التَّقْرِيعِ بِاللَّفْظِ، حَتَّى يَقْطَعَ مَتَى لَمْ يَقَعْ مِنْ
هَؤُلَاءِ الْحُسَادِ وَ الْأَعْدَاءِ مِثْلُ هَذَا الْفِعْلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، عَلَى قُصُورِهِمْ عَنْهُ وَ تَعَذُّرِهِ
عَلَيْهِمْ، كَمَا يَقْطَعَ عَلَى الْقُصُورِ وَ التَّعَذُّرِ مَتَى وَقَعَ الطَّلَبُ بِالْقَوْلِ وَ التَّحْدِي بِاللَّفْظِ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ إِضَافَتُهُ عَلَيْهِ وَ آلهِ السَّلَامِ الْكِتَابَ إِلَى رَبِّهِ
وَ انْتِظَارَهُ نُزُولِ الْمَلَكِ بِهِ تَحْدِيًا، فَطَلَبًا مِنَ الْقَوْمِ الْمُسَاوَاةِ فِيهِ، وَ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ
مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَدْعِي فِي التَّوْرَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَ لَمْ يَكُنْ مُتَّحِدِيًا بِهَا، وَ لَا هِيَ مُعْجِزَةٌ
عِنْدَ كُلِّ أَحَدٍ؟

قُلْنَا: إِنَّا لَمْ نَجْعَلِ الْإِضَافَةَ وَ انْتِظَارَ الْوَحْيِ فَقَطْ هُمَا الْمُقْتَضِيَيْنِ لِلتَّحْدِي، بَلْ
لَوْ قُوْعُهُمَا عَلَى وَجْهِ الْاِحْتِجَاجِ وَ ادْعَاءِ التَّمَيِّزِ وَ التَّخْصِصِ. وَ هَذَا مَعْلُومٌ مِنْ
قَصْدِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ ظَاهِرٌ مِنْ حَالِهِ.

وَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَدَّعِ قَطَّ نُزُولَ التَّوْرَةِ عَلَى سَبِيلِ الْاِحْتِجَاجِ عَلَى مُخَالَفَتِهِ
وَ الْإِبَانَةِ مِنْهُمْ، وَ إِنَّمَا كَانَ يَذْكُرُ ذَلِكَ لِأَصْحَابِهِ وَ أَتْبَاعِهِ مِمَّنْ عَرَفَ صِدْقَهُ بِغَيْرِهَا مِنْ
مُعْجِزَاتِهِ.

عَلَى أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا ادَّعَى النُّبُوَّةَ وَ الْإِبَانَةَ أَظْهَرَ مَا جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى بُرْهَانًا
لِنُبُوَّتِهِ وَ تَحْدِي النَّاسِ بِهِ، كَانْقِلَابِ الْعَصَا وَ غَيْرِهَا، وَ لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى ادْعَاءِ نُزُولِ
التَّوْرَةِ عَلَيْهِ؛ فَوَجَبَ أَنْ يُطْلَبَ بِمُسَاوَاتِهِ فِيمَا تَحْدِي بِفَعْلِهِ وَ صَرَّحَ بِالْاِحْتِجَاجِ^(٢)
بِهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: تُقَلَّبُ، وَ الظَّاهِرُ مَا أُثْبِتْنَا.

(٢) فِي الْأَصْلِ: الْاِحْتِجَاجُ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتْنَا.

و لو أَنَّهُ ادَّعَى النُّبُوَّةَ وَالْمَرْيَةَ وَلَمْ يُظْهِرْ شَيْئاً يَدَّعِي بِهِ الْإِبَانَةَ وَالتَّخْصِيصَ أَكْثَرَ مِنْ قَوْلِهِ: إِنَّ التَّوْرَةَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى وَأَنَّهُ يُوحَىٰ بِهَا إِلَيَّ، لَكَانَ يَجِبُ عَلَى مَنْ حَاجَّهَ وَقَصَّدَ إِلَىٰ إِبْطَالِ أَمْرِهِ أَنْ يُسَاوِيَهُ فِيمَا احْتَجَّ بِهِ، وَيُظْهِرَ كَلَاماً يَدَّعِي فِيهِ مَا ادَّعَاهُ مُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي التَّوْرَةِ، لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ أَنَّهُ كَعَبْرَةٍ وَأَنَّهُ لَا مَرْيَةَ لَهُ.

و ليس هكذا نَبِيَّائِنَا ﷺ؛ لَأَنَّا نَعْلَمُ ظُهُورَ شَيْءٍ عَلَى يَدِهِ، وَادَّعَى بِهِ الْمَرْيَةَ وَالْإِبَانَةَ، وَاحْتَجَّ بِهِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، فَجَرَى مَجْرَى الْقُرْآنِ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: فَلَعَلَّ تَعْوِيلَهُ فِي دَلَالَةِ نُبُوَّتِهِ إِنَّمَا كَانَ عَلَى مُعْجَزَاتِهِ الَّتِي لَيْسَتْ بِقُرْآنٍ، كَانْشِقَاقِ الْقَمَرِ، وَالْمِيضَاءِ^(١)، وَحَنِينِ الْجَذْعِ، وَ مَا شَاكَلَ ذَلِكَ، فَلَا يَتَّبِثُ لَكُمْ مَعْنَى التَّحْدِي فِي الْقُرْآنِ مِنْ حَيْثُ ظَهَرَ عَلَيْهِ، إِذَا كَانَ قَدْ أَغْنَى عَنْهُ فِي بَابِ الْحُجَّةِ؛ وَ ذَلِكَ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمَعْلُومَ مِنْ قَصْدِهِ ﷺ فِي إِضَافَتِهِ إِلَى رَبِّهِ تَعَالَى، وَ انْتِظَارِ نُزُولِ الْمَلَكِ بِهِ طَرِيقَةَ الْاِحْتِجَاجِ وَادَّعَاءِ الْمَرْيَةِ، فَحَالُهُ إِذَنْ كَحَالِ غَيْرِهِ مِنَ الْمُعْجَزَاتِ؛ إِنْ تَبَيَّنَتْ أَنَّهَا ظَهَرَتْ وَادَّعَى بِهَا النُّبُوَّةَ عَلَى حَدِّ ظُهُورِ الْقُرْآنِ.

فَكَيْفَ وَ لَيْسَ ذَلِكَ بِثَابِتٍ؛ لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ مِنْ مُعْجَزَاتِهِ - سِوَى الْقُرْآنِ - يُعْلَمُ ظُهُورُهُ وَاحْتِجَاجُهُ وَفَرْعُهُ إِلَيْهِ عَلَى حَدِّ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ؟!

وَ إِنَّمَا يُرْجَعُ فِي إِثْبَاتِ هَذِهِ الْمُعْجَزَاتِ إِلَى ضُرُوبٍ مِنَ الْاِسْتِدِلَالِ وَ الطَّرِيقِ الَّتِي يَعْتَرِضُهَا كَثِيرُ الشُّبُهَاتِ، وَ لَا يُحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا فِي الْقُرْآنِ.

(١) الْمِيضَاءُ: الْمَوْضِعُ الَّذِي يُتَوَضَّأُ فِيهِ، أَوِ الْمَطْهَرَةُ الَّتِي يُتَوَضَّأُ مِنْهَا. ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي فَصْلِ (فِي الدَّلَالَةِ عَلَى صِحَّةِ مَا عَدَا الْقُرْآنَ مِنْ مُعْجَزَاتِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ) مِنْ كِتَابِهِ الْمَغْنِيِّ ص ٤٠٤، فَقَالَ: «وَمِنْهَا خَيْرُ الْمِيضَاءِ وَأَنَّهُ وَضَعَ يَدَهُ فِيهَا، وَكَانَ الْمَاءُ يَفُورُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، حَتَّى شَرِبَ الْخَلْقُ الْكَثِيرُ مِنْ تِلْكَ الْمِيضَاءِ وَرُؤُوا». وَ هَذَا الْخَبَرُ مَرْوِيٌّ بِاِخْتِلَافٍ فِي الْأَلْفَاظِ، رَاجِعٌ تَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي: بَحَارِ الْأَنْوَارِ ٢٨٦/١٧؛ دَلَائِلُ النُّبُوَّةِ ١٣٢/٦؛ مُسْتَدْرَأُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ٣٩٨/٥.

على أنه لا شيء من معجزاته ﷺ إلا وقد تقدّم ادّعاءه للنبوة ومطالبة الخلق^(١) بالانقياد له والدخول تحت طاعته (وجوده وظهوره)^(٢) سوى القرآن؛ فكيف يصحّ نفي جعله ﷺ دليل نبوته؟



و مما يُعتمد عليه في ثبوت التحدي بالقرآن :

أنا قد علمنا ادّعاءه عليه وآله السلام النبوة، وإلزامه الناس طاعته والدخول في ملّته. ولا بدّ لمن دعا إلى مثل هذه الحال - بل إلى ما هو دونها - من إظهار أمرٍ ما يقوم مقام الحجّة والدلالة؛ لأنّ أحداً من الفضلاء لا يجوز أن يُقدّم على مثل هذه الدعوى من غير تعلّق بحجّة أو شبهة. حتّى أن جميع المُتنبّين وضُرُوب المُمخرّقين^(٣) قد فرّغوا، فيما ادّعوه ودعوا إليه، إلى تعلّق أشياء ادّعوا أنّها حجج وبراهين؛ فلو ساء أن يُقدّم على ما ذكرناه عاقل مع بعده، لم يجز - لمن ادّعى عليه الرئاسة، وطلّبه بالطاعة والانقياد، وألزمه مفارقة دينه وعادته - ألا يطالبه بحجّة على قوله وبرهان على وجوب اتّباعه.

فكيف يصحّ أن يدّعي نبياً ﷺ - من بين جماعة العرب - النبوة والرئاسة، ويطالبهم بالانسيلاخ من جميع ما ألّفوه وعرفوه من العبادات، والعادات والأفعال، من غير أن يظهر شيئاً يجعله كالحجّة على صحّة أمره وصدّق قوله، ولا يكون فيهم من يطالبه بذلك، مع علمنا بتوفر دواعيهم وشدة حرصهم على تكذيبه وتوهين أمره، وأنهم قد تحمّلوا في طلب ذلك المشاق، وبذلوا فيه الأنفس

(١) في الأصل: للحق، والمناسب ما أثبتناه.

(٢) كذا في الأصل؛ وفيه اضطراب بين.

(٣) أي من يأتي بالخوارق من المشعبدین.

والمُهَجِّج، وتعلّقوا بكلّ أباطيل وشبهة، وكان من جميع ما تكلفوه أن يُطالِبوه بحُجّة على قوله، ويوافقوه على أنّه مُطالب بما لو طُوبَ بمثله لم ينفصل؟
وكيف جاز أيضاً من جماعة من عقلائهم وفُضلائهم ومن لا يَنسَبُ إلى عِنادٍ ولا يَرمي بقلّة تدبّرٍ وتحرّجٍ، أن يتقادوا له ويتبعوه؟
بل كيف جاز من جميع المُستَجِيبين - مع كثرتهم وفورِ عِدَّتِهِم، وعِلْمِنا بِتَدبُّرِ أَكْثَرِهِم - أن يتبعوه ويؤازروه ويُصدّقوه، وهو لم يُظهر شيئاً يَقتضي التّصديق، إمّا بالحُجّة أو الشُّبهة؟

وكلّ هذا لو جاز لكان فيه نقضُ العادة وخروج عن المعهود المألوف فيها، وكان يَقتضي الإعجاز والدلالة مثل ما يَقتضيه التّحدّي بالقرآن، بل ما هو أظهر منه في بابِ الأعجوبة؛ فكان المدافع للتّحدّي بالقرآن لا يَتمكّن من دفعه الاعتراف بما يجري في الإعجاز مجراه ويزيد عليه.

وإذا وجب - بجميع ما ذكرناه - أن يكون عليه وآله السّلام مُحْتَجّاً بأمرٍ ما، ومُدَّعياً به الإبانة والتميّز، ولا شيء يدعى فيه ذلك إلّا وحال القرآن أظهر، ولا طريق إلى إثباته عليه وآله السّلام متّحدياً ومُحتَجّاً بغيره إلّا وهو على أوضح الوجوه، فقد^(١) صَحَّ التّحدّي بالقرآن، وصارَ ما دَلَّ على ثبوت التّحدّي بأمرٍ من الأمور في الجملة يدلُّ - بالترتيب الذي رتّبناه - على ثبوت التّحدّي بالقرآن بعينه.

ومّا اعتُمِد في العلم بالتّحدّي:
أن القرآن قد صَحَّ نقله بالتواتر الذي صَحَّ به أمثاله، وآيات التّحدّي المتضمنة

(١) قبلها في الأصل زيادة: طريق إلى إثباته متّحدياً. وهو سهو من الناسخ.

للتوبيخ والتعجيز في صحته، من (١) جملته. وقد كان القوم يسمعونها حالاً بعد حال، وفيها من التحريك والإزعاج ما هو معلوم. وهذه الآيات نزلت بمكة، والعلم بنزولها هناك مستفاد بالنقل الذي به علم نزولها في الجملة، فليس لأحد أن يشكك في تقدم نزولها، ويقول: لعلها مما نزل في آخر الأمر!

على أنه لو ثبت تأخير نزولها لكان ما قصده من إثبات التحدي بالقرآن حاصلًا على كل حال، ولا فرق بين تقدمه وتأخره في الدلالة إذا علمنا أن المعارضة لو كانت ممكنة لوجب وقوعها.

وسنبين فيما يأتي بمشيئة الله تعالى أن اختلاف الأحوال، وزيادة عدد الأنصار وقتلهم، وقوة الأمر وضعفه، لا تأثير له في ذلك، وأن المعارضة لو أمكنت لوقعت على تصرف الحالات.

وربما طعن طاعنون في هذه الطريقة بأن يقولوا:
من أين علمتم أن آيات التحدي من جملة القرآن الذي سمعه العرب وتلي عليه، ولعلها مضافة إلى الكتاب بعد تلك الأزمان؟
وكيف يصح أن يجمعوا بين جملة القرآن - وما جرى مجراه من الأقوال الظاهرة - وبين تفصيل آياته وكلمه في وقوع العلم وزوال الريب؟ وأنتم تعلمون أن العلم بجملة مخالف العلم بتفصيله؛ لأن العلم الأول يشترك فيه جميع العقلاء المخالطين لأهل الأخبار من غير اختصاص، ولا يصح دخول الشبه عليه منهم. والثاني يدعيه قوم من جملة، ولو شككوا فيه لشك أكثرهم، فيجب أن يصححوا أن حكم آيات التحدي حكم جملة القرآن، ليصح ما ادعيتموه.

(١) في الأصل: ومن، والمناسب ما أثبتناه.

والجوابُ عن هذا المطَّعن :

أَنَا لَا نَشْكُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْعِلْمِ بِجُمْلَةٍ الْقُرْآنِ وَتَفْصِيلِهِ، مِنْ الْوُجُوهِ الَّتِي ذُكِرَتْ (١)، لَأَنَّ الْعِلْمَ بِجُمْلَتِهِ لَا يُشْكُ فِي عُمُومِهِ وَزَوَالِ الشُّبْهِ عَنْهُ، وَالْعِلْمُ بِتَفْصِيلِهِ يَجُوزُ دُخُولُ الشُّبْهِ فِيهِ.

وَلَسْنَا نَرْتَضِي طَرِيقَةً مِنْ سَوَى بَيْنِ الْأَمْرَيْنِ وَادَّعَى أَنَّ الْعِلْمَ بِالتَّفْصِيلِ كَالْعِلْمِ بِالْجُمْلَةِ، وَأَنَّ مَنْ دَفَعَ الْعِلْمَ بِالْحَرْفِ وَالْكَلِمَةِ وَالْآيَةِ، فِي أَنَّهُ دَافِعٌ لِمَا يَعْلَمُهُ ضَرُورَةً، كَالدَّافِعِ بِجُمْلَةِ الْكِتَابِ.

غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ إِذَا لَمْ يَقَعِ الْعِلْمُ بِالشَّيْءِ ضَرُورَةً - إِنْ جُعِلَ الْعِلْمُ بِجُمْلَةِ الْقُرْآنِ مِنْ بَابِ الضَّرُورَةِ، أَوْ عَلَى وَجْهِ لَا مَجَالَ لِلشَّكِّ وَالشُّبْهِ عَلَيْهِ - وَجَبَ أَنْ يَنْفِيَ وَيَمْنَعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ طَرِيقٌ.

وَالْعِلْمُ بِآيَاتِ التَّحْدِيثِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا، مِنْ تَفْصِيلِ الْقُرْآنِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى حَدِّ الْعِلْمِ بِجُمْلَتِهِ؛ فَإِلَى الْعِلْمِ بِهَا طَرِيقٌ وَاضِحٌ، وَهُوَ نَقْلُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَتَوَاتُرُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ بِأَجْمَعِهِمْ يَنْقُلُونَ أَنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ مِمَّا كَانَ يُتْلَى عَلَى عَهْدِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَامُ فِي جُمْلَةِ الْكِتَابِ. وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ شُرُوطَ التَّوَاتُرِ حَاصِلَةٌ فِيهِمْ، بَلْ فِي كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْ فِرَقِهِمْ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ بِخَبَرِهِمْ صِحَّةَ نَقْلِ هَذِهِ الْآيَاتِ، وَبُطْلَانُ قَوْلٍ مَنْ قَدَحَ فِي إِثْبَاتِهَا.

عَلَى أَنَّ آيَاتِ التَّحْدِيثِ لَيْسَ يَخْلُو حَالُهَا مِنْ وَجْهَيْنِ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ مِنْ جُمْلَةٍ مَا كَانَ يَقْرَأَهُ الرَّسُولُ ﷺ وَيَحْتَجُّ بِهِ عَلَى الْقَوْمِ، أَوْ لَا تَكُونَ كَذَلِكَ وَتَكُونَ مِزَاجَةً إِلَى الْكِتَابِ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ.

فَإِنْ كَانَتْ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ: فَقَدْ تَبَيَّنَ مَا أَوْزَدَنَا مِنَ التَّحْدِيثِ عَلَى أَكْثَرِ الْوُجُوهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: الَّذِي ذُكِرَ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتَ.

وإن كانت على الوجه الثاني: فقد كان يجب أن يكون التعلق بها في وقوع التحدي حادثاً مستقبلاً، ولو كان كذلك ما أمسك اليهود والنصارى وسائر الطوائف الخارجة عن دين الإسلام عن موافقة أهل الإسلام على ذلك؛ لأن إمساكهم لا يخلو أن يكون مع العلم بحالهم فيما أضافوه إلى كتابهم، أو مع عدم العلم به، ولأن ما فعلوه مما يجوز أن يخفى عليهم.

ولن يجوز أن يمسكوا مع العلم؛ لعلمنا بتوفر دواعيهم، وشدة تعلقهم وتوصلهم إلى كل أمر هجن الإسلام وأهله، وأدخل الشبهة على معتقديه.

ولا يجوز أيضاً أن يكون ذلك مما خفي عليهم؛ لأنهم إذا كانوا من الاختلاط بأهل الإسلام على ما هو معروف، وعلمنا أن احتجاج المسلمين عليهم في النبوة متصل غير منقطع، سلفاً على سلف، وخلفاً على خلف، فلا بد متى ظهر منهم في باب التحدي والاحتجاج على صحة ما لم يعرفوه، ثم أضافوه إلى قولهم - بعد أن لم يضيفوه إليه - أن يعلموا بذلك من حالهم، ويوافقوهم عليه، ويحتجوا عليهم به. ألا ترى أن المسلمين - بعد ما سبق لهم من الاحتجاج في المعجزات التي دل عليها الكتاب والتي لم يدل عليها ما سبق - لو أضاف بعضهم إلى القرآن آية أو آيات تتضمن ذكر معجزة باهرة لم يقدم ذكرها والاحتجاج بها، ثم حاج بها مخالفي الملة - لوجب أن يعلموا محالته، ويوافقوا على أن ما فعله مبتدع لم يتقدم وجوده؟

وإذا صح ما ذكرناه - ولم يكن أحد من مخالفي الإسلام يدعي أن آيات التحدي مما حدث الاحتجاج بها، وأن يشير إلى زمان بعينه ذكرت فيه، ولم تكن المذكورة قبله، ولا أن أحداً وقف على ذلك ولا ادعاه - فقد ثبت أنها من جملة الكتاب الذي أظهره الرسول ﷺ.

وقد اعتمد بعض المتكلمين في ثبوت التحدي بالقرآن على ما نقل من قول

الوليد بن المغيرة في القرآن: «إِنِّي قَدْ سَمِعْتُ الشُّعْرَ وَالْخُطْبَ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْهُ فِي شَيْءٍ»، وَوَصَفَهُ لَهُ بِأَنَّهُ سِحْرٌ! وَقَوْلِ أُمَيَّةَ بْنِ خَلْفٍ: «لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا». وَإِحْضَارِ بَعْضِهِمْ أَخْبَارَ الْفَرَسِ، وَادِّعَائِهِ أَنَّهُ مُعَارِضٌ لِلْقُرْآنِ. قَالَ: لِأَنَّ التَّحْدِي لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاقِعاً بِهِ وَمَعْلوماً مِنْ جِهَتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَجَمِيعِ ذَلِكَ مَعْنًى.

وليس هذا ممّا يَصِحُّ الاعتمادُ عليه؛ لِأَنَّ جَمِيعَ مَا ذَكَرَ لَيْسَ بِمَعْلُومٍ وَلَا مَقْطُوعٍ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا الْمَرْجِعُ فِيهِ إِلَى أَخْبَارِ آحَادٍ. وَلَيْسَ يَصِحُّ أَنْ يَثْبُتَ التَّحْدِي مِنْ طَرِيقِ الظَّنِّ، بَلْ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْعِلْمِ الْيَقِينِ. وَالْكِتَابُ - وَإِنْ نَطَقَ بِبَعْضِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ - فَلَيْسَ يَصِحُّ الْاعْتِمَادُ عَلَيْهِ فِي صِحَّتِهَا؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ لَا يَكُونُ حُجَّةً وَمَقْطُوعاً عَلَى صِحَّةِ أَخْبَارِهِ إِلَّا بَعْدَ صِحَّةِ التَّحْدِي بِهِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُرْجَعَ فِي إِثْبَاتِ التَّحْدِي إِلَى مَا لَا يَعْلَمُ إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِهِ؟! عَلَى أَنَّ قَوْلَ أُمَيَّةَ بْنِ خَلْفٍ: «لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا» لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تُحْدِي بِهِ وَطُولِبَ بِفَعْلٍ مِثْلِهِ. وَقَدْ يَقُولُ الْإِنْسَانُ هَذَا مُبْتَدِئاً فِيمَا لَا يُدْعَى إِلَيْهِ. وَكَذَلِكَ تَعَجُّبُ الْوَلِيدِ مِنْهُ وَوَصْفُهُ بِأَنَّهُ سِحْرٌ لَا يَدُلُّ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ اسْتِغْرَابِهِ لَهُ وَاسْتِطْرَافِهِ. فَأَمَّا الْاسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى التَّحْدِي فَهَبِيدٌ، وَالْمُعْتَمَدُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

فصل في أن القرآن لم يُعارض

الكلام في هذا الباب يقع في موضعين :
أحدهما : مع من يدّعي أن القرآن قد عُورِضَ بمعارضةٍ محفوظةٍ منقولةٍ ،
ويؤمى إلى كلامٍ مُسيلمةٍ ، أو ما جرى مجراه مما سنذكره .
والموضع الآخر : مع من يقول : جَوَزُوا وقُوعَ المعارضةِ ، وإن لم تكن محفوظةً
ولا معلومةً ، ويدّعي أن نقلها - لو كانت واقعةً - غير واجبٍ ، أو يدّعي حُصُولَ
موانعٍ عن نقلها . والكلام على الوجه الثاني أهمُّ وأوسعُ ، ونحن نُقدِّمه .
فنقول : إن القرآن لو عُورِضَ لوجبَ نقلُ المعارضةِ والعلمُ بها ؛ لأنَّ ظهورها
في الأصل واجبٌ ، والحاجة إلى نقلها ماسّةٌ ، والدّواعي متوفرةٌ ، والعهد قريبٌ .
وإنما يُجيزُ وقُوعَ الشيءِ وإن لم يُنقلْ ، اختلالٌ^(١) هذه الشروط التي ذكرناها
فيه ، أو بعضها .

فأما إذا تكاملت فلا بُدَّ من النقلِ ، ولهذا قال المتكلمون : إنَّ مُعارضةَ القرآنِ
لو وَقَعَتْ لَجَرَتْ في النقلِ مجرى القرآنِ ، بل زادت عليه ؛ لأنَّ جميعَ ما يقتضي نقلَ

(١) في الأصل : لاختلال ، والمناسب ما أثبتناه .

القرآن - من توفّر الدواعي، وشِدّة الحاجة، وقُرْب العهد - حاصل في المُعَارَضَةِ، وهي تَزِيدُ عليه مِنْ حَيْثُ لو وَقَعَتْ لَكَانَتْ هي الحُجَّةُ في الحَقِيقَةِ، وَكَانَ الْقُرْآنُ قائماً مَقَامَ الشُّبْهَةِ وَنَقْلِ الحُجَّةِ. وما به تَزُولُ الشُّبْهَةُ أُولَى في الدِّينِ، والدَّوَاعِي إِلَيْهِ أَقْوَى. وَإِذَا صَحَّتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ وَلَمْ نَجِدْ نَقْلاً فِي المُعَارَضَةِ، وَجَبَ الْقَطْعُ عَلَى انْتِفَائِهَا، وَكِذِبُ مُدَّعِيهَا.

فإن قيل: دُلُّوا أَوَّلًا عَلَى تَكَامُلِ الشُّرُوطِ الَّتِي ذَكَرْتُمُوهَا فِي المُعَارَضَةِ لو كانت ثابتةً، وَأَنَّ ظُهُورَهَا فِي الْأَصْلِ وَاجِبٌ، والدَّوَاعِي مُتَوَفِّرَةٌ إِلَى جَمِيعِ مَا عَدَدْتُمُوهُ، ثُمَّ دُلُّوا عَلَى أَنَّ مَا هَذِهِ حَالُهُ لَا بُدَّ مِنْ تَقْلِيدِهِ، وَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُنْقَلْ عُلِمَ انْتِفَاؤُهُ. قُلْنَا: أَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ المُعَارَضَةَ لو وَقَعَتْ لَكَانَتْ ظَاهِرَةً فَاشِيَةً، فَهُوَ أَنَّ الَّذِي يَدْعُو إِلَى فِعْلِهَا يَدْعُو إِلَى إِشَاعَتِهَا وَإِعْلَانِهَا؛ لِأَنَّ مَا دَعَا إِلَى تَعَاطِيهَا هُوَ طَلَبُ التَّخْلِصِ مِمَّا طَلَبَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ وَآلُهُ السَّلَامُ الْقَوْمَ بِهِ مِنْ مُفَارَقَةِ عَادَاتِهِمْ فِي الْأَدْيَانِ وَالْعِبَادَاتِ وَالرِّيَاسَاتِ، وَأَن يَدْفَعُوا بِهَا نُبُوَّتَهُ، وَيَدْحَضُوا حُجَّتَهُ، وَيَصْرِفُوا الْوَجُوهَ عَنْ اتِّبَاعِهِ وَنُصْرَتِهِ.

وَهَذِهِ الْأُمُورُ بَعْضُهَا دَاعِيَةٌ إِلَى إِظْهَارِ المُعَارَضَةِ وَإِعْلَانِهَا؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ بِهَا وَالِاحْتِجَاجَ بِفِعْلِهَا لَا يَتِمَّانِ إِلَّا مَعَ الْإِظْهَارِ دُونَ الْإِخْفَاءِ وَالْكِتْمَانِ، أَوْ لَا يَرَى الشَّائِكُ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ غَرَضَ الْقَوْمِ فِي تَكْلِيفِ المُعَارَضَةِ لَمْ يَكُنْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُمْ قَدْ عَارَضُوا، بَلْ لِيَعْلَمَ ذَلِكَ الْمُحْتَجُّ عَلَيْهِمْ وَالنَّاسُ جَمِيعاً، فَيُسْقَطُوا عَنْهُمْ مَا ظَنُّوهُ بِهِمْ مِنَ الْعَجْزِ^(١) وَالْقُصُورِ، وَيَشْهَدُوا بِوُضُوحِ حُجَّتِهِمْ، وَعُلُوِّ كَلِمَتِهِمْ، وَتَزُولُ الشُّبْهَةُ فِي صِدْقِ مَنْ ادَّعَى النُّبُوَّةَ فِيهِمْ. وَهَذَا كُلُّهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا مَعَ إِظْهَارِ الْإِحتِجَاجِ وَإِعْلَانِهِ، وَتَكَرُّرِهِ وَتَرْدَادِهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: الْمَعْجُزُ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

و أما العلم بأن الحاجة إلى نقلها ماسة و الدواعي متوفرة فهو أظهر من أن يحتاج فيه إلى تكلف دلالة؛ لأننا نعلم علماً لا يخالجننا فيه شك و لا يعترضنا ريب أن مخالفي الملة من اليهود و النصارى، و المجوس و البراهمة، و أصناف الملحدين، من الحرص على التشكيك في الإسلام و تطلب ما يؤهنه و يوقع الشبهة فيه، على ما لا زيادة عليه و لا غاية وراءه، و أنهم يتدبرون و يبذلون الأموال لمن أوقع فيه شبهة و إن ضعفت، و عضهه بعضية^(١) و إن بعدت، حتى أخرجتهم هذه الأحوال إلى حفظ السب و الهجاء، و إن كان لا حجة في شيء منها و لا شبهة، و إلى نقل كلام مسلمة الركيك الدال على ضعف عقله، و نقصان تمييزه، و ما جرى مجراه، فكيف بهم لو ظفروا بمعارضة مشبهة، و كلام مائل؟!

و ما يشك عندنا عاقل عارف بأحوال الناس في أن الدواعي إلى نقل ما ذكرناه تبلغ من القوة إلى حد الإلجاء الذي لا مصرف عنه و لا معدل.

و أما الكلام في قرب العهد فواضح جداً؛ لأن حكم المعارضة في القرب حكم القرآن و سائر ما علمنا وقوعه و ظهوره في تلك الأزمان، فكيف يؤثر بعد العهد في بعض هذه الأمور دون بعض، و حكم الكل فيه متفق غير مختلف؟

فأما الدلالة على أن ما اختص بهذه الشرائط فنقله واجب، و هي أن الدواعي إلى النقل إذا كانت على ما وصفناه من القوة، و لا مانع عن النقل يعقل فيوجب وقوعه؛ لأن تجويز ارتفاعه ينقض ما علمناه من حصول الدواعي وقوتها. و يجري النقل في هذا الباب مجرى سائر الأفعال التي متى علمنا قوة الدواعي إليها و ارتفاع الموانع عنها حكمنا بوجوب وقوعها، و متى جاوزنا ارتفاعها نقض هذا التجويز ما فرضناه من قوة الدواعي، و ارتفاع الموانع.

(١) عضهه بعضية: قذفه بالباطل، و باختلاق الكذب.

وبمثل هذه الطريقة يُعلم أنه لم يكن في زمن النبي ﷺ نبيٌّ ظهر على يده من المعجزات والآيات أكثر وأبهَر مما ظهر على نبينا عليه وآله السلام، وأنه لم يظهر على يده قرآن آخر أظهر فصاحةً وأبين بلاغةً من هذا، وأنه لم تنقلب على يده المدن، ولم يُقم^(١) الأموات من قبورهم ولم تصير^(٢) السماء أرضاً، والأرض سماءً.

وهذه الطريقة أيضاً نسلُّك في أنه ليس بين بغداد والكوفة بلدٌ أوسع وأكثر أهلاً من بغداد؛ وأنه لم يكن بين ملكين عرفنا أحوالهما واتصلت بنا آثارهما، ملكٌ أعظم قدراً منهما وأكثر جنداً، لم يتصل بنا خبره ولم ينقل إلينا أحواله. ونظائر ما ذكرناه كثيرة.

ومتى لم تصحَّ الطريقة التي سلَّكناها في نفي المعارضة، لم يكن إلى نفي سائر ما ذكرناه طريق.

على أننا قد بينا أن المعارضة لو وقعت، لكانت مساوية للقرآن فيما اقتضى نقله وظهوره والعلم به، وليس يصح أن يتساوى شيان في المقتضي للحكم ولا يستويان في الحكم.

وإذا وجب نقل القرآن وظهوره وجب نقل كل ما جرى مجراه فيما المقتضي النقل والظهور.

فإن قيل: قد ادَّعيتُم أن الدواعي إلى النقل متوفرة والموانع مرتفعة، وقد مضى دليلكم على إثبات الدواعي، فمن أين حكمتُم بارتفاع الموانع؟ ولم أنكرتُم أن يكون الخوف من أنصار النبي ﷺ وأعوانه، وتظاهر^(٣) المستجيبين لدعوته

(١) في الأصل: ويقوم، والمناسب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: وتصير، والمناسب ما أثبتناه.

(٣) في الأصل: والا تظاهر، وهو من سهو الناسخ.

و تَكَاثُرُهُمْ هُوَ الْمَانِعُ مِنْ نَقْلِ الْمُعَارَضَةِ، وَ الْمَوْجِبُ لَانكِتَابِهَا وَانْدِفَانِهَا؟!
قُلْنَا: هَذَا يَسْقُطُ مِنْ وُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الْخَوْفَ لَا يَقْتَضِي انْقِطَاعَ النَقْلِ جُمْلَةً وَ الْعُدُولَ عَنْهُ عَلَى كُلِّ وَجْهِ.
وَ إِنَّمَا يَمْنَعُ - إِنْ مَنَعَ - مِنَ التَّظَاهُرِ بِهِ، بِهَذَا جَرَتْ الْعَادَاتُ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْخَوْفَ مِنْ
بَنِي أُمَيَّةٍ فِي نَقْلِ فَضَائِلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ سَلَامُهُ، وَ مَنَاقِبِهِ
وَ سَوَابِقِهِ، لَمَّا أَنَّ كَانَ مَعْلُومًا وَ مُنْتَهِيًا إِلَى أَبْعَدِ الْغَايَاتِ لَمْ يَمْنَعُ مِنْ نَقْلِ الْفَضَائِلِ،
وَ لَا اقْتَضَى انْقِطَاعَ نَقْلِهَا، وَ إِنَّمَا مَنَعَ مِنَ التَّظَاهُرِ بِالنَّقْلِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ.
وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ تَكُنْ حَالُ مُخَالِفِي الْإِسْلَامِ فِي زَمَنِ مِنَ الْأَزْمَانِ مُشَاكِلةً
لِحَالِ^(١) الشَّيْعَةِ فِي أَزْمَانِ بَنِي أُمَيَّةٍ وَ مَا أَشَبَّهَا فِيهَا يُوجِبُ التَّقِيَّةَ وَ يَقْتَضِي الْخُمُولَ
وَ الْخَوْفَ، وَ يَمْنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ عَلَى الْاِخْتِيَارِ.

وَ إِذَا كَانَ غَايَةُ الْخَوْفِ وَ نِهَايَةُ مَا يُوجِبُ التَّقِيَّةَ لَمْ يَمْنَعَا مِنَ التَّقْلِ، فَأَوْلَى أَنْ
لَا يَمْنَعَ مِنْ ذَلِكَ مَا يَبْلُغُ هَذِهِ الْغَايَةَ وَ لَمْ يُقَارِبْهَا.

وَ ثَانِيهَا: أَنَّ أَهْلَ الْإِسْلَامِ إِنَّمَا كَثُرُوا وَ صَارُوا بَحِيثُ يُخَافُ مِنْهُمْ بَعْدَ الْهِجْرَةِ.
وَ مُدَّةُ مُقَامِهِمْ بِمَكَّةَ كَانُوا هُمْ الْخَائِفِينَ الْمَغْمُورِينَ، وَ التَّقِيَّةُ فِيهِمْ لَا مِنْهُمْ؛ فَقَدْ كَانَ
يَجِبُ أَنْ تَظْهَرَ الْمُعَارَضَةُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ وَ تَنْتَشِرَ فِي الْآفَاقِ وَ يَسِيرَ بِهَا الرُّكْبَانُ، وَ لَا
تَكُونُ قُوَّةُ الْإِسْلَامِ وَ أَهْلُهُ مِنْ بَعْدِ مُؤَثَّرَةً فِي ظُهُورِهَا، وَ تَقْلُهَا وَ حُصُولُ الْعِلْمِ بِهَا.
وَ عَلِمْنَا بِانْتِفَائِهَا فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى النُّبُوَّةِ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي تَعَذُّرَهَا
عَلَى وَجْهِ لَا يُخَالِفُ الْعَادَةَ.

وَ ثَالِثُهَا: أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ قُوَّةَ الْإِسْلَامِ إِنَّمَا ابْتَدَأَتْ بِالْمَدِينَةِ وَ بَعْدَ الْهِجْرَةِ، وَ قَدْ
كَانَتْ فِي تِلْكَ الْحَالِ مَمَالِكُ أَهْلِ الشَّرِكِ وَ بِلَادُ الْكُفْرِ غَالِبَةً عَلَى الْأَرْضِ، مُطَبَّقَةً

(١) فِي الْأَصْلِ: كَحَالٍ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتَ.

للشّرق والغرب، ولم تزل تناقص وتضيّق بقدر سعة الإسلام وانتشاره وغلبته على مكانٍ بعد مكانٍ. وقبض الرّسول ﷺ وأكثر البلاد يغلب عليها الكفّار، وكانت مملكة الفرس كحالها لم تنقرض، وكذلك ممالك الرّوم ومن جرى مجراهم. وإلى هذه الغاية لم يخلُ العالم من بلاد كفرٍ واسعة، وممالك كثيرةٍ لعلّها تُقارب بلاد الإسلام، إن^(١) لم تزد عليها. فقد كان يجب أن تظهر المعارضة في هذه البلاد ويتصل نقلها، وكان يجب - إذا تقدّم ظهورها، ومنع من نقلها والتّظاهر بذكرها غلبة الإسلام على بعض البلاد - أن تظهر وتُنقل في غير ذلك البلد من بلاد الكفر، وبحيث لا خوف ولا تقيّة.

و رابعها: أن الخوف والتّقيّة لو منعنا من نقل المعارضة على ما ادّعي، لَمنعنا من نقل الافتراء والهجاء وما تُعوطي من المعارضات التي لا تأثير لها؛ لأنّ قوّة الإسلام وأهله - إن كانت مانعة من بعض ذلك وموجبة لانقطاع نقله - فهي [غير] مانعة من نقل جميعه.

و خامسها: أن تجويز خفاء المعارضة وانقطاع نقلها، للوجه الذي ذكر، يقتضي أن يجوز كون جماعة من الأنبياء في زمانه ﷺ ظهر على كلّ واحدٍ منهم من الآثار والمُعجزات ما يزيد على ما ظهر عليه، بل على ما ظهر على سائر الأنبياء المتقدّمين من الذين اتّصلت بنا أخبارهم [و] كلّهم دعا إلى نسخ شرعيه وإبطال أمره، وجميعهم حازبه ونازله، وجرى بينهم وبينه من الوقائع والغارات أكثر ممّا جرى بينه وبين قريش، لكنّ خبرهم وتفصيل أحوالهم ممّا انكتم عنا ولم يتصل بنا، لمثل ما ذكر من الخوف وغلبة الإسلام.

وكان لا يُكرّر أيضاً أن يكون كلّ واحدٍ من قريش قد عارضه بمعارضة أفصح

(١) في الأصل: وإن، ولعلّ الواو من سهو الناسخ.

مِنَ الْقُرْآنِ، وَلَمْ يُنْقَلْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، لِلْعَلَّةِ الَّتِي ادَّعَى الْمُخَالِفُ أَنَّهَا مَتَّعَتْ مِنْ ثَقَلِ مُعَارَضَةِ أَحَدِهِمْ. وَمَا يُلْزَمُ مِنْ هَذَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُذَكَّرَ، وَالتَّنْبِيهُ عَلَى بَعْضِهِ يُغْنِي عَنْ ذِكْرِ سَائِرِهِ.

وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْامْتِنَاعِ مِنْ شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ وَإِقَامَةِ الدَّلَالَةِ عَلَى بُطْلَانِهِ، إِلَّا وَهُوَ بِعَيْنِهِ طَرِيقٌ إِلَى الْعِلْمِ بِانْتِفَاءِ مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ، وَدَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِهَا. فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ نَصَّ عِنْدَكُمْ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِالْإِمَامَةِ، وَأَعْلَنَ ذَلِكَ وَأَظْهَرَهُ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَجِدُ الْأُمَّةَ تَنْقُلُ هَذَا النَّصَّ، وَلَا نَعْلَمُهُ كَعِلْمِهَا بِأَمْثَالِهِ مِنَ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ، وَإِنَّمَا يَدَّعِي ثِقَلَهُ مِنْ بَيْنِ جَمَاعَةِ الْأُمَّةِ فِرْقَةً قَلِيلَةً الْعَدَدِ بِالإِضَافَةِ إِلَى جَمِيعِ فِرَقِ الْأُمَّةِ، وَتَرَعَمُونَ أَنْتُمْ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي عُدُولِ الْجُمْهُورِ عَنْ ثِقَلِهِ وَإِطْبَاقِهِمْ عَلَى كِتْمَانِهِ انْعِقَادَ الرِّيَاسَاتِ، وَطَلَبَ الْوَلَايَاتِ، وَدُخُولِ الشُّبُهَاتِ، وَالتَّيْلُ إِلَى الْهَوَى وَالْعَصْبِيَّةِ، إِلَى أُمُورٍ كَثِيرَةٍ تَذَكُرُونَهَا؟!

فَإِنَّ السَّبَبَ فِي خَفَاءِ النَّصِّ، وَقُصُورِهِ فِي بَابِ الظُّهُورِ مِنْ سَائِرِ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ، كَثْرَةُ دَافِعِيهِ وَغَلَبَتُهُمْ، وَقِلَّةُ الْمُقَرِّينَ وَخُمُولُهُمْ، وَأَنْ نَاقِلَهُ لَمْ يَزَلْ خَائِفًا (مِنْ ثَقَلِ وَقُوعِهِ مُشْفِقًا)^(١) مِنْهُ؛ فَالْأَجَازُ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ قَدْ عُورِضَ، وَخَفِيَتْ مُعَارَضَتُهُ عَلَيْنَا وَلَمْ يُنْقَلْ بِمِثْلِ سَائِرِ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ الْغَلْبَةِ وَالْوَلَايَاتِ وَالرِّيَاسَاتِ وَالْخَوْفِ وَالتَّقْيَةِ؟!

قُلْنَا: قَدْ رَضِينَا بِمَا نَذْهَبُ إِلَيْهِ فِي النَّصِّ وَمِثَالاً وَعِبَاراً؛ لِأَنَّ النَّصَّ لَمَّا إِنْ وَقَعَ - فَدَعَتْ قَوْمًا الدَّوَاعِي إِلَى قَلْبِهِ وَكِتْمَانِهِ وَالْعُدُولِ عَنْ ثِقَلِهِ وَرَوَايَتِهِ، وَدَعَتْ آخَرِينَ الدَّوَاعِي إِلَى رَوَايَتِهِ وَثِقَلِهِ - وَقَعَ مِنْ كُلِّ فَرِيقٍ مَا تَقْتَضِيهِ دَوَاعِيهِ، فَحَصَلَ الْكِتْمَانُ مِنْ قَوْمٍ وَالنَّقْلُ مِنْ آخَرِينَ، وَإِنْ كَانُوا أَقَلَّ عَدَدًا مِنْهُمْ.

(١) فِي الْأَصْلِ: مِنْ وَاقِعَةٍ مُشْفِقًا، وَالظَّاهِرُ مَا أَتَيْنَاهُ.

و ليس لِقِلَّةِ الْعَدَدِ مِنْ هَذَا الْبَابِ تَأْثِيرٌ، إِذَا كَانَ الثَّقُلُ فِيمَا تَقَوْمُ بِهِ الْحُجَّةُ وَالْخَوْفُ وَالتَّقِيَّةُ، لَمَّا إِنْ حَصَلَ مِنْ بَابِ النَّصِّ لَمْ يُؤْتَرَا فِي انْقِطَاعِ ثَقْلِهِ وَيَمْنَعَا مِنْ رَوَايَتِهِ، وَإِنَّمَا مَنَعَا^(١) مِنَ التَّظَاهُرِ بِهِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَالثَّقُلُ ثَابِتٌ مَعَ ذَلِكَ غَيْرُ مُنْقَطِعٍ.

فَقَدْ كَانَ يَجِبُ - قِيَاساً عَلَى مَا جَرَى - أَنْ^(٢) يَحْصَلَ ثَقْلُ الْمُعَارَضَةِ وَيَتَّصِلَ عَنْ ذِكْرِنَا وَفُورَ دَوَاعِيهِ وَقُوَّتِهَا إِلَى النِّقْلِ، وَلا يَكُونُ كِتْمَانٌ مِنْ كِتْمَانِهَا وَعَدَلٌ عَنْ ثَقْلِهَا - لِأَجْلِ الرَّئاسَةِ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ ضُرُوبِ الدَّوَاعِي - مُوجِباً لَانْقِطَاعِ ثَقْلِهَا، وَمِنْ جِهَةٍ مَنْ لَمْ يَحْصَلْ لَهُ مِثْلُ هَذَا الدَّاعِي، بَلْ هُوَ عَلَى ضِدِّهِ، وَدَوَاعِيهِ كُلُّهَا مُتَوَفِّرَةٌ إِلَى الثَّقَلِ وَالحِفْظِ.

و لا يَكُونُ أَيْضاً الْخَوْفُ مانعاً مِنْ ثَقْلِهَا، وَمُوجِباً لِذُرُوسِهَا وَانْقِطَاعِهَا^(٣)، كَمَا لَمْ يَكُنْ مُوجِباً مِثْلُ هَذَا فِي النَّصِّ، وَكَانَ الْمُلْزَمُ لَنَا مَا ذَكَرْنَاهُ. وَالحَائِلُ لِلْمُعَارَضَةِ عَلَى النَّصِّ يَقُولُ: إِذَا جَازَ أَنْ يَعْدَلَ عَنْ ثَقْلِ النَّصِّ مَنْ دَعَتْهُ الدَّوَاعِي إِلَى كِتْمَانِهِ مِنْ فِرْقِ الْأُمَّةِ، وَيَنْقَلَهُ مِنْ جُمْلَتِهِمْ مَنْ دَعَتْهُ الدَّوَاعِي إِلَى ثَقْلِهِ، فَالْأَجَازُ أَنْ تَقَعَ مُعَارَضَةُ الْقُرْآنِ وَيَعْدَلَ عَنْ ثَقْلِهَا مَنْ عَلِمْنَا تَوَفَّرَ دَوَاعِيهِ إِلَى النِّقْلِ، وَمَنْ جَوَّزْنَا أَنْ يَكُونَ لَهُ دَاعٍ إِلَى تَرْكِهِ، حَتَّى يُطِيقَ الْخَلْقُ عَلَى تَرْكِ الثَّقَلِ، مَعَ عَلْمِنَا بِتَوَفَّرِ دَوَاعِي أَكْثَرِهِمْ إِلَيْهِ؟

و هَذَا مِنْ أَوْضَحِ الْمُعَارَضَاتِ فَسَاداً وَابْعَدِهَا مِنَ الصَّوَابِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: إِذَا جَازَ فِي النَّصِّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ، فَالْأَجَازُ مِثْلُهُ فِي الْمُعَارَضَةِ؟ (و مَنْ قَبِلَ ذَلِكَ لَمْ

(١) فِي الْأَصْلِ: مَنَعْنَا، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلْسِّيَاقِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: فِي أَنْ، وَ هُوَ غَيْرُ مُنَاسِبٍ لِلْسِّيَاقِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: لِدُرُوسِهِ وَانْقِطَاعِهِ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

يَمْتَنِعُ مِنْهُ فَتَقْلَنَاهُ (١) (٢).

وَيَجِبُ مِنْهُ أَنْ يُجِيزَ نَقْلَ الْمُعَارَضَةِ مِنْ كُلِّ مَنْ عَلِمْنَا تَوَفَّرَ دَوَاعِيهِ إِلَى نَقْلِهَا مِنْ مُخَالَفِي الْإِسْلَامِ، الَّذِينَ يَنْقُلُ بَعْضُهُمْ تَجِبُ الْحُجَّةُ وَيَنْقَطِعُ الْعُذْرُ. وَإِذَا كُنَّا غَيْرَ وَاجِدِينَ لَهُ، قَطَعْنَا عَلَى انْتِفَائِهَا.

عَلَى أَنْ لَا نُسَلِّمَ فِي نَقْلِ الْمُعَارَضَةِ مِنْ أَسْبَابِ الْانكِتَامِ وَالْحَقَاءِ، مِثْلَ مَا عَلِمْنَا ثُبُوتَهُ مِنْ نَقْلِ النِّصِّ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الدَّوْلَةَ وَالسُّلْطَانَ، وَالْعِزَّةَ وَالْكَثْرَةَ، وَالْبَسْطَةَ وَالْقُدْرَةَ، وَسَائِرَ أَسْبَابِ التَّمَكُّنِ حَاصِلَةٌ فِي مُخَالَفِي النِّصِّ وَدَافِعِيهِ، مُنْذُ قُبِضَ الرَّسُولُ ﷺ وَإِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ، وَأَنَّ الْقَائِلِينَ بِالنِّصِّ وَالْمُعْتَقِدِينَ لَهُ فِي سَائِرِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ مَعْمُورُونَ مَقْهُورُونَ، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْحَالُ بِهِمْ:

فِتَارَةٌ: تَنْتَهِي بِهِمُ التَّقِيَّةُ وَالْخَوْفُ إِلَى جُحُودِ مَذَاهِبِهِمْ وَالتَّظَاهُرِ بِخِلَافِهَا، حَتَّى أَنْ مَنْ عُرِفَ بِمَذْهَبِهِ مِنْهُمْ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَبِرًّا مُدْفِنًا لَا يُوقِفُ عَلَى خَبَرِهِ، أَوْ مَسْفُوكًا دُمُهُ، مُنْتَهَكًا حُرْمَتَهُ!

وَتَارَةٌ أُخْرَى: - وَهِيَ أَحْسَنُ أَحْوَالِهِمْ وَنِهَايَةُ رَجَائِهِمْ - يَكُونُونَ غَيْرَ خَائِفِينَ عَلَى نَفْسِهِمْ، وَلَا مُلْجَبِينَ إِلَى جَحْدِ مَذَاهِبِهِمْ، غَيْرَ أَنَّ مُخَالَفَتَهُمْ (٣) أَعْلَى كَلِمَةٍ، وَأَنْقَذَ أَمْرًا، وَأَشَدُّ انْبِسَاطًا.

وَهَذِهِ أَحْوَالُهُمْ فِي سَائِرِ الْبِلَادِ وَضُرُوبِ الْمَمَالِكِ، فَإِنَّا مَا نَعْرِفُ مَمْلَكَةً مِنَ الْمَمَالِكِ، وَدَوْلَةً مِنَ الدُّوَلِ بِذَا الْعَهْدِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَإِلَى قَرِيبٍ مِنْ زَمَانِنَا هَذَا كَانَتِ الشَّيْعَةُ مُسْتَوْلِيَةً عَلَيْهَا، وَكَانَ مُخَالَفَتُهَا مَعْمُورًا فِيهَا، وَبَعْضُ هَذِهِ الْأُمُورِ يَقْتَضِي مِنَ الْحَقَاءِ أَكْثَرَ مِمَّا عَلَيْهِ النِّصُّ.

وَلَيْسَ هَذِهِ حَالُ مُخَالَفِي الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُمْ فِي الْأَصْلِ كَانُوا أَكْثَرَ

(١) هَكَذَا الْكَلِمَةُ وَرَدَتْ فِي الْأَصْلِ غَيْرَ مَنْقُوطَةٍ: فَتَقْلَنَاهُ.

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ. (٣) فِي الْأَصْلِ: قَادِرُهُمْ، وَالظَّاهِرُ مَا أُبَيَّنَّاهُ.

وأظهر، وأن الإسلام لما عَزَّ وقَوِيَ وكَثُرَ أهله، واتسعت أقطاره، لم يخلُ كُلُّ زمانٍ مِنْ بلادٍ للكُفْرِ وأهله واسعة، وممالك متباعدة، وسُلطانٍ ظاهرٍ، فكيف يُسَوَّى بين ثَقَلِ المُعَارَضَةِ - لو كانَ لها أصلٌ - وبين ثَقَلِ النصِّ في الخفاءِ والظهورِ، وحالهما مِنَ التباينِ على ما وصَفناه؟!

وكيف يصِحُّ أن يُسَوَّى عاقلٌ بين النصِّ والمُعَارَضَةِ، ويلزَمَ أحدهما على الآخر؟ وقد بيَّنا أنَّ العلمَ بأنَّ القرآنَ لم يُعَارَضْ مُعَارَضَةً ظَهَرَتْ وانتشرت على الحدِّ الذي أوجبه يَجْري مَجْرى العلمِ بأنَّه لم يَظْهَرْ في زمانه عليه السلام مِنْ كَبِيرِ الآياتِ والمُعْجِزاتِ، وأنَّه لم يُعَارَضْهُ جَمِيعُ العَرَبِ، وأنَّه لا بَلَدَ مُشَاكِلاً بِغَدَادَ بينها وبين واسطٍ، إلَى سائر ما عَدَدناه.

ونحنُ نَعْلَمُ أنَّ أحداً مِنَ العُقَلَاءِ المُخَالِطِينَ لِأَهْلِ الْأَخْبَارِ لَا يَشُكُّ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَحُكْمُ بَعْضِهَا فِي حُصُولِ الْعِلْمِ بِانْتِفَائِهِ حُكْمٌ جَمِيعُهَا، وَإِنْ أَرَادَ الْمُخَالِفُ أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْعِلْمَ ضَرْوِيًّا فَلْيَفْعَلْ، فَمَا مُضَاقِقَةٌ هَاهُنَا فِي الْفَرْقِ بَيْنِ الضَّرُورَةِ وَالْاِكْتِسَابِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ حُكْمَ النَّصِّ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مُفَارِقٌ لِلْمُعَارَضَةِ وَمَا أَشَبَّهَهَا؛ فَإِنَّ مُخَالَفَتَنَا فِيهِ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ الْعِلْمَ بِانْتِفَاءِ النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ كَالْعِلْمِ بِانْتِفَاءِ بَلَدٍ بَيْنَ وَاسِطٍ وَبَغْدَادَ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، أَوْ كَالْعِلْمِ بِانْتِفَاءِ النَّصِّ بِالْإِمَامَةِ عَلَى سَلْمَانَ أَوْ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ. وَهَذَا بَيِّنٌ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّ مُخَالَفَتَكُمْ فِي النَّصِّ رَبَّمَا ادَّعَاوُا الْعِلْمَ بِقُدْرِهِ، عَلَى الْحَدِّ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ!

قُلْنَا: لَوْ كَانَ الْعِلْمُ بِقُدْرَةِ النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ يَجْري مَجْرى الْعِلْمِ بِقُدْرَةِ النَّصِّ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ وَانْتِفَاءِ الْبَلَدِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، لَوَجَبَ أَنْ لَا يَصِحَّ مِنَ الْجَمْعِ الْعَظِيمِ مِنَ الْعُقَلَاءِ الْاِعْتِقَادُ لَهُ وَالتَّدْيُّنُ بِهِ، كَمَا لَا يَصِحُّ مِنْهُمْ ذَلِكَ فِي أَمْثَالِهِ.

وَلَوْ جَبَّ أَنْ تَقْبَحَ مُنَاطَرَةُ مُعْتَقِدِيهِ، كَمَا قَبِحَتْ مُنَاطَرَةُ مَنْ خَالَفَ فِي الْبُلْدَانِ،
واعتقد النص على أبي هريرة. وَلَكَانَ جَمِيعُ مَا تَكَلَّفَهُ خُصُومُ الشَّيْعَةِ - مِنْ
مُنَاطَرَتِهِمْ فِي النَّصِّ، وَوَضَعَ الْكِتَابَ عَلَيْهِمْ فِيهِ - خَطَأً وَعَبْثاً!

وَمَنْ صَارَ فِي الدَّعْوَى إِلَى هَذِهِ الْحَالِ هَانَتْ قِصَّتُهُ، وَخَفَّتْ مَوْثِقَتُهُ، وَمَا
يُقَابِلُ بِهِ الشَّيْعَةُ مَنْ تَجَاسَرَ عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى مِنْ خُصُومِهِمْ مَعْرُوفٌ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَكُونُ الْعِلْمُ بِفَقْدِ مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ جَارِياً مَبْجُورِ الْعِلْمِ بِفَقْدِ النَّبِيِّ
الَّذِي وَصَفْتُمُوهُ وَالْبَلَدِ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ، وَقَدْ نَاطَرَ الْمُتَكَلِّمُونَ قَدِماً وَحَدِيثاً مَنْ
ادَّعَى الْمُعَارَضَةَ، وَوَضَعُوا الْكِتَابَ عَلَيْهِ، وَهُمْ لَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ مَعَ مَنْ خَالَفَ فِي
الْقُرْآنِ وَمَا جَزَى مَجْرَاهُ^(١)؟

وَإِذَا جَازَ أَنْ يُنَاطَرَ هَؤُلَاءِ - وَإِنْ كَانَتْ حَالُهُمْ حَالِ مَنْ خَالَفَ فِي الْبُلْدَانِ
وغيرها - جَازَ أَيْضاً أَنْ يُنَاطَرَ الذَّاهِبُ إِلَى النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، وَإِنْ
كَانَتْ حَالُهُ حَالِ مُدَّعِي النَّصِّ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ.

قُلْنَا: لَمْ يُنَاطَرَ الْمُتَكَلِّمُونَ قَدِماً وَلَا حَدِيثاً مَنْ ادَّعَى أَنَّ الْقُرْآنَ قَدْ عَوِضَ
بِمُعَارَضَةِ ظَهَرَتْ وَشَاعَتْ، وَعَلَيْهَا الْمَوْافِقُ وَالْمُخَالَفُ، وَمَعَ هَذَا لَمْ تُنْقَلْ، كَمَا أَنَّهُمْ
لَا يُنَاطَرُونَ مَنْ ادَّعَى نَبِيّاً مَعَ عليه السلام، وَبَلَداً غَيْرَ مَعْرُوفٍ. وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ فِي مِثْلِ
هَذَا، التَّنْبِيهُ وَالتَّوْقِيفُ.

وَمَا وَجَدْنَا أَيْضاً قَوْماً مِنَ الْعُقَلَاءِ يَذْهَبُونَ إِلَى وُجُودِ هَذِهِ الْمُعَارَضَةِ،
وَيَتَدَبَّنُونَ بِاعْتِقَادِهَا أَوْ تَجْوِيزِهَا، وَلَا مُعْتَبَرٌ بِالْوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ مِمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يُظْهَرَ
خِلَافَ مَا يُطْبَنُ، وَيَهْوَنُ عَلَيْهِ التَّظَاهُرُ بِالْمُكَابَرَةِ وَالْمُبَاهَاةِ.

وَإِنَّمَا نَاطَرَ الْمُتَكَلِّمُونَ مَنْ جَوَّزَ وَقُوعَ مَنَاطَرَةٍ لَمْ يَطْلُعْ عَلَيْهَا إِلَّا الْوَاحِدُ

(١) فِي الْأَصْلِ: مَجْرَاهَا، وَمَا أَتَيْنَاهُ مُنَاسِبَ لِلْسِّيَاقِ.

والاثناني ومن جرى مجراهما ممن يجوز أن يكتسبها ويطوي ذكرها لبعض الأغراض.

أو من قال: يجوزوا أن تكون المعارضة قد حصلت بعد قوة الإسلام وأهله، ممن لم يتمكن من إظهارها خوفاً وتقيةً

فأما معارضة اطلع عليها جماعة الأولياء والأعداء، ووقع الاحتجاج بها في المحافل والمناظرة عليها في المجامع، فليست مما ينكره عاقل أو يجوزُه!

فإن قيل: ولم أنكرتم أن يكون أحد العرب قد عارض القرآن، ولم يطلع على خبره إلا الواحد والاثناني من أصحاب النبي ﷺ، وأهل العصية له، وأن من علم بذلك من حاله قتله وطوى معارضته، فلماذا لم تظهر؟!

قلنا: إذا كنا قد علمنا بأن المعارضة لم تقع من وجوه الفصحاء وجماعة الخطباء والشعراء الذين كانوا يتمكنون من إظهار المعارضة لو فعلوها، ولا تم عليهم فيها شيء مما ذكر، مع توفر الدواعي وشدة الجرح، فقد دل ذلك على أنهم مصروفون عن المعارضة، وأنها متعذرة عليهم على وجه يخالف العادة، وأن الرسول ﷺ صادق فيما خبر به عن ربه من منعهم عن مساوئته ومعارضته، تأييداً له وتصديقاً لدعوته.

وتعلم حينئذ أن جميع الخلق في التعذر والقصور على هذه الصفة، وأن المنع لا بد أن يكون عاماً شائعاً؛ لأن ما يقتضي حصوله في موضع من المواضع يقتضي عمومته، ولهذا نقول كثيراً: إن علمنا بقصور واحد من العرب - ممن علمنا تمكنه من الفصاحة وتصرفه فيها - عن المعارضة، وأنه رامها واجتهد فيها فلم يأت له، كاف في الدلالة على النبوة وصحة المعجز، وإن لم نعلم أن حكم غيره حكمه في التعذر. والحق بحمد الله أوضح وأشهر من أن يخفى على طالبيه من وجهه.

فَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى مَنْ أَشَارَ إِلَى أَشْيَاءَ بَعَيْنِيهِمَا^(١)، وَادَّعَى أَنَّهَا مُعَارَضَةٌ لِلْقُرْآنِ :
فَرُبَّمَا تَعَلَّقُوا بِكَلَامٍ مُسِيلِمَةٍ، وَرُبَّمَا ذَكَّرُوا مَا فَعَلَهُ النَّضْرُ بْنُ الْحَارِثِ مِنْ
الْقَصَصِ بِأَخْبَارِ الْفُرْسِ.

وَرُبَّمَا تَعَلَّقُوا بِمَا حَكَاهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ عَنْ أَبِي حُدَيْفَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ^(٢) مِنْ
قَوْلِهِ: «لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَنْفُجَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا»^(٣) إِلَى آخِرِ الْحِكَايَةِ عَنْهُ،
وَيَقُولُونَ: إِنَّ كَلَامَهُ الْمَحْكِيَّ يُسَاوِي سُورَةَ قَصِيرَةً مِنَ الْقُرْآنِ!

وَرُبَّمَا عَمَدُوا إِلَى بَعْضِ الْقُرْآنِ فَغَيَّرُوا مِنْ خِلَالِهِ وَأَثْنَاءِ أَلْفَاظِهِ، وَأَبْدَلُوهَا
بِغَيْرِهَا، وَادَّعَوْا أَنَّهَا مُعَارَضَةٌ، كَقَوْلِهِمْ: «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْجَمَاهِرَ، فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَبَادِرْ،
إِنَّ شَأْنَكَ لَكَافِرٌ!»، وَجَمِيعَ مَا حَكَيْنَاهُ ضَعِيفٌ، وَأَنَّهُ لَا تَدْخُلُ عَلَى عَاقِلٍ بِهِ شُبْهَةٌ.
أَمَّا مَا ذَكَرُوهُ أَوَّلًا مِنَ التَّعَلُّقِ بِكَلَامٍ مُسِيلِمَةٍ فَجَمِيعُ الْعُقَلَاءِ - فَضْلًا عَنِ الْفُصَحَاءِ -
يَعْلَمُونَ بَعْدَ مَا حُكِيَ مِنْ كَلَامِهِ عَنِ الْفُصَاحَةِ، بَلْ عَنِ السَّدَادِ وَصِحَّةِ الْمَعَانِي،
وَأَنَّهُ لَا حَظَّ لَهُ مِنَ الْفُصَاحَةِ وَلَا نَصِيبَ مِنَ الْإِسْتِقَامَةِ، حَتَّى أَنَّهُمْ يَنْسَبُونَ مَنْ
يَسْتَحْسِنُ إِظْهَارَ مِثْلِهِ عَنْ نَفْسِهِ إِلَى الْغَبَاءِ وَالْجُنُونِ، وَيُقِيمُونَهُ مَقَامَ مَنْ يُسَخَّرُ مِنْهُ
وَيُهْزَأُ بِهِ: فَكَيْفَ يُسَوِّي عَاقِلٌ بَيْنَ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى وَبَيْنَ أَفْصَحِ الْكَلَامِ وَأَبْلَغِهِ
وَأَصَحِّهِ مَعَانِيٍّ وَأَكْثَرِهِ قَوَائِدَ؟!

وَقَدْ كَانَ غَيْرُ مُسِيلِمَةٍ مِنْ وَجْهِهِ الْفُصَحَاءِ وَأَعْيَانِ الشُّعْرَاءِ، عَلَى الْكَلَامِ
الْفَصِيحِ أَقْدَرٌ، وَبِهِ أَبْصَرَ وَأَخْبَرَ؛ فَلَوْ كَانَتْ مُعَارَضَةُ الْقُرْآنِ مُمَكِّنَةً وَغَيْرَ
مَنْعَةٍ^(٤) لَكَانَ الْقَوْمُ إِلَيْهَا أَسْبَقَ، وَبِهَا أَوْلَى.

وَأَمَّا مَا ذَكَرَ [و]ه ثَانِيًا: مِنْ فِعْلِ النَّضْرِ بْنِ الْحَارِثِ فَتَمْوِيْهُهُ بِمَا فَعَلَهُ غَيْرُ خَافٍ
عَلَى أَحَدٍ؛ لِأَنَّ التَّحْدِيَّ إِنَّمَا كَانَ بِأَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ فِي فَصَاحَتِهِ وَنَظْمِهِ، لَا فِي طَرِيقَةِ

(١) فِي الْأَصْلِ: بَعَيْنِهِ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ. (٢) هُوَ الْوَلِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ.

(٣) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ: ٩٠. (٤) فِي الْأَصْلِ: مَنْعُوعٌ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

القصص والأخبار. وكيف يُظنُّ ذلك والاقتنصار وَقَعَ في التحدّي على سورةٍ من جملة الكتاب، وليس كُلُّ سورةٍ تَتَضَمَّنُ أخبارَ الأممِ الماضية؟ ودَعَاؤُهُ ﷺ أيضاً لهم إلى أَنْ يَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مُفْتَرِيَاتٍ يَدُلُّ على أَنَّهُ لا اعتبارَ في التحدّي بما تَضَمَّنَهُ الْقُرْآنُ مِنْ أخبارِ الأممِ، وأَنَّهُ وَقَعَ بما لا فَرْقَ بين الافتراءِ والصدقِ.

على أَنَّا لم نجدَ أحداً مِنَ الْقَوْمِ احتجَّ بفعلِ النَّصْرِ وحاجَّ بِمُعَارَضَتِهِ، ولا ذكرَهُ في شيءٍ مِنَ الأحوالِ على اختلافِها. ولم يكن هذا إِلَّا لِعَلَمِهِمْ بِتَمْوِيهِهِ، وَأَنَّهُ لا حُجَّةَ فيما صَنَعَهُ ولا شُبْهَةَ. وقد كَانَ أيضاً نَفَرٌ مِنَ فَضَحَاءِ قُرَيْشٍ وَغَيْرِ قُرَيْشٍ - مِمَّنْ انْتَهَتْ حَالُهُ إِثْمًا إِلَى الانْقِيَادِ والاستِحَابَةِ والبَصِيرَةِ، أو إِلَى الْقَتْلِ وتَلَفِ النَّفُوسِ والأهلِ والمالِ - على مثلِ ما فَعَلَهُ أَقْدَرُ، فلو عَلِمُوا فِيهِ حُجَّةٌ أو شُبْهَةٌ لَبَادَرُوا إِلَيْهِ.

وأما ما ذَكَرُوهُ ثالثاً: مِنَ الْحِكَايَةِ عن أَبِي حُذَيْفَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ فَإِنَّمَا حَكَى اللَّهُ تَعَالَى مَعْنَى كَلَامِهِ لَفْظَةً بِعَيْنِهِ، وعلى هذا الْوَجْهِ حَكَى تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ كَثِيراً مِنْ أَقْوَالِ الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ، وَإِنْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّ لُغَاتِهِمْ مُخَالَفَةٌ لِللُّغَةِ الْعَرَبِ، وَهَكَذَا يَحْكِي الْعَرَبِيُّ عَنِ الْأَعْجَمِيِّ، وَالْفَصِيحُ عَنِ الْأَلْكَنِ.

ولو كَانَ ما تَضَمَّنَهُ الْقُرْآنُ حِكَايَةً لَفْظُهُ بِعَيْنِهِ عَلَى تَرْتِيْبِهِ وَنِظَامِهِ، لَوَجَبَ أَنْ يَحْتَجَّ بِهِ الْعَرَبُ، وَيَتَنَبَّهُوا عَلَى حُصُولِ الْمُعَارَضَةِ، بَلْ تَنَاقُضِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَتَضَمَّنُ عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى، الشَّهَادَةَ بِأَنَّ مُعَارَضَةَ سُورَةٍ مِمَّنْ عَارَضَهُ غَيْرُ مُمْكِنَةٍ، وَالشَّهَادَةَ بِأَنَّهَا قَدْ بَانَتْ وَمِمَّنْ وَقَعَتِ الْحِكَايَةُ عَنْهُ، وَما يَدَّعِي أَحَدٌ مِنَ الْقُرْآنِ مِثْلَ هَذِهِ الْمُعَارَضَةِ^(١).

(١) في الأصل: المفاوضة، والظاهر ما أثبتناه.

و أمّا ما ذكرّوه رابعاً فهو نفس القرآن، وإنّما غيّرت منه كلمة بعد أخرى، فليس هكذا تكون المعارضة؛ لأنّ القول بذلك يؤدّي إلى أن يكون جميع اللّكن والمُعْجَمين مُتَمَكِّنِينَ في مُعَارَضَةِ سائر الفُصَحَاءِ والشُّعَرَاءِ؛ لَأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ الْمُعَارَضَةِ لَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِمْ.

وما تجري هذه المُعَارَضَةُ إِلَّا مَجْرَى مَنْ عَمَدَ إِلَى بَعْضِ الْقَصَائِدِ فغَيَّرَ قَوَافِيهَا فقط، وَتَرَكَ بَاقِيَ أَلْفَظِهَا عَلَى حَالِهِ وَادَّعَى أَنَّهُ قَدْ عَارَضَهَا، أَوْ غَيَّرَ مِنْ كِتَابٍ مُصَنَّفٍ فَاتَّحَتَهُ وَخَاتَمَتَهُ، فَأَوْرَدَ جَمِيعَهُ عَلَى تَرْتِيبِهِ، ثُمَّ ادَّعَى مِثْلَ ذَلِكَ!

على أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْعَرَبِ الْفُصَحَاءِ الَّذِينَ أَهَمَّهُمْ هَذَا الْأَمْرُ وَكَرِهَتْهُمْ كَانُوا بِهَذِهِ الْأُمُورِ أَقْوَمَ وَأَعْرَفَ، وَلَمْ يَتْرَكُوا التَّعَرُّضَ لَهَا إِلَّا لِإِلْعَابِهِمْ بِأَنَّهُ لَا طَائِلَ فِيهَا.



فصل في أن مَعَارِضَةَ الْقُرْآنِ لَمْ تَقَعْ لِتَعَذُّرِهَا

آكَّدُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ مُتَعَذِّرٌ عَلَى الْفَاعِلِ أَلَّا يَقَعَ مِنْهُ، مَعَ تَوْفُرِ دَوَائِعِهِ إِلَيْهِ.
وَعَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ يُعْتَمَدُ فِي أَنَّ الْأَلْوَانَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا مِنْ الْأَجْنَاسِ غَيْرُ
مَقْدُورَةٍ لَنَا، وَفِي الْفَصْلِ بَيْنَ الْقَادِرِ وَمَنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ، وَالْعَالِمِ وَمَنْ لَيْسَ بِعَالِمٍ؛ لِأَنَّ
دَوَاعِيَ أَحَدِنَا إِذَا قَوَّيَ إِلَى جَنْسِ الْفِعْلِ فَلَمْ يَقَعَ حَكْمُنَا بِتَعَذُّرِهِ؛
فَإِنْ كَانَ تَعَذُّرُهُ مَعَ ارْتِفَاعِ سَائِرِ الْمَوَانِعِ، حَكَمْنَا بِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْدُورٍ لِمَنْ تَعَذَّرَ
عَلَيْهِ.

وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مَانِعٌ، لَمْ يَدُلَّ التَّعَذُّرُ عَلَى ارْتِفَاعِ الْقُدْرَةِ، بَلْ جَوَّزْنَا أَنْ يَكُونَ
تَعَذُّرُهُ لِلْمَانِعِ مَعَ كَوْنِهِ مَقْدُورًا.

وَإِنْ كَانَ الَّذِي تَعَذَّرَ هُوَ وَفُوعُ الْفِعْلِ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ دُونَ جَنْسِهِ، نَظَرْنَا
أَيْضًا، فَإِنْ تَعَذَّرَ مَعَ كِمَالِ الْآلَاتِ وَارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ، حَكَمْنَا بِأَنَّ تَعَذُّرَهُ لَارْتِفَاعِ الْعِلْمِ،
وَإِلَّا جَوَّزْنَا أَنْ يَكُونَ التَّعَذُّرُ لِبَعْضِ الْمَوَانِعِ، أَوْ لِقَدْرِ بَعْضِ الْآلَاتِ، مَعَ كَوْنِ مَنْ تَعَذَّرَ
عَلَيْهِ عَالِمًا، فَمَنْ قَدَحَ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ لَمْ يُمَكِّنْهُ أَنْ يَعْلَمَ شَيْئًا مِمَّا ذَكَرْنَاهُ.

وَإِذَا صَحَّحْتُ هَذِهِ الْجُمْلَةَ، وَجَدْنَا الْعَرَبَ الَّذِينَ تَحَدَّثُوا بِالْقُرْآنِ لَمْ يُعَارِضُوهُ -
مَعَ تَوْفُرِ دَوَائِعِهِمْ إِلَى الْمُعَارِضَةِ وَكَثْرَةِ بَوَائِعِهِمْ عَلَيْهَا، وَمَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يُعَارِضُوا عَدَلُوا

إلى أمورٍ يَشُقُّ فعلُها، و يَثْقُلُ تَحْمُلُها، كالحَرْبِ و ما في معناها ممَّا لا يَصِلُونَ به، وإن تَنَاهَوْا فيه، إلى غَرَضِهِم على الحَقِيقَةِ - وَجَبَ القَطْعُ على تَعَذُّرِ المُعَارَضَةِ، و صارَ عُدُولُهُم إلى الأمرِ الشَّاكِّ المُتَعَبِ الَّذِي لا يُوَصِّلُ إلى المرادِ مَعَ تَرَكُّبِهِم السَّهْلَ (الذي لا كُفْلَةً [فيه] وَ هو مُوَصِّلٌ إلى المراد)^(١) مُورِداً لِلدَّالَةِ التَّعَذُّرِ، مُوضِحاً لطريقها.

وإن كَانَ انصِرَافُهُم عَنِ المُعَارَضَةِ - مع تَوَقُّرِ الدَّوَاعِي - كافياً في العِلْمِ بِتَعَذُّرِها لو لم يَتَجَشَّمُوا، مَعَ الانصِرَافِ عنها فعلاً شاكّاً، و جَرَى ذلك مَجْرَى مَنْ له غَرَضٌ يَصِلُ إليه بفعلٍ لا كُفْلَةً عليه فيه و لا مَشَقَّةً، فَعَدَلَ عنه إلى تَكَلُّفٍ ما يَشُقُّ و يُتَعَبُ و لا يُوَصِّلُ إلى الغَرَضِ المطلوبِ، مع ارتفاعِ الشُّبْهَةِ عنه في الأمرين. و لا شك في أَنَّ مَنْ هذه حَالُهُ يَجِبُ القَطْعُ على أَنَّ ما به يَصِلُ إلى غَرَضِهِ مُتَعَذِّرٌ عليه.

و اعلَمْ أَنَّ جميعَ ما يُورِدُهُ المُخَالِفُونَ مِنَ الشُّبْهِ في هذا البابِ يَرْجِعُ إلى أَصْلِ واحدٍ و إن كَثُرَتْ، وَ هو القَذْحُ في تَوَقُّرِ الدَّوَاعِي إلى المُعَارَضَةِ.

و أَنْتَ متى تَأَمَّلْتَ ما يَتَعَلَّقُونَ به مِنَ الشُّبْهِ وَجَدْتَهُ لا يَخْرُجُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ؛ لَأَنَّهُمْ رُبَّمَا نَارَعُوا في أَصْلِ ما ادَّعَيْنَاهُ مِنْ قُوَّةِ الدَّوَاعِي إلى المُعَارَضَةِ، و قالوا: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّ الأمرَ على ما ادَّعَيْتُمُوهُ؟ و طَالَبُوا بالدَّالَةِ عليه على سَبِيلِ الجُمْلَةِ.

و رُبَّمَا قالوا: جَوَّزُوا أَنْ يَدْخُلَ على القَوْمِ في ذلك شُبْهَةٌ مِنْ غيرِ تَعْيِينِ لَهَا؛ فَإِنَّهُمْ لم يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ الجَدَلِ وَ النَّظَرِ، و لو كانوا أيضاً مِنْ أَهْلِهَا كَانَ دُخُولُ الشُّبْهَاتِ عَلَيْهِمْ مُمَكِّناً غَيْرَ مَمْتَنِعٍ، لَأَنَّهُ لا سَبِيلَ لَكُمْ إلى ادِّعَاءِ مَعْرِفَةٍ ضَرُورِيَّةٍ تَعْمُ العُقَلَاءَ بِأَنَّ المُعَارَضَةَ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهَا. و إِذْ كَانَ المَرْجِعُ إلى الاستِدْلَالِ، جَازَ دُخُولُ الشُّبْهِ فيه.

(١) وردت هذه العبارة في الأصل بعد قوله السابق: لا يوصل إلى المراد، و قد وضعتها في سياقها المناسب.

في أنْ مُعَارَضَةُ الْقُرْآنِ لَمْ تَقَعْ لِتَعْدُّهَا / ٣٠٣

و رُبَّمَا عَيَّنُوا الشَّبَهَةَ الَّتِي يَدَّعُونَ دُخُولَهَا عَلَى الْقَوْمِ وَأَشَارُوا إِلَيْهَا، فَقَالُوا: لَعَلَّهُمْ اعْتَقَدُوا أَنَّ الْمُعَارَضَةَ لَا تَبْلُغُ فِي قَطْعِ الْمَادَّةِ وَحَسْمِ الْأَمْرِ مَبْلَغَ الْحَرْبِ، فَعَدَّلُوا إِلَى الْحَرْبِ، لِأَنَّهَا سَبَبُ الرَّاحَةِ.

و رُبَّمَا قَالُوا: لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونُوا عَدَّلُوا عَنِ الْمُعَارَضَةِ ظَنًّا مِنْهُمْ بِأَنَّ الْخِلَافَ يَقَعُ فِيهَا، وَيَتَنَازَعُ النَّاسُ أَمْرَهَا^(١)، فَيَقُولُ قَوْمٌ: قَدْ أُصِيبَ بِهَا مَوْضِعُهَا، وَيَأْبَى ذَلِكَ آخَرُونَ، وَيَتَرَدَّدُ فِيهَا مِنَ الْكَلَامِ وَالْخَوْضِ مَا تَشْتَدُّ مَعَهُ الشُّوْكَةُ، وَتَقْوَى الْعُدَّةُ، وَيُقْضَى الْأَمْرُ إِلَى الْحَرْبِ، فَقَدَّمُوها.

و رُبَّمَا قَالُوا: لَعَلَّ الْمِثْلَ الَّذِي دَعَاهُمْ إِلَى الْإِيتْيَانِ بِهِ أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَعْلَمُوا هَلِ الْمُرَادُ بِهِ الْمُمَازَلَةُ فِي الْفَصَاحَةِ، أَوْ فِي التَّكَلُّمِ، أَوْ فِيهِمَا، أَوْ فِي الْإِخْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ؟ فَعَدَّلُوا عَنِ الْمُعَارَضَةِ لِهَذَا الْإِشْكَالِ إِلَى الْحَرْبِ.

و رُبَّمَا قَالُوا: جَوَّزُوا أَنْ يَكُونُوا تَرَكَوْا الْمُعَارَضَةَ، لِأَنَّهُمْ عَلِمُوا فَضْلَ الْمَأْثُورِ مِنَ كَلَامِهِمْ وَأَشْعَارِهِمْ عَلَى مَا أَتَى بِهِ فِي الْفَصَاحَةِ وَبِالْبَلَاغَةِ، وَظُهُورُ ذَلِكَ لِلْفَصَحَاءِ عَلَى وَجْهِ لَا يَقَعُ فِيهِ إِشْكَالٌ.

و رَأَوْا أَنَّ تَكَلُّفَ الْمُعَارَضَةِ - مَعَ ظُهُورِ الْحَالِ - لَا مَعْنَى لَهُ، كَمَا يَفْعَلُ الْحُصَفَاءُ^(٢) بَمَنْ يَتَحَدَّاهُمْ وَيُقَرِّعُهُمْ بِالْعَجْزِ عَنِ الْمَشْيِ وَالتَّصَرُّفِ فِي حَالِ مَشْيِهِمْ وَتَصَرُّفِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَكَادُونَ يَسْتَعْمِلُونَ مَعَ مَنْ هَذِهِ حَالَهُ شَيْئاً مِنَ الْمُحَاجَّةِ وَالمُوَاقَفَةِ، بَلْ يَكُونُ الْإِمْسَاكُ عَنْهُ أَحْرَى مَا عُومِلَ بِهِ.

و رُبَّمَا قَالُوا: لَعَلَّ الَّذِينَ كَانُوا يَتِمَكَّنُونَ مِنْ مُعَارَضَتِهِ جَمَاعَةً مِنْ جُمْلَةِ الْعَرَبِ وَأَطَاقَتْهُ عَلَى إظهارِ الْمُعْجِزِ، لِتُشَارِكَهُ فِيهَا يَتِيمٌ لَهُ.

و لَيْسَ تَخْرُجُ هَذِهِ الشَّبَهَةُ أَيْضاً عَمَّا حَصَرْنَاهُ مِنَ الْأَصْلِ وَقُلْنَا: إِنَّ مَرَجِعَ

(١) فِي الْأَصْلِ: أَمْرُهَا، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٢) الْحُصَفَاءُ: الرَّجُلُ الْمُحَكَّمُ الْعَقْلَ.

الشبهة في هذا الباب إليه؛ لأنَّ المُعْتَرِضَ بها كأنه يقول: إِنَّ الْقَوْمَ الْمُتَمَكِّنِينَ مِنَ الْمُعَارَضَةِ انصرفوا عنها لِلْعَرَضِ الَّذِي ذَكَرَهُ. فهو مُخَالَفٌ لطريقة ثُبُوتِ الدَّوَاعِي، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا هَذِهِ لِمَلَا يَظُنُّ ظَانٌّ خِلَافَهُ.

وإِنَّمَا لَمْ نَذْكُرْ مَا لَا يَزَالُونَ يَتَعَلَّقُونَ بِهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: لَعَلَّهُ ﷺ تَعَمَّلَ لِلْقُرْآنِ دَهْرًا طَوِيلًا، فَتَأْتَى مِنْهُ مَا لَمْ يَتَأْتَتْ مِنْهُمْ، أَوْ لَأَنَّهُ كَانَ أَفْصَحَهُمْ.

وَلَمْ نَذْكُرْ أَيْضًا مَا يَتَعَلَّقُونَ بِهِ وَيَجْعَلُونَهُ كَالْمَانِعِ مِنْ فِعْلِ الْمُعَارَضَةِ، مِثْلَ قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ بَدَأَهُم بِالْحَرْبِ، وَشَغَلَهُمْ بِهَا عَنِ الْمُعَارَضَةِ، وَقَوْلِهِمْ: إِنَّهُمْ امْتَنَعُوا مِنْهَا لَخَوْفِهِمْ مِنْ أَوْلِيَائِهِ وَأَنْصَارِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ قَائِلِيهِ اعْتِرَافٌ بِتَعَذُّرِ الْمُعَارَضَةِ، وَهُوَ الَّذِي قَصَدْنَاهُ بِهَذَا الْفَصْلِ.

وَإِنْ كَانَ مَعَ اعْتِرَافِهِ بِالتَّعَذُّرِ قَدْ ادَّعَى دُخُولَهُ فِيْمَا جَرَتْ ^(١) الْعَادَةُ بِمِثْلِهِ، وَبُطْلَانُ ذَلِكَ يَأْتِي فِي فَصْلِ مُنْفَرِدٍ مِنْ بَعْدِهِ، بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى. وَنَحْنُ الْآنَ نُجِيبُ عَمَّا أَوْرَدْنَاهُ شَيْئًا فَشَيْئًا.

أَمَّا الْجَوَابُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا مِنَ الْمُنَازَعَةِ فِي حُصُولِ الدَّوَاعِي إِلَى الْمُعَارَضَةِ وَتَوَفُّرِهَا؛ فَوَاضِحٌ أَنَّا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَنْزَلَ الْعَرَبَ عَنْ رِيَاسَتِهِمْ وَعَادَاتِهِمْ وَعِبَادَاتِهِمْ، وَأَوْجَبَ عَلَيْهِمْ كُلْفًا تُتَعَبُ نَفُوسُهُمْ وَأَجْسَامُهُمْ، وَحُقُوقًا تَتَلَبَّسُ أَمْوَالُهُمْ وَأَحْوَالُهُمْ، وَطَالَبَهُمْ بِأَنْ يَقْطَعَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ فِي الدِّينِ نَسَبَهُ وَرَحِمَتَهُ، بَلْ يَبْرَأَ مِنْهُمَا وَيُجَاهِدَهُمَا وَيَتَرَبَّصَّ إِيقَاعَ غَايَةِ الْمَكْرُوهِ بِهِمَا، إِلَى غَيْرِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِمَّا يُزْعِجُ يَسِيرَةَ النَّفُوسِ، وَيَهْيِجُ الطُّبَاعَ، وَتَبْلُغُ الدَّوَاعِي فِي دَفْعِهِ وَطَلَبِ الْخَلَاصِ مِنْهُ إِلَى حَدِّ الْإِلْجَاءِ.

هَذَا، لَوْلَمْ يُصِْبْ هَذِهِ الْأُمُورَ الَّتِي عَدَدْنَاهَا مِنَ الْقَوْمِ فَضْلَ حَمِيَّةٍ وَإِبَاءٍ، وَعِزٍّ

(١) فِي الْأَصْلِ: جَرَتْ بِهِ، وَهُوَ غَيْرُ مُنَاسِبٍ لِلْسِّيَاقِ.

جَانِبٍ وَأَنْفٍ، وَحَلَّةَ احْتِمَالٍ لِلضَّيْمِ، وَامْتِنَاعاً مِنْ إعْطَاءِ الْمَقَادَةِ؛ فَكَيْفَ بِهَا وَقَدْ وَرَدَتْ مِنْهُمْ عَلَى مَا هُوَ الْغَايَةُ فِيمَا وَصَفْنَاهُ؟ لَا شَكَّ فِي أَنَّهَا تَبْلُغُ فِي إِثَارَتِهِمْ وَبَعْثِهِمْ مَا لَا يَبْلُغُهُ فِي غَيْرِهِمْ، لِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْمَرْيَةِ، وَعِنْدَهُمْ مِنْ فَرْطِ الْحَمِيَّةِ! وَإِذَا تَبَيَّنَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ قُوَّةُ دَوَاعِيهِمْ إِلَى دَفْعِ أَمْرِهِ، وَإِطَالِ حُجَّتِهِ، وَحُلِّ عَقْدَتِهِ - وَكَانَ الْمُؤَثِّرُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ الْمُعَارَضَةُ دُونَ غَيْرِهَا - وَجَبَ أَنْ تَكُونَ الدَّوَاعِي إِلَيْهَا مُتَوَفِّرَةً، وَصَارَ مَا دَعَاهُمْ إِلَى دَفْعِ قَوْلِهِ وَنَسْخِ أَمْرِهِ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْمُعَارَضَةِ بَعِينِهَا.

يُبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَامُ لَمَّا ظَهَرَ فِيهِمْ ادَّعَى الْإِبَانَةَ مِنْهُمْ بِالنَّبُوَّةِ لَا بِالْمُلْكِ وَالذُّلَّةِ، وَجَعَلَ حُجَّتَهُ عَلَى صِدْقِهِ وَوُجُوبِ اتِّبَاعِهِ، امْتِنَاعَ الْمُعَارَضَةِ عَلَيْهِمْ؛ فَلَا مَحَالَةَ أَنَّ الدَّاعِيَ الْقَوْمَ إِلَى رَدِّ حُجَّتِهِ وَإِطَالِ قَوْلِهِ هُوَ بَعِينُهُ دَاعٍ إِلَى فِعْلِ الْمُعَارَضَةِ؛ لِأَنَّهُ طَائِفَةٌ إِنْمَا احْتَجَّ بِامْتِنَاعِهَا وَادَّعَى الْإِبَانَةَ مِنْ جِهَةٍ تَعَذَّرُهَا، فَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مُمَكِّنَةً لَمَّا جَارَ الْعُدُولُ عَنْهَا.

عَلَى أَنَّهُ لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى الْاسْتِدْلَالِ عَلَى تَوَفُّرِ دَوَاعِي الْقَوْمِ إِلَى إِطَالِ أَمْرِهِ وَتَفْرِيقِ جَمْعِهِ، لِظُهُورِ ذَلِكَ وَعِلْمِ الْعُقَلَاءِ السَّامِعِينَ لِلْأَخْبَارِ بِهِ اضْطِرَّاراً؛ لِأَنَّهُ ظَهَرَ مِنَ الْقَوْمِ مِنَ الاجْتِهَادِ فِي مُحَارَبَتِهِ وَمُغَالَبَتِهِ، وَرُكُوبِ الْأَخْطَارِ، وَتَحْمُلِ الْأَثْقَالِ، وَالتَّغْرِيبِ بِالنَّفُوسِ وَالْأَمْوَالِ، إِلَى غَيْرِ هَذَا مِنَ التَّغْلُغْلِ إِلَى صُنُوفِ الْحَيْلِ وَضُرُوبِ الْمَكَائِدِ، وَاسْتِعْمَالِ مَا لَا تَأْثِيرَ لَهُ وَلَا شُبْهَةَ فِي مِثْلِهِ، كَالسَّبِّ وَالْهَجَاءِ، وَإِحْضَارِ أَخْبَارِ الْفُرْسِ، وَادِّعَاءِ الْمُعَارَضَةِ بِهَا، مَا يَضْطَرُّ الْعُقَلَاءَ إِلَى قُوَّةِ حِرْصِهِمْ عَلَى دِفَاعِ أَمْرِهِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ مَا ظَهَرَ إِلَّا لَفَرْطِ الْإِهْتِمَامِ، وَأَنَّ الْأَمْرَ قَدْ بَرَّحَ بِهِمْ^(١) وَأَحْرَجَهُمْ، وَأَخَذَ بِمَخْنَقِهِمْ!

(١) أَيِ اسْتَدَنَّ عَلَيْهِمُ الْأَمْرُ وَعَظُمَ.

وإذا كنا قد بينا أن الداعي إلى كل هذه الأمور هو الداعي إلى المعارضة، بل ليس يصح أن يكون داعياً إلى شيء منها إلا بعد عوز المعارضة وتعذرها؛ لأن الغرض من المطلوب بها يقع دون غيرها؛ فقد تم ما أوردناه.

والجواب عما ذكرناه ثانياً: إن القوم وإن لم يكونوا من أهل النظر والجدل؛ فليس يجوز أن تدخل عليهم شبهة لا يجوز دخول مثلها على أحد من العقلاء، بل على من نقص عن مرتبة العقلاء من الصبيان؛ لأنه لا أحد من الناس قرع بفعل من الأفعال وأدعي عجزه عنه، إلا وهو يفزع إلى فعله إذا كان ممكناً.

ولا يجوز أن يشتبه ذلك عليه، حتى يظن أن العدول إلى غير الفعل أولى، ولهذا نجد الصبيان متى^(١) تحدى بعضهم بعضاً يرمي غرض أو طفر نهر، فإن المتحدى يبادر إلى فعل ما تحدى به إذا كان ممكناً. ولا يصح أن يصرفه عنه صارف مع الإمكان.

وما يكون العلم به ضرورياً متقدراً في كل العقول - وإفراها وناقصها - لا يجوز أن يشكل على العرب - مع وفور عقولهم وحلوهم، وإن لم يكونوا من أهل الجدل والنظر - على أن القوم قد اختصموا في هذا الباب بما لا يسوغ معه دخول الشبهة عليهم فيه لو ساع؛ فعولوا على غيره؛ لأن عادتهم جارية بالتحدي بالشعر والتعاض فيه، والتحاكم إلى الحكام في تفضيل بعضه على بعض. ولم نجد أحداً منهم - في سالف ولا آتف - فرغ عند تحدي خصمه له بالقصيدة من الشعر، إلى سببه وخرجه بل إلى معارضته بما يمكنه من الشعر. وهذه عادة القوم مستقرة مستمرة، لم تتحرم في وقت من الأوقات؛ فكيف عدلوا في باب القرآن عن عادتهم وطريقهم لولا أن معارضته متعذرة وغير ممكنة؟!

(١) في الأصل: من، والمناسب ما أثبتناه.

في أَنَّ مُعَارَضَةَ الْقُرْآنِ لَمْ تَقَعْ لِتَعْدِيرِهَا / ٣٠٧

على أَنَّ الشُّبْهَةَ الَّتِي تَدَّعِي دُخُولَهَا عَلَى الْقَوْمِ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ فِي أَنَّهُمْ مُمْتَكِنُونَ مِنَ الْمُعَارَضَةِ، أَوْ فِي أَنَّ حُجَّتَهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ السَّلَام تَسْقُطُ بِفِعْلِهَا. وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِمْ فِي الْأَمْرَيْنِ شُبْهَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْمَلُونَ قَدْرَ مَا فِي إِمَّاكِنِهِمْ^(١) مِنَ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ، وَيُفَرِّقُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَيْسَ فِي وَسْعِهِمْ مِنْهُ. وَلَوْ أَشْكَلَ هَذَا عَلَى كُلِّ أَحَدٍ لَمْ يَجْزِ أَنْ يُشْكَلَ عَلَيْهِمْ، وَهُمْ الْغَايَةُ وَالْقُدْوَةُ فِي هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ.

وَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ الْأَمْرَ اشْتَبَهَ عَلَيْهِمْ - عَلَى بُعْدِهِ - لَوَجَبَ أَنْ يُجَرَّبُوا نُفُوسُهُمْ وَيَتَعَاطَوْا الْمُعَارَضَةَ، لِيَعْلَمُوا حَقِيقَةَ حَالِهِمْ، وَلَمْ يَجْزِ أَنْ يَعْدِلُوا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا تَأْثِيرَ لَهُ، مَعَ طَمَعِهِمْ فِي تَأْتِي الْمُعَارَضَةِ.

فَأَمَّا الْوَجْهَ الثَّانِي؛ فَبَعِيدٌ مِنْ دُخُولِ الشُّبْهَةِ أَيْضاً فِيهِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَشْكُوا فِي أَنَّ بِالْمُعَارَضَةِ تَسْقُطُ عَنْهُ الْحُجَّةُ فَتَزُولُ التَّبِعَةُ إِلَّا وَهُمْ شَاكُونَ فِي كَيْفِيَّةِ التَّحْدِي وَالِاحْتِجَاجِ.

وَإِذَا كَانَ لَا شُبْهَةَ عَلَى الْقَوْمِ فِي ذَلِكَ بِمَا تَقَدَّمَ بَيَّانُهُ - وَلَآئِهَ عَلَيْهِ وَآلَهُ السَّلَام كَانَ مُضَرِّحاً بِالِاحْتِجَاجِ بَعْدُ الْمُعَارَضَةِ، وَجَاعِلاً امْتِنَاعَهَا دَلِيلَ ثُبُوتِهِ وَالْعَلَمَ عَلَى صِدْقِهِ - فَقَدْ بَطَلَ قَوْلُ مَنْ تَعَلَّقَ بِدُخُولِ الشُّبْهَةِ عَلَى الْقَوْمِ، مِنْ حَيْثُ يَبَيَّنُ أَنَّهُ لَا وَجْهَ يَصِحُّ أَنْ تَدْخُلَ مِنْهُ.

وَالْجَوَابُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ ثَالِثاً؛ إِنَّ اعْتِقَادَهُمْ فِي الْمُعَارَضَةِ أَنَّهَا لَا تَبْلُغُ مَبْلَغَ الْحَرْبِ، لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ اعْتِقَاداً؛ لِأَنَّهَا لَا تَبْلُغُ مَبْلَغَهَا فِي سَقُوطِ الْحُجَّةِ وَحُصُولِ الْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ، أَوْ فِي الرَّاحَةِ وَالِاسْتِیصالِ. وَمُحَالٌ أَنْ يَعْتَقِدُوا الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَدْخُلُ فِيهِ شُبْهَةٌ، وَكَيْفَ

(١) فِي الْأَصْلِ: أَمَا كُنْهُمْ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

يَصِحُّ دخولُها فيه وهو عليه وآله السَّلام مُصرِّحٌ بأنَّني إنَّما بَسْتُ منكم بامْتِناعِ مُعَارَضَتِي عَلَيْكُمْ، وأنَّكم متى أَتَيْتُمْ بِمِثْلِ ما جِئْتُ بِهِ فلا [حُجَّة] لي عَلَيْكُمْ؟! فليس يَصِحُّ أَنْ يُشَكَّكَهُمْ فِي أَنَّ بِالْمُعَارَضَةِ بِهِ دُونَ غَيْرِها تَثْبُتُ حُجَّتُهُمْ، وَتَسْقُطُ دَعَوَاهُ إِلَّا ما شَكَّكَهُمْ فِي الضَّرورِيَّاتِ [و] أَخْرَجَهُمْ عن كَمالِ العُقُولِ.

وَإِنْ كانوا اعتَقَدُوا القِسْمَ الثَّانِي فهو غَيْرُ مُؤَثِّرٍ فيما يُريدُهُ، ولا مُقْتَضٍ لِلانصرافِ عن المُعَارَضَةِ؛ لِأَنَّهُ ~~لَا يَحْتَاجُ~~ لَمْ يَتَحَدَّثْهُم بِالْقَهْرِ والدَّوْلَةِ، وَلَمْ يَدَّعِ الإِبَانَةَ مِنْهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَتِمَكَّنُونَ مِنْ قِتالِهِ أَوْ قَتْلِهِ وَقَتْلِ أَصْحابِهِ، فَتَفَرَّغُوا إلى الحَرْبِ الَّتِي هِيَ أَبْلَغُ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ، وَأَنْ ما تَحَدَّاهُمْ عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلامُ بما ذَكَرناه ممَّا لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ.

وَلَوْ انْتَهَوْا فِيها إلى غَايَةِ ما فِي نَفُوسِهِمْ مِنْ قَتْلِهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلامَ وَقَتْلِ أَصْحابِهِ، وَاسْتِئْصالِ أَنْصارِهِ، لَمْ يَدُلَّ ذَلِكَ على سَقُوطِ حُجَّتِهِ عَنْهُمْ، وَلَا شَكَّ الْعُقَلَاءُ فِي أَنَّهم هُمُ الْمُقَهَّوْرُونَ بِالْحُجَّةِ وَإِنْ قَهَرُوا بالدَّوْلَةِ؛ لِأَنَّ الْمُحِقَّ جَائِزٌ أَنْ يُغْلِبَ، كَمَا أَنَّ الْمُبْطِلَ جَائِزٌ أَنْ يُغْلِبَ. وَالْعُقَلَاءُ لَا يَخْتَارُونَ لَأَنْفُسِهِم الدُّخُولَ فيما يَكُونُ الْحُجَّةُ فِيهِ عَلَيْهِمْ مَعَ مَشَقَّتِهِ ^(١)، وَيَعْدِلُونَ عَمَّا تَكُونُ الْحُجَّةُ فِيهِ لَهُمْ مَعَ سُهولَتِهِ.

هَذَا، مَعَ أَنَّهم فِي اسْتِعْمالِ الحَرْبِ على خَطْبٍ؛ لِأَنَّهم غَيْرُ واثِقِينَ بِالظَّفَرِ الَّذِي قَدْ بَيَّنَّا إِذَا انْخَصَلَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ.

وَلَيْسَ هُمْ فِي اسْتِعْمالِ المُعَارَضَةِ على شَيْءٍ مِنَ الْخَطَرِ، مَعَ ثِقَتِهِمْ بِأَنَّ حُجَّتَهُمْ بِهَا تَثْبُتُ، وَدَعْوَى خَصْمِهِمْ عِنْدَها تَسْقُطُ.

على أَنَّهم لو بَدَأُوا بِالْمُعَارَضَةِ قَبْلَ الحَرْبِ لَكَانُوا بَيْنَ أَمْرَيْنِ:

(١) فِي الْأَصْل: مَشَقَّةٌ، وَما أَثْبَتْنَاهُ مُناسِبٌ لِلسياقِ.

إِذَا أَنْ يَتَفَرَّقَ جَمْعُ عَدُوِّهِمْ، وَتَزُولَ الشُّبْهَةُ فِي أَمْرِهِ، فَتَحْصُلَ الرَّاحَةُ مِنْ أَجْمَلِ الطَّرِيقِ وَأَقْرَبِهَا، أَوْ أَنْ يُقِيمَ قَوْمٌ مَعَهُ عَلَى الْعِنَادِ وَالْخِلَافِ، فَيَسْتَعْمَلَ حِينَئِذٍ الْحَرْبَ فِي مَوْضِعِهَا، وَبَعْدَ الْإِعْذَارِ وَإِقَامَةِ الْحُجَّةِ.

(وَلَوْ أَنَّهُمْ لَمَّا لَمْ يَبْتَدِئُوا بِالْمُعَارَضَةِ، إِقَامَةُ الْحُجَّةِ بِالْحَرْبِ حَسْمُ الْمَادَّةِ) (١)
وَبُلُوغِ الْغَايَةِ، لَكَانَ ذَلِكَ أَوْلَى وَأَشْبَهَ بِاخْتِيَارِ الْعُقُلَاءِ، مِمَّا يَدَّعِيهِ مُخَالِفُونَا مِنْ إِعْرَاضِهِمْ عَنِ الْمُعَارَضَةِ جُمْلَةً مَعَ الْإِمْكَانِ.

وَبَعْدُ، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ إِنْ كَانَ انْصِرَافُهُمْ عَنِ الْمُعَارَضَةِ إِلَى الْحَرْبِ لِلْوَجْهِ الَّذِي ذُكِرَ - لَمَّا جَرَّبُوا الْحَرْبَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى وَعَلِمُوا أَنَّهَا لَمْ تُفْضِ إِلَى مُرَادِهِمْ، وَأَنَّ أَمَالَهُمْ فِيهَا لَمْ تَنْجَحْ، بَلْ كَانَتْ عَلَيْهِمْ لَا لَهُمْ - أَنْ يَرْجِعُوا إِلَى الْمُعَارَضَةِ؛ لِأَنَّ الشُّبْهَةَ الصَّارِفَةَ عَنْهَا قَدْ زَالَتْ.

عَلَى أَنَّ الْحَرْبَ إِنَّمَا صَارُوا إِلَيْهَا بَعْدَ الْهَجْرَةِ، وَبَعْدَ مُضِيِّ ثَلَاثِ عَشْرَةِ سَنَةٍ؛ فَإِنْ كَانَ (٢) عَلَيْهِ عَدُوْلُهُمْ عَنِ الْمُعَارَضَةِ إِلَى مَا قَالُوهُ فَأَلَّا فَعَلُّوْهَا فِي السَّنِينَ الْمُتَقَدِّمَةِ لِلْحَرْبِ، فَكَيْفَ عَدَلُوا عَنْهَا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَهُمْ لَمْ يَهْمُؤْا بَعْدَ بِالْحَرْبِ وَلَا خَرَجُوا إِلَيْهَا؟

فَيَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّهُمْ آتَرَوْهَا لِمَا ادَّعَى مِنْ قَطْعِ الْمَادَّةِ.
وَكَيْفَ أَمْسَكُوا فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ عَنِ الْمُعَارَضَةِ وَالْحَرْبِ مَعًا، وَعَدَلُوا إِلَى (٣)
السَّفَقِ وَالْقَذْفِ وَالْهَجَاءِ وَالسَّبِّ وَمَا لَا تَدْخُلُ عَلَى عَاقِلٍ شُبْهَةٌ فِي أَنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ عَلَى الْمُعَارَضَةِ مَعَ إِمْكَانِهَا؟

وَبَعْدُ، فَكَيْفَ ارْتَكَبَ الْقَوْمُ فِي بَابِ الْقُرْآنِ خَاصَّةً مَا لَمْ تَجْرِ عَادَتُهُمْ بِارْتِكَابِهِ،

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي الْعِبَارَةِ اضْطِرَابٌ بَيْنَ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: كَانَتْ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: عَلَى، وَمَا أُثْبِتْنَاهُ هُوَ الْمُنَاسِبُ.

بل ما لم تَجْرِ عَادَةُ الْعُقَلَاءِ - ولا الصُّبَّانِ - بمثله ١؟

لأنَّا قد بَيَّنَّا أَنَّ جَمِيعَ مَنْ يُنَحِّدِي وَيُقَرِّعُ بِالْعَجْزِ عن بعضِ الأمورِ لا يَجُوزُ أَنْ يَفْرَعَ فِي الْمَخْرَجِ مِنْهُ إِلَّا إِلَى فِعْلِهِ، إِذَا كَانَ مُمَكَّنًا، وَأَنَّ عُدُولَهُ عَنْهُ مَعَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ دَلِيلٌ عَلَى تَعَذُّرِهِ وَقُصُورِهِ عَنْهُ. وَأَشْرَنَّا إِلَى عَادَاتِ جَمِيعِ النَّاسِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَإِنْ كُنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ لِلْعَرَبِ فِي ذَلِكَ فَضْلَ مَرِيَّةٍ، لاختصاصهم بعادة التَّحْدِي بالشَّعْرِ وما جرى مجراه والتَّفَاخُرُ فِيهِ، وَأَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ لَمْ يَغْدُلْ عَنْهُ عِنْدَ تَقْرِيعِ نَظِيرِ^(١) لَهُ، وَتَحْدِيهِ بِقَصِيدَةٍ مِنَ الشَّعْرِ إِلَى حَرْبِهِ وَقِتَالِهِ، وَلَا فَعَلَ ذَلِكَ وَاعْتَذَرَ مِنْهُ بِمِثْلِ مَا اعْتَذَرَ بِهِ فِي تَرْكِ مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ.

وَالْجَوَابُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ رَابِعًا: إِنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ التَّحْدِي وَقَعَ بِفِعْلِ مَا يُقَارِبُ الْقُرْآنَ وَيُدَانِيهِ، لَا بِمَا يُمَانِيهِ عَلَى التَّحْقِيقِ. وَلَا شَيْءٌ أَدْلُّ عَلَى مُقَارَبَةِ مَا يَأْتُونَ بِهِ الْقُرْآنَ وَأَشْبَاهَهُ مِنْ وُقُوعِ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْفَصَاحَةِ فِيهِ؛ لِأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي الْبَعِيدِ الْمُتَقَاوِمِ؛ فَلَوْ أَتَوْا بِمَا يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِيهِ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْاِخْتِلَافِ، كَانُوا^(٢) قَدْ فَعَلُوا مَا وَجَبَ عَلَيْهِمْ، لِأَنَّهُ لَمْ يَنْحَدِّثْهُمْ إِلَّا بِهَذَا بَعِينِهِ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَانُنَا لَهُ.

عَلَى أَنَّ مَا ذَكَرُوهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَانِعًا مِنْ فِعْلِ الْمُعَارَضَةِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا فِي الْأَمْرِ أَنْ يَكُونُوا إِذَا عَارَضُوا اشْتَبَهَ عَلَى قَوْمٍ فَاعْتَقَدُوا أَنَّهُمْ لَمْ يَخْرُجُوا عَمَّا وَجَبَ عَلَيْهِمْ إِذْ أَظْهَرُوا اعْتِقَادَ^(٣) ذَلِكَ، عِنَادًا وَعَصْبِيَّةً، وَإِنْ كَانَ مِنْ عَدَاهُمْ مِنَ النَّاسِ جَمْعًا يَعْتَقِدُ خُرُوجَهُمْ مِنَ الْوَاجِبِ، وَوُقُوعَ مُعَارَضَتِهِمْ مَوْقِعَهَا. وَالْعَاقِلُ لَا يَخْتَارُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُقَلَاءِ مَلُومًا مَحْجُوجًا مَشْهُودًا عَلَيْهِ

(١) فِي الْأَصْلِ: تَقْرِيعِ نَظَرٍ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أُبَيَّنَّاهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: وَكَانُوا، وَمَا أُبَيَّنَّاهُ هُوَ الْمُنَاسِبُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: اعْتِقَادًا، وَالْمُنَاسِبُ مَا أُبَيَّنَّاهُ.

بالعجز والقصور؛ خوفاً من أن يشتبه على بعضهم أمره؛ لأن ما خافوه من بعضهم - من ظن العجز بهم على طريق - قد لحقهم من جميعهم بالحجة؛ فكأنهم خافوا أمراً يجوز أن يقع ولا يقع، ففعلوا ما يقطعون معه على وقوعه بعينه، وزيادة عليه. وبعد، فقد بينا أن عدول من يتحدى بفعل من الأفعال عنه دليل على تعذره عليه، وأنه لا يندره عند أحد من العقلاء أن يقول: إنما تركت الإتيان بما دُعيت إليه خوفاً من أن يشتبه الأمر فيه، ويظن بعض الناس أنني ما خرجت من الواجب. والجواب عما ذكرناه خامساً: إنه قد بينا في صدر هذا الكتاب أن المثل الذي دعاهم النبي ﷺ إلى الإتيان به لا بُدَّ أن يكون مفهوماً عندهم، وأن الشك لو اعترضهم فيه لاستفهموه، لا سيما مع تطاول زمان التحدي وتماديه. وذكرنا أن القوم قد استعملوا من ضروب الإعنات وصنوف الاقتراحات، ما كان أيسر منه وأولى أن يستفهموه عن كيفية ما دعاهم إلى فعله، وأنهم لم يعدلوا عن الاستفهام إلا بحصول العلم، كما أنهم لم يعدلوا عن المعارضة إلا للتعذر. على أن القرآن إذا لم يكن مُعْجِزاً ولا مَمْنُوعاً من مُعَارَضَتِهِ، فمماثلته من جميع وجوهه مُمكنة غير متعذرة، فقد كان يجب لو شكوا أن يعارضوا بما يُقدِّرون عليه؛ فإنه ليس يصح إذا فرضنا ارتفاع الإعجاز أن نقيس مراده بالمثل بشيء يخرج عن إمكانهم.

والجواب عما ذكرناه سادساً: إن هذه الشبهة أولاً، إنما يصح أن ترد^(١) على مذهب من يرى أن العادة انخرقت بفصاحة القرآن، وأن جهة إعجازه هي الفصاحة؛ فأمّا على مذهبنا في الصرفة فلا وجه للتعلل بها؛ لأن الأمر لو كان على ما قالوه من زيادة المأثور من كلام العرب وشعرها على القرآن في الفصاحة

(١) في الأصل: يزداد، و المناسب ما أثبتناه.

ووضوح العلم بالتفاوت بينهما - وليس كذلك على الحقيقة - لما أخل بصحة مذهبتنا في الأعجاز؛ لأن التحدى عندنا إنما وقع بالصرف عن أن يتسابقوا معارضة له، تشابهه في الفصاحة وطريقة النظم، وذلك لما لم يكن فلا معتبر بما تقدم من كلامهم، لو وجد فيه ما يزيد على القرآن في الفصاحة أو يساويه.

ألا ترى أنه لو جعل دليل نبوته امتناع الحركة عليهم في وقت مخصوص لم يكن ما تقدم من حركاتهم وتصرفهم على اختيارهم حجة عليه؟
على أن الأمر في القرآن بخلاف ما ظنوه؛ لأن جميع الفصحاء وكل من له أدنى علم بهذا الشأن يعلم علو مرتبة القرآن في الفصاحة، وأنه أفصح الكلام وأبلغه.

وإنما يقع الشك ويحتاج إلى الاستدلال في أن هذه المباشرة هل انتهت إلى خرق العادة أم لا؟

وهم إن لم يفرقوا بين مواضع منه وبين فصيح كلام العرب - على ما تقدم ذكره - فليس ذلك بنافع في هذه الشبهة؛ لأنهم يعلمون فضل أكثره وحموره على كل كلام، ويظهر لهم منه ما يحيرهم.

وما لم تظهر فصاحته^(١) لهم من جملة هذا الظهور، لم ينته عندهم إلى حد يطرح معه قول المحتج به، ويقول فيه^(٢) على حصول العلم وزوال الشك. ومثل هذه الشبهة لا يتساعل بها محصل.

على أن العقلاء إنما يستحسنون الإعراض عن يتحدثاهم بما يكون الأمر فيه ظاهراً معلوماً متى أمثوا اعتراض الشكوك والشبهات في تلك الحال، وقطعوا على أنها لا تعقب فساداً، ولا يحصل لها شيء من التأثير. فأما إذا انتهت الحال إلى

(١) في الأصل: فصاحة، والظاهر ما أثبتناه.

(٢) كذا في الأصل.

بعض ما انتهت إليه حال الرسول ﷺ، من القوة والظهور، وكثرة المستجيبين، وتظاهر الأعوان والأنصار، والتمكن من الأعداء، وبلوغ المراد فيهم؛ فإن أحداً من العقلاء لا يبعد الإمساك عن الاحتجاج والمعارضة هاهنا حزماً، بل غاية الجهل ونهاية العجز؛ فقد كان يجب أن يكونوا كفوا عن المعارضة ابتداءً، لليلة التي ذكرت أن يسبقوها^(١) عند بلوغ الأمر المبلغ الذي ذكرناه.

وبعد، فإن من يطرح قوله ويعرض عن مُحاجَّته وموافقته - اعتقاداً لظهور أمره، وأن الشبهة لا تعترض في مثله - لا يحارب ولا يغالب، ولا تعمل الأفكار في نصب المكائد له وإيقاع الحيل عليه، ولا يعارض بما لا شبهة في مثله، ولا يقال له: لو شئنا [لقلنا] مثل قولك فـ «أنت بقُرْآنٍ غيرِ هذا أَوْ بَدَلُهُ»^(٢)، ولا تُقَرَّح عليه الآيات، ولا تُبدل الأموال لمن يهجوهُ ويقذفهُ؛ لأن كل شيءٍ من هذه الأمور يدل على غاية الاهتمام، ونهاية الحرص.

وكيف يعتقد عاقل أن ترك المعارضة كان على سبيل الأطراح وقلة الاكتراث، كما يستعمل مع الأغبياء والمجان، ومن لا تأثير لفعله وقوله؟

والجواب عما ذكرناه سابقاً: إنا لو سلمنا جواز ما ظنوه من مواطن جماعة له على إظهار المعجز، وفرضنا أيضاً أن هذه الجماعة كانت أفصح العرب، لم يكن ذلك نافع لخصومنا في رد استدلالنا بالقرآن؛ لأن غير هذه الجماعة ممن لم يواطئ قد كان يجب أن يعارض بما يقدر عليه ويتمكن منه؛ فإن هذه الجماعة - وإن فرضنا أنها أفصح - فليس يجوز أن يبعد كلامها من كلام من كان دونهما في الفصاحة البعد التام، حتى لا يكون فيه ما يقاربه ويشابهه. بهذا جرت العادات في التفاضل في جميع الصنائع، وقد بينا أن إتيانهم بما يقارب ويداني كافٍ في إقامة الحجة؛

لأنهم بذلك تُحَدُّوا وإليه دُعُوا.

على أن مَنْ تَأَمَّلَ الأمرَ حَقًّا تَأَمَّلَهُ وَجَدَهُ بخلافِ ما ظَنُّوه؛ لأنَّ وُجُوهَ الشُّعراءِ وأعيانَ الفُصَحَاءِ كانوا مِنْ غَيْرِ جُمْلَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْ غَيْرِ رَهْطِهِ، وإن اختلفَ الحالُ بهم:

فَمِنْهُمْ (١) مَنْ مَاتَ على كُفْرِهِ وانحرافِهِ، كالأعشى وهو في الطَّبَقَةِ الأولى، وغيره مِمَّنْ لَمْ نَذْكُرْهُ.

ومِنْهُمْ مَنْ دَخَلَ في الإسلامِ بعد أن كَانَ على نِهَايةِ العَدَاوَةِ والخِلَافِ على النَّبِيِّ ﷺ، والسَّعِيِّ عليه، والقَدَحِ في أمرِهِ، ككَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ - وهو في الطَّبَقَةِ الثانيةِ - وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُ؛ فَإِنْ كَعْبًا أَسْلَمَ بعد أن كَانَ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلرَّسُولِ عليه وآله السَّلامِ، حَتَّى أَبَاحَ ﷺ دَمَهُ وَتَوَعَّدَهُ.

ومِنْهُمْ مَنْ كَانَ إِسْلَامُهُ وَاِتِّبَاعُهُ بعدَ زَمَانٍ، وبعد أن كَانَ الخِلَافُ مِنْهُ مَعْلُومًا وإنْ لَمْ يَنْتَهِ إِلَى حَالِ كَعْبٍ، ثُمَّ إِنَّهُ لَمَّا دَخَلَ في الإسلامِ لَمْ يَحْظَ فِيهِ مِنَ الْمَنْزِلَةِ والاختصاصِ والمُشَارَكَةِ بِمَا يُظَنُّ مَعَهُ الْمُوَاطَأَةُ، كَلَبِيدِ بْنِ رَبِيعَةَ، وَالتَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ، وهما في الطَّبَقَةِ الثالثةِ، وَمَنْ مَاتَ لهُمَا.

ولو ذَكَرْنَا أعيانَ شُعراءِ قُرَيْشٍ وَغَيْرِ قُرَيْشٍ مِنَ الْأَوْسِ وَالخَزَرَجِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُجُودِينَ في ذَلِكَ الْعَصْرِ وَفُصَحَاءِهِمْ وَخُطَبَاءِهِمْ، وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ على شِرْكِهِ وَكُفْرِهِ، وَمَنْ أَظْهَرَ الإسلامَ بعدَ العَدَاوَةِ الشَّدِيدَةِ والخِلَافِ الْقَوِيِّ لَأُطْلِنَا، وَمَنْ أَرَادَ مَعْرِفَةَ ذَلِكَ أَخَذَهُ مِنْ مَوَاضِعِهِ.

وبعدُ، فَإِنَّ الْمُتَقَدِّمِينَ في صَنْعَةِ مِنَ الصَّنَائِعِ أَوْ عِلْمِ مِنَ الْعُلُومِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْفَى حَالُهُمْ على أَهْلِ ذَلِكَ الشَّأْنِ؛ فَقَدْ كَانَ يَجِبُ إِذَا كَانَ الْفَضْلُ في الْفَصَاحَةِ -

(١) في الأصل: فيهم، والسياق يقتضي ما أثبتناه.

في أن معارضة القرآن لم تقع لتعذرهما / ٣١٥

مُنتهياً إلى جماعةٍ بعينها - أن تكونَ معروفةً عندَ الفُصحاءِ، وكانَ يجبُ أن يفِرَّعُوا إليهم في فِعْلِ المَعَارَضَةِ ويطالبُوهم بها، فمتى امتنعُوا عليهم و دافعُوا بفعلها، عَلِمُوا أَنَّهُمْ مُوَاطِئُونَ مُوَافِقُونَ، ولم يُمَسِّكُوا عن مُوَافَقَتِهِمْ ومُوَافَقَتِهِ ﷺ على ذلك وإعلامه أَنَّهُ لا حُجَّةَ عليهم فيما أَظْهَرَهُ، لا سيما إذا انضافَ إلى هذا أن يَظْهَرَ اختِصاصُ هذه الجَمَاعَةِ به وانتفاعُهُم بأيامه ومُشاركَتُهُم في أمره؛ لأنَّ العَرَضَ بإظهارِ المُعْجَزِ إذا كانَ ما ذَكَرناه فهو إذا وَقَعَ لا بُدَّ أن يَظْهَرَ، لا يَصِحُّ أن يَنكِتَمَ.

على أن تجويزَ ما ذَكَرْوه يَقْتَضِي دَفْعَ طريقِ العلمِ بأنَّ أحداً مِنَ النَّاسِ بأن في زَمَنِ مِنَ الْأَزْمَانِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ في عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ، أو صَنَعَةٍ مِنَ الصَّنَائِعِ؛ لَأَنَّا لا نَأْمَنُ على هذا القرآنِ أن يَكُونَ في عَصْرِ كُلِّ فَاضِلٍ عَلِمْنَا فَضْلَهُ واشتَهَرَتْ عِنْدَنَا حاله، جَمَاعَةٌ يَزِيدُونَ عليه في الفَضْلِ، واطَّأَهُم على إظهارِ العَجْزِ عن حاله، والإمساكِ عن إظهارِ مِثْلِ ما أَظْهَرَهُ، لِبَعْضِ الْمَنَافِعِ!

وليس يُؤْمِنُ مِنْ تجويزِ ما ذَكَرناه إِلَّا ما يُؤْمِنُ مِنَ الْأَوَّلِ، وَيُبْطِلُ قَوْلَ المتعلِّقِ به.

1

2

3

فصل

في أن تعذر المعارضة كان مخالفاً للعادة

إذا ثبت بما قد مناه تعذرها فليس يمكن أن يدعى دخول التعذر فيما جرت العادة بمثله، إلا بأحد الوجوه التي ذكرناها، مثل قولهم: إنه كان أفصحهم، أو تعمل للقرآن فتأتي^(١) منه ما تعذر عليهم. أو منعهم عن المعارضة بالحروب. أو امتنعوا منها خوفاً من أصحابه ونصاره، من حيث كانت قوة الدولة، واجتماع الكلمة يحسمان ويمنعان من استيفاء الحجج، والتصرف فيها عن الاختيار.

وهذا الوجه الأخير خاصة يمكن أن يجعل قذحاً في ثبوت الدواعي إلى المعارضة، من حيث كانت هذه الأمور المذكورة - إذا صحت - غيرت أحوال الدواعي، فلحق بالفصل المتقدم، وإن كان لحوقه بهذا الفصل من حيث أمكن أن يجعل ما ذكر كالمانع من المعارضة.

فاذا أبطنا هذه الوجوه لم يكن وراءها إلا أن التعذر كان على وجه يخالف العادة، وحينئذ يعود الأمر إلى الأقسام التي ذكرناها في صدر هذا الكتاب وأبطلناها، عدا القول بالصرفية منها، ونحن نتكلم على ما أوردناه من الوجوه:

(١) في الأصل: فيأتي، والمناسب ما أثبتناه.

أما تعلّقهم بأنّه ﷺ كان أفصحهم، فيسقط من وجوه:
أولها: إنّ كونه أفصحهم لا يمنع من أن يقارب كلامهم كلامه مقارنة قد جرت
بمثليها العادة؛ لأنّه ليس يصحّ في العادة أن يتقدّم أحد في شيء من الصنائع حتّى
لا يقاربه فيها غيره، بل لا بدّ - وإن انتفت^(١) المساواة - من المقاربة. وقد مضى أنّه
تحدّاهم بأن يأتوا بما يقاربه لا بما يماثلّه على التحقيق؛ فقد كان يجب أن يعارضوا
وإن كان أفصحهم.

على أنّا قد بينّا أن التحدّي وقّع بالقرآن [من جهة] المعارضة؛ فيعلم أنّهم عنها
مصرفون، وأنّه إنّما طالّبهم بأن يفعلوا من الكلام ما كان المعلوم من حالهم تمكّنهم
منه وأنّه الغالب على كلامهم دون ما تُشكّل الحال فيه، وذلك يسقط التعلّق بكونه
أفصحهم؛ لأنّه لم يطالبهم إلّا بما يعهدون ويعرفون من الفصاحة على طريقتنا.
و ثانيها: إنّ الأفصح وإن امتنعت مساواته من جميع كلامه؛ فإنّ مساواته في
البعض غير ممتنعة، بهذا جرت العادات.

ألا ترى أنّ من كان في الطبقة الأولى من الشعراء - وإن كانوا قد بانوا من سائر
أهل الطبقات وتقدّمهم في الفصاحة - فإنّه لا بدّ أن يكون في كلام من تأخّر عنهم
ما يساوي كلامهم بل ربّما زاد عليه، ولهذا نجد كثيراً من المحدثين يساؤون
[شعراء] الجاهليّة ويماثلونهم في مواضع كثيرة من كلامهم - وإن كان المتقدّمون
يفضّلونهم في جملة كلامهم وعمومه - فقد كان إذا كان التحدّي وقّع بسورة من
عريضه، وإن قصّرت، أن يعارض ولا يمنع التقدّم في الفصاحة من معارضته.
و ثالثها: إنّ هذا لو كان جائزاً لكان القوم الذين تحدّوا بالقرآن فعجزوا عن
معارضته، إليه أهدي وبه أعلم؛ فكان يجب أن يواقفوه على ذلك ويحتجّوا به،

(١) في الأصل: وارتفعت، ولا معنى لها هنا، والظاهر ما أثبتناه.

ويقولوا له: وما في تَعْدُرِ مُغَارِضَتِكَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى نُبُوتِكَ، وأنتَ إِنَّمَا أَمَكَّنَكَ الْإِتْيَانُ بِمَا تَعْدُرُ عَلَيْنَا لِقِرْطِ فَصَاحَتِكَ لَا لِمَكَانِ نُبُوتِكَ، وما تَقْدُمُكَ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا كَتَقْدَمِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ فِي كَذَا وَكَذَا مِنْ لَا حُجَّةَ فِي تَقْدِيمِهِ، وَلَا نُبُوءَةَ لَهُ، وَلَا عَادَةً انْخَرَقَتْ عَلَى يَدِهِ! وفي إِمْسَاكِهِمْ عَنْ هَذَا - مع أَنَّ مِثْلَهُ لَا يَذْهَبُ عَلَيْهِمْ - دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِهِ.

ليسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّمَا لَمْ يُقَرَّرْ لَهُ بِالْفَصَاحَةِ وَالتَّقْدُمِ فِيهَا لِلْإِنْفَةِ الَّتِي كَانَتْ طَرِيقَتَهُمْ وَعَادَتُهُمْ؛ لَأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَأْتُونَ مِنَ الْاعْتِرَافِ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي الْمَرَضِيحِ الَّتِي يَتَقَضَى الْاعْتِرَافُ بِهِ نَقْصًا يَلْحَقُهُمْ^(١)، وَضَرَرًا يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ، وَشَهَادَةً لِحَصْمِهِمْ بِمَا يُعْظَمُ أَمْرُهُ وَيُنَوَّهُ بِأَسْمِهِ.

وليسَ هَذِهِ حَالُ الْاعْتِرَافِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْقُرْآنِ؛ لَأَنَّهُمْ إِذَا اعْتَرَفُوا بِذَلِكَ وَوَافَقُوا عَلَيْهِ، كَانَ فِيهِ تَكْذِيبٌ لِلْمُحْتَجِّ عَلَيْهِمْ، وَصَرَفُ الْوُجُوهِ عَنْهُ، وَإِزَالَةُ الشُّبْهَةِ فِي أَمْرِهِ، وَالْخَلَاصُ مِمَّا أَلَزَمَهُمُ الدُّخُولَ فِيهِ.

فَأَيُّ نَقْصٍ وَضَرَرٍ يَدْخُلُ بِهَذَا الْاعْتِرَافِ؟ وَهَلِ النَّقْصُ^(٢) الشَّدِيدُ وَالضَّرَرُ الْحَقِيقِيُّ إِلَّا فِي الْإِمْسَاكِ عَنِ الْمَوَافَقَةِ^(٣) وَالصَّبْرِ عَلَى الْمَذَلَّةِ؟

وَلَوْ كَانَ يَلْحَقُهُمْ بِالْاعْتِرَافِ بَعْضُ الْعَارِ لَكَانَ مَا يُثِمِّرُهُ هَذَا الْاعْتِرَافُ مِنْ وَجُوهِ الْمَنَافِعِ وَيَصْرِفُهُ مِنْ^(٤) ضُرُوبِ الْمَضَارِّ وَصُنُوفِ الصَّغَارِ^(٥)، يَوْفِي عَلَيْهِ وَيُلْجِئُ إِلَى الْمُبَادَرَةِ إِلَى فِعْلِهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: بَغْصًا وَيُلْحَقُهُمْ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: وَ عَلَى الْبَغْضِ، وَالظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: الْمَوَافَقَةُ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُنَاسِبٌ لِلْسِّيَاقِ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: عَنْ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٥) الصَّغَارُ: الضُّعْفُ وَالذُّلُّ وَالْهَوَانُ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يُصَغَّرُ إِلَى الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ.

ورابعها: إنا قد علمنا أن حال كلامه ﷺ كحال كلام غيره إذا أضفناهما إلى القرآن، وليس لشيء من كلامه مزية في هذا الباب. ولو كان القرآن من كلامه، وتعدرت معارضة - لأنه أفصحهم - لظهر ذلك في كلامه.

وليس لهم أن يقولوا: إنه تعمل لإخلال ما عدا القرآن من كلامه من مثل فصاحته؛ لأننا قد علمنا من حاله عليه وآله السلام أنه قصد في مواضع كثيرة ومقامات عدّة، إلى إيراد الفصح من الكلام والبليغ من الخطاب، وكلامه في كل ذلك غير متميز من كلام غيره من الفصحاء، والاعتماد على ما تقدّم من الوجوه؛ لأنه أولى وأوضح.

فأما التعلّق بأنه تعمل للقرآن زماناً طويلاً فتأتى منه ما تعدّر [عليهم]، فيسقط بالوجوه الأربعة التي ذكرناها، ووجه سقوطه بالوجوه^(١) الثلاثة المتقدمة واضح يغني عن التنبية.

وأما وجه سقوطه بالرابع، فهو: أن من تقدّم في الفصاحة وعلت منزلته فيها لا يجوز أن يباین كلامه - الذي لا يرتجله ولا يروى فيه - لما يستعمل^(٢) غاية المباينة، بل لا بد أن يكون فيما لم يتعمل له مثل الذي، يروى فيه ويتعمل لإيراده، أو ما يدانيه ويقاربه؛ بهذا جرت العادات.

وإذا وجدنا كلامه عليه وآله السلام - بالإضافة إلى القرآن - كلام غيره، بطلت هذه الشبهة.

ومتا يبطلها زائداً على ما تقدّم: أن السبب في ذلك لو كان العمل لوجوب، مع تناول الزمان، أن يتعملوا ويظفروا بما دُعوا إليه من المعارضة، وقد تحدّاهم ﷺ بالقرآن مدة مقامه بمكة، وهي ثلاث عشرة سنة، لم يتخلّلها شيء من الحروب،

(١) في الأصل: بالوجه، والمناسب ما أثبتناه.

(٢) كذا في الأصل، والظاهر: ما يتعمل له.

و في بعض هذه المدة فُسْحَةٌ لِلرَّوِيَّةِ وَ التَّعَمُّلِ ؛ فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَتَّعَمَلُوا فِيهَا أَوْ فِيمَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَزْمَانِ ، مَعَ تَمَادِيهَا وَ تَطَاوُلِهَا ؛ وَ كُلُّ هَذَا يُبَيِّنُ بَطْلَانَ التَّعَلُّقِ بِالتَّعَمُّلِ .
فَأَمَّا تَعَلُّقُهُمْ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ السَّلَامُ مَنَعَهُمْ عَنِ الْمُعَارِضَةِ بِالْحُرُوبِ وَ اتِّصَالِهَا ، فَضَعِيفٌ جَدًّا .

وَالْجَوَابُ عَنْهُ : إِنَّ الْحَرْبَ لَا تَمْنَعُ مِنَ الْكَلَامِ ، وَ الْمُعَارِضَةُ لَيْسَتْ بِأَكْثَرَ مِنْ كَلَامٍ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ ، وَ قَدْ كَانُوا يَتِمَثَّلُونَ فِي حُرُوبِهِمْ بِالشُّعْرِ وَ يَرْتَجِلُونَهُ فِي الْحَالِ وَ لَا تَمْنَعُهُمُ الْحَرْبُ مِنْ ذَلِكَ ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مَانِعَةً عَنِ الْمُعَارِضَةِ وَ هِيَ غَيْرُ مَانِعَةٍ مِمَّا يَجْرِي مَجْرَاهَا ؟ !

وَ أَيْضًا : فَإِنَّ الْحَرْبَ لَمْ تَكُنْ دَائِمَةً مُتَّصِلَةً ، بَلْ قَدْ كَانُوا يُغَيِّبُونَهَا ^(١) أحيانًا ، وَ يُعَادِدُونَهَا أحيانًا ؛ فَقَدْ كَانَ يَجِبُ - إِنْ كَانَتِ الْحَرْبُ هِيَ الْمَانِعَةُ مِنَ الْمُعَارِضَةِ - أَنْ يَأْتُوا فِي أَوْقَاتِ الْإِغْبَابِ وَ عِنْدَ وَضْعِ الْحَرْبِ أَوْزَارَهَا .

وَ أَيْضًا : فَإِنَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ مُحَارِبًا لِجَمِيعِ أَعْدَائِهِ مِنَ الْعَرَبِ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ ، وَ إِنَّمَا كَانَ يَقُومُ بِالْحَرْبِ مِنْهُمْ قَوْمٌ وَ يَقْعُدُ آخَرُونَ ، فَكَيْفَ لَمْ يُعَارِضُهُ مَنْ لَمْ يَكُنْ مُحَارِبًا إِذَا كَانَتِ الْحَرْبُ شَغَلَتْ الْمُحَارِبِينَ ؟

وَ أَيْضًا : فَإِنَّ الْمُدَّةَ الَّتِي أَقَامَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَكَّةَ لَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا مُحَارِبًا ، وَ إِنَّمَا كَانَتِ الْحُرُوبُ بَعْدَ الْهِجْرَةِ ، فَأَلَّا عَارِضُوا فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ ، إِنْ كَانَتِ الْمُعَارِضَةُ مُمَكِّنَةً ؟

وَ أَيْضًا : فَلَوْ كَانَتِ الْحَرْبُ مَنَعَتْ مِنَ الْمُعَارِضَةِ مَعَ إِمْكَانِهَا ، لَوَجَبَ أَنْ يُوَاقِفَ الْقَوْمُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ ، وَ يَقُولُوا ^(٢) لَهُ : كَيْفَ نُعَارِضُكَ وَ قَدْ مَنَعْتَنَا بِحَرْبِكَ عَنِ مُعَارَضَتِكَ ؟ وَ لَا حُجَّةَ لَكَ فِي امْتِنَاعِ مُعَارَضَتِكَ عَلَيْنَا إِذَا كُنْتَ قَدْ شَغَلْتَنَا عَنْهَا

(١) يُقَالُ : غَبَّتْ عَلَيْهِ : أَيِ إِذَا أَتَتْ يَوْمًا وَ تَرَكْتَ يَوْمًا .

(٢) فِي الْأَصْلِ : وَ يَقُولُ ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ .

واقطعتنا عن فعلها!

وأما التعلق بأنهم لم يعارضوا خوفاً من أوليائه وقوة دولته، فأضعف من كل ما تقدم.

والجواب عنه: إن خوفاً لم يمنع من نصب الحروب ورحف^(١) الجيوش في مقام بعد مقام، ومرة بعد أخرى، ولم يمنع أيضاً من الهجاء والقذف. وادعاء المعارضة بأخبار الفرس لا يجوز أن يكون عند عاقل مانعاً من فعل المعارضة.

على أنه قد بينا فيما مضى أن النبي ﷺ كان مدة مقامه بمكة هو الخائف، وأن أصحابه ونصاره في تلك الأحوال كانوا قليلين مغمورين مهتممين، وأن قوة الإسلام وأهله كان ابتداءها بالمدينة.

ولم يخل الكفار أيضاً في أحوال القوة والغلبة والتمكين - وإلى الآن - من بلاد واسعة، وممالك كثيرة، لا تقية على أهلها من الإسلام وأهله. فقد كان يجب أن يعارضوا في أول الأمر كيف شاءوا، وفي أحوال القوة والتمكين في بلدانهم، وبين أعداء الإسلام. وإذا لم يفعلوا فقد صح أن تعذر المعارضة كان على وجه مخالف للعادة. وهذا بين لمن تأمله ونصح نفسه. تم الكتاب.

كتبه محمد بن الحسين بن حمير الجشمي، حامداً لله تعالى على نعيمه، ومصلحاً على النبي محمد وعثرته، ومستغفراً من ذنوبه، وقرع منه يوم الأربعاء منتصف المحرم سنة ثمان وسبعين وأربعمائة.

(١) في الأصل: وان خف، والظاهر ما أفتناه.

مصادر المقدّمة و التحقيق

- ١ - إعجاز القرآن : الباقلانيّ ، مؤسّسة الكتب الثقافية .
- ٢ - إعجاز القرآن : مصطفى صادق الرافعيّ .
- ٣ - الانتصار للقرآن : الباقلانيّ ، طبعة دار الفتح .
- ٤ - أوائل المقالات : الشيخ المفيد .
- ٥ - بحار الأنوار : العلامة محمّد باقر المجلسيّ ، طبعة دار الأضواء .
- ٦ - البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : الزمكانيّ .
- ٧ - التعليقة على شرح المواقف : عبد الحكيم السيالكوتيّ .
- ٨ - تقريب المعارف : تقيّ الدين الحلبيّ ، طبعة جماعة المدرّسين .
- ٩ - تمهيد الأصول : محمّد بن الحسن الطوسيّ .
- ١٠ - تمهيد في علوم القرآن : محمّد هادي معرفة ، طبعة جماعة المدرّسين .
- ١١ - ثلاث رسائل في إعجاز القرآن : عبد القاهر الجرجانيّ .
- ١٢ - جُمَل العلم و العمل : الشريف المرتضى .
- ١٣ - الخرائج و الجرائح : قطب الدين الراونديّ ، طبعة مدرسة الإمام المهديّ عجلّ الله فرجه .
- ١٤ - الدين و الإسلام : محمّد حسين آل كاشف الغطاء .
- ١٥ - الذخيرة : الشريف المرتضى ، طبعة جماعة المدرّسين .
- ١٦ - شرح المقاصد : سعد الدين التفتازانيّ .
- ١٧ - الطراز : الأمير يحيى بن حمزة العلويّ الزيديّ .
- ١٨ - الفصل في الملل و النحل : ابن حزم الأندلسيّ .
- ١٩ - قواعد المرام في علم الكلام : ابن ميثم البحرانيّ ، طبعة جماعة المدرّسين .
- ٢٠ - كتاب الحيوان : الجاحظ .
- ٢١ - مجموعة رسائل الشريف المرتضى : الشريف المرتضى ، طبعة دار القرآن الكريم .
- ٢٢ - مصنّفات الشيخ المفيد : الشيخ المفيد ، طبعة المؤتمر العالميّ للشيخ المفيد .

- ٢٣ - المعجزة الخالدة: هبة الدين الشهرستاني .
٢٤ - مفهوم النص: نصر حامد أبو زيد ، المركز الثقافي العربي .
٢٥ - مقالات الإسلاميين: أبو الحسن الأشعري .
٢٦ - الملل والنحل: عبد الكريم الشهرستاني .
٢٧ - الميزان في تفسير القرآن: محمد حسين الطباطبائي ، طبعة مؤسسة الأعلمي .
٢٨ - نظريات علم الكلام عند الشيخ المفيد: مارتين مكدرموت ، مجمع البحوث الإسلامية .

الفهارس

- فهرس الأعلام
- فهرس الأقبام والجماعات والطوائف
- فهرس المصطلحات الكلامية
- فهرس الكتب المذكورة في الكتاب
- فهرس الأمكنة والبلدان والمواضع والأيام والوقائع
- فهرس المصطلحات المتعلقة بالقرآن واللغة
- فهرس المحتوى

فهرس الاعلام

- آقا بزرگ الطهراني، ٢٣
 ابليس، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢
 ابن أبي بكر بن حزم، ١٥٧
 ابن الإخشيد، ١٤
 ابن البراج، ١٥
 ابن الحمير الباهلي، ١٦٢
 ابن الراوندي، ١٣
 ابن سلام (محمّد بن سلام الجُمحي)، ١٦١
 ابن عباس، ٤١
 ابن عبد ربّه الأندلسي، ١٥٩
 ابن عساكر، ٤١
 ابن فارس، ١٠
 ابن فندق، ٢٦
 ابن الكلبي، ١٦٢
 ابن المغازلي، ٤١
 ابن منظور، ١١
 أبو إسحاق النصيبي، ١٤
 أبوبكر، ١٥٩، ١٨٨
 أبو تمام الطائي، ٣٦
 أبو حذيفة بن المغيرة، ٢٩٧، ٢٩٨
 أبو الحسن الأشعري، ١٣، ١٤، ٢٤١
 أبو الحسين الخطّاط، ١٣، ١٠٧
 أبو سعيد الخدري، ٤١
 أبو الصلاح تقيّ الدين الحلبي، ٢٠
 البحتري (أبو عبادة الوليد بن عبيد الطائي)،
- ٣٦
 أبو العباس المبرّد، ١٦٣
 أبو العبر (محمّد بن أحمد العبّاسي)، ٤٦
 أبو عبيدة، ١٦٣، ١٦٤
 أبو علي الجبّائي ← الجبّائي
 أبو العنيس الصيمري، ٤٦
 ألّفرج الإصفهاني، ١٦٥
 أبو القاسم البلخي، ١١، ١٤، ١٠٧، ١١٠،
 ١١١، ١١٤، ١١٦
 أبو هاشم الجبّائي ← الجبّائي
 أبو هذيل، ٧٢
 أبو هريرة، ٢٩٤، ٢٩٥
 أبو المنذر هشام بن محمّد الكلبي، ١٥٩،
 ١٦٣
 أبو يعقوب الشّحام، ٢٤١
 أحمد بن حنبل، ٤١
 الأخطل، ٤٠، ٦٥
 إسحاق بن إبراهيم الموصلي، ١٦٥
 الإسفراييني، إبراهيم بن محمّد، ١٤
 أسفنديار، ٣٥، ٩٥، ١٠٤
 أسماء بنت عيسى، ٤١
 الإصفهاني، أبو مسلم محمّد بن بحر، ٢١
 الأصمعي، ١٦٣
 الأعشى، ٦٤، ٨٦، ٨٨، ١٥٨، ١٥٩، ٢٧٢،
 ٣١٤

أعشى بني سليم، ١٥٩
إلهي الخراساني، علي اكبر، ٣٠
امرؤ القيس، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٦٤، ١٥٤،
١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ٢٦٩، ٢٧٢
أمير المؤمنين علي عليه السلام، ٨، ١٢، ٢٦، ٤٢،
٤٦، ٧٢، ٨٦، ٩٥، ١٢٢، ١٥٩، ١٨٦،
٢٨٩، ٢٩٤، ٢٩٥
أمين الخولي، ١٩٧
أمية بن خلف، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ٢٨٤
أنس بن مالك، ٤١
الأنصاري، حسن، ٣٠
الأنصاري، محمد رضا، ٣٠
أوس بن الصامت، ١٨٥
الباقلاني، ١٤، ١٩
البحثري، ٣٦، ٤٦
البخاري (محمد بن إسماعيل الجعفي)، ٤١
البصري، علي، ٣٠
بلال، ١٠٢
الترمذي، ٤١
التفتازاني، ١٩
ثمود، ٩٥
الثوري، ١٦٣
جابر بن عبد الله الأنصاري، ٤١
الجاحظ، ١٤
الجبائي (أبو علي - محمد بن عبد الوهاب)،
٢٤١
الجبائي (أبو هاشم - عبد السلام بن محمد)،
٢٤١، ٢٤٠
جبرئيل، ٦، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٢٠٧، ٢٢٦،
٢٥٥، ٢٧٦
جرير، ٣٩، ٤٠
الجشمي، (أبو سعد محسن بن كرامه)، ٢٦

الجشمي، (محمد بن حسين بن حمير)، ٢٦،
٢٦، ٣٢٢
جميله (زوجة أوس بن الصامت)، ١٨٥
الحارث بن أبي شمر الغساني، ١٦٤
حبيب بن أوس الطائي، ٣٦
حرب بن أمية، ١٥٩
حجر بن الحارث، ١٦١
حسان بن ثابت، ١١١، ١٥٦، ١٥٧
حفصة، ١٨٧، ١٨٨
الحلاج، ٢٣٨، ٢٣٩
حماد بن سابور الديلمي الكوفي، ١٦٢
خالد بن الوليد، ٨٥
الخفاجي، (الامير عبد الله بن سنان)، ٢٠
الخليل بن أحمد، ١٠، ٣٩، ١٦٥
خولة بنت ثعلبة، ١٨٥
دحية الكلبي، ١٨٦
ذو النديّة، ١٢٢
الراغب الإصبهاني، ١١
ربيعة، ١٦٤
ربيعة بن جشم، ١٦٣
ربيعة بن مالك السعدي، ١٥٨
رستم، ٣٥، ٩٥
رسول الله صلى الله عليه وآله، ٦، ٩، ١٣، ١٢، ١٨، ٣٤،
٣٩، ٤٠، ٤١، ٥٠، ٥١، ٥٤، ٥٥، ٥٧،
٥٩، ٦٢، ٦٣، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٤، ٧٥،
٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧،
٨٩، ٩٥، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١١٨،
١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٣،
١٥٥، ١٥٦، ١٥٩، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٤،
١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩١،
١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٢، ٢٠٣،
٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩،

الطباطبائي (العلامة سيد محمد حسين)،
١٩
الطوسي (الشيخ محمد بن حسن)، ١٦، ٢٠،
٢٥، ٢٣
الطوسي (نصير الدين محمد)، ٢١
عائشة، ١٨٧
عاد، ٩٥
عباد بن سليمان، ١٤، ١٨، ٧٢
عبادة بن الصامت، ١٨٥
عباس بن عبد المطلب، ١٨٦
عبد الجبار الأسد آبادي الهمداني (القاضي،
صاحب المغني)، ١٩، ١٣٥، ١٤٠،
١٤٢، ١٩٧، ٢١٠، ٢١٤، ٢١٩، ٢٢١،
٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٤، ٢٣٥،
٢٤٢، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٧،
٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٣
عبد الرحمن بدوي، ١٣
عبد القاهر البغدادي، ١٣
عبد القاهر الجرجاني، ١٩
عبد الله بن أبي ١٨٧، ١٩٤
عبد الله بن مسعود، ٤١
عبد المطلب، ٥٢، ٨٤، ١٥٩، ١٨٦
عتبة بن ربيعة بن عبد شمس، ٨٦
عثمان، ١٥٨
عزة بنت جميل، ١٥٧
علقمة بن عبدة، ١٦٤
علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الظاهري،
١٥
عقار بن ياسر، ٨٧، ١٢٢
عمر بن الخطاب، ١٢٣، ١٥٨، ١٥٩، ١٨٧
عمرو بن قميثة، ١٦١
عمرو بن معدي كرب، ١٦٣

٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٥،
٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤،
٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٦،
٢٨٨، ٢٩٣، ٢٩٦، ٣٠٤، ٣١١، ٣١٣،
٣١٤، ٣٢٢
الرياشي (عباس بن الفرج)، ١٦١
الرماني، (علي بن عيسى)، ١٤، ٢١
زرادشت، ٢٣٨، ٢٤١
الزمخشري، ٢٧
الزوزني، ١٦٢
زهير بن أبي سلمى، ٦٤
زيد بن أرقم، ٤١
زيد بن حارثة، ١٨٨، ١٨٩
زينب بنت جحش، ١٨٨
سراقة، ١٢٣
سعد بن أبي وقاص، ٤١
سعد بن عبادة، ١٥٩، ١٦٠
سلمان، ٢٩٤
السمعاني، ٢٦
سمية، ٨٧
سيبويه، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٥، ١٦٧
شاس بن بهار، ١٦٤
الشریف المرتضى، ٥، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦،
١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥،
٢٩، ٣٥، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ١٩٧، ٢٣٨
الشهرستاني، (سيد هبة الدين)، ١٩
الصاحب بن عقاد، ٢٤٠
الصيرفي، ١٦٤
الصيمري، ٤٦
الصيمري (محمد بن إسحاق الكوفي)، ٤٦
الطائبان، ٣٦، ٣٧، ٣٨
طرفة بن العبد، ٦٤، ١٦١

مسلم، ٤١
 مسيلم الكذاب، ٧، ٨٩، ٩٠، ٩١، ١٠٥،
 ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٩٧
 مصطفى صادق الرافعي، ١٩
 معاوية بن أبي سفيان، ١٥٩
 المعتمد العباسي، ٤٦
 المفضل الضبي، ١٦٢
 المنصور العباسي، ١٦٣
 موسى طنجي، ٤٢، ٢٧٧، ٢٧٨
 المهدي العباسي، ١٦٢، ١٦٣
 النابغة الجعدي، ٨٥، ٢٧٢، ٣١٤
 النابغة الذبياني، ٦٤
 النجاشي، ٢٣، ٢٥
 النسائي، ٤١
 النضر بن حارث، ٩٥، ١٠٤، ١٠٥، ٢٩٧،
 ٢٩٨
 النظام (ابراهيم بن سيار)، ١٢، ١٣، ١٤،
 ١٨، ٧٢، ٧٣
 النعمان بن منذر، ٦٤، ١٦٤
 النمر بن قاسط، ١٦٣
 الواثق بالله، ٣٦
 الواسطي، (محمد بن يزيد)، ١٤
 الوليد بن المغيرة، ٨٥، ٨٨، ٢٨٤، ٢٩٧
 هارون العباسي، ٤٢
 هشام بن عمرو الفوطي، ١٤، ١٨، ٧٢، ٧٣
 هود، ٣٩
 ياقوت الحموي، ٢٦

فخر الدين الرازي، ٢١
 الفردوسي، ابوالقاسم، ٩٥
 الفرزدق، ٣٩، ٦٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩
 الفضل بن يحيى البرمكي، ٤٧
 القاضي عبد الجبار الاسدآبادي الهمداني
 ← عبد الجبار الاسدآبادي الهمداني
 قرّة العين، ١٨٥
 القطب الراوندي، ١٩، ٢٠
 كاشف الغطاء، (محمد حسين)، ١٩
 كثير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي،
 ١٥٦
 كعب بن زهير، ٨٥، ٨٨، ٣١٤
 كسرى، ١٢٣
 الكلبي، ١٥٩، ١٦٣
 لبيد بن ربيعة، ٨٥، ٣١٤
 مارتين مكدرموت، ١٣
 ماني، ٢٣٨، ٢٤١
 المتنبي، ٢٧٢
 المتوكل، ٣٦، ٤٦
 المثقب العبدى، ١٦٤
 المجلسي، (محمد باقر)، ٤١
 توفيق الفكيكي، ١٩
 محمد بن الحنفية، ٢٧
 محمد بن محمد بن النعمان البغدادي
 (المفيد)، ١٩، ٢٢
 مرداس بن ابي عامر، ١٥٩
 مسجل، ١٥٨

فهرس الأقوام والجماعات والطوائف

أهل زماننا، ٩٣	الأئمة والصالحون، ٢٤٨
أهل النقص والجنون، ٣٤	أهل النظر، ١٨، ٧٢
البراهمة، ١٦٩، ١٧١، ٢٨٧	الاديان، ٤٨، ١٩١
البغداديون، ١٦٩	الإسلام، ٨٥، ٨٦، ٩٥، ١٥٨، ١٨٠، ١٨٧، ٢٣٨، ٢٨٣، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩٣، ٣١٤، ٣٢٢
بعض المعتزلة، ١٦٩	الأشاعره، ١٢، ١٣، ١٤، ٧٢، ١٢٩، ١٤٥، ١٦٤
بنو أمية، ٤٠، ١٦٢، ٢٨٩	أصحاب الإحباط، ١٤٥
بنو النجار، ١٥٧	أصحاب الجمل، ٦٩، ٧١، ٧٣
بنو هاشم، ١٨٦	أصحاب الحديث، ٧١، ٧٢
البوذية، ٢٣٨	أصحاب الحقّة، ١٧٧، ١٧٨
البهشيّة، ٤٠، ٢٤١	أصحاب الصرّفة، ٧٣، ٧٨، ٨٨، ١٧٩، ١٩٥
بنو تميم، ١٥٨، ١٦٤	أصحاب المعلقات، ٨٥، ٨٦
بنو حنيّفة، ٨٩	أصحابنا الإماميّة، ١٠٠
بنو سليم، ١٥٩	أصناف الملحدين، ٢٨٧
بنو عبد القيس، ١٦٤	الأعجمي، ٢٩٨
الترك، ٩٤	الأمراء، ٤٦، ١٥٩
الثنويّة، ١٤٤	الأمم السابقة / الماضيّة، ١٠٤، ٢٩٨
جماعة المعتزلة، ١٠٧	الأنصار، ٩٤، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٨٥، ٢٨٨، ٢٨١، ١٩١
الجنّ، ٣٩، ١٣٧، ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٩، ٢٢٤	الأوس، ١٥٩، ٣١٤
الحشويّة، ١٢، ٧٢	أهل الأخبار، ١١٨
الخرّج، ١٥٩، ٣١٤	أهل الإسلام، ٢٨٣، ٢٨٩
خصوم الشيعة، ٢٩٥	أهل الكوفة، ١٦٤

٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٨، ٢٧٩، ٢٨١،

٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٣،

٣٠٤

العربي، ٤٦

العقلاء، ٥١، ٥٥، ٩٩، ١٠٥، ١٤٤، ١٥٢،

١٥٥، ١٩٢، ٢٧٥، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٧،

٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٢،

٣١٣

العلماء، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٧٢، ٨١، ٨٦، ١٦١

الغنوصية، ٢٣٨

الفئة الباغية، ١٢٢

الفرس، ٩٥، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٦، ٣٠٥

الفصحاء، ٧، ٣٣، ٣٧، ٥٥، ٦٩، ٧٨، ٩٠،

٩٣، ٩٤، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥،

١٣٧، ٢٧٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩،

٣١٢، ٣١٥، ٣٢٠

الفصحاء العرب، ٣٧، ٣٨، ٥٢، ٧٦، ٧٨، ٩٣

الفقهاء، ٧، ١٢، ٧١، ٧٢

الفاسطون، ١٢٢

قبائل من العرب، ١٤٦

قريش، ٣٤، ٨٥، ٨٦، ٩٥، ١٠٢، ١٨٨،

٢٩٠، ٢٩٨، ٣١٤

الكوفيون، ١٦٢

المارقون، ١٢٢

المانوية، ٢٣٨

مبطل النبوات، ١٧٢

المتقدمون، ٣٧، ٣٨، ٤٦، ١١٧، ١٨١

الملائكة، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٦١، ٦٢،

١٤١، ١٦٨، ١٧٠، ١٧١، ٢٠٢، ٢١٩،

٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٤،

٢٤٢، ٢٧٥

المنافقون، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٤

خصوصنا، ١٠٣، ١٤٣

الخطباء، ٤٤، ٤٧، ٢٩٦

الخوارج، ١٢٢

الدهرية، ٧٢

الرواة، ٦٥، ١٦٢، ١٦٤

الروم، ٩٤، ١١٧، ١١٨، ١٢١

الزرادشتية، ٢٣٨

الزنادقة، ٢٣٩

السخفاء، ٤٦

السوفسطائية، ١٥٥

اليهود والنصارى، ١٤٤

الشعراء، ٧، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥٠،

٥١، ٦٤، ٦٦، ٨٥، ٨٨، ٨٩، ١٥٦،

١٦٠، ١٦١، ١٦٤، ١٨٠، ٢٩٦، ٢٩٧،

٢٩٩، ٣١٤، ٣١٨

الشعوبي، ١٦٣

الشياطين، ١٤٧

الشيعة، ٢٢، ٤١، ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٥

صاحب الزنج، ١٦١

الصليبي، ٩

الطوائف الخارجة عن الدين، ٢٨٣

الظاهرية، ١٤

العامة، ٧١، ٧٢، ٧٣

العباسيون، ٤٦، ١٦٢

العجم، ١٠٥، ١٤٦

العرب، ٧، ١٧، ١٨، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨،

٤٠، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠،

٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٦١، ٦٢،

٦٥، ٧٠، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٢، ٨٣،

٨٧، ٨٨، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ١٠٤، ١٠٥،

١٢٦، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٥١، ١٥٢،

١٥٧، ١٦٣، ١٩٥، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٣،

مذهبتنا، ٣٥، ٦٥، ٦٦، ٦٩، ٧٠، ٩٠، ١٩٦،
 ٢٣١، ٢٤٤، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٩،
 ٢٧٣، ٣١١
 مذهبهم، ١١٦، ١٦٨، ٢٣١
 المرجئة، ٧٢
 المسلمون، ٧، ١٢، ١٩، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٨٦،
 ٨٧، ١٤٥، ١٨٢، ١٩٤، ٢٣٨، ٢٨٢،
 ٢٨٣
 المشعبدون، ١٣٩، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩
 المشركون، ٣٤، ١٢١، ١٢٣، ١٩٤
 المصنفون، ١٢٧
 المعتزلة، ١٣، ١٤، ٢٧، ٧٢، ٧٣، ٧٦، ١٠٧،
 ١٤٥، ١٦٩، ٢٤٠، ٢٤١
 المعتقدون بقدم القرآن، ١٠، ١٢٩
 الناكثون، ١٢٢

المهاجرون، ٩٤، ١٩١
 متكلمو الإسلام، ١٥٢
 المتكلمون، ١١٦-١٣، ١٨، ٢١، ٥١-٥٥،
 ٥٨، ٦٢، ٧٠-٧٣، ٨٠، ١١٨، ١٣٩،
 ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٤، ٢٥٣، ٢٦٠،
 ٢٦٢، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩٥
 المُجَان، ٤٦، ٣١٣
 المجانين، ٥٣، ٩٧
 المجبرة، ١٢، ٧٢
 المجوس / المجوسي، ١٤٤، ٢٣٨، ٢٨٧
 المحدثون، ٣٧، ١٠٨، ١٧٨
 مخالفو الصرفة، ٣٤، ١٣٥، ١٣٧-١٩٧
 المذاهب، ١٢، ٧٣، ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧٣،
 ١٠٧، ١١٠، ١١٤، ١١٥، ١١٦
 مذهب الجاهلية، ٦٥

فهرس المصطلحات الكلامية

التحدّي، ٧، ١١، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٨، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٨، ٥٢، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٩٣، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٩٥، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩٨، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٨، ٣١١، ٣١٢، ٣١٤
التصديق، ٥٥، ٥٦، ٧٤، ٧٨، ٨٠، ٨٤، ١٠٢، ١٤١، ١٤٢، ١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ١٨٣، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٥١، ٢٦٧
التقية، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣
التكليف، ٥٨، ١٩٩
التوحيد، ١١٤، ١٩٧، ٢٠٦
الثواب، ٨٤، ١٤٥
الجاهلية، ٦٤، ٦٥، ٨٥، ٨٦، ٩٥، ١٠٢، ١٢٣، ١٥٩، ١٦٤، ١٨٥، ١٨٨، ٣١٨
الجبر، ١٩
الجهل، ٥٣، ٥٤، ٧٢، ١٣٠، ٣١٣

إحداث الأجسام، ١٥، ١٠٧، ١١٢
الأحوال، ٥٥، ١١٣، ١١٧، ١٧٧
إحياء الموتى، ٦٨، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٦، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٦
أحياء الميت، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٨
الاختراع، ١٧٠، ١٧٨، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٤
الإخلال بالواجب، ١٤٦
الاستفساد، ١٣٩، ١٧٤، ١٧٩، ١٨٠، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٤٧
الاعتقاد، ١٣١، ٣٠٧
الإعجاز، ٩، ١١، ١٤، ١٨، ٤٥، ٧٥، ٨٢، ٩١، ٩٥، ١١٥، ١١٦، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٤٠، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٣، ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٨٠
إعجاز القرآن، ١٠، ١٩، ٢٣، ٢٤، ٢٨، ٢٩، ٤٤، ٤٥، ٥٢، ٦٥، ٩٠، ٩١، ٩٦، ١٠٥، ١٠٦، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٦٩، ١٨٥، ١٩٧، ٢٥٥، ٣١١
الإقذار، ٢٣٢، ٢٣٤
الاكتساب، ١٢٣
الانتقال، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٨، ٢٣٠
الايمن، ١٤٥، ١٤٦

- الحادث، ٢٠٢، ٢٠٧
الحدوث، ٥٩، ٧١، ٧٥، ١٣١، ١٦٠، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤٥
الحدوث الحقيقي، ٥٨
حركة الأفلاك، ٢٢٠
الحلول، ١٣١
الخارق، ٨١، ١٧٢، ١٧٣
خارق للعادة، ١١، ٢٠١، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٦٠، ٢٦٩، ٢٧٣
دار المحنة، ١٣٩
الدلائل، ٥٤، ٥٩، ٢١١
دلائل النبوة، ٦٦، ١٢٢
الذَّيْنِ، ٧١، ٧٣، ٧٨، ٨٢، ٨٩
الرَّحْمَةُ وَاللِّطَافَةُ، ١٧٤
الروح، ١٩٠، ١٩٣
السحر، ٧، ٧٩، ٨٠، ٨٥، ٨٩، ٢٨٤
السهو، ٥٣، ٥٤
الصَّرف، ١٠، ١١، ٢١، ٢٣، ٥٤، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٨٢، ٩٠، ١٠٥، ١١٤، ٢٥٦، ٢٣١
٢٦٠، ٢٦١
الصَّرفَةُ، ٩-٢٥، ٢٧-٢٩، ٣٥، ٣٨، ٤٨، ٥٤، ٦٠، ٧٠، ٧٣، ٧٨، ٨١، ٨٤، ٨٨، ٩٠، ١٠٥، ١٠٦، ١١٤، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٨، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٩، ١٩٥، ٢٥٥، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٣، ٣١٧
الصوت، ١٣١
الضدَّ، ٥٣، ٥٤، ٨٧، ١٦٩، ٢٩٢
الضرورة، ٢٧٢
الضلال، ١٠٢، ٧١
الظنَّ، ٥٣، ٥٤، ٦٦، ٦٧، ٢٣، ١٦٨
الظهور، ٤٣، ٦١، ١٩١، ١٩٣، ٢١٤، ٢١٥
- ٢١٦، ٢٦١، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٩١
العدل، ٨٠، ١١٤، ١٩٧، ٢٠٦، ٢٦٣
العدم، ٥٩
العرض، ٥٤، ٥٩، ٧١
العصمة، ١٣٨
العقل، ٥٣، ٧١، ٨٧، ١٢٦، ١٢٧، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٥، ١٥٢، ١٧٧، ١٩٣، ٢١٩، ٢٥٩
الغيب، ١١٧، ١١٨، ١١٩
الغيوب، ٤٥، ٦٢، ٦٣، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩
الفاعل، ٦٠، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢١٤، ٢١٥
فعل الله، ٧٧، ٨٠، ٨١، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٠، ١٧٩، ٢٠١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٧
فعل النبيِّ، ٧٧، ٧٨
القسبيح، ١٩، ٥٣، ٥٤، ٩٦، ١١٥، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٧٢، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٧
القدر، ٣٦، ٣٧، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٦، ١٧٧، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤، ٢٣٢، ٢٥١، ٢٥٧، ٢٦٧
القدرة، ١٢، ٩٦، ١١٠، ١١٣، ١٣٢، ١٥١، ١٦٥، ١٦٩، ٢٢٤، ٢٥٤، ٢٥٧
القَدَمُ، ٧١، ١٢٩، ١٣١، ١٤٩
قَدَمُ الْقُرْآنِ، ١٠، ١٣٢
القديم، ٥٣، ٧٥، ٨٢، ٨٣، ١٢٩، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٩، ١٦٩، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٢، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٧، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٤٨
القصد، ٦٠، ٧٩، ٨٠

٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥١،

٢٥٤، ٢٥٥، ٢٩٦، ٣٠٣، ٣١٣

المعجزات، ٤٣، ٢٩٠، ٢٩٤

معجزات الأنبياء، ٤٥، ١٨١، ١٨٢

المعصية، ٢٤٠

الممكن، ٨٩، ٩٠

النبوة، ١٣، ١٦، ١٧، ١٩، ٤١، ٤٥، ٥١، ٥٥،

٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٦٦، ٦٧،

٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٣-٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٩،

٩٠، ١١٩، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٧١،

١٧٤، ١٧٦، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠،

٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٩،

٢١٣، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩،

٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٠،

٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤١، ٢٤٢،

٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤،

٢٥٥، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨،

٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٩، ٢٩٦، ٣٠٥

النسخ، ١٨٨، ٢٩٠

النسيان، ٥٣، ٥٤

النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام، ٢٩٤، ٢٩٥

النفس، ١٣١

الوجود، ٥٩

الوحي، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨

الكفر، ٧١، ٨٧، ١٨٧، ١٨٨، ٢٨٩

الكلام، ٢٨، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢،

٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٣،

٥٨، ٦٧، ٦٩، ٧٣، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٢،

٨٣، ٨٨، ٩٠، ٩١، ٩٤، ١٠٣، ١٠٨،

١٠٩، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١،

١٣٤، ١٣٨، ١٥٤، ١٥٦، ١٦٥، ١٦٦،

١٦٧، ١٦٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٩٩، ٢٠٢،

٢٠٨، ٢١١، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٧، ٢٢٠،

٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٤٦،

٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٦٠،

٢٦٣، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٨٥، ٢٨٧،

٢٩٧، ٣٠٣، ٣١١، ٣١٢، ٣٢٠، ٣٢١

الكمون، ٢١٤، ٢١٦

الكهانة، ٧٩، ٨٠

اللون، ١٣١، ٢٢٤، ٢٧٠

المدلولات، ٥٤

المصلحة، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ١٥١، ٢٦٠

المعجز، ٩، ١١، ١٨، ٤٣، ٥٠، ٥٢، ٥٤، ٥٥،

٥٦، ٥٧، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٤،

٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨١، ٨٨، ٩٥، ١١٠،

١١١، ١٢٤، ١٤٠، ١٥١، ١٦٩، ١٩٥،

١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤،

٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢٦، ٢٣١،

فهرس الكتب الواردة في الكتاب

- أخبار رستم وإسفنديار، ٣٥، ١٠٤
 ارژنگ، ٢٣٨
 أسد الغابة، ٤١، ١٢٢
 الأصنام، ١٦٢
 أصول الدين، ١٣
 إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه، ١٤
 إعجاز القرآن، للباقلاني، ١٤
 أعلام النبلاء، ١٦٠
 الأغاني، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٥
 الاقتصاد، ٢٠
 اقستا / اوستا، ٢٣٨
 أنساب الأشراف، ٤١
 الانتصار، ١٣، ١٤
 أرائل المقالات، ١٩
 بحار الأنوار، ١٩، ٤١، ٨٥، ٢٧٨
 تاريخ ابن عساكر، ٤١، ١٦٠
 تاريخ بيهق، ٢٧
 التبيان، ١٨٥
 تفسير الزمخشري، ٢٧
 تفسير الطبري، ١٨٥
 تقريب المعارف، ٢٠
 تمهيد الأصول، ١٦
 التوراة، ٢٧٧، ٢٧٨
 جامع الحماقات، ٤٦
 جمل العلم والعمل، ١٥، ١٦، ٢٠، ٢٣، ٢٤، ٢٤
- ١٢٢
 جمهرة النسب، ١٦٣
 جوابات أبي الحسن سبط المعافى في
 إعجاز القرآن، ٢٠
 الحيوان، ١٥٩
 الخرائج والجرائح، ١٩، ٢٠
 الخزانة الأدب، ٨٦، ١٦٤
 الخصائص، ٤١
 دائرة المعارف الإسلامية، ٣٠
 دلائل النبوة، ١٢٢، ٢٧٨
 ديوان الأعشى، ١٥٨
 ديوان امرئ القيس، ١٦٢، ١٦٣
 ديوان حسان بن ثابت، ١١١، ١٥٧
 الذخيرة في علم الكلام، ١٣، ١٦، ٢٤، ٢٩،
 ٣٥، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٧٠، ٧٤، ٧٩،
 ٨٠، ٨١، ٨٤، ٨٨، ٩٠، ١٠٧، ١٠٨،
 ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٥، ١١٦،
 ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥،
 ١٢٧، ١٢٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٨،
 ١٤٩، ١٥٠، ١٥٣، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١،
 ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٣،
 ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩،
 ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ٢٣٨
 الذريعة إلى أصول الشريعة، ٢٣
 الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ٢٣

١٠٥، ١٠٧، ١١١، ١١٤، ١١٥، ١١٦،
١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٦،
١٢٩، ١٣٤، ١٤٤، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣،
١٥٥، ١٦٩، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١،
١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٩، ١٩٥، ١٩٧،
١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٩،
٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤،
٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١،
٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٩،
٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٥،
٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٥، ٢٩٧، ٢٩٨،
٣٠١، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٣، ٣١٥،
٣٢٠.

الكامل للمبرد، ١٦٣
كتاب العين، ١٠، ٣٩، ١٦٥
الكتاب المنسوب الى سيبيويه، ١٥٤
كتب الفرس، ٩٥
الكلام في وجوه إعجاز القرآن، ٢٠
كنز العمال، ١٢٢
لسان العرب، ١١
لغت نامه دهخدا، ٢٧
مجمع البيان، ١٨٥
مذاهب الإسلاميين، ١٣
المسائل الرسيّة، ١٦
المستدرک على الصحيحين، ١٢٢
مسند أحمد بن حنبل، ٢٧٨
معجم البلدان، ٢٦
معجم مقاييس اللغة، ١٠
المغني، ٢٤، ٢٨، ١٣٥، ١٤٠، ١٩٧، ١٩٨،
١٩٩، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٢، ٢١٣،
٢١٤، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢،
٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٤،

رجال النجاشي، ٢٠، ٢٣
رسائل الشريف المرتضى، ١٥
الكلام في وجوه إعجاز القرآن، ٢٠
سمط اللالي، ١٦٤
سنن أبي داود، ٨٥
الشافعي في الإمامة، ٢٤٨
شاهنامه فردوسي، ٩٥
شرح جمل العلم والعمل ← تمهيد
الأصول، ١٦
شرح ديوان الفرزدق، ١٥٨
شرح القاضي ابن البراج، ١٥
شرح لامية العرب، ١٦٣
شرح المعلقات السبع، ١٦٢
الشعر والشعراء، ١٦٤
صحيح البخاري، ٤١، ١٢٢، ١٨٧
طبقات ابن سعد، ١٦٠
طبقات الشعراء، ١٦٢
العقد الفريد، ١٥٩
عيون المسائل والجوابات، ١١، ١١٠، ١١١
الغدير في الكتاب والسنة، ٤١
الفرق بين الفرق، ١٣
فرهنگ آباديهای كشور، ٢٧
الفصل في الملل والأهواء والنحل، ١٥
فهرست ابن النديم، ٨، ١١٠
فهرست الطوسي، ٢٣
فهرست مصنفی كتب الشيعة، ٢٢، ٢٣
القرآن، ٨، ٩، ١١، ١٨، ١٢٨، ٣٣، ٣٤، ٣٦،
٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٦،
٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٦٧،
٦٨، ٧٠، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨،
٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٣،
٩٦، ٩٧، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤،

- ٢٩، ٢٨، ٢٥، ٢٣، ٢٢، ٢١، ١٦
مجلة «نشر دانش»، ٢٩
نظريات علم الكلام عند الشيخ المفيد، ١٣
نظم القرآن، ١٤
النكت في إعجاز القرآن، ١٤
وفيات الأعيان، ٤٧
- ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٧،
٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٩،
٢٦١، ٢٦٢
مفردات، الراغب، ١١
المفصليات، ١٦٢
الموضح عن جهة إعجاز القرآن، ١١، ١٥،

فهرس الأمكنة والبلدان والمواضع والأيام والوقائع

- آسيا، ٢٣٨
 اصفهان، ٨٦
 أفغانستان، ١٠٧
 الأندلس، ٨٠
 انشقاق القمر، ٢٧٨
 أوربا، ٢٣٨
 الأوطان، ٤٨
 البحرين، ١٦٤
 بدر، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩٥، ١٠٢، ١٣١، ١٨٧، ١٩٣
 بروغن، ٢٦
 البصرة، ٧٢، ١٢٣، ١٥٨، ١٦١، ١٦٣، ٢٤١
 بغداد، ١٢، ٧٢، ٩٩، ١٠٧، ١٦٢، ١٦٣، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٨٨، ٢٩٤
 بلاد الكفر، ٢٨٩، ٢٩٠
 بلخ، ١٠٧
 تبوك، ٤١
 جبّا (خوزستان)، ٢٤١
 الجبال، ٦٨، ١٧٤، ١٧٦، ٢٠٨، ٢١٢، ٢١٣، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٥٤، ٢٥٨
 جبال مَكّة، ٥٢، ٨٤
 جزيرة العرب، ٣٤
 الجسر، ٩٩، ١٠١
 الحجاز، ٦٤
 حجون مَكّة، ٨٥
 حنين، ١٨٦، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥
 حنين الجذع، ٢٧٨
 خراسان، ٢٧، ١٠٧
 خوزستان، ٢٤١
 داورزن، ٢٧
 دجلة، ٩٩
 ذباب، ١٥٨، ١٥٩
 الرصافة، ٩٩
 الطائف، ١٢٣
 طلوع الشمس، ٥٦، ٥٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٣
 رستاق گاه، ٢٧
 الرومانية، ٢٣٨
 الروم، ١١٨، ١٢١، ١٦١، ٢٩٠
 الري، ١٦٣
 سبزوار، ٢٧
 السماء، ٥٢، ٧٤، ١٩٠، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٤
 ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٨٨
 سوق عكاظ، ٦٤
 الشام، ٨، ٣٦، ١٥٩
 صفين، ٨٦، ١٢٢
 الصين، ٨
 الطائف، ١٢٣
 طلوع الشمس، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٢٠١، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٣

- العراق، ٨، ٥
 العقبة، ١٥٩
 فارس / فرس، ٨، ٩٤، ٩٥، ٢٣٨، ٢٣٩، ٣٠٥، ٢٤٦
 الكرخ، ٩٩
 كسوف القمر، ١٢١
 كسوف الكواكب، ١٢١
 الكوفة، ٨٥، ٨٦، ١٦٢، ١٦٣، ٢٨٨
 ماوراء النهر، ٨
 المدن، ١٧٤، ١٧٦، ٢٠٨، ٢١٣، ٢٢٩، ٢٣٤، ٢٥٤
 المدينة، ٦٤، ١٢٣، ١٥٦، ١٥٨، ١٥٩، ٣٢٢، ٢٨٩
 مدينة السلام، ٩٩
 بلاد مزينة (بنواحي المدينة)، ٦٤
 المسجد الحرام، ١١٧، ١٢١
 مسجد المدينة، ١٥٦، ١٥٧
 مصر، ٨
 يوم الجمعة، ١٨٦، ١٩٣
 مكتبة الإمام الرضا عليه السلام، ٢٥
 مكة، ٧، ٢٦، ٥٢، ٨٥، ٨٦، ١٢٣، ١٦٣، ١٩٠، ٢٨١، ٢٧٥، ٢٨٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢
 منبج (من أعمال الشام)، ٣٦
 المنبر، ١٨٦
 مؤسسة آل البيت، ٢٣
 الموصل، ٣٦
 نجد، ٦٤، ٨٥
 النهروان، ١٢٢
 نيسابور، ٢٦
 واسط، ٢٩٤
 وقعة بدر الكبرى، ١٠٢، ١٨٧، ١٩٣
 هند، ٨
 اليمامة، ٨٩
 اليمن، ١٦٣
 يوم أحد، ١٨٦، ١٩٣، ١٩٥
 يوم بدر، ٩٥
 يوم حنين، ١٨٦

فهرس المصطلحات المتعلقة بالقرآن واللغة

الشاعر، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤٣، ٤٥، ٤٩، ٦٣،
٦٤، ٦٧، ١١١، ١١٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧

شبهة الجن، ١٥٢

الشعر، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٤،
٤٥، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٦٤، ٦٥، ٨٥

٨٨، ١٠٥، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٣

١١٦، ١٣٤، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٩

١٦٠، ١٦١، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦

١٦٧، ١٦٨، ١٨٠، ١٩٢، ٢٠٨، ٢١٠

٢١١، ٢٧٢، ٢٨٤، ٣٠٦، ٣١٠، ٣٢١

الصفحة، ١٠-٢٥، ٢٧، ٢٨، ٣٥، ٣٨، ٤٨

٥٤، ٦٠، ٧٠، ٧٣، ٧٨، ٨١، ٨٤، ٨٨

٩٠، ١٠٥، ١٠٦، ١١٤، ١٣٤، ١٣٥

١٣٧، ١٣٨، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٩، ١٩٥

٢٥٥، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٣

٣١٧

العروض، ٤٣، ٤٧

الفصاحة، ٩، ١٧، ٢٧، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٠

٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٥

٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٦، ٧٨

٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨

٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠

١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١١٥، ١١٦، ١٢٦

١٣٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧

١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٦٨، ١٦٩، ١٧١

آية التحدي، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣

الأبرص، ١٥، ١٠٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١

٢٤٣، ٢٤٤

الأخبار، ٩، ٥٢، ٥٥، ٩٥، ١٠٢، ١٠٣

١٠٤-١١٢، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢٣

١٦٤، ١٦٦، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠

١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ٢٨١

٢٨٤، ٢٩٤، ٢٩٨

اخبار القرآن، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٣

١٩٤

الأخبار المتواترة، ٥٥، ٥٦، ١٢٢

الأشعار، ٣٣، ٣٤، ٣٧، ٤٧، ٤٩، ٦٤، ٨٣

٩٣، ١٦٢

الأكثمة، ١٥، ١٠٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ٢٤٣

٢٤٤

الأمي، ٩، ١١٠، ١١٣

البيسط، ٣٩، ٤٤

البعوضة، ١٧٦

الخطابة، ٣٩، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩

الخطيب، ٣٦، ٤٤، ٤٧، ٨٥، ٨٨، ١١٦

٢٠٨، ٢١٠، ٢١٩، ٢٨٤

الخطيب، ٣٩، ٤٠

الخطيب، ٤٣، ٤٦

الرسائل، ٤٧

سور القرآن، ٤٢، ٤٥، ٤٨

الصيد، ٣٧، ٣٩، ٤٦، ٨٥، ٨٦، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٤، ١٩٢، ١٩٣، ٢١١، ٢١٢، ٣٠٦، قصة المجادلة، ١٨٥، ١٩٠، الكتابة السريانية، ٢٧١، كلام الكهنة، ٨٥، ٨٨، اللغة العربية، ٨٣، الناس، ١٠، ١٥، ٤٧، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٩، ٨٠، ٩٣، ١٠٥، ١٤٤، ١٥٤، ١٥٧، ١٦٢، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٨، ١٨٩، ٢٣٤، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٣١٠، ٣١٥، النظم، ٣٥، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٣، ٥٧، ٦٠، ٦٩، ٧٨، ٨٨، ٩٤، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٩، ١١١، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١٦٥، ٣١٢، التملة، ١٧٦،	٢١٩، ٢٢٤، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٩٧، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٨، ٣٢٠، فصاحة القرآن، ١٧، ١٨، ٣٦، ٣٨، ٥٢، ٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٨، ٩١، ٩٣، ٩٩، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٧١، ١٧٢، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٣، ٣١١، ٣١٣، الفصحاء، ٧، ٣٣، ٣٧، ٥٥، ٦٩، ٧٨، ٩٠، ٩٣، ٩٤، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٣٧، ١٧٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣١٢، ٣١٥، ٣٢٠، فصيح كلام العرب، ٣٤، ٣٨، ٤٢، ٥٢، ٦١، ٨٨، ١٠٣، ١٠٥، ٢٩٩، ٣٢٠، الفيل، ١٧٥، ١٧٦، القافية، ٣٩، القصص، ٩٥، ١٠٤، ١٢٣، ١٢٤، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ٢٩٧، ٢٩٨
---	--

فهرس المحتوى

٥	تقديم
٣٣	في بيان مذهب الصرفة
٤٦	الدليل على أن نظم القرآن ليس بمعجز
٩٣	في صرف الله تعالى العرب عن المعارضة
١٠٧	مذهب جماعة المعتزلة
١٠٧	إعجاز القرآن في نظمه
١١٦	إعجاز القرآن في إخباره عن الغيوب
١٢٤	إعجاز القرآن في نفي الاختلاف عنه
١٢٩	مذهب القائلين إن إعجاز القرآن كونه قديماً
١٣٧	فصل : في بيان ما يلزم مخالفي الصرفة
١٤٠	طريقة أخرى
١٤٢	طريقة أخرى
١٤٣	طريقة أخرى
١٤٤	طريقة أخرى
١٤٨	طريقة أخرى
١٥٤	طريقة أخرى
١٩٧	فصل : في بليغ ما ذكره صاحب الكتاب المعروف بـ «المُغني»، مما يتعلق بالصرفة
١٩٩	الكلام عليه
٢٠٨	الكلام عليه
٢١٥	الكلام عليه
٢٢٠	الكلام عليه

٢٢٢	الكلام عليه
٢٢٣	الكلام عليه
٢٢٧	الكلام عليه
٢٣٠	الكلام عليه
٢٣٦	الكلام عليه
٢٤٤	الكلام عليه
٢٤٧	الكلام عليه
٢٥٠	الكلام عليه
٢٥٦	الكلام عليه
٢٥٩	الكلام عليه
٢٦٢	الكلام عليه
٢٦٥	مسألة تتعلق بالصرفة
٢٦٩	مسألة أخرى
٢٧٥	فصل : في الدلالة على وقوع التحدي بالقرآن
٢٨٥	فصل : في أن القرآن لم يعارض
٣٠١	فصل : في أن معارضة القرآن لم تقع لتعذرها
٣١٧	فصل : في أن تعذر المعارضة كان مخالفاً للعادة
٣٢٣	مصادر المقدمة والتحقيق
٣٢٥	الفهارس
٣٢٦	فهرس الأعلام
٣٣٠	فهرس الأقوام والجماعات والطوائف
٣٣٣	فهرس المصطلحات الكلامية
٣٣٦	فهرس كتب المذكورة في الكتاب
٣٣٩	فهرس الأمكنة والبلدان والمواضع والأيام والوقائع
٣٤١	فهرس المصطلحات المتعلقة بالقرآن واللغة
٣٤٣	فهرس المحتوى